المجلة العربية

للدراسات السياسية والأمنية

Arab Journal

Political and Security Studies

مجلة فصلية دولية محكمة تعنى بالقضايا السياسية والشؤون الأمنية

تصدر عن:

مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة جامعة علي لونيسي – البليدة ٢

ISSN: 2413-3698

بالتعاون مع: مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر - السودان، ودار البيان للنشر والتوزيع والإعلان – ليبيا، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية

الأعداد (٦-٧-٨) يناير – إبريل – يوليو ٢٠٢٠

ISSN: 2413-3698

المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية
Arab Journal Political and Security Studies

مجلة فصلية دولية محكمة تعنى بالقضايا السياسية والشؤون الأمنية تصدر عن:
جامعة علي لونيسي – البليدة ٢، ودار البيان للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الليبية – ليبيا
٢٠١٩/٠١٣١

بيانات النشر
دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان – ليبيا
هاتف: ٠٠٢١٨٩١٢٠٩٠٧٧٠ – ٠٠١٨٦١٢٢٣٢١٠٤
E.mail: daralbayan@yahoo.com

الأراء والموضوعات والتوجهات الواردة في هذه المجلة لا تعبر بأي كل من الأشكال عن رأي الناشر، حيث أنها تعبر عن وجهة نظر كاتبها.

رؤيتنـــا: العلو والثقافة أساسان متينان للحياة السوية على طريق النجاح والعمل الإبداعي

رسالتنا: نشر الإبداعات في شتى صنوف العلم والمعرفة بما يساهم في التطور مع المحافظة على الموروث لإعداد جيل صالح يرتقي بالأمة نحو الآفاق ويضعها في صدارة الأمم.

قيمنـــا: منارات ترشدنا لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا.

جميع حقوق الملكة الأدبية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة هذا المصنف أو أي جزء منه أو إدخاله على الكمبيوتر أو ترجمته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر

الترقيم الدولي

ISSN: 2413-3698

المدير الشرفي: أ.د. خالد رامول
مدير المجلة: د. بلهول نسيم
نائب مدير المجلة: أ. دينا العشري
الهيئة التحريرية للمجلة
رئيس التحرير/ أ.د. محمود شرقي
مدير التحرير:
أ. رشا العشري
أعضاء هيئة التحرير
أ.د. جمال السيد ضلع
أ.د. جمال الشلبي
أ.د. بن يزة يوسف
أ.د. عطاء الله أحمد فشار
أ.د. محمد أمزيان
أ.د. بوحنية قوي
أ.د. صالح زياني
د. خريف عبدالوهاب
د. محمد لمين مستاك
د. جمال الهاشمي
د. محمد حمران
د. محمد العادل
د. حاتم الصديق محمد أحمد
أ. محسن جمال الهاشمي
أ. عبدالحكيم دهبي
المدقق اللغوي:
أ. سفيان حمداش

الهيئة الإستشارية

المستشار الرئيسي للمجلة:

أ.د. حمران محمد ..... رئيس إتحاد الأكاديميين العرب

أعضاء الهيئة الإستشارية:

أ.د قاسم محمد الدويكات ..... كلية الدفاع الوطني (الأردن)

أ.د. محمد على محمد نوفل .... عميد كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. عطاء الله فشار ..... عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة (الجزائر)

أ.د. إسماعيل صبري مقلد ..... جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. وليد عبد الحي ..... جامعة اليرموك (الأردن)

أ.د. بوحنية قوي ..... جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)

أ.د. عطية محمود الطنطاوي ..... وكيل كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. جمال الهاشمي ..... مركز الإصباح للدراسات الحضارية والإستراتيجية (فرنسا)

أ.د. جمال سيد الضلع ..... جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. محمود شرقي ..... جامعة علي لونيسي (البليدة)

د. تامر محمود عبدالوهاب قسم الأنثروبولوجيا كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

د.حاتم صديق محمدأحمد ..... مدير مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر(السودان)

د. محمد لمين مستاك ..... جامعة جيلالي بونعامة (خميس مليانة)

د. ديدي ولد السالك ..... رئيس المنتدى الدولي المغاربي (موريتانيا)

د. سيد رشاد قرني ..... قسم اللغات الافريقية كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. بن يزة يوسف ..... جامعة باتنة ١ (الجزائر)

د. عوض أحمد حسين شبا ..... نائب مدير مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر (السودان)

د. محسن الندوي ..... رئيس المركز المغربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (المغرب)

د. عبد الله الدعجه .....جامعة الحسين بن طلال (الأردن)

د. منصف القبسي .....جامعة سفاقص (تونس)

حول المجلة:

"المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية" هي دورية علمية دولية فصلية محكّمة، تصدر عن قسم العلوم السياسية بجامعة علي لونيسي – البليدة ٠٢ (الجزائر)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والمسائل الأمنية و. من حيث أن السمة المميزة للعصر الحالي هي التطور المتلاحق الذي لم يسبق له مثيل للعلوم السياسية كحقل معرفي وتأثيره المتعاظم على كافة جوانب الحياة الدولية المادية منها والحضارية. فلقد نما دور هذا القطاع العلمي على وجه الخصوص في المجتمعات السيادية، بحيث كان تطوره السريع واحدا من أهم عوامل نجاح بناء منظومات القرار السيادي الوطني.

وبالتالي، تأتي هذه المجلة في سياق إبراز آثار تقدم المعرفة السياسية والأمنية كاهتمام دراسي وبحثي في رسم خطط الدول ورسم مستقبلها المصيري من خلال تحديد ثورتنا في الشؤون المعرفية السياسية والأمنية السيادية الخاصة بنا من منطلق عمقنا التاريخي والجغراسي.

تهتم المجلة بكافة مجالات القضايا الأمنية المؤثرة في اتجاهات وتوجهات السياسة الدولية وبمجمل العناصر المكونة لفن الحكم وعلى البناء والتنظيم القراري في إطار توازنات داخلية محلية ودولية متغيرة وحاسمة في نفس الوقت.

كما وتتحدد أهمية هذه المجلة من فعالية الدراسات الواردة فيها، التي ستعمل على التوسع في إعداد مناهج ومقاربات للمعرفة السياسية والأمنية العلمية منها، ومن هنا يكون من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر ليس إشراك الجامعيين ومؤسسات البحث العلمي في الأبحاث السياسية والأمنية العلمية فقط، وإنما مساهمة الدوائر السيادية القومية وأركانات النخب والإطارات الجامعية والهيئات السياسية أيضا، وهذا يعني إشراك كافة القطاعات التي ستتحدد مسؤوليتها عند رسم خط الدولة المصيري من الوجهة السياسية والأمنية النظرية.

بالتالي يأتي إطلاق المجلة في إطار اهتمام قسم العلوم السياسية بجامعة علي لونيسي بمجال خدمة مجتمع المعرفة الأمنية والسياسية، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم الجامعي، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الحيوي الأمني في المجالات المذكورة أعلاه، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر ودول المنطقة العربية وباقي دول العالم.

تخضع الأعمال والأبحاث المنشورة في المجلة لقواعد
التحكيم العلمي المتعامل بها عالميا.

قواعد النشر:

ترحب "المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات الأمنية والسياسية وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والإنجليزية فقط، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

- **أن يتسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.**
- **يتقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد في الإصدارات الدولية المحكّمة.**
- **أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.**

أولا: تنشر المجلات مختلف الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في مجالات العلوم السياسية والقضايا الأمنية والإستراتيجية باللغتين(العربية والإنجليزية)، على أن تتوفر الشروط التالية في البحث أو الدراسة:

- **لا يكون البحث المقدم للنشر قد نشر أو قدم للنشر في مجلات أو دوريات أخرى أو قدم ونشر في دوريات لمؤتمرات أو ندوات (يقدم الباحث تعهد مكتوب يؤكد فيه ذلك).**
- **تختصر المادة العلمية المكتوبة فيه قدر الإمكان بحيث تقدم معلومات مفيدة، ومركزة.**
- **أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية، النحوية والإملائيَّة.**
- **أن يكون البحث مطبوعا على برنامج الوورد (.Word Doc) ، ونوع الخط Arial بحجم (١٤). وتباعد الأسطر مفرد للنص، والحرف داكن للعنوان الرئيسي والعناوين الفرعية. وتكون الهوامش (2.5) سم من كل طرف.**
- **يرفق الباحث ملخصين عن بحثه (في حدود ١٥٠ إلى ٢٠٠ كلمة عن كل ملخص)، الأول بلغة البحث والثاني بلغة ثانية- اللغة الانجليزية إذا كان البحث باللغة العربية-**

وباللغة العربية إذا كانت لغة البحث باللغة الإنجليزية، الملخص لايزيد عن صفحة واحدة.

- يتم الإشارة إلى المصادر والمراجع العلمية في نهاية البحث، وفق الأصول المعتمدة في ذلك (اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، دار النشر، البلد).
- تقع المسئولية على صاحب البحث في الحصول على تصريح باستخدام مادة علمية لها حق الطبع، وهذا يشمل النسخ المصورة من مواد نشرها من قبل.
- لا يزيد حجم الصور عن ٢٠٪ من حجم البحث، وتقدم في ملف منفصل عند تقديم البحث للنشر.
- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية عند وروده أول مرة، ويُكتفي بعد ذلك بكتابته باللغة العربية(بالنسبة للبحوث العربية) .
- أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، ويكون مرفقا بتقرير من مدقق لغوي سواء باللغة العربية أو الانجليزية.
- يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي (المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، تحديد مصطلحات الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، فرضيات الدراسة، إجراءات الدراسة الميدانية: منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، عرض النتائج، مناقشة وتفسير النتائج، التوصيات، البحوث المقترحة، الخاتمة، قائمة المراجع، قائمة الملاحق). وهذا في حالة البحوث الميدانية.
- ترقم الجداول والرسوم التوضيحية والأشكال وغيرها حسب ورودها في البحث، كما توثق المنقولة منها بالمصادر الأصلية.
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة بما فيها الملاحق والمراجع وضرورة إرسال النسخة الالكترونية على العنوان الالكتروني لرئيس التحرير:

gostrategique_shield@yahoo.fr

ثانيا: إجراءات تحكيم البحوث:

- يتم إشعار الباحث باستلام بحثه خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ الاستلام.

- تقوم هيئة التحرير باختيار محكمين اثنين للبحث الواحد. وتخضع البحوث للتحكيم السرّي لتحديد صلاحيتها للنشر، ويلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين.
- بعد قبول البحث للنشر في المجلة، يقدِّم الباحث نسخةً من البحث بشكله النهائي، ويحصل على خطاب بقبول بحثه للنشر في المجلة.
- تعتبر القرارات المتعلقة بالبحوث نهائية، ولا يمكن إعادة النظر فيها.
- عند صدور قرار قبول نشر البحث، لا يحق للباحث أن يقدمه للنشر في أي مكان آخر.
- لا تُعاد الأبحاث إلى أصحابها سواء قُبِلت للنشر أمْ لمْ تُقبل. وعلى الباحث متابعة بحثه خاصة فيما يتعلق بالتعديلات.
- يصبح البحث المنشور ملكًا للمجلة ولا يحق إعادة نشره في أماكن أخرى.
- تعبر الأفكار المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها، ولاتعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

ثالثا: طريقة كتابة الهوامش والمراجع:

- **الهوامش العربية: توضع جميع الهوامش بصورة متسلسلة في نهاية الدراسة.**

●الكتب:

إسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: عبد الحفيظ مقدم، الإحصاء في التربية وعلم النفس، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

●البحوث المنشورة في الكتب:

إسم المؤلف، "عنوان البحث "، في: محرر الكتاب، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: صلاح الدين محمود علام، "أساسيات التقويم التربوي"، في: أحمد عكاشة (محرر)، التقويم في حياتنا اليومية (القاهرة: دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨)، ص ٨٨-٩٦.

●المجلات والدورات العلمية:

إسم المؤلف، "عنوان البحث" إسم الدورية، رقم العدد (مكان النشر: إسم الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

مثال: محمد إبراهيم السقا، "تحولات العمال من الدولة العربية النفطية وخيارات السياسة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٨ (الكويت: ١٩٩٩)، ص١٣٥.

- الرسائل الجامعية:

إسم المؤلف، "عنوان الرسالة"، طبيعة الرسالة (ماجستير أو دكتورة)، وإذا كانت منشورة أولا، الجامعة المقدمة إليها، مكان الجامعة، السنة الإجازة، الصفحة.

مثال: عبد الوهاب عليلي، "واقع تطبيق التصميم التجريبي في البحوث النفسية"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة ٢، البليدة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠.

- الموسوعات:

إسم مؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، "عنوان البحث"، في: إسم المشرف على الموسوعة، إسم الموسوعة (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: خيرية قاسمية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص٧٥١.

- التقارير الرسمية:

اسم الجهة التي أصدرت التقرير، عنوان التقرير(مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

مثال: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ (أبوظبي: سبتمبر ١٩٩٧)، ص١٠٠.

- الوثائق الرسمية:

"إسم الوثيقة"، مصدرها، تاريخها. وإذا تم الإستناد إلى وثيقة رسمية منشورة في كتاب، تجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر جميع البيانات التوثيقية للكتاب.

مثال: "الجريدة الرسمية" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٨٨، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٣، ص٢١٤.

●المصادر الإلكترونية:

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر بيانات المرجع كاملة، أن وجدت (إسم المؤلف، وعنوان المرجع، ومكان النشر، ودار النشر، وتاريخ النشر، اليوم، الشهر، السنة)، والرابط أو الصلة الإلكترونية الكاملة على " الإنترنتURL"، وتاريخ زيارة الموقع. على أن تكون الوثيقة في شكل PDF

مثال: الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ١٢/ مارس، ٢٠٠٢)، ص ٢٠؛ في:
www.org/esa/population/publication/ittmigrep
2002arab.doc.febrruary 5, 2006.

إذا تكرر الإستناد إلى المرجع في البحث، فيذكر في المرة الأولى كاملا، ثم يذكر تاليا كما يلي: إسم المؤلف، الشطر الأساسي من عنوان الكتاب أو البحث، مرجع سابق، رقم الصفحة. وفي حال تكرار الإستناد مباشرة، يذكر كما يلي: المرجع سابق، رقم الصفحة.

●قائمة المصادر والمراجع العربية:

ترتب المراجع ألفبائيا طبقا لأسماء المؤلفين، أو الجهات المسؤولة عن التأليف (البدء بالاسم الأخير للمؤلف). بالنسبة إلى البحوث المنشورة في الكتب، فإنه لا يذكر في قائمة المراجع عناوين تلك البحوث، ولا أسماء مؤلفيها، بل يذكر عنوان الكتاب، واسم محرره. لا توضع أرقام الصفحات للمراجع في قائمة المصادر.

- **الكتب:**

الإسم الأخير، الاسم الأول، عنوان الكتاب (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر).

مثال: عبد الحفيظ مقدم، الإحصاء في التربية وعلم النفس، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

●الدوريات العلمية:

الاسم الأخير، الإسم الأول. "عنوان البحث"اسم الدورية، رقم العدد (مكان النشر: إسم الناشر، تاريخ النشر).

مثال: محمد إبراهيم السقا، "تحولات العمال من الدولة العربية النفطية وخيارات السياسة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٨ (الكويت: ١٩٩٩).

●الصحف:

الاسم الأخير، الاسم الأول.“عنوان المقال أو التقرير”إسم الصحيفة، (مكان النشر: تاريخ النشر).

مثال: عبد الحق درواش، "العرب في الغرب: ثنائية الإندماج والمحافظة على الهوية"، الخبر (الجزائر، ٦ مارس ٢٠١٣).

●الرسائل الجامعية:

الاسم الأخير، الإسم الأول."عنوان الرسالة"، طبيعة الرسالة (ماجستير أو دكتورة)، وإذا كانت منشورة أولا، الجامعة المقدمة إليها، مكان الجامعة، السنة الإجازة.

مثال: عبد الوهاب عليلي، "واقع تطبيق التصميم التجريبي في البحوث النفسية"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة ٢، البليدة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠.

●الموسوعات:

الإسم الأخير، الإسم الأول. (للمشرف على الموسوعة). إسم الموسوعة (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر).

مثال: خيرية قاسمية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠).

●التقارير الرسمية:

إسم الجهة التي أصدرت التقرير، عنوان التقرير (مكان النشر: تاريخ النشر).

مثال: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ (أبو ظبي: سبتمبر ١٩٩٧).

●الوثائق الرسمية:

"إسم الوثيقة"، مصدرها، تاريخها. وإذا تم الإستناد إلى وثيقة رسمية منشورة في كتاب، تجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر جميع البيانات التوثيقية للكتاب.

مثال: "الجريدة الرسمية" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٨٨، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٣.

- **المصادر الإلكترونية:**

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر بيانات المرجع كاملة، إن وجدت (إسم المؤلف، وعنوان المرجع، ومكان النشر، ودار النشر، وتاريخ النشر)، والرابط أو الصلة الإلكترونية الكاملة على "الإنترنت"URL.

مثال: الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، في:

www.org/esa/population/publication/ittmigrep 2002arab.doc

محتويات العدد

➢ كلمة مدير التحرير ..... بقلم: رئيس التحرير	١٧
دراسات	
➢ النظام الدولي: النسق والتحول ..... د/ عابر نجوى	٢٩
➢ الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان والعراق قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها ..... د. على الشرعة	٤١
➢ ثورة العرب ونهاية العثمنة: في التخندق الماسوني للتمرد العربي .... أ.د. عطا الله أحمد فشار	٧٥
➢ مداخل وأساليب قياس أثر التدريب وتطبيقاتها في المنظمات الحكومية والخاصة بالمملكة العربية السعودية ..... د. محمد بن ناصر البيشي	٩٣
➢ العمليات الاستخباراتية والأمنية في عهد الثورة المهدية في السودان (١٨٨١-١٨٨٥م)..د. حاتم الصديق محمد أحمد / د. قسم السيد حمزة أحمد	١٢٥
➢ تداول السلطة فى النظام السياسي الليبي .... د. محمد إدريس	١٣٩
➢ دور الإدارة الأهلية في تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوداني ..... د. ريم محمد موسى/ أ . آدم الزبير أحمد محمد	١٦٧
➢ الأمن الثقافي الإفريقي مفهومه، مقوماته، مهددات .... أ/ صلاح الدين محمود محمد معاطي	١٨٥
➢ الدلالات والإبعاد للوجود الأجنبي في ولاية كسلا بشرق السودان- دراسة تحليلية .....إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي	٢١٧
➢ الظاهرة القبلية وظهور الحركات الإنفصالية وأثرها على أمن الحدود الجزائرية: "دراسة أنتروبولوجية للحركة الوطنية لتحرير أزواد" ... د. بن خالد عبد الكريم	٢٤٣
مقالات	
➢ الحدود.. بين الهندسة الجغرافية والتجزئة السياسية للوطن العربي ..... د/ بلهول نسيم/ أ. عبد الحكيم دهبي	٢٥٥

➢ الثابت والمتغير في الأمن الحدودي للدولة العربية في ظل الربيع العربي وانعكاسه على العمل الإستراتيجي العربي ..... أ. خديجة بتقة	٢٨٧
➢ دور عامل البترول في إثارة أزمات الحدود في المنطقة العربية .... د. فزاني إبراهيم سعد الشاكر	٣٠٥
➢ الهجرة غير الشرعية فى شرق أفريقيا ..... د. محمد فؤاد رشوان	٣٢٣
➢ في مقاربة "إعادة العسكرة" واليقظة الإستراتيجية اليابانية نحو استراتيجية تعديلية نظامية كبرى؟ ..... أ.آمال حجيج	٣٣٩
➢ الفتاوى حول مهدي السودان (١٨٨١م-١٨٨٥م) .... د.عبد العزيز محمد موسي	٣٦٥
➢ الحدود المائعة و إشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي ..... د. فكيري شهرزاد	٣٩٥
➢ المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني بين النظرية والتطبيق .... د.نزار خليل أبوبكر سليمان	٤١٧
➢ تهاوي الحدود التقليدية بفعل الثورة الرقمية الجديدة والتطور الإتصالي والمعلوماتي ..... د. جيدور حاج بشير	٤٥١
➢ عقد المقاولة في الفقه الإسلامي والقانون السوداني .... د. بشير الريح حمد محمد	٤٧٥
➢ الفرقة الناجية: مفهومها وأصنافها ..... د.عادل حسن حمزة سعيد	٥٠٣
➢ الدوافع الاستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية .... د. حسن عبدالله الدعجه & أ. فلاح سمّور الجبور	٥٢١
➢ النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وإتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلية (أوسلو ١) ..... صقر مجمود الجبالي	٥٤١
الراصد الجيو أمني	
➢ (ملف الركن: الحرب على الإرهاب) مجتمعات ودول تحت رحمة الأمننة والعسكرة ..... د. بلهول نسيم	٥٧٣

كلمة مدير المجلة

الجيش الوطني الشعبي.. وضرورة تغيير النماذج الاستراتيجية التقليدية

كما قام الجيش الوطني الشعبي بتغيير نظرته لعمليات القوات المسلحة بعد العشرية السوداء، يتوجب على قيادة الجيش أن تعيد تقييم فلسفة الدفاع الوطني حتى تأخذ في الإعتبارات التطورات لدى المجتمع الجزائري، وتعقيدات القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى البيئة العملية الغير متوقعة. وعلى الرغم من أن قيادة الجيش الوطني الشعبي وعقيدة تنمية القيادة العسكرية قد ترعرعت في خلال أعوام الحرب الجزائرية على الإرهاب، إلا أنه يتوجب على الجيش الوطني أن يعطي اعتبار للمتطلبات العصرية للقادة والتغيرات في المجتمع بصفة عامة.

إن بناءات العقيدة العسكرية الجزائرية وأسلوب عمل القوات المسلحة الجزائرية ما زالت متأصلة في التقاليد التاريخية ومنحازة بطريقة كبيرة بافتراضات واقعية عن ما هي العقيدة العسكرية وعن ما هي أفضل الوسائل لتفعيلها. فالنخب الجزائرية تفتقر حاليا لتأملات نقدية للمسألة – تقدير لطرق أخرى للنظر في العقيدة العسكرية وتطوير الوسائط المذهبية العسكرية للجيش الوطني الشعبي. يتوجب على قيادة الجيش معرفة لماذا ليست هنالك عقيدة عسكرية قومية بدلا من السؤال ببساطة عن ما هي. هذا المقال سيختبر عدة جوانب المتعلقة برؤية مقارباتية لعقيدة الجيش الوطني الشعبي العسكرية في القرن الحادي والعشرين ويحاول أن يقدم بعض التوصيات للتغيير بغرض تهيئة القوات المسلحة الجزائرية للتعامل مع التهديدات الجارية والمستقبلية.

على الرغم من التطورات الحديثة في سلوك الجيش الوطني الشعبي، إلا أن قيادة القوات المسلحة ما تزال تمارس وتدرس العقيدة العسكرية بنفس الطريقة المتعرف عليها على مدار الأحقاب. ما زال الأغلبية في الجيش الوطني الشعبي تفشل في فهم مغزى ما هي العقيدة العسكرية، وماذا تعني تطوير هذه العقيدة – إن وجدت –، وما هو معنى أن تكون مصمم العقيدة. على سبيل المثال، أنا أتسأل كيف يتم قبول مفهوم العقيدة العسكرية على أساس "المنشأ الاستراتيجي" مع معظم قادة الجيش؟.

هدفي هنا هو ليس انتقاص اجتهادات الجيش بشأن العقيدة العسكرية القومية، وليس هدفي أن أضعف الثقة بشأن مناهج التفكير الاستراتيجي الحالية، فالهيئات والأفراد والبرامج التي تقدم أفكار الجيش الوطني الشعبي بخصوص القيادة والاستراتيجية هم أفضل الكوادر – وهم محسودين، ويدرسوا ويقلدوا حول العالم وفي أوجه عديدة من الحياة. ولكن أنا أعتقد أنه بالإمكان تحسين وضعهم. وفي ضوء التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري والبيئات العملية الجارية والمستقبلية المتزايدة التعقيد، يتطلب أن يكونوا أفضل. يتوجب على قيادة الجيش الوطني أن تعيد تقييم رأيها بخصوص العقيدة العسكرية الجزائرية وذلك للتأكد أن هذه الآراء ما زالت ذات صلة، ويتطلب التعبير بطريقة أفضل عن فلسفتها للقيادة العسكرية. إضافة إلى ذلك، يتوجب على قيادة الجيش الوطني أن تفكر في كيفية غرس العقيدة العسكرية في إطار بيئات العمليات الجارية والمستقبلية، بدلا من الاعتماد على التقاليد التاريخية.

وضحت التهديدات الأمنية الحديثة المتغيرات الكبرى في بيئات عمليات الجيش الوطني الشعبي الجارية والمستقبلية. يتوجب على قيادة الجيش أن تقوم بتغيير النماذج الاستراتيجية السابقة، ولكنها، في نفس الوقت، عليها إضافة القدرات، المهارات، والمعلومات لأفراد القوات المسلحة وأن تعيد اختبار كيف تقوم بتوصيل فلسفة القيادة العسكرية عبر مجال العقيدة العسكرية القومية، التدريب والمواد، والأفراد، وذلك للتأكد من الثبات في الوصف، الممارسة وإعادة الدعم.

يقدم هذا المقال، في الحقيقة، الخاص بفلسفة الدفاع الوطني الجزائري، مقاربة عصرية شاملة تجاه القيادة الاستراتيجية (وسائطها وصفاتها)، القيادة (إجراءاتها وأفعالها)، والمواضيع ذات الشأن من الاستشارة وبناء الفريق. ولكن النظرة غير كاملة، والرسالة ليست واضحة في الممارسة في أنحاء الجيش الوطني الشعبي. إضافة إلى ذلك، الأوصاف والتي في الحقيقة تعرف الإدارة الإستراتيجية وتصنف مناقشة العقيدة العسكرية القومية.

في الحقيقة، يفتقر الجيش الوطني في الأساس للآتي:

- التأمل النقدي على فرائض أفراد الجيش تجاه القيادة.
- التركيز المتلائم على القيادة الاستراتيجية على أنها مهارة وموضوع يتوجب أن يناقش ويطور باستمرارية في أنحاء الجيش الوطني الشعبي.
- الانتظام فيما يسعى إليه أفراد الجيش تجاه القيادة العسكرية عندما ينظرون إلى ممارساتهم، أنظمتهم، والعقيدة عبر الجيش الوطني عامة.

بصفة عامة، بإمكان الجيش الوطني الشعبي أن يحسن فلسفة قيادته الاستراتيجية من خلال مناقشة وحوار داخلي، المقارنة الخارجية، الغرس ذهنيا والتطبيق العملي لفلسفة قيادته، والمراجعة الشاملة على كيفية انعكاس القيادة في عقيدة وأنظمة الجيش الوطني.

أولا. يتوجب على قيادة الجيش الوطني أن تشجع الحوار البناء بخصوص العقيدة العسكرية في أنحاء الجيش، ما هي العقيدة العسكرية القومية؟، كيف يتم تطويرها؟، وكيف تؤثر القيادة الاستراتيجية على الشعب والمنظمات؟. كلها مواضيع تحتاج حوار مستمر، ولذلك هذا يتنافى مع فكرة القيادة العسكرية. فشلت هيئات الجيش الوطني الشعبي في مناقشة موضوع العقيدة العسكرية القومية بطريقة كافية، ناهيك عن تشجيع الحوار بشأن فرائضها التحتية أو وسائل تحسينها. إن العقيدة العسكرية القومية الجزائرية تعلم القادة كيف تصبح الجزائر من هيبة وضعها العسكري القوي أمة استثنائية. فهذا بالطبع شيء جيد، ومن المحتمل أن يكون من أفضل الطرق لتعلم العقيدة العسكرية القومية. ولكن هذه الفكرة تفترض أن كل جندي جزائري سوف يحالفه الحظ الجيد أن يكون له دليل ميداني عسكري جزائري يعلمه ويرشده. والأهم من ذلك، هذه الفكرة لا تدرك أهمية التمعن – وهي الطريقة التي يمارس الجنود تطبيقات العقيدة العسكرية من خلالها – يتعلمون مواصفات روح القيادة الاستراتيجية، والتأمل في ممارساتهم وملاحظاتهم من أجل تحويل التلقي العقائدي العسكري إلى سلوكيات قومية. الانحياز التقليدي يخترق فلسفة الجيش الوطني التقليدية، والسبب الرئيسي لذلك هو أن قيادة الجيش الوطني تدرس نفسها والقادة العسكريين الجزائريين السابقين على وجه الخصوص على أنهم القاعدة الرئيسية لتحسين عقائد وتعاليم الجيش الوطني، وهذا يترك القوات المسلحة الجزائرية بعقيدة اجتماعية لقيادتها.

فلسفة العقيدة العسكرية القومية الجزائرية في الجيش الوطني الشعبي تديم الافتراضات التي ليس لها مصداقية خارج القوات المسلحة اليوم، أسس قيادة الجيش من حيث تسلسل الرتب والعمل بنظام الذي يتضمن أن العمر والخبرة تحرز معلومات وقدرات أكبر بطريقة أوتوماتيكية، وأن الشخص ذو الرتب العالية يعتبر أفضل من المساعد. نموذج الجيش للقيادة العسكرية مصبوغ بنظريات السمات، فهو يركز الأهمية على الشخص ومواصفاته مثل "وجوده الجسدي" بدلا من الطريقة (على سبيل المثال: الاتصالات، التعاون، والتغيير التنظيمي). فنظام الجيش الوطني يفضل المعلومات الحالية بدلا من استمرار التعليم، فهو يدعو إلى اتخاذ القرار

بدلا من الاتفاق الجماعي في الرأي. وعادة ما توصف القيادة العسكرية بطريقة تساوي الإدارة (بمعنى، التأثير الأحادي الجانب من قبل القائد على المنقادين، بدلا من التفاعل المستمر الذي يؤسس علاقة بين الأفراد).

عادة ما ينقلب الحوار المتعلق بالعقيدة العسكرية القومية وبسرعة إلى موضوع "الرؤية"، والذي يعتقد الكثير أنها مفقودة في الجيش الوطني في يومنا هذا. وعلى الرغم من أن أغلبية أفراد الجيش الوطني الشعبي على اتفاق أن القادة الذين عملوا تحت إشرافهم قد أظهروا قيم الجيش الوطني الشعبي، وبرهنوا سمات القائد، وأظهروا درجات مبهرة من الكفاءة والمعلومات، إلا أن الكثير مصرين أن هناك شيء مفقود، (هناك شعور) أن "الكيف"، "الغرض" – أو عامة – يعتبر توصيل الرؤية غامض، غير مخلص أو غائب، استنادا إلى التعقيد في البيئة العملية في يومنا هذا. أصبحت الرسالة أكثر أهمية من الشخص، المسافة الضيقة بين الرؤية الاستراتيجية والقرار الشخصي تتطلب قادة في جميع الطبقات من أجل فهم إلى أين يذهبون ولماذا. الجيش الوطني الشعبي لا يواجه هذه الحقيقة بشكل كافي، فبدلا من فعل ذلك، الجيش الوطني يقوم بالاتكال على تنظيمه التسلسلي وثقافته المنظمة، ويخسر الكثير من حوافزه العضوية وقوة الدفع.

دراسة العقيدة العسكرية القومية للجيش الوطني الشعبي عادة ما تكون دراسة عن التاريخ العسكري الجزائري وذكريات القادة العسكريين الجزائريين العظماء بدلا من تعاليم عن الاستراتيجية والقيادة نفسها. وعلى الرغم من أن الجيش الوطني قد أنتج قادة عظماء وأن تاريخه مليء بالأمثلة العديدة عن القادة العظماء، إلا أن الاختبار النقدي لموضوع القيادة عادة ما يتوقف عند دراسة الأشخاص، سماتهم وأفعالهم. الدراسات لم تختبر حقيقة كيف أصبحوا قادة عظماء أو ما هي الأشياء التي جعلت قيادتهم ناجحة. أثناء سعينا أن نكون قادة عظماء، نحاول تقليد "الرجال العظماء"، بدلا من المحاولة لتطوير قادة أكفاء، إلا أننا نترك مسألة نجاح القادة المستقبليين "لنظرية التطور". يبدوا أن قيادة الجيش الوطني غافلة للحقيقة على أن دراسة الذات بحد ذاتها ناقصة عندما تسعى إلى التحسين الذاتي. تعتبر ثقافة الجيش الوطني نوع من الغرور والإقصاء عندما يتطلب اعتبار رأي الآخرين بخصوص القيادة: فهي تتضمن أن "الأنواع" الأخرى من القيادة ليست ملائمة وأن فكرة الجيش الوطني عن القيادة سباقة عن أفكار الآخرين، ولكن الحقيقة، أن دراسة القيادة خارج القوات العسكرية (وبعض الأحيان في "الدوائر الأكاديمية العسكرية") قد نضجت بطريقة كبيرة إلى حد وصل إلى

أن افتراضات الجيش الوطني بخصوص القيادة متساوية مع المقولة الذكية القائلة "الكرة الأرضية هي وسط الكون". إن القيادة العسكرية تعوض فشلها في النظام من خلال ترسيخ الهيكلية التسلسلية ونشر ثقافة نظامية وطاعة. بإمكان أحد أن يتساءل فيما إذا كان الجيش الوطني يجيد إنتاج تابعين بصورة أكبر من إنتاج قادة، اعتبروا لأي درجة يعتمد نموذج الجيش الوطني للقيادة على أشخاص يتبعون الأوامر.

بإمكان الجيش الوطني الشعبي أن يستفيد من النقد التأملي للقيادة الاستراتيجية من مصدر غير تقليدي، فالأشخاص مرتبطين من خلال علاقات متكونة باستمرار وأن اختلافاتهم تلعب دور الوقود للنمو المستمر للفرد وللمجموعة.

هناك مفهوم للقيادة الاستراتيجية والذي يكسب تأييد اليوم ويعتبر مختلف تماما عن المذهب القديم، فهو مفهوم بعيد تماما عن علاقة القائد والتابع. فبهذا المفهوم، إما أنت قائد أو متعلم. ولكن أصبح التفكير الاستراتيجي اليوم أقل اقتصار من خلال حدود هذه البدائل. هناك فكرة القيادة بالمثل، هناك أيضا فكرة الشراكة في التابعية، إتباع القائد الخفي – الغرض المشترك. وتعتبر علاقة بقية المجموعة مع القائد فعالة، وأنا أعتقد المعلمين يرون ذلك بوضوح أكثر من معظم الشعب، ولذلك فالمدرسين يقومون بأشياء أكثر من التدريس، فهم يساعدون في تطوير أحد المفاهيم الرئيسة في العلاقات الإنسانية.

يتوجب على القيادة العسكرية الجزائرية أن ترى جميع المواقف وأن تدرك الأنماط، والتي تؤدي إلى طريقة تعاونية بدلا من القسرية، مساعدة التنظيم العسكري تجاه هدف مشترك، تحديد الأولويات، تركيز الفريق وتنظيم خبرة المجموعة للوصول إلى الأهداف. كما وأنه من الملاحظ، عدم توفر دراسات وافية عن التابعية، فهو مجال أقل تدريسا، من أهم المواضيع، ولكن لم يتم التركيز عليه. إذ يتوجب على التابعين أن يعاونوا القائد حتى يتمكن من السيطرة على الموقف، وذلك من خلال الحوار عن المشاكل والفشل، قص الحقائق، إعادة القرارات السيئة للقائد للبت فيها.

يقوم الجيش الوطني الشعبي بإحباط أي مفهوم ديمقراطي ومساواتي للقيادة الإستراتيجية، ألا من الأفضل أنه على الأقل من الأفضل اعتبار احتمالات مثل هذه الفلسفة في بعض الحالات داخل الجيش الوطني؟.

إن أسلوب قيادة مبني على الوضوح التام للغرض، أعلى مستويات من معايير النزاهة، السعي إلى اتفاق جماعي في الرأي، التمعن، الأخوة، اللامركزية في اتخاذ القرار والمبادرة، هي

أهم سمات فلسفة القيادة الاستراتيجية الملهمة والناجحة: يصبح العنصر الإنساني في الحرب، كما هو في تحقيق السلام، ذات أهمية كبيرة. فالطبيعة الإنسانية هي بنفسها لا تتغير في أنحاء العالم، ويستجيب البشر في كل مكان إلى نفس الحافز. ولذلك إذا كان الرجال يثقون في قادتهم، إذا كانوا مقتنعين أن الأشياء التي يتحملونها ويحاربون من أجلها تعتبر ذات قيمة عالية، إذا كانوا يؤمنون أن الجهود التي يبذلونها حقيقة تساهم في تحقيق أهدافهم، فستأخذ جهودهم طابع التطوعية، تلقائية ومثابرة.

لم يحقق الجيش الوطني الشعبي بعد لممارسة عقيدة عسكرية قومية قيادية محسنة. مازالت القيادة العقائدية العسكرية تغرس من خلال التاريخ والقصص التاريخي، الأمثلة الشخصية، وملخصات المذاهب العسكرية، ولكن هذه الوسائل لا تقدم من خلال التعاليم أو الممارسة بتأني، فالعقيدة العسكرية تظهر كأنها شيء يحدث عندما يقوم الجيش الوطني بعمليات كبرى، بدلا من أنها أشياء يتوجب على الجنود مناقشتها وممارستها.

ولتعقيد المواضيع بطريقة أكبر، لا يقوم الجيش الوطني دائما بتطبيق ما ينادي به: فقادة الجيش الوطني أحيانا لا يمثلون بصورة مصغرة ما يناصروه. يناصر الجيش الوطني الشعبي قيادة مبنية على علم القيم، ولكنه يطبق ممارسات وأنظمة إدارة تنظيمية كلاسيكية. وبسبب فشل الجيش الوطني في التمييز بين هذان الموضوعان، الكثير يفترض أن القيادة والإدارة هما مرادفان، ولكن القيادة تعتبر أخلاقية، والإدارة هي ممارسة بطبيعتها الأساسية.

الجيش الوطني الشعبي يقدر قرارات القيادة العسكرية أكثر من بناء الاتفاق الجماعي في الرأي كما هو المفروض في معظم الأوقات. ولكن هذا ليس صحيح في كل الأوقات، الكثير من الدعامات التاريخية لنموذج قيادة الجيش الوطني غير ملائمة للبيئة العملية الحديثة المعقدة والمتقلبة. بعض العبارات العسكرية الوفية الدارجة تكشف عن انحياز القيادة العسكرية المستمر: "الموظفون موجودون لمساعدة القائد في اتخاذ القرار"، "ليس هناك خطة تبقى على قيد الحياة في اول اشتباك"، "الحل الجيد الآن أفضل من الحل الأفضل في وقت لاحق"، و"قم بالقيادة من الأمام"، فهذا الإبتذال يعكس الإعجاب للقرار، وبديهة القائد، والقيادة البطولية. والسؤال هنا، هل هناك أوقات تكون فيها العبارات التالية أكثر ملاءمة: "القائد موجود لمساعدة الموظفين (أو معاونيه الإناث والذكور) أن يتوصلوا إلى رأي جماعي" أو "قم بالقيادة مدفوعا بالغرض والرؤية بدلا من الوجود". هل من الممكن أن تكون عبارة "ليس هناك خطة تبقى على قيد الحياة في أول اشتباك" أن تستخدم كعذر لرؤية قيادة سيئة، تجعلهم يلجؤون بسرعة إلى

إدارة الموقف؟، وماذا إذا كان الحل المباشر له عواقب استراتيجية دائمة. ربما الاستشارة والمداولة والصبر لهم مكان في القرار. يتوجب على قيادة الجيش الوطني أن تتفهم وأن تتحاور بخصوص الفرق بين اتخاذ قرارات المناورة التكتيكية وحل المشاكل، هذا من أجل بقاء وثاقة الصلة بشأن الجيش للقيادة.

يتوجب على الجيش الوطني أن يتأكد أن جميع أنظمته، إجراءاته وممارساته تشجع أو تكون ثابتة مع أشكال القيادة التي تسعى القيادة لتحقيقها. وبعض اعتبارات القيادة العسكرية الأولية هي الميل نحو الإدارة بدلا من القيادة التي تجلبها التقنية الحديثة من حيث الإدراك الموقفي الحي المتزايد وتحسينات التقنية لقدرات قيادة الجيش الوطني في الحوار والتواصل. وعلى الرغم من أن العقيدة العسكرية القومية تؤكد على أن قيادة المهمة هي "أفضل مفاهيم الجيش الوطني للقيادة والسيطرة"، إلا أن أنظمة الجيش الوطني وإجراءاته دائما ما تظهر الميل نحو شيء بغيض وهو القيادة المفصلة، داعمة للإدارة الحية بدلا من القيادة التوقعية.

إن لم تقم قيادة الجيش الوطني الشعبي بجهود متفق عليها لترسيخ مبادئ قيادة المهمات الاستراتيجية، فسوف تجازف بتعارض جوانب رئيسية لفلسفة قيادة اللامركزية أثناء استمرارية تحسين التقنية. في الغالب، سوف يستنتج النقد الذاتي أن الجيش الوطني يكرس كمية وقت وموارد غير متكافئة لإعطاء القادة القدرة على مشاهدة ومعرفة كل شيء يجري في منظومة الجيش الوطني. ولكن تعطي وقت قليل وموارد للتعبير عن عزمهم ونيتهم والتفهم الموقفي لمنظومتهم.

وهناك بالطبع تحسينات ملحوظة من الممكن تحقيقها من خلال التقنية الحديثة، ومثال لهذا في يومنا هذا هي القدرة لعمل شبكة اتصالات لأشخاص تعمل سويا من خلال مشاريع تبادل المعلومات مثل نظام قيادة نظم المعلومات القتالية BCKS)) ومجتمعات التخصص. وبسبب أنظمة مثل BCKS))، بإمكان الأفراد في الجيش الوطني أن يستلموا مهام دور قيادي في مجال واحد أو عدة مجالات أو اهتمامات خارج نطاق الوظائف التسلسلية التقليدية – وبدون التزام بالرتب، الجغرافيا، أو تكليف الواجبات. وتسهل مجتمعات التخصص المناقشة، والتعليم، والتعاون الذي يبتعد عن أنظمة الجيش الوطني البيروقراطية، ومتجاوزا الحدود العادية بين الضباط والجنود، الممارس والأكاديمي، أو أسلحة القتال والدعم. فالأعضاء يكرمون بطريقة أفضل وبصفة عامة وذلك لمساهماتهم وخبرتهم التخصصية بدلا من اعتبار

رتبتهم أو مركزهم. هذه المنظمات تعطي مثال لأشكال بديلة للقيادة والتي بالإمكان (وبالفعل) أن تكون موجودة في العسكرية التقليدية اليوم – يتوجب على هذه المنظمات ومثلها أن تندمج في العقيدة العسكرية القومية للقيادة وذلك بغضر الاستفادة منها في دعم وتحسين مناخ القيادة في الجيش الوطني الشعبي.

قيادة الجيش الوطني الشعبي في القرن الحادي والعشرين سوف تتسم بالتعاون أكثر من التوجيه والقرار، بالإضافة إلى قيادة الجنود. فقيادة الجيش الوطني سوف تعمل من قبل، ومع، ومن خلال أشخاص ومؤسسات خارج نطاق الجيش الوطني. ولذلك، يتوجب على قيادة الجيش أن تدرك أن هناك ثقافات مختلفة للقيادة، وأن تعرف كيف تكيف أساليبها وطرقها لاستيعاب هذه الآراء وأن تقبل التعامل مع ومن خلال منظمات أخرى غير الجيش الوطني.

ما هي فلسفة القيادة الاستراتيجية التي يتوجب الالتزام بها؟، مرة أخرى، الإجابة متوقفة على ما هي البيئة العملية التي سوف يواجهها الجيش الوطني، ما هو الدور الذي سوف تقوم به القيادة، وما هي النتائج المتوقعة من القادة الميدانيين. وللموافقة على هذا، يتطلب رؤية مشتركة لمستقبل الجيش الوطني الشعبي – وهذا شيء ما زال الجيش الوطني يتصارع به، على الرغم من الجهود مثل نشر ثقافة عسكرية اتصالية تواصلية. ربما تنافر الأصوات مازال قائم بسبب، وكما هو الحال في الكثير من الأشياء، أن رؤية الجيش الوطني متناقدة من قبل الملاحظات والممارسة في العقيدة التنظيمية، التدريب والمواد، والقيادة، والأفراد. يتوجب على فلسفة عقيدة الجيش الوطني الشعبي أن تعكس هذه الرؤية المستقبلية، وتشرح ما الذي يجب أن تكون عليه قيادة الجيش لتلبية الحاجات الأمنية المستقبلية، بدلا من التأكيد على ما كانت عليه قيادة الجيش في الماضي.

يتوجب فهم مفهوم القيادة الاستراتيجية من منظورها المتعدد الأوجه وطبيعتها التكافلية، لا يجوز التفكير فيها على أساس أنها علم دقيق وواضح المعالم. فالقيادة الاستراتيجية هي أكثر بكثير من التعامل البسيط بين قيادة الجيش الوطني وبيئة التهديدات، وهي تعتمد على أكثر من مواصفات وكفاءات قيادة الجيش حتى تكون فعالة. يتوجب التمييز بين القيادة الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية، من حيث المبدأ والممارسة، مدركين أنه في بعض الأحيان، أفضل الأشخاص المؤهلين لاستلام مهام قيادية قد لا يكونوا هؤلاء من ذوي الرتب العالية. يتوجب على ثقافة الجيش الوطني الشعبي أن تشجع التعليم المستمر على مدار الحياة، التنوع، والتطوير الذاتي المستمر في إطار تنظيمي – كعملية تبادلية دائمة –. مثاليا

تكون اتفاق جماعي بين أشخاص بخصوص الغرض الذي يعملون نحوه. تتأثر القيادة الإستراتيجية بالثقافة – الجوانب المتعددة للثقافة خارج نطاق المنظمة–، فهي تتطلب تقدير لأساليب التعليم والتطبيق، سيكون من الأكثر كفاءة إذا اعتبرت أشياء مثل اختلافات الشخصية، ديناميكية المجموعة، فض النزاعات بدلا من افتراض أن كل أفراد الجيش الوطني مثل بعضهم، وإجراءات مجموعات التوسط مع الرتب والتسلسل، ومشاكل الشخصية المتداخلة، والأهم من ذلك، يتوجب على قيادة الجيش الوطني الشعبي أن ينظر إليها في إطارها الصحيح – مع التفهم أن الذي كان يعتبر قيادة عسكرية فعالة في السابق قد لا يبقى فعال في المستقبل. وهو إدراك على أن قيادة الجيش الوطني عرضة لأفكار ذاتية عن القيادة والتي قد تعوق قيادة الجيش على المدى البعيد، والموافقة على أنه يجب أن تمد القيادة سعيها في تعاليم القيادة بطريقة أكثر من مهنتها الخاصة، هذا من أجل أن تكون قادة عسكريين فعالين.

يتوجب على الجيش الوطني الشعبي أن يجري تقييم دقيق لفلسفة عقيدته العسكرية القومية، العقيدة التنظيمية، التدريب والمواد، والقيادة والأفراد، وذلك للتأكد من قيام قيادته بالتعريف الملائم للعقيدة العسكرية وتطويرها.

يتوجب على إعادة التقييم ان تكون قاسية في تشكيكها، صارمة في موضوعتها، ويتوجب أن تسعى إلى العديد من أوجه النظر. يتوجب على إعادة التقييم أن تكون متفتحة لتحديد فيما إذا كانت فلسفة عقيدة الجيش هي بالفعل جيدة مثل ما هو مطلوب، أو أنها تنبؤات ذاتية. يتوجب على الجيش الوطني أن يعمل بطريقة أقل للتمييز بين فلسفاته للقيادة وبدلا من ذلك، يجب أن يقوم الجيش بتعليم شعبه في موضوع القيادة بمنظورها الشامل. وعندما تفكر قيادة الجيش الوطني في وقائع بيئتها العملية الحالية، يجب أن تقدر ما معنى القيادة في الإطار المدني، المتداخل عبر الوزارات. وأخيرا، إنه من المهم أن نذكر أن ما نذكره دائما كقيادة إستراتيجية، هو بالفعل قيادة الجيش الوطني: فهي فعالة بسبب الثقافة التنظيمية للجيش الوطني والأسس الرسمية مثل قيادة السلطة وقانون العدالة العسكرية.

في القرن الحادي والعشرين، لا يجوز لقادة الجيش الوطني الشعبي أفتراض أنأهم سيتعاملون مع قيادة السلطة، البروتوكول العسكري، القانون العسكري، أو حتى أعراف الثقافة الجزائرية لتسهيل إجراءات القيادة حولهم أو داخل منظماتهم. الكثير من ما تسلم به القيادة العسكرية في القيادة الاستراتيجية يفقد عندما تعمل مع منظمات أخرى، جنسيات أخرى، أو ثقافات. فبدلا من الإصرار على علاقات القيادة الإستراتيجية التي سوف تجعل الأنظمة

العسكرية تعمل بطريقة صناعية، أو أن تضفي أعراف الثقافة العسكرية الجزائرية على الآخرين لجعلهم أكثر ملاءمة لأساليب الجيش الوطني. قد يكون من الأفضل أن تتفهم قيادة الجيش بطريقة أفضل العقيدة العسكرية بمعناها النقي، فبدلا من الإتكال على تراكمية تاريخية تجعل أنظمة الجيش الوطني تعمل أو إضفاء أعراف الثقافة الجزائرية على الآخرين، قد يكون من الأفضل أن تتفهم قيادة الجيش العقيدة العسكرية بمعناها وممارساتها النقية.

مدير المجلة

د. بلهول نسيم

دراسات

النظام الدولي: النسق والتحول

د/ عابر نجوى
أستاذة محاضرة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر ٣

مقدمة:

لقد أفضت التحولات الهيكلية التي شهدها العالم بفعل تراجع أحد ركائز النظام، إلى حالة من الغموض عززت اليقين بأن عملية تشكل تفكير استراتيجي شامل لا يزال محكوما بالتجاذبات الدائرة بين العديد من التوازنات الدولية(١). في هذا لاحظ " جيمس رزنو" James ROSNOUS غياب معادلة شاملة لجميع العلاقات الدولية ، ما جعل النظام أحادي القطبية المعلن نظام مبهم ، الأمر الذي وضع العديد من النظريات التفسيرية على محك التشكيك، ولعل أهمها أطروحة "فرنسيس فوكوياما" "نهاية التاريخ وخاتم البشر" The End Of History And The Last Man ، وأيضا أطروحة "صمويل هنتغتون" Samuel P. HUTINGTON "صدام الحضارات" Clash Of Civilisation التي قدمت تفسيرا جادا للصراعات الدائرة في حين أخفقت في تحديد مفهوم "الحضارة" أو "الهوية الثقافية" الذي اعتمد كمرتكزا تحليليا(٢).

في هذا المسار الجدلي بات من العسير تقديم محددات عملية يستدل بها في تحديد كينونة و طبيعة النظام الدولي القائم ، و أبعد من هذا فإن وجود نظام بمعنى النسق الذي يجمع عناصر الكل في حركية واضحة ومقسمة بدى غائبا في هذا التفاعل ، وهي الحالة الأقرب تطابقا مع مفهوم "اللانظام"(٣) the state of non – system . هذا الطرح كان نواة لإثارة جدل فكري تركز في ثلاث أطر محورية : إلى أي مدى شكلت حالة "اللانظام" مرتكزا لإعادة تقسيم وتوزيع القوة بين الوحدات الدولية الفاعلة ؟ وما تأثير ذلك على تحول طبيعة الصراع ؟ وما هي الآليات الأمنية الكفيلة بضبط مجموع التفاعلات الحاصلة ؟

(1) Claude Revel, « La Bataille Pour L'ordre Mondial Du 21eme Siècle », **Defense Nationale**, No°733 (Octobre 2010), Pp.7-12
(2) Frederic Charillon, « Les Grands Debats Strategiques A L'epreuve Des Faits, », **Internationale Et Strategique** No°.82 (ete 2011), Pp. 69-75.
(3) **Loc.cit.**

أ- من حيث توزيع القوة بين الوحدات الموكلة بتسيير المسائل الكلية

the distribution of power between the units entrusted to conduct the college issuses.

- إن تصنيف وتحديد علاقة القوة القائمة بين الوحدات الفاعلة في المنظومة الدولية هي المرتكز الأول للتعرف على نوع و نمط حركية هذه الوحدات ، ومن ثم يكون النظام الدولي و بحسب ما أورده " ريمون آرون" **Raymond Arond** في كتابه " الحرب و السلام " هو " النسق المكون من مجموعة الوحدات السياسية التي تربطها علاقات منظمة ومن المحتمل أن تدخل في حرب شاملة "[١]. على هذا الأساس قدم "آرون" **Arond** مجموعة من التصنيفات لأنماط مختلفة من النظم سيتم عرضها على النحو التالي:
- المجموعة الأولى ضمت "النظم المتجانسة" **Homogeneous Systems** و"النظم المتغايرة" **Heterogeneous Systems** ، يسود النمط الأول بين وحدات متوافقة لذلك يغلب الاستقرار على هذه العلاقة. أما النمط الآخر فيسود بين وحدات متناقضة في منظومتها القيمية لذلك فإن اللجوء إلى العنف و اللاستقرار سمتاه الأساسيتان[٢].
- التصنيف الثاني الذي اعتمده "آرون" هو "النظم الإقليمية الفرعية" **Sub Regional Systems** ، وهو التصنيف الأكثر أهمية في هذه الدراسة ذلك أن البحث يركز على تبيان دور التوازنات الإقليمية الفرعية كمتغيرات مؤثرة في إعادة صياغة وترتيب عناصر النظام الدولي[٣].
- التصنيف الثالث استمده "آرون" من نظرية "ديفد هيوم" **David HUME** القائمة على أساس فكرة توازن القوة بين الوحدات الدولية ، ومنه اشتمل التصنيف على ثلاث انماط نظم أحادية القطب **Unipolar Systems**، نظم ثنائية القطب **Bipolar Systems** ، نظم متعددة الأقطاب **Multi-Polar Systems**[4] .

(1) Jean paul-joubert marie-claude plantin, la **securité internationale d'un siécle à l'autre** (paris : l'harmattan, 2001**)**, pp. 28,29
(2) **Ibid**, pp.29, 30
(3**) Ibid**, pp.29, 30
(4) **Ibid**, pp.28, 29, 30

واستنادا إلى ماقدمه "آرون" ، تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي جمعت أدوات تحويل النظام نحو الهيمنة ،إلا أن مدى وحركية هذا الفاعل لا تتم في فراغ ، وإنما تبعا لحجم المتغيرات والتفاعلات الحاصلة التي كانت العامل الحاسم في تحديد خياراتها الإستراتجية(١).

يرى "زبغنيو برجنسكي" Zbigniew BRZEZINSKI "إن وضع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة متناقض فهي لا تواجه منافسين قادرين على مسايرة قوتها الشاملة ومع ذلك هناك قوى تهدد وتقوض الدور الأمريكي في العالم ما حد من قدرتها للتسريع بالتغيير العالمي (٢)

هذا الطرح اعتمده " ريتشارد هوس" بأكثر دقة فأطلق عليه مصطلح "اللاقطبية" non-polarity ، فالبيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب "هوس" تفتقر إلى طبقة الدول الكبرى التي يمكن أن تشكل أقطابا قادرة على القيام بالمسائل الكلية، مقارنة بما كان عليه الوضع في القرن التاسع عشرو النصف الأول من القرن العشرين حيث ساد نظام التعددية و الثنائية القطبية، في هذه الجزئية أكد "هوس" ما طرحه "آرون" حول "النظم الإقليمية الفرعية" ، إذ رأى أن التراتب و التراكم في مسار العلاقات الدولية أنتج أثرين أساسيين:

الأول نشوء مراكز قوى إقليمية ذات تأثير نسبي مقارنة بالقوى الكبرى تنضوي تحت هذه الزمرة البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، المكسيك، فنزويلا في أمريكا، نيجيريا وجنوب افريقيا في أفريقيا، مصر و إيران و إسرائيل و السعودية في الشرق الأوسط ، باكستان في جنوب آسيا، أستراليا و أندونيسيا وكوريا الجنوبية في شرق آسيا(٣)، أما الأثر الثاني لتراكمات المسار الدولي فقد أرجعه "هوس" إلى تنامي دور المؤسسات السياسية الاقتصادية والإعلامية العالمية التي برزت كفواعل مؤثرة في جذب وإعادة توزيع مراكز القوة(٤).

---

(١) زلمي خليل زاد، **التقييم الإستراتيجي** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،١٩٩٧)، ص ص.١٢،١١

(٢) السيد أمين شلبي ،"من الحرب الباردة ألى البحث عن نظام دولي جديد،" **السياسة دولية**،م.٤٥،ع.١(يناير ٢٠١٠)، ص ص.٣٢- ٣٦

(٣) **المرجع نفسه**، ص ص.٣٢- ٣٦

(4) Pierre Desenarclens, « Théories Et Pratiques Des Relations Internationales Depuis La Fin De La Guerre Froide, » **Politique Etrangère**, (Avril 2006), Pp.747-759.

في نفس المنحى تقريبا ذهب المفكران "جزيف ناي" Joseph NYE و"نعوم تشومسكي" Noam CHOMSKY. طرح "ناي" فكرة أن النظام الدولي الراهن قائم على ثلاث مستويات، تتركز القوة العسكرية في المستوى الأعلى أين يسود نظام أحادي، وهو ما ذهب إليه "تشومسكي" إذ رأى أن الأحادية القطبية تسود في الشق العسكري وهو مجال حركية الولايات المتحدة الأمريكية ،أما المستوى الأوسط المتعلق بقضايا التجارة والاقتصاد والمال فيسود نظام تعددي خاصة في ظل التنامي المتسارع للاقتصاد الصيني،إذ تجاوزت الصين اليابان لتكون ثاني اقتصاد عالمي في ٢٠١٠ [١]، أما المستوى الأدنى الخاص بقضايا المناخ والبيئة فتتوزع فيه القوة بشكل فوضوي.

بالنظر إلى ما تقدم فإن محددات تشكيل النظام ستكون مجموعة خيارات القوة السائدة في المستوى الأعلى من أجل تحويل المستويات الأدنى نحو الهيمنة[٢]، لذلك فالجدل يثور حول الأدوات والوسائل الأنسب لتسريع مسار الانتقال وما أثر ذلك على الأطراف الأخرى ، بمعنى هل أن خيار الولايات المتحدة الأمريكية اكتساح أقاليم واسعة سيقود إلى تشكيل تحالفات ضد الهيمنة anti hegemony مدعومة بوسائل عسكرية فوق تقليدية؟ وما أثر ذلك على تحول طبيعة الصراع؟

تمثيل بياني رقم ١: النظام الدولي بعد الحرب الباردة حسب تصور"جزيف ناي"

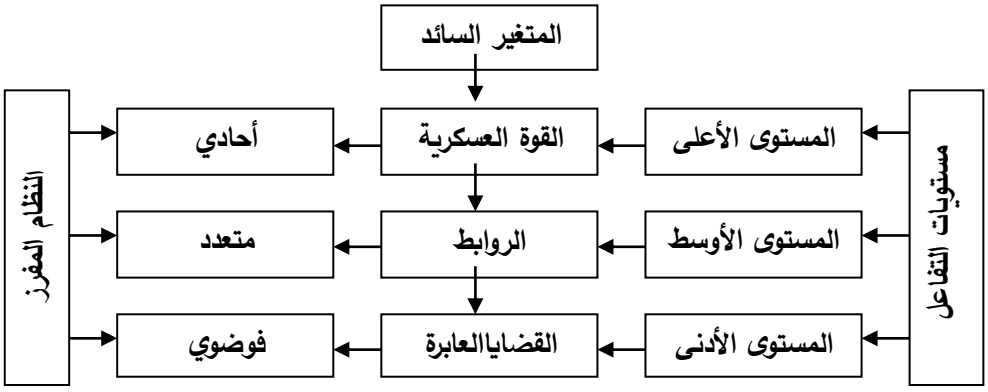

المصدر: السيد أمين ، مرجع سابق، ص ص.٣٢- ٣٦

(1) Zhiming Chen, « La Stratégie Militaire Asymétrique De La Chine Logique Et Conséquences, » **Etudes Internationales**, Vol.XLI, N°.4 (Décembre 2010), Pp.547-565.
(2) Jouber, plantin, op.cit., p.68.

ب – تحول طبيعة الصراع : لأكثر من نصف قرن ساد نظام ثنائي القطبية تصارعت فيه مفاهيم الديمقراطية واقتصاد السوق مع مفاهيم الشيوعية و الاقتصاد الموجه[١]، وكان السلاح النووي الضامن الذي منع تحول الصراع إلى تصادم مباشر كانت نتيجته الحتمية الدمار الأكيد لأطراف النزاع.

كان النظام مرتكزا على منطق "الردع المتبادل" **Mutual Deterrence** أو "الردع التقليدي" الذي يبتعد نظريا وعمليا عن "الردع فوق التقليدي" أو "التكتيكي" الذي ظهر في الثمانينات مع بداية تراجع القوة الموازية تقليديا و ظهور قوى إقليمية جديدة كبدائل استراتجية بوسائل غير نووية أو نووية غير متعادلة ، وهنا نقطة التحول في المسار الإستراتيجي وهي الوضعية التي انهت المبدأ القديم القائل بأن الردع لا يمكن أن يسود إلا بين قوتين متعادلتين نسبيا[٢].

بالنتيجة تزايدت احتمالات تفجر "حرب هيمنة" **Hegemonic war** بين القوة المهيمنة والقوى الصاعدة من أجل إعادة ترتيب عناصر النظام و مراجعة تقسيم القوة . هذه المخاوف تعززت بعد تفجر سلسلة من الحروب الكبرى التي مكنت القوة المهيمنة من إخضاع أقاليم واسعة في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، ما أدى إلى خلق تحالفات ضد الهيمنة مدعومة بأسلحة فوق تقليدية نووية وغير نووية[٣]،علما أن القوة المهيمنة تعمد إلى إكمال مسار التحول بآليتين:

- التوسع **enlargement** : ينفذ عن طريق فتح الأسواق ونشر القييم الليبرالية في باقي الأقاليم ما اعتبر تجسيدا "للماركنتالية الجديدة" **new- mercontilist** المتولدة عن مبادئ "الكينزية العسكرية" بمعنى استثمار القوة العسكرية من أجل فتح فضاءات للتبادل الحر، وهو الخيار الذي رفع أعباء الموازنة و فاقم حالات العجز و الانكماش المالي. كان ذلك حافزا للتراجع عن سياسات "القوة الصلبة" **Hard Power** و استبدالها بسياسات القوة المرنة **Soft Power** ، ترجم ذلك في مبادرة "الشراكة داخل القيادة" **Partnershp into leadership** التي طرحها الرئيس "بيل كلنتون"

(1) Dejean-pierre rious, **L'histoire Du Monde De 1918 A Nos Jours Afrique-Amériques-Europe-Extrême Orient-Océanie** (Paris : Larousse 2001), p.388.
(2) Jacques Vernant, **Les Relations Internationales A L'âge Nucléaire logique, Histoire, Politique** (Paris : La Découverte 1987), P.69.
(3) Joubert, Plantin, op.cit., p.68.

BILL Clinton في ١٩٩٤ في برلين[١]. هذا التوجه تعثر في مرحلة حكم الجمهوريين، ليستأنف لاحقا بعد طرح الرئيس "أوباما" في ٤ جوان ٢٠٠٩ مقاربة جديدة للشراكة frame work for sustainable grouth تقوم على الاعتراف بالحضارات الأخرى وتطمح إلى بناء نظام اقتصادي دولي مع القوى الاقتصادية الآسيوية[٢].

- إعادة الهيكلة reconstruction : إعادة هيكلة النظام أو إعادة بناء نظام عالمي ديمقراطي آمن هو تحقيق لرؤية تراثية في الفكر السياسي الأمريكي ، اعتمدت في مواثيق رسمية بعد أن تحققت نهاية الصراع بانتصار النموذج الرأسمالي الديمقراطي وتراجع القوة الموازية ، لتكون "خطة الدفاع الإرشادية" defense planing guidance الصادرة في ١٩٩٢ أولى هذه المواثيق التي ركزت على ضرورة العمليات التدخلية في مناطق متعددة كالعراق وكوريا الشمالية وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، كما حذرت الوثيقة من التقارب بين الأطراف المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، و قدمت تصورا لمراقبة النمو المتسارع للقوى الإقليمية بما فيها ألمانيا واليابان[٣].

الوثيقة توبعت بسلسلة من المشاريع و المواثيق التي تبنت نهجها و نقلته من الأطر النظرية إلى التنفيذ العملي ، تجسد ذلك في "مشروع القرن الأمريكي الجديد" the project of the new american century و في وثيقتي الأمن القومي الصادرتين في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.[4]

وتميل الدراسة إلى اعتبار الغليان الحاصل في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط ترجمة حقيقية لمحتوى هذه المواثيق من أجل تهديم هذه الأقاليم ثم إعادة تشكيل جغرافيتها السياسة بما يحقق إعادة بناء جديد ، ما أثار الاستفهام حول الآليات الكفيلة بضبط مجموع التفاعلات المرافقة لمسار التحول؟

(1) **Ibid**.,p.71
(2) Revel, **op.cit**. Pp.7-12.
(3) Jouber Plantin**, op, cit**. p.69
(4) Ghassan Salame, « Quand L'Amérique Refait Le Monde, » Politique Etrangère (Avril 2005), pp.882-886.

ج – الآليات الأمنية الكفيلة بضبط النظام: نظريا فإن عملية البحث في وسائل ضبط النظام تطرح مقاربتين الأولى مثالية تنطلق من منظور فلسفي وتطرح مفاهيم قيمية كالتعايش السلمي، حقوق الإنسان، القيم المشتركة للإنسانية، الأخلاق لذلك فالنظام بحسب هذا الطرح يستند لأحكام القانون والأمن الجماعي. هذا ما جسد عمليا في مؤتمري لاهاي لسنتي ١٨٨٩ و١٩٠٧، حيث تم تحديد شروط اللجوء إلى القوة ، وهو المبدأ الذي تضمنه بعد ذلك ميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن الواقع أثبت قصور و عجز هذه المبادئ في فرض ضوابط فعلية(١).

في المقابل تطرح المقاربة الواقعية مجموعة من الضوابط تعتبرها أكثر تلائما مع الطبيعة الفوضوية للمجتمع "الوستفالي"، و ترى أنها المحدد الحقيقي لنمط النظام السائد وحالة السلام المتولدة :

- النظام بالقوة : تهيمن فيه قوة أحادية و يتولد عنه السلام بالقوة **peace through strength** أو السلام المهيمن كنموذج "السلام الروماني" **Pax Romana** الذي تسعى القوة المهيمنة حاليا إلى تحقيقه "السلام الأمريكي" **pax americana**، في هذا النقاش لا مجال للحديث عن تقسيم و توزيع القوة لتركيز دعائم النظام ، وإنما تجميع القوة لفرض النظام، إذ تسعى القوة المهيمنة بعد الحرب الباردة إلى بناء نظام عالمي ديمقراطي آمن وفرضه بالقوة بحسب منطق "الإمبراطورية" **empire** كما أورده "أنطوني نيجري" **Antonio NEGRI** و"ميشال هردت" **Michael HARDET** .

حيث يتجه التفكير السياسي الأمريكي في هذه المرحلة إلى تعظيم الصراع مع الآخر كبديل عن التعاون والحوار، ويركز على ضرورة التصادم مع القوى التي تقف إزاء عملية البناء و تصفيتها عسكريا و أمنيا في تحرك استباقي أو وقائي ، ما انعكس على مجمل الأداء السياسي و الإستراتيجي و فتح المجال لبروز تيارات راديكالية كجماعات المصالح و اليمين المحافظ(٢).

- النظام بتوازن القوى : يتخذ هذا النمط من النظام شكلين مختلفين ، يتحقق التوازن بوجود قيادة عالمية (concert) والنمط المتولد في هذه الحالة هو نظام متعدد

(1) Joubert, plantin, op.cit., pp.31, 32

(٢) هشام يونس،" الإيديوإستراتجيا ألأمريكية،" **شؤون الأوسط**، م.١٧٧،ع.١١٤(ربيع ٢٠٠٥)، ص ص. ١٠٥– ١٣٣.

الأقطاب ،الشكل الثاني يتحقق بوجود قوتين والنظام الناشئ هو نظام ثنائي القطبية ، في كلتا الحالتين فالسلام السائد هو "سلام بالتوازن".

- النظام بالرعب: أو الأمن بالرعب تحقق فترة الحرب الباردة بعد كسر الاحتكار النووي بامتلاك القوة الموازية السلاح المطلق، ما فرض حالة "توازن الرعب" وولد ما عرف بـ"السلام الذري" الذي يعني تحييد الحرب عن طريق الرعب من الدمار[١].

لكن بسبب التحول الجيوبولتيكي[٢] للتوازنات الكبرى و ظهور قوى نووية جديدة أو نصف نووية – تجاوزت العتبة النووية ولم تصل إلى النهاية النووية – فهل ستكون الحرب أقل او أكثر احتمالا ؟[3]، خاصة و أن فكرة التفوق أو التعادل بين القوى النووية لا تمثل ضمانة استراتجية[٤]، فإلى أي مدى سيكون الردع النووي ضامنا جوهريا للنظام، خاصة في المناطق الإقليمية دائمة التوتر كالشرق الأوسط و شمال شرق آسيا وجنوب آسيا حيث تسعى القوى النووية المحافظة على حالتي التوازن و التفوق النووي بشكل مطرد[٥].

ففي الشرق الأوسط يبدو واضحا اختلال معادلة "السلام بالردع " السائدة لصالح إسرائيل لعدة عقود، و رغم تضارب التقديرات حول القدرات النووية للدولة نتيجة سياسة الغموض الإيجابي المنتهجة فالمؤكد أنها تمتلك مجموعة نووية متطورة[6]. ما زاد مخاوف إيران التي ترى في السلاح النووي الإسرائيلي أكبر تهديد لها ، لذلك تتمسك باستكمال قدراتها النووي التي تعتبرها الضامن الحقيقي للتوازن في المنطقة ، علما أنها تنتج و تمتلك حاليا مخزون مهم من اليورانيوم منخفض التخصيب يكفي لصناعة قنبلتين من طراز قنبلة هيروشيما.

---

(1) Pascal Boniface, Barthelemy Courmont, **Le Monde Nucléaire Arme Nucléaire Et Relations Internationales Depuis 1945** (Paris : Armand Colin, 2006), P.61.

(٢) جيو بولتيك (جيو سياسة) géopolitique مصطلح ابتكره السويدي "كايلن" ويعرفه معهد الجيو سياسة الألماني بأنه علم العلاقات على الأرض من واقع التطورات السياسة يدرس العوامل الجغرافية والاقتصادية و الديمغرافية المؤثرة في سياسات الدول للمزيد انظر هاني عبد الرحيم الغريزي ، **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية رقم ٦٤٥٢** (الأردن:عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط. ،٢٠٠٥)، ص.١٢٩.

(3) Gerard Chaliand, **Anthologie Mondiale De La Stratégie Des Origines Au Nucléaire** (Paris : Robert Laffont S.A, 1990), p.1280

(4) Vernant, **op, cit**., p.69.

(5) George Perkovich, James M.Acton, « Establishing Political Conditions To Enhance The Feasibility Of Abolishing Nuclear Weapons, » **Adelphi Paper**,N°.396(August 2008), Pp.15-40.

(6) Ibid.,pp.15-40

ويبدو أن الخيار النووي كان الأفضل لسوريا التي تلقت مفاعلا من كوريا الشمالية من طراز مفاعل "بيونغ يونغ"[١] ماجعلها هدفا لعمل استباقي اسرائيلي، ويبدو دفعها إلى حرب داخلية أضمن وسيلة لتهديم الدولة و القضاء على القوى المقاومة الواقعة على تماسها الحدودي خاصة حزب الله اللبناني الذي مثل قاعدة متقدمة لإيران.

في جنوب آسيا يستمر التوتر بين القوى النووية التي ترى في قدراتها النووية الضامن والموازن لمواجهة الأطراف الأخرى. تمتلك الهند مابين ٥٠ و ٦٠ سلاح نووي ولا تبتعد باكستان عن هذا الرقم ما جعل المنطقة عرضة للتجاذبات الإستراتجية[٢].

أما في شمال شرق آسيا فقد حفزت القدرات التسليحية لكوريا الشمالية كورية الجنوبية و اليابان للتحول نحو الخيار النووي. حيث يختزن اليابان ما يفوق ٢٠٠٠ كيلو غرام من اليورانيوم عالي التخصيب. في حين تمتلك كوريا الشمالية عشرة قنابل بلوتانيوم كما تعمل على تطوير قدرتها لتخصيب اليورانيوم[٣]. في ظل هذه المعطيات يبقى التساؤل قائما فيما إذا كان السلاح النووي عاملا لإرساء الدعامات الأمنية أم عامل تهديد للإستقرار؟

(1) Graham Allison, « Nuclear Disorder Surveying Atomic Threats, » **Foreing Affairs** (january,february 2010),pp.74-85

(2**) Ibid**. pp.15-40.

(3**) Ibid**.,pp.15-40

تمثيل بياني رقم ٢ : آليات ضبط النظام وأنماط النظم المتولدة عنها

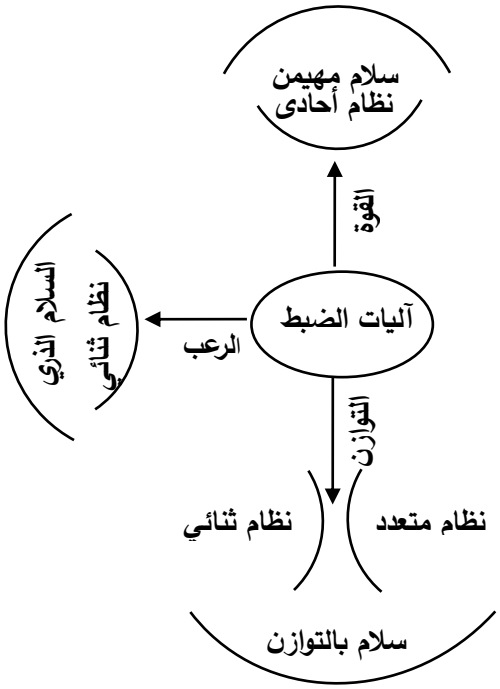

المصدر: تصميم الباحث

قائمـــة المراجـــع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- **زلمي خليل زاد، التقييم الإستراتيجي (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،١٩٩٧).**

ب- الدوريات

- **السيد أمين شلبي ،"من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد،" السياسة دولية،م.٤٥،ع.١(يناير ٢٠١٠).**
- **هشام يونس،" الإيديوإستراتجيا ألأمريكية،" شؤون الأوسط، م.١٧٧،ع.١١٤(ربيع ٢٠٠٥).**

ت- القواميس والموسوعات

- **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية رقم ٦٤٥٢ (الأردن:عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط. ،٢٠٠٥).**

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية:

a- Books

- **Paul Jean - Marie Joubert - Plantin Claude, La Securite Internationale D'un Siecle A L'autre (Paris : L'harmattan, 2001).**
- **Pierre Rious, L'histoire Du Monde De 1918 A Nos Jours Afrique-Ameriques-Europe-Extreme Orient-Oceanie (Paris : Larousse 2001).**
- **Jacques Vernant Dejean, Les Relations Internationales A L'âge Nucléaire logique, Histoire, Politique (Paris : La Découverte 1987) 69.**

- **Boniface Pascal, Courmont Barthelemy, Le Monde Nucléaire Arme Nucléaire Et Relations Internationales Depuis 1945 (Paris : Armand Colin, 2006).**
- **Chaliand Gerard, Anthologie Mondiale De La Stratégie Des Origines Au Nucléaire (Paris : Robert Laffont S.A, 1990).**

B_ PERIODICS

- **Allison Graham, « Nuclear Disorder Surveying Atomic Threats, » Foreing Affairs (January, February 2010).**
- **Charillon Frederic, «Les Grands Debats Strategiques A L'epreuve Des Faits,», Internationale Et Strategique No°.82 (ete 2011).**
- **Chen Zhiming, «La Stratégie Militaire Asymétrique De La Chine Logique Et Conséquences,» Etudes Internationales, Vol.XLI, N°.4 (Décembre 2010).**
- **Desenarclens Pierre, « Théories Et Pratiques Des Relations Internationales Depuis La Fin De La Guerre Froide, » Politique Etrangère, (Avril 2006).**
- **Ghassan Salame, « Quand L'Amérique Refait Le Monde,» Politique Etrangère (Avril 2005).**
- **Perkovich George, M.Acton James, « Establishing Political Conditions To Enhance The Feasibility Of Abolishing Nuclear Weapons, » Adelphi Paper, N°.396(August 2008).**
- **Revel Claude, « La Bataille Pour L'ordre Mondial Du 21eme Siècle», Defense Nationale, No°733 (Octobre 2010).**

الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان والعراق قبل أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ وما بعدها

د/ على الشرعة
أستاذ مشارك بالعلوم السياسية، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت

الملخص:

في رصد تحليلي للأهداف الأمريكية في أفغانستان والعراق، في إطار الحملة الأمريكية لمواجهه الإرهاب منذ فترة الحرب الباردة وحتى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م، يهدف هذا البحث إلى معرفة طبيعة الأهداف الأمريكية طوال تلك الفترة، وكيف استثمرت واشنطن أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م في تمرير سياستها وأهدافها الاستراتيجية وأهمها التموضع العسكري الاستباقي في مناطق جيواستراتيجية تشكل بمجملها قلب العالم؛ في الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، القريبة من حدود الأعداء السابقين: روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي المنهار اقتصاديا وليس عسكرياً، والأعداء المحتملين (الصين) أو مجموعة دول أسيوية قد تدخل في تحالفات الأمر الذي يشكل قطبا منافسا للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل. ولذا خرجت الولايات المتحدة باستراتيجية قومية، تتمحور حول اللجوء إلى الحروب (الوقائية/الاستباقيه) وعدم انتظار العدو حتى يهدد أو يسيطر على المناطق الاستراتيجية والحيوية للمصالح الأمريكية وإنما على الولايات المتحدة الوصول إلى هذه المناطق قبل غيرها وقبل الدخول في حالة من التنافس أو الصراع مع العدو المحتمل والذي يشكل خطراً وتهديداً لأمريكا ومصالحها في مختلف المناطق الهامة في العالم.

مقدمة:

على الرغم من النفوذ الكبير والقوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بوصفها القطب الأوحد على الشؤون الدولية، إلا أن هذا المشروع الإمبراطوري للولايات المتحدة انتهكت رموز سلطته وهيبته في عقر داره في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وأثارت الحرب علية تحت شعارات متطرفة (من ليس معنا فهو ضدنا)، وأعلنت أساليبها المثيرة للجدل من حروب وقائية وضربات استباقيه أو اجهاضيه، وكانت الحرب الأمريكية علي العراق عام ٢٠٠٣ آخر الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة في القرن الجديد، غير أنها بالتأكيد ليست الحرب الوحيدة فيه، فقد سبقتها حرب دولية بقيادة الولايات المتحدة على أراضي إسلامية كأفغانستان بعد تفجيرات١١ سبتمبر ٢٠٠١م، كما أن للولايات المتحدة سجل طويل من التدخلات والحروب في القرن الماضي، على الأراضي العربية، كحرب الخليج الثانية في العراق عام ٢٠٠٣م، وشُنت كل حروب واشنطن تحت ذرائع ومبررات مختلفة؛ حيث كان يتم تبريرها بلغة (الديمقراطية، وحماية البيئة، والحرية، ومبادئ حقوق الإنسان)، أما بعد أحداث ١١ سبتمبر– فقد طرحت هذه المبادئ جانباً، لاستخدامها وقت الضرورة، وتم استبدالها بمبررات ولغة جديدة تدور حول مبررات وذرائع أمنية، القضاء على الإرهاب هو احد أهدافها، وهناك أهداف سياسية واقتصادية تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، الغاية منها إعادة صياغة العالم والتحكم به.. ومن الواضح أن كل الأهداف والمخططات الاستراتيجية الأمريكية التي رسمت – بعد الحرب الباردة – تتركز في مناطق جغرافية مختارة بعناية من العالم الإسلامي الذي أصبح يشار إلية وبشكل مباشر من قبل الولايات المتحدة بأنة (الهدف والعدو الجديد)، من خلال الألفاظ و التعابير الخطابية الدالة على ذلك المعني مثل؛ (الإسلام السياسي، التطرف الإسلامي، حرب صليبيه، والفاشية الإسلامية) وغيرها من المفردات السياسية الأمريكية، وعملياً من خلال التحركات العسكرية الحربية لتطويق أراضي ودول عربية وإسلامية، وشن الحروب في العراق وأفغانستان، ولكن تحت مبررات الحرب على الإرهاب. وهي الأمور التي سيناقشها هذا البحث.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة هذا البحث في أنه يعالج موضوع يتعلق بالسياسة الأمريكية من اجل السيطرة على مكامن النفط، حيث تبين خلال العقد الأخيرة من القرن الماضي أن مجمل دول العالم تسعي للحصول على مصادر الطاقة من مصادره وبأسعار رخيصة، وبطبيعة الحال النفط مرتبط بالجغرافيا، ومازال يشكل عنصراً من عناصر الجيوستراتيجيا الدولية، وذلك بفعل أهميته الفائقة لمجمل عمليات التنمية التي يشهدها العالم المعاصر وهي إشكاليه بحد ذاتها في كون الدول العظمي تخلق الذرائع والمبررات التي من خلالها تشن الحروب من اجل السيطرة على تلك المصادر ومثال ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من حروب ساخنة على أفغانستان والعراق، تحت عناوين أهدافها المعلنة من الحرب على الإرهاب، ومع ذلك فأنها تحفظت- ولم تفصح علنا-ً عن أهداف أخرى(غير معلنة)، ويحيطها الكثير من الغموض وانكشفت تلك الأهداف بفعل مكان وزمان تلك الحروب، بل والخبرة التاريخية لسياسة الولايات المتحدة تجاه هذه الدول، بما جعل العالم ينظر إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب بقلق وترقب. ولمحاولة فهم الأهداف الأمريكية غير المعلنة. يحاول البحث للإجابة على الأسئلة التالية: ما أهمية أفغانستان والعراق ومنطقة بحر قزوين بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية؟، ما الغاية الأمريكية من حملة مكافحة الإرهاب قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟ هل الغاية مجرد الانتقام لما حدث لها في ١١ سبتمبر أم إنها عملية استغلال لهذا الحدث لاستكمال سياسة الهيمنة والتفرد الأمريكي بتطويق دول لها وزنها على المستوى الإقليمي والعالمي؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهداف ما بعد الحرب الباردة؟، ما هي الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المعلنة وغير المعلنة التي تحشد من لها الجيوش وتشن من اجلها الحروب في منطقة الخليج وبالقرب من منطقة آسيا الوسطي؟، ما هي الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي في ظل إدارة الرئيس (باراك اوباما)؟

سيتم معالجة الموضوع بتقسيمه إلى عناوين رئيسية وفرعية على النحو التالي:

المبحث الأول: السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان والعراق قبل ١١سبتمبر ٢٠٠١م.

أولاً : السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان في الحرب الباردة وما بعدها.

ثانياً: السياسة الأمريكية تجاه العراق خلال الحرب الباردة وما بعدها.

المبحث الثاني: أحداث ١١ سبتمبر وإعلان الحرب على أفغانستان.

أولاً : أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م و الحرب الأمريكية على أفغانستان

ثانياً: الأهداف الأمريكية من الحرب على أفغانستان.
المبحث الثالث: الأهداف الاستراتيجية الأمريكية من غزو العراق واحتلاله.
أولاً : المبررات الأمريكية لغزو العراق واحتلاله.
ثانياً: الأهداف الأمريكية من احتلال العراق عام ٢٠٠٣م.
المبحث الرابع: طبيعة الأهداف الأمريكية في عهد إدارة الرئيس اوباما:
أولاً: تركة جورج بوش بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.
ثانياً: العقيدة العسكرية للرئيس (باراك اوباما) تجاه العالم العربي والإسلامي.
الخاتمة وقائمة المراجع.

المبحث الأول
السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان والعراق قبل ١١سبتمبر

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان خلال الحرب الباردة وما بعدها:

١. السياسية الأمريكية تجاه أفغانستان خلال فترة الحرب الباردة:

بدأت الولايات المتحدة –منذ ولاية الرئيس (رونالد ريغان) في الثمانينيات من القرن الماضي– تهيئ العالم لإدخال مصطلح جديد إلى قاموس المصطلحات السياسية ألا وهو الإرهاب الدولي، كما تبنت استراتيجية عسكرية (سياسة الردع والاحتواء) أثناء التنافس السوفيتي– الأمريكي على كسب مناطق جديدة للنفوذ في مناطق العالم الثالث، وكان لابد لكل من الدولتين العظميين أن تخترع محوراً تدور حوله الدعاية لأضعاف صورة الأخر أمام الرأي العام المحلي والرأي العام العالمي"، فكان محور لدعاية الأمريكية (الدفاع عن العالم الحر والديمقراطية السياسية) وكان محور الدعاية السوفيتية (العدالة الاجتماعية والانتصار للمقهورين في الأرض) وكان سلاح الدين هو الأداة التي كان لها فاعليتها على الرأي العام في البلاد العربية والإسلامية بالنسبة للولايات المتحدة مستفيدة من موقف الإسلام من الماركسية ومن القول الشهير لماركس (الدين أفيون الشعوب)[١]. واستخدمت الولايات المتحدة سلاح التكفير بنعت كل حركة سياسية معارضة بالكفر وأصبح كل عمل وطني يتعارض مع الأهداف الأمريكية يوصف بأنه شيوعي، وكل شيوعي كافر[٢] وهذا ما دفع وزير الخارجية الأمريكي (جول فوستر دالاس) –عام ١٩٥٥م– إلى الإعلان عن وجوب الإستعانة بالأديان لمقاومة "الشيوعية الملحدة[٣]. وبالتالي كان الخطاب العربي الإسلامي المعارض للشيوعية مفيداً للولايات المتحدة، وصورت الحرب ضد السوفييت في أفغانستان البلد المسلم المنتهك حرماته من قبل قوات الكفر والإلحاد الشيوعية هو جهاد مقدس، لا يعلو علية أي جهاد، وجندت أكبر حملة دعائية لإنجاح فكرة الجهاد ضد السوفييت.

---

(١) أمين، جلال،٢٠٠٢- عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد سبتمبر٢٠٠١، ط ١ القاهرة، دار الشروق، ١٧.

(٢) الأشقر، جلبير، ٢٠٠٢- صدام الهمجيات الإرهاب، والإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده، نقله إلى العربية كميل دانمر،ط١، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

(٣) سري الدين، عايدة العلي، ٢٠٠٢- كتاب الثلاثاء الأمريكي الأسود وتداعياته على العرب والمسلمين، ط(١)، بيروت: دار الهادي.

وبالفعل اندفع المجاهدين لتقديم أنفسهم في سبيل إنقاذ أفغانستان من الاستعمار الشيوعي(١). وتم دعم الجماعات الإسلامية في العالم طوال فترة الحرب الباردة، وكان محاصرة الخطر الشيوعي في أسيا الوسطى هو هدف المخابرات المركزية الأمريكية عبر إيجاد "حزام أخضر" ومن ثم إشعال فتيل القومية الإسلامية الكامنة في الجمهوريات الإسلامية للإتحاد السوفيتي(٢). على اعتبار أن الإسلام هو أكثر معاداة للشيوعية من الكاثوليكية والأرثوذكسية وأكثر قربا من الأخلاق الرأسمالية؟.

بعد أن تبين للولايات المتحدة وقائع ومؤشرات جديدة في الصراع مع الإتحاد السوفيتي، تعلن نهاية الحرب الباردة ستؤدي إلى نهاية المواجهة مع القطب السوفيتي، تم الإعداد لنظام عالمي جديد، والذي لن يقوم إلا بتوفر العدو البديل الذي يحل محل العدو القديم، الذي يضمن استمرارية عملية السيطرة الفردية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وقد تم إظهار هذا العدو البديل تحت مسمي الإرهاب الدولي. ومن دون فكرة أو وظيفة (العدو) والتي ما كان للولايات المتحدة أن تتزعم العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، لولا هذه الوظيفة، وإلا كانت واجهت صعوبات كبيرة لبلوغ تلك الزعامة(٣). وهي بعد الحرب الباردة بحاجة إلى عدو جديد وقد تركزت دعاياتها لتحقيق ذلك في اتجاه الحركات السياسية الإسلامية التي بدأت معها المواجهة منذ النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، وأصبح حليف وصديق الأمس عدو اليوم.

٢. <u>السياسية الأمريكية تجاه أفغانستان بعد الحرب الباردة:</u>

بعد عقد من احتلال الإتحاد السوفيتي لأفغانستان، قتل الروس خلاله مليون أفغاني وشرد حوالي ٥ ملايين، وخسر الجيش الروسي من جهته ١٥٠٠٠ ألف جندي، وحين نجح الشعب الأفغاني – وبمساعدة الأفغان العرب المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية– في أُجبار الإتحاد السوفيتي على الخروج من الأراضي الأفغانية في ثمانينيات القرن الماضي.

(١) العطار، موفق صادق،٢٠١٠- العم سام والإسلام مجابهة...أم...احتواء؟، دار الأوائل للتوزيع والنشر، ط١، دمشق، ص١٦٦

(٢) الخياط، أحمد سالم، ٢٠٠٢ - الاستخدام المزدوج، الإرهاب كوسيلة لإرهاب العدو، مجلة الموقف، صنعاء، العدد (٣٠)، ٦٤.

(٣) عقلان، قائد محمد، ٢٠٠٣- السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، ص٥٥.

وقد كان ذلك النجاح محل إعجاب العالم الغربي وخصوصا الجانب الأمريكي[١]، ولكن أفغانستان بعد ذلك النجاح، لم تنعم بالسلام: عندما سقط النظام الشيوعي في كابول في نيسان ابريل ١٩٩٢م- بعد ٣ سنوات من انسحاب القوات السوفيتية في ١٩٨٩م- اندلعت جولة جديدة من القتال بين الفصائل الإسلامية والاثنيه المتنازعة، حينها تلاشى الاهتمام الأمريكي المباشر بأفغانستان ودخلت دول آخري مثل باكستان والعربية السعودية وإيران وأوزبكستان الدولة المستقلة حديثاً، لدعم هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتنازعة وفي عام ١٩٩٤م ظهرت حركة طالبان كلاعب جديد يطمح إلى السلطة على أساس برنامج يقوم على أعادة النظام والتمسك بالشريعة الإسلامية ونجحت في انتزاع السلطة من "حكمت يار"، وهذا أمر مناسب للولايات المتحدة كون طالبان حركة معادية لإيران[٢]. كما أن توتر العلاقات بين روسيا من جهة وإيران من جهة أخري أدخل نظام طالبان في محادثات مع ممثلي شركات نفطية أمريكية كانوا يبحثون عن حكومة مستقرة لأفغانستان تستطيع حماية خط أنابيب النفط والغاز المخطط له ليصل إلى المحيط الهادي، إلا أن مسألة تنامي تيار إسلامي قوي في أفغانستان بقيادة طالبان، أزعج الحكومات الغربية خلال مرحلة التسعينيات وهي المرحلة التي أثار فيها نظام طالبان سخط العالم الغربي، حين أقدم وارتكب خطأ تدمير (تماثيل بوذا) مما اعُتبر دوليا اعتداء على التراث الإنساني، ومنذ ذلك الوقت بدء التفكير في القضاء على هذا النظام[٣]، ومع لعبة المصالح القومية كان الاندفاع السياسي العالمي باتجاه الدول الغنية بالنفط في العالم الإسلامي، يترافق معه محاولة استخدام جديدة للمحاربين المسلمين القدامى في أفغانستان، حيث أصبحوا يجسدون الشر أمام المجتمعات الأوروبية والأمريكية المنقادة للتأثير الإعلامي، بعد أن كانوا يظهرون فيها، كأبطال ومناضلين من أجل الحرية[٤]. وأصبحت الأصولية الإسلامية- بعد انهيار الشيوعية- هي العدو الجديد وبدء العالم الإسلامي بدولة وحضارته يوصف بهذا التوصيف.

(١) **بوليك**، وليم، ٢٠٠٨- كيف السبيل إلى الخروج من أفغانستان، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(٣٤٢)، ص٦٠.

(٢) **بولوف**، أندرياس فون، مصدر سابق، ص.٢٥٧. وكذلك انظر: **نقرش** عبدالله، **حميد الدين** عبدالله،٢٠٠٢ مصدر سابق، ص١٢

(٣) **العريبي**، مشهور بخيت، ٢٠٠٩- **الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ط١، ص ١٢٦.

(٤) **بولوف**، أندرياس فون، مصدر سابق، ص٥٨..

٣. السياسية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب بعد الحرب الباردة:

بعد الحرب الباردة، تعرضت الولايات المتحدة لعدة هجمات في سفارتيها في كينيا وتنزانيا في ٧ أغسطس ١٩٩٨م، قامت الولايات المتحدة بعده هجمات عسكرية بسلاح الطيران الأمريكي على ما أسمته البنى التحتية لمجموعة (بن لادن) في أفغانستان، كرد على تلك التفجيرات وتكررت مثل تلك الهجمات الصاروخية الأمريكية تحت توقيع الرئيس بيل كلينتون على السودان في أغسطس ١٩٩٨م [١] ذلك الرد الأمريكي هو أول رد عسكري على هجمات لم تكن الأولى في حد ذاتها منذ بداية التسعينيات، على الرغم من أن الهجمات السابقة كان المتهم بها جماعات إسلامية وعلى رأسها أسامة بن لادن، لتي تُعد – بحسب التصنيف الأمريكي– المصدر الأصيل للإرهاب لاعتبار أن ليس له إدارة مركزية تتحكم فيه.

بلغت المواجهة ذروتها –بوصول إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) (George W Bush)، إلى البيت الأبيض في عام ٢٠٠٠مم– بين الولايات المتحدة والجماعات الإسلامية التي تصفها بالجماعات (الإرهابية) وفي مقدمتها منظمة القاعدة، وخاصة في أعقاب تفجير المدمرة الأمريكية/ كول/ في ميناء عدن في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠م. ونتيجة ذلك التفجير أظهرت إدارة جورج بوش الابن تشدداً كبيراً إزاء التعامل مع الإرهاب، واعتبر بمثابة أحد أكبر التهديدات خطورة على المصالح الأمريكية في العالم، كما سعت إلى الربط المباشر بين الحركات الإسلامية وحركات المقاومة المسلحة وبين الإرهاب وعلى رأسها تلك الحركات المناوئة لإسرائيل، وتزايدت حدة لهجة تهديداتها للجماعات الإسلامية العالمية في الشرق الأوسط وفي وسط وجنوب أسيا من استخدام القوة ضدها.

وبالرغم من الرد العسكري الأمريكي، على قواعد بن لادن في أفغانستان، ومصنع الأدوية في السودان، إلا أن تلك الهجمات لم تسفر عن ضحايا، ولكنها رسمت صورة (بن لادن) في مخيلة الناس كأخطر عدو لواشنطن وأكثرهم قدرة على المراوغة، وكذلك حال سوريا وإيران والتحالف بينهما[٢].

---

(١) **الشريف**، محمد رشاد، ١٩٩٨- أبعاد العدوان على السودان وأفغانستان، **مجلة شؤون الأوسط** العدد (٧٦)، ١٠٥.

(٢) فرسون، سميح، ٢٠٠٢- **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، في: أحمد بيضون ومجموعة مؤلفين: العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٩٣

ثانياً: السياسة الأمريكية تجاه العراق خلال الحرب الباردة وما بعدها:

١. سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران أثناء الحرب الباردة:

بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاة، نشبت الحرب العراقية الإيرانية واستمرت ثمان سنوات (١٩٨٠م – ١٩٨٨م)، حصدت خلالها خسائر بشرية، تزيد عن المليون قتيل، وما يقارب أثنين مليون جريح ومعوق، غير الأسري لدي الجانبين(١). وعرفت بحرب الخليج الأولي، لأنها وقعت بين أقوي دولتين خليجيتين إسلاميتين، ولان في مقدمة أغراضها محاولة هيمنة المنتصر فيها على منطقة الخليج العربي، الذي هو كناية عن المصالح البترولية الضخمة من جهة، وأحد المحاور الاستراتيجية الأمريكية في مخططاتها الرامية إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي من جهة أخرى. في تلك الحرب ساندت الولايات المتحدة العراق ضد إيران، لأسباب عديدة أهمها قضية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران في ١٩٧٩/١١/٤ (٢). وأياً كانت الأسباب فقد استفادت واشنطن من النزاع العراقي الإيراني، ووظفتها بما يتوافق وهوى أمريكا وإسرائيل وأهدافهما السياسية في العالم العربي والإسلامي، فطوال فترة هذا النزاع وتحت شعار"" فرق تسد" توخت الولايات المتحدة إضعاف النظامين العراقي والإيراني، بتزويد الدولتين بالسلاح، ثم استنزاف الطاقات المادية والبشرية للبلدين المسلمين، وقد عرفت تلك السياسة بحادثة (إيران غيت) وهي فضيحة تزويد إيران بالسلاح الأمريكي، وأدت إلي إحراج علني للرئيس الأمريكي (رونالد ريجان)، ورغم تلك الفضيحة فقد كان إمداد إيران بالسلاح، خطوة تكتيكية فرضتها تطورات الحرب العراقية الإيرانية وأولويات الأهداف الأمريكية في استمرار أضعاف العراق عسكريا وإنهاكه اقتصاديا.

٢. السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد الحرب الباردة:

بعد الحرب الباردة، ومنذ عام ١٩٩٠م أصبحت هناك قوة عسكرية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية(٣). وهذا ما عزز أهمية المنطقة العربية في الاستراتيجية الأمريكية، تستخدمها في اللعبة الاقتصادية كورقة ضغط رابحة ضد كل من اليابان وأوروبا بقيادة كلِ من

---

(١) إسماعيل، عبد الرزاق، ٢٠٠٥- العلاقات الأمريكية الإيرانية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٥-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة حلب كلية الاقتصاد،ص٣٩

(٢) هيكل، محمد حسنين، ١٩٩٢- حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص١٠٤

(٣) ثارو، لستر،١٩٩٥- الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، أحمد فؤاد (ترجمة) سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٤)، ص٢٠.

ألمانيا وفرنسا، فالوطن العربي يتمتع بموقع جيواستراتيجي هام، فهو يمثل القلب للقارات القديمة، (أسيا وأفريقيا وأوروبا) بالإضافة إلى تحكمه وأشرافه على الممرات المائية فيها، وسيطرته على أبار النفط المحرك الأول لهذا الصراع، فإن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العراق.يعد أحد المقومات الرئيسية للعالم العربي وعنصر من عناصر قوته، وكذلك يعتبر عنصر ذو أهمية بالغة في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج والتي تشكل أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومحددا رئيسيا للسياسة الأمريكية تجاه العالم العربي.

وكان الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠م، أحد الأسباب أولى الفرص للولايات المتحدة في القضاء النهائي على اقوي جيش في دول الخليج العربي، ومحاولة إنهاء حكم صدام حسين، ولم تفوت هذه الفرصة فقد قامت أدارة الرئيس بوش الأب، بحشد قوات لأكثر من ثلاثين دولة بموجب قرارات (الشرعية الدولية) بضرب العراق عسكريا. هذا الرد الأمريكي أكد : أن الولايات المتحدة لن تسمح في الوقت الراهن آو على ألمدي المنظور بأية محاولة من قبل إية جهة محلية أو دولية للهيمنة على المخزون النفطي في الخليج العربي. وبالتالي تحولت منطقة الخليج إلى بحيرة عسكرية أمريكية تزج بقواتها فيها متى تشاء وفقاً لاتفاقات متعددة مع دول الخليج العربي. و تبعاً لذلك وبهدف إضعاف النظام العراقي، تم إدخاله في معمعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل لما يزيد عن عقد من الزمن، بالرغم من صدور مجموعة من القرارات الدولية ضد العراق وتشكيل لجان متعددة، لم تحصل على أدلة تثبت الإدعاء الأمريكي بوجود تلك الأسلحة، ولأن أحد الأهداف الأساسية لإدارة الرئيس جورج بوش الابن، كان إسقاط نظام الحكم في العراق، لغرض تصفية حسابات قديمة، ولم يتحقق هذا الهدف منذ عهد الرئيس جورج بوش الأب، إلا أن دخول أحداث جسيمة غيرت العالم مثل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فتحت المجال لأمريكا أن تحقق مخططاتها وتحت شعار دعائي" من ليس معنا فهو ضدنا"[١].

(25) **POLLACK** K., 2002- **Next stop, Baghdad**?, *Foreign Affairs*, **8(12),** 32.

المبحث الثاني
أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وإعلان الحرب على أفغانستان

أولاً: أحداث ١١ سبتمبر ورد الفعل الأمريكي والدولي:

١. أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوأ كارثة قومية في تاريخها يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، عندما تحولت ثلاث طائرات تجارية إلي أسلحة متحركة مليئة بمواد شديدة الانفجار وأسقطها مجهولين على رموز القوة والهيبة والسيادة الأمريكية، وفي عقر دارها، وقُتل ما يزيد عن ٣٠٠٠ شخص ونشأت حالة طوارئ عالمية[١]، مخلفه حالة من الذعر والخوف[٢]. هذا الاختراق الأمني العميق، أدى إلى تقويض نظرية الأمن المطلق، وسقوط جدار الحصانة الأمنية عن الولايات المتحدة الأمريكية بسقوط البرجين المتهاويين أرضاً بفعل ارتطام الطائرات، واخترقت الإجراءات الأمنية والإستخبارات الأمريكية(٣)، تلك العمليات لم تكن ناتجة عن خطأ إنساني غير مقصود بل كانت عملاً متعمداً، ومخطط له تخطيطاً دقيقا [٤]. رغم التحذيرات التي قدمتها السلطات الأمريكية، لإدارة الرئيس بوش التي صمت أذانها وأعاقت التحقيقات اللاحقة، ورغم هول الحدث إلا أن الإدارة الأمريكية؛ سارعت إلى استيعاب أحداث ١١سبتمبر في مخطط سياستها وأهدافها العالمية.

كان لأحداث ١١ سبتمبر تداعياتها الدولية، المتمثلة باتخاذ إجراءات أمنية دولية صارمة، والقيام بحملة دولية لمكافحة الإرهاب، وشنت –وفق أهداف استراتيجية أمريكية– حروب في أفغانستان والعراق، مازالت مستمرة إلى اليوم. وهنا يمكننا القول أن أحداث ١١

(26) **O'SULLIVAN** T., 2005- "**External Terrorist Threats to Civilian Airliners**: A Summary Risk Analysis of MANPADS ,Other Ballistic Weapons Risks, Future Threats, and Possible Countermeasure Policies, **report to the Center for Risk and Economic Analysis of Terrorism** (REATE), University of Southern California, Los Angeles at:
http://www.usc.edu/dept/create/reports/MANPADS_MSEditVers_v2.pdf.

(٢) الدسوقي، أبو بكر،٢٠٠١- أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٦)، ص٩٩.

(28) **Vries** Gijs 2006 - **The Fight Against Terrorism - Five Years After 9/11**,de, EU Counter-Terrorism Coordinator, Annual European Foreign Policy Conference ,London School of Economics & King's College London ,30 June2006 , p1, pdf.

(٤) أمين، جلال، ٢٠٠١- عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ط(١)، القاهرة: دار الشروق، ص٨٣.

سبتمبر ٢٠٠١م لم تكن أحداثاً عابرة أو مؤقتة كما كان يحصل من قبل من هجمات على المصالح الأمريكية، فهي في الحقيقة أحداث مفصلية حيث لم يعد التاريخ في سياقه الذي درج عليه منذ عقود، لقد أسست تلك الأحداث مرحلة جديدة كان لها انعكاسات كبيرة على النظام العالمي الجديد من حيث قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الإستمرار في قيادة العالم(١)، تستكمل فيه فرض نظام عالمي يختلف تماما في توجهاته عن النظام العالمي الذي عاش العالم في رحابة طوال القرن العشرين.(٢)

٢. رد الفعل الأمريكي والدولي بعد الأحداث:

أ. رد الفعل الأمريكي على أحداث ١١ سبتمبر:

اتخذت الولايات المتحدة، عقب تلك الأحداث، جميع التدابير الأمنية لحماية الشعب الأمريكي، وعملت في أعادة تنظيم المؤسسة الأمنية الأمريكية(٣)، بما في ذلك وضع الجيش الأمريكي، في أمريكا وفي العالم في حالة تأهب قصوى وتعزيز التفتيش وتدابير لمواجهة حوادث مماثلة في جميع أنحاء العالم. وخضعت القواعد الأمريكية إلى إجراءات أمنية معززة.

أعلن الرئيس الأمريكي رسميا، وفي غضون ساعات من تحديد الـ(FPI) أسماء المشتبه بهم، أن الولايات المتحدة في "حالة حرب مع الإرهاب" وان المتورط فيها تنظيم القاعدة الذي يرأسه (أسامة بن لادن)(٤). وفي تهيئة المجتمع الأمريكي بقدوم الحرب على ما يصفهم بالأعداء، قال الرئيس (جورج بوش الابن)، في خطابة أمام جلسة مشتركة للكونجرس في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م،" نحن الليلة بلد متنبه للخطر ومدعو للدفاع عن الحرية. لقد تحول حزننا

(١) مولوي، فيصل، ٢٠٠٢- رؤية إسلامية حول التفجيرات في نيويورك وواشنطن، في: عمرو عبد الكريم، أمريكا والعالم بعد ١١ سبتمبر، ط(١)، بدون، ص٢٥٠.

(٢) غليون، برهان، مغزى هجوم ١١ سبتمبر، جريدة الاتحاد الصادرة في ٢٠٠٤/٩/١٥.

(٣) شهاب، هيثم فالح، ٢٠١٠– جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ط١،ص١٣٨.

(٤) العمر فاروق، ٢٠٠٢-١١ سبتمبروإدارة الأزمات والكوارث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ط١، ص١٦٣.

إلى غضب وغضبنا إلى تصميم. وسواءٌ جلبنا أعداءنا للعدالة أو جلبنا العدالة إلى أعدائنا فسيتم تحقيق العدالة"[١]. وتعهد بوش بتخليص العالم من مرتكبي الشرور "بعدم السماح للشر بالبقاء".

واستغلت الولايات المتحدة أحداث ١١ سبتمبر بشكل سريع ومنظم وما ردت الفعل السريعة التي انكشفت على لسان الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بدعوته إلى حرب صليبه إلا تأكيد لما تهدف إلية الإدارة الأمريكية من خلال إعلانها حرباً بلا هوادة على الأعداء ممن سمتهم (إرهابيين) ومن يقف ورائهم من دول وشبكات موزعة حول العالم[٢].

ب. الموقف الدولي من ١١ سبتمبر:

كان تلويح القادة الأمريكيين- بعد الأحداث التي تعرضت لها- باستخدام الخيار العسكري، يهدف إلى ابتزاز وإرهاب العديد من أنظمة الحكم في العالم[٣]. ومثال ذلك ما ورد في عبارات الخطاب، الذي فاح منه تهديدً مبطن إلى دول العالم، حيث قال "إن الهجوم يندرج تحت باب الإرهاب الدولي، وأنه عمل من أعمال الحرب التي تستدعي عملاً عسكرياً قوياً وسريعاً، وان استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة، تقوم على مواجهة شاملة لكل ما تعتبره تنظيمات إرهابية وان باقي العالم ليس أمامه سوي الوقوف مع الإرهاب أو في الجهة المقابلة" هذه العبارات الخطابية المشهورة التي قسمت العالم إلى قسمين (مع وضد)، بهدف تحريض العالم للدخول في صف التحالف الدولي، وفي نفس الاتجاه، أكد وزير الخارجية الأمريكي (السابق) (كولن باول) في ٢٠٠١/٩/١٢م نية الولايات المتحدة في إقامة تحالف قوي على صعيد دولي مركزاً على دول حلف شمال الأطلسي ودول الشرق الأوسط لمكافحة الإرهاب[٤].

---

(١) هاليداي، فريد، ٢٠٠٢- **ساعتان هزتا العالم ١١ أيلول، سبتمبر٢٠٠١، الأسباب والنتائج**، ط١، بيروت، دار الساقي، ٢١٣.

(٢) مرتضى، يوسف، ٢٠٠١- الكاوبوي الأمريكي يبعث مجدداً في أفغانستان حرب بلا حدود ضد.. أشباح، **مجلة الشاهد السياسي**، ملف العدد، (١٩٥)، ص١٠

(٣) تشومسكي، نعوم، ٢٠٠٥- **من هم الإرهابيون العالميون؟** في كين بوث وتيم ديون ترجمة صلاح عبد الحق: **عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية دراسات مترجمة رقم، (٢٤)، ط١، ص١٧١.

(٤) شايع، عبد الإله حيدر، ٢٠٠١- **أمريكا بعد العاصفة** ملف خاص بالتفجيرات في أمريكا – الجزء الأول، المكتب الصحفي بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ص٢٠.

وكان من الأهمية بالنسبة للإدارة الأمريكية أن ينظم الحلفاء والأصدقاء إلى الحملة الأمريكية طوعاً أو كرهاً، لأن عدم اشتراكم سيكون معناه بداية انحسار قيادة أمريكا للعالم، ومع ذلك ودون الخوض التفصيلي في مواقف دول العالم من أحداث ١١ سبتمبر، يمكن القول أن الولايات المتحدة لم تكسب تأييد الدول الكبرى المنافسة لها فحسب، وإنما وجدت في هذه الأخيرة شركاء أوفياء في حربها ضد الإرهاب(١)، بل قد تجاوزت بعض الدول حدود المطلوب منها في مضايقة الحركات الإسلامية في دولها، مثل روسيا والصين التي وجدت في الحرب على الإرهاب فرصة انتهزاها تلك الدولتين للقضاء على تمرد الأقليات المسلحة داخل حدودها(٢). هذا هو ثمن تعاون تلك الدول مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل أحداث ١١ سبتمبر، بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى الدولية بصورة منفردة، ولكن أحداث ١١ سبتمبر، أدت إلى بناء علاقة تحالف وشراكة جديدة بين الجانبين، كما خلقت أجواءً جديدة في طبيعة العلاقات الدولية. (٣)

ومن جانبها، لم تغرد الدول العربية والإسلامية خارج السرب، فقد أدانت هجمات ١١ سبتمبر، وأعلنت وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في حملة مكافحة الإرهاب، وقدمت النصح للحكومة الأمريكية بالتريث، وعدم الإقدام على العمليات العسكرية قبل تحديد العدو بصورة قاطعة، والحرص أن يكون الهدف من هذه العمليات هو محاربة الإرهاب بكافة الوسائل وليس الإنتقام.

وبعيداً عن المواقف الرسمية المحسوبة، صدرت العديد من المواقف عن محللين ومثقفين من مختلف العالم تراوحت ما بين الإدانة للهجمات ومواقف أخرى تساءلت عن ماهية الأسباب الحقيقة لهذا الحدث العظيم الذي وقع في أمريكا؟ منها ما قدمه البروفسور الأمريكي (نعوم تشومسكي) من تفسير واضح لتلك الأحداث بقولة: "أن هجمات ١١ سبتمبر تنطوي بالتأكيد على قطاعات مروعة لكن يجدر بالأمريكيين أن يدركوا أنها ليست سوى رد فعل على

(١) للتعرف أكثر عن موقف المجتمع الدولي من الأحداث راجع: الزواهرة رانيا، وآخرون- ٢٠٠١ الحرب الأمريكية الجديدة، all rights rester ved، عمان ط١، ص٧٤-٨٩.

(٢) انظر: نهرا، فؤاد، ٢٠٠٢- متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٠٥)، ص ٧١-٧٢.

(٣) أبو طالب، عبد الهادي، ٢٠٠٢- ملامح العلاقات الدولية في بداية قرن ١١ سبتمبر في أكاديمية المملكة المغربية، العلاقات الدولية في العشر الأولى القرن الحادي والعشرين أي أفق؟، ط(١)، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، ص٣٠

فظاعات لا تقل عنها حجماً ترتكبها السياسة الخارجية الأمريكية منذ نصف القرن الماضي، فقد قامت الولايات المتحدة باللجوء إلى القوة في جميع أنحاء العالم تقريباً... ولا ننسى تدخل الولايات المتحدة في تيمور الشرقية وأمريكا الوسطى وفيتنام، وكم يثير دعمها لإسرائيل موجة استياء في مجمل العالم الإسلامي[١]. وفي نفس الاتجاه يقول الكاتب الإسرائيلي، "أوري أفنيري" الذي يكتب بهذا الصدد بصحيفة معاريف ٢٠٠١/٩/١٦مم بقوله "لقد أثارت أمريكا غضبا شديداً في أنحاء واسعة من العالم وليس فقط بسبب قوتها، ولكن بسبب الطريقة التي تستخدم فيها القوة في قتل أحلامهم، ويكرهها أعداء العولمة ويتهمونها بالمسؤولية عن الفجوة المتسعة بين الأثرياء والفقر في العالم، ويكرهها ملايين العرب بسبب دعمها للاحتلال الإسرائيلي، وبسبب معاناة الشعب الفلسطيني وتكرهها جماهير المسلمين بسبب دعمها للسيطرة اليهودية على المقدسات الإسلامية في القدس، إن السياسة الأمريكية هي المسؤولة عن خلق الأرضية الصالحة لتفريخ المتطوعين الممتلئين بالعداء والحقد والمستعدين للتضحية بكل شيء وأثمن شيء، بما في ذلك النفس البشرية انتقاماً من الأمريكي حفار قبورهم ومروع أطفالهم وقاتل أحلامهم"[٢]. وفي تحدى جريء، يري تشالمز جونسون بأنه "سيكون من الخطاء أن نعتقد في الولايات المتحدة الأمريكية أننا لا نستحق أي لوم من جراء ما حدث في ١١ سبتمبر" ويضيف تشالمز "المغتالين الانتحاريين ... لم يهاجموا أمريكا"، كما يصر قادتنا السياسيون ووسائل الإعلام، بل إنهم هاجموا السياسة الخارجية الأمريكية. كان ١١ سبتمبر بالنسبة لـ تشالمز، ضربة مرتدة حصدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية جوائز سياستها الامبريالية تجاه العالم الثالث، بما في ذلك دعمها لإرهاب الدول. [٣]

وكيف ما كانت الآراء والمواقف والاتجاهات من أحداث ١١ سبتمبر رسمية كانت أو شعبية أو حتى ثقافية، فالعدو الجديد الذي يتم مواجهته في الإدراك الأمريكي وبقية الدول الغربية، هو(المد الإسلامي)، فبعد أن كانت الورقة الإسلامية رابحة ضد (موسكو)، تعاونت مع هذه الجماعات في أفغانستان لطرد الروس أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث اليوم عن

---

(١) عيسى، نضال سميح، ٢٠٠٢- **هؤلاء فجروا أمريكا**، ط(١)، سوريا: دار المكتبي، ص٥.

(٢) انظر: مرتضى، يوسف، ٢٠٠١- التحول الكبير الحرب على العولمة.؟!، **مجلة الشاهد**، العدد (١٩٤)، ص١٠.

(٣) **لنكلاتر**، أندرو، ٢٠٠٥- **معاناة غير ضرورية**، في: كين بوث وتيم ديون ترجمة صلاح عبد الحق: **عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية دراسات مترجمة رقم، (٢٤)، ط١، ص٣٩٩-٤٠٠

تحالفات مع موسكو لتصفيتها. وبحسب جميس نوير الذي يرى أن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية هو " تضخيم هجمات نيويورك وواشنطن بغرض تعزيز الاعتقاد لدى الرأي العام الأمريكي والدولي، بأنة لم يكن من الممكن الدفاع عن الولايات المتحدة ضد الأعمال الإرهابية المختلفة، وأصبح شن "الحرب" على الإرهاب خارج الأراضي الأمريكية، أمرا حتمياً وان تكون الدول العربية والإسلامية من الأهداف الرئيسية لهذه الحرب، بسبب أصول المعتدين المشاركين في الهجمات"(١). إن تحقيق أهداف أمريكية مستقبلية، قد صيغت ونفذت للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، ومزاعم الدفاع عن القيم ليست إلا ذريعه لتبرير منطق الحرب ضد الإرهاب، التي لا يحدها زمان ولا مكان، بمعنى إنها حرب فريدة في التاريخ. (٢).

٣. <u>الإعلان الأمريكي الحرب على أفغانستان:</u>

أ. المبررات الأمريكية لإعلان الحرب على أفغانستان:

كانت حركة طالبان تحكم أفغانستان أثناء إنزال ضربات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وبعد وقوع أحدث ١١ سبتمبر كان لا بد من مبررات أمريكية لإدانة القاعدة، ولذلك تم جمع كل سوابق الإتهام الأمريكي لأسامة بن لادن، نتيجة تفجيرات كينيا وتنزانيا ١٩٩٨م وتفجير البارجة الأمريكية كول على الشواطئ اليمنية عام ٢٠٠٠م، وحسب معلومات واشنطن أنة الممول الرئيسي لهجمات ١١ سبتمبر، المتواجد على الأراضي الأفغانية، أصبحت مهمة ملاحقة قائد الإرهابيين المزعوم بن لادن وإسقاط نظام حكم طالبان الذي يستضيفه ويقدم له الحماية، هما الحجة التي أستغلها الإدارة الأمريكية لتبرير شن حرب بقواتها العسكرية وحلفائها، في بلد نائي ولكنة مهم لتنفيذ أهداف أمريكية غير معلنة. ولم تبذل الولايات المتحدة جهداً لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يعطيها شرعية الحرب على أفغانستان، فلم يتأخر مجلس الأمن في أدانه هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بإجماع أعضاءه؟ واصدر قرارين عن الإرهاب بين الفترة الواقعة من ١١ سبتمبر إلي لحظة الحرب على أفغانستان، القرار الأول رقم (١٣٦٨) في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١م، والقرار الثاني رقم (١٣٧٣) في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م، وكذلك فعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١/٥٦ في ١٨ أيلول سبتمبر، حيث جاء في هذه القرارات ما يقرر بأن الاعتداءات التي وقعت في ١١ أيلول، تشكل تهديداً للسلم

(١) نوير، جيمس، ٢٠٠٥- الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية- العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٩٤)، أبو ظبي، ط١، ص٩-١٠.

(٢) ياسين، السيد، ٢٠٠٢- الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبروالسلام العالمي، المؤلف ط١، ص٢٤٧.

والأمن الدوليين، واتخذ جملة من الإجراءات العاجلة لمواجهة تداعيات أزمة ١١ سبتمبر، ودعى إلى مضاعفة الجهود من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها عن طريق التعاون الدولي(١).

ب. إعلان أولى حروب القرن في أفغانستان:

على ضوء قرارات مجلس الأمن صعدت أدارة جورج بوش الحرب على أفغانستان في خطاب موجه إلى الشعب الأمريكي والعالم أن الحرب قد بدأت مساء ٢٠٠١/١٠/٧مم وهي الحرب الأولى في القرن الحادي والعشرين بعد ٢٧ يوماً من أحداث نيويورك وواشنطن(٢). وهدد الرئيس الأمريكي جورج بوش بشن حرب صليبية ضد الشر؛ ومعظم الدول المشمولة في (لائحة الشر) دول عربية أو إسلامية، هذا الخطاب أكد للكثيرين في هذا العالم، أن الحرب لم تبدأ بعد هجمات ١١ سبتمبر(٣). وما يؤكد ذلك؛ قيام الولايات المتحدة بتوجيه العمليات الانتقائية وفق آلية عسكرية في سياق أهداف تتجانس مع الضربة التي وجهت لها التي تبدوا إنها بفعل تيارات إسلامية وهكذا بدت كحملة صليبية ضد الإسلام(٤). واستهدفت إرهاصات الاستراتيجية الأمريكية، عزل الإرهاب الدولي، وذلك كان لا بد أن يتم التركيز الأمريكي على أهداف بعينها؛ على الأقل في المرحلة الأولى ريثما تتحدد الأهداف اللاحقة، وتمثلت هذه الأهداف بتدمير شبكات طالبان والقاعدة، أقلة في أفغانستان، وقد حرصت الولايات المتحدة على إشراك الدول العربية والإسلامية في الجبهة الدولية لمحاربة (الإرهاب)، وذلك يعود لأهمية هذه الدول للعمليات الأمريكية في ملاحقة (الإرهابيين)، من حيث الموقع الجغرافي، والقدرة على تزويد الأمريكيين بالمعلومات الإستخباراتية، وتقديم الدعم اللوجستي وتسهيل المرور الجوي من أراضيها، والمهم في إشراك الدول العربية والإسلامية هو إظهار العملية على أساس أنها مكافحة (للإرهاب) ليبعد عن الولايات المتحدة شبهة معاداتها للإسلام.

---

(١) سويدان، احمد حسين، ٢٠٠٥، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص١٣٦.

(٢) سرير، جمعة، ٢٠٠٨- **إرهاب الدولة المنظم**: بحث مقدَّم إلى المؤتمر الدولي (الإرهاب في العصر الرقمي) ١٣.١٠ / ٧ /٢٠٠٨ جامعة الحسين بن طلال والبتراء. الأردن، ص١٤.

(٣) الخميس، منير، ٢٠٠١- حرب طويلة الأمد: هل هذا ما تحتاجه الرأسمالية العالمية للخروج من أزمتها، **مجلة الشاهد**، العدد (١٩٧)، ليبيا، ص٤٢.

(٤) شعيبي، عماد فوزي، ٢٠٠٣- **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد دراسة استراتيجية: اليمين والمحافظون الجدد من الداخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي**، بدون، ص٥٩.

٤- الأهداف الأمريكية (المعلنة) من الحرب على أفغانستان :

تتركز أهداف الولايات المتحدة المعلنة، بعد أحداث بعد ١١ سبتمبر كما يلي:

أ. الإنتقام من حركة طالبان والإطاحة بنظام حكمها في أفغانستان و استبداله بنظام موالي، لاستعادة الهيبة الأمريكية التي انتزعت في عهد جورج بوش الابن أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ب. نشر قوات أمريكية في مناطق مختلفة من العالم، لدعم الحرب على أفغانستان والتي تهدف إلى ملاحقة قواعد القاعدة الإرهابيين أينما كانوا؟ وحرمانهم من أي ملاذ آمن والقضاء على تنظيم القاعدة والقبض على أسامة بن لادن زعيم القاعدة.

ج. حرية التحرك الأمريكي في كل مكان في العالم للقضاء علي الإرهاب والبدء بالمعركة تحت مسمي "الحرية الدائمة" واستيعاب باكستان في حلف مع أمريكا.

صرح (رونالد رامسفليد)، وزير الدفاع الأمريكي، بأن الحرب على الإرهاب هي حرب مفتوحة لا يحدها زمن أو مكان بقولة "حرب لن تنتهي باحتلال منطقة ما، ولا بانهزام قوة عسكرية، وإنما تتطلب عملية ضبط سياسي، أمني، استخبارات على المدى الطويل والمطلوب من هذه الحرب أن تؤدي إلى إكمال الضبط السياسي - الأمني وإلى تحقيق الشفافية التامة في الأنشطة السياسية والاقتصادية لكل الدول"[١]. ولذلك أودعت الحكومة الأمريكية رسالة إلى مجلس الأمن مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد توسع عملياتها العسكرية إلى ما هو أبعد من أفغانستان انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن النفس الذي تقره الأمم المتحدة أي أنها قد تقوم بعمليات عسكرية ضد الدول التي تدعم الإرهاب.

ثانياً: الأهداف الأمريكية (غير المعلنة) من الحرب على أفغانستان:

إذا كانت الأهداف المعلنة من الحرب الأمريكية على أفغانستان، تتوارى خلف شرعية الدفاع عن النفس وردع الإرهاب، فإن الأهداف غير المعلنة يمكن استقراءها من هذه الحرب، في كونها شنت من أجل الاستيلاء على النفط والغاز، وعلى وجه الخصوص أسواق النفط في وسط أسيا[٢]، وكذلك التواجد العسكري الأمريكي في أماكن استراتيجية، فمن مصلحة الولايات المتحدة عدم انتظار العدو حتى يهدد أو يسيطر على هذه المناطق الحيوية وإنما على الولايات المتحدة الوصول إلى هذه المناطق قبل غيرها وقبل الدخول في حالة من التنافس أو الصراع

(١) نهرا، فؤاد، مصدر سابق، ص٦٩.

(٢) العريمي، مصدر سابق ص ١٣١.

مع العدو المحتمل والذي سيشكل خطراً وتهديداً لأمريكا ومصالحها في مختلف المناطق الهامة في العالم. ولذلك تقوم واشنطن بحرب استباقيه للسيطرة على هذه المناطق والمواقع الهامة، بهذه الصورة، ومن أجل السيطرة على المناطق الحيوية الجيواستراتيجية في العالم، يمكن القول أن الولايات المتحدة قد وصلت لمسعاها وأصبحت اليوم أكثر قربا من خطوط الأنابيب المفترض عبر أفغانستان والتي تُحسب من غنائم هذه الحرب، فواشنطن قد بدأت فعلا في تعزيز موقعها الاستراتيجي في تلك المنطقة ببناء قواعد عسكرية في كازاخستان، وتمد سككا حديدية وجسور ومستودعات ومراكز اتصالات كما أن نقل قواعدها العسكرية من مكان إلي أخر، هو جزء من إعادة صياغة الاستراتيجية لما بعد غزو أفغانستان[1]، ويمكن استقراء أهداف أوسع من الأهداف الأمريكية غير المعلنة التي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تأمين الهيمنة العالمية، في إطار رؤية المصالح الأمريكية، وتعزيزها ومنع قيام أي تكتل إقليمي أو دولي يضعفها ومنها:

١. نشر القوات الأمريكية وليس الأمم المتحدة أو الناتو، تحت ظلال دخان الحرب على الإرهاب في أسيا الوسطى، من أجل تأمين الحضور العسكري المباشر وليس بالواسطة في هذه المنطقة ذات الأهمية الكبرى (سياسياً، أمنياً، اقتصادياً)، ونشر وجودها المباشر بعد فشل تركيا بالقيام بهذه الوظيفة، هذا التواجد في منطقة بحر قزوين ذات المخزون الهام للثروات البترولية والمعدنية من أجل استكمال شروط فرض هيمنة الولايات المتحدة على المفاصل الأساسية في العالم وهذا الهدف يتفرع منه هدفين آخرين[2] أولهما؛ حاجه الهيمنة على أسيا الوسطى، كحلقة ضرورية وحاسمة لواشنطن من اجل السيطرة على الغاز والنفط والمصالح الاستراتيجية في بحر قزوين، ثانيهما؛ منع تنامي قوة الحركات الإسلامية في آسيا الوسطي

٢. الحيلولة دون امتداد المارد الصيني وتطويقه وإضعافه عن طريق الوجود الأمريكي المباشر في أسيا الوسطى ولا شيء غيره يحقق ذلك.

٣. استمرار سياسة احتواء روسيا من خلال الوقوف على أبواب موسكو عسكرياً: فبالرغم من تفكك الإتحاد السوفيتي فمازالت السياسات الأمريكية مستمرة منذ نهاية الحرب الباردة أي سياسة قائمة على الإحتواء والمواجهة في مناطق النفوذ فروسيا هي هدف مباشر

(١) سري الدين، المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٢) نفس المصدر، ص ٣١٥-٣١٦.

للإدارة الأمريكية، حيث ومن المنظور الواقعي، لا يمكن تجاهل روسيا مهما كانت محدودية دورها وتأثيرها الخارجي، فمازالت روسيا وريثة العداء والتوجس الدائم والترقب والتهديد المتبادل بين الغرب والإتحاد السوفيتي طوال خمسين عاما مضت(١)، وبمنطق التوجس نفسه، فأن الولايات المتحدة، تعمل على منع أي تقارب روسي ثنائي أو ثلاثي أو أكثر، وبأي اتجاه كان، يهدف إلى تشكيل أحلاف استراتيجية جديدة مع كلاً من(الصين، إيران، الهند، وكوبا، وكوريا الشمالية، وباكستان)، كلها أمور تستحق الاهتمام والتصدي لها.

٤. الحد من السيطرة الروسية علي منطقة أسيا الوسطي تدريجيا من خلال الوجود العسكري في تلك المنطقة الوجود الأمريكي المباشر في أسيا الوسطى يستهدف خنق التحولات الباكستانية، ومنعها من امتلاك السلاح النووي والصواريخ العابرة.

٥. ضرورة العمل على تطويق الهند العملاق الذي يكبر ويحمل معه تهديداً ضمنياً للمصالح الأمريكية، ووضعها تحت الرقابة الدائمة.

٦. التصدي لأي تحالف استراتيجي بين روسيا والصين والهند التي لو تحققت ستهدد تفرد أمريكا بزعامة العالم.

٧. الاقتراب من دول (محور الشر) مثل إيران الدولة الخارجة عن الإرادة الأمريكية، التي تمثل قوة إقليمية لا يستهان بها فهي أيضاً هدف أمريكي يستحق المغامرة وتوسيع دائرة الحرب وتعميمها، ووضعها تحت الرقابة المباشرة للجيش الأمريكي وتحت تهديد القواعد الأمريكية، بحصارها شمالا ومن جهة الشرق والغرب. ومنعها من امتلاك تقنيات السلاح الاستراتيجي، ووصولها لفك اللغز النووي، حسب إشارة وكالة الإستخبارات الأمريكية (CIA).

٨. منع ما قد يظهر مستقبلاً من تحالف (إيراني، روسي، سوري).

٩. لقد بات واضحاً أن هدف الإدارة الأمريكية التي صيغت قبل ١١ سبتمبر ويتم تطبيقها بعدها في الحرب الجارية على الإرهاب يتجاوز ذلك بكثير الأهداف المعلنة مثل؛ القبض على أسامة بن لادن أو القضاء على حركة طالبان أو حتى الحرب على الإرهاب، فالغاز والنفط والمصالح الاستراتيجية في بحر قزوين وثروات دول أسيا الوسطى الواعدة هي

(١) نقرش، عبدالله، حميد الدين عبدالله، مصدر سابق، ص١٢

أيضاً من الأهداف الأمريكية المباشرة لأن كل ما يحدث على أرض الواقع في أفغانستان والعراق إنما هي خطط رسمت منذ زمن، تهدف إلى تحقيق المصالح الأمريكية تحت إدارة دينية يمينية يملك أفرادها مصالح وشركات عالمية، ومن بينهم نائب الرئيس ديك تشيني Dick Cheney فقد هدد قبل الغزو الأمريكي للعراق قائلاً:

"إن حرب أفغانستان والغزو المقترح للعراق هما مجرد الطلقات الأولى في صراع مفتوح سيستمر سنوات ضد نوع جديد من الأعداء، وسوف تكون تلك الحملات أكثر قوة وحيوية في المستقبل، فهناك عالم إرهابي خفي ينتشر في أكثر من ستين دولة ستكون هدفاً مشروعاً للتدخل الأمريكي"(١)، هذا الخطاب لم يأتي من فراغ فهو يعبر عن أجنده أمريكية معدة للعراق والمنطقة العربية والإسلامية فبعد التهديد جاء التنفيذ وكانت أحداث ١١ سبتمبر جسر عبرته الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها ونفذت ما أرادت كقوة منفردة، فحرب ٢٠٠٣ ما هي تحصيل حاصل واستمرار وتصعيد لحرب عام ١٩٩٠، خاصة إذا علمنا أن الاستعدادات للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ كانت تسير على وتيرة عالية، ومؤشر ذلك، تصريح المرشح للرئاسة جورج بوش الابن في سبتمبر١٩٩٩، عن نيته في بناء جيش القرن المقبل، ووعد بتطوير السلاح، وتقوية الجيش، وحدد بوش أن من الأهداف التي سيعمل على تحقيقها" قدرة الولايات المتحدة على اجتياح بعض القوى الإقليمية المعادية مثل (إيران، العراق، كوريا الجنوبية(٢).

(١) ديغيز، هوارد، ٢٠٠٤- الأسد والساحر وتاجر الحرب "خير" و"شر" وتحطيم الأسطورة الإمبريالية، في فِلْ سكراتون؛ ما وراء ١١ سبتمبر (أيلول) مختارون من المعارضة، تعريب إبراهيم يحيى الشهابي، ط (١)، شركة الحوار الثقافي لبنان، ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) الأحمري، محمد بن حامد،٢٠٠٣- العراق... وما بعدة وما قبلة، مجلة المنار الجديد، العدد (٢١)، ص٦-٧.

المبحث الثالث
الأهداف الأمريكية من غزو العراق واحتلاله ٢٠٠٣

أولاً: المبررات الأمريكية لغزو العراق واحتلاله.

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية، جملة من المبررات والذرائع التي تمكنها من السيطرة على العراق ونفطه بل وموقعة الجغرافي، وكان من تلك المبررات التي أعدتها ملفات وكالة الإستخبارات الأمريكية وحملتها وزارة الخارجية إلى قاعة مجلس الأمن ومنها؛ منع الحكومة العراقية من تطوير أسلحة الدمار الشامل، وان له علاقة مع تنظيم القاعدة، والادعاء أن العراق ارتكب انتهاكات أساسية لقرارات مجلس الأمن الدولي، ففي جلسة مهمة لمجلس الأمن في ٥ شباط (فبراير) ٢٠٠٣ قال رامسفليد: "ما نقدمه لكم حقائق واستنتاجات تستند إلي معلومات استخباريه موثوقة"(١). لكن معظم أعضاء المجلس كانت لديهم شكوك حول ما تطرحه واشنطن، و لم يوافق المجلس في النهاية علي استخدام القوة العسكرية على العراق، ومن المناسب أن نورد تعلق رئيس المخابرات البريطاني، ريتشارد ديرلوف على بطلان المزاعم الأمريكية والبريطانية، حيث علق قائلا:" لقد كانت المعلومات الاستخبارية والحقائق تعدّ بما يتفق مع سياسة القادة في واشنطن وسرعان ما عملت لندن في حملة موازية من الادعاءات المزيّفة والمضخمة، "ورغم ذلك تقدمت الإدارة الأمريكية إلى مجلس الشيوخ بطلب اعتماد ميزانية الجيش الأمريكي لعام ٢٠٠٣، مبلغ ٣٧٩ مليار دولار أي بزيادة بلغت ٤٥ مليار عن موازنة العام ٢٠٠٢م، كان مبرر هذه الزيادة الاستعداد التام للحرب على العراق وبحسب وزير الدفاع رامسفيلد (Rumsfeld) إننا في حاجة إلى قوات مسلحة تتمتع بسرعة الانتشار ومتكاملة كلياً فيما بينها، قادرة على الوصول سريعاً إلي ساحات القتال البعيدة، وعلى التعاون مع قواتنا الجوية والبحرية لضرب أعدائنا بسرعة وبدقة وبطريقة مدمرة"(٢)، هذا التصريح لوزير الدفاع الأمريكي يؤكد أن الحرب على العراق كانت مؤجلة إلي حين، لتحقيق الحلم الأمريكي المخطط له.

---

(١) بول، جميس، وناهوري وسيلين، ٢٠٠٧- الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية : أسلحة الصدمة والرعب أول إشارة لعدم اكتراث أمريكا بالقانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ط١، بيروت، ص٢٣.

(٢) لوموند، ديبلوماتيك، نوفمبر٢٠٠٢، نقلاً عن: الأحمري محمد بن حامد، مصدر سابق، ص٦-٧.

– منذ إدارة بوش الأب – ولم يغيب ذلك عن وعي إدارة بوش الابن والفريق المحيط به؛ مثل نائب الرئيس ديك تشيني[١] ووزير الدفاع رامسفليد ومساعد وزير الدفاع بول وولفيتز، فأهمية العراق كانت سابقة لأحداث ١١ سبتمبر، وكان تشيني هو الذي طلب بعد ساعات من الهجمات بضرب العراق عسكريا، حيث صعدت أدارة الرئيس بوش الابن اللهجة العنيفة باتجاه العراق. وبعد محاولة فاشلة لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يتيح لها ضرب العراق أو حشد تحالف دولي جديد –على غرار تحالف حرب الخليج الثانية– قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا بغزو العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، شنت قوات الولايات المتحدة ضربات قاسية وعنيفة للأراضي العراقية وخاصة بغداد التي كان لها النصيب الأكبر من سقوط الأسلحة المتنوعة وبالأطنان ودمرت بغداد موطن الحضارة الإسلامية. أن السيطرة على العراق عسكرياً يعني ذلك استكمال الولايات المتحدة من السيطرة والتحكم بمصادر الطاقة في العالم العربي، وإعادة رسم خارطة سياسية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، تصب في خدمة إسرائيل[٢]. ليس هذا وحسب بل أن الحرب الأمريكية على العراق، قد أعطت إيران ميزة الدولة الأبرز إقليميا، بل لقد أصبحت إيران لاعباً أساسيا في الشئون الداخلية للعراق، وستزداد قوة ومكانة عند إعلانها بامتلاك السلاح النووي.

(١) شغل، **ديك تشيني** منصب وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي **جورج بوش الأب** بداية التسعينيات ومعه كلاً من **بول وولفيتز** مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسات، **ولويس ليبي** نائب وولفيتز، **وزالماي خليل زاد** ربيب ألبرت وولستتر في شركة راند وجامعة شيكاغو وتحت إمرة وولفيتز في البنتاغون، **وإيريك أيدلمان** من وزارة الخارجية وكان أيضاً يعمل تحت أمرة وولفيتز. هؤلاء الأربعة شغلوا مناصب رفيعة في أدارة الرئيس السابق بوش الابن: فوولفيتز نائب وزير الدفاع وليبي رئيس الأركان وكبير مستشاري الأمن القومي عند نائب الرئيس تشيني. وأيلمان هو نائب ليبي، وخليل زاد هو مبعوث البيت الأبيض للمعارضة العراقية. وهذا مؤشر كافي لمعرفة إن الأهداف الأمريكية بعد وبعد ١١ أيلول /سبتمبر هي نفسها لم تتغير، لأن من رسمها وحلم بتحقيقها هو من نفذها بعد الأحداث باستخدام القوة العسكرية خارج أطار الشرعية الدولية التي لم تكترث بها أدارة بوش الابن ومن معه من مدنيين وعسكريين في اليمين الأمريكي المتطرف. **أنظر: شعيبي** عماد فوزي، مصدر سابق، ص٦٥.

(٢) **الأحمري**، محمد بن حامد، مصدر سابق ص٢٤٤.

ثانياً: الأهداف الأمريكية من احتلال العراق عام ٢٠٠٣:

ظهرت استراتيجية الحرب الوقائية إلى حيز النفاذ، للتأكيد حماية الأمن القومي الأمريكي، ولإيجاد التبريرات لها، رغم مخالفتها لمبادئ القانون الدولي،[١]، ففي إطار تحديد العدو في تنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة أسامة بن لادن، وربط العراق كهدف رئيسي في خضم الحملة الدولية على الإرهاب، وهذا ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي رامسفليد بقولة "أن التحدي الذي يواجهنا هو صعوبة حماية أمننا القومي من عدو مجهول وغير مرئي وغير متوقع، قد تبدو تلك مهمة مستحيلة، ولكنها ليست كذلك...سنكونُ قادرين على ردع وهزيمة الخصوم والأعداء الذين لم يظهروا بعد لتحدينا... والعامل الذي يمكن أن يغير هذا السيناريو هو تدمير أسلحة دمار الشامل للجماعات الإرهابية وعملية أمريكية لإزاحة صدام حسين عن السلطة"[٢]. وكون الخصوم والأعداء ليسوا في أوروبا، ولكن في مكان أخر؟ ولعل هذا الخطاب يفسر بوضوح التحركات الأمريكية بتحويل ثقلها الاستراتيجي من أوروبا إلى قارة أسيا وأهمها منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى كبيئات أمنية جديدة يمكن من خلالها ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على أوروبا واليابان وبقية القوى الصاعدة الأخرى والتحكم في مصائرهم وضمان منع تجاوز سياسة واشنطن. ولذلك أعلنت عقيدة بوش في ٢٠ أيلول/ سبتمبر٢٠٠٢م، أن الحرب على العراق لابد قادمة، وخلافاً للحرب على أفغانستان، لم يكن للحرب على العراق علاقة لا بالإرهاب ولا بالديمقراطية ولا بصدام حسين كما هو معلن، إنها حرب استراتيجية جاءت في وثيقة، تضافر على العمل عليها خبراء من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وليست من صنع التيار اليميني الجديد فحسب، وليست بتأثير بول وولفيتز وريتشارد بيرل وأبرهامز فحسب، وإنما هي جزء من سياق طويل تبلور خلال عشر سنوات، وجاءت أحداث أيلول سبتمبر كي تحسمها بصورة نهائية وتعجل بها في ارض العراق[٣]، هذه العقيدة الجديدة للإدارة الأمريكية تخفي أهدافا غير معلنة [٤]، ومنها:

---

(١) ديغيز، هوارد، مصدر سابق، ٦٥-٦٤.

(2) RUMSFELD D.H., -2002-. Transforming the Military, *Foreign Affairs*, **81(3),** 42-43

(٣) شعيبي، عماد فوزي، مصدر سابق، ص١٠١

(٤) شلق، الفضل، ٢٠٠٣. العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظين الجدد، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١١١)، ص٤٣.

١. الإعلان عن سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد، وصياغة مبادئه على أساس ضمان امن وسلامة الولايات المتحدة امنيا واقتصاديا على ضوء أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فكان العراق واحتلاله هو المكان والزمان الذي يعلن جورج بوش الابن عن السيطرة الأمريكية على العالم، بعد أن فشل بوش الأب في تحقيقه بداية عام ١٩٩٠[١].

٢. تهميش دور الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تهميش دور أية دولة قد تعارض الولايات المتحدة في شن الحرب من جهة، وإشعار المواطن الأمريكي أن بلده في ظرف وتداعيات ١١ سبتمبر، قوية وقادرة على ضرب الأعداء في إي مكان في العالم من جهة أخرى، وتحقيق النصر عليهم، وتحقيق الأمن للولايات المتحدة الأمريكية.

٣. الاحتفاظ بقواعد عسكرية قرب الدول المناوئة لها لتسيطر من خلالها واشنطن على مختلف السياسيات في الوطن العربي ومنطقة الخليج العربي بالذات لتذويبه في حيز جيوسياسي واستراتيجي واسع يمتد حتى أسيا الوسطي والقوقاز، بقصد الهيمنة على أوراسيا، وهذا يعني أن احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط، ويحد من أي توسع لنفوذ روسيا، أو الصين، ويؤدي كذلك إلى توسيع النطاق العسكري والسياسي لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. إن هدف احتلال الولايات المتحدة للعراق هو للبقاء فيه بشكل أو بأخر[٢]، وإقامة نظام سياسي جديد موال للولايات المتحدة في بغداد، ذلك سيجعلها لاعباً رئيسياً في تحديد أسعار النفط، من خلال تعزيز قدراتها على ممارسة الضغوط بما يقود إلي التحكم في نفط المنطقة العربية وغيرها من دول (أوبك)، وهذا بدورة سيساهم في فتح مجلات الهيمنة الأمريكية على أسواق البترول العالمية بخفض الأسعار، ووصول إمدادات نفطية رخيصة إلى مفاصل الاقتصاد الأمريكي بقطاعاته المختلفة[٣].

٥. إن احتلال العراق هو هدف مهم، لأن من شأن ذلك، أن تظهر تدخلات لدول الجوار في العراق، وهو الأمر الذي يتيح لواشنطن استدراج هذه الدول، لازمات جديدة تؤدي إلي

---

(١) جاديس، جون لويس،٢٠٠٥- **الاستراتيجية الكبرى لرئاسة بوش الثانية**، ترجمة وتعليق د. احمد ثابت، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد(٢٩)، ص ٢٤

(٢) **رفعت**، سعيد،٢٠٠٢- التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، **مجلة الثوابت**، العدد(٣١)،ص١٠٦.

(٣) **صارم**، سمير، مصدر سابق، ص١٤١.

شن حرب جديدة، مع إعطاء اسبقيه لتدمير البرنامج النووي الإيراني. ولذلك تضع الولايات المتحدة يدها على المناطق الهامة التي تتوافر فيها معظم عناصر البقاء على المسرح العالمي في هذا القرن(١).

٦. إقامة علاقات كاملة بين العراق وإسرائيل حتى تضطلع تل أبيب بدور رئيسي امني واستخباري رئيسي والحيلولة دون عودة العراق قوة إقليمية تهدد إسرائيل من جديد.

٧. كبح أي تنام لحركات المقاومة الوطنية والإسلامية في المنطقة والتي يمكن أن تشكل خطراً على مصالحها الاقتصادية أو على الكيان الصهيوني.

٨. تقويض عروبة العراق وانتماءه العربي وتحويله إلي أفغانستان أخري كما يجري على يد كرزاي وحكومته والنخبة المغتربة المؤيدة له(٢).

٩. منع تكرار الحظر النفطي العربي على الغرب، وإبقاء الأنظمة النفطية العربية بحاجة الحماية الأمنية الأمريكية، وذلك بخلق جو من عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول وجعلها – دوماً– تطلب المساعدة الأمريكية (أمنياً، سياسياً، عسكرياً)(٣).

١٠. إذا كان الهدف الأساسي من الحرب على أفغانستان هو للسيطرة على أفغانستان واسيا الوسطى، فإن الحرب على العراق بإزاحة نظامه السياسي كمثال، كان بهدف إرسال رسالة إلي العالم، بأن الولايات المتحدة قادرة ومصممه على التعامل مع الدول المناوئة لها ولمصالحها الاستراتيجية.

١١. توجيه رسالة لروسيا والصين، أن الولايات المتحدة هي القوة الإمبراطورية الوحيدة في العالم بلا منافس، وإنها سوف تتصرف بجدية في تنفيذ أهدافها في المنطقة العربية ومنطقة أسيا الوسطي حيث تكمن مصادر الطاقة الرئيسية، وأنه لا سبيل لمعارضتها وإشعارها بأن التعاون معها عبر إبرام صفقات سياسية تحقق مصالح ومنافع متبادلة للطرفين معاً(٤).

---

(١) سعيد، عبد الملك، ١٩٩٨- مقتربات نظرية عامة لمفهوم الأمن القومي، مجلة أبحاث سياسية، وزارة الخارجية اليمنية، العدد (١)، ص١٦-١٧.

(٢) جاديس، جون لويس، مصدر سابق، ص ٢٤

(٣) سري الدين، مصدر سابق، ص٣٢٠.

(٤) رفعت، سعيد، مصدر سابق، ص١٠٧.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول: أنه ومن أجل إقامة الولايات المتحدة إمبراطوريتها، فهي تعمل على زيادة نفوذها، بإقامة حكومة صديقة في بغداد، تأتي بعدها مرحلة الأنظمة غير الموثوق بها والمارقة بعد ذلك واحدا تلو الآخر. أي أن عملية ضم كل المسلمين إلى (إمبراطورية الخير؟) ستبدأ من العراق[١].

بناء على ما سبق يتبين لنا أن ساحات الحرب على الإرهاب تقع في آسيا الوسطي (بالقرب من دول بحر قزوين)، و منطقة الشرق الأوسط (الخليج العربي)، وكلها دول إسلامية؟ وتشكل أهمية كبرى وعمقا استراتيجياً للولايات المتحدة، كونهما تقعانِ في منطقة تتوسط تقاطع التهديد الثلاثي (الصين، والهند، وروسيا)، ولمنع هذا التهديد من الظهور تبنت الولايات المتحدة سياسة الحرب الاستباقية بهدف التواجد المباشر بالقرب من هذه الدول، ومؤشر ذلك التوسع العسكري السريع الذي تقوم به واشنطن على مدي آلاف الأميال التي تمتد من البلقان إلي حدود الصين، هذا التوسع أحاط بالقوقاز ووسط آسيا والشرق الأوسط وشبة القارة الهندية. من كاب بوندستيل في كوسوفو بعد حملة حلف الأطلسي عام ١٩٩٩، إلى قاعدة بيشكك الجوية في قرغيزستان بعد التواجد الأمريكي في أفغانستان، ويعمل الأمريكيون على إنشاء حضور عسكري في أماكن لم يكونوا فيها من قبل. بالإضافة إلى وجود ١٣ قاعدة جديدة في تسعة بلدان تحيط بأفغانستان أنشأت بسرعة مما جعل جنوب روسيا مسرحا أمريكيا للمرة الأولي"[٢] وبالإضافة إلى دول شرق أوروبا التي تشكل حاجزاً أمام احتمال أي توسع روسي مستقبلي، فأن دول وسط أسيا، أو دول القوقاز وبحر قزوين، تتميز إلى جانب أهميتها كحاجز، بثروة نفطية من شأنها توفير عنصر القوة الاقتصادية لمن يهيمن عليها. وهي قوة لم يقم الإتحاد السوفيتي السابق باستغلالها أو لم يكن قادراً على ذلك. كذلك فأن هذه الدول الأسيوية الإسلامية الجديدة هي دول متخلفة وهي مصنفة عالمياً ضمن ما يعرف بالعالم الثالث وفي هذا المجال ومقارنة مع دول الشرق الأوسط التي تصنف كذلك من دول العالم الثالث، ولذلك أصبحت المنطقتين تنتمي جيوبوليتيكياً إلى مستطيل يمتد من جنوب روسيا وينتهي في جنوب الخليج العربي، وهو مستطيل إسلامي مكون من دول غنية بالنفط والغاز، ولا تملك الأموال ولا التكنولوجيا ولا القدرة السياسية والاقتصادية للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها. وبهذه الصورة تتكشف خلفيات الأهداف الأمريكية منها ما كانت معلنة وغير معلنه التي تسعى من

(١) عبد الخالق، لهيب،٢٠٠٣- العراق أسير منظومة الأمن والمصالح الأميركية، مقال على موقع البيان :
http://www.albayan.co.ae/albayan

(٢) عاروري، نصير، ٢٠٠٣- حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي العدد(٢٩٧) ص٣١.

خلالها تمرير سياساتها وطرح مبررات تدخلها في أماكن كثيرة من العالم وتحديداً في العراق لأحكام السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وأفغانستان بوابه الدخول إلى منطقة أسيا الوسطي والتواجد العسكري بالقرب من الأعداء القائمين أو المحتملين، وبهذه الصورة تكون الولايات المتحدة الأمريكية، قد نفذت أهدافها الاستراتيجية العالمية من المنظور العملي، وذلك تحقيقاً لجانب التخطيط النظري، والتي رسمها المفكر الاستراتيجي الفرد ماهان، التي تنص على: (إن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على منطقة القلب، ومن يحكم منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله)[١] فإمساك الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المواقع الجغرافية الهامة، وسيطرتها على ثرواتها الواعدة من نفط وغاز وغيرها، تكون قد أنهت سيطرتها العسكرية المباشرة على العالم، بحيث لا تبقى قارة أو إقليم يخلو من الوجود العسكري الأمريكي المباشر. مما يعني أن مسالة التفكير الروسي للعودة إلى المياه الدافئة والشرق الأوسط أمراً صعب التحقيق حالياً، وأن نهوض المارد الصيني مستقبلاً، أصبح بعد التواجد العسكري الأمريكي بالقرب منه، في حكم المهمة الصعبة. كذلك للحد من الدور الهندي الصاعد، وبات الرهان على باكستان رهاناً محفوفاً بالخطر الكبير، بعد أن أصبحت هدفاً تحت السيطرة المباشرة للجيوش الأمريكية.

ولكن وفي ظل هذا الوضع الجديد الذي تحقق للولايات المتحدة، حرية التحرك باتجاه استكمال التحكم والسيطرة على أهم مناطق العالم (قلب العالم) والمعروفة بغالبها تقع ضمن أراضي عربية وإسلامية، والتي لم يكن للولايات المتحدة السيطرة عليها عسكريا لولاء ظروف استثنائية تمثلت بفرصة أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م، وانطلقت مع الحرب على الإرهاب، والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا هو: هل ستستمر تلك الظروف التي تعاني منها شعوب العالم الإسلامي نتيجة غطرسة القوة الأمريكية وانفرادها في القرار الدولي، وغزوها للعراق ومن قبلها أفغانستان ودعمها للاحتلال الإسرائيلي وتشريد شعبة، وتدخلاتها المستمرة في الشؤون العربية والإسلامية. بمعنى هل من الممكن للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك اوباما بأجراء تبديل أو على الأقل تعديل في استراتيجية أو عقيدة أدارة بوش الابن تجاه قضايا العالم الإسلامي أم ستبقى الأمور على ما هي عليه؟ وهل بالإمكان التكهن بحصول مفاجآت غير متوقعة في الشؤون الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية؟ هذا ما سيوضحه المبحث التالي:

(١) الهيتي، صبري فارس، ٢٠٠٠- الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكيه، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ص١٨٩.

المبحث الرابع
طبيعة الأهداف الأمريكية في عهد إدارة الرئيس اوباما.

أولاً: تركة جورج بوش الابن بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

أعادت الانتخابات الرئاسية، في الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٨، تشكيل الخريطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بوصول الحزب الديمقراطي تحت شعار التغيير، في ظل هذا الوضع الجديد، ظهرت العديد من التساؤلات من قبل المحليين السياسيين من قبيل: هل بالفعل ستعمل إدارة الرئيس اوباما على تحقيق التغيير؟ و يمكننا القول؛ إنه بالنظر إلى معطيات ما خلفته سياسة بوش الابن بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م من أرث ثقيل أقل ما يقال عنة أنه يمثل كابوساً حقيقياً لإدارة الرئيس باراك اوباما، ليس لأنه قلل فرص البحث عن حلول عملية للأزمات والتوترات الراهنة في المنطقة العربية، وإنما أيضاً ما أفرزته من وقائع ومتغيرات مغايرة ستجعل مهمة الإدارة الجديدة أكثر تعقيداً[١]. وخاصة قرار غزو العراق وإتباعها استراتيجية وتكتيك خاطئ في التعامل مع الملف العراقي بكل جوانبه، فالإدارة القديمة قد وقعت في مأزق حرج يصعب الخروج منه. وقد تزايد هذا المأزق إلى حد الإحراج الدولي لأمريكا نتيجة تخبطها في القرارات السياسية والعسكرية وتلقيها ضربات قوية ومتتالية من قبل المقاومة الوطنية المسلحة وعدم تمكينها من تحقيق مشروعها الداعي على وفق مصالحه الذاتية وكشف زيف الديمقراطية والحرية المزعومة التي تنادي بها وزيف ادعاءات التحرير والمستقبل.

أن المتبع للسياسة الأمريكية في عهد بوش الابن في العراق يجد أنها قد بدأت بمحاولة التدويل، كما جاء في دراسة وزير الخارجية الأسبق (كيسنجر)، ثم انتقلت إلى التعريب على وفق مقترحات المركز الاستراتيجي الأمريكي للدراسات الدولية، ثم جاء دور وزيرة الخارجية الأمريكية (رايس)، التي دعت دول الجوار بالترهيب والترغيب إلى التدخل في الشأن العراقي، والمساعدة في حل القضية العراقية[٢]. من خلال استمرار الضغوط السياسية على بعض الدول المؤثرة إقليمياً كالسعودية والأردن والإمارات العربية لإخراج البيت الأبيض من هذا

---

(١) العناني، خليل، ٢٠٠٩- اوباما والشرق الأوسط.. نوايا جيدة تفتقد إلى الرؤية، مجلة شؤون عربية، العدد(١٣٧)، ص ٣٢-٣٣

(٢) للإطلاع على تلك المشاريع راجع مقال منشور بعنوان: رؤيا جديدة للسياسة الأمريكية في العراق حقيقة أم رياء، على الموقع الكتروني للهيئة العراقية للاستشارات والبحوث، على الرابط التالي:
http://www.iraqsunnews.com/ modules.php?name=News&new_topic=19

المأزق السياسي والعسكري. وما يدعم ما اتجهنا إلية هو؛ اعتراف جورج بوش الابن قبل أيام قليلة من انتهاء ولايته وإمام وسائل الإعلام، بأن الحل العسكري وحده فشل في مكافحة الإرهاب وإلحاق الهزيمة به. لم يتحدث عن ضرورة معالجة جذور القضايا السياسية التي ساهمت في إطلاق الإرهاب، ولم يتطرق إلى أمور بديهية مثل الإنسحاب الفوري من العراق، وجدوى حل نزاعات مثل النزاع العربي- الإسرائيلي بإنهاء الاحتلال ليكون ذلك حلقة أساسية في إضعاف وتضييق حلقة الإرهاب، ولكن بوش الابن، ونتيجة سياسته الدموية واعترافه قبل مغادرته البيت الأبيض بفشل تلك السياسة؟ بالإضافة إلى منظر حذاء "منتظر الزيدي" وهو يودع رئيس أمريكي حصد أقل قبول وشعبية، وأكثر كراهية، وربما أكثر من أي رئيس في التاريخ الأمريكي.

ثانياً: العقيدة العسكرية للرئيس باراك اوباما تجاه العالم العربي والإسلامي:

بالرغم من الإرث الثقيل الذي يواجهه باراك اوباما، إلا أنه عند وصوله إلى البيت الأبيض أعلن استراتيجيته واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وتحديداً الملف العراقي الذي نضجت ملامحه وأبدى موقفا يعلن فيه بدء انسحاب قواته من العراق، في بداية الأمر كان هذا الموقف يُعبّر عن رأي أغلبية الشعب الأمريكي. لكن خضع الموقف تدريجياً إلى التليين والتمييع، مثل قول الرئيس اوباما عبر وسائل الإعلام "سنسحب من العراق، ولكن ليس قبل العام ٢٠١٠، مع ترك قوات أمريكية في العراق لمواجهة القاعدة وتدريب الجيش العراقي". وهذا مؤشر لعدم إمكانية تطبيق تلك السياسات على أرض الواقع مستقبلاً.

من الإنصاف القول أن وصول الرئيس الأمريكي باراك اوباما إلي البيت الأبيض، قد صاحبه تفاؤل كبير من قبل العالم وخاصة العالم العربي، إلا أن ذلك التفاؤل صاحبه في نفس الوقت تشكيك في قدرته على ترجمة هذا التفاؤل على أرض الواقع، ومع ذلك – وعلى خلاف سلفه جورج بوش الابن- تضمّنت سياسة الرئيس باراك اوباما دعوه الولايات المتحدة للعالم الإسلامي، ببدء شراكة جديدة تقوم على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وعزمه على أتباع منهج جديد في السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي مبنيّ على الإحترام المتبادل[١].

(١) تقوم السياسة الخارجية الأمريكية منذ عهد اوباما على ثلاث ركائز: **الأولى** هي الدبلوماسية الهجومية، التي تبدأ بمباغتة الخصوم السياسيين والأطراف المنخرطين في علاقات متشابكة مع الولايات المتحدة أو المتداخلين معها

وعبر اوباما وإدارته عزمهم على إتباع سياسة الإصغاء والحوار بدل إعطاء أوامر، كما كانت عليه إدارة الرئيس السّابق جورج بوش المتغطرسة" إزاء شعوب الدول الإسلامية. ومن جانبه تحفّظ العالم الإسلامي – الأكثر تضررا من سياسات أمريكا – حول عروض الشّراكة التي تقدّم بها الرئيس أوباما خاصّة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة ٢٠٠٨، واستمر العدوان على الفلسطينيين، وما يعزّز من تحفظّهم هو امتناع الرئيس الأمريكي الجديد من اتخاذ موقف حول الأزمة بإدانة إسرائيل، وبرر خلال الحوار الذي أجرته معه قناة العربية على أنه يمتنع عن اتخاذ قرارات ومواقف معيّنة قبل إجراء محادثات معمّقة مع الجهات المعنية. نعتقد أن تغير الإدارة الأمريكية من إدارة جمهورية متشددة يحكمها اليمين المتطرف إلى إدارة ديمقراطية، في سياق الافتراض بأنه سيحقق –على نحو بعيد – ثورة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بشكل عام وفلسطين والعراق وأفغانستان بشكل خاص، هي فرضية تنتظر اختبارها خلال الولاية الأولى أو الثانية للرئيس اوباما. إن لم تحدث ثورة أخرى مغايرة تعارض نهج التغيير تغتال الرئيس اوباما على غرار اغتيال الرئيس جون كيندي. أو عدم تمكنه وحزبه من تجاوز الإنتخابات الرئاسية التي ستمنحه دورة رئاسية ثانية. لأنه من المحتمل عودة الحزب الجمهوري إلى الحكم وعودة نفس الأشخاص أومن يقع على شاكلتهم ممن يسير في فلك مصالح اليمين الديني المتطرف، والمجمع العسكري الحربي، والصهيونية العالمية، ومن المحتمل أن تكون فترة إدارة الرئيس اوباما "استراحة للرجل المحارب" لليمين المتطرف في الحزب الجمهوري، رغم أن الولايات المتحدة مازالت تشن حربها على الإرهاب في عهد اوباما، ولكن بخطاب هادئ مبني على مبادئ جديدة متمثلة بالدبلوماسية والحوار مع من تعتبرهم محور الشر. ولم تتغير الأهداف الاستراتيجية واستمرار تعزيز أفغانستان بالآليات العسكرية في الحرب على ما تسميه (الإرهاب)، رغم تحقق الأهداف غير المعلنة بإزالة نظام طالبان والانتقام للشعب الأمريكي نتيجة هجمات ١١ سبتمبر٢٠٠١م، وكذلك استمرار احتلالها للعراق حتى الساعة.

بخطوات غير متوقعة. **الركيزة الثانية**: يرسم فيها الرئيس اوباما لأدارته طريقاً مختلفاً عن سابقيه في كيفية التعاطي في معالجة القضايا الشائكة على رأسها قضية الشرق الأوسط. من خلال تقديم مبادرات وأطروحات جريئة ومثال ذلك تصريحات الرئيس اوباما بالانفتاح على إيران وسوريا. أما **الركيزة الثالثة**: تتمثل في" الضغط على الحلفاء" فلا يمكن تحقيق اختراقات في ملفات الصراع في مناطق النزاع دون حدوث تعاون حقيقي مع الحلفاء. انظر: **العناني** خليل، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

النتائج:

١. تركز الأهداف الأمريكية بالدرجة الأولى – منذ فترة ما بعد الحرب الباردة وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م– على الدول العربية والإسلامية حصراً فالحرب الوقائية أو الاستباقية تنفذ في ساحات هذه الدول، بحكم مقدرات هذه الأمة ومكوناتها الفاعلة وخاصة الدول التي يوجد في باطنها ثروات دفينة مثل النفط والغاز، أو تلك التي تشكل منطقة جيواستراتيجية. أو تحاول أن تأخذ مكانتها الإقليمية والدولية، أو تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مصالح الدول الغربية وعلى رأسها المصالح أمريكا، ولذلك وجدت الولايات المتحدة في أفغانستان بعد الإنسحاب السوفيتي موقعاً جغرافياً مهماً لمصالحها في منطقة استراتيجية حيوية في آسيا الوسطي، التي تتركز فيها الدول الإسلامية وتحديدا المطلة على بحر قزوين، وكانت أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، الفرصة الذهبية لتحقيق هدف مزدوج وهو السيطرة على أفغانستان من ناحية وبسط سيطرتها على منطقة آسيا الوسطي من ناحية أخرى، فمن خلالها تستطيع محاصرة إيران والاقتراب من القوى النووية في جنوب آسيا (الهند وباكستان) لإحباط أي حرب إقليمية في هذه المنطقة، قد تؤدي إلى تغير موازين القوي في المنطقة.

٢. كانت الحرب على العراق تحديداً، هي نقطة التحول الأساسية في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين حيث أدت وبصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة. فكانت أحداث ١١ سبتمبر، الفرصة السانحة الثانية بعد أفغانستان، للولايات المتحدة الأمريكية، كي تستكمل فرض النظام العالمي القائم بعد حرب الخليج الثانية. ولكن بعد أن دمرت الحرية الأمريكية بلداً مثل العراق بثرواته البشرية والاقتصادية والحضارية والتراثية، وقتلت الحياة فيه، وهدمت مراكز العلم والبحث وخزائن التاريخ والحضارة.

٣. إن الغاية من التحرك العسكري الأمريكي تجاه أفغانستان ليس الانتقام لما حدث لها في ١١ سبتمبر فحسب وإنما هي عملية استغلال لهذا الحدث لاستكمال سياسة الهيمنة والتفرد الأمريكي بتطويق دول لها وزنها على مستوي الإقليمي والعالمي، بمعنى أن أحداث أيلول لم تُنْشِئ واقعاً استراتيجياً جديداً، ولكنها هيأت الفرصة وربما عجلت في تنفيذ استراتيجيات وخيارات كانت معدة و مدروسة مسبقاً، ومؤشر ذلك السلوك الأمريكي والتحركات التي أثبتتها المعطيات السابقة لأحداث ١١ سبتمبر.

وأيضاً يؤكد؛ إن تحقيق أهداف أمريكية مستقبلية، صيغت ونفذت للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. ومزاعم أمريكيا الدفاع عن القيم ليست، إلا ذريعة لتبرير منطق الحرب ضد الإرهاب، التي لا يحدها زمان ولا مكان.

٤. كان من نتائج الحرب الأمريكية على العراق، أن تحصل إيران على ميزة الدولة الأبرز إقليميا، بل لقد أصبحت إيران لاعباً أساسيا في الشؤون الداخلية للعراق، وستزداد قوة ومكانة عند إعلانها بامتلاك السلاح النووي.

٥. قبل أيام من انتهاء ولايته، اعترف الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن)، إمام وسائل الإعلام بأن الحل العسكري وحده فشل في مكافحة الإرهاب وإلحاق الهزيمة به. جاء هذا الإعتراف بعد أن شن حربين مازالت قائمة في العراق وأفغانستان، وهي مؤلمة للعرب والمسلمين بل وللعالم اجمع، و غادر البيت الأبيض، وأساء إلى الشعب الأمريكي ربما أكثر من أي رئيس في التاريخ.

٦. هناك بعض التحول الفعلي في السياسة الأمريكية وخطابها السياسي الأمريكي خلال إدارة الرئيس باراك اوباما تجاه العالم الإسلامي بأسلوب يبدو أنه يختلف عن خطاب جورج بوش الابن، وهناك تحفظ عربي إسلامي في الحكم على خطاب أوباما وعزمه في تغيير مسار السياسة الخارجية، وصعوبة كسب ثقة المسلمين.

٧. لم تتغير الأهداف الاستراتيجية في عهد الإدارة الجديدة برئاسة اوباما، فمازالت الأدوات والآليات العسكرية في الحرب على ما تسميه (الإرهاب) مستمرة، في أفغانستان والعراق، وذلك بتعزيز بجنود إضافيين في أفغانستان رغم تحقق الأهداف غير المعلنة، وكذلك استمرار احتلالها للعراق رغم تحقق الأهداف المعلنة وغير المعلنة التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها في هذا البلد.

ثورة العرب ونهاية العثمنة:
في التخندق الماسوني للتمرد العربي

أ.د/ عطاء الله أحمد فشار
أستاذ تعليم عالي بجامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

مقدمة:

"سيقوم الرب ويقيس الأرض ويجعل الأمميين (غير اليهود) تحت يد إسرائيل... ويسلّم جميع ممتلكاتهم إلى اليهود" (التوراة).

اليهود شعب الله المختار، أسياد العالم والمتحكمين فيه، مفسديه ومحركي الفتن فيه.

أشد أعدائنا هم العرب الذين استعمرونا فهذه البلاد بلادنا وبلاد أجدادنا وسنستعيدها نحن أحفاد سليمان ابن داوود (محفل سيل ١٨٦٩م).

ليس من المهم خسارة مؤقتة لجزء إنما المهم هو الكسب الكبير في النهاية (محفل رولاي ١٨٩٨م).

إنطلاقاً من هذه المبادئ العنصرية اللاأخلاقية دأب بنو صهيون منذ مئات السنين للسيطرة على العالم من خلال تفكيك المجتمعات بإفساد القيم والديانات وإسقاط الممالك والإمبراطوريات بالمؤامرات السياسية ونهب الثروات بالسيطرة على قطاع الإقتصاد والإتجار بالحروب والثورات، وهدفهم "السامي" إقامة "مملكة إسرائيل العظمى".. حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل (شعار محفور في معبد أكرولام ١٥٤٣م).[١]

وجل ما يوضح خطتهم الشيطانية بروتوكولات حكماء صهيون التي أعاد تنظيمها آل روتشيلد "المرابون" عام ١٧٧٠م على أسس حديثة، مؤسسين كنيس الشيطان في محفل الشرق الأكبر ليكون مركز القيادة السريّ لجماعة النورانيين (تعبير شيطاني يعني حملة النور أو الكائنات الفائقة الضياء)، ضمت الجماعة في ذلك الوقت ما يقارب الألفين من عباقرة الإقتصاد والسياسة والفنون والآداب والعلوم ولم يسمح بدخول هذا المذهب إلا للماسونيين الذين يؤمنون بمبدأ الغوييم (تسلط النورانيين على البشر) لتتوضح هذه البروتوكولات أكثر في كتاب عاصفة الشرق ما بين عامي ١٨٢٠و١٨٢٦م.[٢]

أقرّت البروتوكولات الأربعة وعشرين بشكلها النهائي السري في مؤتمر سويسرا عام ١٨٩٧م بقيادة تيودور هرتزل (مؤسس الحركة الصهيونية) وثلاثمائة وثمانية من أدهى حكماء صهيون لتُشّكل بروتوكولاتهم خارطة طريق في بناء مملكتهم المزعومة محللين ومشّرعين منعكسات مخططهم الشيطاني في دمار الشعوب ونهب ثرواتها منذ مئات السنين إلى يومنا هذا متخذين مبدأ "فرق تسد" لتقسيم شعوب الغوييم "القطعان البشرية" إلى معسكرات متنابذة يقتضي تسليحها لتتصارع إلى الأبد حول مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، دينية كانت أم عنصرية .....، تتوالد دونما توقف بفضل خلايا عملائهم الخبيثة المنتشرة والمتوغلة في كافة أركان المجتمع وطبقاته مستخدمين أساليب الشيطان في إغواء البشر لتتعدد وسائل الفتنة في بروتوكولاتهم: (٣)

- يسعى اليهود لهدم الحكومات في كل البلاد ويهيئون لذلك كل الوسائل ومنها إغراء الحكام والملوك باضطهاد الشعوب وإغراء الشعوب بالتمرد على الحكام والملوك، ملتمسين لذلك نشر مبادئ الحرية والمساواة وغيرها من المصطلحات "الطنانة الرنانة"...
- إلقاء بذور الخلاف والشغب في كل الدول عن طريق الجمعيات السريّة والعلنية، السياسية والدينية والفنية والرياضية والمحافل الماسونية المتمثلة بأندية خاصة على اختلاف نشاطاتها التي تبث سموم التطرف الديني والسياسي في المجتمعات والتحول للإباحية فالفوضوية، لتقويض أركان الدولة ولتنقسم على نفسها إلى أشلاء دويلات.
- التمسك بإبقاء الأمة اليهودية متماسكة بعيدة عن التأثر بالتعاليم التي تضر بها وتُمهد لقلب النظام العالمي وتهدد كيانه فالناس يجب أن يُساسوا كما تُساس قطعان البهائم الحقيرة لأن حكم الناس صناعة مقدسة سامية سرّية لا يتقنها في رأيهم إلا نخبة من اليهود، وكل الأمميين حتى الزعماء الممتازين منهم إنما هم مجرد أدوات في أيدي النورانيين يسهل استمالتهم واستعبادهم والتلاعب بهم.
- السيطرة على الأشخاص الذين يشغلون المراكز الحساسة على مختلف المستويات في جميع الحكومات وفي مختلف مجالات النشاط الإنساني باستخدام الرشوة بالمال والجنس ليتم بعدها استنزاف الضحية الواقعة في شراكهم للعمل في خدمة مخططاتهم الشيطانية، تحت ضغط التهديد السياسي أو التشهير بالإفلاس المالي أو فضيحة عامة كبرى أو بالإيذاء الجسدي أو حتى التهديد بالقتل.

إن الأحداث التي شهدتها البشرية في نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا يستطيع أي شخص عاقل أن ينكر فيها تطبيق المراحل المتوالية للمؤامرة كما صاغها النورانيون... فقد تحطمت القيصرية الروسية والألمانية، وتحولت المملكة البريطانية والفرنسية إلى قوى من الدرجة الثانية والثالثة وتساقطت رؤوس الملوك المتوّجة كالثمار الناضجة.. وتم تقسيم العالم مرتين إلى معسكرين متنازعين، نتيجة المفاهيم والنظريات التي بثها النورانيون.. واشتعلت نيران حربين عالميتين سفكت فيهما دماء عشرات الملايين، دون أن يكون لدى أي واحد من المشاركين في هذه المجازر أي دافع شخصيّ ضد الآخرين!!.. وقد أصبحت الثورة الروسية والثورة الصينية أمرا واقعا، وتمت تنمية الشيوعية وتقويتها حتى أصبحت معادلة في القوة لمجموع العالم الغربي...[٤] أما في الشرق الأدنى والأقصى فالمؤامرة ماضية ليكون الشرق على أبواب حرب عالمية ثالثة!!!.

١- الثورة العربية الكبرى ودورة الأفعى الصهيونية:

"التاريخ يعيد نفسه" و "الصراع الأزلي في العالم هو بين قوى الخير وقوى الشر" ولكي تتوضح لنا صورة ما يجري الآن في بلادنا العربية، اسمحوا لي أن أضع بين أيديكم بعض الحقائق التاريخية عن مؤامرات نخبة بني صهيون "النورانيون" للسيطرة على العالم وتنفيذ مخططهم الشيطاني في تقسيم الجغرافيا والقيم العربية من خلال بناءات وهندسة منطق التثوير إبان الثورة العربية الكبرى ، متصفحين في ذلك طيات تاريخ زوال الخلافة العثمانية وكولسة حركة الغضب العربي الكبير ضد الكيان العثماني معاً:

(أفضل الثوريين شباب مجرد من الأخلاق)!!!!!

إن دورة الأفعى وعودة رأسها إلى صهيون لا تتم إلا بعد أن يُخنق العالم بأزمات اقتصادية وحروب مدمرة وفورات فوضى عارمة على يد عملائهم وعلمائهم المتمتعين بدهاء الأفعى الشيطانية... هذا ما رأيناه في الماضي ومازلنا نراه يحدث اليوم في العالم... كل هذه الدول التي اخترقتها الأفعى زُلزِلَت أُسُس بنيانها وزُعزعت كياناتها...

فلقد كان لإشعال الحرب العالمية الأولى بالنسبة للنورانيين عدة أهداف أهمها:

- إسقاط القيصرية الروسية واستبدالها بالثورة البلشفية وجعل تلك المنطقة معقل الحركة الشيوعية الإلحادية لتُستخدم فيما بعد لتدمير حكومات أخرى وإضعاف الأديان في العالم..[٥]

- إضعاف مملكة بريطانية العظمى واستبدال أعضاء حكومتها في منتصف الحرب بأعضاء يكنون الولاء المطلق للزعماء النورانيين، ليتم استصدار وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين...[٦]
- إسقاط السلطنة العثمانية والحد من نفوذها والاستحواذ على مستعمرات السلطنة العثمانية... بعد أن نخر يهود الدونمة كيانها من خلال جمعية الإتحاد والترقي واستيلاء كمال أتاتورك أحد عملائهم على مقاليد الأمور بعد خلعه للسلطان عبد الحميد الثاني وشرّع قوانين بيع أراضي الفلسطينيين لليهود وسهّل حركتهم...[٧]
- بث الفتنة وروح الفرقة بين الأديان وخاصة بين الإسلام والمسيحية من خلال إعادة سيناريو جديد لحروب الفرنجة.[٨]
- تغيير خريطة العالم وخاصة أوروبا ، وتقسيم منطقة الشرق الأوسط من خلال مخطط سايكس بيكو وتوزيع الحصص بين عملاء النورانيين بالاستعانة ببعض الأدوات المكانية لإشعال الثورة العربية الكبرى بمساعدة لورانس العرب العميل، لتحقيق مطامعهم بالمنطقة...[٩]

والأهم من ذلك كله زيادة حجم الديون على كل البلاد التي شاركت في الحرب لصالح مصارف النورانيين والأرباح الخيالية التي حققها النورانيون أصحاب مصانع السلاح والأدوية...

كان الرابح الوحيد في الثورة العربية الكبرى- بعيدا عن ثقل قيم النصر العربي والمكسب الجغرافي الإستقلالي للعرب- تجار الحروب النورانيون والخاسر طبعاً كل من تورط في تلك الحرب وما تلاها... ناهيك عن إزهاق أرواح عشرات الملايين من زهرة شباب تلك الدول وعشرات ملايين الجرحى والمعطوبين.

مهد النورانيون وعملائهم للحرب العالمية الأولى قبل اشتعال فتيلها بسنوات طويلة عبر سلسلة من الإغتيالات سببت نوعاً من الفوضى، وحث بعض الملوك والأباطرة والسلاطين على زيادة نفوذهم والاستيلاء على أراضي الدول المجاورة، وهذا ما نراه في هذه الأيام، كأطماع إمبراطور النمسا والمجر بصربيا بالتوازي مع أطماع السلطان العثماني بضم البوسنة والهرسك تحت نفوذه، وحرب البلقان، والسيطرة الفرنسية على اقتصاد المغرب التي استفزت ألمانيا وخصوصاً أزمة أغادير، وكان من أبرز الإغتيالات في تلك الحقبة الزمنية على أيدي ماسونيي محفل الشرق الأكبر، إغتيال إمبراطورة النمسا ١٨٩٨م والملك هومبرت ١٩٠٠م

والرئيس ماكينلي ١٩٠١م والغراند دوق رجيوس الروسي ١٩٠٥م وملك البرتغال وولي عهده ١٩٠٨م.[١٠]

عام ١٩١٢م إجتمع قادة الحركة الثورية العالمية والمسؤولون الكبار في الماسونية الأوروبية في سويسرا "الحيادية" وقرروا إشعال فتيل الحرب العالمية الأولى باغتيال الأرشيدوق فرانسيس فرديناند إمبراطور النمسا والمجر مع زوجته في سراييفو وانتظار الفرصة المناسبة لذلك... وهذا ما تم إثباته بأمرين:[١١] الأول، إعترافات القاتل في المحكمة العسكرية عندما اعترف بأنه ماسوني وأن الماسونية كانت قد حكمت على الأرشيدوق بالموت منذ أكثر من سنة ونصف وباعتبار أن القتل مسموح به في الماسونية للإرتقاء في مراتبها الأربعين قام بتنفيذ عملية الاغتيال.. والثاني، أقوال الكونت زيزين الصديق الحميم للأرشيدوق حين أكد بأن الأرشيدوق كان قد أخبره بأن هنالك مؤامرة أعدها ماسونيي محفل الشرق الأكبر لاغتياله وهي وشيكة الوقوع.

في ٢٨ جوان عام ١٩١٤م تم اغتيال الأرشيدوق وزوجته في سراييفو حيث كانا في زيارة وديّة لصربيا، لتكون الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى بين اثنين وثلاثين دولة تصارعوا في فريقين: الأول الحلفاء وعددهم ٢٨ دولة، أبرزهم مع صربيا (روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا) والفريق الثاني دول المحور وضم مع النمسا (ألمانيا وتركيا وهنغاريا).

إستنزفت الحرب فيها على مدى أربع سنوات قوى كل الدول المتصارعة، طلبت روسيا فيها الهدنة بعد ثلاث سنوات ونصف بسبب توافر العوامل المهيئة لقيام الثورة البلشفية فيها عام ١٩١٧م وخرجت من الحرب... كان الثمن باهظاً على بريطانيا لصالح النورانيين لإدخال الولايات المتحدة الأمريكية حينها لكسب الحرب لصالح الحلفاء بعد خروج روسيا بسبب الثورة البلشفية، حيث اشترط النورانيون على المملكة البريطانية العظمى الموافقة على جميع مشاريعهم المتعلقة بدعم الصهيونية العالمية وخاصة بعد إجبار الحكومة البريطانية برئاسة إسكويت المناهض للحركة الصهيونية على تقديم استقالتها في منتصف الحرب عام ١٩١٦م بعد توريط أعضائها من قبل عملاء النورانيين بسلسلة من الفضائح اللاأخلاقية واستغلال سيطرة النورانيين على وسائل الإعلام والنشر لتهويل حجم فضائح أعضاء الحكومة.. ليتم تشكيل حكومة ائتلافية بمباركة النورانيين برئاسة اليهودي دايفيد لويد جورج (محامي الحركة الصهيونية في بريطانيا حينها) وبكل تأكيد كان وينستون تشرشل وبلفور أبرز أعضائها...

حيث كان نص الرسالة التي وجهها واشترط فيها آل روتشيلد على آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني التالي: (١٢)

١- تقبل حكومة صاحبة الجلالة بمبدأ وجوب إعادة تأسيس فلسطين كوطن قومي لليهود.

٢- يجب أن تبذل حكومة صاحبة الجلالة كل طاقتها لتأمين الوصول إلى هذا الهدف السامي.

بعد استصدار وعد بلفور المعدّل نسبياً وظاهرياً بالنسبة لرسالة آل روتشيلد، أيدّته كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لتتم هجرة اليهود بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م إلى فلسطين التي أصبحت تحت الانتداب البريطاني وفق قرارات عصبة الأمم...، ليبدأ العمل بشكل واسع وضخم على إنشاء مشاريع زراعية واقتصادية تقوم بها الحركة الصهيونية في فلسطين لحساب المستوطنين الجدد، واعتماد مكاتب للهجرة اليهودية إلى فلسطين في أمريكا وسائر أوروبا، وساعدت في ذلك محافل الشرق الأكبر الماسونية المنتشرة في كل تلك البلاد، لتصبح تل أبيب أكبر المدن التي يسكنها اليهود، إضافة لاحتلال عدد كبير من القرى والمدن الصغيرة، في الوقت نفسه الذي شهد العالم فيه تأسيس عدد كبير من الأحزاب والجمعيات اليهودية في أوروبا والعالم تحت لواء فكر وتنظيم الحركة الصهيونية التي هاجر بعض زعمائها إلى فلسطين حيث قاموا بتأسيس الأحزاب المختلفة في الكيان الصهيوني.

ويجب أن لا ننسى أنه من ضمن الأهداف الرئيسية للحرب العالمية الأولى كان إسقاط السلطنة العثمانية بعد أن زُعزعت أركانها على يد جمعية الإتحاد والترقي "يهود الدونمة" بزعامة مصطفى كمال أتاتورك أحد عملائهم الذي عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨م ، حيث كان الأخير في حالة تفاوض مع تيودور هيرتزل حول تقديم ديون للدولة العثمانية، وتم إصدار قرارات السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي هناك، لتسقط الدولة العثمانية بتحالفها مع ألمانيا في براثن الحرب العالمية الأولى وتنهار بعدها.

منذ ظهور علامات الضعف على الدولة العثمانية التي كانت توحّد كيان الشرق العربي، لم تكن مصالح الغرب الجمعية تنسجم مع بروز كيان قوي مرة أخرى، ولهذا قامت الدول الغربية على اختلافها بوأد أية محاولة نهضوية تنشأ في بلادنا العربية لأنها ستهدد المصالح الغربية كما شخَّصها أصحابها، وقد تغيرت هذه المصالح مع تغير الظروف العالمية ولكنها كانت تقتضي باستمرار عرقلة قيام كيان قوي: فموقع الشرق العربي كان منذ قديم الزمن ملتقى طرق التجارة العالمية وموضع اهتمام الكيانات القائمة على أطرافه، وقد استمر هذا الاهتمام في العصر الحديث، إذ أن موقع الدولة العثمانية بين البحر المتوسط والهند، درة

التاج البريطاني، وضعها في مواجهة مباشرة مع بريطانيا التي تريد ضمان الوصول إلى مستعمرتها باحتلال مواقع عثمانية مثل عدن (١٨٣٩)، والتمدّد داخل الخليج، وهذا ما حفّز سياستها المعارضة لمشروع محمد علي باشا في البلاد العربية إذ كانت تريد الإبقاء على ضعف الدولة العثمانية وعدم تجديد شبابها كي لا تقف في وجه الوصول إلى الهند، ولما اكتملت الثورة الصناعية وزاد رأس المال الأوروبي سعت الدول الاستعمارية الغربية لتسويق بضائعها واستثمار رأسمالها في بقية العالم وهذا ما جعل لها مصلحة في عرقلة أية صناعة محلية بالإضافة إلى حاجتها لتأمين وصول المواد الأولية إلى مصانعها في الغرب، ولما حفرت قناة السويس وأصبحت طريقا مختصرا إلى الهند اهتمت بريطانيا بالسيطرة عليها بعد شراء أسهمها من الخديوي إسماعيل الذي ورّطته الاستثمارات الأجنبية بالديون، فأصبح لبريطانيا في مصر أكثر من مصلحة: قناة السويس بصفتها معبرا، وأموال الدائنين، فاحتلتها سنة ١٨٨٢، وفكرت منذ هزيمة محمد علي بإنشاء كيان يهودي ليكون حاجزا في وجه طموحات الوالي المصري المستقبلية ثم حارسا لقناة السويس وطريق الهند، هذا بالإضافة إلى الكيان الاستيطاني الفرنسي في الجزائر والذي قام بتلبية مجموعة من المصالح المادية والثقافية لفرنسا، وكان هناك أيضا الحضور الأجنبي الثقافي لاسيما الفرنسي والأمريكي المركز في الإرساليات التبشيرية والمدارس والكليات والمستشفيات الأجنبية والمحاولات الاستيطانية التي كانت طلائع الغزو الاستعماري وتتطلّب حماية خاصة بصفتها مصالح أجنبية، كما كانت الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية زمن قوتها للتجار والمواطنين الأجانب مصلحة حيوية للدول الغربية وهي مستعدة للتدخل بالقوة المسلحة للحفاظ عليها، وقد أدّت هذه الامتيازات إلى توسع آخر في المصالح الغربية باتخاذ الأقليات الدينية والقومية موضعا للحماية الأجنبية.

هذا كله قبل اكتشاف النفط، فلما اكتشف أصبحت السيطرة على مصادره المتركزة في الشرق العربي وإيران مصلحة جديدة للغرب تقتضي عدم التعامل مع جهة شرقية واحدة قوية تتحكم بآباره أو بعوائده الضخمة أو بالاستثمارات الأجنبية والتجارة العربية الضخمة، وأصبحت قناة السويس هي المعبر الرئيس للنفط إلى بريطانيا وفرنسا والغرب عموما، الأمر الذي سيبقي على أهميتها حتى بعد استقلال الهند، هذا بالإضافة إلى كونها معبرا بريطانيا وعالميا تملك بريطانيا نصف أسهمه تقريبا، وبقيام الثورة البلشفية في روسيا (١٩١٧) وفشل العدوان الغربي عليها لوأدها، أصبح الحفاظ على بلادنا العربية خارج النفوذ الشيوعي مصلحة جديدة

للغرب في بلادنا العربية اقتضت إقامة القواعد العسكرية التي لن يقبل بها نظام قوي مستقل ولكن أنظمة التجزئة ترحّب بها بصفتها حماية لوجودها ومصدرا لرزقها حين تقبض ثمن أجرتها.(١٣)

ويمكننا أن نضيف إلى سلسلة المصالح السابقة قرب "المنطقة العربية" من أوروبا ووقوعها في دائرة الأطماع الإقليمية لدولها حيث خيّل لفرنسا في العصر الحديث أن الجزائر جزء منها، وأن لها روابط تاريخية بسوريا تعود إلى حروب الفرنجة، كما حدث الأمر نفسه لإيطاليا مع ليبيا، هذا إضافة إلى أطماع روسيا في البلقان باسم الجامعة السلافية وبإسطنبول ومضائقها بحجج دينية تخفي أسبابا استراتيجية، وبشرق الأناضول بحجة الأرمن رغم أنها تقمعهم في بلادها، وأطماع امبراطورية الهابسبورغ النمساوية في البلقان أيضا، وإضافة إلى ذلك أطماع الاستعمار التقليدي كأطماع بريطانيا في مصر والعراق، وأطماع فرنسا في تونس، كل هذه الأطماع الإقليمية كلّفت الدولة العثمانية حروبا طاحنة وثورات عاتية ومعارك حامية أدت إلى استنزافها ولم يكن من مصلحة الغرب الأوروبي أن تقف هذه الدولة ثانية على رجليها وذلك كي لا تستعيد ما سلب منها، ومن أدل الوقائع على ذلك رفض أوروبا مجتمعة تدخّل محمد علي باشا بصفته واليا عثمانيا لإخماد الثورة اليونانية بقوته الصاعدة وقيامها بتحطيم الأسطول العثماني المصري في معركة نافارين (١٨٢٧) وكانت فرنسا التي دعمت الوالي المصري سابقا على رأس مهاجميه في المعركة لأنها كانت تريد قوته في سبيل مصالحها، أي أن يكون عميلا لها وينفذ مخططاتها، كحملتها على شمال إفريقيا مثلا حيث ستحتل الجزائر قريبا، وليس لأجل القوة الذاتية للعثمانيين.

فالبعد الإمبريالي للقوى العظمى وخطورة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في مشكلات العالم كان حافزا مهما والتفكير في بناءات وهندسة مصفوفة ربيع عربي ضد الحكم التركي.. وهذا في حقبة من الضمور والشلل الإستراتيجي العروبي.. فالشعوب العربية آنذاك ليست من القوة بحيث أن الدولة الواحدة، أو كلها مجتمعة تستطيع أن تقاوم العدوان القوي إذا أتاها من الخارج، وهذه هي نظرية الفراغ التي يعتنقها وينشرها الغربيون لتبرير تطفّلهم على بلادنا العربية التي لم تكن على الدوام ضعيفة ومقسمة بل كانت فيما سبق دولة واحدة قوية "تشيع الرعب في أوروبا" ووصفها المؤرخ جيبون بالصاعقة العثمانية التي نشأت عنها "المسألة الشرقية" التي كانت في مرحلتها الأولى تعني "مشكلة القضاء على قوة الإسلام السياسية" – وفقا لإدوارد دريو– بعدما أنشأ الأتراك العثمانيون أكبر وأقوى امبراطورية إسلامية

منذ ظهور الإسلام، وذلك قبل أن يضعف الكيان العثماني وتتحول المسألة إلى طريقة تقسيمه بين الطامعين فيه من أسلاف ترومان الذي أتى فيما بعد ليعيّرنا بضعفنا.

لقد ظهرت فكرة مواجهة الدولة العثمانية منذ نشوئها حتى أن وزيرا رومانيا أصدر في سنة ١٩١٤ كتابا بعنوان "مئة مشروع لتقسيم تركيا" (الدولة العثمانية) عد فيه عشرات المشاريع التي قُدّمت للبابوات وساسة أوروبا للهجوم على الشرق وتقسيمه بين دول أوروبا والاستيلاء على بيت المقدس منذ نهاية حروب الفرنجة بفتح عكا سنة ١٢٩١، وهو ما يشير إلى طبيعة المخططات الغربية المستمرة والتي فرضتها ظروف العداء الموضوعية التي عبّرت عنها حروب الفرنجة، وهذا أمر لا يتعلق بمؤامرات سرية تدبر في الليالي المظلمة بل بتعارض موضوعي فرض نفسه على الأجيال المتعاقبة من الساسة والمسؤولين والشعوب أيضا، وبصعود نجم الدولة العثمانية كان الهدف الغربي هو القضاء على قوتها كما مر، وقد استفادت الدول الكبرى كثيرا من الضعف الذي طرأ على الدولة العثمانية التي تخللت جيوشها الظافرة أوروبا فيما سبق ووصلت أسوار فيينا عاصمة امبراطورية الهابسبورغ، وأرادت لها بريطانيا وفرنسا أن تكون في مرحلة ضعفها حاجزا في وجه الأطماع الروسية بالإضافة إلى استخدامها سوقا لترويج البضائع الغربية المصنّعة بعد اكتمال الثورة الصناعية، وقد استمرّت سياسة الحفاظ على الأملاك العثمانية واتخذت طابعا رسميا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) ومعاهدة باريس التي تلتها (١٨٥٦)، ولكنها مع ذلك لم تمنع عملية تشجيع الثورات الانفصالية ضد العثمانيين، وفي ذلك يوجز المؤرّخ "دونالد كواترت" القول إن الدول الكبرى لم تكن ترى مصلحة لها في تفكك الدولة العثمانية ومن ثم تعاظم النفوذ الروسي في منطقة البلقان، وإن الكثير من قادة أوروبا "كانوا يخشون أن يؤدي انهيار الدولة العثمانية إلى تهديد السلام الإقليمي وزرع الفوضى التي لا تحمد عقباها، لذلك اتفقوا فيما بينهم على الحرص على وحدة كيان الدولة العثمانية، ويمكن القول بأن موقف هذه الدول الأوروبية كان يتلخّص في إجماع هذه الدول على أن مصلحتهم المشتركة تقضي بترك بنية الدولة تتصدع شريطة ألا يؤدي هذا التصدع إلى الانهيار التام إن صح التعبير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فما من شك أن دعم الدول الأوروبية للحركات الانفصالية والثورات الداخلية قد أسهم في تعجيل انهيار الدولة العثمانية وهو الحدث الذي كان يخشاه الأوروبيون ويسعون لتجنب وقوعه".

ثم غيّرت بريطانيا سياستها بعد الحرب الروسية العثمانية (1877-1878) في مؤتمر برلين الذي تلاها (١٨٧٨) لتتّجه نحو اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية وتقسيمها على مهل

بين الحلفاء فاحتلت هي جزيرة قبرص (1878) ومصر (١٨٨٢) واحتلت فرنسا تونس (١٨٨١) واحتلت النمسا البوسنة والهرسك (1878)واستقل جزء من بلغاريا، ويحلل بعض المؤرخين سبب هذا التغير في السياسة البريطانية بالقول إن بريطانيا فقدت الأمل في شفاء "الرجل المريض "بعد هزيمته أمام الروس في حرب ١٨٧٧ التي جعلت الساسة الإنجليز يعتقدون أن معارك هذه الحرب أثبتت بجلاء أن المحاولات العديدة التي بُذلت طوال القرن التاسع عشر لتمكين الدولة العثمانية من البقاء دولة قوية متماسكة الأجزاء، إنما هي سياسة عقيمة وأنها مضيعة للوقت والجهد والأموال والأرواح، وأن بقاءها دولة متداعية يؤلّف خطرا جسيما على المصالح البريطانية ويفسح المجال للنفوذ الروسي، ولذلك قررت بريطانيا تطوير سياستها واتّباع سياسة جديدة تقسّم بموجبها الممتلكات العثمانية وتستأثر لنفسها بالمناطق الواقعة على طريق الهند وتصلح لضمان الوصول إليها[14]، وسنرى أن قوة الدولة العثمانية لم تكن أولوية حقيقية لدول أوروبا وأن هذه الدول فضلت مصالحها المادية على بقاء الدولة وأنها شجعت الحركات الانفصالية التي استنزفتها ومن ثم لا يمكن أن تكون النتيجة النهائية لهذا الدعم إلا مزيدا من الضعف ولم يكن لأوروبا حق في التعجب من استمرار التراجع العثماني بعد كل جهودها في استنزافها اقتصاديا وعسكريا الأمر الذي يجعل العجب من الاستمرار العثماني وليس من هزيمة الدولة وتراجعها، وكيف يمكن القول إن أوروبا كانت تعمل لتقوية الدولة العثمانية وتتجنب انهيارها وفي نفس الوقت تشجع الحركات الانفصالية وتستنزف الاقتصاد العثماني.

عند الحديث عن سبب استمرار الدولة العثمانية رغم الضعف والتراجع، لا يمكننا أن نعزو حركة التاريخ إلى عامل واحد هو الإرادة البريطانية ضد الأطماع الروسية كما شاع في بعض الأدبيات المثبطة، لاسيما أن بريطانيا تخلّت عن سياسة تأييد العثمانيين بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨)، وكان التنافس الأوروبي واختلاف الدول الكبرى هو العامل الأهم من التأييد البريطاني في ظاهرة استمرار الدولة العثمانية، مع عدم إغفال أن القوة العسكرية العثمانية لم تكن قد انتهت في ذلك الوقت ولم تكن الدولة كيانا عاجزا لا حول لها ولا قوة، من الناحية العسكرية على الأقل كما يقول المؤرخ المعروف إريك هوبزباوم مضيفا: "وتمتع الأتراك بسمعة رفيعة بوصفهم جنودا أشداء، وكان لهم دور حاسم في التصدي الفاعل لعدوهم الأخطر، وهو الجيش الروسي والدول الأوروبية المتنافسة، وفي الحيلولة دون تفكك الإمبراطورية العثمانية أو إرجائه على الأقل"، ويقول أيضا: "وكان الأوروبيون يكنّون احتراما مشوبا بالحسد تجاه

الإمبراطورية العثمانية لأن قوات المشاة لديها كانت قادرة على الوقوف في وجه الجيوش الأوروبية"، وذلك في أوج التوسع الاستعماري الأوروبي حين بقيت الدولة العثمانية "أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية" كما يقول كواترت، وظل الجيش العثماني حتى لحظاته الأخيرة في الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٧ " أبعد ما يكون عن الهزيمة" رغم انتصارات الحلفاء في قول مؤرخ ثالث هو مايكل أورين.

ومما يؤكّد ذلك ما لاحظه المؤرخون من تحقيق انتصارات عثمانية مهمة في ساحة الحرب الكبرى الأولى (١٩١٤-١٩١٨) في جبهات عديدة (القوقاز والبلقان والعراق وفلسطين والجزيرة العربية ومضائق اسطنبول) جعلت من هزيمة العثمانيين مهمة ليست سهلة، وعن بقاء الدولة العثمانية يقول المؤرّخ دونالد كواترت: "في تقويمنا للعوامل التي ساعدت الدولة العثمانية على البقاء، عندما كانت جاراتها الأوروبيات تتفوق عليها عسكريا واقتصاديا (تفوقا) واضحا، نحن نسلم بأثر عاملين :منافسات القوى العظمى والمهارات الدبلوماسية العثمانية على السواء"، ولعل هذا يفسر نجاة الدولة من الاحتلال العسكري الذي لقيته الولايات التي استقلت عنها كتونس (١٨٨١) ومصر (١٨٨٢) بعد إفلاس الجميع وتخلي الإنجليز عن تأييد العثمانيين[١٥]، وكانت الأهمية الدولية للدولة العثمانية هي التي جنّبتها مصير الاحتلال كما يقول المؤرّخ الاقتصادي شارل عيساوي، ويلاحظ كثير من المؤرخين أن الدولة العثمانية ظلّت ضمن مساحات قليلة من العالم خارج إطار الاستعمار الأوروبي في زمن التزاحم الاستعماري الذي هيمن على معظم الكرة الأرضية باستثناء الصين واليابان وفارس والدولة العثمانية.

وكانت دول أوروبا وبخاصة بريطانيا تفضّل مصالحها التجارية على مصلحتها في استغلال بقاء الدولة العثمانية ولو بصورة هزيلة ، وقد تجسّد هذا التعارض الموضوعي في المصالح في وقوف الغرب الأوروبي ضد كل مشاريع الإحياء التي نفّذتها أو حاولت تنفيذها دولة الخلافة مثل فكرة الجامعة الإسلامية ومشروع سكة الحجاز أو سكة حديد بغداد أو مشاريع الإصلاح الاقتصادي والقضائي التي مسّت الامتيازات الأوروبية في الدولة العثمانية، حتى أن السلطان عبد الحميد الثاني تمنى في سنة ١٩٠٢ أن تحظى دولته بفترة هدوء لمدة عشر سنوات فقط تتوقف فيها مؤامرات الدول الكبرى عليها ليتمكّن من السير في الطريق الذي سارت فيه اليابان البعيدة عن "الوحوش الأوروبية الكاسرة" التي صرف العثمانيون الملايين على إخماد مؤامراتها بدل "أن تصرف على مشاريع حيوية نستفيد منها" ، ولم يكن تصدي الغرب لهذه المشاريع من باب الشر المحض الذي يبغي إلحاق الأذى بالآخرين بلا سبب بقدر

ما كان تعبيرا عن التناقض الموضوعي بين مصالح كيانات الغرب ونهضة كيان يجمع بلاد الشرق تحت لواء واحد، وبدا هذا التعارض أيضا في سياسة التصدي العنيف لأية محاولة نهضوية في البلاد العثمانية كما حدث مع نهضة محمد علي باشا في مصر والتي لاحظ كثير من المؤرخين وقوف أوروبا في وجه طموحاتها بعنف، وفي ذلك يقول كواترت إن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح بظهور دولة مصرية قوية وما يترتب على ذلك من اختلال ميزان القوى الذي كانت الدول الأوروبية تود المحافظة عليه، ويقول بيتر مانسفيلد إن محمد علي كان بوسعه تحدي السلطان وانتظار سقوطه لكن بريطانيا فضّلت أن تبقي على الإمبراطورية مترابطة على أن تكون مجزأة يسهل ابتلاعها من قبل المتمردين والمنافسين، ولذلك لم تكن متحمسة لإحلال قوة إسلامية توسعية متحركة محل الإمبراطورية العثمانية، وكان هذا بالضبط ما يقلق قادة الدول الأوروبية، وقد صمّمت بريطانيا آنذاك على إحباط طموحات محمد علي بإفشال كل المساعي السلمية ورفض قاطع للعرض الذي تقدم به للاتفاق مع السلطان رغم أنها كانت من شجع الوالي نفسه على الثورة على العثمانيين، ويشير مؤرّخ ثالث إلى أن بريطانيا أحبطت جهود محمد علي لكونها لا تريد تكوين إمبراطورية إسلامية جديدة لاسيما واحدة تحاول إيجاد قاعدتها الصناعية الخاصة.

وقد ظهر التعارض بين القوى الغربية وقوة الشرق العثماني في الزحف التدريجي واحتلال البلاد العثمانية الواحدة تلو الأخرى في سياسة اتخذت من فكرة الاستقلال قناعا لفصل الولايات عن الدولة تمهيدا لوقوعها في براثن الهيمنة الغربية كما حدث للجزائر وتونس ومصر وبلدان الخليج، ثم مع القومية العربية كلها بإثارتها بفكرة الاستقلال العربي والخلافة العربية تمهيدا لاحتلال شرق المتوسط بعد إعلان الثورة العربية ونهاية الحرب الكبرى الأولى.

يلاحظ زعيم الوطنيين المصريين وداعية الجامعة الإسلامية "مصطفى كامل باشا" أن جهود أعداء الدولة العثمانية لتأسيس خلافة عربية تأتي في إطار محاولتهم القضاء على هذه الدولة التي تخشى أوروبا من قوتها ونفوذها وأعداء الإسلام يودون أن يزول اسمها من الوجود حتى تموت قوة الإسلام وتقبر سلطته السياسية وتقوم بدلا من الدولة العثمانية خلافة تكون ألعوبة في يد إحدى الدول الكبرى، ورأوا أن فصل الخلافة الإسلامية عن السلطنة العثمانية يضعف الأتراك ويقتل نفوذهم بين المسلمين ويجعلهم أمة إسلامية عادية، وقد تلقّف الإنجليز مشروع الخلافة العربية لأنهم أدركوا أن احتلالهم الأبدي لمصر سبب للعداوة بينهم وبين الدولة العثمانية لأن السلطان العثماني لا يقبل مطلقا الاتفاق معهم على بقائهم في

مصر، وأن خير وسيلة تضمن لبريطانيا البقاء في مصر ووضع يدها على وادي النيل هو هدم السلطنة العثمانية ونقل الخلافة الإسلامية إلى أيدي رجل يكون تحت وصاية الإنجليز وآلة في أيديهم، ولهذا أخرج ساسة بريطانيا مشروع الخلافة العربية.

وقد أثبتت الأيام صحة تحليل الباشا، فقد استمرت بريطانيا في تبني مشروع الخلافة العربية إلى أن حفزت إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين سنة ١٩١٦ تحت شعار عودة الخلافة للعرب، بل إنها عمدت بعد اندلاع الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ إلى إنهاء السيادة العثمانية على مصر وخلع الخديوي عباس حلمي الثاني من منصبه بحجة ارتباطه بالعثمانيين، ونصّبت عمه حسين كامل سلطانا على مصر لمناوءة منصب السلطنة العثمانية، ومما يلفت الأنظار رفض شعب مصر لهذا السلطان الألعوبة بمحاولة اغتياله مرتين مع بعض وزرائه، وكل تلك الجهود البريطانية استهدفت محاربة دولة الخلافة وإضعاف نفوذها ولا يمكن إلا أن تدرج ضمن محاولة القضاء على منصب الخلافة نفسه لاسيما بعدما رفض الإنجليز حتى منصب الخليفة الألعوبة وذلك بعدم اعترافهم بانتقال الخلافة إلى العرب الذين أعلنوا بيعة الشريف حسين بعدما حاربوا تحت لواء بريطانيا في أعقاب حصولهم على الوعد بعودة الخلافة إليهم.

٢- البعد الوطني الثوري العربي في مواجهة الخبث الإستراتيجي اليهودي:

(كان اليهود يشترون الأراضي من عرب فلسطين بأثمان غالية، ثم يسلّطون نسائهم وخمورهم على هؤلاء العرب كي يبتزوهم ويستعيدوا أموالهم ثانيةً)

هذا مبدأهم في كل البلاد ..

لا يفوتنا أن نذكر هنا أنه بنيت هندسة الثورة العربية على منطق استغلالي فظيع للبعد الثوري العربي وخطوط الرفض للعثمنة مقابل الحلم بوطن قومي مستقل عن هيمنة الكيانات العسكرية أو السياسية الكبرى (الإمبراطوريات).. حيث أصبح التأثير اليهودي واضحاً على السياسة البريطانية بعد استلام اليهودي دايفيد لويد جورج رئاسة الحكومة وما تلاه بعدها من أحداث في الشرق الأوسط ومنها فصل العراق عن الكويت ومعاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦م بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم دول المشرق العربي التي كانت تحت نفوذ السلطنة العثمانية إلى أجزاء صغيرة والعمل على زرع بزور الفتنة الطائفية والعرقية والقومية على حدوده...[١٦]

صدرت الأوامر إلى اللورد لورانس (لورانس العرب) عميل النورانية بحبك خيوط المؤامرة لإنتاج الثورة العربية الكبرى وطرد الأتراك من أسيا الصغرى واحتلال الأراضي المقدسة... وكأنه قُدّر لهذه الأراضي أن ترزح دائماً تحت الاحتلال!!!. ويتضح التحريض البريطاني على الثورة العربية الكبرى ضد الاحتلال العثماني من خلال المراسلات الدبلوماسية بين مكماهون اليهودي الأصل (المندوب السامي البريطاني في مصر) والحسين بن علي (شريف مكة وأمير الحجاز)، لتنطلق الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م من مكة بزعامة فيصل بن الحسين الذي قاد حملة عسكرية بتحريض "لورانس العرب"، لتصل إلى دمشق سنة ١٩١٨م ويتحرر العرب من الاحتلال العثماني ويقعوا تحت براثن الاحتلال "النوراني".

٣- الخاسرون والرابحون بعد نهاية العثمنة:

لقد امتد نفوذ الخلافة الإسلامية على رقعة كبيرة من منطقة أوراسيا وكانت ذروتها في العصر الأموي لغاية عام ٧٥٠ م ومن ثم بدأت بالإنحسار شيئاً فشيئاً خلال العصور اللاحقة انتهاءً بالسلطنة العثمانية...

لم يهنأ النورانيون يوماً ولم يغمض لعملائهم في المنطقة جفن حتى أوسعوا في أرجائها تمزيقاً، ناثرين بذور الفتنة والفرقة بين أبنائها وزعمائها، عاملين على انفصالها عن الدولة الأم لتمسي شيئاً فشيئاً دولاً وممالك... لإضعافهم أمام غزوات الفرنجة الذين اتحدوا وازدادت قوة حملاتهم لتضييق رقعة الإسلام في أوروبا، فعمدوا على تقطيع أوصال الدولة العثمانية التي كانت تمتد من رومانيا شمالاً إلى اليمن جنوباً ومن إيران شرقاً إلى المغرب غرباً وأخذوا يقتطعون البلاد قطعةً تلوى الأخرى وساعدهم في ذلك عملاء النورانية أعضاء حزب الإتحاد والترقي الذين شوّهوا الإسلام الصحيح... والإسلام منهم براء... أمثال إسماعيل أنور باشا ومحمد طلعت باشا الذي كان أول أستاذ أعظم للماسونية العثمانية وأحمد جمال باشا (الشهير بالسفاح) الذي استباح حرمات الشرفاء ورفع المشانق وأقام الخوازيق للأحرار العرب والمسلمين... لقد أظهر عملاء النورانيين كرههم الأعمى للعرب وصبوا جام غضبهم اليهودي على الولايات العربية وشعوبها لإذكاء نار الفرقة بين المسلمين... فتوالت المصائب على البلاد العربية.... اغتصبت الجزائر سنة ١٨٣٠م، ليأتي دور مصر سنة ١٨٨٢م ومن بعدهما تونس وليبيا والمغرب...[١٧]

خاتمة:

ماذا ربح العرب بعد خسارة العثمانيين؟

لقد جاء في تقرير تيودور هيرتزل إلى لجنة الأعمال الصهيونية سنة ١٩٠٢م بعد لقائه للسلطان عبد الحميد: "أقرر على ضوء حديثي مع السلطان أنه لا يمكن الإستفادة من تركيا إلا إذا تغيّرت حالتها السياسية بدخولها في حرب أو وقوعها في مشاكل دولية..."[١٨]. فجاء عميلهم أتاتورك وبدأت الحرب العالمية الأولى، لتكون نهاية السلطنة العثمانية (الرجل المريض) على يد عميل النورانيين مصطفى كمال أتاتورك، الذي ينتمي إلى يهود الدونمة في سلانيك الذين تظاهروا باعتناق الإسلام بعد افتضاح أمر زعيمهم سيبتاي سيفي الذي ادعى أنه المسيح المنتظر، وحين ألقي القبض عليه تظاهر باعتناق الإسلام لينجو من القتل، وكثير من أتباعه ركبوا ركبه وغيّروا أسمائهم حتى وصل بعضهم إلى أعلى المناصب في الدولة العثمانية للتمهيد لعملية القضاء على الخلافة الإسلامية ومن أشهرهم الصدر الأعظم مدحت باشا رئيس الوزراء العثماني ابن الحاخام اليهودي المجري الذي حكم عدة ولايات منها سوريا... مدحت باشا هو الأب الروحي والأستاذ الأعظم للماسونيين العثمانيين وعضو محفل بودروس في اسطنبول ولقبه الصدر الأعظم وهي من الدرجات الرفيعة في هرم الماسونية. وأسس بالتعاون مع ماسوني العثمانية ويهود الدونمة جمعية تركيا الفتاة والتي تفرع منها حزب الاتحاد والترقي الذي كان شعاره (الحرية والإخاء والمساواة) وهو ذاته شعار الثورة الفرنسية التي كان ورائها عملاء النورانيين. السيناريو الشيطاني ذاته في كل انقلاب أو ثورة فقد أسس النورانيون ، وعملائهم الكثير من المحافل الماسونية في السلطنة العثمانية ليكون أعضائها الثوريون أداة لإسقاط الخلافة الإسلامية وتشويه دين الإسلام الصحيح...[١٨]

لقد تعاون خوة الماسون واليهود سراً على إزالة السلطان عبد الحميد لأنه كان معارضاً قوياً لليهود إذ رفض بشدة إعطاء أي شبر أرض لليهود في فلسطين.

وقد أعلن المحفل الأعظم التركي مؤخراً على الصفحة الرئيسية لموقعه على الإنترنت أن السلطان مراد الخامس ومشايخ مثل: موسى كاظم أفندي ومحمود أسعد أفندي وعدد ممن تولوا الصدارة العظمى أمثال فؤاد باشا ومدحت باشا وخير الدين باشا التونسي وأحمد وفيق باشا وإبراهيم حقي باشا والكاتب نامق كمال، كانوا جميعا من أعضاء محفل برودوس (Proodos Lodge) في إسطنبول.

مصطفى كمال الذي عُرفَ فيما بعد بأتاتورك (أبو الأتراك) كان مجهول النسب، تبناه زوج أمه علي رضا وأطلق عليه أستاذه للرياضيات إسم كمال لتفوقه، لكنه تفوق بنظر أسياده النورانيين أكثر بإعلانه العلمانية وإلغاء الخلافة ومنع ارتداء العمامة واستبدلها بالقبعة الأوروبية، كما حل المدارس الدينية، ومنع ارتداء الحجاب ومنع رفع الآذان باللغة العربية واضطهد المسلمين وعلى رأسهم العلامة بديع الزمان سعيد النورسي الذي قاد حركة لمقاومة أتاتورك فَسُجن هو ومن ساعدوه، وأغلق الكثير من المساجد وفتح أبواب تركيا على مصراعيها ليستقبل علماء اليهود الذين استعان بهم لتهويد الجامعة التركية، ولم ينل الشعب يوماً من شعاراتهم "البرّاقة" (الحرية والإخاء والمساواة) سوى العبودية والعداء وظلم العنصرية والاستبداد.

تركيا بقيادة عميل النورانية أتاتورك كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة وعملت بكل طاقاتها للتطبيع مع هذا الكيان الغاشم سياسياً واقتصادياً، حتى غدا رأس المال اليهودي مهيمناً على اقتصادها بمختلف قطاعاته وعمدت وسائل الإعلام النورانية بشن أشرس الحملات المضللة على العروبة والإسلام، فأمست تركيا أداة طيعة في يد النورانيين وازداد حجم دينها الخارجي حتى وصل عام ١٩٦٤م إلى حوالي ١٩ مليار ليرة تركية. أما على الصعيد الإجتماعي والثقافي فقد سيطر عملاء النورانية على مفاصل وسائل الإعلام والصحافة ومن أبرزهم رئيس منظمة الصحافة التركية أحمد أمين يالمان ومساعده اليهودي سامي كوهين والكثير غيرهم. سخّر النورانيون كامل جهودهم لتطبيق بروتوكولات حكماء بني صهيون حرفياً فأصبحت تركيا رهينة الأفلام الإباحية اليهودية ومجلات الفساد والرذيلة تحت عنوان التواصل والإنفتاح على الحضارة الغربية والتطبيع مع كيان الشهوات الشيطانية ونشر ثقافة الإنحلال الأخلاقي بين الشباب التركي حتى أن إسرائيل قامت بتصدير راقصات محترفات للعمل في ملاهي تركيا كانوا ضباطاً في الموساد الإسرائيلي. وقد نشرت جريدة حريات التركية في عددها بتاريخ ١٩٦٤١٥١١١م صورة (ماريا أنجيلا) اليهودية المغربية والضابط في الجيش الإسرائيلي وهي تعمل راقصة في ملاهي إزمير وكانت قد شاركت في حرب السويس مع القوات الإسرائيلية برتبة ملازم أول.[١٩]

الهوامش:

1 Ali Moussa Iye, Albert Ollé-Martin, Violaine Decang, Histoire de l'humanité : 1789-1914, Unesco, 2008, p. 119
2 Bichara Khader, Le Monde arabe expliqué à l'Europe : histoire, imaginaire, culture, politique, économie, géopolitique, L'Harmattan, 2009, p. 66
3 Noureddine Séoudi, La formation de l'Orient Arabe contemporain 1916-1939 : Au miroir de la Revue des deux Mondes, L'Harmattan, 2005, page 69
4 http://www.eliecilicie.net/mission_hedjaz_1916.htm
5 Dominique Perrin, Palestine : une terre, deux peuples, Presse universitaire Septentrion, 2000, p.151
6 Winston Churchill Secrétaire d'État britannique aux colonies, Livre blanc britannique de juin 1922 [archive], publié sur le site de la Yale Law School
7 AUDOIN-ROUZEAU Stéphane et BECKER Jean-Jacques (sous la dir.), Encyclopédie de la Grande Guerre 1914-1918, Paris, Bayard, 2004, réédition Perrin, Tempus, 2012. p.182
8 COCHET François, PORTE Rémy (sous la dir.), Dictionnaire de la Grande Guerre 1914-1918, Paris, Bouquins, 2008. p.68
9 LAWRENCE, Thomas Edward, Les Sept Piliers de la Sagesse, Payot & Rivages, 2002. p.239
10 MANTRAN Robert (sous la dir.), Histoire de l'Empire ottoman, Paris, Fayard, 1989. p.44
11 TERNON Yves, Empire ottoman : le déclin, la chute, l'effacement, Edition du Félin, 2002. p.320
12 WESSELING Henri, Les Empires coloniaux européens (1815-1919), Paris, Folio Histoire, 2009. p.22
13 GUENIFFEY Patrice & LENTZ Thierry (dir.), La fin des empires, Perrin, 2016. p.71
14 MANTRAN Robert, Histoire de l'Empire ottoman, Fayard, 2003. p.111
15 WESSELING Henri, Les empires coloniaux européens (1815 - 1919), Folio histoire, 2004. p.247
16 GENNAI Andrea, «Les disputes à propos de l'héritage ottoman: le Moyen-Orient dans la guerre et la correspondance Hussein-McMahon», Jet d'encre, 15 août 2014.www.jetdencre.ch

17 JORDAN Frédéric, «Mission militaire française au Hedjaz 1916-1920: des hommes d'exception.», L'écho du champ de bataille, 29 avril 2016.
http://lechoduchampdebataille.blogspot.fr
18 LE PAUTREMAT Pascal, «La mission du lieutenant-colonel Brémond au Hedjaz (1916 - 1917)», Guerres mondiales et conflits contemporains, PUF, 2006/1 - n°221. p.274
19 PORTE Rémy, « Première guerre mondiale. De l'Entente à la mésentente cordiale : cas africains et moyen-orientaux », Revue historique, PUF, 2009/4 - n° 652. p.16

مداخل وأساليب قياس أثر التدريب وتطبيقاتها في المنظمات الحكومية والخاصة بالمملكة العربية السعودية

د. محمد بن ناصر البيشي
معهد الإدارة العامة الرياض

Abstract:

Determination the value, weigh or meaning for training out-put has no longer been just a test or a questionnaire to be completed at the end of the course, but it has become an organized work that commences upon identifying the instructional requirements and continues up to the end of the course, and after its expiration for a definite time period so that we can say whether the it has achieved its objectives or not. If, one of the obstacles is" How we measure the effective of training specially, on the degree of the effect of employees training in improving the services.

The major objective behind the evaluation of the training courses is promoting and developing the training process. However, the sub-objectives can be represented as follows:

a-Identify what is achieved from the training plan and what has been attained from its objectives.

b-Measuring the effectiveness of the training programs and the training techniques and the extent of its contribution in the fulfillment of the training needs.

c-Comparing the training returns compared to its cost.

d-Identifying the success in applying the correct training principles and basics in the implemented programs.

There are several types of evaluation which importance is graded as per the type and nature of the means and tools on which evaluation of tasks, The most important types of evaluation include but not limited to the following:

1-Diagnostic Evaluation
2- Placement Evaluation
3- Formative Evaluation
5- Follow up Evaluation
6- Reformative Evaluation

The second classification: it is sub-classified into three types:

a- Pre-Evaluation
b- Meantime Evaluation
c-Post Evaluation
Evaluation types can be classified into:
a- Inputs Evaluation
b- Processes Evaluation
c- Outputs Evaluation

Evaluation types can be classified into alsointo five types:

1- The verbal evaluation:.
2- The written evaluation
3- The practical evaluation
4- The illustrative evaluation
5- Automated-programmed evaluation

It is sub-classified into four types:

1- Group – Referenced evaluation
2- Self-Referenced Evaluation
3- The Criterion-Referenced Evaluation
4- The Objective Evaluation
F- Classification of Evaluation as per time factor
1- Timed-Evaluation

The questionnaire is considered one of the most important tools for collecting data and information about the effect of training at KFMC as well as other organization,.

This paper find out that training is fast rotten article and a fruit that should be eaten when it ripens. Regrettably, sometime the time between completing a training course and the trainees' attainment of a job or enabling him/her to apply the skills which he/she is trained on very long. This leads to weakening the skill or may losing it Finaly , the paper providmodel and recommendations to improve the training eImpact.

المقدمة:

تمثل بالفعل قضية تحسين أداء القطاع الحكومي إحدى القضايا الرئيسة التي تستحوذ على اهتمام مفكري وممارسي الإدارة ؛ لما لها من دور فاعل في دعم جهود تحقيق التنمية الإدارية وتحسين تقديم الخدمات والمنتجات . ويأتي التدريب بكافة أنواعه وأساليبه في مقدمة الحلول المنطقية والمجربة لتحسين الأداء وتحقيق التميز ومثل أي مبادرة أو حل أو آلية (Intervention Measure) يحتاج التدريب إلى عملية قياس للتقرير في ماهية الأثر الذي يحدثة:

١) في قدرات المتدرب، ٢) في أداء المنظمات ، ٣) وفي القيمة المضافة التي يقدمها للمجتمع من خلال مناقشة مداخل وأساليب قياس أثر التدريب وتطبيقاتها في المنظمات الحكومية والخاصة داخل المملكة العربية السعودية وخارجه وهو موضوع هذه الورقة .

من جهة اخرى زاد استثمار المنظمات الحديثة الحكومية والأهلية في مجال التدريب والتطوير، وارتفعت نسبة مخصصات التدريب في ميزانيات وبرامج الدول والمنظمات، وتؤكد الإحصائيات الحديثة ما يلي:

١-ما يتم صرفه على التدريب والتطوير في العالم أكثر من ٨٠٠ مليار دولار سنوياً .

٢- الولايات المتحدة وحدها تصرف أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً .

٣- العالم العربي ما يقارب ٢٥٠ مليار دولار سنوياً .

٤- تنفق الحكومة في المملكة العربية السعودية على التدريب ما يزيد على مليار ريال[١]

٥- ينفق معهد الإدارة العامة في المملكة على التدريب وتأهيل العاملين من أعضاء هيئة تدريب وإداريين وفنيين نحو ١٨ مليون ريال سنويا، وهو ما يشكل نحو ٨ في المائة من الميزانية السنوية للمعهد [٢]. ومما هو جديد بالذكر أن من يقوم بالتدريب ويستفيد منه جهات معنية كثيراً بالقضايا الاقتصادية التي تتعلق بالتكلفة والعائد من التدريب فهذه الجهات لا يمكن أن تنفق أموالها مجازفة ولابد من ايجاد مدخل أو اسلوب يستدل به على نوع وحجم العائد من التدريب، وهو أيضا ما سوف يحوي عليه موضوع هذه الورقة.

كما أن من القضايا التي مازالت محل بحث ودراسة قضية قياس العائد من النشاط التدريبي ويرى كثيرون أننا لم نصل إلى تصور أو معادلة حاسمة لقياس المردود أو العائد من وراء الأنشطة التدريبية ، ولم يعد التقويم أو التقييم مجرد اختبار أو استبانة تعبأ في نهاية مدة الدورة أو البرنامج، بل

---

١ – ناصر محمد العديلي، جريدة الرياض بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٩م) العدد ١٤٩٢٢.

٢ – اللحيد والفريان: ٢٠٠٦م

أصبحت عملاً منظَّماً يبدأ عند تحديد الاحتياجات التدريسية ويستمر إلى نهاية البرنامج وبعد نهايته بفترة زمنية محدّدة لكي يمكننا أن نقول بأن البرنامج قد حقق أهدافه أم لا . الأثر الذي احدثه التدريب هو موضوع هذه الورقة.

كما تطرقت الدراسة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت اثر قياس التدريب وهم كالتالي:

١-دراسة عفيفي (٢٠٠٧م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية، استخدم المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات ، العينة المستهدفة غرضيه وحجمها (٤٠) عضواً من أعضاء وعضوات هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: ضرورة العناية بتدريب أعضاء هيئة التدريس، وتوافر الكوادر الإدارية المدربة لإدارة التعليم عن بعد.

٢-دراسة الغديان (٢٠١١م):

هدفت الدراسة إلى تقويم تجربة التعليم الالكتروني بجامعة الإمام محمد بن سعود، لعينة عشوائية مكونة من (١٥٠) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، أهمها: أن(٥٢.٨ %) من الطلاب يمتلكون خبرة قليلة في استخدام الحاسب الآلي والانترنت.

٣-دراسة حورية (٢٠١٧م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الخدمات الأكاديمية الالكترونية بعمادة التعليم عن بعد في جامعة طيبة بالمدينة المنورة، من خلال دراسة مستوى القوي البشرية والخدمات الالكترونية من وجهة نظر الطالبات وعضوات هيئة التدريس ، استخدم المنهج الوصفي ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٤٤) طالبة ، من أصل (١٦٠٨)، طالبات يمثلن المجتمع الأصلي ، و(١٢) عضوه من عضوات هيئة التدريس من أصل (٣١) عضوه، اعتمدت الدراسة علي أداتين ، الاستبانة وطبقت على الطالبات ، والمقابلة التي أجريت مع عضوات هيئة التدريس ، توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها: المستوى العام لإدارة الخدمات الأكاديمية بعمادة التعليم عن بعد بجامعة طيبة كان متوسط من وجهة نظر الطالبات. ومن وجهة نظر عضوات هيئة التدريس فقد تراوحت الاستجابات ما بين الإجماع، والإجماع المطلق، لكنها تركزت حول الإجماع. وكذلك مستوى الخدمات التقنية بعمادة التعليم عن بعد بجامعة طيبة كان متوسط من وجهة نظر الطالبات وبمتوسط حسابي (٣.١٩ .)في حين تركزت آراء عضوات هيئة التدريس ما بين الإجماع و الإجماع المطلق، وتركزت الاستجابات حول الإجماع.

٤-دراسة: Tanveer et al. (2020)

هدفت الدراسة إلى تحليل آثار جائحة كورونا على التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي التي تم تطبيقه على عينة مكونة من (٥٠٠) طالب في الجامعات السعودية موزعين كالآتي:(٣٤٥) طالبا سعوديا (جدة ومكة) و(١٥٥) طالبا أجنبيا (الصين، الهند، باكستان). وقد أظهرت الدراسة أن(٦٨٪) من الطلاب كانوا غير مرتاحين لنوعية التوجيهات التي حصلوا عليها فعليًا خلال فترة التعليم عن بعد وان انقطاع الاتصال بالإنترنت جعلهم في معظم الأحيان غير قادرين على الوصول إلى المحاضرات. كما بينت الدراسة انه نظرا لانقطاع الانترنت بصفة متواصلة، فان ظروف المحاضرات عن بعد لم تكن جيدة إذ يجب على الطلاب تسجيل الدخول أكثر من مرة ولا يمكنهم الحصول على إجابات مباشرة. كما يرى (٨٠٪)من الطلاب إن الفصول الدراسية التقليدية توفر فرص متساوية لجميع الطلاب للإجابة على استفسارات الطلاب بينما في المحاضرات عن بعد، لا يمكن للطلاب طرح أسئلتهم كما هو الحال في المحاضرات التقليدية، كما إن الإجابات لا تكون عادة مفهومة .

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة محاور ، يتمثل المحور الأول بالهدف من هذه الدراسة ، حيث هدفت إلى التعرف على توفير معايير لقياس أثر التدريب عن بعد وهو الدراسة الاولى على حد معرفة الباحث التي ناقشت قياس أثر التدريب عن بعد حيث ان جميع الدراسات تناقش التدريب

التعريف الإجرائي للوحدات الإدارية والأكاديمية:

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالة عدوى الجهاز التنفسي التي قد تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة الحادة الوخيمة (السارس) ويسمى فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩) . (منظمة الصحة العالمية ،٢٠١٩).

حيث يعتبر (كوفيد ١٩) مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخراً .ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجد قبل اندلاعه وتفشيه في مدينة يوهان الصينية في كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٩م . (منظمة الصحة العالمية ،٢٠٢٠).

الجاهزية الالكترونية :

تعرف الجاهزية الالكترونية بأنها الجانب التكنولوجي من نظام المعلومات والذي يمثل المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والوظائف الأخرى، وعرفها آخرون بأنها مجموعة الإجراءات والمكونات المادية والبرمجية التي تعمل من اجل تحقيق أهدافها.(الشوابكة ،٢٠١٥م).

كما اعتبرها (المسعودي) بأنها " هي شريان التعليم عن بعد، والذي لا يمكن يقدم بصورة جيدة ما لم يراعى توفير مستوى جيد من التقنية وتطبيقاتها، حيث توضع المنظمات في موقع التنافس عن طريق توظيف التقنية في إداراتها ومؤسساتها، غير أن معظمها يواجه تحديات تقنية خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، وتزداد هذه المشكلة في الدول النامية بشكل كبير، فلا تزال أغلب الدول النامية تعاني من عدة معوقات، تقف أمام توظيف التقنية في مؤسساتها، خاصة الضعف في مستوى البنية التحتية . (المسعودي، ٢٠١٠م.)

ولغرض التوازن في عرض المادة العلمية تم تقسيم الورقة إلى أجزاء، حيث خصص الجزء الأول منها لشرح المفاهيم الأساسية لقياس أثر التدريب، وخصص الجزء الثاني لشرح معايير التدريب الإيجابي، وخصص الجزء الثالث لعمليات القياس الحكم ويلاحظ أن جميع الموضوعات مهمة، وتتوافر لها أدبيات وفيرة، لكن الضرورة تقتضي الاختصار والبعد عن الاستطراد، ولقد أتبع منهج الوصف والتحليل المبسط المدعوم بالأشكال البيانية والأمثلة؛ ليتحقق التيسير للقارئ، ويصبح الجميع قادرين ،على الإجابة عن أسئلة الورقة الرئيسة :

١- ماذا نعني بقياس أثر التدريب؟

٢- ما هي المعايير (KPI) التي يمكن الاحتكام إليها عند قياس أثر التدريب؟

٣- كيف يمكن القياس للتحقق من توفر المعايير في النشاط التدريبي؟

الجزء الأول: المفاهيم الأساسية في قياس اثر التدريب

١/١/ مفهوم التدريب:

تناول الباحثون وضع تعاريف مختلفة للعملية التدريبية، حيث عرفها الدكتور نبيل النجار التدريب : بأنه وسيلة علمية وعملية تهدف إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال صقل قدرات وتنمية مهارات وتغيير اتجاهات وتزويد بمعلومات لضمان تحقيق التوازن الحقيقي المنشود بين الأهداف والنتائج التدريبية، وتعرّف وزارة التربية والعلوم البريطانية التدريب بأنه نشاط يقوم به المعلم بعد انخراطه في سلك التدريس بحيث يتعلق النشاط بعمله المهني . ويقول ليفين :-" إن تدريب المعلمين أثناء الخدمة أشبه ما يكون بالمقوي أو الحقنة التي تساعد على حماية الجسم من الأمراض المختلفة وأن أشيع الأمراض

التي يعاني منها المعلمون هي العادات التي يكونونها وتصبح طبيعة ثابتة بالنسبة لهم ترغمهم على التصرف بالأسلوب القديم الذي تعودوه بصرف النظر عن التحولات التي تحدث في العالم المحيط بهم". وتعرّف وزارة الصحة والتربية والرفاهية الأمريكية التدريب بأنه برنامج من الأنشطة المنظمة موجه من قبل النظام التعليمي أو يحظى بموافقته ويعمل على النمو المهني وزيادة كفاءة هيئة العاملين أثناء خدمة عملهم بالنظام التعليمي . ونرى أن التدريب هو عملية يؤثر من خلالها المدرب على قلب أو عقل أو أعصاب المتدرب باستخدام أسلوب التقديم، العرض، الأداء، الاستخلاص، حتى يستطيع المتدرب إتقان مهارات تؤهله للقيام بمهام وظيفية معروفة سلفاً ويتحول من إنسان يعلم إلى إنسان يعمل بما يعلم ويمكن تلخيص المفاهيم المتعلقة بالتدريب في النقاط التالية:

١- التدريب للوظيفة وهذا يميزه عن غيرة من وسائل التغيير مثل: التنشئة، التعليم، التربية، الملازمة، الارشاد، الوعظ، الاستشارة العلاج. على سبيل المثال : تؤهل التنشئة الفرد للتعايش مع الأسرة، وتؤهل التربية الفرد للتعايش مع المجتمع، ويؤهل التعليم الفرد للحياة بأكملها بينما يكون التدريب للوظيفة (Job) التي تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الواجبات والمهام التي يقوم بها موظف واحد.

٢-التدريب ممكن يكون لمعالجة مشكلة قائمة في الأداء أو رغبة لتحسين الأداء فهو يكون علاج ووقاية وسابق ومسبوق وضرورة ورفاهية.

٣-التدريب يشمل القدرات العقلية، والمهارية، والوجدانية حيث يمكن أن يكون التعديل في المهارات الحركية (الجهاز العصبي) أو المعارف (العقل) أو الاتجاهات (القلب) وقد كان في السابق التدريب محصور على المهارات الحركية.

٤- للتدريب مدخلين (نظري وعملي) تحتوي على أربعة مراحل ملزمة بغض النظر عن التسلسل وهي التقديم، العرض، الأداء، والاستخلاص

٥- التدريب يتعامل مع خمس قدرات هي (العامة، الحتمية، الفنية، الإدارية، الخاصة)

٦-ويمكن تنفيذ التدريب ذاتيا، التعاقد مع أشخاص طبيعيين (أفراد)، التعاقد مع أشخاص معنويين (شركات) أو المزج بينهم.

٧-للتدريب سبع كفايات هي: تحديد الاحتياجات - NEED ANALYSIS

- صميم البرامج- TRAINING DESIGN .إعداد الحقائب TRAINING PACKAGES

- نفيذ التدريب(TRAINNING EXECUTION) .طرق التدريب TRAINING METHODES
- وسائل التدريب TRAINING MEDIA . قياس أثر التدريب EVALUATION TRAINING

١/١/ قياس أثر التدريب

والتقييم بمعناه الحرفي :- هو تحديد قيمة أو وزن أو معنى لشيء ما، وهو في جوهرة عملية قياس تتضمن : معايير، قياس، حكم، وقرار. الفرق بين مصطلحي التقييم والتقويم يرد عليهما الكثير من اللبس والتمحيص فالتقويم تعطي معني تحسين أو تطوير أو إصلاح يجب إيضاح ذلك فالتقييم "على سبيل المثال" يعني إعطاء وزن أو قيمة للشيء من خلال معايير وقياسات محددة سلفاَ. والتقويم هو تعديل أو تطوير مبني على مخرجات التقييم . التقييم بصفة عامة وفي هذه الورقة التقييم والقويم مراحل في عملية قياس الأداء تعني إصدار أحكام على قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات، بهدف إجراء التعديل أو التحسين أو التطوير المناسب في ضوء هذه الأحكام، وقياس الأداء يعني قياس أثر التدريب على أداء المتدربين قبل وأثناء وبعد البرنامج التدريبي بهدف التعرف على إيجابيات البرنامج التدريبي في الأداء بعد انتهاء مراحل التدريب المختلفة [١]. وعرف الخزامي التقييم بأنه : عملية إدارية للحكم على مدى تقدم هذا الموظف أو ذاك قياساً إلى واجباته وسلوكياته بعد حصوله على برنامج تدريبي، في فترة زمنية معينة لا تزيد عن سنة، ويصدر عن هذه العملية تقريراً في شكل نموذج معين يوضع في ملف العامل والموظف، وينتج آثاره الإدارية والقانونية [٢] وعرف باشات التقييم بأنه قياس التأثير الذي تركه التدريب على المتدربين، وتحديد كمية تحصيل المتدربين أو الحصيلة التي خرجوا بها من العملية التدريبية والعادات والمعارف والمهارات التي اكتسبوها والتغييرات السلوكية لديهم [٣]. أما زويلف فقد عرف التقييم بأنه : عملية تقدير جهود المتدربين ومستوى أدائهم للعمل بعد اجتيازهم البرنامج التدريبي استناداً إلى عناصر ومعدلات تتم على أساسها مقارنة أدائهم بها لتحديد مستوى كفاءتهم في العمل بعد الحصول على التدريب [٤]. وقد عرف برعي تقييم البرامج التدريبية بأنه عملية قياس لمعرفة

١ – رشيد ، ٢٠٠٤م : ص٧٤٣

٢ – الخزامي ، ١٩٩٩م ، ج١ : ص٢١

٣ – باشات ، ١٩٧٨م : ص٢٩٢

٤ – زويلف ، ١٩٩٤م : ص٢٨٧

مدى ما تم تحقيقه من أهداف تدريبية، ويتضمن تقويم المتدربين الدارسين والمدربين والبرامج التدريبية[١].

أما طلبة فعرف تقييم البرامج التدريبية بأنه : "تقدير لطبيعة التغييرات التي أحدثها التدريب" [٢]

ويرى الطعاني أن التقييم عملية يقصد بها التصحيح والتعديل لمواطن ونقاط القصور والضعف في البرنامج التدريبي بغية تحقيقه لأهدافه على نحو فاعل [٣]

ونرى أن التدريب قد يكون أثره ايجابيا أو سلبيا أو انه ليس له اثر كما يوضح ذلك الشكل رقم (١) لكن التحدي يكمن في كشف نوع التأثير والتقرير هل هو اثر سلبي أو ايجابي أو ليس له أثر

٢/١/ أهداف قياس اثر البرامج التدريبي:

تساعد عملية قياس اثر التدرب في تحقيق عدد من الأهداف مثل فيما يلي:

أ – التعرف على ما تم إنجازه من خطة التدريب وما تم تحقيقه من أهدافها.

ب –قياس مدى فاعلية البرنامج التدريبي وأساليب التدريب ومدى مساهمتها في تلبية الاحتياجات التدريبية.

جـ –تقدير ما وصل إليه المتدرب من فاعلية، وقياس مدى فاعلية وفاعلية أداء المدرب وصلاحيته لممارسة العمل التدريبي.

د –مقارنة عوائد التدريب بتكلفته. والتعرف على الفوائد التي تعود على الجهات المشاركة في البرامج التدريبية والتأكد من تحقيق التدريب لأغراضه

هـ –بيان نواحي القوة والضعف في البرامج التدريبية ، لمعالجة جوانب الضعف ودعم نواحي القوة والاستفادة منها قدر الإمكان مستقبلاً.

و –التعرف على التغييرات التي طرأت على سلوكيات وعادات المتدربين بعد انتهاء البرنامج التدريبي وقياس رد فعل البرنامج التدريبي لكل منهم.

ز – تبرير الخطط والنفقات والدعم المخصص لعمليات التدريب.

ح –تقرير مدى الحاجة إلى تدريب جديد من خلال تقدير سد البرنامج لحاجات المتدربين في نهاية التدريب[٤].

---

١ – برعي، د.ت: ٣٧٥

٢ – طلبة، ١٩٨٨

٣ – الطعاني ، ٢٠٠٢م : ص١٤٦

٤ – حمدان، ١٩٩٠م : ص ص١٩٨-١٩٩).

٤/١/ أنواع التقييم:

هناك العديد من أنواع التقييم تتدرج في أهميتها حسب نوعية وطبيعة الوسائل والأدوات التي يعتمد عليها التقييم من اختبارات ومقاييس وغيره.

وتنحصر أهم أنواع التقييم فيما يلي:

أ - تصنيف أنواع التقييم حسب وظيفته:

ينقسم التقييم حسب الوظيفة إلى ستة أنواع هي:

١- تقييم تشخيصي : Diagnostic Evaluation يهدف إلى الكشف عن المشكلات والصعوبات التي تكتنف البرامج التدريبية لتحديد أسبابها مما يساعد في اتخاذ القرار المناسب لعلاج المشكلات والصعوبات[١]. وباستخدام هذا النوع من التقييم يتم تصنيف البرامج التدريبية والتعرف على مواطن الضعف والقوة بها وكذلك دورها في إكساب المتدربين الجانب المهاري والأدائي [٢]

٢-تقييم انتقائي : Placement Evaluation يهدف إلى انتقاء أفضل مدخلات وعمليات منظومة التعليم ومن ثم الحصول على أفضل مخرجات.

٣-تقييم تكويني (بنائي : Formative Evaluation (يهدف إلى تقديم تغذية راجعة مستمرة عن جميع عناصر التدريب في المنظمة بجميع مراحلها وخطواتها ، وبيان مؤشرات الضعف والقوة في كل منها لتعديل مواطن القصور أولاً بأول [٣]. ويستخدم هذا النوع من التقييم غالباً في عمليات تحديد فاعلية البرامج التدريبية للتأكد من مدى التقدم الذي وصل إليه المتدربون وما طرأ على مستواهم من تحسن [٤]

٤- تقييم تجميعي : Summative Evaluation هو التقييم النهائي الذي يهدف إلى إصدار الحكم بصورة نهائية على المخرجات المكملة لأي موقف أو برنامج تدريبي [٥]. ويستخدم هذا النوع كتقييم نهائي للحكم على تحسين البرنامج التدريبي خلال مدة التقييم وهي عام كامل [٦].

---

١ – يوسف والرافعي ، ٢٠٠١م : ص٤٧.

٢ – عبد الهادي، ٢٠٠١م : ص٨٦.

٣ – يوسف والرافعي، ٢٠٠١م : ص٤٧.

٤ – عبد الهادي، ٢٠٠١م : ص٨٧.

٥ – يوسف والرافعي ، ٢٠٠١م : ص٤٨.

٦ – عبد الهادي ، ٢٠٠١م : ص٨٨.

٥- تقييم تتبعي : Follow-up Evaluation يهدف إلى تتبع مخرجات ونتائج البرنامج التدريبي وتحديد مدى جودتها بعد انتهاء البرامج التدريبية ، كتتبع مدى استفادة العاملين من التدريب.

٦-تقييم علاجي : Reformative Evaluation ويعرف بالتقييم الإصلاحي، حيث يهدف إلى اتخاذ قرارات وإجراءات إصلاحية وعلاجية لمواطن الضعف أو القصور بالبرنامج التدريبي، أو للمشكلات والعقبات التي تعوق تحقيق أهداف

ب - تصنيف أنواع التقييم حسب توقيته:

يصنف التقييم في ضوء توقيت إجرائه إلى تصنيفين هما:

١- التصنيف الأول : ويصنف إلى نوعين

أ - التقييم المبدئي : Initial Evaluation هي عملية التقييم التي تتم قبل تجربة البرنامج التدريبي للحصول على معلومات أساسية حول العناصر المختلفة لتجربته، مثلاً، كالتعرف على مستوى أداء العاملين قبل بدء التجربة [١]

ب - التقييم الختامي : Final Evaluation ويطلق عليه البعض التقييم التجميعي أو النهائي، لكن التقييم الختامي قد يختلف عن التقييم التجميعي من حيث الوظيفة، لكنهما متفقين من حيث توقيت إجرائهما [٢]

٢- التصنيف الثانى : ويصنف إلى ثلاثة أنواع

أ - تقييم قبلي : Pre-Evaluation وهو مرادف للتقييم المبدئي من حيث توقيت إجرائه ، كما يتفق مع التقييم التشخيصي من حيث الوظيفة أو الهدف، حيث يهدف إلى تحديد نقطة بداية البرنامج التدريبي بغرض تحديد مدى التقدم فيها، ومدى تأثيرها على جودة النتائج والمخرجات. وينقسم التقييم القبلي إلى ثلاثة أنواع فرعية هي:

١-التقييم القبلي التشخيصي : يهدف إلى كشف نواحي القوة والضعف في أداء العاملين قبل بداية البرنامج التدريبي، وبالتالي كشف مشكلات الأداء التي قد يعاني منها هؤلاء العاملين والتي قد تعوق إنجاز العمل.

٢- تقييم الاستعداد : Readiness Evaluation يهدف إلى تحديد مدى استعداد العاملين لبدء استخدام أسلوب عمل جديد، أو ممارسة نشاط جديد.

---

١ - الخطيب وآخرون ، ١٩٨٥م : ص١٢٤.

٢ - يوسف والرافعي، ٢٠٠١م : ص٤٩.

٣-تقويم الوضع في المكان المناسب : Placement Evaluation يهدف إلى تحديد مستوى أداء العاملين لتصنيفهم ووضعهم في مستويات تتناسب مع قدراتهم وميولهم واهتماماتهم.

ب - تقييم خلالي : Meantime Evaluation يتم خلال تنفيذ البرنامج التدريبي وبين خطواته وإجراءاته ومراحله.

جـ - تقييم بَعدي : Post-Evaluation يتم بعد الانتهاء من البرنامج التدريبي لتحديد نقطة النهاية التي وصلت إليها مخرجات الأداء، ومن ثم تحديد مدى تقدم المخرجات ومدى اقترابها أو ابتعادها عن حد الإتقان[١]

د - تصنيف التقييم حسب مجاله:

يمكن تصنيف أنواع التقييم حسب مجاله إلى تصنيفين:

١- التصنيف الأول : ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ - تقييم المدخلات : Inputs Evaluation يركز على مدخلات أي نظام عمل، حيث يهدف إلى إصدار الحكم على جودة جميع المدخلات الداخلة إلى النظام وانتقاء أفضلها من حيث الجودة والفاعلية.

ب - تقيـيم العمليات : Processes Evaluation يركز على عمليات أي نظام عمل، حيث يهدف إلى إصدار الحكم على مدى جودة تلك العمليات وتحديد مدى التكامل والترابط فيما بينها.

جـ - تقييم المخرجات : Outputs Evaluation يركز على نتائج نظام العمل، حيث يهدف إلى إصدار الحكم على مدى الجودة الفعلية لمخرجات هذا النظام [٢]

٢-التصنيف الثاني حسب الأثر التدريبي : ينقسم إلى خمسة أنواع

أ - تقييم الرئيس: ينصب على الرئيس كمحور من أهم محاور إنجاز العمل، حيث يهدف إلى إصدار الحكم على مدى فاعلية هذا الرئيس في متابعة المرؤوسين لتحقيق أهداف المنظمة ، ورأيه في أداء المتدرب بعد التدريب.

ب - تقيـيم المرؤوس: يركز على المرؤوس كمحور من محاور إنجاز العمل، حيث يهدف إلى إصدار الحكم على مدى تحقق أهداف البرنامج التدريبي في أداء هذا العامل ومدى تأثير ذلك في مستوى نموه عقلياً ومهارياً وانفعالياً من وجهة نظر المرؤوس.

---

١ - يوسف والرافعي، ٢٠٠١م : ص٤٩ ٥٠.

٢ - يوسف والرافعي ، ٢٠٠١م : ص٥١.

جـ - تقييم من وجهة نظر المرؤوس : يهدف إلى تشخيص وعلاج جميع جوانب وعناصر العمل، بدءًا من خطة إنجاز العمل، ومروراً بمرحلة تنفيذه في المنظمات كنتيجة للتدريب.

د - تقييم المواد المستخدمة في العمل : يهدف هذا النوع من التقييم إلى إصدار الحكم على مدى جودة وفعالية العناصر المادية المرتبطة بطبيعة العمل كالأجهزة والآلات والمعدات كأثر للتدريب.

هـ - تقييم بيئة العمل : يهدف إلى تحديد مدى ملاءمة بيئة العمل من مباني ومرافق وتجهيزات وأثاث لمساعدة العاملين على إنجاز العمل [١].

ز - تصنيف التقييم حسب أسلوب تنفيذه: يصنف إلى خمسة أنواع:

١-التقييم الشفهي : يستخدم كأداة لتنفيذ التقييم قبل أو أثناء أو بعد البرنامج التدريبي ويعتمد على مجموعة من الأسئلة اللفظية يوجهها الرئيس إلى المرؤوسين، أو الزملاء، أو المرؤوسين إلى الرؤساء، وقد يتم خلال مقابلات شخصية تعتمد على اختبارات ومقاييس معدة مسبقاً.

٢-التقييم التحريري : يعتمد على الورقة والقلم في تنفيذ التقييم، حيث يستخدم الكلام المكتوب، أو الرموز والأشكال المرسومة للإجابة عن التساؤلات الواردة بالاختبارات٠ وهذا النوع أكثر ملاءمة للأفراد الذين لا يملكون القدرات الشفوية.

٣-التقييم العملي : يعتمد على الأداء وممارسة العمل، حيث يستخدم مواقف معينة تتطلب من الفرد القيام بسلوك محدد، أو ممارسة مهنة معينة، أو تنفيذ عمل محدد.

٤-التقييم المصور: يعتمد على الرسوم والصور في تنفيذ التقييم٠ ويمكن تطبيق هذا النوع من التقييم قبل وأثناء وبعد البرنامج التدريبي.

٥-التقييم المبرمج آلياً : يعتمد على اختبارات ومقاييس مبرمجة آلياً يتم تطبيقها من خلال الفيديو التفاعلي أو الحاسوب٠ ويمكن تنفيذه قبل أو بعد أو أثناء برامج التطوير التنظيمي [٢].

حـ - تصنيف التقييم حسب نظامه المرجعي: يصنف إلى أربعة أنواع:

١- التقييم جماعي المرجع : Group-Referenced Evaluation يسمى التقييم السيكومتري أو التقييم معياري المرجع، ويتميز بكون نظام المرجعي جماعي وهذا النوع من التقييم يقوم على أساس أن أي درجة يحصل عليها الفرد في أي مقياس أو اختبار ليس لها معنى إلا بمقارنتها بغيرها من الدرجات التي حصل عليها الآخرون.

---

١ - يوسف والرافعي ، ٢٠٠١م : ص٥٢ ٥٣.

٢ - عبد الهادي ، ٢٠٠١م : ص ص١١-٢٠.

٢-التقييم ذاتي المرجع : Self-Referenced Evaluation وهو أحد أنماط التقييم الأيديومتري معياري المرجع، لكن النظام المرجعي لهذا النوع هو الفرد ذاته، حيث يتم المقارنة بين أداء الفرد في عمل ما وأدائه في أعمال ومقاييس أخرى.

٣-التقييم محكي المرجع : Criterion-referenced Evaluation ويسمى التقييم مرجعي المحك، حيث يكون النظام المرجعي لهذا التقييم محكاً يحدد مستوى الأداء الذي ينبغي أن يصل إليه الفرد أو الجماعة، فعلى سبيل المثال إذا حصل أحد العاملين على (٢٩٠) درجة من (٣٠٠) فإن مقارنة الدرجة التي حصل عليها العامل بالدرجة النهائية (المحك) تؤكد أنه متفوق.

٤- التقييم الموضوعي : Objective Evaluation يرتبط هذا النوع من التقييم بنظريات القياس النفسي والتربوي المعاصر. وهذا النوع من التقييم يعتمد على تقـدير علاقة احتمالية بين الأداء الملاحظ للفرد في الاختبار أو المقياس، والسمات أو القدرات التي تكمن وراء هذا الأداء وتفسره.

ط - تصنيف التقييم حسب عامل الزمن:

١-التقييم الموقوت : Timed Evaluation يعتمد على اختبارات ومقاييس موقوتة أي لها زمن محدد يجب إنجازها فيه، حيث يركز على سرعة الإنجاز بالإضافة إلى دقة الأداء.

٢-التقييم غير الموقوت : Non-Timed Evaluation يركز على جودة وإتقان الأداء بغض النظر عن الزمن المستغرق للإنجاز، حيث يعتمد على اختبارات ومقاييس غير موقوتة.

ك- تصنيف التقييم حسب عدد الأفراد الخاضعين للتقييم: يصنف إلى ثلاثة أنواع:

١-التقييم الفردي : Individual Evaluation يعتمد على اختبارات ومقاييس تطبق بصورة فردية كاختبارات الأداء الفردي، والمقابلات الشخصية، ويضمن عدم استعانة الفرد بغيره لإجابة مفردات الاختبار.

٢- التقييم الجماعي : Collective Evaluation يعتمد على اختبارات ومقاييس وأدوات يمكن تطبيقها على جماعة من الأفراد في وقت واحد.

٣- التقييم الجماهيري : Mass Evaluation يعتمد على وسائل وأساليب يمكن تطبيقها على جمهور كبير من الأفراد في أماكن متباعدة كتقييم برامج الإذاعة والتلفزيون التربوية والتعليمية من وجهة نظر المستمعين أو المشاهدين .

ل - تصنيف التقييم حسب القائم بتنفيذه: ينقسم إلى نوعين:

١-تقييم الفرد لنفسه : يعتمد على وسائل وأدوات يمكن أن يطبقها الفرد على نفسه ليحدد مدى تمكنه أو عدم تمكنه من أية صفة أو خاصية أو جانب من جوانب العمل.

٢-التقييم بواسطة آخرين : كتقييم الرئيس للمرؤوس وتقييم المرؤوس لزميله، وذلك لتجنب التحيز الذاتي [١]

٥- عناصر تقييم البرامج التدريبية:

يحتوي تقييم البرامج التدريبية حسب مراحله كما يلي:

أ - التقييم أثناء تنفيذ البرنامج التدريبي: يتم خلال هذه المرحلة تقييم جوانب متعددة بالبرنامج التدريبي والمتدربين على النحو التالي:

١-مدى تحقق كل هدف رئيس من أهداف البرنامج التدريبي، ومدى مساهمة الأهداف الفرعية في تحقيق الأهداف الكبيرة، ومدى توجه جهود المدربين نحو تحقيق الأهداف الفرعية والرئيسة.

٢-مدى ملاءمة الأساليب والوسائل التدريبية ومدى تحقيقها للغرض المستخدمة من أجله.

٣-مدى ملاءمة تصميم البرنامج التدريبي، وما يحتويه من موضوعات مع الأهداف التي خصص البرنامج لبلوغها والاحتياجات التدريبية التي تم اكتشافها، ومدى ملاءمة مكان وزمان تنفيذ البرنامج التدريبي.

٤-التأكد من أن المدربين المنتظمين في البرنامج هم الأشخاص المناسبين، وتمتعهم بالفاعلية المطلوبة لنقل المحتوى التدريبي.

٥-الحرص على مراعاة تسلسل موضوعات البرنامج التدريبي وتكامل محتوياتها.

٦-التأكد من كافة الموضوعات المقررة في البرنامج التدريبي.

٧-ردة الفعل للمتدربين للبرنامج التدريبي وقبولهم له وانتظامهم في التدريب [٢].

ب - التقييم بعد انتهاء البرنامج التدريبي:

تتضمن هذه المرحلة قياس ما حققه البرنامج التدريبي من تلبية للاحتياجات التدريبية ومدى مساهمته في تحقيق أهدافه، حيث إن الهدف من التقييم في هذه المرحلة هو:

١- اكتشاف نواحي الخلل في البرنامج بالنسبة للهدف الموضوع من أجله،

٢- التعرف على التعديلات الجوهرية في المواد العلمية والعملية لتحقيق التغطية الكاملة للتدريب

٣- تطوير أو تعديل أو استحداث أساليب التدريب بما يحقق فعاليته

---

١ - يوسف والرافعي، ٢٠٠١م : ص ص٦١- ٦٣.

٢ - عبد الوهاب، ١٩٩٦م : ص ص١٦٠ - ١٦١.

٤- اكتشاف نواحي القصور في مساعدات الإيضاح السمعية والبصرية وتطويرها. أحياناً تتلف بعض المعينات السمعية أو البصرية، ويتم استبدالها على الفور بمساعدات جديدة لضمان فاعليتها في التدريب.

٥- تعديل التوقيتات الزمنية عند الحاجة لذلك. إذا اتضح أن وقت تقديم البرنامج التدريبي غير ملائم للمتدربين، أو فترته غير كافية لتزويدهم بالقدرات اللازمة لتشغيل وصيانة أجهزة الاتصال، يتم تعديل التوقيتات الزمنية لكي تتلائم مع هذه الاحتياجات.

٦- تعديل تسلسل موضوعات البرنامج إذا لزم الأمر .

٧- إعادة النظر في مستوى المدربين والمحاضرين واستبدالهم أو تدريبهم إذا احتاج الأمر .

ج - متابعة النتائج بعد انتهاء التدريب التدريب بفترة وجيزة :

تتم هذه العملية للتأكد من مدى فعالية التدريب، ولمعرفة الفوائد التي حققها المتدربون وأثر ذلك على أدائهم لأعمالهم، حيث تسهم المتابعة في هذه المرحلة بدرجة كبيرة في الحكم على مدى صلاحية البرنامج التدريبي، فضلاً عن اكتشاف جوانب الضعف والقوة به.

ويقيس هذا النوع من التقييم أداء المتدرب أثناء العمل بعد انتهاء التدريب، حيث يتم ملاحظة التغيرات التي طرأت على طريقة أداء الموظف والنواحي السلوكية في العمل (شريف وسلطان، ١٩٩٢م : ص٣٤٢).

الجزء الثاني: معايير التدريب الإيجابي

١/١/ مؤشرات التدريب (KPI)

معايير التدريب (KPI) Key Performance Indicators مجموعة منتقاه من المعايير متفق عليها قبل التنفيذ يتم التحقق من توفرها في نشاط التدريب بعد التنفيذ للحكم على نجاح أو فشل النشاط التدريبي في تحقيق الغرض منه خصوصا إذا كان له رؤية ورسالة وأهداف مرسومة وغالبا تكون المؤشرات :

- موشرات كمية بلغة الأرقام Quantitative indicators which can be presented as a number مثل الإنتاجية .
- مؤشرات أداء Practical indicators that interface with existing company processes. مثل السلامة
- مؤشرات اتجاه (قبلة Directional indicators specifying whether an organization is getting better or not. مثل الرؤية الاستراتيجية)

- مؤشرات تشغيلية Actionable indicators are sufficiently in an organization's control to effect change.مثل الرضاء الوظيفي
- مؤشرات مادية Financial indicators used in performance measurement and when looking at an operating indexمثل الربح .

٢/٢/ مداخل وأساليب قياس أثر التدريب

ولغرض هذه الدراسة تم استعراض عدد من مداخل واساليب التقييم ليتم استنباط معايير التدريب ومن ابرزها :

١- كريك باترك

ويتكون من أربعة مستويات رئيسة هي :

- تقييم رد الفعل (Reaction)
- تقييم التعلم (Learning)
- تقييم السلوك (Behavior)
- تقييم النتائج(Results)

٢- كيرو (CIRO) هي الأحرف الأولى من الكلمات الأربع لتلك المستويات وهي كما يلي :

- تقييم السياق(Context Evaluation)
- تقييم المدخل (In put Evaluation)
- تقييم ردة الفعل (Reaction Evaluation)
- تقييم المخرج (Out come Evaluation)

٣- باركر (Barker) وقسمها باركر إلى أربعة أنواع رئيسة هي كما يلي :

- أداء الوظيفة(Job Performance)
- أداء المجموعة(Group Performance)
- رضا المتدرب/المشارك (Participant satisfaction)

المعلومات التي حصل عليها المتدرب/ المشارك (Participant information)

٤- شركة الهواتف الأمريكية (T&AT) صدر فيه أربعة مستويات بجمع المعلومات اللازمة للتقييم وهي كما يلي :

- مخرجات ردود الأفعال(Reaction out comes)
- مخرجات القدرة(Capability out comes)

- مخرجات التطبيق (Application out comes)
- مخرجات القيمة(Worth out comes)

٥. المدخل الرابع :

قياس العائد على الاستثمار (ROI) يحظى تحديد العائد من الاستثمار في التدريب باهتمام متزايد من قبل الممارسين في حقل التدريب، ويعود الاهتمام بالموضوع لفشل النظام التقليدي للمحاسبة في تقديم معلومات دقيقة لمتخذي القرار للاستفادة من الموارد التدريبية المتاحة Carnevale and) Schulz, 1990).فالنظام التقليدي للمحاسبة ينظر للتدريب كعنصر تكلفة بدلاً من معاملته كعنصر استثماري، وبالرغم من الترويج لتطبيقات تحديد العائد من الاستثمار في التدريب، فقد لاحظ (١٩٩٤ (Mitchealعدم وجود إجراءات واضحة ومتفق عليها في دراسات تحديد العائد من الاستثمار في التدريب، وقد أشار العديد من الكتاب للصعوبات المرتبطة بقياس العائد من الاستثمار في التدريب وربطها كذلك بالأداء المؤسسي.(Philips, 1991; Mitchell, 1994; Bassi and Van Bunen, 1988)

ويرى phillips (1991) أن مفهوم العائد من الاستثمار في التدريب تعود جذوره لحقل المحاسبة والمالية. وأحد الأساليب الشائعة الاستخدام في تحديد العائد من الاستثمار تحليل التكاليف والمنافع. ويمثل التدريب استثمار من قبل المنشأة في الأفراد العاملين بها، ولا يختلف الاستثمار في التدريب عن اوجه الاستثمار الأخرى التي تقوم بها المنشأة. ويشكل قياس العائد من التدريب مجال اهتمام للعاملين بالتدريب ، فعلى أساس تقويم وقياس العائد من التدريب يمكن تحديد المنافع المتوقعة من الأنشطة التدريبية. ويمكن أن يشمل تحديد العائد من الاستثمار في التدريب سلسلة من العناصر الضمنية وغير الضمنية التي تعود بالفائدة على الأفراد ومنشآت القطاع الخاص والمجتمع ككل، وعندما يتم اتخاذ قراراً بتحديد العوائد المرتبطة بالاستثمار في التدريب فإننا نحتاج أن نأخذ بالاعتبار مجموعة من العناصر المتعلقة بمكان التدريب، وذلك يشمل التدريب الرسمي الذي يدار بواسطة مدربين محترفين في معاهد تدريبية أو التدريب الغير رسمي والذي يتم داخل المنشأة بواسطة المشرفين أو زملاء العمل، أو التدريب عن بعد أو التدريب الذاتي. ويسعى الأفراد للحصول على العديد من الفوائد سواء الداخلية أو الخارجية من جراء مشاركتهم هناك عدة طرق لقياس العائد على الاستثمار في التدريب من أبرزها:

أ – استخدام المعادلة التالية: العائد على الاستثمار من التدريب في أي برنامج = (ROI) فوائد البرنامج – تكاليفه تكاليف البرنامج أو بمعنى آخر : الوفورات المحققة

تكاليف البرنامج

ب – تقييم الاستثمار في التدريب من خلال حساب فترة استرداد العائد على النحو التالي:

إجمالي الاستثمار في التدريب : المدخرات السنوية

ج – المقارنة بين تكاليف التدريب والعائد منه:

حيث يتم حساب تكاليف التدريب وأهم بنودها تكاليف الوحدة المعنية بالتدريب بالمنشأة وتكاليف البرنامج التدريبي وتكاليف المتدرب وتكاليف الفرص الضائعة نظير غيابه من العمل لحضور التدريب (مثل نقص حجم العمل أو حجم الانتاج)، ومقارنة هذه التكلفة بالعائد الحادث والمتوقع من التدريب عن طريق قياس المؤشرات الممكن قياسها مثل حجم المبيعات والانتاجية ووقت الانجاز والتوفير في تكاليف التشغيل والصيانة والتوفير نتيجة الإقلال من الحوادث وايام الغياب وغيرها.

د- المقارنات في الأداء التنظيمي والأداء الوظيفي قبل وبعد التدريب:

ويتم من خلال هذه الطريقة ومن واقع السجلات والتقارير المتاحة في المنشأة التعرف على مدى التغير الحادث سواء بالنسبة للمنشأة (في مؤشرات الأداء التنظيمي) أو الأفراد الذين تم تدريبهم (وفقا لتقارير وسجلات أدائهم وسلوكهم الوظيفي) من خلال المقارنة بين هذه المؤشرات قبل وبعد التدريب، على أن يؤخذ في الاعتبار أن تتم المقارنة أكثر من مرة وبعد فترات دورية من التدريب ٠

هـ – مقارنة المتدربين بنظرائهم الذين لم يتلقوا التدريب:

ويتم ذلك بمقارنة مستويات الأداء لمن تلقوا التدريب ومجموعة أخرى مشابهة في نفس الوظائف لم تتلق التدريب في البرامج التدريبية، وهذا أيضا صحيح بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص، المعاهد التدريبية، الحكومة، والمجتمع. وفى جميع الأحوال، لا يكفى فقط أن ننظر لتلك الفوائد ونغفل التكاليف المترتبة بتنفيذ البرامج التدريبية

٦- روبرت كابلان وديفيد نورتون في ١٩٩٢ في بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن" أو "القياس المتوازن (balanced scorecard) "هي نظام لتقييم أنشطة وأداء – تتكون من أربع بطاقات منفصلة. كل بطاقة تحوي أهدافاً لمجال واحد بحيث تحقق الأربع بطاقات التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل وكذلك بين الأهداف المادية والأهداف الخاصة بتطوير العمل. هذه البطاقات الأربع تغطي المجالات الآتية:

أ) من منظور العميل: Customer Perspective :

هل تطابق البرنامج مع توقعات المشاركين فيه؟ هل تم تقديمه بإستخدام الأساليب التدريبية الملائمة؟ هل يشعر المشاركون بالرضا تجاه النتيجة النهائية المحققة من هذا البرنامج؟

ب) من منظور التعلم: Learning Perspective

هل حصل المشاركون على مهارة أو معرفة لم تكن متوفرة لديهم من قبل؟ وهل م إدخال تحسينات على الطرق التي يستخدمونها سابقاً؟ هل يمكن قياس الفرق قبل وبعد التدريب

ج) من منظور العمل: Business perspective

هل حدث تأثير في أداء الوظيفة كنتيجة للبرنامج ؟ هل زادت الإنتاجية ؟ هل إختلف السلوك الوظيفي؟ هل انخفضت التكاليف ؟ هل استخدمت تكنولوجيا لم تكن مستخدمة من قبل؟ هل حققت أهداف المنظمة في تطوير الأداء الوظيفي كما سبق وخطط له؟

د) من المنظور المالي: Financial Perspective

هل عاد هذا البرنامج بالنفع المالي أو المردود الاقتصادي على المنشأة ؟ هل ساعد هذا البرنامج في زيادة الدخل أو تخفيف التكاليف أو توريد عوائد أو آثار اقتصادية إيجابية؟

لاحظ أن البطاقات الأربع تدعم بعضها البعض فالتعلم والتطوير يدعم العمليات الداخلية ويؤثر على رضاء العملاء والعمليات الداخلية بدورها تؤثر على رضاء العملاء وكل هذا يؤثر على المؤشرات المالية .

ويوضح الجدول المؤشر ووصفه وام كما يلي:

المرحلة مؤشر وصف المؤشر أمثلة لأدوات وأساليب التقييم مسئولية

١- رد الفعل

- تقييم رد الفعل يتم من خلال معرفة شعور المتدربين حول التدريب أو التعلم أو تجربة التعلم.
- جهة التدريب

٢- التعلم واداء المهارة في مقر التدريب

- تقييم التعلم هو قياس الزيادة في المعرفة المهارة، السلوك قبل وبعد النشاط التدريبي
- تقييم أو اختبارات تتم بشكل نموذجي قبل وبعد التدريب يمكن أيضا استخدام المقابلات أو الملاحظات المدرب

٣- التطبيق في مقر العمل

- تقييم التطبيق في مجال العمل يتم بقياس مدى تطبيق التعلم خلال العمل
- هناك حاجة للملاحظة والمقابلة على امتداد فترة زمنية من أجل تقييم التغيير وجدواه واستدامته المشرف.

٤- اثر الإيجابي والقيمة المضافة

- تقييم القيمة المضافة يتم بقياس مدى تأثير أداء المتدرب على اداء المنظمة
- بطاقة الأداء المتوازن Dash Board

- القياسات موجودة مسبقاً من خلال الأنظمة المعتادة للإدارة والتقارير المعطاة
- البحوث والدراسات
- يكمن التحدي في الربط بالمتدرب العلماء والاستشاريين

الجزء الثالث: عملية قياس اثر التدريب

٣/١/المنهج المقترح لقياس اثر التدريب:

خطوات المنهج المقترح لقياس أثر التدريب

يتضمن المنهج المقترح لقياس اثر التدريب الخطوات التالية:

أولا: وجود عمل مؤسسي لكل منظمة

والعمل المؤسسي يشمل: الرؤية، الرسالة، الأهداف، الاستراتيجية ، المرتكزات والمحاور الاستراتيجية، القيم، الهيكل التنظيمي، الدليل التنظيمي، الدليل الإجرائية، ووثيقة الثقافة التنظيمية.

ثانيا: وجود تحليل لكل ووظيفة

ونعتبر الوظيفة في أصغر وحدة في التنظيم ،ويشمل تحليل الوظائف توصيف للوظيفة Job) (descreptionووصف لشاغلها (Job Spesefication)أو تتضمن توصيف للوظيفة مايلي:

١-ملخص الواجبات و المهام

٢-المؤهلات الخاصة

٣-الآلات و المعدات

٤-الواجبات المنتظمة

٥-العلاقة بالآخرين (موظفين بأقسام اخري ، مشرفين).

٦-الاشراف

٧- اتخاذ القرارات

٨-المسئولية عن السجلات (التقارير التي يطلب منك اعدادها و مقدمة لمن).

٩- من المشرفين و المديرين و ماهي حدود صلاحياتك

١٠- ظروف العمل : داخليا و خارجيا و هل هناك ظروف لا توافق عليها

ووصف لمتطلبات شغل الوظيفة:

- مستوي التعليم
- مستوي الخبرة

- الحصول علي تدريب خاص
- المهارات المتخصصة

ثالثا: قياس الأداء وتحديد الاحتياجات

يمثل تقييم الأداء واحدة من أضعف الحلقات في أنظمة إدارة الأفراد . وكثير من المنشآت الصغيرة لا تمارس أي تقييم للأداء بشكل دوري منتظم . بينما أدخلت المنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم مخططات هيكلية لتقييم الأداء في حالات كثيرة ، ولكنها في الحقيقة تبتعد كثيراً عن السياسات والأهداف المعلنة .وفي حالات أخرى لا تعكس تقييمات الأداء سوى وجهات النظر الذاتية للمشرفين المباشرين وتفضيلاتهم . وبينما نجد أنه ليس من الصعوبة الشديدة أن نكتشف شكلية تقييمات الأداء ونقاط الضعف الأخرى لها ، فإننا نلاحظ أنه من الصعوبة الشديدة جداً أن نغيِّر بعمق الممارسات ذات الجذور والأصول الراسخة . ويستطيع مسؤول الموارد البشرية أن يساعد المختصين في التحقق من أن تقييم الأداء يجب أن يهتم بتقدير الأداء الفعلي ، وأن تقييمات الأداء تتطلب تدريباً على تقنيات تقييم الأداء ، وأن تقييم الأداء المحسوس أو المدرك يبدأ بالأهداف الموضوعة بدقة على مستوى المنشأة والجماعة والفرد . وبصرف النظر عن نوع وحجم المنشأة وتقنيات التقييم التي تم اختيارها ، فإن نظام التحسين سيتطلب. تحديد الاحتياجات: الاحتياجات التدريبية وهي : "الفجوة أو النقص بين الوضع المثالي ، وما هو واقع بالفعل ...)

ويعرفها د. على عبد الوهاب بما يلي : (يقصد بالاحتياجات التدريبية جانبان هما:

أ) المعلومات أو الاتجاهات أو المهارات أو القدرات الفنية أو السلوكية التي يراد تنميتها أو تغييرها أو تعديلها إما بسبب تغييرات تنظيمية أو تكنولوجية أو إنسانية أو بسبب ترقيات أو تنقلات أو مقابلة توسعات ونواحي تطوير معينة ، أو حل مشكلات متوقعة ... إلى غير ذلك من الظروف التي تقتضي إعداداً ملائماً لمواجهتها.

ب) هي نواحي الضعف أو النقص الفنية أو الإنسانية واقعية أو محتملة ، في قدرات العاملين أو معلوماتهم أو اتجاهاتهم أو مشكلات محددة يراد حلها)

(٢) ويعرف محمد عصفور الاحتياجات التدريبية بأنها: (مجموع التغيرات والتطورات المطلوب إحداثها في معلومات واتجاهات ومهارات الموظفين بقصد التغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل والإنتاج وتحول دون تحقيق أهداف المنظمة)

ويتضح من هذه التعاريف أن الاحتياجات التدريبية لا تقتصر على جوانب الخلل أو القصور ، ولكنها تمتد أيضاً إلى جوانب تطويرية معينة لدى المعلمين ونرى أن الاحتياجات التدريبية هي العملية التي من خلالها كشف معوقات الأداء التي يعالجها التدريب وغالبا تكون نقص في القدرات. .

ويسوق عدد من الباحثين معادلة بسطة تكشف الاحتياجات التدريبية والمعادلة كالتالي:

رابعا تنفيذ التدريب : الإعداد ، والتنفيذ ومراقبة تقدم وجودة التدريب والتعلُّم.

- وجود إجراءات نظامية لاختيار المتدربين (المشاركين) ، وإعداد وتدعيم البرامج أثناء التنفيذ ومراقبة الموارد والتحكم فيها.
- وجود إجراءات نظامية لمراقبة تقدم المتدرب بالنسبة لمعايير التعليم والتعلُّم.
- درجة الرضا معبراً عنها بواسطة المسئولين عن تنفيذ التدريب باستخدام الإجراءات السابقة ، والتي يُعبر عنها بواسطة الإدارة العليا للمؤسسة والمتدربين السابقين.

خامسا قياس أثر التدريب وإصدار التقارير والوثائق Reports & Documents :

وقد اشرنا لقياس اثر التدريب في الجزء الأول أما التقارير والوثائق فإنه يتم الاحتفاظ بها لتوثيق جميع المعلومات المتعلقة بضبط الجودة في التقييم، وتعتبر التقارير المكتوبة إحدى أنواع الاتصال الهامة في نظام ضبط الجودة ، وهي تخدم العملية برمتها كما تخدم المعنيين جميعهم بهذا العمل .

الشروط الواجب توفرها في سجلات ضبط الجودة :

١-الحفظ في مكان آمن

٢-تحديد مدة الاحتفاظ بالسجل.

٣-تبويب السجلات بحيث يتم الحصول عليها عند الحاجة

٤-وضوح اللغة والخط للتقارير المتضمنة في السجل

٥-المرونة في سعة السجل.

٦-السيطرة على الوثيقة وتطويرها باستمرار.

٧-ملف خاص بالمدرب يختص بـ:

أ- إجراءات وأدوات التقييم التي قام بها .

ب- مخطط بسيط للتحليل الإحصائي لنتائج المتدربين .

سادسا: تطوير وتحسين العملية التدريبية

ويمكن استخدام نموذج السقما سته منهج سيقما سته في عملية تطوير وتحسين العملية التدريبية، وكما هو معروف Six Sigm بدأت في شركة موتورولا و يمكن تعريفها على أنها وسيلة

لتطوير العمل من خلال تحليل المعلومات للحصول على مقدار أقل من التغير وتقليل السعر و بالتالي تحسين مستوى رضا العميل. إن الفكرة المركزية وراء ستة سيجما بأنك إذا كان يمكنك أن تقيس كم عدد "من العيوب " لديك في عملية، فأنت يمكن أن تفهم بشكل منظم كيف يمكن أن تزيلها. هكذا يمكن أن تقرب تقريبا إلى "صفر عيب" بدون عيوب ويمكن الاستفادة من منهجية سيقما في تحسين وتطوير العملية التدريبية وفق الخطوات التالية:

١-تعريف المشكلة(Define)

وذلك من خلال تحديد أين تكمن المشكلة و ما هي العوامل المتعلقة بالجودة ذات العلاقة وقد تكون المشكلة في عدم تمكن المتدرب من تطبيق المهارة

٢-(Critical to Quality)قياس مستوى الأداء (Measure)

و ذلك من خلال الحصول على معلومات موثوقة وليس فقط الاعتماد على أفكار واعتقادات الموظفين أو حتى العملاء، وهذه الخطوة أعتقد أنها من أهم الخطوات التي تتميز بها هذه الطريقة عن الكثير من وسائل الجودة مثل إدارة الجودة الشاملة لأن الثقة في مجال العمل يجب أن تعطى للحقائق والمعلومات وليس للعواطف أو التخيلات.

تحليل الأسباب(Analyze)

بعد التعرف على مستوى أداءنا في مجال المشكلة يجب أن نقوم بالعمل على الوصول إلى الأسباب الجذرية للمشكلة من خلال التحليل الإحصائي و مقارنة المعلومات و تحليلها.

تطوير الحلول(Improve)

بعد أن حللنا المشكلة هنا نبدأ باقتراح الحلول الممكنة و من المهم ملاحظة وجوب أن يكون الموظفون العاملون على هذه المشكلة جزء من الفريق الذي يعمل على إيجاد هذه الحلول كما يمكن هنا حتى إدخال العملاء كجزء من فريق العمل لإيجاد أفضل الحلول المناسبة لمواجهة المشكلة محل البحث.

التحكم(Control)

وهنا نعمل على التأكد من أن الحلول التي فكرنا فيها في الخطوة السابقة سوف يتم بالفعل تطبيقها و تفعيلها و نتأكد من أن كل الأجواء المحيطة ستكون متوفرة من أجل استدامة الحل و أن لا تعود المشكلة للظهور من جديد.

التوصيات

- **الاستفادة من النظريات الحديثة في الإدارة مثل بطاقة الأداء المتوازن (SIX SIGMA) وسقما سته في تطوير عمليات قياس أثر التدريب.**
- **حث المنظمات على توفير وثائق العمل المؤسسي ,وأهمها: الخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي، والدليل الإجرائي، ووثيقة الثقافة التنظيمية لأهميتها لقياس أثر التدريب.**
- **جعل بطاقة تحليل الوظيفة شرط من شروط الالتحاق بالدورة التدريبية لأهميتها في تحديد القدرات العامة، الخاصة، الحتمية، الفنية، والإدارية لشاغل الوظيفة**
- **حث مؤسسات التدريب على أيجاد وحدة متخصصة لقياس ردة الفعل أثناء التدريب للمساعدة في انجاح العملية التدريب والتغلب على معوقات التدريب.**
- **جعل الامتحان القبلي والامتحان البعدي (Pre post test) جزء من حقيبة التدريب وتشجيع كل متدرب على إجراء الامتحان بنفسه ولنفسه للتحقق من أثر التدريب.**
- **إيجاد آلية بين جهات المتدربين ومؤسسات التدريب للتحقق من تمكين المتدرب من ممارسة ما تدرب عليه وفي اسرع وقت ممكن لأن التدريب سلعة سريعة العطب. وللأسف أحيانا يكون الوقت بين إتمام الدورة التدريبية وحصول المتدرب على الوظيفة أو تمكينه من تطبيق مهاراته التي تدرب عليها طويل وهذا يؤدي إلى ضعف المهارة وربما فقدانها ومثال ذلك تخرج مدرب أو متدربة من دورة إدخال بيانات وكانت سرعته ثلاثون كلمة في الدقيقة وظل يبحث عن وظيفة لمدة ستة أشهر أو سنه وعند مباشرة الوظيفة تم اختباره على النسخ فسوف تكون سرعته انخفضت إلى عشرين كلمة فهل يكون هذا ضعف في مخرجات التدريب أم مشكلة أخرى؟**
- **تمويل البحوث والدراسات التي تقيس اثر التدريب وخصوصا القيمة المضافة للمجتمع.**
- **اعتماد معايير رد الفعل، اكتساب المهارة، نطبقها في مجال العمل وتحديد القيمة المضافة في منظمات العمل ليتم الاستفادة من التجارب وإجراء المقارنات.**
- **نشر ثقافة القياس وتقبل الآراء الفاعلة لإظهار مكامن الضعف والقوة في البرامج التدريبية وطريقة تنفيذها بما يساعد على تطويرها وتعديلها وفقاً لاحتياجات التدريب وفي ضوء أوضاع المتدربين أنفسهم[١]**
- **أيجاد آليات تضمن الموضوعية [٢] والتي تفصل بين تأثير التدريب والعوامل الأخرى وتذليل صعوبة إثبات لتداخل عوامل أخرى قد يكون لها دور في حدوث التغير الحادث [٣]**

---

١ – السدحان ، ١٩٨٥م : ص١١.

٢ – الهيتي،١٩٨٤م: ص٥٢.

٣ – فايز، ١٩٨٨م: ص١٢٠.

- ضرورة تحديد أهداف التقويم، فعدم تحديد أهداف البرنامج التدريبي بدقة يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية عند محاولة تحديد أهداف التقويم [١].
- وجوب الحيطة والحذر من أخطاء التقويم ذاته: وهي قد ترجع إلى عيوب في تصميم أداة التقويم، أو المقومين أنفسهم، كما أن بعض الأخطاء قد تحدث مع مجموعات معينة من الملاحظين، وتحدث أخطاء أخرى عندما يتم تقدير سمات معينة للأفراد، إضافة إلى أن بعض الملاحظين قد يرتكبون أخطاء عند تقدير كل الأفراد، كما أن بعضهم قد يرتكب أخطاء عند تقدير مجموعات معينة، والبعض الأخر عند تقويم أفراد معينين.
- وضع الخطة التدريبية وفقا لمنهجية الطلب القائم على التدريب والاحتياج الفعلي منه وليس وفقا لمنهجية العروض المطروحة من البرامج قبل جهات التدريب ،ولأخذ بالمداخل الحديثة في تحديد أهداف التدريب ومن أهمها مدخل "القدرات الوظيفية المعيارية أساس التدريب" ، ومدخل" تطور المسار الوظيفي" ، ومدخل " التدريب الموجه بالأداء " وربط المسار الوظيفي للموظف بالمسار التدريبي وجعل إثبات استفادته من التدريب اساسا للترقية وغيرها من وسائل التحفيز
- وضع قواعد نظامية للحد من عدم قيام جهات التدريب بالتزاماتها.
- إنشاء موقع لإدارة التدريب بكل جهة على شبكة الانترنت ليتمكن من خلاله المسئولين في المؤسسات الأخرى من التعرف على تجاربهم التدريبية.
- نشر ثقافة الاحتراف في التدريب والعمل على جعله مهنه محترمة إذ يرى فريق من علماء الاجتماع أن معنى المهنة يتحدد من خلال مجموعة من الشروط، وعندما تنطبق كل – أو أغلب – هذه الشروط على نشاط معين يقوم به جماعة من الناس ينظر إلى هذا النشاط على أنه مهنة، ومن أهم تلك الشروط:

١-وجود كفايات مهنية محددة ينبغي توفرها لدى أعضاء المهنة.

٢-وجود مؤسسات تعنى بالتأهيل المهني وإكساب الأعضاء الكفايات المهنية المطلوبة.

٣- وجود دراسات وتدريبات بغرض النمو المهني في أثناء العمل.

٤-وجود أخلاقيات مهنية تقيد الانتساب للمهنة أو الخروج منها.

١ – طلبة، ١٩٨٨م : ص ص٤١-٤٢.

قائمة المراجع :

١. ابراهيم محمود (١٩٨٨) دليل الحقائب التدريبية في مجالات الادارة ،المنظمة العربية للعلوم الادارية

٢. أحمد إبراهيم باشات : أسس التدريب ، دار النهضة العربية ١٩٧٨م.

٣. أحمد الخطيب ، د. رداح الخطيب: اتجاهات حديثة في التدريب، الرياض ١٤٠٦هـ.

٤. أحمد حسن الطعاني ، التدريب مفهومه وفعالياته ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٢م ٠

٥. أحمد صبري ، تقييم أثر التدريب في المجال الوظيفي ، معد الإدارة العامة ، الرياض (بدون تاريخ) ٠

٦. أحمد صقر عاشور ، إدارة القوى العاملة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣م.

٧. أحمد عادل راشد ، مذكرات في إدارة الأفراد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨١م ٠

٨. احمد عمر (١٤٢٧) بناء مقياس لتقويم ومتابعة اثر التدريب ونموذج لمتابعته فيب عملية المتابعة من وجهة نظر المتدرب مجلة الإدارؤة العامة الرياض,

٩. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، وثائق الملتقى السنوي الحادي عشر لمسئولي التدريب تحت عنوان "التدريب ترف أم استثمار" ، عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٦ – ٢٠٠٢/١٠/٣٠م ٠توني نيوباي ،ترجمة شويكار زكي ، التدريب الفعال وأثره على التكلفة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ٠الجامعية ١٩٩٢(أ ع د ٦٥٨,٤٠١٢).

١٠. حبيب الله بن محمد رحيم التركستاني ، نموذج تقييم التدريب في القطاع الأهلي باستخدام أسلوب (TME) ، مقدم للمؤتمر التقني السعودي الثاني الذي نظمته المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني ، الرياض ، شعبان ١٤٢٣هـ .

١١. الحمودي ، سلوى. جودة التدريب في معهد الإدارة العامة المؤتمر الوطني الأول للجودة السعي نحو الإتقان والتميز _ الواقع والطموح٢٦- ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٥هـ.

١٢. الخطيب، أحمد شفيق مؤلف, الخطيب، رداح مؤلف (١٩٩٧) حقائب تدرسيبية بـ دار المستقبل

١٣. الراسبي ، ناصر بن هلال .(٢٠٠٤م). تطوير التعليم الثانوي وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية.

١٤.راشد بن محمد أبا الخيل ، مخرجات التدريب وأهميتها في التنمية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التقني السعودي الثاني الذي نظمته المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني ، الرياض ، شعبان ١٤٢٣هـ ٠

١٥.سامية بنت حمدان الطائي (١٩٨٦م)الحقائب التدريبية كأسلوب لتطوير التدريب ، مجلة الاداري،

١٦.سعد عبدا لله الشمراني ، حمد حماد الصقيه : دليل المتدرب في تحليل الحالات الإدارية و حالات مختارة ، الرياض : معهد الإدارة العامة ١٤٠٧ (ش س د ٣٥١,١٥. (

١٧.سعود بن ضحيان الضحيان ود. عبد الكريم بن سعيد الغامدي ، بعض العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تعوق استفادة الموظف من عائدات التدريب في معهد الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ١٤٢٢هـ.

١٨.عبد الباري والكحلوت ودرويش ، علاء وزياد ومحمد .(٢٠٠٢م). تأكيد الجودة في التعليم والتدريب، المؤتمر العلمي الرابع عشر (مناهج التعليم في ضوء مفهوم الأداء) من ٢٤-٢٥م٢٠٠٢م مج ١، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ص ص ٧٥-٨٩ .

١٩.عبد الرحمن الشقاوي ، د. ناصر المهوس أثر التدريب الإداري في زيادة الانتاجية في المملكة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ١٤٠٠هـ .

٢٠.عبد الرحمن توفيق ، العملية التدريبية، مركز الخبرات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢١.عبد الرحمن توفيق ، تقييم التدريب – المردود والعائد على الاستثمار البشري ، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك) القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢٢.عبد القادر دعيوة وآخرون، وضع معايير ومواصفات الحقائب التعليمية اللازمة لخدمة المقررات الدراسية ، وزارة التربية والتعليم ، المملكة العربية السعودية، الرياض، بدون.

٢٣.عبد المعطي محمد عساف ، التدريب وتنمية الموارد البشرية الأسس والعمليات ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠م ٠

٢٤.عبدالباري دره : أساليب مناقشة الحالات الإدارية في التعليم الإداري والتدريب الإداري، عمان : دار الفرقان ١٤٠٢هـ (ع د أ ٦٥٨,٣١٢٤٠٤).

٢٥.عبدالرحمن عبدالسلام : طرق التدريس العامة ومهارات تنفيذ وتخطيط عملية التدريس ، دار المناهج ، الأردن ١٤١٨هـ. عبدالرحمن محمد السدحان، تقييم آثار التدريب بين النظرية والتطبيق، الرياض معهد الإدارة العامة.

٢٦. عبدالمحسن اللحيد، مساعد الفريان، الاستثمار في التدريب وقياس العائد، معهد الإدارة العامة، الرياض ٢٠٠٦م.
٢٧. عبدالمحسن اللحيد: (١٤٢٨)أثر التدريب في تنمية مهارات الأداء المؤسسي والأخلاقي (اخلاقيات المهنة) تجربة معهد الإدارة ، الرياض.
٢٨. على السلمي ، التدريب ، مجلس الغرف السعودية ، الرياض ، ١٤٠٣هـ .
٢٩. عبود عبدالعليم (١٩٩٥) استراتيجية مقترحه للتغلب على معوقات نقل اثر التدريب الى الواقع العملي معهد التنمية الإدارية ابوظبي.
٣٠. علي عبد المجيد عبده : التدريب بطريقة الحالات العملية، دمشق : طلاس للدراسات والترجمة والنشر ١٩٧٠(ع ع ت ٦٥٨,٣٨).
٣١. على عبد الوهاب ، د. أحمد محمد بوزبر ، د. ربحي الحسن ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الملتقى السنوي الحادي عشر لمسئولي التدريب المنعقد تحت عنوان " التدريب ترف أم استثمار" ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٦ – ٢٠٠٢/١٠/٣٠م .
٣٢. عليمات ،صالح ناصر .(٢٠٠٤م) . إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير، الأردن : عمان ، دار الشروق.
٣٣. عمر وصفي عقيلي ، إدارة القوى العاملة ، دار زهران انشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦م .
٣٤. غانم سعيد وشريف العبيدي : اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم الكلفة والكفاءة بين الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، الاستثمار في رأس المال البشري ، ورقة عمل مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لجمعية الاقتصاد السعودية الرياض ، رجب ١٤٢١هـ .
٣٥. قاسم صالح ضرار ، مذكرة في تحليل القوى العاملة في اطار التخطيط للقوى العاملة، معهد الادارة العامة الرياض، ١٤٠٧هـ .الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، التدريب وأهميته للعاملين بمنشآت الأعمال السعودية ، جدة ، ١٤٠٤هـ .
٣٦. ليسي راي ، ترجمة حمزة سر الختم حمزة ، مراجعة رباب حسني هاشم ، كيفية قياس فاعلية التدريب ، معهد الإدارة العامة الرياض ، ١٤٢٢هـ .
٣٧. ليلى حسام الدين شكر ، تأثير كل من الأساليب التقليدية والحديثة على فاعلية التدريب بالتطبيق على الفرع النسوي لمعهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الابداع والتجديد في الادارة العربية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٠م .

٣٨.ماري برود و جون نيوستروم ، ترجمة عبد الفتاح السيد النعماني ، مراجعة د. عبد الرحمن توفيق ، تحويل التدريب – استراتيجيات نقل أثر التدريب إلى حيز التطبيق مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيميك" ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

٣٩.محمد زياد حمدان، تصميم وتنفيذ برامج التدريب ، دار التربية الحديثة ، عمان ، ١٩٩٠ م

٤٠.محمد شاكر عصفور ، المدخل العلمي لدراسة وتحديد الاحتياجات. مجلة الإدارة العدد ٣محرم ١٣٩٥هـ ص٢٥

٤١.محمد عبد الغني هلال ، أسس ومبادئ التدريب ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ٢٠٠١م .

٤٢.محمد ناصر البيشى : دليل المدرب، معهد الإدارة العامة الرياض ١٤٠٨هـ.

المراجع الانجليزية

1.Assessments A to Z : a collection of 50 questionnaires, instruments, and inventories / Bonnie Burn, Maggi Payment. San Francisco, Calif. : Jossey-Bass/Pfeiffer c2000.BRN: 270768

2.Conducting training workshops : a crash course for beginners / Eileen K. Van Kavelaar. San Francisco, Calif. : Jossey-Bass/Pfeiffer, c1998.BRN: 242338

3.Designing powerful training : the sequential-iterative model / Michael Milano with Diane Ullius ; illustrations by Ed Trenn. San Francisco, Calif. : Jossey-Bass/Pfeiffer, c1998. BRN: 246693

4.Effective training strategies : a comprehensive guide to maximizing learning in organizations / James R. Davis & Adelaide B. Davis. San Francisco : Berrett-Koehler Publishers, c1998.

Series: Publication in the Berrett-Koehler organizational performance seriesBRN: 246665

5.Energize your audience! : 75 quick activities that get them started-- and keep them going / Lorraine L. Ukens. San Francisco : Jossey-Bass/Pfeiffer, c2000.

Specialised Collection: Lifestyle Collection : General.BRN: 266482

6.First impressions lasting impressions : openings and closings you can count on! / Dave Arch ; introduction by Bob Pike. San Francisco, Calif. : Jossey-Bass/Pfeiffer, c1993.BRN: 266484

7.Great session openers, closers, and energizers : quick activities for warming up your audience and ending on a high note / Marlene Caroselli. New York : McGraw-Hill, c1998. BRN: 238924
8.Handbook on training for personnel practitioners Singapore : Singapore Institute of Personnel Management, 1986.BRN: 77101
9.How to be an effective trainer : skills for managers and new trainers / Brian L. Delahaye, Barry J. Smith. 3rd ed.New York : Wiley, c1998.BRN: 236512
10.Impro learning : how to make your training creative, flexible, and spontaneous / Paul Z. Jackson. Aldershot, Hampshire : Gower, c1998.
BRN: 233398
11.Measuring the impact of training : a practical guide to calculating measurable results / Pamela A. Wade.2nd ed.San Francisco, Calif. : Jossey-Bass/Pfeiffer, c1998.Series: High-impact training seriesSeries: Practical guidebookBRN: 310591
12.On-demand learning : training in the new millennium / by Darin E. Hartley ; with an introduction by John Cone. Amherst, Mass : HRD Press, c2000.
BRN: 278604
13.Reinventing training and development / Ronald R. Sims.Westport, Conn. : Quorum Books, 1998.BRN: 254591
14.Running training like a business : delivering unmistakable value / David van Adelsberg & Edward A. Trolley.1st ed.San Francisco : Berrett-Koehler Publishers, c1999.BRN: 257204
15.The creative trainer : holistic facilitation skills for accelerated learning / Michael Lawlor and Peter Handley. London : McGraw-Hill, c1996.
Series: McGraw-Hill training seriesBRN: 238338
16.The winning trainer : winning ways to involve people in learning / Julius E. Eitington.4th ed.Boston : Butterworth-Heinemann, c2002.BRN: 295067
17.Troubleshooting for trainers : getting it right when things go wrong / Lucy Seifert and Mary Stacey.Al dershot, Hampshire : Gower, c1998.Specialised Collection: Quality Resource Collection.BRN: 245637
18.What smart trainers know : the secrets of success from the world's foremost experts / Lorraine L. Ukens, editor.San Francisco : Jossey-Bass/Pfeiffer, c2001.Contents: Strategic training and development -- Assessment and evaluation -- Training and development methods -- Training and development methods -- Employee and organizational development.BRN: 288127

العمليات الاستخباراتية والأمنية في عهد الثورة المهدية في السودان (١٨٨١-١٨٨٥م)

د. حاتم الصديق محمد أحمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
كلية التربية جامعة الزعيم الأزهري

د. قسم السيد حمزة أحمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
كلية التربية جامعة الزعيم الأزهري

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العمل الاستخباراتي والأمني في عهد الإمام المهدي مفجر الثورة المهدية في السودان التي اندلعت في الفترة من (١٨٨١-١٨٨٥م)، حيث تعد الثورة المهدية وأحدة من منجزات الشعب السوداني ضد بطش وتنكيل الحكم التركي-المصري الذي جسم على صدور السودانيين لما يزيد عن ستين عام ، وعلى الرغم من تجذر الحكم التركي – المصري في التربة السودانية إلا أن الإمام المهدي تمكن بخبرته وقوة شخصيته وإلهامه لأنصاره من إقتلاع الحكم التركي – المصري من السودان. تنبع أهمية الدراسة من كونها الدراسة الرائدة في البحث والتنقيب في العمل الاستخباراتي والأمني لفترة المهدية في السودان (١٨٨١-١٨٨٥م) ، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية لوصول إلى نتائج والتي منها إهتمام الإمام المهدي بالعمل الأمني والإستخباراتي طوال فترة الثورة في السودان ، نجاح العمليات الأمنية والإستخبارتية في فترة الثورة المهدية وذلك من خلال الانتصارات التي تحققت في معارك لمهدية المهدية المختلفة، تطور العمل الأمني والاستخباراتي في مرحلة الثورة المهدية ، نجاح الامام المهدي في ترجمة المعلومات التي تحصل عليها من قبل مخابراته إلى خطط حربية وعسكرية أسهمت في نجاح الثورة .

مقدمة:

منذ اندلاع الثورة المهدية في العام (١٨٨١م) بواسطة الإمام محمد أحمد المهدي اتجهت انظاره ناحية العمل الأمني والاستخباراتي بغرض تحقيق العديد من المكاسب والقضاء على الحكم التركي – المصري في السودان ، وقد نجحت المهدية في ما خططت له الا وهو سحق القوات التركية في السودان من خلال الدخول معها في معارك متواصلة وتحقيق الانتصار عليها .وقد نجحت قوات الثورة المهدية في جمع العديد من المعلومات الاستراتيجية والمهمة من مدن وحواضر السودان التي كانت تحت سيطرة القوات التركية في الفترة من (١٨٢١-١٨٨١م) ، تاريخ انطلاق الثورة المهدية ، ولتحقيق الانتصارات الحاسمة عمل المهدي على جمع المعلومات عن القوات التركية عبر العديد من المصادر والتي منها مجموعات الفارين والناقمين على الحكم التركي في السودان ، ثم مجموعات المتعاونيين مع الثورة من مختلف القبائل السودانية التي اندلعت الثورة في مناطقها ، ثم مجموعات المخابرات وهي مجموعة من الأفراد يتم ارسالها بواسطة الامام المهدي بغرض جمع المعلومات بصورة عن قوات العدو ، ونجد أن مخابرات الإمام المهدي قد نجحت وبدرجة كبيرة في جمع العديد من المعلومات عن القوت التركية – المصرية في السودان وقد كان لهذه المعلومات لأثر الطيب في تحقيق انتصارات الثورة في كل من ابتدأ من معركة الجزيرة أبا في العام (١٨٨١م) وحتى معركة تحرير الخرطوم في العام (١٨٨٥م).

مفاهيم حول الأمن والمخابرات

مفهوم الأمن:

عُرف الأمن أنه مجموعة التدابير التي تتبعها الدولة في مكان وزمان بغرض المحافظة على ممتلكاتها ومكتسباتها بمختلف اشكالها ،وكذلك المحافظة على أسرارها من التسرب والشيوع ووصولها للأعداء الذين يبحثون ويترقبون ويطمحون في الحصول على هذه لأسرار ، وبذلك يصبح مفهوم الأمن من المفاهيم الواسعة [١].

تعريف المخابرات:

هي مجموعة الخطوات المدروسة للحصول على كافة المعلومات بشتى السبل المشروعة وغير المشروعة ، بغرض إعدادها وتقديمها للمسولين في شكل حقائق وتقديرات

١) ابراهيم على محمد أحمد ، فقه الأمن والمخابرات ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ، ٢٠٠٦م، ص،٨.

علمية واقعية في الوقت المناسب ، وعبر هذه المعلومات يتم وضع استراتيجية الدولة ، ووضع الخطط اللازمة التي تضمن سلامة وأمن الدولة ومنع المخابرات المعادية [١].

مفهوم الأمن والاستخبارات في الاسلام:

مفهوم الأمن في الاسلام مفهوم واسع ، وقد وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم والسنة النبوية بصيغ متعددة تشير في مجملها إلى جميع أبعاد العلمية الأمنية ، ومفهوم الأمن في الاسلام يقوم على ثلاثة أبعاد فالبعد الأول يتمثل في :

١- اتباع أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه وبذلك يحصل الأنسان المسلم على الأمن والطمأنينة الداخلية فالإنسان المطمئن يمثل الانسان الانموذج في المجتمع.

٢- البعد الثاني الأيمان والتقوي وهي تعتبر المحقق لرغد العيش الذي يقود إلى الأمن والطمأنينة .

٣- والبعد الثالث يتمثل في الكفر بنعم الله سبحانه وتعالى الأمر الذي يودي إلى حصل عدم الاطمئنان [٢].

مفهوم الاستخبارات في الاسلام:

المتتبع للحركة الانسانية منذ قديم يجد ان الانسان منذ فجر التاريخ كان يسعى إلى جمع المعلومات من محيطة الداخلي ثم تطور الامر إلى تحليل هذه المعلومات وتقويمها ثم اتخاذ القرار المناسب وفق المتاح من المعلومات المتحصلة وأصبح يتنبأ بما يحدث في مستقبله القريب والبعيد حسب المعلومات التي بين يديه ، وبالتأكيد إن المعلومات الحقيقية والصادقة تودي بعد تحليلها إلى اتخاذ قرار أقرب للصواب والحقيقية ، وهذا هو الهدف الأمثل بالنسبة للأفراد والجماعات وحتى الدول على مر العصور[٣].

وقد تمكن النبي صل الله عليه وسلم وصحابته الابرار من اجادة فن المخابرات وجمع المعلومات ، وقد كان هذا التفوق واضحاً في المعارك التي خاضوها أو المعلومات التي كانوا يرغبون في الحصول عليها ، وقد برعوا في ذلك حتى انهم ان تقديراتهم للأوضاع كانت الأقرب للصواب لمهارتهم في التحليل ووضع الخطط حسب المعلومات التي تم جمعها، ونجد ان النبي الكريم كان أبرع الناس في الحصول على المعلومات بالطرق المشروعة وتحليلها ووضع

---

١) المرجع نفسه ، ص ٨.

٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧.

٣) ابراهيم على محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٧-٣٨.

الأوامر بعد ذلك ، ونجد ذلك بوضح عندما أمر أصحابه بالهجرة للحبشة ،ثم الهجرة للمدينة ، ثم هجرته صل الله عليه وسلم للمدينة التي ومن خلال استقراره بها استطاع ان يتعامل مع المخابرات المعادية ، وظهرت براعة النبي الكريم في التعامل مع المنافقين واليهود داخل مدينته ،واستطاع ابطال كل الخطط التي قام بها اليهود والمنفاقين ، وبالإضافة لكل ذلك كان النبي مُلم بما يدور داخل أرض خصومه مثل قريش والروم والفرس ، وقد كان يعمل على مباغتتهم قبل ان يقوموا بذلك [١].

أهمية المخابرات :

العمل الاستخباري يعد من أهم احتياجات الدولة في المجال الحربي والأمني، وقد اهتمت الحضارات القديمة بأمر الاستخبارات، وفي العهد المروي أرسل الملك بعانخي مجموعة من قواده لاستطلاع الأوضاع في الشمال، وعندما وصلته الأخبار استعان بكهنة الإله آمون في معبد طيبة لمعرفتهم الدقيقة بمصر، كما أنه استخدمهم لتبرير زحفه شمالاً، ووفروا له غطاً دينياً لعملياته الحربية، وتعد هذه أول حالة اختراق استخباري في التاريخ القديم، وقام الملك ترهاقا أيضاً بإرسال الجواسيس إلى مناطق واسعة في آسيا حيث وصلت استخباراته إلى مناطق سوريا ولبنان والعراق، وجاءته المعلومات عن تلك المناطق، فقرر على ضوء تلك المعلومات الاستخبارية أن يتحرك بجيشه ومن أمامه قوات الاستطلاع حتى تمكن من ضم كل تلك المنطقة إلى مملكته.

وقد مارست البشرية منذ وقت طويل هذا السلوك اللازم لاستقرار واستمرار الدولة. وكان رجال الاستخبارات يمارسون هذا النوع من النشاط دون أن يطلق عليه هذا الاسم، وقد ورد ذكر للاستطلاع والاستخبار في قصص القرآن الكريم، مثل ما جاء في سورة النمل، حيث قام الهدهد بهذه المهمة، وجاء لسيدنا سليمان عليه السلام بخبر سبأ (وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ (٢٠) لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ (٢١) فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ (٢٢) [٢] صدق الله العظيم.

في غزوة بدر الكبرى أرسل الرسول محمدٌ صلى الله عليه وسلم بَسْبَس بن عمرو ليقوم بجمع المعلومات عن قافلة قريش، فلما عاد بسبس بالخبر اليقين، ندب الرسول محمدٌ

١) المرجع نفسه ، ص ٣٧-٣٨.

٢) سورة النمل، الآيات٢٠ -٢٢.

صلى الله عليه وسلم أصحابه للخروج وقال لهم: (هذه عير قريش فيها أموالهم فاخرجوا إليها لعل الله ينفلكموها) [١]، ولكن الرسول محمداً صلى الله عليه وسلم لم يعزم على أحد بالخروج، لأنه لم يكن يتوقع عند هذا الخروج أنه خارج للقتال في معركة مع قريش، ولذلك تخلَّف كثير من الصحابة في المدينة، ولم يُنكِر على أحد تخلفه في هذه الغزوة، ومن المؤكد أنه حين خرج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من المدينة لم يكن في نيته قتال، وإنما كان قصده عيرَ قريشٍ التي كانت فيها أموالٌ كان جزءٌ منها للمهاجرين المسلمين من أهل مكة، وقد استولت عليها قريش ظلمًا وعدوانًا[٢].

ارتحل الرسول محمدٌ صلى الله عليه وسلم من "ذفران" فسلك على ثنايا يقال لها (الأصافر)، ثم انحط إلى بلد يقال لها الدبة وترك الحنان بيمين وهو كثيب كالجبل العظيم، ثم نزل قريباً من بدر، فركب هو وأبو بكر الصديق حتى وقفا على شيخ من العرب يقال له سفيان الضمري الكناني، فسأله عن قريش، وعن محمد (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه، وما بلغه عنهم، فقال الشيخ: (لا أخبركما حتى تخبراني ممن أنتما؟)، فقال له الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: (إذا أخبرتنا أخبرناك)، قال: (أذاك بذاك؟)، قال: (نعم)، قال الشيخ: (فإنه بلغني أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه خرجوا يوم كذا وكذا، فإن كان صدق الذي أخبرني، فهم اليوم بمكان كذا وكذا (للمكان الذي فيه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم)، وبلغني أن قريشاً خرجوا يوم كذا وكذا، فإن كان الذي أخبرني صدقني فهم اليوم بمكان كذا وكذا للمكان الذي فيه قريش) ، فلما فرغ من خبره قال: (ممن أنتما؟)، فقال له الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: (نحن من ماء)، ثم انصرف عنه والشيخ يقول: (ما من ماء، أمن ماء العراق؟)[٣].

مهمة المخابرات:

تتثمل مهمة المخابرات في مختلف العصور والحقب التاريخية في العمل على رصد الأعداء والمتآمرين ، والكشف عن الخطط التي يقوم بها الأعداء في الداخل والخارج ضد

---

١) أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية ، ج٢، دار الفكر، بدون(ب.ت)، ص٦١، بسند صحيح إلى ابن عباس.

٢) علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، ط٧، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٨،ص٢٠.

٣) السيرة النبوية، ابن هشام، مرجع سابق، ص ٦١٦.

الدولة ، ويعد العمل الأمني و الاستخباري من أصعب المهام في الدولة لأنه يقع على عاتق العاملين فيه مهمة حماية الدولة من المخاطر ، ولكي لا يطُلق العمل الأمني والاستخباراتي بدون رقيب يجب على السلطة ان تعمل على توضيح الحدود المسموح بها لكل فرد من أفراد هذا الجهاز الحساس[١].

ولذلك يجب أن يتكون جهاز الأمن والمخابرات في الدولة من أصحاب الكفاءة والعلم والشجاعة والالتزام الديني والأخلاقي ، وتقدير ما يقومون به من عمل هدفه تثبيت أركان الدولة بالعدل والبعد عن التصعب للقبيلة والجنس والعرق واللون .

وقد وقع على عاتق جهاز الامن والمخابرات في العديد من الحقب التاريخية العديد من المهام والواجبات التي شكلت عمل هذا الجهاز الحساس والتي منها:

١- استقرار وأمن وأمان المواطن داخل الدولة.

٢- تنفيذ المهام المنوطة به والصادرة من القائد الأعلى والتي من خلال تنفيذها يتحقق الأمن والاستقرار للمواطن في جميع ربوع الدولة.

٣- الحصول على المعلومات التي تخدم أهداف الدولة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية).

٤- العمل على بلورة القرار السياسي الذي يخدم أهداف الدلولة بطريقة دقيقة وصريحة[٢].

والناظر لعالم اليوم يجد إن العديد من الدول بمختلف أحجامها ومكانتها تحاول السيطرة على الدول الأخرى من خلال العمل الأمني والاستخباري ، وبمختلف الطرق المتاحة لها ، وكذلك تعمل الدول الكبرى وفي كل صباح جديد على تنويع مصادر معلوماتها عبر المؤسسات العلمية أو الاقتصادية في الدول التي تسعي لمعرفة ما يدور بداخلها أو ما تخطط له مستقبلاً [٣].

أهداف المخابرات:

للمخابرات العديد من الأهداف والتي تتمثل في:

١- الحصول على المعلومات عن الدول المعادية أو من التي يحتمل عداوتها .

---

١) محمد محمد البيلي يونس ، الاستخبارات في غزوات الرسول صل الله عليه وسلم ، مكتبة السندس ، الكويت ، ١٩٩٥م، ص ١٣.

٢) محمد محمد البيلي يونس، مرجع سابق، ص ١٤.

٣) محمد محمد البيلي يونس، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥.

٢- اخفاء المعلومات السرية المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والأمور العسكرية والدبلوماسية.

٣- مكافحة عمل الجاسوسية المضادة واحباط أعمالها متى ما تمكنوا من ذلك.

٤- القيام بعمليات ايجابية ضد العدو معنوياً ومادياً [١].

الصفات التي يجب ان تتوفر في رجل الأمن والمخابرات:

هناك عدد من الصفات الواجب توفرها في رجل الأمن والمخابرات والتي من اهمها:

١- الثبت:

عند نقل الخبر يجب على فرد الأمن والمخابرات التثبت مخافة التعجل والندم.

٢- تحري الصدق فيما يقول:

على فرد الأمن والمخابرات تحري الصدق في نقل المعلومة وذلك أنها النقل الخاطئ تترتب عليه الكثير من العواقب التي لا يحمد عقباها.

٣- كتم السر:

يجب أن يتحلى رجل الامن والمخابرات بخاصية كتم السر لأن افشاء السر يودي إلى الموت ، وكتمان السر من واجبات فرد هذا الجهاز الحساس وحتى لا يختل نظام الدولة .

٤- الدهاء والتغافل:

ولذلك يجب ان تتوفر في صاحب الأمن والمخابرات صفة الدهاء والدهاء يدل على رجاحة العقل ، ومن خلال الدهاء والتغافل يستطيع رجال الأمن والمخابرات الحصول على المعلومات التي يريدها دون عناء[٢].

العمل الأمني والاستخباراتي في عهد الامام المهدي (١٨٨١-١٨٨٥م)

نجح المهدي ومنذ أيام الثورة الأولى في أن ينشئ قاعدة استخباراتية على درجة عالية من المهنية، وأضف على ذلك قدرته كقائد على ترجمة وتحليل المعلومات الواردة إليه، والتي على ضوئها يتم وضع الخطط والمهام الحربية.

١) على ابراهيم محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٨-٣٩.

٢) محمد محمد البيلي يونس ، مرجع سابق ، ص ٢٥-٢٦.

وقد استفاد المهدي من الأخبار التي وصلت إليه في ليلة الجمعة ١٦رمضان١٢٨٨هـ / ١٢ أغسطس ١٨٨١م في معرفة القوة المتحركة نحوه تحت قيادة أبو السعود، الشيء الذي جعله يعد قوته للقضاء عليها.[١]

كشف أخبار حملة راشد:

رغم تكتم راشد بك أيمن على الحملة المتوجهة للقضاء على المهدي، إلا أنه عندما وصلت قواته إلى جبل قدير رأته رابحة الكنانية، التي قامت مسرعة إلى المهدي في الثلث الأخير من ليلة الخميس ١٦ محرم سنة ١٢٩٩هـ/٢٨ ديسمبر عام ١٨٨١م، ولمّا وصلت إلى معسكر المهدي أخبرته بتقدم الحملة نحوه تحت قيادة راشد بك أيمن.[٢]

استفاد المهدي من المعلومات التي رفعتها إليه رابحة الكنانية، حيث عمل على ترتيب قواته والاستعداد للمواجهة الحاسمة ضد قوات راشد بك أيمن المتحركة نحوه الشيء الذي ساعده في إعداد وتنظيم قوته بالصورة المثلى التي تتناسب والقوة المتحركة للقضاء عليه.

استخبارات المهدي وحملة الشلالي:

قام المهدي بإرسال الطلائع لمعرفة أخبار الشلالي، وقد كان المهدي يقتدي بالرسول صلى الله عليه وسلم في إرسال الطلائع، وقد سأل الشلالي المهدي عن سبب إرساله الطلائع للكشف عن أخبار العدو، وهو المهدي المنتظر فكان رد المهدي (... إنّ الرسول كان يرسل الطلائع كحذيفة اليماني وبلال والزبير بن العوام...).[٣]

استمدّ المهدي فكرة الاستطلاع من الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي كان يقوم بإرسال دوريات الاستطلاع للكشف عن أخبار العدو وتمشيط الطرق التي من المحتمل أن يسلكها المشركون.[٤]

---

١) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار عزة للطباعة و النشر، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص٦٥٣.

٢) المصدر نفسه ،ص٦٥٧.

٣) عصمت حسن زلفو، كرري، تحليل عسكري لمعركة أم درمان، مطبعة التمدن، الخرطوم ،١٩٧٣م.، ص٥١.

٤) محمد محمد البيلي يونس، الاستخبارات في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، مكتبة السندس، الكويت، ١٩٩٥م، ص٧٧.

المعلومات التي تحصل عليها المهدي عند حصار الأبيض:

عمل المهدي على جمع المعلومات عن طريق عدد من المصادر وذلك عندما كان يحاصر الأبيض، وأول هذه المصادر مجموعة الفارين من داخل المدينة، وقد كان من بين الفارين بعض الضباط والجنود الذين سلموا للمهدي.(١)

والمصدر الثاني انضمام مجموعة من الجعليين الذين التحقوا بالمهدي، وقد كشفوا للمهدي نقاط الضعف في داخل المدينة المحاصرة، ومن هؤلاء الذين انضموا للمهدي الياس باشا وعبد الله بانقا ومحمد المكي إسماعيل وخالد العمرابي ومحمد العريك.(٢)

وكان انضمام هؤلاء الرجال للمهدي وهم أعيان مدينة الأبيض قد ساهم وبصورة مباشرة في الكشف عن نقاط الضعف والقوة في داخل المدينة التي أصبحت هدف المهدي ومطلبه.

استخبارات المهدي وقوات هكس:

من مكائد الحروب بث الجواسيس، وهذه المكيدة تعد من أهم المكائد في الحروب، ويجب أن يراعى في الجواسيس أو الاستخبارات أو فرسان الاستطلاع بأن يكونوا من أهل الثقة، ويجب أن يتم ابتعاثهم إلى أرض العدو أو المنطقة التي سكن فيها العدو، وذلك للتعرف على أخبارهم ومعرفة ما عندهم من العدة والعتاد وكم عددهم والعمل على تخذيل أكبر عدد منهم.(٣)

ولكي يتمكن المهدي من معرفة التفاصيل الدقيقة عن خطة حملة هكس، كوّن المهدي فرساناً للاستطلاع، وذلك بعد اتساع مسرح معاركه. ومن واجبات فرسان الاستطلاع:

- ضمان انسياب المعلومات والأخبار عن تحركات هكس، وموقفهم وخططهم.
- السيطرة على الأرض الحرام.
- العمل على مضايقة وإرهاب العدو، ومحاربته نفسياً.

---

١) إبراهيم فوزي، السودان بين يدي غردون وكتشنر، (جزئيين)، مطبعة جريدة المؤيد، القاهرة، ١٣١٩هـ ص١٢٣.

٢) ب. م هولت، المهدية في السودان، ترجمة، جميل عبيد، دار الفكر العربي، بيروت ،١٩٨٢م.، ص١٢٧.

٣) محمد محمد البيلي يونس، مرجع سابق، ص٢١.

وقد تكونت فرقة الاستطلاع من راكبي الخيول، حيث تكونت من ٣٠٠٠ فارس أغلبهم مسلحون بالبنادق تحت قيادة أبو قرجة وعبد الحليم مَسَاعَد وعمر الياس أم برير والشيخ فضلوا أحمد.(١)

استطاعت هذه المجموعة أن تحقق نجاحاً كبيراً في المهمة التي أوكلت بها، وعملت على ربط ومد المهدي بالمعلومات، حيث أنّ المهدي كان يضع الخطط على ضوء المعلومات التي تُرفع إليه.

استفاد المهدي وبصورة واضحة من فرسان الاستطلاع ومن الأخبار الواردة عن الحملة.

وعليه فإنّ الاستخبارات لها أثر بالغ في الحروب قديماً وحديثاً لأنها تساهم في إعطاء صورة عن تحركات العدو، وهي تساعد القائد في وضع الخطة المناسبة دفاعية كانت أم هجومية مضادة، تؤدي إلى تحقيق النصر، وعلى ضوء المعلومات المتواصلة يمكن للقائد أن يعمل على تعديل خطته القتالية، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يدرك ذلك ولهذا كان يحرص على استخدام وسائل متعددة لمراقبة عدوه ورصد تحركاته، وكان يستخدم الطلائع الاستكشافية لتحقيق ذلك.(٢)

استفاد المهدي من المعلومات التي تقوم برفعها قوات الاستطلاع وهو بذلك يقتدي بأسلوب الرسول صلى الله عليه وسلم في الحرب.

واستفاد أيضاً من المعلومات التي أخبره بها كلوتس الألماني وهي قد تضمنت معلومات مهمة وحساسة عن إعداد الحملة والحالة المعنوية والنفسية للحملة وقدرات وعتاد وعدة الحملة، الشيء الذي أكد للمهدي بأنّ النصر سوف يكن حليفه في هذه المواجهة ضد هكس.(٣)

جمع المعلومات من الخرطوم:

كانت الخرطوم مسرحاً مهماً للعمل الاستخباراتي بين قوات الامام المهدي وغردون باشا، وقد نشطت المجموعات الاستخباراتية بين المعسكرين ، وقد تمكن كل طرف من معرفة تفاصيل ما

---

١) عصمت حسن زلفو، شيكان، تحليل عسكري لحملة الجنرال هكس، ط٢، شركة كرري للطباعة والنشر، المطبعة العسكرية سابقا، امدرمان، ١٩٨٤م، ص٥٢.

٢) محمد محمد البيلي، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥.

٣) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مصدر سابق، ص٧١٩.

يجري في المعسكر الآخر، اضف لذلك نجحت المجموعات الموالية لغردون في نقل العديد من الرسائل إلى خارج الحدود ، كما عملوا على نشر الاشاعات بين الانصار بغرض اضعاف روحهم المعنوية ، الأمر نفسه قام به الامام المهدي وسط المجموعات المحاصرة داخل الخرطوم(١).

سعى غردون باشا إلى استخدام الحرب النفسية ، بغرض اضعاف الروح المعنوية للأنصار ، وتثبيت مناصريه المحاصرين داخل المدينة لكي لا ينضموا لمعسكر المهدي ، وذلك من خلال الاعلان عن قرب وصول حملة الانقاذ ، وفي الوقت نفسه كانت استخبارات المهدي تقوم بدورها على أكمل وجه وذلك من خلال تكذيب الأخبار التي يروج لها غردون باشا ويؤكدون أن قوات المهدي لا تهزم وهي قادره على دخول المدينة في أي وقت. استغل الامام المهدي حالة الفساد التي اجتاحت الوظائف في الخرطوم وذلك عندما أصبح ابراهيم فوزي وهو أحد مساعدي غردون باشا الذين حضروا معه للخرطوم وأصبح يبيع الوظائف لمن يدفع ،عندها تمكن اتباع الامام المهدي من شراء عدد من الوظائف وتسللوا إلى اسرار الحكومة الأمر الذي مكنهم من معرفة العديد من الاسرار واصبحوا يمدون الامام المهدي بها (٢).

كما لعبت المرأة دورا مهماً في المهدية منذ معاركها الأولى في مد المهدي بالمعلومات من داخل مدينة الخرطوم، وعن استحكامات غردون، ولقد كُنَّ في داخل المدينة، وبعد أن يتحصلنَ على المعلومات يتسللنَ لمعسكر المهدي ويُخْبِرْنَهُ بما شاهدنه من أوضاع.(٣).

تحصل الامام المهدي على المزيد من المعلومات عن الخرطوم ووضعها الداخلي من خلال تقرير مفصل رفع اليه في يوم ٢٤يناير ١٨٨٥م بواسطة السنجق عمر بك ود الفقيه ابراهيم الملقب بغرة العينين ، وقد نجح عمر بك في شرح الوضع داخل المدينة بصورة من التفصيل الأمر الذي وفر للإمام المهدي عدد وافر من المعلومات (٤).

---

١) محمد ابراهيم ابوسليم ، تاريخ مدينة الخرطوم، اصدار مركز ابوسليم للدراسات ، (١١) ، الخرطوم ، ٢٠٠٨م، ص ٧٩.

٢) محمد ابراهيم بوسليم ، مرجع سابق ، ص ٧٩-٨٠.

٣)عبد الودود شلبي، الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته، كلية الآداب، القاهرة ،٢٠٠١م. ، ص١٨٩.

٤) نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، مصدر سابق ، ص ٨٦١م.

وقد نجحت استخباراته كذلك في ضبط عدد من الرسائل التي قام بإرسالها الأب بنومي والأب جوزيف أور فالدر إلى القنصل النمساوي في الخرطوم.[١]

يدل هذا الحادث على يقظة استخبارات المهدي ومتابعته للأجانب الذين كانوا في معسكر المهدي.

ولمواصلة الحرب النفسية ضد سكان الخرطوم ولإجبارهم على التسليم ، تمكنت استخبارات الامام المهدي من توزيع منشور الامام المهدي الموجه الأهالي الخرطوم وذلك بالعبور به عبر النيل الأبيض ثم إلقاء المنشور في الطرقات والمنازل [٢].

ترجمة الخطابات التي تقع في يد المهدي:

نجحت قوات المهدي في أن تسيطر على محتويات الباخرة عباس، وهي باخرة صغيرة كانت تحمل خطابات من الخرطوم لمصر، وكانت تحمل استيورت باشا وقنصل كل من فرنسا وإنجلترا ومجموعة أخرى من الأفراد وعدد من الرسائل التي كان غردون باشا يطمع في أن تصل إلى مصر، وقد كانت هذه الرسائل تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بمدينة الخرطوم، وقد استفاد المهدي من تلك الرسائل في وضع خططه لاقتحام المدينة.[٣]

وقد كان هناك العديد من الأشخاص الذين يجيدون عدداً من اللغات، ويقومون بترجمة الخطابات التي ترد أو تقع في يد المهدي.[٤].

نجحت استخبارات الامام المهدي في جمع الكثير من المعلومات عن العاصمة الخرطوم ، الأمر الذي ساعد كثراً في تحرير المدينة في ٢٦ يناير ١٨٨٥م.

---

1) Ohrwalder.j. ten years captivity in the Mahadist camp (London,1893), Op.cit. p. 77.

٢) محمد ابراهيم ابوسليم ، تاريخ مدينة الخرطوم ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

٣) د. و. م. خ/ مهدية متنوعة، ١/٧ من محمد أحمد المهدي إلى غردون باشا، محرم ١٣٠٢هـ،اكتوبر ١٨٨٤م، ص٢.

4) Ohrwalder.J.op.cit.. p. 77.

الخاتمة

من خلال العمل الاستخبارتي في فترة لثورة المهدية نجح الامام المهدي في حشد أكبر عدد من أبناء القبائل للعمل في خدمته من أجل جمع المعلومات والحصول عليها بمختلف الطرق ، كما نجد أن الإمام المهدي قد عمل على ترجمة المعلومات الورادة له إلى خطط حربية وتكتيكات عسكرية أسهمت في نهاية الأمر إلى جعل المهدي قائدا يسعى لتحقيق النصر تلو النصر ، وأصبحت المدن تسقط في يد أنصاره تبعا حتى كانت معركتي شيكان والخرطوم التان يعدان من أهم معارك المهدية ، وقد لعب العمل الاستخبارتي من خلالهما دوراً حاسماً ، وظهرت مقدرات الإمام وخبرة انصره المتركمة في جمع المعلومات.

النتائج:

من النتائج التي خلصت لها الدراسة :

- اهتمام الامام المهدي بالعمل الأمني والاستخباراتي منذ أن كل في الجزيرة آبا.
- استفادة الامام المهدي من المعلومات الاستخبارتيه في وضع الخطط العسكرية وتحقيق انتصاراته بعد ذلك.
- نجاح استخبارت الإمام المهدي في تنويع مصادرها ومواكبة الأحداث داخلياً وخارجياً.

التوصيات:

توصي الدراسة بدراسة العمل الأمني والاستخبارتي في المهدية بصورة تفصيلية تتيح للباحثين معرفة الجوانب الخفية من تاريخ المهدية في السودان.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابراهيم على محمد أحمد ، فقه الأمن والمخابرات ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، ٢٠٠٦م.

٢. أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية ، ج٢، دار الفكر، بدون(ب.ت).

٣. علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، ط٧، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٨.

٤. محمد محمد البيلي يونس ، الاستخبارات في غزوات الرسول صل الله عليه وسلم ، مكتبة السندس ، الكويت ، ١٩٩٥م.

٥. نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار عزة للطباعة و النشر، الخرطوم، ٢٠٠٧م

٦. عصمت حسن زلفو، كرري، تحليل عسكري لمعركة أم درمان، مطبعة التمدن، الخرطوم ،١٩٧٣م.

٧. محمد محمد البيلي يونس، الاستخبارات في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، مكتبة السندس، الكويت، ١٩٩٥م.

٨. إبراهيم فوزي، السودان بين يدي غردون وكتشنر، (جزئيين)، مطبعة جريدة المؤيد، القاهرة، ١٣١٩هـ .

٩. ب. م هولت، المهدية في السودان، ترجمة، جميل عبيد، دار الفكر العربي، بيروت ،١٩٨٢م..

١٠. عصمت حسن زلفو، شيكان، تحليل عسكري لحملة الجنرال هكس، ط٢، شركة كرري للطباعة والنشر، المطبعة العسكرية سابقا، امدرمان، ١٩٨٤م.

١١. محمد ابراهيم ابوسليم ، تاريخ مدينة الخرطوم، اصدار مركز ابوسليم للدراسات ، (١١) ، الخرطوم ، ٢٠٠٨م.

١٢. عبد الودود شلبي، الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته، كلية الآداب، القاهرة ،٢٠٠١م.

13. Ohrwalder.j. ten years captivity in the Mahadist camp (London,1893).

١٤. د. و. م. خ/ مهدية متنوعة، ١/٧ من محمد أحمد المهدي إلى غردون باشا، محرم ١٣٠٢هـ،اكتوبر ١٨٨٤م.

تداول السلطة السياسية في ليبيا

د. محمد إدريس عبد العزيز
قسم العلوم السياسية -جامعة طبرق ليبيا

الملخص:

بعد مرور سبع عقود من الزمان على استقلال ليبيا وتعاقب ثلاث أنظمة سياسية على حكم البلاد ، بات من الضرورة إجراء تقييم لعملية تداول السلطة السياسية في ليبيا، وهو ما يمكن أن يسهم في وضع تصور لواقع تداول السلطة في الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم البلاد، لمعرفة إذا ما كان هناك تداول حقيقي للسلطة أم كانت عملية شكلية فقط.

اتبعت هذه الدراسة ثلاثة مناهج علمية رئيسية تتمثل في (المنهج المقارن، منهج تحليل النظم، المنهج التاريخي)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لم يحدث أي تداول حقيقي للسلطة في ليبيا منذ إعلان الاستقلال وحتى الوقت الراهن، وكل ما حدث هو تغييرات شكلية فقط لا يمكن اعتبارها تداول حقيقي على السلطة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها شخصنة السلطة، وحظر الأحزاب السياسية، والثقافة السياسية الشائعة.

Summary:

After seven decades have passed since the independence of Libya, and the succession of three political systems to rule the country, it has become necessary to conduct an assessment of the process of the rotation of power in Libya, which can contribute to a perception of the reality of the rotation of power in the successive political systems over the rule of the country, to find out if there was rotation of power or it was just a phoney process. This study followed three main scientific approaches (the comparative approach, the systems analysis approach, and the historical approach). Among the most important findings of the study is that there has not been any real rotation of power in Libya since the declaration of independence until the present time, and all that has happened is only nominal changes that cannot be considered a real rotationp of power, due to several factors, the most important of which are: the personification of power, the banning of parties and the distorted political culture.

المقدمة :-

أولاً : موضوع الدراسة:-

لقد مرت ليبيا بثلاث حقب زمنية أساسية تغير فيها نظام الحكم من نظام يعتمد على الملكية الوراثية إلى نظام مختلف عن باقي أنظمة الحكم المعروفة في العالم اليوم وهو ما عُرف بالنظام الجماهيري ، ثم بعد عام ٢٠١١م وبعد ما عُرف بثورات الربيع العربي، مازال إلى هذا الوقت لم يصدر دستور دائم للبلاد يوضح النظام السياسي القائم، وشكل الدول، ونظام الحكم، وكيفية تداول السلطة.

ورغم أن ليبيا قد حققت استقلالها في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م، وذلك يُعتبر وقت مبكر جداً مقارنة بكثير من الدول الأفريقية، إلا أن نشأتها في ظل حظر كامل للأحزاب السياسية قد كرست فهم عند النخبة الحاكمة طيلة السنوات الماضية أنها صاحبة الشرعية الوحيدة لإدارة شؤون البلاد.

ثانياً : أهمية الدراسة:-

١. لكل حالة من حالات التداول السلمي للسلطة خصوصيتها من حيث الإشكاليات المتعلقة بها، وعليه كان يجب دراسة الحالة الليبية لمعرفة إشكاليتها الخاصة.
٢. ندرة الدراسات المتعلقة بموضوع تداول السلطة في ليبيا.

ثالثاً : أهداف الدراسة:-

١. تسليط الضوء على بعض الدراسات النظرية التي تُؤصل لعملية التداول السلمي للسلطة، وذلك من خلال التعريف بالسلطة السياسية ونشأتها، والتعريف بالتداول السلمي للسلطة، وشروطه، وآلياته.
٢. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة لعملية التداول السلمي للسلطة في ليبيا وتحليلها من خلال المفاهيم العلمية لعملية تداول السلطة لمعرفة الإشكاليات التي تواجهها هذه العملية.

رابعاً : إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده:

- هل حدثت انتخابات رئاسية وبرلمانية ساهمت في تداول حقيقي للسلطة في ليبيا؟ أم كانت عملية شكلية فقط؟

خامساً: فرضية الدراسة:-

" لقد أدت الثقافة السياسية السائدة، وحظر الأحزاب السياسية طيلة ست عقود في ليبيا منذ الاستقلال وحتى عام (٢٠١١م) إلى إعاقة عملية التداول الحقيقي على السلطة في ليبيا ".

سادساً: منهج الدراسة:-

١- المنهج المقارن : لما كانت هذه الدراسة تتعلق بتغير الممارسات السياسية خلال ثلاث مراحل مر بها النظام السياسي الليبي، فإن استخدام المنهج المقارن يصبح ضرورياً، لاسيما وأن الإشارة إلى هذه التغيرات في الدراسة المقارنة أمر ضروري.

٢- منهج تحليل النظم: تستعين الدراسة بمنهج تحليل النظم بهدف معرفة تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على النظام السياسي الليبي بكل توجهاته، وخاصة عملية التداول على السلطة.

٣- المنهج التاريخي: تم استخدامه كمنهج مساعد من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية التي مر به النظام السياسي الليبي وأهم المحطات التاريخية التي عرفها، حيث لا يمكن فهم عملية تداول السلطة دون الرجوع للخلفيات التاريخية، وهكذا يمكن فهم الحاضر وتفسيره.

- وللبحث في عملية التداول السلمي للسلطة السياسية في ليبيا سوف تقسم الدراسة إلى مبحثين على النحو التالي:-
  - المبحث الأول : الإطار المفاهيمي.
- المطلب الأول: السلطة السياسية (التعريف – النشأة).
- المطلب الثاني: تداول السلطة السياسية (التعريف – الشروط – الآليات).
  - المبحث الثاني: تداول السلطة في النظام السياسي الليبي.
- المطلب الأول: النظام السياسي الليبي خلال فترة المملكة الليبية.
- المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي خلال فترة النظام الجماهيري.
- المطلب الثالث: النظام السياسي الليبي بعد عام ٢٠١١م.
  - خاتمة الدراسة.

المبحث الأول ((الإطار المفاهيمي))

في هذا المبحث سوف نتطرق في مطلبه الأول إلى تعريف السلطة السياسية ونشأتها، أما المطلب الثاني في هذا المبحث فقد خصصناه إلى تعريف وشروط وآليات تداول السلطة السياسية.

المطلب الأول: السلطة السياسية (التعريف – النشأة)

أولاً : تعريف السلطة السياسية :-

ليست السلطة السياسية سوى نوع خاص من أنواع السلطة الاجتماعية إلى جانب أنواع أخرى كالسلطة الاقتصادية، السلطة الدينية، القيادة العسكرية، .... إلخ، لذلك فمن المهم تعريفها بدقة تحاشياً للوقوع في التباس يُعد من أخطر الالتباسات[١] .

فالسلطة السياسية هي نوع من السلطة الاجتماعية الذي يختص بهذا الصنف من التجمعات الذي نطلق عليه اسم المجتمعات المدنية، وهي أرفع السلطات الاجتماعية التي تحكم الاجتماعات الخاصة في المجتمع المدني، فهي لا تسمح في العادة بأن توجد في داخلها تنظيمات غير تابعة لها وغير مؤتمرة بأمرها على نحو مباشر، هذا فضلاً عن أنه لا يمكن أن نتصور وجود أجهزة للثواب والعقاب غير تلك الأجهزة التي تملكها السلطة السياسية (الدولة)، فالسلطة السياسية هي التي تُدير المجتمع المدني بأكمله، وتُدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة التي تؤلفه، بشكل يكفُل لها بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي (النظام)، ويوفر لها الطواعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية، والاعتراف لها بهذا الدور، يعني تأكيد سيادة هذه السلطة[٢] .

السلطة السياسية هي السلطة التي توجد بيد حكومة الدولة، والتي تقوم بموجبها بالموافقة على مجموعة من القرارات الداخلية، أي داخل الدولة فقط، وخارجية، أي تعتمد على تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، لذلك يرتبط تطبيق السلطة السياسية بوجود مجموعة من

---

١) مولود طيب، (أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة)، أطروحة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، بحث غير منشور، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٢٥ .

٢) مولود طيب، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

قنوات الاتصال بين كافة الأفراد المرتبطين بالسلطة السياسية، مثل: مجلس البرلمان، والمجالس البلدية، وغيرها[١] .

لقد عَّرفوا السلطة السياسية بأنها " ظاهرة اجتماعية لها القدرة الفعلية على احتكار وسائل القمع والإكراه، داخل الجماعة بهدف تحقيق الانسجام، والأمن الاجتماعي لصالح هذه الجماعة"[٢] .

ويذهب " هانزمورغنثاو " إلى أن السلطة، هي علاقة نفسية بين من يمارسون السلطة، ومن تمارس عليهم السلطة، وهي تعطي للحاكمين حق مراقبة أفعال المحكومين، من خلال التأثيرات التي تباشرها على عقول وأفكار المحكومين، كما أن أساس خضوع هؤلاء لتأثير السلطة ينبع من مصادر ثلاثة: الأول: توقعهم الحصول على منافع أو مزايا، والثاني: خوفهم من مضار أو مساوئ عدم الخضوع، والثالث: حبهم للنظام أو احترامهم للحاكمين، أما ممارسة هذه السلطة فقد تكون من خلال الأوامر أو التخويف والتهديد، أو الإقناع، أو قد تكون من خلال هبة الحاكم، أو سطوة جهاز أو هيئة، وقد تكون خليطاً من هذه الوسائل مجتمعة[٣] .

وتختلف نظرة المتخصصين للسلطة السياسية نتيجة للظروف الموضوعية والذاتية لهم، ونتيجة لتأثرهم بالسلطة التي يعيشون تحت ظلها إيجاباً أو سلباً، حيث يرى فريقاً منهم أنها تنظيم سيء يقوم على استغلال الأفراد واضطهادهم في الوقت الذي يمكن الاستغناء عن هذا التنظيم، وإقامة مجتمعات لا مكان فيها للسلطة السياسية، في حين يرى فريق أخر أن السلطة السياسية لازمة وضرورية، للحفاظ على الجماعة الاجتماعية ولتنظيم المجتمع، لذلك فالسلطة سمة ملازمة للمجتمعات البشرية، حتى وإن كانت ممارستها تأخذ أشكالاً مختلفة، ويذهب " جاك مارتان " إلى ضرورة التفرقة بين القوة والسلطة السياسية، فالقوة هي التي يمكن بواسطتها إجبار الآخرين على الطاعة، بينما السلطة السياسية هي الحق في توجيه الآخرين وأمرهم، والتزامهم بالطاعة[٤] .

---

١) مفهوم السلطة، ٢٢ مارس ٢٠١٦ ، في: https://mawdoo3.com

٢) (السلطة السياسية في الفكر الغربي والإسلامي)، في: http://khilafah.net/archives72690

٣) إحسان عبد الهادي النائب، (مفهوم السلطة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة)، المؤتمر العلمي الدولي الأول، رضا الشعب مصدر شرعية الحكومات، جامعة السليمانية، مايو٢٠١٧ ، ص٧٢.

٤) المرجع السابق، ص٧٢ .

ثانياً: نشأة السلطة السياسية:-

اهتم الفكر السياسي في بحث أصل نشأة الدولة... ودارت المذاهب في ذلك حول ركن واحد من أركان الدولة وهو السلطة السياسية، وأهم المذاهب في تفسير نشأة السلطة السياسية- كما جاء في الفكر السياسي الغربي[١] .

١- نظرية الحق الإلهي:-

تقول هذه النظرية بأن الدولة من صنع الله عز وجل، فهو خالق كل شيء وهو الذي يختار الملوك مباشرة لحكم الشعوب، وقد استخدمت هذه النظرية خلال القرنين ١٦-١٧ لتبرير سلطة الملوك المطلقة [٢] .

وبذلك استُخدمت نظرية الحق الإلهي لتوطيد سلطة الملوك والأباطرة لتبرير استبدادهم وعدم فرض أية رقابة على أعمالهم وذلك أنهم غير محاسبي إلا أمام الله، لأن طبيعتهم غير الطبيعة البشرية، وإرادتهم تعلو على إرادة المحكومين[٣] .

على أن هذه النظرية أخذت تتلاشى، بعد أن عجزت عن مجابهة الأفكار الحديثة، ويقظة الشعوب[٤] .

٢- نظرية العقد الاجتماعي:-

جوهر نظرية العقد الاجتماعي إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن، والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم[٥] .

لقد واجهت نظرية العقد الاجتماعي العديد من الانتقادات من أهمها: أن فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية، وغير صحيحة من الناحية التاريخية، فلم يقدم التاريخ أمثلة لدول نشأت عن طريق العقد، إضافة إلى ذلك أن هذه النظرية تقوم على افتراض خاطئ، ألا وهو أن الفرد كان يحيا حياة عزلة قبل قيام الدولة بفترة طويلة جداً. ولكن بالرغم من كل هذا فلقد لعبت

---

١) (السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي)، مرجع سبق ذكره.

٢) المرجع السابق .

٣) (نظرية الدولة وأساس نشأة السلطة السياسية فيها)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، في: https://www.politcs-dz.com

٤) المرجع السابق .

٥) مولود طيب، (أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة)، مرجع سبق ذكره.

نظرية العقد الاجتماعي دوراً هاماً في نشأة المذهب الفردي، وإليها يرجع نظام الاستفتاء الشعبي، ولهذا كان لها الفضل الكبير في ترويج المبادئ الديمقراطية، وتقرير حقوق الأفراد وحرياتهم[١] .

٣- نظرية القوة والتغلب:-

وتقوم هذه النظرية على أساس حق الأقوى، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة في مراحلها الأولى عبارة عن نظام اجتماعي فرضه شخص أو فريق من الأفراد على بقية أفراد الجماعة، مستخدمين القوة، والإكراه للوصول إلى هذه الغاية، وقد قال بهذه النظرية كل من الألماني "أوبنهمير" ، والفرنسي "شارل بيدان"[٢] .

والحقيقة أنه وإن كان التاريخ يُطلعنا على أمثلة كثيرة لانتصار هذا المبدأ، أي مبدأ القوة، وأنه بواسطة القوة أمكن قيام دول جديدة، فإنه لا يمكن التسليم بهذه النظرية على طول الخط، لأنه ما من سلطة تستطيع أن تحقق لنفسها الاستقرار والدوام مستندة إلى القوة وحدها، بل يلزم أن تكسب رضاء الأفراد وقبولهم لها[٣] .

٤- نظرية التطور الأسري:-

تقوم هذه النظرية على إسناد أصل الدولة إلى الأسرة. ذلك لأن سلطة الحاكم في الدولة ترجع إلى سلطة رب الأسرة . فالدولة في أصلها كانت أسرة متطورة، ثم تطورت فكونت عشيرة، ثم تطورت هذه الأخيرة إلى قبيلة، ثم تطورت القبيلة بدروها فكانت المدينة، ثم الدولة في النهاية[٤] .

ولكن هذه النظرية لا تصلح لتفسير أصل نشأة الدولة الحديثة، وأساس السلطة السياسية، وذلك لسببين: الأول أنها تفترض أن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وهذا الفرض غير صحيح، لأن الجماعة البشرية وجدت قبل أن توجد الأسرة بالمعنى المعروف، والثاني: وهو إذا نظرنا إلى الدول التي ولدت في العصر الحديث نجد أنها لم تقم على هذه القاعدة، بل نتيجة تفاعل عوامل مختلفة، ولم تكن وليدة تطور أسرة معينة[٥] .

---

١) (نظرية الدولة وأسس نشأة السلطة السياسية فيها)، الموسوعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

٢) (السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي)، مرجع سبق ذكره.

٣) على محمد شمبش، العلوم السياسية، (دار الكتب الوطنية ، ٢٠١١، بنغازي، ليبيا، ط٧)، ص١٩٣ .

٤) (نظرية الدولة وأساس نشأة السلطة فيها، الموسوعة الجزئرية)، مرجع سبق ذكره.

٥) المرجع السابق .

٥- الفكرة التاريخية للسلطة:-

يعتقد أصحاب هذه الفكرة أول ما يعتقدون أن تفاعل العديد من العوامل في المجتمع أدى إلى ظهور فئة من بين أفراد المجتمع استطاعت أن تفرض إرادتها على بقية أفراد المجتمع وتُخضعهم لمشيئتها، وأقامت لنفسها سلطة الأمر والنهي عليهم، وألزمتهم بواجب الطاعة، وعلى الرغم من منطقية الأساس الذي تستند إليه هذه الفكرة في تأسيس السلطة في المجتمع إلا أنها يكتنفها الغموض حول تحديد الوسيلة أو الوسائل التي تستخدمها تلك الفئة لفرض سلطتها على الجماعة، إلا أن القول بأن هناك عديداً من العوامل في المجتمع تتفاعل فتنتج السلطة يتفوق على غيره من الأفكار وذلك لأن هذه الفكرة تتميز بخاصية وهي أنها تعطي لاختلاف الظروف والعوامل من مكان إلى آخر ومن زمن إلى زمن أهمية في تكوين السلطة واختلافها، نتيجة لذلك، من دولة إلى أخرى[١] .

ولذلك، يرى بعض الباحثين أن مدار البحث يجب أن يكون أصل نشأة دولة معينة على وجه الخصوص، لا على وجه التعميم، ويبدو أن هذه النظرية الأخيرة هي الأقرب إلى الصواب من النظريات الأخرى، لأنها جمعت معظم النظريات السابقة، فكل دولة تخضع نشأتها لظروف خاصة بها، بحيث لا يمكن اتخاذ نشأة خاصة لدولة معينة وتطبيقه على غيرها من الدول.... فهذه الدولة مثلاً نشأت عن طريق التغلب والقهر.... وهكذا وهكذا.... مما حفل به التاريخ البشري من دول وسلطات سياسية مختلفة في أصول نشأتها[٢] .

المطلب الثاني: تداول السلطة السياسية (التعريف - الشروط - الآليات)

أولاً: تعريف تداول السلطة السياسية:-

وضع فقهاء القانون تعريفات مختلفة لمبدأ تداول السلطة والتي تستند في كل منها إلى مرجعية قانونية أو اجتماعية وكذا سياسية[٣] .

١) على محمد شمبش، العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٩٠ .

٢) (السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي)، مرجع سبق ذكره.

٣) السنوسي أحمد أيمن مجد الدين، (مبدأ التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية)، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٦، ص١١ .

فقد عرفها الدكتور " عماد بن محمد ": ((التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية، بل يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم، والتداول على السلطة يُدخل تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية تتخلى بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل المعارضة)) (١) .

ويعرف الدكتور " صفي الدين خربوش " تداول السلطة بقوله: ((يقصد بتداول السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزارة في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب)). وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي(٢) .

ويُعتبر مبدأ تداول السلطة مبدأً هاماً تتم مراعاته في الدول الديمقراطية ذات الأنظمة الملكية، مثلما هو مُراعى في الجمهوريات الديمقراطية، فالملوك لا يمارسون سلطة تنفيذية، إنما يمارسها أُناس منتخبون ومسؤولون أمام مجالس نيابية وأمام الناخبين الذين يجب الرجوع إليهم عند نهاية الولاية الدستورية للسلطة. فهم وحدهم أصحاب الحق في انتخاب من انتهت ولايته من عدمه. إذا رشحوا أنفسهم أكثر من مرة(٣) .

ومما لا شك فيه أن المعنى السابق (الموضوعي) لا يستقيم إلا بوجود إجراءات وقواعد دستورية وقانونية تُبين بوضوح مطلق الآليات الخاصة التي تنظم عملية انتقال السلطة من فئة إلى أخرى في ذات النظام السياسي. وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الجانب الشكلي في تعريف مبدأ الانتقال السلمي للسلطة(٤) .

على أن اختلاف التعاريف فيما بين شكل وموضوع المبدأ لم يكن هو الوحيد حيث أن اختلاف الفكر والنهج السياسي فيما بين الدول والنظم السياسية كان له هو الأخر الدور في

---

١) المرجع السابق، ص١١ .

٢) صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، (الجزيرة نت ٣-١٠-٢٠٠٤) في:-https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b/sa2-71a71-4069-843d-9dcd//8a0271

٣) سامر مؤيد عبد اللطيف، "أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي"، (مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، السنة الخامسة، العدد الثاني، ٢٠١٣م)، ص١٣٧ .

٤) مهند ضياء عبد القادر، "التداول السلمي للسلطة... بين الشرعية والمشروعية"، (مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث عشر- المجلد الثاني- السنة ٢٠١٧)، ص١١٢ .

إعطاء تعريفات مختلفة لمبدأ التداول السلمي للسلطة. ففي النظام الرأسمالي الغربي الأمر مختلف عما هو عليه في النظام الاشتراكي وإن كانت تطبيقات الأخير قلت بشكل كبير في عالم اليوم[١] .

ثانياً: شروط تداول السلطة:-

يكاد التداول السلمي للسلطة يُلخص سمات النظام الديمقراطي على النمط الغربي، إذ يستلزم حدوثه وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير على وسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة[٢] .

ومن أهم شروط التداول السلمي للسلطة ما يلي:-

١- التعددية الحزبية :-

يرتبط هذا الشرط بوجود حياة حزبية مستقرة، منتظمة، ومؤسسة على ثقافة المشاركة. فإذا كانت الثنائية الحزبية حالة مُثلى لتحقق التداول السلمي على السلطة، فإن غيابها لسبب أو لآخر، يستلزم قيام تقاطب للقوى السياسية المتنافسة. تكمن القيمة الاستراتيجية لهذا الشرط في مكانة الأحزاب ودورها المركزي في تنشيط واستقامة الحياة السياسية[٣] .

وبالمقابل تنعدم في نظام الحزب الواحد حرية الاختيار بين تيارات سياسية مختلفة وينحصر الانتخاب في حزب السلطة الذي يُهيمن عادة على كل الوظائف السياسية في الدولة، وبذلك يفقد الانتخاب كل مضامينه الأساسية ليتحول إلى أشكال أقرب إلى الاستفتاء أو التزكية أو غيرها من المصطلحات المُعبرة عن إبداء الراي إزاء طرف واحد[٤] .

٢- الانتخابات:-

يشترط التداول السلمي على السلطة أيضاً الإجراء الدوري لانتخابات حرة ونزيهة. وإذا كان لفظ التداول يُطلق على عملية الدخول والخروج من السلطة فإن الانتخابات هي الأداة التي تتم بها هذه العملية، وتُعتبر الانتخابات هي الضامن الأساسي لعودة تيار سياسي إلى

---

١) المرجع السابق.

٢) سامر مؤيد، "أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية... "، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨ .

٣) محمد مالكي،الحوكمة والديمقراطية، الجماعة العربية للديمقراطية، ٢١ أغسطس ٢٠١٧ في: https://www.arabsfordemocracy.org/201/08-31-10-34-15/2017-08-31-10--46-39/item/1631-2017-08-21-18-15-53

٤) سامر مؤيد عبد اللطيف، "أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية... "، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩ .

السلطة بعد الخروج منها، وهي تُمثل إحدى أهم المحطات التي يمارس فيها الشعب سيادته ودوره كفيصل وحكم بين التيارات السياسية المتنافسة في البلاد[١] .

٣- الفصل بين السلطات:-

يقول "مونتسكيو" أن السلطة تحُد السلطة وأن التجارب أثبتت بما لا يقبل الشك أن أي إنسان يتمتع بأي سلطة لابد وأن يُسيء استخدامها، وبالتالي لابد من حد يوقف هذا الاستخدام وإلا فإن القواعد الدستورية والقانونية ستكون لا قيمة لها بدون تنظيم لاستخدام السلطة[٢] .

إذن مبدأ الفصل بين السلطات قام بالأساس لإنكار السلطة المطلقة للحاكم من خلال تقسيم أوجه ممارسة السلطة بين عدة ممارسين لها، فكان التقسيم الأساسي بين سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكلما كان الفصل بين السلطات حقيقياً وفعلياً كانت نسبة نجاح هذا المبدأ كبيرة جداً[٣] .

٤- المعارضة:-

يتعلق هذا الشرط بمكانة المعارضة والضمانات الممنوحة لها كي تصبح هي الأخرى أغلبية حاكمة، فالديمقراطية، بما هي نقيض حكم الغلبة، لا تستقيم على وجود أغلبية حاكمة، وإن استمدت شرعيتها من انتخابات حرة ونزيهة، بل تكتمل بوجود معارضة قادرة على التعبير عن رأيها والسعي إلى إقناع المواطنين برجاحة موقفها. تلعب المعارضة في النظام الديمقراطي دوراً لا يقل أهمية عن دور الأغلبية الحاكمة. لذلك، يكفُل لها الدستور والتشريعات والقوانين حقوقاً تحافظ على كيانها المستقل، ويفتح لها باب الاجتهاد في النقد والمعارضة والتقويم، فهي بمعنى ما تتكامل مع الأغلبية وتختلف عنها[٤] .

يجب أن يتحقق شرط التوافق على قواعد اللعبة السياسية، حتى يسهل التداول، بما هو عملية سلمية للتعاقب على السلطة بين الأكثرية والمعارضة، غير أن غيابه، أو عدم

---

١) عماد بن محمد، التداول على السلطة مفهومه وأشكاله في :
http://bohthe-blogspot.com/2008/12/blog-post.html?m=1

٢) مهند ضياء عبد القادر، "التداول السلمي للسلطة ... بين الشرعية والمشروعية)"، مرجع سبق ذكره، ص١١٦ .

٣) المرجع السابق، ص ١١٦ .

٤) محمد مالكي، الحوكمة والديمقراطية، مرجع سبق ذكره.

تحقق شرط الالتزام به إن كان موجوداً ومدوناً، يُفضي إلى اغتصاب السلطة والإبقاء عليها بكل الوسائل المادية والرمزية التي تحت سيطرة ممارسي حكم الغلبة[١] .

ثالثاً: آليات تداول السلطة:-

تنتقل السلطة في النظم السياسية عن طريق نوعين من الآليات، أولاهما: آليات سلمية، والأخرى: آليات عنيفة. ويقصد بالآليات السلمية أن يتم هذا الانتقال دون إكراه أو إجبار، أي دون استخدام أساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار شخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة أخرى أو لشخص آخر. بينما يقصد بالآليات العنيفة استخدام القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون سند للنخبة الجديدة سوى القوة[٢] .

ويعني هذا ارتباط ذلك بما يُعرف في الفقه السياسي بالشرعية الدستورية، أي باستناد طريقة الوصول إلى السلطة إلى الأسلوب الذي يحدده الدستور والقانون، وهنا يجب على كل من يريد أن يشغل هذا المنصب أن يلتزم بالطريقة التي نص عليها الدستور وإلا اعتبر من شغل المنصب مغتصباً له، وعليه أن يسعى للحصول على قدر من التأييد الشعبي الذي يسمح له بالاستمرار في السلطة من خلال ما يعرف بتوليد شرعية سياسية قد تسمح بتجاوز المواطنين عن غياب الشرعية القانونية، أي طريقة الوصول إلى السلطة[٣] .

إن السلطة الشرعية هي السلطة ذات السند الصحيح وممارستها صحيحة، فالشرعية هي الزاوية التي يقف فيها صاحب السلطة، والمشروعية هي الزاوية التي يقف فيها الرعية. وعندما يتذرع الحاكم بالشرعية، تتذرع الرعية بالمشروعية، وأن تكون السلطة شرعية، هذه مصلحة الحاكم، وأن تكون مشروعية فهذه مصلحة الرعية. فبالنسبة للحاكم، الشرعية هي التي تؤسس حقه، والمشروعية هي التي تؤسس واجبه، أما بالنسبة للرعية فهي العكس من ذلك، فشرعية السلطة هي أساس ومُرتكز واجبه الطاعة والخضوع، ومشروعية السلطة هي الضمانة الأساسية لحقه في ألا يُضطهد. وتأسيساً على ذلك يمكن القول، ((إن الشرعية مصطلح سياسي، بينما المشروعية مصطلح قانوني، فالشرعية مصدرها إرادة الشعب، أما

---

١) المرجع السابق.

٢) صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، مرجع سبق ذكره.

٣) المرجع السابق.

المشروعية فمصدرها القوانين والدساتير، الشرعية لها بُعد قيمي ومعنوي (أخلاقي)، والمشروعية لها بُعد قانوني)) (١) .

في الحقيقة أن الكلام عن مشروعية السلطة لم يعد كافياً لإسباغ الصفة الديمقراطية على السلطة والنظام السياسي الناشطة فيه. بمعنى آخر فإن الخضوع للقاعدة النافذة في الدولة لم يبقى هو المعيار المُميز لاعتبار السلطة المُعبر الحقيقي عن الإرادة العامة.... فكثير من النظم السياسية تشهد باستمرار تداول سلمي للسلطة إلا أن الحقيقة أن الشعب غير راضٍ عملياً عن السلطة، وأن السلطة لا تزال تشغل عملها بالاستناد لقواعد بعيدة كل البعد عن الشعب(٢) .

ولتوضيح ذلك واقعياً نقول: ((أن النظم الملكية في مختلف الدول الموسومة بالديمقراطية أو غيرها، قائمة على مبدأ التوريث للسلطة دون الاكتراث للرأي العام ومدى تقبله لذلك، بل أن دساتير تلك الدول قائمة على تقديس الملوك وعدم المساس بها مطلقاً، ولا يقتصر الأمر على الدول الملكية فحسب بل هناك الكثير من النظم الجمهورية القائمة افتراضاً على انتخاب الشعب لرئيس الدولة، إلا أن ذلك سرعان ما يتحول للاستبداد بالسلطة وعندها يبدأ الرئيس بتوطيد أركان سلطته والتأثير بشكل أو بآخر في اختيار مَّنْ بعده، بل يصل الأمر أحياناً إلى تنازله عن السلطة لابنه أو رفيقه في الحزب، وتغيير قواعد نقل السلطة بما يتماشى ورغبته في أيلولة السلطة لشخص ما(٣) .

١) إحسان عبد الهادي النائب، "مفهوم السلطة وشرعيتها....."، مرجع سبق ذكره، ص٧٧ .
٢) مهند ضياء عبد القادر، "التداول السلمي للسلطة .... "، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠ .
٣) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

المبحث الثاني
تداول السلطة في النظام الليبي

سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية على النحو التالي:-

المطلب الأول: النظام السياسي الليبي خلال فترة المملكة الليبية (١٩٥٢-١٩٦٩)

أعلنت ليبيا في ١٩٥١/١٢/٢٤ كمملكة متحدة، متكونة من ثلاث أقاليم وعلى رأسها الملك "إدريس السنوسي"، وقد أنهى هذا الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي للبلاد، والذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة إيطاليا لمستعمراتها في إفريقيا، نتيجة تحالفها مع ألمانيا النازية آنذاك، وواجهت المملكة عدة مشاكل سياسية واقتصادية في آن واحدة، تمثلت في انتقال الولاء للمملكة، إذ ظل هذا الأخير لصيقاً بالقبيلة أكثر منها بالمملكة، إضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية حيث كان الرعي والزراعة سمة الاقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة، قبل ظهور النفط[١] .

صدر أول دستور في ليبيا في ٧ أكتوبر عام ١٩٥١، وتم تعديله مرة واحدة فقط، وذلك بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣، والذي تحول بالدولة من الشكل الاتحادي إلى نظام الدولة الموحدة، ويتكون هذا الدستور من (٢٠٤) مادة، ويحتوي على (١٢) فصلاً مُنظِمة له، ومن خلال هذا الدستور تم تحديد السلطات والمؤسسات السياسية في ليبيا.

ورغم الطابع البرلماني الذي نص عليه دستور الاستقلال، إلا أن الممارسات الفعلية تثبت عكس ذلك، حيث ظهرت فجوة واضحة بين الدستور والممارسات الواقعية، وقد حدث ذلك بسبب الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور لملك البلاد، وفقاً لنظام الحكم الملكي[*].

---

١) زردومي علاء الدين، (التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط القذافي)، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة خيضر بسكرة، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٦٣ .

* لقد نص دستور عام ١٩٥١م، المعدل بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ على أن " ليبيا دولة ملكية وراثية ونظامها نيابي، وتسمى المملكة الليبية، ومن أهم الصلاحيات التي منحها الدستور للملك ما يلي:

لقد كان النظام السياسي في ليبيا خلال فترة الحكم الملكي (١٩٥٢-١٩٦٩) لا يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية ولا منظمات المجتمع المدني، بل أن ذلك يُعد من الجرائم السياسية، لذلك حلت القبيلة بموروثها الثقافي والاجتماعي محل التنظيمات السياسية المدنية[١] .

١- السلطة التشريعية:-

أخذت ليبيا في هذه الفترة بالنظام النيابي الثنائي، وكان البرلمان يتكون من مجلسين، مجلس الشيوخ ويتكون من ٢٤ عضواً ، وكانت مدة العضوية في هذا المجلس ثمانية أعوام مع تجديد النصف كل أربعة سنوات، ومجلس النواب يمثل كافة سكان ليبيا، حيث كان النائب الواحد يمثل ٢٠ ألف مواطن ليبي، وكان عدد النواب في هذه الفترة ٥٥ نائباً، ٣٥ عن طرابلس، و ١٥ عن برقة، و٥ نواب عن فزان، ولم تُمنح المرأة حق الانتخاب في هذه الفترة، وحددت فترة العضوية في مجلس النواب بأربعة سنوات، ولا يجوز للنائب الجمع بين عضوية المجلسين أو يكون عضواً في المجلس الإقليمي والمجلس الاتحادي[٢] .

في ١٩٦٣/٤/٢٧ عُدل الدستور، حيث ألغى الشكل الاتحادي للدولة واستبدل بدولة موحدة، وأقيمت حكومة واحدة لها السلطة على كافة أراضي الدولة، وقُسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية، وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم، وأصبح الملك يعيين

أ- السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة. ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرها مجلس الأمة على الوجه المبين في الدستور ف٤ ٣ م٤١ .

ب- السلطة التنفيذية يتولاها الملك على حدود هذا الدستور ف٤ م٤٢ .

ج- يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسؤولون ف٥ م٦٠ .

د- الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقيله أو يقبل استقالته ف٥ م٧٢ .

هـ- يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ ف٧ م٩٧.

و-تشكيل المحكمة العليا من رئيس وقضاة يعينون بمرسوم ويؤدون اليمين أمام الملك ف٨ م١٤١ .

للمزيد: انظر دستور ليبيا ، أصدرته " الجمعية الوطنية الليبية" في ٧ أكتوبر ١٩٥١ ، في:
http//ar.m.wikisource.org/wiki.

١) حسين يوسف القطروني، الوضع السياسي الليبي(٢٠١١-٢٠١٦) معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام، (شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات) في: http://diae.net/34297

٢) زردومي علاء الدين، (التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط القذافي)، مرجع سبق ذكره، ص٦٤ .

جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما مُنح حق الانتخاب للمرأة، ومن هنا جاء انفراد الملك بجميع السلطات، وأصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة[١] .

لقد كان الترشيح وانتخاب مجلس النواب يجري على أساس شخصي فردي وقبلي وإقليمي، وليس على أساس برنامج حزبي يُعبر عن رغبات فئات الشعب وتطلعاتها وانتماءاتها ومذاهبها، وكان بين المرشحين عادة أفراد معروفون بانتماءاتهم الحزبية السابقة (ما قبل الاستقلال)، والذين أصبحوا يُكونون ما يُعرف بالمعارضة آنذاك. والحقيقة أنه رغم احتكار القرار السياسي من فئة معينة وخاصة من قبل الملك إلا أن البلاد كانت تتمتع بكثير من الحريات الفردية والاقتصادية وحقوق الإنسان، ومتطلبات الأمن، وقد أمكن حتى تحدي السلطة أمام القضاء وإصدار أحكام ضدها[٢] .

٢- السلطة التنفيذية:-

وبحسب دستور البلاد، فإن الملك يملك ولا يحكم، فهو يملك التكليف بتشكيل الحكومة، ويملك إقالتها.... وقد توالت على إدارة شؤون البلاد منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٩ أحد عشر وزارة، وكان يختار في كل مرة شخصية سياسية تتولى تشكيل الحكومة دون أن تقدم برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متكاملاً يعكس متطلبات المرحلة، بقدر ما كان يأتي التغيير في أعقاب أزمة سياسية محلية تعصف بالبلاد والحكومة[٣] .

وفي السياق السابق، هناك رأيان مختلفان، الأول: يرى بأن تعاقب إحدى عشر حكومة في فترة ١٨ سنة في العهد الملكي، ما هو إلا دليل على انتقال السلطة، وتداولها بطرق سلمية، والثاني: يرى أن تعاقب هذه الحكومات لم يكن نوع من أنواع تداول السلطة بمعناها الديمقراطي المعروف، حيث أن الأمر ووفقاً للدستور يتعلق بالدرجة الأولى بإرادة الملك (م٧٢ الدستور الليبي) في تغيير الحكومة وتداولها على السلطة، حسب ما قد يرى الملك أنه في مصلحة البلاد.

---

١) المرجع السابق،ص٦٤.

٢) بشير المنتصر، النظام الملكي الليبي في : http://biamsm32.blogspot.com.eg/2006/11/10.html

٣) إبراهيم عميش، نشأت التيارات والأحزاب السياسية في ليبيا، في: https://shuoon.wordpress.com/2010/03/23

يبقى انتقال السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة لشغل منصب رئيس الوزراء في النظم الملكية أمراً بعيد المنال حتى الآن. وإن كانت النظم التي تشهد تعدداً حزبياً وانتخابات دورية أقرب لتحقيق هذا الهدف من تلك التي تمنع التعدد أو الانتخابات[١] .

خلال شهر مايو من سنة ١٩٦٩ وصل "جعفر نمير" إلى الحكم في السودان عن طريق انقلاب عسكري. وفَهم الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" أن هذا الحدث قد تكون له ارتدادات في الجوار. فطلب من سفير تونس آنذاك "الطيب السحباني" الاتصال على عجل بالملك "إدريس السنوسي" وإبلاغه الرسالة التالية: ((بلادكم الشاسعة التي حباها الله بثروات كبيرة تشكو من فراغات ثلاثة: فراغ ديموغرافي، وفراغ ثقافي، وفراغ سياسي، الفراغ الديموغرافي لا يمكنكم سده في المدى المنظور، والفراغ الثقافي يمكنكم التعامل معه ولكن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً وجهداً كبيراً، أما الفراغ السياسي فيمكنكم معالجته من خلال التصالح مع النقابة والكف عن التضييق عليها، لأن النقابات وُجدت كي يقع التفاهم معها، وتكوين حزام من المؤسسات الوسيطة بينكم وبين الشعب، وذلك هو ما سيحمي الثروة التي أعطاها لك الله)). وبعد ذلك بأربعة شهور تم الإطاحة بالملك "السنوسي" في ليبيا[٢] .

إن ما يثير في رسالة "بورقيبة" للملك "إدريس" ليست قوة حدس الرجل بقدر ما هي فكرة الفراغ التي تحدث عنها. والفراغ الثقافي والسياسي الذي تحدث عنه "بورقيبه" في ذلك الوقت لا يعني فراغ ليبيا من الثقافة ومن المؤسسات التقليدية الوسيطة بين النظام الملكي والشعب، إنما فراغ البلاد من مؤسسات العمل السياسي الحديث[٣] .

إن افتقار البلاد في العهد الملكي لمؤسسات العمل السياسي الحديث ومن أهمها ((الأحزاب السياسية))، والاعتماد على الزعامة القبلية والجهوية، هو ما أدى إلى فراغ سياسي، والذي كان سبب رئيسي في الإطاحة بالنظام الملكي.

لقد تمت الإطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٦٩ على يد ما عُرف بحركة الضباط الوحدويين الأحرار التي أعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية، وكان من الواضح منذ البداية

١) صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، مرجع سبق ذكره.
٢) المولدي الأحمر، "مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة يونيو ٢٠١١، ص١٠ .
٣) المرجع السابق، ص١٠ .

أن "معمر القذافي" هو رئيس ما عُرف بمجلس قيادة الثورة، وهو محور السياسة الداخلية والخارجية في النظام الجديد في ليبيا.

وفي هذا السياق يمكن القول إن التداول للسلطة أخذ شكل التغيير بالقوة، ولم يكن تداول سلمي للسلطة، وأن التحول في شكل النظام السياسي لم يغير سمة شخصنة السلطة التي يتسم بها، حيث أن "معمر القذافي" كان له الدور الرئيسي والوحيد في إدارة العملية السياسية.

المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي خلال فترة (النظام الجماهيري) ١٩٦٩-٢٠١١ م

لتحديد الإطار السياسي للنظام الجديد أصدر ما عُرف بمجلس قيادة الثورة إعلاناً دستورياً في ١١ ديسمبر ١٩٦٩ تضمن الإعلان إلغاء النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري، كما تم إلغاء دستور ١٩٥١ المُعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ .

كما نصت المادة (١٨) من دستور ١٩٦٩ على أن ((مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، وتكون هذه التدابير في صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر ولا يجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أية جهة)) [١] .

وفي هذا السياق يتضح مدى سيطرة ما عُرف بمجلس قيادة الثورة والذي يتزعمه "معمر القذافي" على السلطة التنفيذية، من خلال صلاحيات هذا المجلس "وفقاً للدستور المؤقت ١٩٦٩" في تعيين مجلس الوزراء وإقالتهم، حيث يمكن القول أن هناك سيطرة كاملة على السلطة التنفيذية من قبل هذا المجلس.

وفي عام ١٩٧٣ دعا "معمر القذافي" في خطاب له إلى ما عُرف بإعلان الثورة الشعبية، وقد شهدت هذه المرحلة تعطيل لمؤسسات الدولة الثقافية، حيث رُفعت شعارات في هذه المرحلة أدت إلى إحداث أول انهيار لمؤسسات الدولة ليحل محلها مؤسسات أخرى لها

١) "الإعلان الدستوري المؤقت عام ١٩٦٩ "، في: https://addastour.wordpress.com1969

علاقة بأيدولوجية النظام السياسي. ومن أهم هذه الشعارات ((تعطيل كافة القوانين المعمول بها في ليبيا)) [١] .

وشهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٧ – ١٩٧٨م، تغييرين خطيرين في البناء المؤسسي للدولة: الأول إعلان النظام رسمياً إلغاء البرلمان الليبي والحكومة الليبية، وإحلال محله مؤسسات جديدة بتسميات مختلفة، والثاني إلغائه لمنصب رئيس الجمهورية وإحلال محلة منصب " قائد الثورة "، وهذا التغيير فتح الباب على مصراعيه لجملة من الألقاب والمناصب السياسية التي تؤكد التفرد بالسلطة.

ويقوم النظام السياسي في ليبيا ما بعد عام ١٩٧٧م "الإعلان عن قيام سلطة السعب"، على ما عُرف بالنظام الجماهيري الذي وضعه "معمر القذافي" بالاعتماد على ما أطلق عليه سلطة الشعب وحكم الشعب نفسه بنفسه وفق آليات معقدة. واستناداً على هذا المنهج فقد تم التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية[٢] .

ووفقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ تعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة التشريع والرقابة على عمل اللجان الشعبية، واللجان الشعبية هي أداة التنفيذ، ومن مجموع المؤتمرات الشعبية يتكون مؤتمر الشعب العام (البرلمان)، ويختار مؤتمر الشعب العام السلطة التنفيذية (اللجنة الشعبية العامة).

ولكن يظل السؤال هنا هل حقاً المؤتمرات الشعبية المكونة من جماهير الشعب الليبي هم من يقومون بصناعة السياسات العامة للدولة؟، وهل تنفذ هذه السياسات فعلاً عن طريق الجهات التنفيذية (اللجان الشعبية)؟.

في إطار الإجابة عن هذا السؤال، يمكن القول أن جماهير المؤتمرات الشعبية لا يمكنهم رسم السياسات العامة، ليس بسبب خلل في العقول أو عدم الإدراك ونقص الأهلية، ولكن لأسباب أخرى أكثر واقعية، وتظهر من الناحية التطبيقية ولا يمكن تجاهلها أو الالتفاف عليها وهي على النحو التالي:-

١) حسين يوسف القطروني، الوضع السياسي الليبي ٢٠١١-٢٠١٦ ، مرجع سبق ذكره.

٢) النظام السياسي الليبي، الجزيرة نت ٢٠١١/٢٣ ،في: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

١. أن ليبيا من الدول النامية، وبالتالي هناك نسبة كبيرة من الشعب التي يحق لها ممارسة ووضع السياسات العامة وفقاً للقانون، وليس لها خبرة في صنع السياسات العامة أو أي مجال من مجالاتها[١] .

٢. إن طبيعة هذه السياسات قد لا يجعل بالإمكان أن تدرس وتناقش وتوضع من أياً كان، فهناك موضوعات ذات طبيعة فنية بحته، ومصطلحات لا يمكن استيعابها إلا من قِبَل متخصصين، وبالتالي فإن مستوى السياسات العامة وقابليتها للتطبيق تتوقف على قدرة وضعهما من حيث تقدير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذها، والمدة الممكنة للقيام بها، وتحديد أولويات تنفيذها، وغير ذلك من المتطلبات[٢] .

وفي هذا السياق المتعلق بواقعية قدرة الجماهير على وضع السياسات العامة في الدولة الليبية، يجب الإشارة إلى الدور الجوهري والمحوري الذي يلعبه "معمر القذافي" وتأثيره المباشر في عملية صنع القرار، مستنداً في ذلك على ما يسمى ((وثيقة الشرعية الثورية))، الصادرة عن مؤتمر الشعب العام سنة ١٩٨٩م، والتي نصت على أن ((خطب وأحاديث وتوجيهات "معمر القذافي" منهاج عمل يجب أن ينفذ))، أيضاً فيما يتعلق بعملية اختيار أمناء اللجان الشعبية (الوزراء) نجد أن اختيارهم يتم من "معمر القذافي" نفسه، والذين من المفترض أن يتم اختيارهم من قبل مؤتمر الشعب العام (البرلمان)، وذلك عن طريق ما يُسمى بعملية (ترشيد القائد) أي بمعنى الأمين المختار للوظيفة مرشد به من قبل "معمر القذافي" ، وبمعنى آخر ، تعيينه جاء بناءً على أمر قيادي فوقي.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول، أنه رغم أن الوثائق الرسمية تشير إلى السلطة في يد الجماهير الليبية، والتي تمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، إلا أن الممارسة الفعلية للسلطة كانت عكس ذلك، حيث كان "معمر القذافي" هو المحور الرئيسي للسياسة الداخلية والخارجية.

---

١) الصادق عمر حسين الخطري، "الأنماط السياسية للمشاركة السياسية في ليبيا خلال الفترة من (١٩٧٧-٢٠١١)" ، (مجلة الشئون الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد السادس، أبريل ٢٠١٤)،ص ٨٦-٨٧.

٢) المرجع السابق، ص٨٨ .

المطلب الثالث: النظام السياسي الليبي بعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" عام ٢٠١١م

وضعت ليبيا تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مارس ٢٠١١م بعد أن اتهم المجتمع الدولي بقيادة بعض الدول العربية والإقليمية، النظام السابق بارتكاب جرائم ضد الشعب الليبي واستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين، إضافة إلى تُهم أخرى مثل عدم تداول السلطة وحكم الفرد والاستخدام غير الرشيد للنفط، هكذا وبمساعدة "الناتو" تم إسقاط النظام عام ٢٠١١م ، وبدأ الشعب الليبي يتطلع إلى نظام حكم قائم على تداول السلطة والديمقراطية(١) .

يُعتبر تحديد نظام الحكم في ليبيا بعد ١٧ فبراير ٢٠١١م أحد أبرز التحديات في مسيرة بناء أسس الدولة الجديدة، كما هي الحال في جميع البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية، فما أن أعلنت الثورة الليبية انتصارها، حتى بدأ النقاش حول نظام الحكم في ليبيا الجديدة، ويشمل شكل الدولة وطريقة إدارة الموارد فيها وكيفية توفير الخدمات العامة في مناطقها(٢) .

وعلى الرغم من أن الليبيين تنادوا أيام الثورة، شأن بقية الشعوب العربية الأخرى، وعبروا عن شوقهم إلى إقامة أركان دولة مدنية تعدُدية عصرية، فإنهم لم ينجحوا في تحويل منجزهم الثوري إلى تجربة ديمقراطية واعدة، فما انفكت ليبيا بعد سقوط النظام الشمولي الأحادي الذي حكمها عقوداً، تعاني من ويلات الصراع الداخلي على السلطة، ومن تهافت المليشيات المسلحة على النفوذ ومن تكالب الدول على ثرواتها النفطية ومدخراتها الطبيعية. وبدا واضحاً أن فوضى انتشار السلاح أنتجت حالة من الانفلات الأمني، وأربكت الوضع الاقتصادي في البلاد، وحالت دون تأمين مسار بنائي، مدني، سلمي لمؤسسات الدولة الجديدة(٣) .

---

١) صالح إبراهيم، "تداول السلطة ومكافحة الإرهاب"، (لندن– صحيفة العرب– العدد ٩٧٤٩ –٢٥/١١/٢٠١٤) ، ص٩ .

٢) توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديد ، في :

www.beyondrd.con/publications/introduction%20-%20constitutional%20briefs%20-.%20OBRD.PDF

٣) أنور الجمعاوي، ليبيا من الثورة إلى الانقسام على السلطة، في:

https://www.albawaba.com/ar807816

وقد نصت المادة (١٧) من الباب الثالث من الدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م على أن ((المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، ويستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير...)) (١) .

ويتضح من المادة السابقة (١٧) أن المجلس الانتقالي استمد شرعيته من ثورة ١٧ فبراير، ولم يستمد شرعيته من صناديق الانتخابات، وهنا يمكن القول أن تداول السلطة لم يتم بطريقة سلمية، ولكن عبر ثورة مسلحة استخدمت فيها القوة لتغيير نظام حكم استمر ٤٢ عام.

كما جاء في دستور عام ٢٠١١م ((إن المجلس الانتقالي يبقى أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة شؤون البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام بعد إعلان التحرير.... ويتم انتخاب المؤتمر الوطني خلال مائتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير))(٢) .

وبالفعل تم انتخاب "المؤتمر الوطني العام" بعد إعلان التحرير حسب دستور ٢٠١١م، وتم استلام السلطة من المجلس الانتقالي المؤقت، وهذا ما يمكن اعتباره تسليم للسلطة حسب مقتضيات المرحلة الانتقالية، وليس تداول حقيقي على السلطة وفقاً لدستور دائم.

ووفقاً لدستور عام ٢٠١١م يقوم المؤتمر الوطني في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من أول اجتماع له بانتخاب هيئة تأسيسية بطريقة الاقتراع من غير أعضائه لصياغة دستور دائم للبلاد، على أن تنتهي هذه الهيئة التأسيسية من صياغة مشروع الدستور واعتماده في مدة لا تتجاوز مائة وعشرين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول، بعد ذلك يطرح مشروع الدستور للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا) خلال ثلاثين يوماً، وتجري الانتخابات العامة خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، وتصادق الهيئة العليا للانتخابات على النتائج وتعلنها، وتدعي السلطة التشريعية الجديدة المنتخبة (البرلمان) للانعقاد في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ المصادقة من قبل المؤتمر الوطني العام، وفي أول جلسة لها يتم حل المؤتمر الوطني العام، وتقوم السلطة التشريعية المنتخبة بأداء مهامها(٣) .

---

١) الإعلان الدستوري المؤقت الليبي٢٠١١ ، في:
https://www.constituteproject.org/constitution/Libya-2012.pdf?lang=ar

٢) المرجع السابق.

٣) المرجع السابق.

ولكن ما حدث في الواقع العملي كان عكس ما جاء في الدستور المؤقت عام ٢٠١١م، حيث إلى الآن لم يتم طرح الدستور الدائم للاستفتاء عليه، إضافة إلى أن المؤتمر الوطني العام قام بالتمديد لنفسه مخالفاً أحكام الدستور المؤقت، وبعد ضغط شعبي كبير، قام المؤتمر الوطني بإجراء انتخابات للسلطة التشريعية الجديدة (البرلمان)، ولكن بعد إجراء الانتخابات واختيار أعضاء البرلمان، رفض المؤتمر الوطني تسليم السلطة للبرلمان المُعترف به دولياً، وهكذا أصبح هناك سلطتين تشريعيتين في ليبيا، واحدة في طبرق مُعترف بها دولياً (البرلمان) ، والأخرى في طرابلس غير مُعترف بها دولياً (المؤتمر الوطني)، وبطبيعة الحال وجود حكومتين أحدها في الشرق الليبي (مدينة البيضاء)، والأخرى في الغرب (مدينة طرابلس).

وما زاد الأمور تعقيداً التوقيع على الاتفاق السياسي بين الفرقاء الليبيين عام ٢٠١٥م بمدينة الصخيرات في المملكة المغربية، حيث أن المتابع لتطور اتفاق الصخيرات وما بعده يلاحظ في غير عناء حجم الارتباك الذي يعتري المشهد السياسي الليبي، فالانقسام بعد الثورة (١٧ فبراير) لم يقف عند التنازع على شرعية حكومتي طبرق وطرابلس، بل تعدى ذلك إلى انقسام داخلي، طال مجلس النواب المُنعقد في طبرق، والمؤتمر الوطني العام المُنعقد في طرابلس. فقد دب الانشقاق داخل كل طرف، وتباينت المواقف بخصوص التوقيع على مخرجات اتفاق الصخيرات الذي سلم به بعضهم في طبرق وطرابلس، ورفضه آخرون، حتى ذهب رئيسي مجلس النواب والمؤتمر الوطني كلاهما للقول إلى أن ((الأعضاء الموقعين على اتفاق الصخيرات لا يمثلون إلا أنفسهم))، ما يدل على عمق الانقسام داخل الطبقة السياسية الليبية. ولم يقف التشتت عند هذا الحد، بل دب الخلاف بين الموقعين على اتفاق الصخيرات أنفسهم، فمنهم من أيد مشروع الوحدة الوطنية بقيادة فايز السراج، ومنهم من اعترض عليه. ولتشتت المشهد على الصعيد السياسي انعكاساته على الصعيدين العسكري والاجتماعي، فكتائب المسلحين وعموم الليبيين موزعون بين مناصر للحكم التوافقي ومؤيد لأحد أطراف الأزمة دون غيره[١] .

١) أنور الجمعاوي، ليبيا من الثورة إلى الانقسام على السلطة، مرجع سبق ذكره.

خاتمة:-

التداول السلمي للسلطة هو آلية صعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة إلى المعارضة، كما أن التداول السلمي للسلطة لا يسمح لأي فرد أو حزب أو طبقة الاستمرار في الحكم إلى ما لا نهاية، كما أن من شروط التداول السلمي للسلطة وجود تعدُدية حزبية تتنافس للوصول إلى السلطة، مع توافر بيئة سياسية تسمح بإجراء انتخابات حرة نزيهة لا يتدخل فيها رأس الدولة بأي شكل من الأشكال.

وبالتطبيق على الحالة الليبية من خلال فترات الحكم الثلاث، يمكن القول بأنه لم يكن هناك تداول حقيقي للسلطة، رغم ما نصت عليها الدساتير والوثائق الصادرة، ويمكن تأكيد ذلك بالاستناد على الشواهد التالية:-

- أولاً: استمرار حكم الفرد وشخصنة السلطة لمدة ست عقود تقريباً، وهذا في حد ذاته دليل واضح على عدم وجود تداول سلمي للسلطة، حيث التغيير الذي حدث هو الاستيلاء على السلطة بالقوة عام ١٩٦٩م والذي تم من خلاله الإطاحة بنظام الحكم الملكي، وهذا ما حدث أيضاً في ٢٠١١م والذي أطاح بـ "معمر القذافي".
- ثانياً: عدم السماح بإنشاء أحزاب سياسية منذ الاستقلال عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠١١، حيث كانت السلطة الحاكمة تُجَّرم وجود الأحزاب السياسية، وبعد عام ٢٠١١م ووفقاً للدستور المؤقت تم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية ولكن دون تحديد قوانين واضحة تحدد طريقة عمل هذه الأحزاب، كما أن هذه الأحزاب ليس لها دور بارز في عملية التنافس على السلطة، إضافة إلى أنها – الأحزاب – تستقوى بميليشيات مسلحة تابعة لها، وهدفها مصالح شخصية ضيقة.
- ثالثاً: السلطة التشريعية: لم تخضع لانتخابات حقيقية حرة ونزيهة معتمدة على وجود أحزاب سياسية لها رؤية مستقبلية تعمل من خلالها، بل كانت القبلية والجهوية مسيطرة مع وجود مجموعة من الأفراد ممن لهم علاقة وثيقة بالنظام القائم، أضف إلى ذلك تدخل رأس السلطة في تعيين رئيس السلطة التشريعية(*).

*) وفقاً للدستور الليبي المعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ يتكون مجلس الأمة (السلطة التشريعية) من مجلسين (الشيوخ والنواب)، ووفقاً للمادة (٩٤) من هذا الدستور يعين الملك أعضاء مجلس الشيوخ، كما يعين رئيسه (م٩٧)، وفيما يتعلق بمجلس النواب يتم انتخابهم بالاقتراع السري العام (م١٠٠)

- **رابعاً: السلطة التنفيذية: وفقاً للمادة (٧٢) من الدستور الليبي المُعدل ١٩٦٣ ((الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يُقيله أو يقبل استقالته من منصبه ويعيين الوزراء ويُقيلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء)).**

وفيما يتعلق بالنظام الجماهيري كان ما يطبق من ترشيد لرئيس السلطة التشريعية يطبق بالتمام على رئيس السلطة التنفيذية.-

- **ومما سبق عرضه يمكن القول أنه لم يحدث أي تداول حقيقي للسلطة في ليبيا من إعلان الاستقلال ١٩٥١ وحتى الوقت الراهن، وكل ما حدث هو تغييرات شكلية فقط لا يمكن اعتبارها تداول حقيقي على السلطة.**

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها الثقافة السياسية الشائعة ، وحظر الأحزاب السياسية.

- وكان رئيس السلطة التشريعية (مؤتمر الشعب العام) في النظام الجماهيري عادةً ما يرشد به (يتم تعيينه) من قبل "معمر القذافي"، اعتماداً على ما يُسمى بوثيقة الشرعية الثورية ١٩٨٩م.

المراجع :-

أولاً : الكتب:-

١. شمبش، على محمد ، العلوم السياسية، (دار الكتب الوطنية ، ٢٠١١، ط٧،بنغازي، ليبيا).

ثانياً : الدوريات العلمية :-

٢. عبد اللطيف، سامر مؤيد ، "أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي"، (مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، السنة الخامسة، العدد الثاني، ٢٠١٣).

٣. عبد القادر، مهند ضياء ، "التداول السلمي للسلطة... بين الشرعية والمشروعية"، (مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث عشر- المجلد الثاني- السنة ٢٠١٧).

٤. الخطري عمر حسين، "الأنماط السياسية للمشاركة السياسية في ليبيا خلال الفترة من (١٩٧٧-٢٠١١)" ، (مجلة الشئون الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد السادس، أبريل ٢٠١٤).

٥. الأحمر، المولدي ، "مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة يونيو ٢٠١١).

ثالثاً : الصحف :-

٦. صالح إبراهيم، "تداول السلطة ومكافحة الإرهاب"، (لندن- صحيفة العرب- العدد ٩٧٤٩ -٢٠١٤/١١/٢٥) .

رابعاً :- الرسائل الجامعية

٧. طيب، مولود ، "أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة"، (أطروحة دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، بحث غير منشور، ٢٠١٥-٢٠١٦.

٨. مجد الدين، السنوسي أحمد أيمن ، "مبدأ التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية"، (رسالة ماجستير)، بحث غير منشور، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٦.

٩. علاء الدين، زردومي ، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط القذافي"، (رسالة ماجستير)، بحث غير منشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، ٢٠١٢-٢٠١٣.

خامساً : الوثائق :-

١٠. "دستور إعلان الاستقلال ٧ أكتوبر ١٩٥١"، والمعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ ، في:

http://ar.m.wikisource.org/wiki

١١. "الإعلان الدستوري المؤقت عام ١٩٦٩"، في:

https://addastour.wordpress.com1969

١٢. "الإعلان الدستوري المؤقت الليبي٢٠١١" في:

https://www.constituteproject.org/constitution/Libya-2012.pdf?lang=ar

سادساً : الموسوعات :-

١٣. نظرية الدولة وأساس نشأة السلطة السياسية فيها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، في: https://www.politcs-dz.com

سابعاً : المؤتمرات :-

١٤. إحسان عبد الهادي النائب، "مفهوم السلطة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة"، (المؤتمر العلمي الدولي الأول، رضا الشعب مصدر شرعية الحكومات، جامعة السليمانية، مايو٢٠١٧).

ثامناً : المصادر الإلكترونية :-

١٥. (مفهوم السلطة)، ٢٢ مارس ٢٠١٦ ، في:

https://mawdoo3.com

١٦. (السلطة السياسية في الفكر الغربي والإسلامي)، في:

http://khilafah.net/archives72690

١٧. (صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات)، الجزيرة نت. ٣-١٠-٢٠٠٤، في:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b/sa2-71a71-4069-843d-9dcd//8a0271

١٨. (محمد مالكي، الحوكمه والديمقراطية، الجماعة العربية للديمقراطية)، ٢١ أغسطس ٢٠١٧، في:
https://www.arabsfordemocracy.org/201/08-31-10-34-15/2017-08-31-10--46-39/item/1631-2017-08-21-18-15-53
١٩. (عماد بن محمد، التداول على السلطة مفهومه وأشكاله)، في:
http://bohthe-blogspot.com/2008/12/blog-post.html?m=1
٢٠. (حسين يوسف القطروني، الوضع السياسي الليبي(٢٠١١-٢٠١٦) معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام)، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، في:
http://diae.net/34297
٢١. (بشير المنتصر، النظام الملكي الليبي)، في:
http://biamsm32.blogspot.com.eg/2006/11/10.html
٢٢. (إبراهيم عميش، نشأت التيارات والأحزاب السياسية في ليبيا)، في:
https://shuoon.wordpress.com/2010/03/23
٢٣. (النظام السياسي الليبي)، الجزيرة نت ٢٠١١/٢٣ ، في :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews
٢٤. (توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديد) ، في:
www.beyondrd.con/publications/introduction%20-%20constitutional%20briefs%20-%20OBRD.PDF
٢٥. (أنور الجمعاوي، ليبيا من الثورة إلى الانقسام على السلطة)، في:
https://www.albawaba.com/ar807816

دور الإدارة الأهلية في تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوداني

د. ريم محمد موسى
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المشارك
جامعة بحري ـ السودان

أ . آدم الزبير أحمد محمد
باحث دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة الزعيم الأزهري ـ السودان

مقدمة:

يتميز السودان بتنوع ثقافي واجتماعي فريد وذلك لجغرافيته وتعدد مجموعاته الأثنية ، وقد ظهر ذلك التباين في تشكيل بوثقة الاندماج وتحقيق التكامل السياسي القومي بشقيه الأفقي والرأسي وجعل صيغ من التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع السوداني ، لأن التعايش السلمي لا يقوم على الجدل بل يقوم على الاتفاق بسبب أن السلم الاجتماعي يأتي بالاتفاق تجسيداً للقيم الايجابية التي من شأنها صياغة المجتمع .

وتعتبر الإدارة الأهلية نمط من الحكم غير المباشر يتم بنقل سلطات إدارية وأمنية وقضائية من حكام الإقاليم البريطانيين إلى زعماء القبائل والعشائر قبل الاستقلال ، وعليه قد لعبت الإدارات الأهلية في المجتمع السوداني دوراً مهماً في نشر ثقافة السلام وترسيخ معاني التعايش السلمي والوحدة الوطنية .

تناقش الدراسة الدور الذي تقوم به الإدارات الأهلية في السودان في تحقيق التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع السوداني باعتبارها آلية لتحقيق التعايش السلمي للدور المنوط بها في حفظ الأمن والاستقرار وتسوية وحل النزاعات بالصورة السلمية بين الجماعات العرقية والأثنية في المجتمع السوداني . في وجود سؤال رئيسي يثمثل في : ماهي الامكانيات التي تجعل الإدارة الأهلية آلية ناجحة لتحقيق التعايش السلمي .

تم استخدام المنهج التاريخي لاستقراء الاحداث التاريخية التي صاحبت عملية تكوين وتشكيل الإدارات الأهلية في فترة ما قبل الاستقلال ثم تشكيل الدولة الوطنية ، كذلك المنهج الوصفي التحليلي لخلق إطار نظري يفسر العلاقة بين المتغيرات ووصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة .

Abstracts :

Sudan is distinguished by a unique cultural and social diversity, due to its geography and the multiplicity of its ethnic groups. This difference appeared in the formation of integration and the achievement of national political integration, both horizontal and vertical, and made formulas of peaceful coexistence among the various components of Sudanese society, because peaceful coexistence is not based on controversy, but is based on agreement because of The social ladder brings agreement by embodying the positive values that would shape society

The civil administration considers a form of indirect government to transfer administrative, security and judicial powers from the rulers of the British regions to tribal and clan leaders before independence, and accordingly the civil administrations in Sudanese society have played an important role in spreading the culture of peace and consolidating the meanings of peaceful coexistence and national unity.

The study discusses the role played by the civil administrations in Sudan in achieving peaceful coexistence among the components of Sudanese society as a mechanism for achieving peaceful coexistence for its role in maintaining security and stability and the peaceful settlement and settlement of disputes between racial and ethnic groups in Sudanese society. In the presence of a major question: What are the capabilities that make civil administration a successful mechanism for achieving peaceful coexistence?

The researcher used the historical approach to extrapolate the historical events that were a reason for the formation of civil administrations in the pre-independence period. Also, the descriptive analytical method was used to describe and analyze the phenomenon under study.

أولاً – مفهوم التعايش السلمي .. مدخل مفاهيمي :

كلمة تعايش لها علاقة بالآخرين والاعتراف بأنهم موجودون ، والتعايش يعني التعلم للعيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة ايجابية مع الآخر . ومفهوم التعايش بدأ الترويج له مع ظهور الكتلتين الشرقية والغربية اللتين قسمتا العالم إلى معسكرين قبل سقوط سور برلين وإنهيار الاتحاد السوفيتي .

يعرف التعايش السلمي **Peaceful Coexistence** على أنه : إتفاق بين طرفين أو عدة أطراف على تنظيم وسائل العيش فيما بينهم ، وفق قاعدة يتم تحديدها وتمهيد السبل المؤدية إليها لتحقيقها[١]. وقد حمل هذا المصطلح عدة معان منها السياسي الايديولوجي الذي يعني الحد من الصراع وترويض الخلاف العقائدي بين قوتين أو العمل على احتواء ذلك الصراع بما يفتح قنوات الإتصال بين الطرفين . ومنها اقتصادي يرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالوسائل القانونية والاقتصادية . ومنها الديني بمعنى ممارسة كل الجماعات أو الديانات المختلفة لكافة شعائرها وطقوسها الدينية بحرية . وهنالك التعايش القومي واللغوي الذي ينبذ العصبية ويؤكد الآخر ، بذلك فان التعايش لا يعني الذوبان وفقد الهوية والشخصية ، ولكنه يعني ويؤكد على قبول واحترام الآخرين .

وقد ورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية تعريف التعايش بأنه : معيشة جماعات مع بعضها البعض أو في نفس الوقت ، وقد يتجه هذا التعايش نحو الانصهار أو الاندماج بحيث يزول بعضها أو يذوب في الأخر ، أو هي تحافظ على التفرقة العنصرية بحيث تقيم من عاداتها وقواعدها ونظمها حواجز فاصلة بين بعضها البعض [٢].

وعرف سبيجمان التعايش بأنه نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن للافراد الذين انخرطوا في أعمال عدائة سابقة ضد بعضهم البعض أن يعيشوا ويعملوا معا دون أم يدمر أحدهم الأخر [٣].

أما ايلين بابيت يعرف التعايش من الناحية العلمية إقامة علاقات بين أثنين أو أكثر من الجماعات مختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل أكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض كما يشمل درجة معينة من الإتصال والتفاعل والتعاون يمكن أن يمهد التعايش لتحقيق مصالحة على أساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح [٤].

وهنالك قواعد تحدد التعايش السلمي ومسار العيش المشترك هي [٥]:

- احترام الأخر والاعتراف به .

- التوازن بين الحقوق والواجبات بدون تمييز .
- تعزيز وسائل التعاون والتكافل الاجتماعي والسياسي وتهيئة شروطهما وقيام مؤسساتهما .

ويستند التعايش السلمي إلى خمسة أسس على النحو التالي [٦]:

الأساس الأول : الإرادة الحرة المشتركة بحيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات وليس مفروضة .

الأساس الثاني: التفاهم حول الأهداف والغايات حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول علمي أو لايحقق فائدة للطرفين ، بحيث يمون القصد الرئيس هو خدمة الأهداف الإنسانية والمصالح البشرية العليا .

الأساس الثالث : التعاون على العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها .

الأساس الرابع : صيانة التعايش السلمي بأطر من الأحترام المتبادل والثقة المتبادلة حتى لا تغلب مصلحة طرف على الأخر .

الأساس الخامس : الإتفاق على إحلال الحوار بدلاً من الصراع والذي يعد محفزاً لاستمرارية التعايش بين المكونات المختلفة ، ولا يكون ذلك إلا بوجود بيئة ديمقراطية لضمان التفاعل الطبيعي بين المكونات المختلفة .

وفي الغالب يرتبط تحقيق التعايش السلمي بمفهوم التسامح ، والتسامح هو إتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا فهو مسؤولية تنطوي علي نبذ الاستبداد، والتسامح أيضاً هو بلسم العلاقات الانسانية مع الآخرين، وروح الاتصال الصحيح وبدونه تصبح الحياة بلا طعم وتفقد قيمتها ولا يصبح للاتصال معنى ولا روح وهو أساس مهم جدًا في الاتصالات والعلاقات البشرية .

إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا وللصفات الإنسانية لدينا، وهو الفضيلة التي تسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، ولا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شئ ، وفي التسامح تتحقق الحقوق الاجتماعية والدينية وعندما تتسامح فلا يعني انك تتخلى عن دينك ومذهبك وقيمك.

ثانياً – خلفية تاريخية عن تكوين الإدارة الأهلية في السودان :

الأدارة الأهلية هي نظام تقليدي للإدارة المحلية ، نبع من نظام الحكم غير المباشر الذي تبناه الإداريون البريطانيون الأوائل في المستعمرات الانجليزية ، ويقوم بوظائف الإدارة المحلية بواسطة زعماء القبائل المحليين التقليديين ومجالسهم تحت إشراف مجموعة صغيرة من الموظفين البريطانيين الذين عينوا مفتشين مقيمين ومفتشي مراكز ، بحيث يشكلون الرابطة الإدارية بين زعماء القبائل ومجالسهم من ناحية ، وبين الحكومة الإقليمية والحكومة المركزية من ناحية أخرى .

نشأ النظام الأهلي القبلي في السودان منذ ولادة القبلية العربية في السودان في منتصف القرن السابع الميلادي ، وكان السودان منذ ذلك التاريخ القديم عبارة عن تجمعات قبلية تمثل فيه القبيلة وحدة اجتماعية تنظم علاقاتها مجموعة من الأعراف التقاليد تنسجم مع عادات القبائل الأخرى غالباً ، وعرفت هذه الفترة بالفترة العشائرية حيث يشرف شيخ القبيلة على إدارتها بصفاته الشخصية المتميزة وبحكم العرف والتقليد .

وقد طور الحكم الثنائي في السودان ذلك النظام القبلي وحوله من نظام عشائري إلى نظام إداري أطلق عليه "الإدارة الأهلية" ، وكان يهدف إلى دعم سياسات اللامركزية التي جاءت في توصيات اللورد منلر في عام ١٩٢١ مع الأخذ في الاعتبار تجربة اللورد لوقارد التي طبقت في الهند ثم نجيريا ، وهي سياسة تعتمد على القادة الطبيعيين وتحقق أهداف الحكم الأساسية القائمة على ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار[٧] .

وصدر أول تشريع لتنظيم الإدارة الأهلية بأسم قانون سلطات مشائخ الرحل لسنة ١٩٢٢، وقد استهدف القانون شريحة الرحل وأهل البادية وهم أقل استقراراً في المجتمع السودني ، وقد شملت السلطات الواردة في هذا القانون الجوانب الإدارة والتنفيذية والقضائية ومنح مشائخ القبائل سلطات قاضي من الدرجة الثالثة للفصل في الخصومات والمنازعات .

وبعد ثورة عام ١٩٢٤ قرر الحاكم البريطاني جون مفي منح الإدارة الأهلية قليل من الاهتمام بعد أكتشاف أنها غير قادرة على السيطرة على الرأي العام المستنير ليتم دمج القبائل وإعادة تنظيمها تحت سلطة ناظر ، وقد اقتضي ذلك إصدار قانوناً جديداً عرف بأسم قانون سلطات المشائخ لعام ١٩٢٧ ، حيت الغي هذا القانون الجديد قانون سلطات المشائخ الرحل لعام ١٩٢٢ ، وقد أنشى هذا القانون وظائف جديدة في هيكل الإدارة الأهلية وإنشاء وظائف رؤساء المحاكم الأهلية ونوابهم وتم منحهم سلطات قضائية [٨] .

وفي عام ١٩٢٨ تنبنت السلطة البريطانية نهج جديد في إعادة تنظيم الإدارة الأهلية لتصبح أكثر فاعلية بتبني سياسة دمج القبائل لصغيرة في القبائل الكبرى أو مع بعضها البعض ، وذلك لتوسيع الكيان القبلي لتحمل المسؤوليات المطلوبة منه ، فتم تعديل قانون ١٩٢٧ بقانون جديد .

وطور النظام البريطاني قانون المحاكم الفردية وتعديلاته لسنة ١٩٣٠ بقانون جديد هو قانون المحاكم الأهلية لسنة ١٩٣٢ ، وهو ما خول سلطات قضائية وبوليسية لنظار القبائل ، وقد نص هذا القانون على إنشاء خمسة أنواع من المحاكم الأهلية في شمال السودان على النحو التالي :

- محكمة الشيخ ، وينظر فيها الشيخ وحده .
- محكمة الشيخ متعددة الأغراض .
- مجلس الشيخ .
- محكمة القرية .
- المحكمة الخاصة .

وتبلورت عبر هذا القانون رؤية الأدارة الأهلية وجعلت لها إطاراً تشريعياً تتحرك من خلاله عبر الموجهات الآتية (٩) :

١. الاعتراف بمشائخ العرب الرحل ومنحهم سلطات قانونية محددة ومنعهم من محاكمة القضايا الكبرى .
٢. منح المشائخ سلطات بوليسية للمحافظة على الأمن والاستقرار .
٣. تكليف مشائخ القبائل بتحصيل الضرائب وأموال الدولة مقابل مكافأت بسيطة .
٤. القيام بأي أعمال إدارية تؤكل من قبل الدولة .
٥. تجميع القبائل الصغيرة في وحدات قبلية أكبر مع مراعاة روابط العرف والمعاش المشترك .

وفي أكتوبر ٢٠١٧ اصدر وزير الحكم الاتحادي في النظام السابق " فيصل حسن إبراهيم " قرار بالغاء كافة مجالس شورى القبائل بالولايات واعتماد الإدارة الأهلية لادارة شؤون القبائل ، وذلك بسبب أن هذه المجالس تتعارض مع القوانين واللوائح المنظمة للعمل الأهلي .

ثالثاً – مجهودات الإدارة الأهلية في تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي بين مكونات المجتمع السوداني:

في محاولة لتطور فلسفة الحكم الاتحادي ابان حكومة المؤتمر الوطني صدر قانون الأدارة الأهلية لعام ١٩٩١ ، وكان متزامناً مع إنشاء النظام الفيدرالي ، تميز هذا القانون بعدد من السمات منحت الأدارات الأهلية سلطات واسعة في محاولات بسط الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي (١٠) :

١. وضع إطار عام لهيكل الإدارة الأهلية من حيث البناء الهرمي وكيفية الاختيار وتوزيع الاختصاصات والسلطات .
٢. منح رجال الإدارة الأهلية اختصاصات إدارية وأمنية وقضائية .
٣. تكوين لجان فنية تكون مسؤولة عن اختيار الإدارة عن طريق الشورى .

وقد جاء نقد لهذا القانون حتى من قبل رجال الإدارة الأهلية أنفسهم وعلى راسهم اتحاد زعماء العشائر مما استدعى ايجاد صيغة جديدة لقانون الإدارة الأهلية ، فصدر قانون ٢٠٠٣ للأدارات الأهلية حيث تكونت مجالس تشرعية للمحليات وتقوية عمل اللجان الشعبية ، وقد الغى قانون ٢٠٠٣ القانون السابق .

ومن المعلوم أن السودان يتميز بتنوع ثقافي واجتماعي فريد، بسبب جغرافيته الشاسعة وتعدد لهجات مواطنيه إذ ظهر ذلك التباين في تشكيل بوتقة الاندماج وجعل هنالك صيغ من التعايش السلمي الفريد ، حيث أن التعايش السلمي في المجتمعات السودانية ابرزته العديد من العوامل منها حرية ممارسة الشعائر الدينية وجود ثقافة التسامح على نطاق واسع هذا بجانب وجود نهر النيل الذي يمثل مكنون للعيش المشترك بين مختلف المجموعات الأثنية .

ولعبت الأدارة الأهلية دوراً مهماً في إدارة وتسوية صراعات القبائل المختلفة التي تنوعت على النحو التالي (١١) :

أولاً : صراعات نشأت من سياسات سلطة الحكم الثنائي من دمج القبائل الصغيرة مع القبائل الكبرى ، حيث وجدت القبائل نفسها اليوم تحت زعامات قبائل أخرى لا يوجد تقارب بينها في الأصول والتجانس في المصالح مما أدى إلى رفع السلاح كوسيلة للتعبير عن القهر والدونية التي تعاني منها القبائل الصغرى .

ثانياً : صراعات الرعاة والمزارعين وهو جدلية قديمة في الصراع ، يحدث بين القبائل التي ترعى الحيوانات كحرفة لها متجولة للبحث عن الماء والكلأ وبين القبائل التي تمارس الزراعة حرفة لها ، حيث يقوم الرعاة بترك حيواناتهم عمداً في المناطق الزراعية وفي المقابل يقوم المزارعون بردم الابار ومنع الرعاة بالدخول في الحقول الزراعية .

ثالثاً : النهب المسلح ، وهو من الأسباب التي تثير الصراع المسلح بين القبائل ، ويحدث تحديداً في مناطق غرب كردفان ودارفور ، فالصراع يحدث بين القبائل التي تعرض أفرادها للنهب والسلب واتهام القبائل الأخرى بالاعتداء ، وقد يصل إلى مراحل خطيرة من الدمار مما تؤدي إلى أن يهجر المواطنون قراهم واماكن عيشهم وسكنهم طلباً للأمن والاستقرار .

رابعاً : مشاكل أخرى غير رئيسة يتبلور منها صراع مثل موارد المياه والمعاملات التجارية المحلية .

وكانت أهم الآليات التقليدية المتبعة في حل النزاعات وتحقيق التعايش السلمي تتمثل في الجودية وهي عملية الصلح بين المتخاصمين وارضائهم والاجاويد هم الذين يقومون بتلك العملية (الواحد أجواد) ، والوساطة ، ومجلس بطون القبائل ، الحليفة (تأدية القسم) . وأهم الآليات التقليدية في حفظ السلم الاجتماعي تتمثل في المصاهرة والتحالفات بين القبائل .

ويمكن القول بان الإدارة الأهلية بقياداتها القديمة التقليدية من النظار والعمد والمشائخ لعبت دوراً مهماً في إدارة التنوع الأثني والثقافي في السودان والعمل على تسوية صراعات القبائل باعتبارها آلية كرست جهودها لنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي من خلال سطاتها القضائية والقانونية المعترف بها ، ومن خلال القبول الذي وجدته من هذه المجموعات المتباينة التي تعتبر هي الكل المتكامل للمجتمع السوداني ، بحيث أنها استطاعت أن تخلق توافق بين مكونات المجتمع السوداني في محاولة للمساهمة في تحقيق التكامل السياسي القومي على المستوى الأفقي.

وفي الجانب الأمني لعبت الإدارة الأهلية دوراً هاماً في الحفاظ على الأمن واستتبابه في المناطق الريفية البعيدة عن أماكن تواجد المسؤولين والسلطات الحكومية المسؤولة عن ذلك من جهات شرطية وأمنية ، لذلك كان رجال الإدارة الأهلية يعملون بجد واخلاص على منع ارتكاب الجرائم والتبليغ عنها وملاحقة المذنبين وتقديمهم للمحاكمات ، مستخدمين في ذلك الوسائل المتعارف عليها وسط رجال الإدارات الأهلية ، وكما يقول الأستاذ عبد الله علي جاد الله

لقد أحكم رجال الإدارة الأهلية قبضتهم على الأمن بفضل منحهم تلك الإجراءات التي خولت إليهم بموجب قانون الإجراءات الجنائية، وتنحصر هذه السلطات في سلطات الإعلانات وأمر القبض وسلطات اتخاذ الإجراءات الإبتدائية وسلطة التحري وسلطة التصديق بالحبس رهن التحقيق وسلطة إصدار أوامر التفتيش وسلطة تدوين الاعترافات، وبهذا تكون الإدارة الأهلية قد وفرت للحكومة جهداً ومالاً وزمناً كثيراً كان لابد أن تصرفه على حفظ الأمن [١٢] .

وفي هذا الإطار يمكن للإدارة الأهلية أن تلعب دوراً مهماً في نشر ثقافة السلام وترسيخ معاني التعايش السلمي والوحدة الوطنية، لكن هذا الدور المهم لا يمكن للإدارة الأهلية أن تلعبه إلا إذا أعيد ترتيبها لتقوم على أساس التعايش السلمي بدلاً عن المفاهيم الخاطئة لدى بعض القائمين على أمرها الآن، لأنه ووفقاً لتلك المفاهيم فقد صورت الإدارة الأهلية بأنها ما هي إلا أسلوب من أساليب الحياة الجامدة الذي بني على جهل رعاياه وعزلهم عن الحركة العامة في المجتمع، كما أنها ارتبطت في أذهان الكثيرين بأنها مرتبطة بالرشاوي والأتاوات والفساد واعتمادها في معيشتها على رعاياها، بل قد أرتبطت الإدارة الأهلية في أذهان الكثيرين بأنها ما هي إلا نظام هدفه الرئيسي هو فض النزاعات التي يتسبب بعض قادة النظام الأهلي في اندلاعها بين القبائل، وقد توج ما يسمى بالملتقى العام للإدارات الأهلية هذا الفهم ورسخه، إذ أخذ يتدخل في شؤون القبائل باعتماده لإمارات لها وتعيينه لعمد ومشائخ بها بالرغم من أنه لا علاقة له بالنظام الأهلي .

رابعاً – الإشكاليات والتحديات التي تواجه عمل الإدارات الأهلية بالسودان :

ظلت الإدارة الأهلية نظام استمد جذوره من المجتمع وتمت رعايته من قبل الدولة عبر القوانين التي نظمته وابرزته إلى الوجود ، ولها تاريخ ناصع تجلى في الارث الذي خلفته القيادات النموذجية بادائها المتميز إدارياً وساندت الجهاز التنفيذي وفي بعض الاحيان قيامها بمهام وحدات الحكم المحلي .

عندما استحدث نظام الحكم المحلي لعام ١٩٣٧ كانت الإدارة الأهلية اثبتت وجودها كعنصر فعال في إدارة الأمور الجنائية والأمنية والاقتصادية في المناطق الريفية ومناطق الرحل ، ويتضح أن الحكومة المحلية بدأت من ناحية كامتداد لنفوذ الإدارات الأهلية ، ومن ناحية أخرى إنهاء سلطاتها والتحول إلى مؤسسات بديلة وأصبح الأشكال السياسي أن تصفي

الإدارات الأهلية ويتم استبدالها بالحكومات المحلية التي ستقوم بمهامها في كل المجالات ، أم ستكون الإدارة الأهلية هي الأصل وتحول الحكومة المحلية إلى زراع من ازرعتها .

مفهوم الإدارة الأهلية في الدراسات السودانية اكتنفه بعض الغموض والالتباس وهو تعبير حديث نسبياً جاء في فترة الحكم البريطاني للسودان فتم تداوله في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي. جاء غموض التعبير والتباسه من شيوع تعابير مشابهه مثل الحكم غير المباشر والإدارة المحلية أو الادارة القبلية والحكم الأهلي وغيرها من التعابير على أن الالتباس أيضاً جاء من تعدد وإختلاف الأنماط الكثيرة التي يطلق عليها الإدارة الأهلية فنظام الحكم في مجتمع قبائل الفور بجبل مره يختلف كثيراً عن نظام الحكم في مجتمع الكبابيش أو النوبة هيبان. أما رحل البقارة فنظام حكمهم الأهلي مختلف جداً عن ذلك الذي يعرف بين القبائل المستقره التي الفت الزراعه ومع ذلك كل هذه الأنماط يطلق عليها مصطلح الإدارة الأهلية [١٣] ، وكتيرا ما يخلط بين الإدارة الأهلية والحكم المحلي – فالحكم المحلي يعني تقسيم الدولة إلى كيانات إدارية تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال تسيير امورها المحلية بما في ذلك الخطوط التنموية وبرمجة المشروعات وتوجيه الموارد وحل المشكلات في إطار السياسات والخطط العامة للدولة ، ويباشر الحكم المحلي في هذه الكيانات بواسطة جهاز إداري أما منتخب أو معين أو الاساسين معاً [١٤] .

وفي ذلك تختلف الإدارة الأهلية عن الحكم المحلي لأن الحكم المحلي يتكون من وحدات محلية لها موظفون وموارد مالية مستقلة ، لكن شكلياً هنالك تداخل حيث نجد سيطرة زعماء الإدارات الأهلية على مجالس الأرياف سيطرة كاملة داخل الحكم المحلي [١٥] .

ويتضح من أهم الاشكاليات التي تواجه الإدارة الأهلية تصفيتها أكتر من مرة خلال الحكومات السابقة ، فقد ورد شعار تصفيتها لأول مرة في وثيقة رسمية في الحكومة الإنتقالية لسر الختم الخليفة عام ١٩٦٥ اقترح فيها تعديل قوانين تأسيس المجالس وتوزيع كافة سلطاتها للجهات القضائية والتشريعية والإدارية . وفي حكومة جعفر نميري كان هنالك اعتقاد بعدم أهلية الإدارة الأهلية مما أدى إلى تصفيتها في مناطق شمال السودان وتم صدور قانون الحكم الشعبي المحلي عام ١٩٧١ لسد الفراغ الإداري الذي تركته الإدارة الأهلية .

وكانت هنالك العديد من الأسباب من وجهة نظر هذه الحكومات لتصفية الأدارات الأهلية[١٦]:

- إنها اسلوب حياة جامد مبني على جهل رعاياها .
- تأثيرها السلبي على مسار التجربة الديمقراطية ، كتاثير رجالاتها على أسلوب الانتخابات

- التسلط والاستبداد الفردي ومعادة كل ما هو حديث خاصة في مناطق الوعي .
- ارتباطها بالرشاوي والاوتاوات واعتمادها في معيشتها على رعاياها .

وتواجه عمل الإدارة الأهلية معضلة الجهوية ، فالاحساس بتعمد السلطات إعطاء أهمية لبعض المناطق والجهات وإهمال غيرها يدفع باتجاه تاصيل العداء الجهوي لأن الجهوية ترتبط بمسألة الهوية الوطنية وعليه هي ترتبط بعنصرين مهمين هما الانتماء والمواطنة ، وبالتالي التمسك المفرط بمسألة الجهوية يؤدي إلى إضعاف عنصري الانتماء والمواطنة في إطار الهوية الوطنية الواحدة [١٧] ، ويمكن لمجابهة الجهوية ايجاد لا مركزية سياسية وإدارية وتنوع المشروعات الاقتصادية على مختلف الأقاليم وأن تسعى السلطات إلى خلق شعور بالتكامل الوطني بين مختلف المناطق .

وتتجلي التحديات التي تواجه عمل الإدارة الأهلية في [١٨] :

١. القيادات التاريخية غابت عن الساحة بقضاء الأجل وحل محلهم قيادات غير مؤهلة وليست ذات كفاءة كسابقيهم .
٢. ظاهرة توريث الأبناء كقيادات أصبحت سمة غالبة لمعظم القبائل في جميع مستويات الإدارة الأهلية .
٣. تأثير الدور الرسمي للدولة عبر تسميته أو تبنيه لشخص معين كزعيم أوعمدة جعل ارتباط القيادات المختارة بالأجهزة التنفيذية أكثر من ولائها لمجتمعاتها .
٤. الميل الواضح للجانب السياسي في الاداء .

خامساً – رؤية مستقبلية لتطوير الإدارات الأهلية في السودان :

وجدت الإدارة الأهلية كنمط من الحكم الأهلي الذي يرتكز على قاعدة المجتمع القبائلية شرعية ورواجاً في المجتمع السوداني حتى أنه أكتسب الجدوى والفعاليه في الإنجاز جعلت من بعض رموزه أمثلة تحتذي في مضاء الحكم وحسمه ، و كثيراً ما وردت اسماؤهم في مجال الإعتبار مثل إبراهيم موسى مادبو والسلطان عبد الرحمن بحر الدين والمقدوم آدم رجال بدارفور وبابو نمر وعلى التوم وزاكي الدين بكردفان وعوض الكريم أبوسن وادم هباني وودنواي في وسط السودان .

يمكن النظر في عودة الإدارة الأهلية على أسس ديمقراطية وفقا للخطوات التالية [١٩] :

الخطوة الأولى: فصل السلطة القضائية عن الإدارة ، ولعل أول خطوة نحو الحكم الديمقراطي هو فصل السلطة القضائية عن الإدارية، بحيث حتى ولو إستمر الإحتياج لمحاكم أهلية لا يجمع بين السلطتين وأن يخضعا للمحاسبة والتعيين لجهتين مختلفتين، في الإدارة للجماهير وفي القضاء للسلطة القضائية والتي تراجع الأحكام وتشرف عليها.

الخطوة الثانية: إنتخاب العمد والمشايخ على أساس مناطق إدارية جغرافية ، ولعل الخطوة الثانية نحو إكتمال التحول الديمقراطي، هو أن يكون إنتخاب الإدارة الأهلية على أساس دوائر إدارية جغرافية، ليس بالضرورة أن تكون قبلية او عشائرية، إلا إذا أقتضت الوحدة افقتصادية والجغرافية والإجتماعية ذلك، على أن يكون الإنتخاب قائم على أساس حق المواطنة والإستقرار والعيش في المنطقة لا على أساس الإنتماء القبلي او العرقي.

الخطوة الثالثة: تقنين ملكية الأرض وإدارة الموارد الطبيعية ، أما الخطوة الثالثة فهي الأكثر صعوبة وهي تقنين ملكية الأرض وكيفية إدارة الأراضي العامة وأراضي المراعي والغابات، ويبدأ التقنين بتقنين العرف القبلي وتطويره وتطوير إدارته وأرتباط ذلك بسياسة واضحة لتنمية الموارد والخدمات والحفاظ على البيئة والوارد الطبيعية.

وحتى تكون الإدارة الأهلية أكثر فاعلية في المستقبل القريب لابد من النظر في المحاور الآتية:

أولاً – هيكلها الإداري ، بحيث يتكون الهيكل الإداري لهذه الإدارات من ثلاث مستويات إدارية هي النظارة والعمودية والمشيخة ، ويمكن أن تكون نالك بعض الاختلافات بين القبائل في قطاع الرحل والمستقرين ولكنها تحافظ على شكل هذا البناء الهرمي لأنه الأفضل من يث فاعلية الإدارة وتحقيقها لاهدافها الأساسية ، على إلا يكون هنالك توريث للبناء إلا في حالات محددة .

ثانياً – المستوى التعليمي والخبرة لرجالاتها ، لأن إقامة نظام للإدارة الأهلية دون نشر التعليم لا جدوى له ، بسبب أن التعليم والتعلم يمكن من مسايرة الحديث والنمو والازدهار في الأفراد والأفكار وبالتالي في الحكم والإدارة مما يؤدي إلى تحديث نمط القيادة التقليدية ليتوافق وطبيعة المرحلة والتطور المجتمعي .

ثالثاً – صلاحياتها وسلطاتها ، هنالك سلسلة من السلطات الإدارية المعروفة ممنوحة للإدارة الأهلية بموجب عدد من القوانين مثل قانون الأراضي وقانون الحكم المحلي وقانون الاجراءات المدنية والجنائية ، ولابد من تفعيل هذه السلطات على المستوى القاعدي (المشائخ) ، وفيما

يختص بالسطات القضائية على إدارة الدولة منح رجال الإدارة الأهلية صلاحيات قضائية من خلال محاكم ابتدائية أو ريفية بصلاحيات محددة .

رابعاً – مهام رجال الإدارة الأهلية ، حيث تتمثل مهام رجال الإدارة الأهلية في عدد من الجوانب:

- في المجال السياسي لابد أن يكون رجل الإدارة الأهلية ذو علاقة واضحة بالمؤسسات السياسية والدبلوماسية الشعبية والتواصل مع قبائل دول الجوار .
- في المجال الأمني يشارك فيه رجل الإدارة الأهلية في لجان الأمن في المستويات المختلفة .
- في رحاب العمل الاجتماعي عليه رعاية الايتام والارامل وتخفيف حدة الفقر ورعاية الطلاب.
- في مجال العمل الإداري الخدمي يجب أن يشارك في جباية الزكاة وفتح المراحيل والمسارات بالنسبة للرحل والمحافظة على البيئة الصحية والغطاء النباتي .
- في مجال الأعراف والتقاليد عليه احياء النفير [٢٠] ، والعمل الجماعي المشترك لصالح الفرد أو الجماعة في المزارع والحقول .

خاتمة :

يمكن أن يفهم التنوع والتعدد بأنه أحد مسببات الصراع والاختلاف ، ولكنه يمكن أن يكون مسبب للوحدة وتحقيق التعايش إذا نجحت الأدارة الأهلية في إدارة هذا التنوع بصورة سليمة . وتحقيق التعايش يتوقف على الاتفاق بين الأشخاص الذين يكونون المجتمع السوداني ، وعلى الذين يديرونه في شكل شراكة حقيقة من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي مما يقود إلى السلم الاجتماعي .

والإدارة الأهلية كنوع من أنواع الحكم القبلي لا يمكن أن تكون بديل للحكم المحلي ولكنها هي جزء أصيل من ازرعه لما لها من خصوصيتها وطريقة عملها المرتبطة بالممارسة في المناطق الريفية والبعيدة عن السلطات المركزية ، وبالتالي هي تحتاج إلى تطوير مستمر حتى تستطيع القيام بتحقيق التعايش السلمي بين المجموعات الاثنية المختلفة المكونة للمجتمع السوداني .

- توصي الدراسة بالآتي :

١. نشر الوعي بالتعايش السلمي والترسيخ الشامل لمفهوم التعايش في مجتمعاتنا العربية.
٢. إشاعة ثقافة التسامح وتعزيز احترام وقبول الأخر .
٣. ابقاء الإدارة الأهلية كمؤسسة إدارية وتنفيذية تحت إشراف مباشر لحكومة الولاية .
٤. تطوير رجال الإدارة الأهلية ودعمهم بكافة الوسائل .

الهوامش :

١. عبد العزيز عثمان التويجري ، الإسلام والتعايش بين الأديان في افق القرن الحادي والعشرين .
٢. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٠ ، ص ٦٧ .
٣. محمد عبد الجبار شبوط ، خطوات في بناء الدولة الحديثة ، مجلة المواطنة والتعايش ، فبراير ٢٠٠٧ ، بغداد : مركز وطن للدراسات ، ص ٨٢ .
٤. نفس المصدر السابق ، ص ٨٢ .
٥. عبير سهام مهدي ، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية ، العراق نموذجا ، مجلة حولية المنتدى ، المجلد ١ ، ٢٠١١ ، بغداد :المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة ، ص ١٧٤ .
٦. نفس المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
٧. سهام عبد الله عمر ، نشأة التنظيم الإداري في السودان وتطوره ، مجلة دراسات أفريقية ، العدد ٣١ يونيو ٢٠٠٤ ، الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا ، ص ١٦٢ .
٨. إبراهيم عبد الجبار محمد ، الإدارة الأهلية – دراسة لتجربة السودان منذ ١٩٠٠-٢٠٠٢ ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة القران الكريم ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٣ .
٩. المصدر السابق ، ص ٥٤ .
١٠. نفس المصدر السابق ، ص ٥٨ .
١١. حسين محمد أحمد شرفي ، صور من الاداء الإداري في السودان ١٩٤٢-١٩٧٣ ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥١ .
١٢. عبده مصطفي ، الإدارة الأهلية والدور المرتقب ، صحيفة اخر لحظة ، عدد ١٦ يناير ٢٠١١ ، الخرطوم .
١٣. آدم الزين محمد ، الإدارة الأهلية وأنظمة الحكم وظلال الحرب بجنوب كردفان ، على الموقع www.sudaress.com

١٤.عبد الحميد بهجت فايد ، الإدارة العامة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٤٣

١٥. مختار الأصم ، الحكم المحلي في السودان نشأته وتطوره وقضاياه ، الخرطوم : سودان بوكشوب للنشر ، ١٩٨٣ ، ص ٧٣ .

١٦. حسين محمد شرفي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٤ .

١٧. عبد المنصف البوري ، الجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا ، مجلة شؤون ليبية ، ١٩٩٥ ، ص٤٣-٤٧ .

١٨. أبكر عمر ، الحكم المحلي والإدارة الأهلية ، موقع سودارس www.sudaress ، نوفمبر ٢٠١١

١٩. صدقي كبلو ، الإدارة الأهلية إعادتها بعد تصفيتها ام تطوير لإدارة ديموقراطية ، سودانايل على الموقع www.sudanile.com ، أكتوبر ٢٠٠٩ .

٢٠. النفير كلمة بالهجة العامية السودانية وهي من نفر – مجموعة من الناس وهو نظام اجتماعي يعني العمل الجماعي والتكافل لانجاز مهمة محددة بين ابناء المنطقة السكنية الواحدة ، وتكون معظم أعمال النفير لانجاز الأعمال الزراعية في الحقول والمزارع ، أو لدر أخطار الكوارث الطبيعية كالفيضانات ، أو المشاركة في بناء المنازل واماكن الاقامة أو أماكن الخدمات العامة .

قائمة المصادر

أولاً – الكتب :

١. عبد العزيز عثمان التويجري ، الإسلام والتعايش بين الأديان في افق القرن الحادي والعشرين .

٢. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٠.

٣. حسين محمد أحمد شرفي ، صور من الاداء الإداري في السودان ١٩٤٢-١٩٧٣ ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٢..

٤. عبد الحميد بهجت فايد ، الإدارة العامة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

٥. مختار الأصم ، الحكم المحلي في السودان نشأته وتطوره وقضاياه ، الخرطوم : سودان بوكشوب للنشر ، ١٩٨٣ .

٦. إبراهيم عبد الجبار محمد ، الإدارة الأهلية – دراسة لتجربة السودان منذ ١٩٠٠-٢٠٠٢ ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة القران الكريم ، ٢٠٠٤ .

.ثانياً – الدوريات :

١. محمد عبد الجبار شبوط ، خطوات في بناء الدولة الحديثة ، مجلة المواطنة والتعايش ، فبراير ٢٠٠٧ ، بغداد : مركز وطن للدراسات .

٢. عبير سهام مهدي ، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية ، العراق نموذجا ، مجلة حولية المنتدى ، المجلد ١ ، ٢٠١١ ، بغداد :المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة

٣. سهام عبد الله عمر ، نشأة التنظيم الإداري في السودان وتطوره ، مجلة دراسات أفريقية ، العدد ٣١ يونيو ٢٠٠٤ ، الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا .

٤. عبده مصطفي ، الإدارة الأهلية والدور المرتقب ، صحيفة اخر لحظة ، عدد ١٦ يناير ٢٠١١ ، الخرطوم .

٥. عبد المنصف البوري ، الجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا ، مجلة شؤون ليبية ، ١٩٩٥ .

ثالثاً – الشبكة العالمية للمعلومات:

١. آدم الزين محمد ، الإدارة الأهلية وأنظمة الحكم وظلال الحرب بجنوب كردفان ، على الموقع www.sudaress.com .

٢. أبكر عمر ، الحكم المحلي والإدارة الأهلية ، موقع سودارس www.sudaress ، نوفمبر ٢٠١١

صدقي كبلو ، الإدارة الأهلية إعادتها بعد تصفيتها ام تطوير لإدارة ديموقراطية ، سودانايل على الموقع www.sudanile.com ، أكتوبر ٢٠٠٩ .

الأمن الثقافي الإفريقي مفهومه، مقوماته، مهدداته

أ. صلاح الدين محمود محمد معاطي
باحث دكتوراه ـ كلية الدراسات السياسية الإفريقية العليا(مصر)

ملخص:

ينشأ الأمن الثقافي من الشعور بالحاجة إلى الاطمئنان لدوام الهوية الثقافية والظروف والمسارات الثقافية والاجتماعية. لذلك تفسر الثقافة على أنها مكون من مكونات البيئة الاجتماعية والوطنية، أو أنها نظام فرعي داخل النظام السياسي. لذلك يرتبط الأمن الثقافي بالثقافة السياسية لاهتمامهما بالموضوعات التالية: بناء الأمة، بناء الثقافة، بناء الدولة. وهناك كثير من الآراء تنظر إلى الأمن الثقافي على أنه أحد جوانب الأمن القومي، بل وأهمها، فهو يتقدم على الأمن الاجتماعي والعسكري والسياسي والاقتصادي، لأنه إذا تحقق الأمن الثقافي يمكن تحقيق الأمن والحماية في كثير من المجالات الأخرى، على اعتبار أنه يمثل الحفاظ على الذاتية والهوية في مواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة على الشخصية القومية.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الشعوب الإفريقية من آثار العولمة السلبية، ورغبة الدول الكبرى في السيطرة على الدول الإفريقية لانتهاب ثرواتها، أو حتى رغبة الدول الحديثة التي تتسلح بالقدرة العلمية والتكنولوجية في السيطرة على تلك الدول ذات الحضارات التاريخية والثقافات المتأصلة عبر التاريخ لمصالح خاصة، تبرز أهمية الأمن الثقافي حيث تكمن في الحفاظ على الهوية والانتماء ، والوصول إلى الأمن والاستقرار في جميع نواحي الحياة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول المتباينة المصالح والمختلفة التوجهات.

Abstract

African cultural security .. concept, ingredients, threats

the concept of cultural security encompasses research, analyses, and strategies aimed at mitigating exploitation of cultural property as a pawn in foreign relations and as a tool in acts of political violence and terrorism. Building on the definition, cultural security expands "targets" to specifically include objects of cultural significance. Abuse of such targets may manifest tangibly such as hemorrhaging of antiquities through trafficking or intangibly such as psychological impact through destruction of religious or ethnic artifacts. Either form of abuse achieves terrorism through erosion of, and thereby influencing, cultural identity.

In light of the challenges faced by the African people from the negative effects of globalization, and the desire of the major countries to control the African countries to infuse their wealth, or even the desire of modern countries that are armed with the scientific and technological ability to control those countries with historical civilizations and cultures rooted throughout history for special interests, the importance of Cultural security in preserving identity and belonging, and access to security and stability in all aspects of life, whether within the same country or between countries with different interests and different orientations.

المطلب الأول
مفهوم الأمن الثقافي وأهميته

يعد الأمن الثقافي أحد جوانب الأمن القومي، ولعله أهمها، لأنه يمثل الحفاظ على الذاتية والهوية في مواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة على الشخصية القومية، ويُشير مفهوم الأمن الثقافى إلى المحافظة على مقومات الثقافة وتأصيلها وتطويرها لتساير مستجدات العصر وتحولاته، حتى يمكننا ذلك من الحوار المثمر والخلاق والمبدع مع الآخر[١]، كما يُعرف الأمن الثقافى على أنه: الشعور الذاتى بالانتماء القومى، والذى يخلق اطمئناناً للوجود لدى الأفراد المنتمين إلى أمة واحدة، فهو يُمَكن من المحافظة على الهوية والدفاع ضد من يحاول زعزعة ثقافة الأمة.[٢]

أولا: مفهوم الأمن الثقافي:

فالأمن الثقافي إذا هو قدرتنا على توفير الحماية المطلوبة للثقافة لتحقيق حرية الإبداع من جهة، والحفاظ على مكتسبات الشعوب الثقافية والفنية والدينية من جهة أخرى. وهو مفهوم إيجابي وتفاعلي لتأسيس رؤية جديدة للأمن حين يترادف مع الثقافة، ويتم استخدامه بالشكل المطلوب لتوفير احتياجات المجتمع ويكفل حرية الرأي والرأي الآخر ويحفظ حقوق الدول والأفراد على حد سواء. [٣]

طبقا لهذا المفهوم فإن الأمن الثقافي هو البيئة الصالحة والحاضنة للتعايش السلمي والقضاء على الإرهاب والجريمة بكل أشكالها، وبالتالي فهو مجموعة من الإجراءات والأفكار والقواعد والقوانين التي يجب اتخاذها وتحقيقها للوصول إلى التنمية البشرية بمفهومها الشامل، وتحقيق السلامة والاستقرار والحماية والحرية لخدمة أهداف وغايات المجتمعات، والتقدم إلى الأمام دون خوف أو رهبة بكل ثبات وثقة.

١- محمود محمود النجيري، **الأمن الثقافي العربي التحديات وآفاق المستقبل** (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١) ص١٥

٢- زكريا فؤاد زكريا، **خطاب إلى العقل العربي**، (الكويت: مؤسسة الكتاب العربي، ط١٧، ١٩٨٧) ص ٤٥

٣- نهلة محمد أحمد جبر، الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، **شؤون عربية** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٦٣، خريف ٢٠١٥) ص ١٣٧

ثانياً: أهمية الأمن الثقافي:

إن الأمن الثقافي بمفهومه الواسع والشامل له أهمية بالغة في حياتنا المعاصرة، وخاصة في ظل التحديات التي نواجهها كل يوم من آثار العولمة السلبية، ورغبة الدول الكبرى في السيطرة على الدول الصغرى، أو حتى رغبة الدول الحديثة التي تتسلح بالقدرة العلمية والتكنولوجية في السيطرة على الدول ذات الحضارات التاريخية والثقافات المتأصلة عبر التاريخ لمصالح خاصة، فأهمية الأمن الثقافي تكمن في الحفاظ على الهوية والانتماء، والوصول إلى الأمن والاستقرار في جميع نواحي الحياة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول المتباينة المصالح المختلفة التوجهات. فالأمن الثقافي يتحقق من خلال المحافظة على الثقافة والهوية الوطنية في المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) لأنه الأساس في تحقيق الأمن القومي الشامل في عصر العولمة. [١]

وتتجلى أهمية الأمن الثقافي الإفريقي في الجوانب التالية:

١. **تقديم بناء متكامل من التنظيم الجماعي، داخل الإطار القومي.**[٢]
٢. **ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي والهوية الوطنية في ظل تحديات العولمة، حتى يتم تحقيق الأمن الثقافي للوقوف ضد الغزو والهيمنة الثقافية.**[٣]
٣. **الحفاظ على الذاتية الثقافية من خلال القيم والمعايير التي تحيط بالمجتمع واستقراره وتميزه عن باقي المجتمعات الأخرى.**[٤]
٤. **حماية العادات والتقاليد الموروثة والتي تمتد بدورها إلى القيم الإنسانية، مع إدراك المفاهيم الواردة من الثقافات الأخرى، والعمل على الارتقاء بما يتناسب مع المجتمع وظروفه.**[5]

لذلك فإن هناك وجهتي نظر في مفهوم الأمن:

1- **Peter Katzensten, The Culture of National Security** (new york columbia university press ,1996) p54

٢- محيي الدين صابر، الأمن الثقافي مفهومه ومقوماته ومتطلباته ووسائله، **المجلة العربية للثقافة** (تونس: المجلة العربية للثقافة، مج٣، ع٥، سبتمبر ١٩٨٣) ص١٦

3- Erik Nemeth, **Cultural Security**, (London: Imperial College Press 2006,) p. 18

4- **Peter Katzensten, op cit** p54

٥- محمود محمود النجيري، مرجع سبق ذكره، ص١٧

أ. المفهوم السلبي للأمن ويعني القضاء على التهديد المستمر ويعتمد على عدم الثقة في الآخر، والتواجد المستمر لدور الأمن.

ب. المفهوم الإيجابي للأمن ويعتمد على محاولة إقامة حوار مع الآخر والتعامل معه، مع إدراك مصادر أخرى غير أمنية ومنها الأمن الثقافي.

فالوجه الذي يميل إليه مفهوم الأمن الثقافي لا يكمن في الخوف على الثقافة من غيرها، بل في الخوف من المخاطر التي تصنعها الثقافة، وانعكاسها على المجتمع والحياة، وما يفعله الاختراق الثقافي عند الشعوب التي تتعرض ثقافتها للانتهاك نتيجة ضعفها أو عدم مواكبتها للتطور، إذ عندما يتم اختراق ثقافة ما بقوة، فالتأثير لا شك سيكون واضحا على الشعوب المستهدفة.[١]

ويُميز "إيريك نيميث" بين أربعة أبعاد لدراسة العلاقة بين الأمن والثقافة؛ وهي: [2]

١. البُعد المادي، ويُعنَى بالتهديدات الأمنية للممتلكات الثقافية أو تدمير الهياكل الثقافية المختلفة.

٢. البُعد الاقتصادي، ويعبر عن القيمة المالية لتلك الممتلكات الثقافية.

٣. البُعد السياسي، ويُقصد به دور الممتلكات الثقافية في السياسة الخارجية أو ما يسمى "الدبلوماسية الثقافية"؛ فتبادل الأعمال الفنية بين المتاحف، واستعادة بعض الدول للأعمال الفنية الثقافية كاللوحات والآثار من بعض المتاحف الدولية، والتعاون الدولي للحفاظ على المواقع التاريخية، كلها أمثلة على تلك الدبلوماسية الثقافية.

٤. البعد الثقافي، ويتناول الأفكار والمعتقدات والرؤى التي جاء بها الأدباء والمفكرون والفلاسفة، للحفاظ على الهوية الثقافية لقومية أو لدولة أو لجماعة إثنية أو لغوية.

ويرتبط بمفهوم الأمن الثقافي، مفهوم الأمن الفكري، حيث ينصرف الأمن الفكري إلى الأبعاد غير المادية "الفكرية"، وما يتعلق بمكونات الثقافة الخاصة بكل أمة، ويعتبر البعض أن مفاهيم الأمن الفكري والأمن الثقافي وأحيانا أمن الهوية هي مفاهيم تعبر عن ذات المضمون، وهذا المضمون يشير إلى قدرة المجتمع على التحرر من المؤثرات، خاصة التي تأتي من الخارج.

١- موفق محمد نبيل الشريف، الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبعد استراتيجي في تحقيقه، **رسالة دكتوراه** (عمان، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١١) ص ١٣

2- Erik Nemeth, Cultural Security: Evaluating the Power of Culture **in: International Affairs** (London: World Scientific Publishing Co, January 2015) P 312

ويتفق المفهومان في نفس الصياغة، حيث المقصود بالأمن الفكري الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية غير المناسبة لواقع مجتمعاتنا، وهو بذلك يهدف إلى حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج، كما يعني حماية المؤسسات والأدوات الثقافية من الانحراف.[١]

ولا ينطوي مفهوم ومضامين الأمن الفكري على الأبعاد الثقافية الفكرية فحسب، فالبعض يرى أن الأمن الفكري أحد الأسباب الرئيسية في تفسير الكثير من الظواهر والسمات السياسية داخل المجتمعات الإفريقية لعل من أهمها: [٢]

أ. تراجع دور الدولة، خاصة بما تحمله العولمة من تحديات جعلت الدولة في إفريقيا تتخلى عن وظائفها السياسية والثقافية والدفاعية والاستخراجية والتوزيعية.

ب. أحادية طرق التحول والتنمية بعد أن فرض الغرب برامجه وسياساته المشروطة على هذه الدول من قبل مؤسسات تسعى لخدمة المصالح الغربية.

ت. استيعاب النخب الإفريقية القادرة على توجيه الرأي العام.

ث. محاولة القوى الاستعمارية اختراق المؤسسات التعليمية الإفريقية، وبعد خروج المستعمر لم تستطع معظم الدول الإفريقية إعادة دورها في العملية التعليمية.

يلاحظ مما سبق أن الأمن الثقافي يتضمن منظومة ثقافية متناسقة ومتكاملة تكون قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للنظام الثقافي، والمحافظة على خصوصيته وهويته ووحدته وذاتيته واستقلاليته.

ثالثا: مؤشرات الأمن الثقافي:

لا يمكن تقديم معيار أو أسلوب دقيق للقياس بغية تقييم وقياس مستوى الأمن الثقافي، ولكن هناك إمكانية للقيام بعملية تقييم نسبي والحصول على تحليل عام وتقديم المؤشرات التالية: [٣]

١. مستوى الفاعلية والأيديولوجية في المجتمع.

١- محمود محمود النجيري، **مرجع سبق ذكره** ص٦

٢- **المرجع السابق نفسه**، صص ١٢- ١٣

٣- محمد تولاي، **قراءة في الأمن الثقافي – السياسي**، مركز المعارف للدراسات الثقافية
http://almaarefcs.org/4340/296/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A_%D9%80_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

٢. مستوى التحمل، والانسجام والتعايش السلمي للهويات الثقافية الوطنية داخل المجتمع.
٣. مستوى فاعلية صناعة الثقافة وإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة.
٤. مستوى القدرة والاستعداد لتنشيط وإدارة خطاب ثقافي ما متقن داخل المجتمع وعلى الساحة الدولية.
٥. مستوى الوصول إلى شرعية وفاعلية النظام السياسي داخل المجتمع.
٦. معدل الوصول إلى فاعلية النظام السياسي (القوة الوطنية) بهدف متابعة المصالح الوطنية على الساحة الدولية.
٧. مستوى القدرة على الاحتواء (مستوى مظلة التنوع) وانعكاس وتمثيل سائر الثقافات الثانوية.
٨. مستوى قدرة المجتمع على حفظ المعتقدات والقيم والأهداف السياسية والثقافية الأساسية وعلى ضمان استمراريتها في ظل ظروف متغيرة إزاء التهديدات الممكنة والفعلية.
٩. مستوى قدرة المجتمع في عملية الإقناع وتحريك الرأي العام لدعمه والحماية الفعلية والعملية لقرارات النظام السياسي لا سيما في الظروف الحرجة (الأزمات).

المطلب الثاني
مقومات الأمن الثقافي الإفريقي

يرتكز الأمن الثقافى بصفة عامة على مقومات أساسية يقوم عليها، والاهتمام بها ودراستها يؤدى إلى تحقيق الأمن الثقافى، وهي مقومات تتماشى مع مقومات الثقافة السياسية، ومن هذه المقومات:

أولا: التعدد الإثني في إفريقيا وتأثيره على الأمن الثقافي:

تُعدُّ إفريقيا القارة الثانية من حيث المساحة، ومن حيث السكان، فعدد سكانها يزيد على ١.٢ مليار نسمة، وسوف يتضاعف في العام ٢٠٥٠ م ليصبح ٢.٤ مليار، وسكان إفريقيا موزعون على ٥٥ دولة، ويُعدُّ التعدّد الإثنيّ واقعاً حقيقيّاً في كلّ الدول الإفريقية، وهناك إثنيات كبرى توجد في أكثر من دولة، وهي الإثنيات العابرة للحدود، والتعدّد الإثنيّ هو السمة الأساسية

للدول الإفريقية، وقليلٌ منها تتكون من إثنيةٍ واحدة، مثل الصومال، وإن كانت تضمّ عشائر متنوعة.[١]

ويبقى السؤال عمّا إذا كان هذا التعدّد الإثني له تأثيرات إيجابية أو سلبية على الأمن الثقافي؟ والإجابة ليست بالأمرِ اليسير؛ لأنّ الحكم العام أو المطلق في هذه القضية لا يكون منصفاً، كما أنّ الحالات قد تختلف من دولةٍ لأخرى، ويُحتمل أن تتدخل عوامل أخرى تجعل تأثيرات الإثنية إيجابية أو سلبية.

لا شك في أنّ هذا التعدّد الإثني له تأثيرات على مستويات مختلفة، لكن تحديد ما إذا كانت إيجابية أو سلبية يتطلب تحليل هذه الظاهرة في المجتمعات الإفريقية، مع الأخذ في الحسبان العوامل الداخلية المحيطة والخارجية، ثم تقديم أمثلة واقعية. وأرى أنّ تناول هذه التأثيرات يجب أن يكون من زاويةٍ محدّدة. حيث تتوقف إيجابيات التعدّد الإثني على الوعي الجماعي وحسن إدارته، وسلبياته ترجع إلى عدم الوعي وسوء استغلاله.[٢]

أ- الإيجابيات العامّة للتعدد الإثني: يمكن إيجاز الإيجابيات فيما يأتي: [٣]

- يُعَدُّ التعدّد الإثني ثراءً للبشرية؛ لأنّ الحياة الفردية والجماعية في حاجةٍ إلى التنوع المتكامل.
- التعدّد يُبرز القدرات والمهارات، من خلال التنافس الشريف (التسابق) في تقديم المساهمات المفيدة للمجتمع.
- السعي المستمر نحو الوحدة؛ لأنّ الوحدة تنبني على تعدّد وتنوّع عناصرها، ولولا التعدّد لا تكون للوحدة قيمة أو وجود في عالم البشر، وهذا السعي من أجل الوحدة يجعل المجتمع ينشد القوة والقدرة على مواجهة التحديات، وفي ذلك بقاء الحياة واستمرارها، كلّ ذلك يتوقف على الوعي الجماعي، وحسن إدارة هذا التعدّد الإثني، ويؤدي ذلك إلى الشراكة والتنافس الشريف تحت مظلة قبول الآخر. مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن الثقافي.

١- عبده باه، الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا، **قراءات إفريقية** (لندن: العدد ٣٦، السنة ١٤، أبريل ٢٠١٨) ص٩٢.

٢- **المرجع السابق نفسه**، ص٩٥.

3- Ravi Bhavnani & David Backer, Localized Ethnic Conflict and Genocide: Accounting for Differences in Rwanda and Burundi, (New Mexico, U.S.: Santa FE Institute, 1999) p.3: http://samoa.santafe.edu/media/workingpapers/99-07-053.pdf

ب- السلبيات العامّة للتعدد الإثني: تتجلى سلبيات التعدّد الإثني في ظلّ الظلم وعدم الإنصاف والجهل، وتنمو في غياب دَوْر الدولة، خصوصاً في مناطق التوتر أو الصراع الإثني. وتتجلى هذه السلبيات فيما يأتي: [١]

- الصراع بدلاً من التنافس الشريف من أجل السلطة والنفوذ أو المصالح المادية.
- كون كثيرٍ من الإثنيات موزّعة على مختلف الدول ذات الحدود السيادية، ويؤدي ذلك إلى تعقيد ظاهرة التعدّد الإثني، كما أنه يمكن أن يجعل التوتر أو الصراع الإثني -إذا حدث -يمتد إلى دولٍ أخرى.
- جعل الانتماء الإثني فوق الانتماء الوطني، وليس الانتماء الإثني أمراً سيئاً بذاته ولا يتناقض مع الانتماء الوطني؛ لأنّ المرء يمكن أن يكون له انتماءات متعدّدة وليس بالضرورة أن تكون متناقضة، المهمّ في التعدّد الإثني أن ينسجم الانتماءان الإثني والوطني، وتؤدي الدولة دَوْراً مهمّاً في هذا الشأن.

وتتجلى المشكلات الإثنية في مستويَيْن، الأول يتمثّل في الصراع بين الإثنيات من أجل موارد الحياة ومقدّراتها، والثاني الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش أو عدم الانصاف وغياب العدالة والشراكة، وابتُليت كثيرٌ من الدول الإفريقية بهذا الصراع ذي الطابع الإثني، ومن أمثلة هذه الصراعات الناتجة عن التعدد الإثني في إفريقيا: [٢]

- الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا، والتي أودت بحياة مليون شخص، والحرب الأهلية في جنوب السودان، التي استمرت لأكثر من ٣٠ عامًا، مثالان صارخان على الصراعات القائمة على اختلال الأمن الثقافي في إفريقيا.
- حرب كاتانغا في الكونغو الديمقراطيَّة (١٩٦٠ م- ١٩٧٧م)

-حرب بيافرا في نيجيريا من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٠م: وظهر فيها الطابع الإثني، وبخاصّة إثنية "إيبو" غالبية سكان منطقة بيافرا، وكانت حرباً من أجل الانفصال، تدخلت فيها قوى خارجية؛ بين داعم لحركة الانفصال ومساند للسلطة الفيدرالية، وراح ضحيتها حوالي مليون شخص، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه نيجيريا -حتى الآن- من توترات طائفية ومشكلات جهوية.

1- ibid

٢- عبده باه، **مرجع سبق ذكره** ص٩٥

-الصراع بين الأزواديّين -في شمال مالي- والسُّلطة: وزادت حدّة هذا الصراع في الآونة الأخيرة بعد دخول الجماعات الجهادية في شمال مالي.

-الحرب بين الجماعات في إفريقيا الوسطى منذ ٢٠١٢م: وإن كان الطابع الديني ظاهراً فيها بين قوات سيلكا المسلمين وأنتي بالاكا المسيحية، إلا أنّ الطابع الإثني كان ممثّلاً فيها، إذ أصبح الفولانيون وعرب الشوا هدفاً لمقاتلي أنتي بالاكا.

-الحرب في دولة جنوب السودان، بعد الانفصال باستفتاء ٢٠١١م: وهي حرب، تدور منذ ٢٠١٤ م، بين معسكر الرئيس سيلفاكير(من إثنية دينكا)؛ ومعسكر نائب الرئيس السابق رياك مشار (من إثنية نوير)

كما يشكل الاعتراف بثقافة وتقاليد الجماعات الإثنية واحدا من أهم المطالب التي تعمل هذه الجماعات على تحققها داخل الدولة، لأن اعتراف الدولة بتلك القيم واعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراث الحضاري للدولة ككل، من شأنه أن يزيد من قيمة المجموعة الإثنية داخل الدولة، ويكسبها مزيدًا من الثقة وفرض الوجود القيمي داخل الدولة. ومن بين الأمثلة الدالة على أهمية المطالب الإثنية، مطالبة جماعة الباجندا في أوغندا خلال مفاوضات الاستقلال، حيث طالبوا بوضع خاص لمملكتهم البوجندا وملكهم الكاباكا وهددت بالاستقلال عن أوغندا إذا لم يحدث ذلك، وبالتالي الاستجابة لمطالبهم وتولي زعيمهم رئاسة الدولة.[١]

وتؤدي العوامل الإثنية دوراً كبيراً في عدم الاستقرار والصراعات والحروب التي تشهدها القارة الإفريقية. وكان للاستعمار الغربي دور كبير من خلال التقسيم (الثقافي – السياسي) للقارة في وجود التعدد العرقي داخل الدول الإفريقية، واستغلاله في تفتيت كياناتها وتأجيج الصراعات بينها؛ وذلك من خلال تخطيط هذه الحدود التي حرص فيها على عدم الأخذ في الحسبان الحدود العرضية للقبائل الإفريقية، وهو ما أفرز وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة.[2]

١- مريم شوحة، حسينة زعرور، **الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، ٢٠١٨) ص٣١

٢- رزوا اسماعلوفا: **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية هل يمكن حلها،** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ط ١، ١٩٨٩م)، ص ١٢٥.

ومن التعقيدات التي أوجدها الاستعمار من خلال تلك الأوضاع العرقية في العديد من الدول الإفريقية؛ أنه مكّن لبعض الجماعات العرقية وإن لم تكن ذات أغلبية، فقد مكّن لأقليات مسيحية في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة، مثل سيطرة «الأمهرا» في إثيوبيا، و«التوتسي» في بوروندي ورواندا، وقد أثر ذلك في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول؛ حيث رفضت الجماعات العرقية الأخرى سيطرة تلك المجموعات المستفيدة من الاستعمار عقب الاستقلال، وهو ما أسفر عن حدوث اضطرابات عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول؛ وتُعد نيجيريا نموذجاً صارخاً لتأثير العوامل الإثنية على الأمن الثقافي.[١]

كما تمارس الزعامات التقليدية دوراً كبيراً في الحياة السياسية في إفريقيا على الرغم من تقليل بعض الباحثين لأهميتهم؛ حيث يبرز دورهم في الانتخابات عندما يدعون أتباعهم إلى التصويت لمرشح معين في الهيئات الحزبية الرسمية التي يتم شغلها بالانتخاب، وتمثل دولة سيراليون نموذجاً لذلك؛ حيث كان حزب الشعب السيراليوني يعتمد على المؤسسات التقليدية، مثل الزعماء الكبار والسلطات القبلية لضمان تأييدهم السياسي وفوزهم في الانتخابات[2].

أضحت القبيلة تشكل عقبة أمام عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا طبقاً – للنموذج الغربي الذي يروج له، حيث أصبحت قضية الصراع بين الحداثة والتقليدية، وهي إشكالية خلافية سواء بين الأفارقة أو بين الأوروبيين، وقد حرص المستعمر الغربي على نقل تجربته في الحكم ونظام الديمقراطية الغربية على الرغم من عدم صلاحيتها وملاءمتها للبيئة الإفريقية، وقد حاول أن يجعل منها السمة المحورية لإفريقيا على طريق التحول، وقد برز دور القبيلة في الصراع على السلطة في عدة دول إفريقية، وتمثل كينيا مثالاً لذلك؛ فالقبيلة أهم العناصر وأقوى العوامل للوصول إلى السلطة، كما أنها تمثل الحزب المعارض للآخر؛ فعندما تولي «جومو كينياتا» السلطة عقب الاستقلال تمتعت قبيلته «الكيكويو» بامتيازات كبيرة في إدارة الدولة، وبعد وفاته تولى الحكم «دانيال أراب موي» فتحولت دفة الحكم والامتيازات من قبيلة «الكيكويو» إلى قبيلة «موي الكلينجين»؛ حيث تقلّدوا المناصب العليا في جهاز الدولة

١- حمدي عبد الرحمن حسن: **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات رقم (١)، ١٩٩٦م)، ص ١٤.

2- جوزيف رامز أمين: **الحروب الإثنية في إفريقيا**، (أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣م)، ص ٤٩.

والجيش، أيضاً برز دور القبيلة في أوغندا عندما استعان «عيدي أمين» بقبائل «النوبيا» و«الباجندا» ليستولي على السلطة، وهو ما أدى إلى حدوث ردة فعل من المجموعات العرقية ضده التي تحالفت لإسقاطه[1].

إجمالاً يمكن القول إن القبيلة في إفريقيا تُعد أساس النظام في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ فهي الداعم لسيطرة النظام في المقام الأول, كما أنها تكون السبب الرئيس في نشوء الأزمات في معظم الأحيان.

ثانيا: تأثير التعددية اللغوية على الأمن الثقافي في إفريقيا:

تقف التعددية اللغوية في مرحلة وسطى بين التباين الإثني والتباين الديني، فاللغات واللهجات المتداولة في إفريقيا بقدر عدد الإثنيات الموجودة فيها، ويظهر الأثر السياسي لهذا التعدد اللغوي عندما تريد الدولة اختيار لغة رسمية للتعامل، إذ سرعان ما يرفض أهل اللغات المستثناة ويعتبرون ذلك تهميشا وتذويبا ثقافيا. فمثلا نيجيريا عندما فشلت في أن تسود أي من اللغات المحلية السائدة وهي الهوسا واليوروبا والإيبو، استمرت في جعل الإنجليزية هي اللغة الرسمية. وتمتلك إفريقيا نحو ٣٣٪ من اللغات الحية في العالم، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال.[٢]

فقد بدأت الإشكالات اللغوية في شرق إفريقيا تسير في اتجاه التراضي، إذ أصبحت السواحيلية هي اللغة السائدة في أوغندا وكينيا وتنزانيا، بل أخذت تنتشر في باقي دول وسط وشرق إفريقيا. الأمر الذي رشحها لتكون لغة إفريقيا الرئيسية. مع وجود الدول الناطقة بالعربية في دول شمال إفريقيا، هناك اللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية والبرتغالية وهذا بدوره أدى إلى تقسيم القارة إلى أنجلوفونية وفرانكفونية. [٣]

هناك لغات يتكلم بها عدد كبير من السكان، مثل لغة الهوسا التي يتكلم بها قرابة ثمانية ملايين شخص في شمال نيجيريا، ولغة اليوربا يتكلم بها قرابة ٤,٥ ملايين شخص، وأكبر اللغات

١- **المرجع السابق نفسه**، ص٤٩

٢- حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مرجع سبق ذكره** ص٤٥

٣- محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد: ٣٤، أكتوبر ١٩٨٠) ص١١٧

المنتشرة في إفريقيا انتشارًا مكانيًا هائلًا، ويتكلم بها عدد هائل من سكان القارة، هي بلا شك اللغة العربية التي يتكلم بها كل سكان إفريقيا الشمالية وإفريقيا الصحراء، وهي تنتشر في نطاق السفانا السوداني انتشارًا كبيرًا، ويتكلم بها قرابة ٨٥ مليونًا، أي أن لغة واحدة يتكلم بها قرابة ثلث سكان القارة، والثلثين الباقيين موزَّعين على مئات اللغات الأخرى. ولكن هناك لغات إفريقية تصبح مألوفة لدى مجموعات لغوية أخرى كلغة تخاطب ومن أمثلة ذلك لغة السواحيلي التي تتكون أساسًا من لغة بانتو شرق إفريقيا أضُيفت إليها اللغة العربية، وامتزجت بها امتزاجًا شديدًا وأصبحت لغة التخاطب في كل شرق إفريقيا وشرق الكنغو وموزمبيق. كذلك هناك لغة الهوسا في شمال نيجيريا التي أصبحت لغة التخاطب في كل القسم الشرقي من غرب إفريقيا. [١]

وتبرز أهمية اللغة في الديمقراطيات المتعددة اللغات، حيث يعمل عامل اللغة على تحريك الأقليات القومية وإثارتها وذلك من خلال:

١. التعدد اللغوي سبيل إلى التعدد الثقافي: ففي التعدد اللغوي إثراء وليس تهديدا للأمن الثقافي، رغم أن إيديولويجية أحادية اللغة حاولت دائما الإيحاء بأن الاستخدام الإبداعي للتعدد اللغوي يقود إلى فقدان الأصالة. ففي جزيرة غينيا الجديدة مثلا نجد أربعمائة لغة، وعن هذا التنوع اللغوي يترتب تنوع ثقافي. وقس على ذلك آسيا وإفريقيا وأوروبا حتى أمريكا الشمالية التي يظن الكثيرون أنها متجانسة، لذلك فالملاحظ هو التنوع والتعدد على جميع المستويات لكن في نفس الوقت هل هناك ترابط وانسجام بين البشر داخل هذا التنوع وذلك التعدد[2].

٢. التنوع الثقافي سبيل إلى الاندماج والتسامح: فالتنوع الثقافي من العوامل الداعمة لحقوق الإنسان وتراثا مشتركا للإنسانية. فالتنوع الثقافي يقوم على المساواة الكاملة بين الشعوب، واحترام الاختلاف بينها، والنظر إلى هذا الاختلاف بوصفه مصدر غنى لا يحول دون التفاعل وتبادل الخبرات، ومن ثم الحفاظ على العلاقة الحوارية بين المحلي والعالمي، الخاص والعام، وذلك في المدى الذي تغتني به العلاقة بين كل الأطراف دون تمييز[3].

١- محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **إفريقيا دراسة لمقومات القارة** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤) ص ١٩٢

٢- أميمة سميح الزين، التنوع الثقافي إثراء إنساني أم صدام حضاري، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي** (طرابلس: مركز جيل البحث العلمي، مارس ٢٠١٥) ص ١٦٨

٣- **المرجع السابق نفسه** ص ١٦٥

٣. الجماعات اللغوية المتميزة أكثر نزوعا إلى الإقليمية. مما قد يشجع إلى المطالبة بالاعتراف السياسي للجماعات اللغوية المتمركزة إقليميا من خلال دفع النظام السياسي باتجاه الفيدرالية[1].

٤. قضية الهوية واللغة أبرز مكونات أزمة بناء الدولة الحديثة في إفريقيا بعد الاستقلال، وقد عانى السودان وغيره من بلدان خط التماس العربي- الإفريقي، مثل مالي والنيجر وموريتانيا، انقساماً حاداً في الهوية الوطنية، إذ حاولت النخب الحاكمة في بعض هذه الدول تبنّي سياسات التعريب والأسلمة لتحقيق التكامل الوطني. ولم يكن مستغرباً أن يرتبط السودان في ظل تصاعد أزمة الجنوب بحركة القومية العربية في أعوام الستينيات من القرن الماضي.[٢]

ثالثا: التعددية الدينية وتأثيرها على الأمن الثقافي في إفريقيا:

تضم إفريقيا نوعين من الأديان؛ هما: الأديان التقليديَّة، والأديان الوافدة التي تضم مجموعة دينية كبيرة، وهناك قاسم مشترك بين الديانات التقليديَّة الإفريقيَّة والديانات الوافدة، وتُعَدُّ في مجملها قَبَلِيَّة في المقام الأول، ومُكَوِّن من مُكَوِّنَات الشعوب ما قبل الاستعمار. [٣]

وكان للاستعمار الأوروبي دورٌ كبيرٌ في تغيير الخارطة الدينية للقارة الإفريقيَّة في ظل وجود التعدُّد العرقي والديني واللغوي، والتي أثرت فيما بعدُ على شكل الممارسات الدينية؛ حيث تم تقسيم القارة إلى اللادينيين والوثنيين والدينيين، ومن ثَمَّ استغلت تلك التغيرات العقائدية إلى تشكيل الوازع الديني المحلي بنمط غربي (يهودي- مسيحي)، مما ساعد في تغيير كيان القارة السمراء، وبالتالي تم تأجيج الصراعات الدينية؛ حيث تم تقسيم الحدود الجغرافية للقارة الإفريقيَّة وفقًا للمصلحة الخاصة للمستعمر، وهو ما أفرَز وجود جماعات مختلفة الثقافات

١- المرجع السابق نفسه ص ١٦٥

2- Ali A Mazrui «The Multiple Marginality of the Sudan,» in: Yusuf Fadl Hasan, ed., **Sudan in Africa, Studies Presented to the First International** Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, February 1968 (Khartoum: Khartoum University Press, 1985). 7-12

٣- عاصم محمد حسن محمد، الديانات التقليدية في غرب إفريقيا مدخل دراسي، www.qiraatafrican.com/home/new،5/10/2016م.

والأعراق داخل الدولة الواحدة، كما أفرز وجود امتدادات للجماعات في عددٍ من الدول المتجاورة. [١]

ذلك أن العقيدة الدينية تؤثر تأثيرا بالغا في سلوك الجماعة وعلى نحو يفوق في بعض الأحيان تأثير اللغة والسلالة، ففي ظل مواقف أو أوضاع معينة قد يتخلص المرء في سلوكه عن رابطة السلالة أو اللغة أو حتى الايديولوجية من أجل العقيدة الدينية. ما يعني أن للعامل الديني تأثيرا بالغ الأهمية على الأمن الثقافي الإفريقي.[٢]

وهناك ظاهرة تجمع بين الدول التي بها ثقافات مختلفة، وهذه الثقافات تعد من المشاكل التي تواجه الدول الواقعة على الخط الذي يمر بين القرن الإفريقي شرقا إلى السنغال غربا، وتشترك في أن شمالها مسلم وجنوبها مسيحي أو وثني، وجميعها تواجه مشاكل عرقية ودينية وثقافية واجتماعية، كإريتريا وإثيوبيا وتشاد والسودان، وهذا هو حال أغلب الدول الإفريقية في حالة صراعات ونزاعات وحروب أهلية بين الأقليات الموجودة فيها. وقد وجد الاستعمار من هذا التباين والاختلاف الثقافي والعرقي والديني أرضا خصبة للتفرقة بين الشمال والجنوب.[٣]

تضم دول وبلدان قارة إفريقيا مجموعة واسعة من المعتقدات والديانات التقليدية. على الرغم من أن تلك العادات الدينية تتقاسمها أحيانًا مجتمعات محلية كثيرة إلا أنها عادةً ما تكون فريدة لسكان معينين أو مناطق جغرافية معينة. والمقصود "بالديانات الأفريقية التقليدية" في هذا السياق ديانات السكان الأصليين، وهو أمر أساسي بحيث تنتقل المعتقدات الدينية من جيل إلى جيل، ويقصد به التمسك به وممارستها بشكل يومي. فهذه المعتقدات الدينية تعد تراث من الماضي، ومع ذلك لا يتم التعامل مع هذه المعتقدات الدينية على أنه شيء من الماضي ولكنها الرابط الذي يعمل علي الربط بين الماضي والحاضر.

لقد أرسى مبدأ التعددية الدينية مبدأ التسامح الديني، أي فكرة أنه لا يمكن متابعة الأهداف الدينية في المجال العام بطريقة تقيد الحرية الدينية للطوائف أو الكنائس الأخرى. في حين أن

١- حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط١، ١٩٩٦م) صص ٤٧، ٤٨

٢- أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، (الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧) ص١٠٠.

٣- عبد المنعم علي أحمد البلولة، أثر التعدد الثقافي على الأمن القومي السوداني، **رسالة ماجستير** (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٠) ص١٠٢

الليبرالية الحديثة أثبتت بوضوح المبدأ القائل بأنه لا ينبغي استخدام سلطة الدولة لفرض المعتقد الديني على الأفراد.[١]

وتعد التعددية الدينية مصدرا من مصادر التوتر وتهديد الأمن الثقافي في إفريقيا، فالقارة أصلا كانت تعيش في تعددية دينية تقليدية، ولم تقض الديانتان التوحيديتان الكبيرتان الإسلام والمسيحية على التعددية الدينية التقليدية، ليتحول الصراع إلى صراع تنافسي بين الإسلام والمسيحية (نيجيريا والسودان)، ليس هذا فحسب بل الصراع المذهبي في الديانة الواحدة. ففي رواندا وبروندي تطابق الصراع المذهبي المسيحي مع الصراع الإثني، وفي السنغال والنيجر نجد توترا بين المذاهب الإسلامية فيها. لهذا سعت بعض الدول الإفريقية لتفادي الصراع الديني بتبني منهج علماني وإفراغ الدولة من أي توجه ديني. كل هذا أدى إلى تهديد الأمن الثقافي في إفريقيا.[٢]

المطلب الثالث
مهددات الأمن الثقافي الإفريقي

هناك عوامل كثيرة تهدد الأمن الثقافي في الداخل والخارج لابد من معرفتها ومعرفة خطورتها، حتى يتم مواجهتها، ولا تقف عائقاً في سبيل تحقيق الأمن الثقافي، فالخوف من الاستلاب الثقافي، الذي يمكن تشخيص أهم أعراضه في الشعور بالضياع والفقدان التدريجي للهوية الثقافية، والتبعية لثقافة الآخر المهيمنة، ذلك الخوف يكاد يكون عاما وطبيعيا عند سائر الأفراد والجماعات البشرية[3].

وسوف يتم عرض أهم العوامل التي تهدد الثقافة السياسية والأمن الثقافي في إفريقيا:

1- Francis Fukuyama, Identity, Immigration & Democracy**, Journal of Democracy**, (The Johns Hopkins University Press, Volume 17, Number 2 April 2006

٢- عبد اللطيف البوني، **الدين في إفريقيا عامل وحدة أم تفرق** (الخرطوم: ملتقى الجامعات الإفريقية، ١٩٩٤) ص٥١

٣- عبد الرزاق الدواي، **في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣) ص١٥٦

أولا: العولمة: Globalization وتآكل الهوية الوطنية:

يعد مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم المتداولة غموضا، ويرجع ذلك إلى حداثة إطلاق المصطلح، وتعدد العمليات التي ينطوي عليها من عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية.(١)

ومن هنا فإن مفهوم العولمة يعني تحولا في علاقة الإنسان بالإقليم وبنظام الحكم الذي يعيش في إطاره. (٢)

وأقرب تعريفات العولمة إلى الدقة: أن العولمة هي دمج ودمقرطة ثقافات العالم، واقتصادياته وبنياته التحتية، من خلال الاستثمارات الدولية، وتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثير قوى السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية(3).

وتهدف العولمة في بعدها الثقافي إلى الاختراق الثقافي، حيث السيطرة على الإدراك وسلب الوعي والهيمنة الثقافية، وهنا يؤكد "رونالد روبرتسون" أن التمدد والتداخل الثقافي العالمي يؤدي إلى نشأة كيان عالمي يعرف بأنه "نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي(٤)"، بهدف إيجاد ثقافة كونية أو غربية تسعى إلى فرضها على الثقافات الأخرى التي تتعارض معها، وبخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي، وغالباً ما تعجز هذه الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة، فالعولمة الثقافية تؤدى إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض العولمة فكراً يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا".(5)

وعندما تلحق الثقافة بالعولمة يتبادر إلى الذهن كلمات جديدة أصبحت تتردد كثيرا في المؤتمرات والندوات العلمية كالأمركة، أي تعميم النموذج الأمريكي للحياة، وتحويل الثقافة إلى

١- د. إبراهيم نصر الدين، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، في: د. إبراهيم نصر الدين وآخرون "**محرر**" **العولمة آثارها على إفريقيا**، مجموعة أبحاث (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٧ مارس ١٩٩٩) ص ١٦٥

٢- المرجع السابق نفسه ص ١٦٨

٣- عبد الرزاق الدواي، **مرجع سبق ذكره** ص١٦٠

٤ -رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨) ص١٦١

٥- عبد الرزاق الدواي، **مرجع سبق ذكره**، ص١٦١

سلعة وتهديد الهوية الثقافية، والواقع أن الأمركة ليست ثمرة للعولمة ولكنها أحد أركانها. فالعولمة ليست نظاما عالميا أو نموذجا عالميا للحياة، نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية، ولكنه نظام جديد من العلاقات بين الثقافات.[١]

وتشير العولمة إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتزايدة عبر الحدود الدولية. من خلال التعامل مع زيادة انهيار الحواجز التجارية وزيادة تكامل السوق العالمية، فقد أصبح الاقتصاد الإفريقي منتجا للمواد الخام للصناعات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. إن أدوات العولمة هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثماني.[٢]

وعليه تتجلى سلبيات العولمة على الهوية الثقافية في إفريقيا فيما يلي:

١. تعد العولمة استعمارا ثقافيا جديدا لأنها تهدف إلى إحداث خلل في الهويات الثقافية للشعوب، بنشر وهيمنة العولمة الثقافية أحادية القطب بهدف الاستيلاء ونهب حضارات الشعوب.[٣]

٢. الهيمنة الثقافية على ثقافات الأمم بهدف القضاء على الثقافات المحلية والإقليمية، وذلك عبر مدخل اللغة، نتيجة العلاقة الوثيقة بين اللغة والهوية، لذلك نلاحظ اندثار عدد كبير من اللغات الإفريقية لصالح اللغات الأجنبية، وهي وضعية ساهم فيها الاستعمار وعمقتها النخب الإفريقية بعد الاستقلال، وترسخت ضمن آليات العولمة.[٤]

٣. على المستوى الثقافي ترسخ العولمة ثقافة التبعية وتظهر هذه التبعية في أنماط الاستهلاك والاستثمار الثقافي الأجنبي.[٥]

١- برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (دمشق: دار الفكر بدمشق، ١٩٩٩) ص٤٤

2- Kanu, Ikechukwu Anthony, African Identity and the Emergence of Globalisation (OSA), **American International Journal of Contemporary Research**, (Washington:Center for Promoting Ideas (CPI), Vol. 3 No. 6; June 2013) p.39

٣- زغو محمد، مرجع سبق ذكره، ص٩٧

٤- عربي بومدين، العولمة وثمن الاستقرار في إفريقيا: نحو تفعيل ثلاثية الأمن والتنمية والديمقراطية، **قراءات إفريقية** (لندن: المنتدى الإسلامي، ع٣٥، يناير ٢٠١٨) ص ٤٢

٥- محمد بن سمينة، العولمة وأثرها على الثقافة الإسلامية في الجزائر، **مجلة الثقافة الإسلامية** (الجزائر: السنة الثانية، العدد الثاني، ٢٠٠٦) صص ٧٩ – ٨٠

٤. تؤثر العولمة على الهوية الثقافية الاجتماعية للشعوب، بقطع الانتماءات ونبذ الثقافات المحلية والوطنية وتفكيك الروابط الوطنية.

٥. تدمير البنى الاجتماعية والثقافية وعزل الثقافة الوطنية عن الواقع وتهميش المثقف والحد من فاعليته في مجتمعه.

٦. بالنسبة لتأثير العولمة على القارة الإفريقية يتجلى في تكريس التخلف وتآكل السيادة الوطنية خصوصا في الموضوعات المالية والاقتصادية وذلك لفرض سياسات التنمية كصندوق النقد الدولي، وتطبيق سياسات الخصخصة، والتهديد بإيقاف المساعدات والمعونات.[١]

٧. التهجين الثقافي، وهي عملية مستمرة من خلط أو مزج الثقافات الناتجة عن عولمة الغايات المستمدة من التكامل بين العالمي والمحلي، والثقافات الجديدة المميزة والهجينة التي هي في الأساس ليست عالمية ولا محلية في جوهرها، فالعولمة مزيج معقد أو خليط من التجانس والتباعد أكثر من كونها عملية واسعة النطاق من التجانس.[٢]

لذلك فإن عولمة الثقافة من شأنها تنميط الثقافة المحلية، خصوصا في ظل ارتباط جماعات النخبة في العديد من الدول بتلك الثقافات، مما يساعد على تقزيم الثقافات المحلية والفرعية، وإشاعة الثقافة العالمية على حساب الثقافة الوطنية والقومية، مما ينتج عنه تناقض مع ثقافة الانتماء وتعدد الولاءات للأفراد والجماعات[٣].

وقد أدت عملية العولمة تجاه الدول الإفريقية إلى التخلي عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع بشكل أفقد العديد من الدول الإفريقية مبررات استمرارها ووجودها، وبالتالي كان له تأثير سلبي على الأمن الثقافي وبالتالي الهوية الوطنية للدول الإفريقية: [٤]

أ. الوظيفة السياسية: وتتمثل في تراجع الحكومات عن دورها في صنع القرار السياسي لصالح رجال الأعمال في الداخل ولصالح الشركات متعددة الجنسيات التي ترغب في

١- المرجع السابق نفسه

٢- عبد الرحمن حاسي وجيوفانا ستورتي، العولمة والثقافة: ثلاثة سيناريوهات، في: هيكتور كوادرا – مونتيل "محرر"، ترجمة محمد الجندي، **العولمة نحو تنوع المنهج** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الألف كتاب الثاني، ٢٠١٥) ص٢٧

٣- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، **المستقبل العربي** مرجع سبق ذكره ص١٤

٤- د. إبراهيم نصر الدين، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٢-١٧٧

إخضاع السياسات الحكومية لاستراتيجيتها الخاصة واعتزام تجريد الحكومات من وظائفها وخصخصة هذه الوظائف إلى أقصى حد ممكن.

ب. الوظيفة الدفاعية: وتعني تأمين المجتمع من الغزو الخارجي خاصة فيما يتعلق بالغزو الثقافي الذي يعتمد على إغراق المجتمعات الإفريقية في ثقافات غريبة عليهم اعتمادا على عناصر الإثارة والإغراء والجذب مما يؤدي إلى تهميش الثقافة الوطنية.

ت. الوظيفة الاستخراجية: وتعني سلطة الدولة في تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسسات العامة من سلع وخدمات ونتيجة تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك. كما تعني في ذات الوقت القدرة التمويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود كوسيلة للتبادل.

ث. الوظيفة التوزيعية: إزاء ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة نتيجة تقلص مواردها وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية.

ج. الوظيفة الثقافية: وتعني سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه، والتعبير عنها على النحو الذي يؤكد وجود "هوية" حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن لدولته في مواجهة الآخر، غير أن هذه الوظيفة هي الأخرى قد تآكلت بفعل تسارع آليات الاتصالات الدولية بفعل العولمة.

وتُعاني غالبية الدول الإفريقية التداعيات السلبية للعولمة، فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج "الإصلاح الاقتصادي" التي أدت إلى بيع الشركات العامة والقطاع العام؛ مما أدى إلى فقدان هيبة الدول، وحدوث عدم استقرار سياسي مصحوب بانقلابات عسكرية، وهي ظاهرة مزمنة في الدول الإفريقية.[١]

وبالرغم من أن هذه التجمعات الإقليمية أنشئت لأغراض اقتصادية فالباحث يرى أنها يمكن أن تقوم بدور رئيسي على المستوى الثقافي وخاصة فيما يتعلق بالعولمة الثقافية، حيث لا يوجد انفصال بين الثقافة والجوانب الأخرى سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حتى عسكرية.

١- محمود أبو العينين: مستقبل الإقليمية في إفريقيا في ظل العولمة، في: د. إبراهيم نصر الدين وآخرون مجموعة من الخبراء: **العولمة آثارها على إفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٩م)، ص ١٨٧ - ١٩١.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية والأمن الثقافي، إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية بل والأمن الوطني أو القومي بكليته وشموليته، لأن العولمة تعني المزيد من تبعية الأطراف وتكثيف هذه التبعية للمركز من أجل تجميع قوى المركز وتفتيت قوى الأطراف بما في ذلك الدولة الوطنية.

وتتبنى الدراسة مفهوما للعولمة بأنها "ظاهرة جديدة من ظواهر صراع الحضارات التي يخوضها الغرب ضد هويات الشعوب بهدف فرض هيمنة اقتصادية وسياسية وثقافية وإخضاع العالم لسيطرة حضارة واحدة". وعلى ذلك، فإن من أهم أهداف العولمة الثقافية، هو خلق ثقافة عالمية قائمة على توحيد الأفكار عالمياً، وتشكيك الأمم في عقائدها وحضاراتها وقيمها الإنسانية، وإخضاع العالم لثقافة واحدة في عالم بلا حدود ثقافية، وهذا يمثل تهديداً واضحاً للأمن الثقافي، ويعمل على فقدان الهوية والذاتية الثقافية.

ثانيا: التغريب الثقافي:

يستخدم مفهوم التغريب الثقافي ليعبر عن تبني تصورات الفكر الغربي ومعاييره، والدعوة إليها واعتبارها أسساً لإقامة الحياة في المجتمع على غرار السياق الأوروبي أو الأمريكي، بدعوى اللحاق بالغرب ومدنيته. فالتغريب الثقافي هو شكل من أشكال الغزو الثقافي والهيمنة الغربية على الثقافات المحلية، وما يستهدفه هذا النوع من الغزو الثقافي على الصعيد العالمي أولا وقبل كل شيء، كل مقومات الخصوصية الثقافية من قيم وأذواق ومختلف أنماط السلوك، فيؤدى ذلك إلى ضعف الانتماء والولاء للوطن، والتفريق بين أبناء المجتمع الواحد من حيث التعرض للثقافة الغربية أو التمسك بالثقافة والتقاليد الوطنية، وكذلك يؤدى إلى ضياع الذاتية الثقافية ويهدد الأمن الثقافي.[١]

ومن أهم الآثار التى نتجت عن هذا التغريب الثقافي ما يلى: [٢]

أ. تسرب بعض النظريات الاقتصادية والاجتماعية مثل الاشتراكية وشيوع المفاهيم الليبرالية.

ب. الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة، والواقع أن اندفاع بعض المفكرين إلى اقتفاء أثر الحضارة الغربية في هذا الشأن نتيجة مصالح شخصية في كثير من الأحيان.

١- محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص٧٥.

٢- طارق البشري: سيبقى الغلو ما بقي التغريب، **مجلة «العربي»**، (الكويت: ع.٢٧٨، يناير ١٩٨٢)، ص٦١.

ت. تعرض الحياة الثقافية والاجتماعية الإفريقية لكثير من آفات التمدن الغربي، كانتشار مظاهر الفساد وشيوع المذاهب والاتجاهات المادية.

فالتغريب الثقافي يمثل عاملاً من العوامل التي تهدد الأمن الثقافي الإفريقي، حيث إنه نوع من استعمار الفكر والوجدان والسلوك، وله آثاره السلبية المدمرة التي تظهر ضعف التمسك بالثقافة الوطنية وفقدان الثقة بالنفس، والإحساس بالنقص والدونية من الحضارة الإفريقية، كذلك هو تشويه للعقيدة والتراث واللغة والتاريخ، وخلخلة للهوية الثقافية وضياعها بين الثقافات المختلفة.

ثالثا: التطهير الثقافي:

إن المعاملة السيئة للممتلكات الثقافية لا تقارن بالتجاوزات التي تحركها المعتقدات الدينية أو الأهداف السياسية. مما يضعف الهوية الثقافية. مع احتمال التأثير على الهوية الثقافية، فإن تدمير الممتلكات الثقافية قد يتحول إلى إرهاب ثقافي. ومع تزايد القيمة السياسية والمالية للممتلكات الثقافية، ستزداد التحديات التي تواجهها جهود الحفظ، وسيشكل الإرهاب الثقافي والاتجار في الآثار تهديدا متزايدا للأمن الثقافي، في حين أن تدمير الآثار الدينية وعائدات الاتجار بالأثريات يشكل حالياً التهديدات الأكثر وضوحاً، فإن تراكم الآثار الثقافية المكتسبة بطريقة غير مشروعة يخلق مسؤولية سياسية ويقيم روابط ثقافية ومالية بين المجتمعات الديمقراطية والجريمة المنظمة والمتمردين والجماعات الإرهابية. (١)

وخلال المراحل التاريخية الانتقالية الحاسمة، التي اجتازتها الأمم والشعوب والمجتمعات البشرية التي تعرضت للغزو والاحتلال، ولهيمنة ثقافية وصلت أحيانا إلى ما يشبه التطهير الثقافي، يحدث أن تصبح الهوية الثقافية للشعوب ضعيفة ومعرضة للتحول وأحيانا للتفكك التام. وتكون ردود فعل الشعوب المستهدفة على أشدها عندما تكون الأخطار المحدقة بالهوية الثقافية كبيرة. وهنا يتبادر إلى ذهننا التساؤل التالي: ماذا يحدث لمجتمع فقد توازنه الثقافي وبدأت تظهر عليه أعراض أزمة هوية ثقافية حادة، بسبب تعرضه لغزو ثقافي، وخضوعه لهيمنة ثقافية كاسحة، لم تعد فيها ثقافته الوطنية هي المنظومة المرجعية الوحيدة لأفراده، ولا قادرة على التكيف مع مكونات الثقافة الخارجية المهيمنة، إما لأنها مفروضة بالعنف والقوة،

1- Erik Nemeth, Cultural Security. Evaluating the Power of Culture in: **International Affairs.** Op cit p. 289,

وإما لأن هناك ضغوطا وإكراهات قهرية يبدو أن لا سبيل لمواجهتها، أو لأن الفروق الثقافية ضخمة وسرعة الإيقاعات كبيرة، أو لاعتبارات من طبيعة أخرى؟ [1]

رابعا: التجزئة الثقافية:

بمعنى أنها تتحكم في العملية الثقافية، كما تتحكم في السياسة فتنشئ دولا لها أعلامها وقضاياها، وفي الاقتصاد تقيم مكوسا وتنشئ أسواقا، فهي كذلك في الثقافة تعمل على الحيلولة دون أن تنمو ثقافة قومية على مستوى الوطن كله، والسعي بتنمية ثقافة مرتبطة بحدود الأقطار التي وضعتها الاتفاقيات الاستعمارية وكرستها أنظمة التجزئة التابعة. والعملية واحدة، لأن الثقافة لا تنفصل عن السياسة والاقتصاد. وتعود عملية الاستدراك التي قامت بها القوى الانفصالية، وقوى التجزئة إلى أنها أدركت ما يلي: [٢]

أ. الثقافة عامل أساسي في تكوين وعي الأمة

ب. حركة النهضة الثقافية التي شاركت في تنمية الوعي القومي، ستعمق الروابط بين الجماهير.

ت. بقاء التفاعل الثقافي يساعد على صيانة الوحدة الشعبية ومنع عوامل التجزئة

خامسا: التغيير الثقافي:

الثقافة السياسية العامة لأي مجتمع لا تظل ثابتة وجامدة على الدوام، بل تشهد عبر الزمن تغيراً بشكل أو بآخر، قد يكون بصورة جزئية ومحدودة، وقد يكون بصورة فيها نقلة نوعية كبيرة في الثقافة السياسية، وهذا التغيير قد يكون مخططاً، أو غير مخطط، ومن ثم يمكن القول بأن هناك نمطين من أنماط التغيير الثقافي تتمثل في: [٣]

١- التغيير الثقافي غير الموجه: حيث يتم هذا النوع من التغيير نتيجة لعدد من الأسباب:

أ- التحول في البنية الاقتصادية والاجتماعية، فلكل نظام اجتماعي ثقافة خاصة، ومن المسلم به أن التحول في العلاقات الاقتصادية والطبقية يؤدي بالضرورة إلى تحول ما في الثقافة السياسية للأفراد.

١- عبد الرزاق الدواي، **مرجع سبق ذكره**، ص٤٢

٢- ناجي علوش، التجزئة والثقافة القومية، **شؤون عربية** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع١٤، أبريل ١٩٨٢) ص ١٧٨

٣- كمال المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية، مفاهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص٤٦

ب- تغير النظام السياسي، حيث يحتل نظام الحكم مكانه بين محددات الثقافة السياسية، والراجح أن التبدل في نظام الحكم يفضي بمرور الوقت إلى بعض التحول في مكونات الثقافة السياسية.

ت- التعبئة الاجتماعية، فالثقافة السياسية يمكن أن تتغير نتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية.

ث- استقبال دين جديد، فعلى الرغم من أن الفكرة السائدة في هذا الشأن تتمثل في أن العقيدة الدينية لا صلة لها بالقيم الثقافية، إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة الدين من حيث مدى تناوله للنواحي الروحية والزمنية معاً.

ج- الثورات والحروب، فهي عادة ما تسفر عن تغير التوجهات والمعتقدات والمشاعر السياسية للأفراد، فالحروب قد تؤدي إلى تعديل أو اهتزاز أو تكريس قيم وتصورات معينة.

ح- العولمة، خاصةً وأنها ظاهرة متعددة ومتشابكة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعالمية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية.

٢- التغيير الثقافي الموجه: فضلاً عما سبق، يمكن للثقافة السياسية أن تتطور بشكل محسوس من خلال بذل جهود مكثفة ومخططة ومستمرة يكون هدفها تحديث النسق الثقافي السائد، ويتحقق التغيير الثقافي الموجه عن طريق عدد من المؤسسات، من أهمها:

أ- المدرسة. حيث إن للمدرسة دورا في تغيير النظام الثقافي التقليدي من خلال التثقيف السياسي، عن طريق تدريس مقررات معينة تزخر بالعناصر الثقافية، وقد ورثت معظم البلدان الإفريقية نظاما تربويا محدودا لا ينسجم مع حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يخدم متطلبات التنمية والتقدم الاجتماعي. [1]

ب- الحزب السياسي. يعتبر الحزب السياسي من أهم آليات التحديث الثقافي، إذ يستطيع عن طريق برامج التثقيف السياسي أن يبث قيما جديدة في نفوس الأفراد، وأن يكسبهم مزيدا من المعارف السياسية، وأن يعبئ الجماهير لإنجاز برامج إنمائية بالجهود الذاتية. بيد أن دور الحزب في مضمار التغيير الثقافي رهن بعوامل عديدة أبرزها، الأيديولوجيا والتنظيم الحزبي والقيادة الكاريزمية. [٢] ويعتبر مبدأ تعدد الأحزاب موضع الاعتبار في كل من بوتسوانا وليسوتو وزيمبابوي وموريشيوس والسنغال. وتعتبر نيجيريا في عداد الدول التي

١- أمين إسبر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٤

٢- كمال المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية، **مرجع سبق ذكره** ص٤٧

أخذت بمبدأ تعدد الأحزاب، وأحيانا أخرى كان النظام العسكري هو الذي يسير دفة الحكم والسياسة.[1]

ت- الإعلام الإفريقي: لا يزال الإعلام الإفريقي تحت السيطرة الحكومية، حيث ترى كثير من الحكومات الإفريقية أن الخصخصة الإعلامية تعد تهديدًا لنفوذها ومكانتها، فهناك بعض العادات التي تنفرد بها القارة الإفريقية؛ كالقراءة الجماعية للصحف، والاستماع والمشاهدة للإعلام المسموع والمرئي، خصوصًا في الريف الإفريقي، فقد تركَّز الإعلام الإفريقي في العواصم والمدن الكبرى، مما يعني اقتصار الخدمات الإعلامية على سكان المدن، وحرمان الريف الإفريقي منها، كما أن السياسات الإعلامية في معظم الدول الإفريقية تركزت على الجوانب السياسية والدعائية للحُكَّام، وهنا نجد أن ضعف الأداء الإعلامي، وغياب البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وعدم وجود كوادر بشرية مؤهَّلة ولا قُدُرَات تمويلية، في معظم أنحاء القارة، ما عدا المدن والعواصم الكبرى قد حالَ دون الاستفادة من الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات.[٢]

ث- الجيش: يعتبر الجيش أحد أهم مؤسسات الدولة والتي ينخرط فيها أغلب شرائح المجتمع، لذلك ما تنقله من صور وأفكار وقيم وعادات وتقاليد داخل المجندين يشكل جزءا كبيرا من رؤيتهم للعالم ومن تكوينهم الثقافي، وبالتالي ينعكس على كل ما يقومون به من تقييم للآخرين خاصة فيما يتعلق بقيم المواطنة والالتزام والتضحية والطاعة، وما يقوم به الجيش بوسائله من بث القيم والمفاهيم للشعب ويساهم في تكوين الثقافة السياسية لديهم.[3] كما يؤدي إلى وجود علاقة بين الفرد والنظام السياسي. وفي إكساب المجندين الجدد وتلقينهم بعض المعلومات من خلال الاحتكاك والاختلاط والتفاعل الذي يؤدي إلى التخفيف من المغالاة في الانتماءات المحلية وإعلاء المصلحة الوطنية أو القومية على الانتماءات الأخرى.[٤]

١- أمين إسبر، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣

٢- عواطف عبد الرحمن، **الإعلام الإفريقي في عصر المعلومات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١) ص٢٣

٣- إيمان شادي، دور الجيوش في الثقافة السياسية، **مجلة الديموقراطية** (القاهرة: وكالة الأهرام، مج ١٣، ع٥٢، أكتوبر ٢٠١٣) ص٩٥

٤- كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، ط١، ١٩٨٥) ص٢٠٨

ولإشكالية الأمن الثقافي في إفريقيا وجهان، وجه داخلي وآخر خارجي. فالدول يمكن أن تمزقها وتدمرها التناقضات الداخلية بقدر ما يمكن أن تقوضها القوى الخارجية. وهاتان البيئتان قد تعملان بشكل مستقل. ومن الأمثلة على ذلك عندما تعرضت موزمبيق المتماسكة داخليا لتهديد خارجي من جنوب إفريقيا إبان عهد التمييز العنصري. كما أن الدولة غير المستقرة قد تنهار من تلقاء نفسها، ومن الأمثلة زيمبابوي ما بعد التمييز العنصري والصومال والسودان.[١]

مما سبق يتضح أن الأمن الثقافي الإفريقي يتحقق بوجود مجموعة عناصر متضامنة من أهمها:

١. التنمية الثقافية: وذلك بتنمية المعارف وصيانة الموروث الثقافي بمختلف جوانبه وتطويره والإضافة إليه وتنمية الإبداع الفني والفكري.

٢. الحفاظ على مكونات الهوية الثقافية للمجتمعات الإفريقية، وتأتي اللغة في مقدمة هذه المكونات الأساسية.

٣. التحرر من التبعية الثقافية والفكرية: لأن هذه التبعية تجر بكل تأكيد إلى تبعية اقتصادية وسياسية ثم تتحول إلى تبعية عامة ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتخلص من التبعية اللغوية وهذا لا يتم إلا برد الاعتبار للغة الوطنية المشتركة والموحدة والتمكين منها واستعمالها في كل المجالات.

٤. الأمن اللغوي: عنصر أساسي من عناصر الأمن الثقافي وشرط ضروري من شروط التنمية الثقافية. وذلك عن طريق:

أ- حماية اللغة الوطنية مما يهددها داخليا وخارجيا.

ب- أخذ جميع الرموز التعبيرية والمكونات اللغوية الوطنية بعين الاعتبار وتوزيع الوظائف بينها بحسب إمكانات كل منها وطاقاتها وقدراتها سواء في التواصل الاجتماعي أو الإسهام في مجال أو أكثر من مجالات التنمية.

ج- تقليص الدور الذي يجب أن تضطلع به اللغة أو اللغات الأجنبية وتحديد الهدف من تعليمها واستعمالها وهو التفتح على العالم الخارجي والتواصل معه والاستفادة منها في اكتساب أنواع الخبرة المحتاج إليها والاستعانة بها في البحث العلمي والتبادل التجاري ونحو ذلك وعدم تجاوز هذه الحدود بالسيطرة أو الهيمنة أو الحلول محل لغة السيادة أو تهميشها.

د. أن يوجه التعدد نحو حماية المكانة السيادية للدولة.

١- نانا بوكو، "مكانة الأمن في إفريقيا"، في: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة: عبد الوهاب علوب، **إفريقيا السلم والنزاع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠١٠) صص ١٥٠ - ١٥١

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. إبراهيم نصر الدين وآخرون "محرر" العولمة آثارها على إفريقيا، مجموعة أبحاث (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٧ مارس ١٩٩٩)

٢. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، (الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧)

٣. أمين إسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (دمشق: دار دمشق، ١٩٨٥)

٤. برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، (دمشق: دار الفكر بدمشق، ١٩٩٩)

٥. -------، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٣، ٢٠١٢)

٦. جوزيف رامز أمين: الحروب الإثنية في إفريقيا، (أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣م)

٧. جوزيف ناي، القوة الناعمة (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)

٨. حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠)

٩. حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦م)

١٠. ---------: العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات رقم (١)، ١٩٩٦م)

١١. ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة: عبد الوهاب علوب، إفريقيا السلم والنزاع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠١٠)

١٢. رزوا اسماعلوفا: المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية هل يمكن حلها، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ط ١، ١٩٨٩م)،

١٣. رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)
١٤. زكريا فؤاد زكريا، خطاب إلى العقل العربي، (الكويت: مؤسسة الكتاب العربي، ط١٧، ١٩٨٧)
١٥. عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)
١٦. عبد اللطيف البوني، الدين في إفريقيا عامل وحدة أم تفرق (الخرطوم: ملتقى الجامعات الإفريقية، ١٩٩٤)
١٧. علي الجمل، "التربية المتوازنة مدخل لتطوير مناهج التاريخ الإسلامي لمواجهة تحديات العولمة" (ماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٥م)
١٨. عواطف عبد الرحمن، الإعلام الإفريقي في عصر المعلومات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١)
١٩. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات، ط١، ١٩٨٥)
٢٠. محمد الأرناؤوطي "محرر" العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، (عمان: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)
٢١. محمد رياض وكوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤)
٢٢. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)
٢٣. محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)
٢٤. محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد: ٣٤، أكتوبر ١٩٨٠)
٢٥. محمود محمود النجيري، الأمن الثقافي العربي التحديات وآفاق المستقبل (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١)

٢٦. مريم شوحة، حسينة زعرور، الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية وإسترتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، ٢٠١٨)

٢٧. هيكتور كوادرا – مونتيل "محرر"، ترجمة محمد الجندي، العولمة نحو تنوع المنهج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الألف كتاب الثاني، ٢٠١٥)

٢٨. والتر رودوني، ترجمة: أحمد القصير وآخر، أوروبا والتخلف في إفريقيا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ع ١٣٢، ١٩٨٨م)

مقالات:

١- إسماعيل زنغو برزي، المشهد اللغوي في إفريقيا: مسار وعوائق، قراءات إفريقية (لندن: المنتدى الإسلامي، ع ١٩، يناير – مارس ٢٠١٤)

٢- إيمان شادي، دور الجيوش في الثقافة السياسية، مجلة الديموقراطية (القاهرة: وكالة الأهرام، مج ١٣، ع٥٢، أكتوبر ٢٠١٣)

٣- طارق البشري: سيبقى الغلو ما بقي التغريب، مجلة «العربي»، (الكويت: ع.٢٧٨، يناير ١٩٨٢)

٤- عبد الخالق عبد الله، "العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢، العدد ١، ربيع ١٩٩٨)

٥- عبد العلي الودغيري، دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي واللغوي، اللسان العربي (الرباط: جامعة محمد الخامس، ع٦٩، يونيو ٢٠١٢)

٦- عبده باه، الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا، قراءات إفريقية (لندن: العدد ٣٦، السنة ١٤، أبريل ٢٠١٨)

٧- عبده باه، الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا، قراءات إفريقية (لندن: العدد ٣٦، السنة ١٤، أبريل ٢٠١٨)

٨- عربي بومدين، العولمة وثمن الاستقرار في إفريقيا: نحو تفعيل ثلاثية الأمن والتنمية والديمقراطية، قراءات إفريقية (لندن: المنتدى الإسلامي، ع٣٥، يناير ٢٠١٨)

٩- محمد بن سمينة، العولمة وأثرها على الثقافة الإسلامية في الجزائر، مجلة الثقافة الإسلامية (الجزائر: السنة الثانية، العدد الثاني، ٢٠٠٦)

١٠- محيي الدين صابر، الأمن الثقافي مفهومه ومقوماته ومتطلباته ووسائله، المجلة العربية للثقافة (تونس: المجلة العربية للثقافة، مج٣، ع٥، سبتمبر ١٩٨٣)
١١- ناجي علوش، التجزئة والثقافة القومية، شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع١٤، أبريل ١٩٨٢)
١٢- نهلة محمد أحمد جبر، الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٦٣، خريف ٢٠١٥)

ندوات:

١- آمال عبد الحميد، العولمة والثقافة ومستقبل الثقافة في المجتمع مصر، أعمال الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١
٢- أميمة سميح الزين، التنوع الثقافي إثراء إنساني أم صدام حضاري، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي (طرابلس: مركز جيل البحث العلمي، مارس ٢٠١٥)

رسائل جامعية:

١- عبد الرحمن بن محمد بودرع، اللغة العربية وسؤال المعرفة في سياق تحقيق الأمن الثقافي، الملتقى الوطني الثاني بكلية الآداب – الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية بفاس – المغرب، ٢٠١٣
٢- عبد المنعم علي أحمد البلولة، أثر التعدد الثقافي على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٠)
٣- موفق محمد نبيل الشريف، الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبعد استراتيجي في تحقيقه، رسالة دكتوراه (عمان، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١١)

انترنت:

١. عاصم محمد حسن محمد، الديانات التقليدية في غرب إفريقيا مدخل دراسي،
www.qiraatafrican.com/home/new، 5/10/2016م.
٢. محمد تولاي، قراءة في الأمن الثقافي – السياسي، مركز المعارف للدراسات الثقافية
http://almaarefcs.org/4340/296/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A

7%D9%81%D9%8A_%D9%80_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

٣. عاصم محمد حسن محمد، الديانات التقليدية في غرب إفريقيا مدخل دراسي، www.qiraatafrican.com/home/new، 5/10/2016م.

مراجع أجنبية:

1- Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, volume 2, (London : Sage Library of International Relations), 2007)

2- Erik Nemeth, Cultural Security, (London: Imperial College Press 2006)

3- ----------, Cultural Security: Evaluating the Power of Culture in: International Affairs (London: World Scientific Publishing Co, January 2015)

4- Francis Fukuyama, Identity, Immigration & Democracy, Journal of Democracy, (The Johns Hopkins University Press, Volume 17, Number 2 April 2006

5- Kanu, Ikechukwu Anthony, African Identity and the Emergence of Globalisation (OSA), American International Journal of Contemporary Research, (Washington:Center for Promoting Ideas (CPI), Vol. 3 No. 6; June 2013)

6- Lane Crothers and Charles Lockhart (ed), Culture and Politics, (New York: St. Martin's Press, 2000)

7- Liah Greenfeld & jonathan Eastwood ,"national identity" (oxford: the oxford hand books of political science,2007)

8- Michel Welmond, Globalization Viewed from the Periphery: The Dynamics of Teacher Identity in the Republic of Benin (Chicago: The University of Chicago Press Books, Comparative Education Review, 2002)

9- Peter Katzensten, The Culture of National Security (new york columbia university press ,1996)

10- Ravi Bhavnani & David Backer, Localized Ethnic Conflict and Genocide: Accounting for Differences in Rwanda and Burundi, (New Mexico, U.S.: Santa FE Institute, 1999)

Yusuf Fadl Hasan, ed., Sudan in Africa, Studies Presented to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, February 1968 (Khartoum: Khartoum University Press, 1985)

الدلالات والإبعاد للوجود الأجنبي في ولاية كسلا بشرق السودان- دراسة تحليلية

أ. إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي
أستاذ مشارك ـ جامعة كسلا ـ كلية التربية ـ قسم الجغرافيا ـ السودان

الملخص:

تعد دراسة الدلالات والإبعاد للوجود الأجنبي في ولاية كسلا بشرق السودان – دراسة تحليلية لمعرفة ذلك من خلال(المظاهر والآثار) لذلك الوجود الأجنبي في الولاية إن كان رسميا أو غير رسميا وهدفت الدراسة الي إن ظاهرة الوجود الأجنبي ظاهرة متنامية ومتفاقمة ومتطورة في إشكالها ولها ارتباطات طردية بعوامل أخري منا ماهو امني واقتصادي واجتماعي واستخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التطوري والوصفي التحليلي والتاريخي وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج مفادها الي إن هنالك عوامل متداخلة يصعب فصلها من بعضها البعض والتي تبدو مؤشراتها في جملة من الآثار المهددة للولاية علي المستوي الاقتصادي الذي ظهر من خلال التأثير علي ميزان المدفوعات متمثل في التحاويل المالية الي بلادهم والاجتماعي من خلال ظهور الاستلاب الثقافي والمجتمعات الموازية للمجتمع السوداني والأمني من خلال الخلايا النائمة لدول الجوار من خلال وجود اللجوء وذلك باستخدام سياسة الباب المفتوح من قبل حكومة السودان واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات من شانها معالجة الأوضاع القائمة بخصوص الوجود الأجنبي في ولاية كسلا منها تفعيل القوانين الضابطة ذات الصلة بالوجود الأجنبي بالبلاد ومراقبة الحدود السياسية وذلك لمنع التسلل الأجنبي الي البلاد.

Abstract

The study of the implications and deportation of foreign presence in the state of Kassala in eastern Sudan - an analytical study to find out through (manifestations and effects) of that foreign presence in the state, whether formal or informal The study aimed at the phenomenon of foreign presence growing phenomenon and growing and sophisticated in its forms and have direct correlations with factors The study used a number of approaches, including the evolutionary, descriptive, analytical and historical method. The study reached a number of results to the effect that there are overlapping factors that are difficult to separate from each other and whose indicators appear in a number of threatening effects. Any economic level that emerged through the impact on the balance of payments is represented in financial transfers to their country and social through the emergence of cultural robbery and communities parallel to the Sudanese society and security through sleeper cells of neighboring countries through the presence of asylum, using the policy of open door by the Government of Sudan. A number of recommendations would address the current situation regarding the foreign presence in Kassala State, including activating the laws related to the foreign presence in the country and monitoring the political borders in order to prevent foreign infiltration into the country.

المقدمة:

يعد السودان بحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي له والذي أصبح واجهة للتدفق البشري المستمر والمطرد من قبل طالبي اللجوء والهجرة الغير الشرعية العابرة الي الدول الأوربية وإسرائيل وايضا استخدام حكومة السودان سياسية الباب المفتوح والتعامل بعدم المبالاة والاستهوان وإصدار سياسيات وقرارات غير مدرسة وخاطئة من قبل الحكومة ساعد في القبول لمثل هذا النوع من البشر مما ذاد من قوة شوكة وعزيمة ذلك الوجود الأجنبي الذي واقعا مفروضا للتعامل معه داخل الأراضي السودانية وكذلك أصبح الواقع ماساؤي الذي يجني عواقبه الدولة السكان الأصليين له.

ويتمثل الوجود الأجنبي مهدد ا متعدد الجوانب إما اقتصاديا أو اجتماعيا أو امنيا أو ثقافيا وسياسيا وكل هذا بسبب الحدود مع دول الجوار المفتوحة بالإضافة الي عدم وجود التنمية المكانية لتلك الأشرطة الحدودية إذ إن السودان أصبح اكبر دولة افريقية مستضيفة للأجانب كما ذكر كامل ٢٠١٢م والتي تقدر بنسبة ٢٠٪ من جملة التركيبية السكانية علي مدي عقود متفاوتة. كما ذكر بخيت ،٢٠١١ م ان الوجود الأجنبي وصل الي أربع ملايين

نجد إن الإغراض الإنسانية هي المظهر الظاهري والطبيعي للوجود الأجنبي في السودان من خلال تقديم يد العون للفئات الضعيفة ولكن الوجود الأجنبي في حد نفسه له أجنده الخفية والتي تهدف لمصالحه الذاتية مما قسم الولاية من حيث المفاهيم مابين مفهومي التهميش من حيث وجهات النظر السياسية الداخلية لمتخذي القرار في الدولة ، ام مفهوم الهشاشة نجد النظر موجه من خارج حدود الدولة أي المجتمع الخارجي علي ان ولاية كسلا تعد ولاية ذات إبعاد في الهشاشة علي المستويات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية مما ذاد كثافة الوجود الأجنبي المقنن داخل الولاية.

مشكلة الدراسة:

إن الوجود الأجنبي في السودان علي وجه العموم تتخذ إشكالا عديدة منها ماهو رسمي ومقنن مثل المنظمات منها ماهو غير رسمي الذي تبذؤ مؤشراته في اللجوء ونجد إن ظاهرة الوجود الاحنبي ظاهرة ملفتة للانتباه والنظر من الوهلة الأولي وبدأت هذه الظاهرة مع طالبي اللجوء اثر اندلاع الحروب في دول الجوار(اريتريا وإثيوبيا) ثم أخذت هذه الظاهرة في التفاقم المستمر إبان ظهور البترول في منتصف التسعينات الذي ساعد علي استجلاب رؤؤس الأموال إما حاليا بعد انفصال الجنوب عام ٢٠١١م مازالت الظاهرة متفاقمة العامل المساعدة

لها هو التعدين الأهلي وولاية كسلا علي وجه الخصوص يتمركز فيها الوجود الأجنبي ان كان رسميا أو غير رسميا مما شكل مهدد اقتصادي واجتماعي وصحي وبيئي واستراتيجي تعاني منه الولاية .

فرضيات الدراسة:

١- للوجود الأجنبي بولاية كسلا دلالات تبدو مؤشراته في (المنظمات – معسكرات ألاجئين).

٢- للوجود الأجنبي بولاية كسلا إبعاد تبدو مؤشراته في (اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وإستراتيجية) تعاني منه الولاية.

أهمية الدراسة :

١- تحديد مفهوم الوجود الأجنبي بأنواعه المقننة (المنظمات) أو الغير مقننة (اللجوء).

٢- لفت انتباه متخذي القرار بخطورة المشكلة ووضع تدابير ووقائية لها الحلول الناجعة لتلك المشكلة.

٣- إن ظاهرة الوجود الأجنبي ظاهرة متنامية ومتفاقمة ومتطورة في إشكالها ولها ارتباطات طردية بعوامل أخري منا ماهو اقتصادي واجتماعي وسياسي واستراتيجي.

أهداف الدراسة:

١- قراءة الآثار المترتبة علي الوجود الأجنبي بولاية كسلا إن كان رسميا أو غير رسميا.

٢- تسليط الضو ء علي المجهودات المبذولة من قبل حكومة السودان اتجاه الوجود الأجنبي

٣- تبصير الرأي العام بخطورة الوجود الأجنبي ووضع تدابير للحد من هذه الظاهرة.

٤- تقديم توصيات تساعد في مكافحة تلك الظاهرة الغير مقننة.

٥- زيادة الوعي وتعميق الفهم بإبعاد مشكلة الوجود الأجنبي بولاية كسلا.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : من (٢٠١٤ - ٢٠١٨ م)

الحدود المكانية : ولاية كسلا بحدودها الإدارية المعروفة وذلك حسب تقسيم الإداري للولايات لديوان الحكم المحلي لعام (١٩٩٣م) .

الحدود الموضوعية: الوجود الأجنبي في ولاية كسلا بشرق السودان ضمن الجغرافيا السياسية.

مناهج الدراسة:

المنهج التطوري:

يقوم المنهج التطوري علي تتبع ظاهرة او مشكلة ما منذ نشأتها وأسلوب نموها او كيفية تطورها من فترة الي اخري بهدف التعرف علي طبيعة وحجم الظاهرة اوالمشكلة عند نشأتها وربط اتجاهها ومعدل تغيرها بفترات السلسة الزمنية التي مرت بها وبخصائص البيئة المحيطة التي نشأت فيها وتطورت معها الظاهرة اوالمشكلة(ابوبكر واللح٢٠٠٩م) .

المنهج الوصفي التحليلي :

لقد ذكر إبراهيم (٢٠٠٠م) بخصوص المنهج الوصفي التحليلي بأنه يستخدم للتحقيق من فرضيات الدراسة لأنه يتناول الظواهر كما هي في الواقع ويساعد في الوصول للنتائج المرجوة من خلال الوصف والتحليل للظروف والشروط المحيطة لعمليتي الدلالات والإبعاد للوجود الأجنبي في ولاية كسلا بشرق السودان– دراسة تحليلية.

المنهج التاريخي:

لقد أورد الخير (١٩٩٠م) عن المنهج التاريخي بأنه يمثل الظاهرات الطبيعية والبشرية والتغيير عبر الزمن ، إما على افتراض ثبات عامل المكان أو تقليل الاختلافات المكانية إلى حدها الأدنى ، وان معظم الظاهرات المتغيرة هي ظاهرات اجتماعية ، وأما الظاهرات الطبيعية فهي تتغير بدرجة محددة ، وبناءا على ذلك استخدم هذا المنهج لتوضيح وتطورات والتغيرات التي حدثت في المنطقة التاريخية والدور الذي تقوم الولاية اتجاه ظاهرة الوجود الأجنبي في الولاية وآثارها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا واستراتجيا

مصادر بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث البيانات والإحصاءات المطلوبة للدراسة من عدة مصادر فرضتها الكتب المنهجية الجغرافية والتقارير والنشرات العلمية التي صدرت من جهات ذات الصلة بالوجود الأجنبي في الولاية والمقابلات الشخصية مع الإداريين لهم علاقة وثيقة بموضوع الدراسة.

الخصائص الطبيعية والبشرية لولاية كسلا:

تقع ولاية كسلا بين خطي عرض ١٤.٤٥ – ١٧.١٥ شمالاً وخطي طول ٣٤.٤٠– ٣٧ شرقاً ، تشترك الولاية بحدود دوليه مع دولة إريتريا بطول ٢٣٥ كلم^2 ومع دولة أثيوبيا بطول ١٧ كلم^2 وحدود داخلية مع ولاية البحر الأحمر في الشمال وولاية نهر النيل والخرطوم في الشمال الغربي وولاية القضارف في الجنوب الغربي تتكون الولاية من إحدى عشرة محلية،

تسع منها ريفية التكوين بينما تعتبر محليتا مدينة كسلا وحلفا الجديدة مركزان حضريان ، تبلغ مساحة ولاية كسلا ٤٢.٢٨٥ كلم² وتمثل حوالي ٢.٢٥٪ من إجمالي مساحة السودان البالغة (1,882,000) كلم² يبلغ عدد سكان ولاية كسلا ٢٤٣٨٨٠٨ نسمة حسب إسقاطات السكان العام ٢٠١٦م والجدول (١) يوضح ذلك وتعتبر الولاية السادسة من حيث عدد السكان في السودان، ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي حوالي ٢.٨٣ % بينما يبلغ متوسط حجم الأسرة ٥.٥ فرداً بينما الإناث يشكلن ٤٤.٦٪ ويعيش٧٣.٩٪ من السكان الولاية في المناطق الريفية من بينهم الرحل الذين يمثلون ١٠.٨٪و. بينما.٣٢٦٪من السكان يعيشون في المناطق الحضرية وتمتاز بمناخ شبه مداري تسوده الرياح الشمالية الشرقية شتاءا والرياح الجنوبية الغربية خلال فصل الخريف وأهم معالم المناخ حيث معدل الحرارة العظمي يتراوح بين ٣٣.٥ – ٤٤.٥ درجة مئوية ويتراوح معدل الحرارة الصغرى يتراوح بين ١٦.٨ – ٢٦.٢ درجة مئوية ، معدلات الأمطار : تتراوح معدلات الأمطار بين ١٠٤ ملم شمال الولاية و٣٠٠ ملم جنوب الولاية. المناخ في صورته العامة نمط انتقالي بحكم موقع الولاية الجغرافي بين الإقليم الصحراوي في الشمال والإقليم المداري السوداني في الجنوب تقع الولاية ضمن نطاق حزام الساحل الأفريقي والذي يمتد عرضيا جنوب الصحراء الكبرى بين دائرتي عرض١٥و٢٥ درجة شمالا من المحيط الأطلسي غربا إلي البحر الأحمر ويشكل جزءا من الأراضي الجافة في العالم التي تشكل٣٣٪من اليابسة وتقع غالبيتها في قارة أفريقيا ،كما تقع الولاية ضمن حزام العطش في السودان والذي يمتد بين داترتي عرض (١١و١٦) درجة شمال خط الاستواء.ووفقا لتصنيف كوبن Koppen(1923) نقلا من التوم (١٩٨١م) يمكن تقسيم الولاية إلي جزئيين :

١- الشمالي يقع ضمن تأثير المناخ الصحراوي الحار الجاف.

٢- الجزء الجنوبي يقع ضمن المناخ الصحراوي شبه الجاف.و الجدول (١) وكذلك الخريطة (١) توضحان ذلك.

جدول قم (١) يوضح الهيكـل الإداري لمحليات ولاية كسلا حسب التوزيع السكاني للعام ٢٠١٨م

المحليـــة	العاصمـــة	المســـاحة	عـدد السكان	النسبة من الإجمالي%
محلية مدينة كسلا	كسلا	٣٠٤٢	٤٠٦٧٧٩	١٦.٧
محلية ريفي كسلا	شمبوب	٥٤٨٨	٢١٠٧٠٠	٨.٦
محلية غرب كسلا	ابو طلحة	٣٠٠٠	١٠٨١٥٩	٤.٤
محلية همشكوريب	همشكوريب	٣٩٨٨	٣٤٧٨٥٨	١٤.٣
محلية تلكوك	تلكوك	٣٧٠٠	٣٧٤٦٨٨	١٥.٤
محلية شمال الدلتا	وقر	٣٣٤٤	١٢٥١٥٧	٥.١
محلية ريفي أروما	اروما	٤٣٤٤	١٤٠٠٢٠	٥.٧
محلية حلفا الجديدة	حلفا	٣١٤٤	٢٨٨٦٨٨	١١.٨
محلية نهر عطبرة	الشبيك	٤٥٤٤	١٨٦٥٥٦	٦.٨
محلية خشم القربة	القربة	٣٢٤٤	١٣٤٨١٥	٥.٥
محلية ود الحليو	ود الحليو	٤٤٤٤	١١٥٣٨٨	٤.٧
ولايـــة كســـــــلا			٢٤٣٨٨٠٨	٪١٠٠

المصدر: مؤشرات العرض الاقتصادي وزارة المالية والقوي العاملة– إدارة البحوث – كسلا– العام٢٠١٩م

خريطة(١) خريطة ولاية كسلا

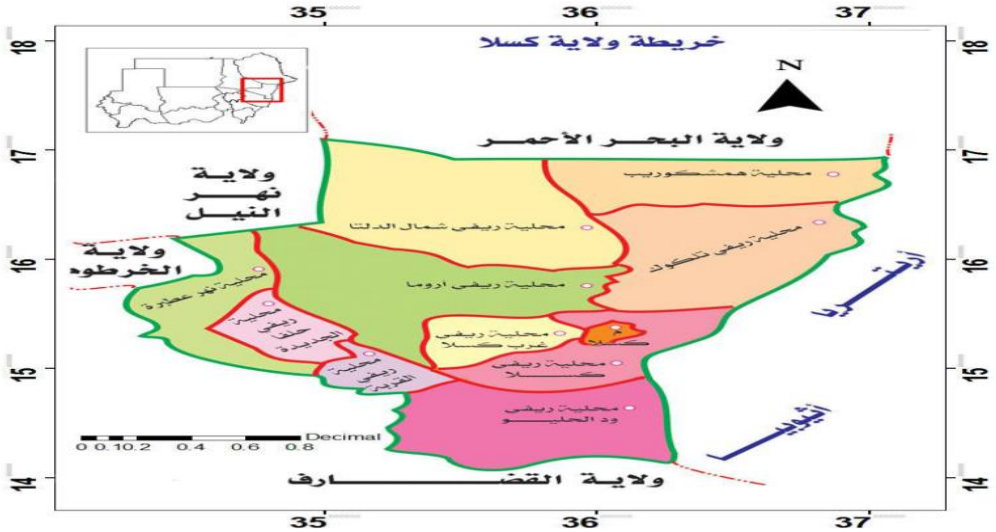

المصدر: وزارة التخطيط العمراني،٢٠١٧م

الدلالات:تتمثل دلالات الوجود الأجنبي في محورين وهما: الوجود الأجنبي المقنن يتخذ صور عديدة وهو بصورة رسمية:

١- طالبي السياحة – التعليم – العمل – الاستثمار.

٢- المنظمات الدولية والإقليمية.

٣- البعثات السلك الدبلوماسي.

٤- اللاجئون.

٥- القوات الدولية.

المحور الأول: وجود المنظمات الوكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة بالولاية وهو وجود رسمي مقنن بولاية

تعمل بالولاية العديد من المنظمات الأجنبية والوطنية التي ساهمت في مختلف القطاعات الخدمية والمجتمعية (تعليم وصحة ومياه) وشهد عام ٢٠١٨م زيادة في عدد المنظمات الدولية وانخفاض في المنظمات المحلية مقارنة بالعام ٢٠١٧م ويعزي ذلك للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد جدول (٢) والشكل (٢) يوضحان المنظمات الأجنبية والمحلية والمجمعيات المسجلة للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨م.

جدول (٢)المنظمات الأجنبية والمحلية والمجمعيات المسجلة للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨م

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المنظمات الأجنبية	٦	٧	٩	٩	١١
المحلية	٧١	٧١	٧٤	٧٠	٦٠
الروابط	٢	١	٠	٢	٠
الاتحادات	٣	٣	٤	٤	٠

المصدر: مفوضية العون الإنساني، ٢٠١٩م.

الشكل(٢) المنظمات الأجنبية والمحلية والمجمعيات المسجلة للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨م

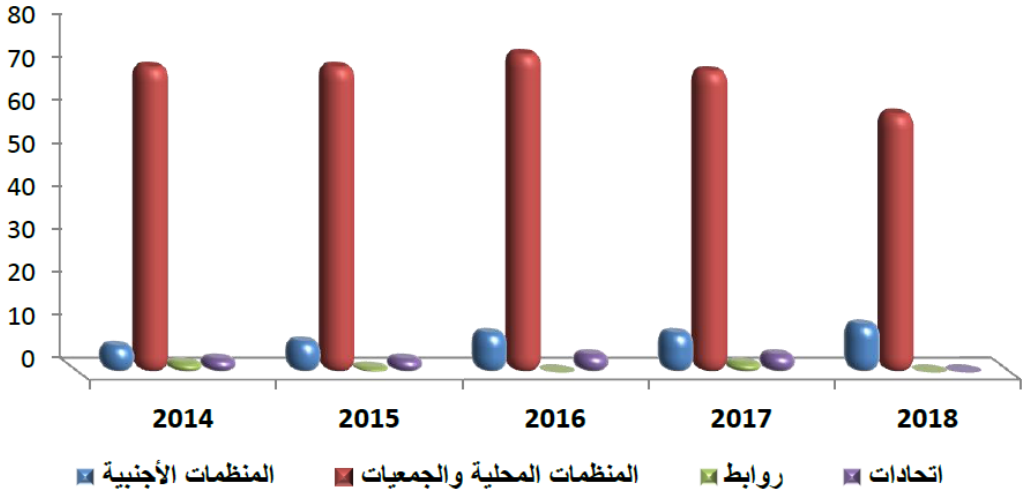

المصدر: مفوضية العون الإنساني، ٢٠١٩م

أنشطة وأماكن عمل المنظمات العاملة بولاية كسلا:

ويعد وجود المنظمات بالولاية منذ فترة زمنية بعيدة ووفقاً لإحصائيات مفوضية العون الإنساني بلغت المنظمات العاملة في الولاية (٢٥٨) منظمة منها (١٠) وكالات تتبع للأمم المتحدة و(١٠) منظمات عالمية و(٢٤٨) منظمة وطنية مسجلة و(٢٠٠) جمعية قاعدية و (٥) شبكة وتعمل المنظمات الوطنية والجمعيات في شراكة وانسجام مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة حيث بلغت جملة الصرف علي المشروعات في العام ٢٠١٦م (١٣١.٧٦١.٠٠٠) جنيه سوداني.(تقارير أداء مفوضية العون الإنساني ٢٠١٦م).وللمنظمات دور تنموي كبير باعتبارها منظمات غير حكومية وغير ربحية تعمل في مجال تنمية المجتمع بصورة عامة منها (الاهتمام بحقوق المرأة ، الاهتمام بحقوق الطفل ، نشر ثقافة السلام وفض النزاعات ، درء الكوارث وإدارة الأزمات ، الاهتمام بشريحة الشباب والمساهمة في ترقي السلوكيات الإنسانية)والجدول(٣) يوضح ذلك.

جدول (٣) أنشطة وأماكن عمل المنظمات العاملة بولاية كسلا

اسم المنظمة	جنسيتها	تاريخ العمل	العمالة الوطنية	مجال العمل	مناطق العمل
بلان وسدان	بريطانية	١٩٧٨	٤٠	الصحة وتعليم الطفل	ريفي كسلا وحلفا والقربة وشمال الدلتا
براكتال اكشن	بريطانية	١٩٩٥	٢٠	الزراعة والأمن الغذائي	ريفي كسلا وحلفا
الألمانية للعمل بالزراعة	ألمانية	٢٠٠٦	٢١	الزراعة والمياه	همشكوريب وتلكوك وريفي كسلا
مسلم ايد	بريطانية	٢٠٠٧	١١	الصحة والمياه	شمال الدلتا و جنوب الدلتا
اليابانية للعون الإنساني	يابانية	٢٠١١	١٢	توعية بالألغام	ريفي كسلا وتلكوك وودالحليو
هيئة الإعمال الخيرية	إماراتية	١٩٨٩	٣٦٢	كفالة أيتام وصحة	ولاية كسلا
منظمة الدعوة الإسلامية	إماراتية	١٩٨٩	١٧	صحة ومياه وتعليم والرعاية الاجتماعية	كل الولاية
هيئة الإغاثة الإسلامية	سعودية	١٩٩٢	٦	صحة	كسلا

المصدر: مفوضية العون الإنساني، ٢٠١٩م

الوكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة بالولاية:

تقدم وكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة بالولاية أنشطة متعددة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والسكان والصحة الإنجابية وسيادة القانون والإشراف علي معسكرات اللاجئين إضافة الي مجالات المياه والتدريب ويتم ذلك بالتنسيق الكامل مع الجهات ذات الصلة بالمشروعات وإشراف وتنسيق مفوضية العون الإنساني بالولاية وتم الانتقال من الدعم الإنساني والاغاثي الي المشروعات التنموية في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والأمومة وساهمت بقدر كبير في تحريك القطاعات المختلفة من خلال التمويل المقدر للأنشطة المتعددة والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول(٤) وكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة بالولاية

الرقم	الوكالة أو الهيئة	المختصر	مجال العمل	الجهات الحكومية أو الوزارات ذات الصلة
١	صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة	UNICEF	-الصحة - التعليم - المياه - رعاية الطفولة - تدريب الشباب -التنمية	وزارة الصحة – التربية والتعليم- WES
٢	هيئة الصحة العالمية	WHO	- الصحة	وزارة الصحة
٣	برنامج الغذاء العالمي	WFP	- الغذاء	يتم التوزيع الغذاء والتغذية بواسطة المنظمات الوطنية والأجنبية
٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP	- سيادة حكم القانون - التنمية	الوزارات الحكومية ذات الصلة بالتنمية
٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA	- الأنشطة التي تتعلق بالسكان - الصحة الإنجابية	يتم التنسيق مع وزارة الصحة
٦	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO	- الزراعة - تمويل المنظمات العاملة في مجال الزراعة	وزارة الزراعة والمنظمات العاملة في مجال الزراعة
٧	الاتحاد الأوربي	ECHO	- تمويل بعض الأنشطة للمنظمات الأجنبية - تمويل بعض برامج التنمية في الولاية	المنظمات الأجنبية الوزارات الحكومية المرتبطة بالتنمية تواجدهم يتمثل في الزيارات التي تقوم بها ال ECHOللولاية في بعض الحيان للوقوف علي المشاريع الممولة من قبلهم

الرقم	الوكالة أو الهيئة	المختصر	مجال العمل	الجهات الحكومية أو الوزارات ذات الصلة
٨	العون الايطالي	USAID	– الصحة	وزارة الصحة
٩	المفوضية السامة للاجئين التابعة للأمم المتحدة	UNHCR	– الإشراف علي ألاجئين وأنشطتهم بالمعسكرات	يتم التنسيق مع (كور) الجسم الوطني المنوط به إشراف علي أنشطة اللاجئين
١٠	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA	– المياه – التدريب	هيئة مياه الشرب إدارة التدريب المالية
١١	موسسة البصرة الخيرية		صحة	كل الولاية
١٢	الجمعية الايطالية		صحة	كسلا
١٣	كير السويسرية		صحة	كسلا – اروما

المصدر: مفوضية العون الإنساني، ٢٠١٩م

وذكر (إبراهيم ، ٢٠١٨م)إن المنظمات والجمعيات التطوعية جهة مكملة للنشاط الحكومي في مجال التنمية ،وتوجد مشاريع مشركة بين الحكومة والمنظمات وأخري تقوم بها المنظمات فقط للتنفيذ هو من مثالب هذه المنظمات هي الغموض وعدم الشفافية خاصة المنظمات الأجنبية منها ،إما المنظمات المحلية فهي مرتع جديد للعطالة المقننة بحيث يوجد مجموعة من الشباب كمتعهدي حضور الورش والدورات التدريبية وليس لهم أي علاقة بمجال تلك المنظمات حيث يلعب دور ألقربي في الانضمام لتلك البرامج التدريبية .وايضا قيام الدورات التدريبية داخل النطاق الحضري (مدينة كسلا فقط) وهذا بدوره يحرم أصحاب المصلحة الحقيقية من الاستفادة من هذه الدورات والورش التدريبية في المحليات الاخري وايضا تعمل هذه الدورات والورش التدريبية الي إيجاد طبقة من الانتهازيين وصائدي تلك الدورات والورش التدريبية من النواحي الإلية والغذائية فقط لا معرفية والتدريبية.

المحور الثاني: الأجئين وهو وجود رسمي مقنن بولاية ولكن عليه بعض المحاذير وهو شبه مقنن

وإن الوجود الأجنبي غير المقنن لم تيم حصره ولاتوجد دلالات رقمية واضحة أو تقدير موقف اتجاه هذه الإعداد بسبب انصهارهم داخل المجتمع الكسلاوي و التشابه في العادات والتقاليد بالإضافة الي التشابه في الملامح الجسدية واللغوية والاثنية .

أسباب الوجود الأجنبي غير الشرعي بالولاية:

١- الحروب بين دولتي إثيوبيا واريتريا وكذلك المجاعات مما جعلت ولاية كسلا ملاذا أمنا لإفراد تلك الدول.

٢- الظروف الاقتصادية الطاحنة والفقر المدقع والاضطهاد العرقي وتفشي روح القبلية وعدم احترام حقوق الأقليات في دولتي إثيوبيا واريتريا.

٣- سهولة الدخول للأراضي السودانية بطرق رسمية أو غير رسمية مثل التسلل عبر الشريط الحدودي الممتد بين دولتي إثيوبيا واريتريا.

٤- القوانين واللوائح الصارمة بتلك الدول المفروضة علي شعوبها ومنعهم من المغادرة من بلادهم الي أي دولة اخري

٥- الارتفاع العددي في السكان في دولة إثيوبيا مما سبب مشاكل في تلك الدول من العطالة وانعدام فرص العمل داخل تلك الأراضي .

٦- التلاشي المسافي بين دولتي إثيوبيا واريتريا ولاية كسلا ساهم في التدفق البشري.

٧- سهولة الحصول علي فرص عمل بالولاية مما يعمل علي تحسين أوضاعهم المعيشية داخل تلك الولاية.

الأسباب الجاذبة للوجود الأجنبي غير الشرعي بولاية كسلا:

١- طول الحدود بين ولاية كسلا ودولتي إثيوبيا واريتريا (٣٢٥) و(١٧) كلم علي التوالي بالإضافة الي وعورة الشريط الحدودي مما صعب عملية السيطرة عليه.والخريطة (٢) توضح ذلك

٢- انتشار عصابات التهريب وعصابات الاتجار بالبشر بين كل ولاية ودول الجوار(إثيوبيا واريتريا).

٣- خصائص القبائل بولاية التي ترحب بالغريب وتعايش معه بسبب التقارب والتشابه في الدين والثقافة والعادات والتقاليد.

٤- وجود الأمن والأمان وسهولة الإجراءات وعدم وجود كشف طبي جعل العيش للأجانب في ولاية كسلا بلا معوقات او مشكلات.

خريطة (٢) حدود السودان مع الدول الاخري

المصدر :الشبكة العنكبوتية٢٠١٨م

اللجوء في السودان:

طالبي اللجوء واللاجئون هم الأشخاص الذين يجبرون علي ترك بيوتهم بشكل فردي او جماعي لأسباب سياسية او دينية او عسكرية ولمشاكل أخري هذا التعرف يختلف باختلاف المكان والزمان .

وتعرف معاهدة الأمم المتحدة لعام١٩٥١م (معاهدة اللاجئين) اللاجئ بانه هو الشخص الذي بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد بسبب العرق – الدين –الجنسية – او انتمائه الي طائفة معينة ذات راي سياسي تواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته وغير قادر اوبسبب هذه المخاوف غير راغب في الاعتماد علي دواته او العودة لبلده بسبب المخاوف والاضطهاد . ان أسباب وجود العمالة الأجنبية هو وجود الأمان والاستقرار بالإضافة الي وجود

عدم الالتزامات الصحية اتجاه هؤلاء الأجانب (عدم الكشف الطبي) بالرغم ان معظمهم يحملون فيروسات الكبد الوبائي بدرجاته المختلفة وفيروس نقص المناعة، ويوجد في ولاية الخرطوم حواي ٥٠٠٠لاجئ كلهم من دول الجوار من أسباب الوجود الأجنبي في السودان خاصة العمالة المنزلية هو تخلي بعض إفراد المراكز الحضرية عن السمات والخصائص التي كان يتمتع بها الشعب السوداني وهي عدم النظر الي امرأة أجنبية.

ومعتمدية اللاجئين في السودان تعد الجناح الحكومي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ،وتم إنشاء معتمدية اللاجئين في عام ١٩٦٨م وأول القادمين من اللاجئين من دولة زائير وتقوم المعتمدية كشريك غي شؤون اللاجئين ، ويعد السودان اول من سن قانون اللجوء وكان ذلك في ١٩٧٤م وقد تم تحديثه عام ٢٠١٤م ويمنح اللجوء لأسباب الإنسانية ويمثل دور حكومة السودان في توفير وتهيئة الأرض التي تقام عليها المعسكرات اللاجئين ،كما توفر الحماية للاجئين ويرتكز دور وكالة الأمم المتحدة للاجئين في توفير الاحتياجات الأساسية من (مأكل + مشرب+سكن لائق +علاج) كما يوجد منظمات مساعدة أخري تقوم بوظائف محددة مثل الهلال الاحمر متخصص في تشيد مساكن اللاجئين كما تقوم هيئة الإعمال الخيرية الاهتمام بالصحة ومنظمات أخري تقوم بالتغذية والتعليم مثل منظمة تلاويت ولكن هذه المعسكرات تتسم بعدم وجود متطلبات حياة أفضل داخل تلك المعسكرات.

ويوجد ثلاث أنواع من اللاجئين في السودان:

أولا: اللاجئين الذين يقيمون بمسكرات اللاجئين :وهم السهل حصرهم وان الفارق كبيرا بين العدد المسجل في الفحص الأولي والعدد الموجود وذلك بسبب التسرب من المعسكرات .

ثانيا :اللاجئين الذين يقيمون بالمدن والمراكز الحضرية : بذلت عدة جهود لحصر هولاء اللاجئين في المدن والمراكز الحضرية مثل (بور تسودان – كسلا – القضارف – مدني – الخرطوم) وإعطاءهم بطاقات

ثالثا:طالبين اللجوء الجدد:وهم من فئة الشباب الذين يقدمون طلب اللجوء بعد وصولهم مباشرة الي ارض المعسكر وجدول (٥) إعداد اللاجئين بالولايات الشرقية للسودان يدعم ذلك.س

جدول (٥) إعداد اللاجئين بالولايات الشرقية للسودان

إعداد اللاجئين	العام
609194	2010م
639442	2011م
659085	2012م
667133	2013م
674817	2014م
669372	2015م

المصدر :معتمديه اللاجئين،٢٠١٥م

التوزيع الجغرافي للمعسكرات بولاية كسلا:

يقصد بمعسكرات اللاجئين المكان الذي يتجمع فيه اللاجئين وطالبي اللجوء الجدد و تقدم لهم بعض الخدمات يوجد بولاية كسلا عدد عشرة معسكرات والجدول (٦) يوضح المعسكرات بولاية كسلا. ونجد إن الأرقام هذه يوجد بها نوع من الضبابية فيها وذلك لعدة أسباب منها :

١- التشابه في السحنات البشرية

٢- التداخل الثقافي واللغوي

٣- الغالبية العظمي من اللاجئين يقطنون مع أسرهم.

إما التوزيع الجغرافي لتلك المعسكرات توجد بقرب من الحدود الاريترية من أهم هذه المعسكرات معسكر القربة ومعسكر الكليو٢٦اللذان تم إنشاؤهم ١٩٧٩م بمحلية خشم القربة ،ومعسكر و دشريفي الذي أنشي عام ١٩٨٢م وبعد الأقرب الي المركز الحضري كسلا عاصمة الولاية ،ومعسكر الشجراب الذي تم أنشاؤه عام١٩٨٥م بمحلية ود الحليو وهو مقسم الي ثلاث معسكرات(الشجراب ١و٢و٣) علي بعد ١٢٠كلم عن مدينة كسلا وتقدر مساحته ٨.٠٠٠متر مربع والشكل(٣) يوضح ذلك

الجدول (٦) يوضح المعسكرات بولاية كسلا.

الرقم	اسم المعسكر	إعداد المقمين (الأسر)
١	القربة	١٨٧٨
٢	ودشريفي	٢٩٧١٢
٣	كليو ٢٦	٨٦١١
٤	كليو ٢٦ الجدد	٢٨٦٧٤
٥	عبودة	٢٧٩٠
٦	ام قرقور	١٣٠٠٠
٧	الشجراب ١	٩٤٨١
٨	الشجراب ٢	٥٥٧٨
٩	الشجراب ٢الجدد	١١٥٨٢٧
١٠	الشجراب ٣	٥٦٦٥
	المجموع	٢٢١٢١٦

المصدر:معتمديه اللاجئين ٢٠١٥م

الشكل (١)عدد اللاجئين بمعسكرات الولاية

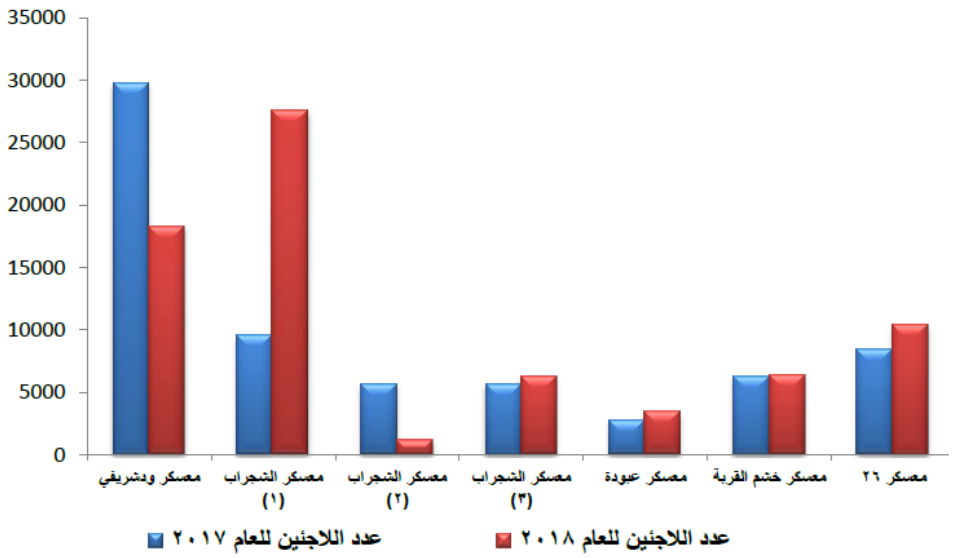

المصدر: معتمديه اللاجئين ٢٠١٩م

ملامح الدول المصدرة للجو الي السودان:

ملامح عن دولة إثيوبيا:

تعني إثيوبيا بلغة اليونانية ارض البشرة السوداء ويقدر عدد سكانها بحوالي 93مليون نسمة ويشكل الحضر نسبة 17%ويسود الفقر وتفشي الإمراض خاصة إمراض الطفولة التي تشكل اعلي معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.وان 85%من السكان تعتمدون علي الزراعة ويعاني القطاع الزراعي من عدة محددات منها تكرار نوبات الجفاف بالإضافة الي ضعف البنيات الأساسية وتخلف أساليب الانتاج الزراعي رغم توفر المياه العذبة اذ يطلق عليها نافورة إفريقيا اذ يوجد بها أكثر من 19 نهر، ويشكل إنتاج البن العائدات الرئيسية في الدولة رغم ضعف أسعاره عالميا مما دفع السكان الي الاتجاه نحو زراعة القات ،وتعد دولة إثيوبيا دولة مثقلة بالديون ويشكل الدين العام 31.8%من الناتج المحلي الإجمالي وتقدر القوي العاملة بها بحوالي 38مليون نسمة وايضا إن نسبة من هم تحت خط الفقر 38.7% ،إما بخصوص الانتاج الصناعي فهو متدرج ويعاني من عدة مشكلات منها عدم الكفاءة وبدرة الطاقة إذا لا يوجد بها مصادر للبترول وأخيرا اتجهت نحو إنتاج الكهرباء اذ قامت بتشييد خمس سدود يعد سد النهضة اكبر تلك السدود. وتعد دولة إثيوبيا دولة حبسيه اي ليس لها منافذ بحرية.

ملامح عن دولة اريتريا:

تعني كلمة اريتريا بلغة التقراي البحر الاحمر ويبلغ عدد سكانها 6 مليون نسمة ويغلب علي تركيبها السكاني الفئة العمرية من (15ـ 65) سنة ، التركيبية الإثنية التي تتوزع كالأتي: التكرنجا نسبتهم 50%من مجموع السكان والتقراي والكوناما نسبتهم 40%من مجموع السكان والعفر نسبتهم 4%من مجموع السكان وأخيرا السابو وهم سكان البحر الاحمر نسبتهم 3%من مجموع السكانو3% عناصر أخري، وتسود في اريتريا الأمية التي تبلغ نسبتها 58.6%ونظام الحكم نظام الحزب الواحد ويعتمد 80%من السكان علي الزراعة وهي ذات طابع اعاشي فقط ،أثرت الحرب التي دارت بينها وبين إثيوبيا علي الاقتصاد ولكنها قامت بمحاولات لتطوير البنية التحية وتحسين قدرات موانيها البحرية المطلة علي البحر الاحمر كما سيطرت علي النقد الأجنبي بالبلاد كما اعتمدت علي التحاويل الخارجية والضرائب بالإضافة الي القطاع التعديني ونجد ان نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تقدر بحوالي 50%.

الإبعاد: وهي المتمثلة في الآثار المترتبة من الوجود الأجنبي غير المقنن في ولاية وهي مقسمة الي أربع محاور تفصيلية وهي:

المحور الأول: الإبعاد الأمنية : تتمثل في الأتي:

١- العصابات الإجرامية التي تعد مهدد امني خطير وخاصة ووقوع السودان غي منطقة القرن الإفريقي ومحبط بدول فيها المشكلات الأمنية والسياسية التي يمكن إن يكون السودان ملاذا أمانا لهم كحركات المعارضة لتلك الدول والحركات التنظيمية كداعش وبوكو حرام.

٢- نقل دائرة الحروب الي السودان : اتساع دائرة المعركة وعملا بسياسية الأرض المحروقة

٣- زيادة الإصابات وتفشي الإمراض القاتلة مثل الايدز والكبد الوبائي (فيروس سي)

٤-انتشار أبناء الشوارع المتشردين واتساع دائرة التسول

٥-ظهور ظاهرة السوق الخفي الأسود وهو نوع من الاقتصاد غير الرسمي غير المباح إسلاميا.

٦- الجريمة المنظمة العابرة للحدود

٧- تكوين الخلايا النائمة التي تعمل ضد الدولة المرسلة كمعارضة خارجية ضد بلادها

٨- فقدان الهوية الوطنية للدولة وذلك من التأثير علي خصائص وموروثات الأمة والتراث الحضاري الخاص بها

٩- التفكك الأسري وهذا يعني إن الأسر غير متناغمة اجتماعيا ويسود فيها الصراع والنزاعات والاضطرابات والانفعالات النفسية مما يجعل الضحية سهلة الاصطياد.

١٠- التغيير في التركيبية السكانية (نوعية وعمرية).وتعمل علي وجود مظاهر لخلخلة السكانية بالولاية

١١- ظهور البطالة بكافة إشكالها (دائمة وموسمية واحتكاكية وبؤس حضري)

١٢- إكساب أنشار عادات وتقاليد جديدة ودخيلة من العمل في المنازل ومساهمة في تصدع الاسر

١٣- الجرائم والاحتيال ان الأجانب الهاربين من العدالة وإحكام قضائية داخل أراضيهم تنعكس ماسرة علي سلوكياتهم داخل الولاية والجدول(٦) يدعم ذلك.

جدول(٧) الجرائم ذات الصلة بالوجود الأجنبي بالولاية٢٠١٠- ٢٠١٨م

العام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
البيان	٤٥٧	٤٨٢	٣٦٢	٩٨٩	٦١٩	٣٠٩	٣٢٣	١٠٤٦	٦٥٩

المصدر: إدارة المباحث،٢٠١٩م

يتضح لنا من الجدول(٧) ان الجرائم المرتكبة بواسطة الوجود الأجنبي بالولاية في ارتفاع ملحوظ في عام ٢٠١٧محيث بلغ عدد الجرائم (١٠٤٦) مقارنة بالعام ٢٠١٦م حيث بلغ (٣٢٣) وانخفض تلك الجرائم في العام ٢٠١٨م حيث بلغت (٦٥٩) نتيجة لبلاغات الآداب العامة والأفعال الفاحشة كم تشير لحملات النظام العام علي بائعات الشاي والقهوة والشيشة من الارتريات والإثيوبيات إما عام إحصاءات العام ٢٠١٤م تشير الي ارتفاع حجم الجرائم بنسب متفاوتة كما تشير الي انخفاض جرائم الأجانب كنتيجة للتطبيق الصارم لقانون مكافحة الاتجار بالبشر إضافة الي تنفيذ سياسة الأبعاد عن الأراضي السودانية

المحور الثاني: الإبعاد الاقتصادية : تتمثل في الأتي:

١- ان القبائل الحدودية يمكن ان تكون قنابل موقوتة إذا لم تيم ضبط الحدود وتنمية بناء قدرات أبناء تلك القبائل الحدودية لأنهم أداة مساعدة في تهريب البضائع المدعومة وتهريب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات

٢- غسيل الأموال: أشارت مؤسسة النقد العربي السعودي،٢٠٠٨م وتصف أحكام اتفاقيّة الأمم المتّحدة – فبينا (١٩٨٨م) واتفاقيّة الأمم المتّحدة – باليرمو (٢٠٠٠م) غسل الأموال كعمليّة يتمّ بموجبها إخفاء المتحصلات من الأنشطة الإجرامية بغرض حجب أصلها غير المشروع، وقد تشمل ثلاثة أفعال أساسية ومختلفة

٣- التغيير والتحويل، مع العلم بان هذه العوائد هي حصيلة جريمة.

٤- إخفاء أو حجب الطبيعة الحقيقيّة، أو المصدر، أو الموقع، أو إحلال، أو النقل، أو الملكيّة أو الحقوق فيما يتعلّق بالعوائد، مع العلم بان هذه العوائد هي حصيلة جريمة .

٥- حيازة، أو امتلاك أو استخدام العوائد ، علماً أنه في وقت استلامها كانت هذه العوائد حصيلة جريمة هي من الجرائم الاقتصادية المتعددة الجوانب والتي تحتوي أو تتمن عدد من الجرائم الاخري مثل الرشاوى وعدم الإفصاح عن هوية تلك الأموال(من أين لك هذا)والفساد الإداري والاحتيال والتواطوء والمشاركة في إدارة تلك الأموال وايضا عدم إتباع

الدورة المستندية في عملية إدماج تلك الأموال داخل الهياكل المصرفية وذلك من إتباع أساليب التلاعب في إدخالها ودمجها داخل الأموال الوطنية مما يودي الي اتساع دائرة المعاملات المشبوهة ذات العوائد المالية المربحة والسريعة.

٦-دخول اللاجئين المستمر حتم علي حكومة السودان من مضاعفة التدابير الأمنية والاحترازية لمواجهة ذلك التدفق البشري بسبب استخدام سياسة الباب المفتوح مما شكل ضغطا علي موارد السودان الذي اثر بدوره علي ميزان الاختلال التنموي بالبلاد

٧- إن للوجود الأجنبي أثار اقتصادية وذلك من خلال تحاويل العملات الصعبة التي يرسلونها الي دولهم وأسرهم والتي تشكل هذه التحاويل جزء هاما وعنصرا في ميزانيات الدولة

٨- المشاركة في سبل كسب العيش المحلية واتساع دائرة البطالة الوطنية

٩- غلاء أسعار المنازل بسبب الوجود الأجنبي بالولاية بسبب المفاضلة عن المستأجرين للسودان في السرعة في دفع استحقاقات الإيجار والسرعة أيضا في الخروج عند طلب صاحب المنزل لمنزله.

١٠- التكدس بصورة كبيرة داخل المنزل الواحد بما يسمي (درجة التزاحم) وهذا له آثاره الصحية المتمثلة في سرعة انتقال وانتشار الإمراض المعدية كالسل والملا ريا وأنواع الحميات.

المحور الثالث :الإبعاد الاجتماعية : تتمثل في الأتي

١- ظهور الاستلاب الثقافي حيث تطغى التفافات والعادات الدخيلة علي الثقافة المحلية وهذا دليل علي ضعف التفافة المحلية في مواجهة الغزو الفكري الأخر مما يوثر علي الأجيال القادمة

٢- الانزلاقات الاجتماعية نتيجة الاختلافات في العادات والتقاليد والأدبيات والمفاهيم الاجتماعية لكل مجتمع

٣- وجود المجتمعات الموازية ويقصد بها وجود بور سكانية بإحياء سكنية تمارس جميع أنشطتها التي أدت بها من دول الجوار ولها عاداتها وتقاليدها واقتصاداتها التي تسمي بالعزلة الحضارية.

٤- دخول الأجنبيات واستقدامهم في الإعمال المنزلية في تربية الأطفال مع العلم بان معظم هولاء عاملات المنازل يدينون بغير الديانة الإسلامية.

٥- يظهر مع الوجود الأجنبي دائما وابدأ الجرائم كالسرقة والاحتيال والنصب وممارسة الدعارة والمخدرات وغيرها.

٦- الزواج بالأجنبيات هذا الأمر له أثاره الاجتماعية والثقافية علي تنشئة الأطفال واختلاف العادات والتقاليد بين السودان وتلك المجتمعات.

٧- ظهور العمالة المتسللة الأمر الذي ادي بدوره الي تفاقم بور العطالة وسط الشباب. وإكساب النش عادات وتقاليد جديدة ودخيلة من العمل في المنازل ومساهمة في تصدع الأسر

٨- الأمية التي انعكست علي سلوكياتهم الي حد وصفهم بالغباء في بعض الأحيان.

٩- ظهور أنماط جديدة من الأزياء والأطعمة والسلوكيات وقص الشعر مناسبات الزواج مما تساهم في فقدان الهوية السودانية.

١٠- السكن العشوائي وظهور بما يسمي درجة التزاحم السكن(مجموعة كبيرة من الإفراد داخل غرفة واحدة مما يساهم في نقل الأمراض كالسل ووباء كرونا والإمراض الجلدية

١١- الإعمال الهامشية ممارسة القطاع الاقتصادي غير الرسمي

١٢- تدهور الصحة البيئية

١٣- الضغط علي الخدمات

<u>المخاوف والتهديدات</u>

١- إن ظاهرة الوجود الأجنبي بمشتقاته من هجرة غير شرعية والاتجار البشر صنف السودان عالميا بأنه دولة للمهاجرين غير الشرعيين الي ثلاثة أصناف وهي:

- دولة وجهة
- دولة معبر
- دولة وجهة ومعبر معا

وهذه التصنيفات كانت لها إبعادها وآثاره وهي بمثابة ومخاوف شخصية وتهديدات تواجه السودان من خلال بوابة ولاية كسلا وهذه إبعادها وآثاره هي (اقتصادية متمثلة في حجب الاستثمارات الأجنبية وتقديم الدعم اللوجستي للسودان) و(أمنية بان صنف السودان دولة راعية للإرهاب) وكذلك (إستراتيجية وهي العزلة من خلال منظومة الحصار المرفوض علي السودان والعزلة عن العالم الخارجي).

٢- أتساع مساحة الحدود بين الدول الثلاث مع انخفاض وجود موانع طبيعية علي الأرض

٣- التداخل القبلي والاثني الكبير بين القبائل التي تقطن في الحدود

٤- ضعف إمكانيات الدولة السودانية في مراقبة الحدود

مناقشة الفرضيات:

علي ضوء الفرضية الأولي:(للوجود الأجنبي بولاية كسلا دلالات تبدو مؤشراته في (المنظمات – معسكرات ألاجئين)

من الاستعراض الدراسي نجد إن هنالك وجود أجنبي بولاية كسلا في إشكاله الرسمية وغير الرسمية المتمثلة في (المنظمات – معسكرات ألاجئين)

علي ضوء الفرضية الثانية: للوجود الأجنبي بولاية كسلا إبعاد تبدو مؤشراته في (اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وإستراتيجية) تعاني منه الولاية

من الاستعراض الدراسي نجد إن للوجود الأجنبي بولاية كسلا إبعاد تبدو مؤشراته في (اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وإستراتيجية) تعاني منه الولاية بكل تفاصيلها المختلفة .

النتائج:

١- مشاركة الوجود الأجنبي بشقيه الرسمي وغير الرسمي المواطنين في كل مناحي ومناشط الحياة المتمثلة في العمل والعلاج والتعليم والمياه.

٢- وجود مؤشرات وأثار اقتصادية واجتماعية سالبة علي المجتمع السوداني نتيجة لاختلاط المجتمعات الأجنبية بالمجتمعات السودانية.

٣- الوجود الأجنبي شكل واقعا سكانيا جديدا بالولاية.

٤- الوجود الأجنبي أصبح مهددا وإضافيا علي الموارد الطبيعية والخدمية بالولاية.

٥- الوجود الأجنبي أصبح مهددا اجتماعيا ذو إبعاد متداخلة يصعب فصلها من بعضها البعض.

٦- أصبح بحكم الاحتكاك البشري مع القادمين من دول الجوار هنالك صراع وصدام ثقافي مجتمعي داخل الولاية وخاصة لدي الأجيال الصاعدة.

توصيات:

١. مراجعة وتفعيل القوانين الضابطة ذات الصلة بالوجود الأجنبي بالبلاد ومراقبة الحدود السياسية وذلك لمنع التسلل الأجنبي الي البلاد.

٢. إنشاء نقاط فحص طبي وتفتيش ومراقبة الأجانب علي مداخل الحدود.

٣. لابد من الاعتراف بالمشكلة وإبعادها لوضع التدابير الحلول السريعة

٤. لابد إن الحل وتعالج القضايا من جذورها كالفقر وكافة إشكال الاضطهاد مثلا .

٥. لابد من تقييم ادوار المنظمات الأجنبية ومتابعة أدائها وعملها في السودان.

٦. لابد من تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية وذلك لمواجهة مخاطر الوجود الأجنبي في السودان.

٧. لابد من سودنه العمل ألمنظمي والطوعي في السودان.

المراجع:

١. إبراهيم . مروان عبد المجيد (٢٠٠٠م) : أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، ط١ مؤسسة الوراق . عمان . الأردن

٢. التوم (١٩٨١م) ، مهدي التوم : طبيعة البيئات الصحراوية، معهد الدراسات البيئية، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم.

٣. إدارة المباحث،(٢٠١٩م): الجرائم ذات الصلة بالوجود الأجنبي بالولاية للأعوام (٢٠١٠- ٢٠١٨م)، ولاية كسلا ، السودان

٤. الخير . صفوح (١٩٩٠م) : البحث الجغرافي مناهجه واساليبة . الطبعة الأولي، دار المريخ للطباعة والنشر ، الرياض ، السعودية

٥. خوجلي، إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب،(٢٠١٨م)، محددات التنمية بولاية كسلا، مجلة جامعة بخت الرضا ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية ، العدد الرابع والعشرون، ص ص ٦١- ٧٧ ، الدويم ، السودان.

٦. كامل ، رجاء ،(٢٠١٢م): الوجود الأجنبي خطوات تنظيم، جريدة الصحافة ، الخرطوم، السودان.

٧. بخيت ، صديقة (٢٠١١م):الوجود الأجنبي في السودان (١) الحاجة الي ضوابط وقوانين، جريدة الراكوبة الالكترونية ، السودان

٨. مصطفي و اللح، محمود ابوبكر، احمد عبد الله ، (٢٠٠٩م): مناهج البحث العلمي (أسس علمية – حالات تطبيقية) الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر.

٩. مؤشرات العرض الاقتصادي وزارة المالية والقوي العاملة- إدارة البحوث – كسلا- العام (٢٠١٩م)،ولاية كسلا ، السودان.

١٠. معتمديه اللاجئين،(٢٠١٥م): عدد اللاجئين بمعسكرات الولاية، ولاية كسلا ، السودان

١١.معتمديه اللاجئين،(٢٠١٥م): المعسكرات بولاية كسلا ، ولاية كسلا ، السودان.

١٢. مفوضية العون الإنساني،(٢٠١٩م): وكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة بالولاية ، ولاية كسلا ، السودان.

١٣. مفوضية العون الإنساني،(٢٠١٩م): أنشطة وأماكن عمل المنظمات العاملة بولاية كسلا، ولاية كسلا ، السودان

١٤. مفوضية العون الإنساني،(٢٠١٩م): المنظمات الأجنبية والمحلية والمجمعيات المسجلة للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨م، ولاية كسلا ، السودان.

١٥.المصدر:الشبكة العنكبوتية، (٢٠٢٠م): خريطة السودان بحدودها الدولية ، زمن الزيارة ٢٠٢٠/٢/١٤م، يوم الجمعة ، الساعة الثالثة ظهرا، الخرطوم ،السودان.

١٦.وزارة التخطيط العمراني، (٢٠١٧م):خريطة ولاية كسلا ، ولاية كسلا، السودان.

الظاهرة القبلية وظهور الحركات الإنفصالية و أثرها على أمن الحدود الجزائرية "دراسة أنثروبولوجية للحركة الوطنية لتحرير أزواد"

د. بن خالد عبد الكريم
الجامعة الأفريقية أدرار

مقدمة:

إن مفهوم الظاهرة القبيلة تتعدى مساحتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى ما هو سياسي؛ وتنبري بوصفها مؤسسةً محوريةً في السيرورة التاريخية وعليه هل يتم رصد السياسي بناءً على الوقائع؟ أم أنّ بناءه لا يتجاوز ملاحظته باعتباره منظمًا شكليًّا للكل الاجتماعي؟ فالبرهنة البنيوية لا تتوانى في بنائها عن الاستعانة بمفاهيم "الدولة القائمة" أو "الدولة الغائبة"، وأنّ أساس النظام الاجتماعي هو السلطة والطاعة وان هذه البرهنة وعلى الرغم من مشروعيتها تستدعي بعض التريث، خصوصاً وأنّ كل طاعة ليست بالضرورة سياسية، وأنّ المجتمع لا يعيش نظامًا واحدًا، بل أنظمة متعددة يساهم فيها الأشخاص والمجموعات الاجتماعية، مما يؤدي في النهاية إلى بروز نظام يتسلط على الأنظمة الأخرى، لكن هذا البروز ما يلبث أن يظهر حتى يختفي مرة أخرى، وتبدأ من جديد الدورات التسلطية , حيث تعتبر يتعاطى مع الجميع على القاعدة الوطنية المشتركة وانطلاقا من هده المسلمات السياسية والاجتماعية كيف نفهم الظاهرة القبلية انطلاقا من المعطى السوسيولوجي والأنثروبولوجي للقبيلة مع الاخذ بعين الاعتبار قبيلة الازواد كنموذج للقبلية الانفصالية في مالي و تداعياتها على الجزائر .

مفهوم الظاهرة القبلية:

إن النموذج القبلي والدي يعتبر نظام يؤسس السلم الاجتماعي، الذي يصنع عند المواطن حالة نفسية وعملية تتجه نحو إعلاء المشترك مع الإنسان الآخر، واحترام نقاط التمايز وابقائها في حدودها الطبيعية التاريخية والثقافية ، وحينما نتمعن في التاريخ وعوامل نشوء العصبيات، ومن ثم تأثيرها السيئ في الوجود المجتمعي. نجد أن ظروف القهر والنفي والإقصاء والاستعلاء، هي التي تدفع الآخرين إلى التخندق وفي إطار عصبوي ضيق. وان

المزيد من الاستعلاء، لا يؤدي إلى تلاشي العصبوية التاريخية والاجتماعية، وانما يزيدها اشتعالا[١].

وبالكاد ايضا لا نجد حضورا كافيًا للدّراسات الجادّة لهذه المسألة، لدى مرجعيّة كلّ من الفاعلين السّياسيّين ولدى النّخب الفكريّة والعلميّة. لقد صادق أغلب هؤلاء على فكرة ترسيخ التّحديث دون حداثة، وعلى النّموّ دون تنمية، واعتبروا أنّ هذا التّحديث قد نجح في اجتثاث البنى التّقليديّة أو تحييدها تحت تأثير هبّة التّحرّر من الاستعمار وبناء الدّولة الوطنيّة. ولم يخرج البعض الآخر ممّن تناولوا تأثيرات المسألة القبليّة في المنطقة، من أسْر الأطر الأكاديميّة وهكذا فقد استحال المشهد الدّارسيّ حول مكانة القبيلة ودورها وأسس تغيّرها إلى ضآلة ملحوظة، وعجز في النّفاذ إلى إحدى الإشكاليّات المجتمعيّة والسّياسيّة الهامّة في الواقع العربيّ المعاصر. وقد ساهم تداخل المصالح وتعقّد التطورات وتسارع الأحداث في تغذية هذا الإرباك الدارسيّ، ممّا أدّى إلى عدم القدرة على التّحرّر من أحكامٍ ظلّت تتراوح بين التّعالي على الواقع، والتّسرّع في إسقاط النّماذج الجاهزة والمفاهيم المسبقة الصّنع، دون مارعاةٍ للخصوصيّات المجتمعيّة والتّاريخيّة ما أدّى إلى الانسياق إلى الشكلانيّة في التّشخيص الاجتماعيّ والسّياسيّ.[٢]

القبيلة اصطلاحا بمعنى الجماعة أو بنو أب واحد ، وهو نظام اجتماعي وجد من العصور القديمة لعصرنا الحالي باختلاف أشكاله وأنماطه بين العصور المختلفة والمتعاقبة وإختلافه بين المناطق الجغرافية والعرق والجنس البشري . فالقبيلة لفظ اجتماعي لتنظيم أفراد مجموعة معيّنة وللتعارف بينهم مع الإبتعاد عن العصبيّة والإفتخار البشري ، لا للتعصب للجنس واللّون والمذهب والطائفة والحزب والقوم والجنسية .[٣]

حيث أسهم الأنتروبولوجي البريطاني إفانس–بريتشار(Evans-Pritchard) ، وهو صاحب دراسة أصيلة حول قبائل النوير بجنوب السودان، إسهاما كبيرا في توطيد التناقض

١– شريفة كلاع: التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا / مجلة الدارسات والبحوث الاجتماعية– جامعة الوادي العدد الخامس– فيفري ١٠٢٤ ص ٧٤

٢– محمد نجيب بوطالب ، الأبعاد السّياسيّة للظّاهرة القبليّة في المجتمعات العربيّة: مقاربة سوسيولوجيّة للثّورتين التّونسيّة واللّيبيّة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ ص ٠٤

٣– محمد جوارنه http://mawdoo3.com

الذي نَظَّر له عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم وأكسبه صبغة جوهرية. فبالنسبة لإيفانس-بريتشار، كما هو الشأن بالنسبة للأعمال التي استوحت منه، فإن التنظيم القبلي يقوم قبل كل شيء على القرابة وبشكل خاص على روابط خاصة من القرابة تدعى "أحادية النسب" ("القرابة الأبوية بالنسبة للنوير"). فمرجعية الجد الجامع إذا رافقتها طريقة معينة في الزواج فإنها تمكن في هذا النوع من المجتمعات من تحديد وحدات تنطلق من الأقرب فالأقرب ثم تتوسع شيئا فشيئا (بطن، عشيرة، فخذ، قبيلة في السياق لعربي على سبيل المثال) وهي تقوم في الوقت ذاته على التضامن والتنافس وفق مبدأ التعارض التكاملي "أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد أبناء عمنا، ونحن وأبناء عمنا ضد أهل الأرض أجمعين". وهذه الفوضى المنظمة شيئا ما والناتجة عن هذه الآلية المزدوجة في الانفصال والاتصال كانت دائما تنعت في الوظائفية كخصيصة جوهرية للمجتمعات القبلية "الانقسامية" والتي توصف أحيانا بأنها "بلا زعيم" أو "بلا دولة". والصراع الفردي (الثأر) أو الجماعي (الحرب بين القبائل) هو الوسيلة الأساسية وربما الوحيدة التي كانت هذه المجتمعات تحل بها التناقضات التي تنشب بين أفرادها أو جماعاتها. وكان إيفانس بريتشار يرى أنه لا يمكن أن يقوم بين القبائل إلا الحروب. وهذا ما يميز جذريا بين الفضاء القبلي وبين طريقة إدارة الدولة القائمة، حسب التعريف الشهير الذي وضعه ماكس فبير(Max Weber) ، على احتكار شرعية ممارسة العنف الجسدي من قبل دائرة الدولة. وينبغي أن نضيف إلى الدور المركزي للقرابة في المجتمعات القبلية، دور الحوزة الترابية ومجموعة القيم الرمزية (المعتقدات الدينية، الممارسات الشعائرية، الخ) والذكرياتية (القصص الأسطورية والتاريخية المشتركة، أماكن الذكريات) المرتبطة بتاريخ ومكانة المجموعة..

إذا بالرغم من أن مفهوم العصبية عند ابن خلدون لا يقتصر على رابطة النسب وحدها، بل ينضاف إليه " الحسب " وما يدعوه ابن خلدون " الشرف بالأصالة والحقيقة " . يقول ابن خلدون في هذا الإطار : " ثم إن القبيل الواحد وإن كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة، فلابد من عصبية تكون أقوى من جميعها , تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها، وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى.[1]

١- ابن خلدون , المقدمة , نشر مكتبة المدرسة ودار الكتب اللبناني , بيروت ١٩٦١ ص : ٢٤٥ .

ونجد ان مفهوم القبيلة يتضح من خلال الجانب السلالي, ومن ثم اهتمامه بجنيالوجيا القبائل باعتبارها مشكلة من جملة فرق تستمد كل منها تسميتها من أصلها , ثم من العائلات الوجيهة التي كانت تشكل عناصرا لها , والتي تحولت مع مرور الزمن إلى مستوى فرق.[1]

إذن القبيلة هي وحده تكوين اجتماعي تتميز بالأصل الواحد، فمقياس الانتماء إليها هو النسب، اما الطور القبلي فهو طور التكوين الاجتماعي الذى لا تتميز فيه القبيلة عن غيرها بالأرض المعينة ، لحركتها من مكان إلى مكان، كما تكون فيه القبيلة كل قائم بذاته ومستقل عن غيره ،اما القبلية فلها معنى إيجابي هو علاقه انتماء الى القبيلة كوحده تكوين اجتماعي، كما ان لها معنى سلبى هي محاوله للعودة الى الطور القبلي، كطور تكوين اجتماعي تجاوزه التطور الاجتماعي.

خصائص الظاهرة القبلية:

تتميز القبيلة بمجموعة من الخصائص من بينها:

نمط التفكير والسلوك الجماعي: القبلية طبقا لمعناها ، تفرز نمط تفكير وسلوك جماعي، وهى بهذا تفارق الفكر الاجتماعي الإسلامي ، الذى يتجاوز الفردية التي تؤكد وجود الفرد لتلغى المجتمع ، كما يتجاوز الجماعية التي تؤكد على الجماعة وتلغى الوجود الفردي، و يدعوا إلى فلسفه اجتماعيه توفق بين الفرد والجماعة ،فالمجتمع بالنسبة للفرد بمثابة الكل للجزء لا يلغيه بل يحدده فيكمله ويغنيه .

العنصرية أو الشعوبية: ن القبليه طبقا لمعناها السلبى، تقترن بالعنصرية التي هي التقاء على إحدى المميزات الموروثة عن الطور القبلي، وهى: وحدة الجنس ، فهي هنا تخالف الإسلام كدين لانه نهى عن العنصرية، ذلك انه عندما ظهر الإسلام كانت أغلب الجماعات في هذه المنطقة قد أصبحت إما شعوباً أو قبائل تتميز بأصلها الواحد وتسود فيها بالتالي العنصرية؛ بمعنى اعتقاد كل جماعة بامتيازها على غيرها احتجاجاً بأصلها الواحد.

الآثار السالبة للقبلية: وإذا كان سبب نشؤ القبلية بمعناها السلبى كما ذكرنا محاوله الناس البحث عن حل لمشاكلهم من خلال علاقات أضيق من الامه (التي حالت عوامل معينه دون أن تبرز كطور يمكن للناس من خلاله حل مشاكلهم) أو الوطن(الذى حالت عوامل معينه

1- Michaux bellaire , les tribus arabes de la vallée du lekkous , ch . Les badaoua Archives Marocaines , 1914 , p . 16

دون ان يكون بالنسبة للقبائل الشعوب التي يضمها بمثابه الكل للجزء ، يحده فيكمله ويغنيه ولكن لا يلغيه)،فان هذه المحاولة لن تنجح أيضا من خلال القبلية بمعناها السلبى ذلك انها محاوله فاشله للعودة الى طور تكوين اجتماعي تجاوزه التطور الاجتماعي، ذلك ان القبائل وان لم تلغى كوحده تكوين اجتماعي، في اطوار التكوين الاجتماعي التالية للطور القبلي، الا انها تحولت في هذه الاطوار، من كل قائم بذاته، كما في الطور القبلي ،الى جزء من كل .

آليات تجاوز القبلية: وكما ذكرنا سابقا يجب التمييز – لا الفصل – بين القبيلة كوحده تكوين اجتماعي، والقبلية بمعناها الإيجابي أي كعلاقه انتماء الى القبيلة كوحده تكوين اجتماعي، والقبلية بمعناها السلبية ،أي محاوله العودة الى الطور القبلي كطور تكوين اجتماعي تجاوزه التطور الاجتماعي، بمعنى اخر يجب التمييز بين الدور الايجابي للقبيلة كحامل للقيم الايجابية، وأداه لتوارث الأجيال لهذه القيم، والقائم على اعتبارها جزء من كل، (وهو ما يعبر عنه بأصل الفرد) و الذي يجب الحفاظ عليه، والدور السلبي لها والقائم على اعتبارها كل قائم بذاته مستقل عن غيره ومتميز عنه والذي يجب العمل على إلغائه.

وإذا كانت القبلية بالمعنى السلبى نشأت نتيجة لتخلف النمو الاجتماعي والحضاري للمجتمعات المسلمة، كمحصله لعوامل متفاعلة، فان تجاوزها لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال العمل على إلغاء هذا التخلف في النمو الاجتماعي و الحضاري ، بإلغاء العوامل التي ادت الى حدوثه، بالإضافة الى نشر الوعي الاجتماعي مع ملاحظه ان الوعي اشمل من التعليم، فالتعليم هو شرط للوعي وليس هو الوعى .[١]

القبيلة والاستعمار:

إن الاستعمار "اخترع" ببساطة القبائل والإثنيات كما ينزع إلى تأكيد ذلك بعض ما بعد الحداثيين من الباحثين في أيامنا. ومع أن الاستعمار من مصلحته تنويع وتعميق الانقسامات لتسهيل بسط سيادته، فلا يمكن أن نحمله مسؤولية أنظمة القرابة واللغات والتقاليد الدينية... الخ، الخاصة بالمجموعات التي وجدها أمامه. وكان لأصحاب جيل الاستقلال السياسي الإفريقي الأول (كوامي نكروما، جومو كينياتا، جوليوس نييريريه، ليوبولد سيدار سنغور، الخ) موقف لا يخلو من تناقض إزاء التصنيفات التي كان يعتمدها الاستعمار. فقد حثوا في الوقت ذاته على ضرورة ترقية أجهزة الدولة العصرية الممركزة والجامعة والمستوحاة من النموذج

١ صبري محمد خليل/ القبلية: جذورها وخصائصها واليات تجاوزها http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-21369.htm

الاستعماري، وعلى "الإدارة الجماعاتية" (نكروما) "الإفريقية الأصيلة" والمرتبطة بالتضامنات الأولية ذات الأصل "القبلي" و"الإثني". ولم تفلح الخطابات "القومية" و"التقدمية" والداعية إلى "الوحدة الإفريقية" التي تبناها هؤلاء الزعماء بعد الحصول على الاستقلال في القضاء على التناقضات بين الجماعات التي تغذيها ممارسات الاستبداد التمييزية التي اعتمدها الزعماء الجدد وأجحتها المحسوبية والفساد المتصاعد. وفي هذا السياق أصبح ينظر إلى أجهزة الدولة على أنها تفتقر إلى جذور محلية وبالتالي تفتقد الشرعية. وأصبح ينظر إلى الدولة قبل كل شيء كما لو كانت شيئا لا يعني إلا المتربع على السلطة –وهو غالبا عسكري ينزع شيئا فشيئا إلى الاحتفاظ بها– ومحيطه القبلي والإثني[١].

التعصب والقبيلة:

تتعدد عيوب التعصب التي تتمثل في الجوانب الآتية :

- يباعد التعصب القبلي بين الناس ويؤدى إلى التشاحن والصراع
- ينظر إلى ضحاياه على أنهم أقل في المكانة والقدرات العقلية وأن لهم من الصفات غير المستحبة والمنفرة، وينظر إليهم نظرة عداء أينما كانوا.
- يدفع المتعصبين إلى القيام بسلوك لا أخلاقي أو مضاد للمجتمع تجاه ضحاياه.
- وقد يشعر المتعصب أن تعصبه يتعارض مع مبادئه العامة مثل اعتقاده في المساواة بين البشر وإيحائه بالعدالة والحرية.. الخ وهذا يؤدى إلى صراع يشقى صاحبه.
- يؤدى بالمتعصب إلى عدم فهم النفس أو استقرار شخصيته
- ينمى لدى المتعصب روح العداءات بمعنى الميل إلى الاندماج للسلوك العدائي دون مقدمات
- يؤدى بالمتعصب إلى عدم القدرة على تقمص مشاعر الآخرين بمعنى أن المتعصب لا يمكن أن يضع نفسه موضع الطرف الآخر أو ينظر للأمور من وجهة نظر المتعصب نفسه.[٢]

١– عبد الودود ولد الشيخ / القبيلة والدولة في إفريقيا: مركز الجزيرة للدراسات:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110309238133403.html

٢– حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، مرجع سابق، ص ص ١٧٧–١٧٨.

قبيلة الأزواد:

الأزواد هو الاقليم يجمع الثلاث مناطق في الشمال المالي : منطقة كيدال, منطقة تيبوكتو, ومنطقة قاوا والتي تتمركز في الساحل التي تمتد من من المحيط الاطلسي والبحر الأحمر[١].

و«أزواد » تعني بلغة حسان: الوادي المنبسط، وتعني الوادي الوفير، وتقطنها عدة قبائل، منها كنته والبرابيش العرب، والطوارق، وتجكنت، والسنغاي.[٢]

المكون الأساسي المعروف لبلاد أزواد في شمال مالي هو الطوارق أو «أمازيغ الصحراء»، ويلقبون أيضا بالرجال الزرق لطغيان اللون الأزرق على لباسهم. وهم شعب من الرحل والمستقرين، ومن المسلمين السنة المالكيين، شأن كل مكونات الشعب الأزوادي، يتحدثون الأمازيغية بثلاث لهجات، وهم بذلك ينتمون الى مجال لغوي ممتد من المغرب إلى مصر، ومن تونس والجزائر شمالا إلى النيجر وتشاد وبوركينا فاسو.

تتباين التفسيرات حول تسميتهم. فمن قول أنها مشتقة من كلمة «كل تماشق» الأمازيغية، والتي تعني كل من يتحدث لغة الطوارق، أو مشتق من كلمة «أيموهاغ» الأمازيغية التي تعني «الرجال الشرفاء»، إلى قول آخرين، ومنهم ابن خلدون، انّ أصل التسمية عربي، إذ سموا بالتوارك، لتركهم المسيحية ودخولهم في الإسلام. أما نسبتهم إلى مجموع مكونات المجتمع الأزوادي فيصعب تحديدها بدقة «بسبب ما تعرض له هذا الشعب من عمليات قمع وقتل سبب تشرده في عدة دول» بحسب السيد محمد المولود رمضان، مسؤول العلاقات الخارجية للحركة العربية الأزوادية في موريتانيا. ولكنه يرجح أنهم يمثلون حوالي ٣٥ في المئة من مجموع الأزواديين. وطغيان حضورهم في الإعلام يعود الى انتشارهم الواسع من جهة، والى رغبة مالي في جعل القضية طوارقية لا أزوادية، ما يسهل إخافة الدول المجاورة التي ينتشرون فيها من عدوى

1- Monographie : Les enjeux du conflit de l’Azawad, Propriété de la CMAIS—Compagnie Méditerranéenne d’Analyse et d’Intelligence Stratégique ٢٠١٣/٠١/١٤ p 02

٢- الهادي مبروك الدالي: قبائل الطوارق.. دراسة وثائقية، سلسلة من تاريخ القبائل الإفريقية، رقم ٤، القيادة الشعبية الاجتماعية للجماهيرية العظمى، ط ١، بنغازى، ليبيا، ٢٠٠٦ م، ص، ص ٢١ ، ٢٢

تاريخ القضية الأزوادية وتطورها:

في هذا الإطار يمكن فهم أول نزوع لها نحو الانفصال في خمسينيات القرن العشرين، وبصورة واضحة سنة ١٩٥٨ م، معتمداً على الشخصيات القبلية والقيادات التقليدية، حيث قادت تلك الشخصيات عمليات جهادية نوعية في المنطقة، عجّلت برحيل فرنسا عن مالي كلها.

لما كانت فرنسا لم تعر أي اهتمام لتنمية الإقليم؛ فقد أثّر هذا في منحنى الأحداث بعد الاستقلال، حيث شكّل الأزواديون مع جيرانهم في الجنوب جمهورية مالي، على اعتبار أنها ستكون دولة الجميع، وتحظى كلّ مكونات الشعب بالقدر نفسه من الرعاية والتنمية والتعليم والحضور للهوية العربية والطارقية ، ومع سياسة التهميش من قبل حكومة باماكو بعد الاستقلال بدأ التاريخ النضالي الأزوادي، ولعل اتهام الأزواديين للفرنسيين بتعمّد ضمّهم لدولة مالي الناشئة لإبقاء نفوذهم في المنطقة يكشف هذا الترتيب المسبق لعملية الاستقلال، ويفضح أصابعهم الحالية للهدف نفسه.[١]

على هذا, جاء تشكيل الحركة الشعبية الأزوادية في ستينيات القرن العشرين نتيجة هذا الإهمال الحكومي لمنطقة أزواد، ليصب في اتجاه الانفصال، وبالرغم من إخفاق الحركة في تحقيق الاستقلال فإنها وفرت للأزواديين تجربة استفادوا منها في التجارب اللاحقة، فكان بعضهم يعلن مطالبه الانفصالية ودعوته الصريحة للاستقلال، في حين كان آخرون يعلنون رضاهم باتحاد كونفدرالي، أو التحضير لنوع من الحكم الذاتي، يضمن استفادة المنطقة من عائدات البلاد المالية، ويساهم في تنميتها، وقد انتهى تمرّد سنة ١٩٦٣ م على يد الرئيس المالي موديبو كيتا. وكانت ثلاثة عقود بعد ذلك كافية لإنضاج تجربة جديدة، تمثّلت في ظهور الحركة الشعبية لتحرير أزواد بقيادة إياد جالي، تعلن عن نشاطها العسكري عام ١٩٩٠ م تلك الحركة التي تغيّرت قيادتها فيما بعد، حتى نجحت فى إعلان استقلال دولة أزواد في أبريل الماضي.

١- أحمد ولد علال: أزواد منطقة مظلومة، ٢٤ فبراير http:// elmohit.net ،

أبرز الفصائل والجماعات والشخصيات التي تبنّت القضية وأثّرت فيها:

ثبت تاريخياً أن منطقة أزواد لم تخضع قبل الاستعمار الفرنسي لسيطرة مباشرة من أية سلطة حكمت المنطقة من قبل، بل ظلّت تُدار عن طريق إمارات قَبَلية، وتتبع من حين بطريقة غير مباشرة – لإدارة تمبكتو.

ولما كان المجتمع الأزوادي يتكوّن من قبائل عربية في الجهة الشمالية والغربية، وقبائل طارقية في الشمال والشرق، ومجموعات من الونغاي والفلان يقطنون المنطقة المحاذية لنهر النيجر، فقد مارس هؤلاء جميعاً دوراً لا يُستهان به في نشر الإسلام واللغة العربية في تلك المنطقة.

وبالرغم من وجود صعوبة في فك لغز الأصول الإثنية لكلّ الشعوب التي تعيش فيها، وبالرغم من أنها تمثّل أرضية مناسبة للنزاعات والحروب المستمرة في المنطقة، فإن الطوارق كانوا جزءاً رئيساً فيها وفي كفاحها، وهو الأمر الذي أوجد تقارباً كبيراً بينهم وبين البيضان، خفّف من حدة التوتر، وقلّل من صعوبة العيش.

برز تاريخ أزواد النضالي بعد الاستقلال في أربع وقفات مهمّة:

الأولى: سنة ١٩٦٣ م ضد نظام موديبو كيتا.

والثانية: ما بين ١٩٩٠ م – ١٩٩٦ م، انتهت باتفاقية تمنراست بالجزائر بين الطوارق وحكومة موسى تراوري في يناير ١٩٩١ م، واستُكملت بالميثاق الوطني سنة ١٩٩٢ م وغيره من ملحقات.

والثالثة: بدأت في مايو ٢٠٠٦ م ضد الرئيس آمادو الأمر الذي يفسّر لماذا ضمّت جبهة تحرير أزواد معظم المقاتلين القدامى من حركة ٢٣ ماي ٢٠٠٦ م التي كان يقودها إبرهيم باهنجا والعقيد الحسن فجاجة، إضافة للعسكريين المنفصلين عن الجيش المالي من مختلف الرتب، وبعض الشباب المتطوعين والمغمورين بحماسة الانتماء لجيش جمهورية أزواد الوليدة، والمتخرجين حديثاً من مراكز التدريب، في حين راحت حركة أنصار الدين، بقيادة العقيد إياد آق جالي وهو من المؤسّسين لجبهة تحرير أزواد مع بركه الشيخ والشريف اسليمان، تضم عدداً من المقاتلين المحترفين الإسلاميين

ومنذ ١٧ يناير ٢٠١٢ م؛ دشنت الحركة الوطنية الأزوادية مرحلة جديدة من الصراع ضد الوجود الحكومي في منطقة أزواد، بعدما تحوّل الإقليم لثكنة عسكرية بقدوم مقاتليهم من ليبيا مطالبة بح ق تقرير المصير، وهو ما اعتبرته الحكومة ذريعة للتدخل وثورة على جمهورية مالي الموحّدة بدعم قاعدة المغرب الإسلامي.

وإذا كانت مطالب حركات تحرير إقليم أزواد قد دارت في مجملها حول مطلب الاستقلال، مع تفاوت في أساليبه ومداه الزمني، ومدى احتياجه لفترة انتقالية أو حكم ذاتي، أو اتحاد كونفدرالي ، فإن ردّ الحكومة المركزية في باماكو كان الرفض لذلك جملة وتفصيلا، والإصرار على إبقاء الدولة المركزية، مع وعود بمشاريع تنموية وتطوير للبنى التحتية، غير أن تجربتهم مع وكالة تنمية شمال مالي، وإعلاناتها المتكررة عن تمويلات قيّمة، ومع ذلك ظلّت تنمية المناطق الشمالية دون التوقعات، هو الذي أجج رغبة الانفصال عن دولة غالبيتها مسلمين مثلهم.

ففي هذا الإطار؛ أنشأ الطوارق عدة تنظيمات لتحقيق الاستقلال عن مالي، وإعلان دولة أزواد المستقلة، يأتي على رأسها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة أنصار الدين السلفية، المتعاطفة مع تنظيم القاعدة، في حين قامت العناصر العربية بتكوين حركة التوحيد والجهاد، مع وجود قوي لهم داخل تنظيمات الطوارق.

أما الصونغاي؛ فقد شكّلوا تنظيم ملاك الأرض، ومع التنظيمات السابقة، يوجد الجيش الثوري لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتنظيم القاعدة في المغرب العربي، وتنظيم القاعدة بالغرب الإفريقي، وعلى هذا؛ فإن غالبية التنظيمات ظلّت ترفع راية الاستقلال، في حين رفعت التيارات الإسلامية راية تطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد عجّل الانقلاب العسكري، الذي حدث في مالي في مارس ٢٠١٢ م، بظهور دولة أزواد المستقلة في ٦ أبريل ٢٠١٢ م، غير أن رفض المغرب والجزائر وموريتانيا والسنغال، ثم الدول الأوروبية فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة، لإعلان قيام الدولة من جانب واحد، جعل الأمم المتحدة ترفض هذا الوليد الجديد غير أن تأثير انعكاساتها على المنطقة الإقليمية المحيطة، وعلى الجماعات والشخصيات المتفاعلة معها، قد أرّق العسكريين والسياسيين عبر منطقة

الساحل والصحراء، حتى تحوّلت بعد إعلان الاستقلال إلى مشكلة ذات طابع دولي بدخول فرنسا في حرب معها.[١]

تبعات أزمة الأزواد على الجزائر:

إن ما يقارب ١٥ ألف لاجئ مالي على الحدود الجزائرية في انتظار السماح لهم بالالتحاق بمخيمات اللاجئين في الجزائر، فيما تفيد معلومات بتوجه ما يقارب نصف مليون لاجئ إلى الحدود الجزائرية فرارا من الحرب التي تشهدها المناطق الشمالية في مالي، مما ينذر بوقوع كارثة إنسانية حقيقية، فيما عززت الجزائر قواتها العسكرية لإغلاق الحدود لضمان أمنها.[٢]

حيث ساهمت طبيعة منطقة الساحل الأفريقي، باعتبارها مجالا صحراويا واسعا تغيب فيه سلطة الدول، في استتباب تحكم المجموعات الإسلامية المسلحة فيها، وفرض ما يشبه الهدنة غير المعلنة مع الدول المجاورة: الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، قائمة على تغاضي الدول على ما يجري في الساحل مقابل امتناع مؤقت للجماعات الجهادية عن تنفيذ عملياتها داخل الدول.

ورغم توالي التقارير والتحذيرات الإقليمية والغربية من تنامي الأنشطة الإرهابية في هذا المجال الصحراوي الواسع، لم تسفر المساعي الإقليمية لمواجهة الإرهاب داخلها عن نتائج تذكر.

في هذا السياق يكون التدخل الفرنسي في مالي خلخلة لتوازن هش ساهمت الحسابات السياسية لعدد من دول المنطقة وخلافاتها في استمراره مع ما يوفره ذلك من استقواء للمجموعات المسلحة. وفي السياق نفسه يمكن فهم الموقفين الجزائري بخصوص حرب مالي باعتبارها مواقف ساعية إلى الحفاظ على هذا التوازن وتحاشي أي صراع مع المجموعات الجهادية المسلحة في الساحل وقد جاءت تصريحات قائد "الملثمين" مختار بلمختار واضحة حين ربط الهجوم على عين أميناس بموقف الجزائر الجديد الذي فتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية لضرب مالي.

١- أحمد عبد الدايم محمد حسين , قراءات افريقية ، العدد السادس عشر / ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ ، أبريل – يونيه ٢٠١٣ م ص٨٤.٨٣.٨٢

٢- تداعيات الحرب تلقي بظلالها على الجزائر : توجه نحو نصف مليون لاجئ مالي إلى الحدود الجزائرية ،البلاد أون لاين يوم ٢٥ – ٠٢ – ٢٠١٣

خلاصة:

نلاحظ من خلال دراستنا هي ان الباحثين ركزو في دراستهم لقضية الازواد انهم ركزوا على الجانب السياسي فقد غفل هؤلاء عن مفهوم حركة التاريخ ، فقد كانت مالي جزءاً من ثلاث إمبراطوريات إفريقية غربية ، هي مملكة غانا ، ومالي ، وصونغاي ، وفي أواخر القرن التاسع عشر سيطرت فرنسا على مالي ، وجعلتها جزءا من السودان الفرنسي ، وضمت فرنسا إليه في ذلك الوقت السنغال ... فلا أحد يتمكن من إيقاف حركة التاريخ ، خاصة من بعد أن ظهر واضحا ذلك الفشل الذريع لجميع تلك الأنظمة الحاكمة في إفريقيا ، والتي أجادت بمهارة قمع وذبح شعوبها .

أعتقد أن العقيدة القتالية المؤدلجة ليس فقط لحركة تحرير الازواد وحلفائها من الحركات الإسلامية الأخرى ، بل لجميع الأجسام المناضلة خاصة في العصر الحديث ، بحيث لا يمكن تطويعها وفق مزاج مصالح الدول ومنطلقاتها السياسية ، فهي ستقاوم كافة التهديدات التي ستواجهها بعقيدة المقاتل – وما لهذا التعبير من معانٍ عميقة في تقديري – ففي حرب مالي ازداد الانشقاق في صفوف الجيش المالي لصالح مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، وفرَّ معظم عناصر جيش مالي أمام قوة أداء وفعل العقائديين الذين سيطروا على غاو في اليوم الأول من انسحاب الجيش المالي .

مقالات

الحدود.. بين الهندسة الجغرافية والتجزئة السياسية للوطن العربي

د/ بلهول نسيم/ أ. عبد الحكيم دهبي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة البليدة ٢

الملخص:

عيشُ عالَمُنا العربيُّ في الوقت الحاضر مرحلة تحوُّل سياسي كُبرَى تُحيِي في الذاكرة ما تعرَّض له عبْر تاريخه الطويل من تحوُّلاتٍ ارتبطت في المقام الأوَّل بالتدخُّل الأجنبي في أُمورِه، وبالصِّراع التاريخي بين أقْطاره وشُعوبه من ناحيةٍ والقُوَى الاستعماريَّة الغربيَّة من ناحيةٍ أخرى، ويأتي العُدوان الأنجلو أمريكي على العِراق في مارس ٢٠٠٣م حلقةً في سلسلةٍ مُتَعاقبة من مُحاوَلات الهيمنة وبسْط النُّفوذ والسَّيْطرة حينًا باسم حماية المصالح الغربيَّة، وأحيانًا باسم حماية الأقليَّات والدِّفاع عن إسرائيل، وأحيانًا ثالثة لِمُقاومة الإرهاب

وقد وضعت جغرافيَّة العالم العربي في قلب العالم القديم، وأنْ يكون هذا الموقع – كليًّا أو إقليميًّا – نعمةً ونقمةً في آنٍ معًا؛ فهو مُلتَقى حضاري مُتعدِّد المحاور؛ ممَّا أضفى عليه قيمةً مكانيَّةً مُتميِّزة انعكسَتْ على علاقاته المتبادلة مع أقاليم العالم المجاورة وغير المجاورة، وبدرجاتٍ متفاوتة من التأثير والتأثُّر، فعلى مرِّ التاريخ - خاصَّة الحديث والمعاصر – كانت تلك العلاقات بين مدٍّ وجزر، صُعود وهبوط، وسَيْطرة أجنبيَّة على بعض أجزائه، ونضال في سبيل التحرُّر والاستِقلال، ومقاومة لزرْع جسمٍ غريب على أرضه ممثَّلاً في إسرائيل، واستِنزاف لموارده الطبعيَّة خاصَّة البترول... وهكذا.

ويحظَى العالم العربي بأهميَّةٍ عالميَّة وإستراتيجيَّة تنبع من دوره التاريخي في الحضارة البشريَّة منذ بدْء التاريخ واستِمرار هذا الدور على مرِّ العصور – وخاصَّة في العصر العربي الإسلامي – والذي شَهِدَ نهضةً حضاريَّة كُبرى أسهم من خِلالها في تقدُّم الإنسانيَّة والحضارة الغربيَّة، وتجلَّى هذا الدور في العصر الحديث؛ حيث برزَتْ أهميَّته الإستراتيجيَّة وإن كانت تلك الأهميَّة – ومقوماتها – قد جلبَتْ عليه التدخُّل الأجنبي بطريقٍ مباشر وغير مباشر، وما زالت شُعوبُه تدفَعُ ثمنَ ذلك حتى الآن.

ويقَعُ العالم العربي بين ٢ْ جنوبًا و٣٧ْ شمالاً، وبين ١٧ْ غربًا و٦٠ْ شرقًا، وبمساحةٍ بلغَتْ قرابة ١٤.١ مليون كيلو متر مربع، وبسكَّان يعيشون فيه قُدِّرَ عددهم بنحو ٢٨٠ مليون نسمة سنة 2000، يتوزَّعون على اثنتين وعشرين وحدة سياسيَّة تختَلِف في مساحتها وسكَّانها ونظُم الحكم والإدارة فيها.

ومصر هي البلد الأكبر من حيث عددُ السكان 68 مليون نسمة يَلِيها السودان 31مليون، ثم الجزائر 30مليون، أمَّا أصغر البلدان العربيَّة من حيث عدد السكَّان فهي قطر؛ حيث يبلغ عدد سكانها ٥٦٥٠٠٠ نسمة، وعلى الصعيد العالمي يُشكِّل سكَّان البلدان العربيَّة حوالي ٥٪ من سكَّان العالم، ويختلف العالم العربي إقليميًّا في قُوَى الجذْب والطَّرد السكاني، غير أنَّ بعضَ البلدان العربيَّة – خاصَّةً في منطقة الخليج – مكان إقامةٍ لأعدادٍ كبيرة من المغتربِين؛ ممَّا يعكس الازدهار الذي سبَّبه البترول ونقص اليد العاملة المحليَّة، وقد بلَغ عدد العاملين الأجانب في دول الخليج ٥.٢ مليون عاملاً في سنة ١٩٩٠م حيث شكَّلوا أكثر من ثلث سكان دول الخليج، وفي عام ١٩٩٩م بلغت نسبة السكَّان غير السعوديين في السعودية نحو ٢٥٪ من مجموع السكَّان، وأعرب الكثير من الباحثين عن قلقهم من الاعتماد على اليد العاملة غير العربيَّة، خاصَّة في مجالات العمل المنزلي وتربية النَّشْء.

١-التجزئة السياسيَّة وجذورها التاريخيَّة:

لعلَّ المتتبِّع لتطوُّر الحُدود السياسيَّة العربيَّة يُدرِك أنها وليدة العصر الحديث، وجاءَتْ نتيجة التقسيم السياسي للعالم العربي الذي قامَتْ به الدول الاستعماريَّة الأربع :بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والواقع أنَّ التدخُّل الأوربي في خريطة العالم العربي جاء كمرحلةٍ تاريخيَّة في القرن الأخير من حياة الدولة العثمانيَّة، وأدَّى ذلك إلى تفتُّت الخريطة العربيَّة بعد أنْ نُقِلتْ فكرة الحُدود من خارج العالم العربي إلى داخله، ورسخت هذه التجزئة الأرضيَّة مفهوم الهويَّة الوطنيَّة الشعوبيَّة، وأحيَتِ التبايُن العرقي والثقافي داخل العالم العربي، وتجاوَز الأمر ذلك على تعميق التعصُّب الإقليمي داخل القُطر الواحد، ثم جاءت بعد ذلك بنتيجةٍ خطيرةٍ للتدخُّل الأوربي في العالم العربي وهي زرْع إسرائيل في موقعٍ محوري فاصِل بين المشرق العربي والمغرب العربي يَعُوق من وَحدته ويُشتِّت جهوده وتكامُله.

وقد بدَأت الخلافة العثمانيَّة على مُعظَم العالم العربي في أوائل القَرْنِ السادس عشر، واستمرَّت حتى أوائل القَرْنِ العشرين لتحلَّ محلها سَيْطرةٌ استعماريَّة أوروبيَّة، وكانت بريطانيا وفرنسا من أسبَقِ الدول في ذلك حيث توسَّعتْ بريطانيا لتبسط نُفوذَها على نِطاقٍ واسع من

المشرق العربي جعلَتْه امتِدادًا لإمبراطوريَّتها في الهند، ووقَّعتْ كثيرًا من الاتِّفاقيَّات والمعاهدات مع سلاطين جنوب شِبه جزيرة العرب وشُيوخها للتحكُّم في مدخل البحر الأحمر جَنوبًا بعد أنْ سَيْطرت على ميناء عدن.

وقصَّة الاستعمار الأوربي الحديث للعالم العربي قصَّةٌ مُتعدِّدة الفُصول، فلم يأتِ هذا الاستِعمار دفعة واحدة، بل على مراحل متباطئة حينًا ومتسارعة أحيانًا أخرى، فلم تتحقَّق السَّيْطرة الأوربيَّة الكاملة على عالمنا العربي إلا في نحو ٩٠ سنة من ١٨٣٠-١٩٢٠م[١].

وتَمَّ ذلك في ثلاث مَوْجات رئيسة ومُتَعاقبة واضحة الملامح؛ بدَأت الأولى في ثلاثينيَّات القرن التاسع عشر، وفيها وقَعتِ الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سنة ١٨٣٠م، وعدن في يد الاستعمار البريطاني في سنة ١٨٣٩م.

ومنذ ذلك الوقت زحَف الاستعمار البريطاني بانتظامٍ من عدن على طول الساحل الجنوبي والشرقي لشبه جزيرة العرب، حتى بلغ الكويت شمالاً وسَيْطر على ذلك النطاق بأكمَلِه قبل نهاية القرن التاسع عشر.

أمَّا الموجه الثانية من الاستعمار الأوربي للعالم العربي فقد جاءَتْ في ثمانينيَّات القرن التاسع عشر، وتمثَّلت في بسط النُّفوذ الفرنسي من الجزائر إلى تونس سنة ١٨٨١م، واحتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢م، وفي العقدين التاليين اتَّخذت بريطانيا من مصر قاعدةً للتوسُّع جنوبًا – في السودان – تحت سِتار التبعيَّة لتركيا، وعند نهاية القرن التاسع عشر كان النُّفوذ البريطاني قد استقرَّ تمامًا في مصر والسودان معًا.

وجاءَت الموجة الثالثة -والأخيرة – في العقد الثاني من القرن العشرين، قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، وبدأت بسَيْطرة إيطاليا على ليبيا واقتِطاعها من الدولة التركيَّة العاجزة، وذلك في سنة ١٩١١-١٩١٢م، وفي الوقت ذاته بدَأتْ فرنسا تتوسَّع من الجزائر غربًا في مراكش لتنفَرِد بها من بين مُنَاورات القُوَى المختلفة، وتَمَّ لها ذلك خِلال الحرب حتى سنة ١٩١٤م.

أمَّا في المشرق العربي فقد كانت الموجة الاستعماريَّة الثالثة أخطَرَ فترةٍ في تاريخه؛ فقد سقط أغلبه (الهلال الخصيب) تحت وطأة الاستعمار دفعةً واحدةً، وذلك كجزء من مُسَاومات الصلح، فاستَولتْ فرنسا على سوريا ولبنان، وبريطانيا على فلسطين والأردن والعراق[٢].

وقد عاصَرت بِدايات الحركة الصِّهيَوْنيَّة آخِر موجة كُبرَى من موجات الاستعمار الأوربي الحديث في المشرق العربي، ولكنَّها تحقَّقت مع نهاية عصر الاستعمار بوجه عام، فقد تعلَّقت

الصِّهيَوْنيَّة بأذيال الموجة الاستعماريَّة لتركَبَها، وتستثمرَ المناخ في إنشاء (الدولة اليهوديَّة)، وكان من المستحيل تحقيقُ هذا الحلم إلا بِمُساعدةٍ كاملةٍ من قُوَى السيادة العالميَّة، فكانت بريطانيا هي التي أنشأت الوطن القومي لليهود منذ الحرب العالميَّة الأولى، بينما أنشأت الولايات المتحدة الدولة اليهوديَّة منذ الحرب العالميَّة الثانية، وقد اعتبرت إسرائيل نفسَها منذ قيامها في سنة ١٩٤٨م "إسرائيل الصغرى"، على أساس أنَّ هدفها التوراتي المُعلَن هو "إسرائيل الكبرى "من النيل إلى الفرات[٣].

ملامح التجزئة ومُؤثِّراتها المعاصرة:

إذا كانت الخريطة العربيَّة فُسَيْفسائيَّة الشَّكل فإنَّ حُدودَها السياسيَّة تتبايَنُ تَبايُنًا يُضِيفُ إلى التناقضات العربيَّة مَظهَرًا آخر، ويتمثَّل ذلك التناقُض في أمرَيْن رئيسَيْن: أولهما: أنَّ حُدود العالم العربي الخارجيَّة – أي :العربيَّة – غير العربيَّة تصلُ إلى أكثر من ١٨٨٠٠ كيلو متر، تُمثِّل الإطار الخارجي للخريطة العربيَّة، والأمر الثاني أنَّ الحُدود الداخليَّة بين الأقطار العربيَّة بعضها بعض تصل إلى ١٦٣٠٠ كيلو متر؛ أي: إنَّ ما بين العرب من حُدودٍ سياسيَّة يقلُّ قليلاً عمَّا بينهم وبين جِيرانهم غير العرب، وبمعنى آخر: فإنَّ التجزئة السياسيَّة العربيَّة تأصَّلت مبكرًا في حُدود سياسيَّة طويلة أصبحت سمةً ظاهرة في تاريخ العرب الحديث.

والمتأمِّل في الجداول أرقام ١، ٢، ٣، يُدرِك مَدَى عبء التجزئة السياسيَّة في أطوال الحُدود العربيَّة؛ سَواء داخل الوطن العربي أم المحيطة به (شكل رقم ١)، فمن الواضح أنَّ ثُلث الحُدود العربيَّة الداخليَّة تقعُ في شبه جزيرة العرب، ويليها الحُدود المغربيَّة، وأقلها في وادي النيل ثم الهلال الخصيب، والعكس يبدو في الحُدود الخارجيَّة – أي: العربيَّة – غير العربيَّة – حيث لا تتمثَّل تلك الحُدود في شبه الجزيرة العربيَّة، وتزدادُ بحدَّة في المغرب العربي ووادي النيل، ومن المُتَناقضات البارزة في الخريطة العربيَّة أنَّ الحُدود الداخليَّة في إقليم القرن الإفريقي البارزة في الخريطة العربيَّة أنَّ الحُدود الداخليَّة في إقليم القرن الإفريقي لا تكاد تُذكَر، بينما حُدوده الخارجيَّة تصلُ على نحو ١٥٪ من الحُدود الخارجيَّة العربيَّة.

وتدلُّ الأرقام التي تُبيِّنها الجداول السابقة أنَّ الحُدود الخارجيَّة للعالم العربي أطوَلُ من حُدوده الداخليَّة، ويُلقِي ذلك أعباء سياسيَّة كبيرة على صُنَّاع القرار والمشكلات الكامنة في الحُدود من ناحية، ولكن من ناحية أخرى يفرض هذا النمط من الحُدود تَعاوُنًا إقليميًّا وثيقًا بين الدول العربيَّة وجِيرانها غير العرب، سواء في المغرب العربي أو في المشرق على حدٍّ سواء .

جدول (١)

الحُدود السياسيَّة في الأقاليم الجغرافية الخمسة

في العالم العربي (بالكيلو متر)

الإقليم	الحُدود العربيَّة – العربيَّة		الحُدود العربيَّة – غير العربيَّة	
	أطول الحُدود	%	أطول الحُدود	%
١- شبه الجزيرة العربيَّة	٥١١٣	٣١.٣	صفر	صفر
٢- الهلال الخصيب	١٨٨٦	١١.٥	٣٠٠٧	١٦.٠
٣- وادي النيل	٢٨١٧	١٧.٢	٦٢٦٨	٣٣.٣
٤- المغرب العربي	٦٤٧٤	٣٩.٦	٦٨٠٧	٣٦.١
٥- القرن الإفريقي	٥٨	٠.٤	٢٧٥٨	١٤.٦
الجملة	١٦٣٤٨	١٠٠.٠	١٨٨٤٠	١٠٠.٠

المصدر:

Le Nouvel Observateur، Atlas Economique et Politique Mondial، Atlaseco، Paris 2003.

جدول رقم (2)

توزيع الدول العربيَّة حسب أطوال الحُدود السياسيَّة العربيَّة وغير العربيَّة (بالكيلو متر)

الفئة بالكم	الدول	طول الحُدود البرية		الجملة	عدد الجيران
		العربيَّة	غير العربيَّة		
١- أكثر من ٤٠٠٠	السودان	١٦٥٦	٦٠٣١	٧٦٨٧	٩
	الجزائر	٤٠١١	٢٣٣٢	٦٣٤٣	٧
	موريتانيا	٢٠٢٤	٣٠٥٠	٥٠٧٤	٤
	السعودية	٤٤١٥	-	٤٤١٥	٧
	ليبيا	٢٩٧٤	١٤٠٩	٤٣٨٣	٦
٢- ٢٠٠٠- ٤٠٠٠	العراق	١٨٤٢	١٧٨٩	٣٦٣١	٦
	مصر	٢٤٣٤	٢٥٥	٢٦٨٩	٤

	الصومال	٥٨	٢٣٠٨	٢٣٦٦	٣
	سوريا	١٣٥٥	٨٩٨	٢٢٥٣	٥
	المغرب	٢٠٠٢	١٦	٢٠١٨	٣
٣- ١٠٠٠ - أقل من ٢٠٠٠	اليمن	١٧٤٦	-	١٧٤٦	٢
	الأردن	١٣٨١	٢٣٨	١٦١٩	٥
	تونس	١٤٢٤	-	١٤٢٤	٢
	عمان	١٣٧٤	-	١٣٧٤	٣
٤- أقل من ١٠٠٠	الإمارات	٨٦٧	-	٨٦٧	٢
	جيبوتي	٥٨	٤٥٠	٥٠٨	٣
	فلسطين	٤٠٨	٣٥٨	٤٦٦	٣
	الكويت	٤٦٤	-	٤٦٤	٢
	لبنان	٣٧٥	٧٩	٤٥٤	٢
	قطر	٦٠	-	٦٠	١
	البحرين	-	-	صفر	صفر
	جزر القمر	-	-	صفر	صفر

المصدر:

Atlaseco 2003. ،Atlas Economique Mondial ،Le Nouvel Observateur

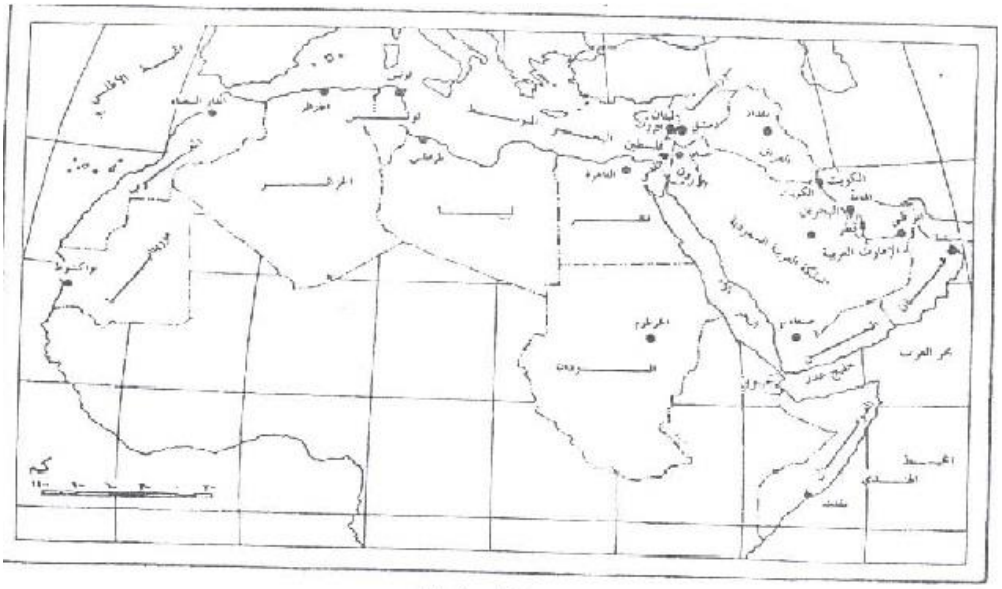

شكل رقم (١)
تقسيم سياسي- دول الوطن العربي

جدول رقم (٣)

أطوال الحُدود السياسيَّة العربيَّة العربيَّة

والحُدود العربيَّة – غير العربيَّة (بالكيلو متر)

الحُدود العربيَّة – العربيَّة		الحُدود العربيَّة – غير العربيَّة	
الدول المتجاورة	طول خط الحُدود	الدول المشتركة	طول خط الحُدود
إقليم شبه الجزيرة العربيَّة			
السعودية – الأردن	٧٢٨	.	.
السعودية – العراق	٨١٤	.	.
السعودية – الكويت	٢٢٢	.	.
السعودية – قطر	٦٠	.	.
السعودية – الإمارات	٤٥٧	.	.
السعودية – عمان	٦٧٦	.	.
السعودية – اليمن	١٤٥٨	.	.
عمان – الإمارات	٤١٠	.	.

المجموع	٥١١٣	صفر	صفر
إقليم الهلال الخصيب			
العراق – سورية	٦٠٥	العراق – إيران	١٤٥٨
العراق – الأردن	١٨١	العراق – تركيا	٣٣١
العراق – الكويت	٢٤٢	سوريا – تركيا	٨٢٢
سوريا – لبنان	٣٧٥	سوريا – إسرائيل	٧٩
سوريا – الأردن	٣٧٥	لبنان – إسرائيل	٧٩
الأردن – الضفة الغربية	٩٧	الأردن – إسرائيل	٢٣٨
قطاع غزة – مصر	١١	-	-
المجموع	١٨٨٦	-	٣٠٠٧
الحُدود العربيَّة – العربيَّة		الحُدود العربيَّة – غير العربيَّة	
الدول المتجاورة	طول خط الحُدود	الدول المشتركة	طول خط الحُدود
إقليم وادي النيل			
مصر – غزة	١١	مصر – إسرائيل	٢٥٥
مصر – السودان	١٢٧٣	السودان – ارتريا	٦٠٥
مصر – ليبيا	١١٥٠	السودان – إثيوبيا	١٦٠٦
السودان – ليبيا	٣٨٣	السودان – كينيا	٢٣٢
		السودان – أوغندة	٤٣٥
		السودان – الكونغو	٦٢٨
		السودان – إفريقيا الوسطى	١١٦٥
		السودان – تشاد	١٣٦٠
المجموع	٢٨١٧	-	١٠٥٥
إقليم المغرب العربي			
ليبيا – الجزائر	٩٨٢	ليبيا – تشاد	١٠٥٥
ليبيا– تونس	٤٥٩	ليبيا – النيجر	٣٥٤

تونس – الجزائر	٩٦٥	الجزائر – النيجر	٩٥٦
الجزائر – المغرب	١٥٥٩	الجزائر – مالي	١٣٧٦
الجزائر – موريتانيا	٤٦٣	موريتانيا – مالي	٢٢٣٧
الجزائر – الصحراء الغربية	٤٢	موريتانيا – السنغال	٨١٣
المغرب– الصحراء الغربية	٤٤٣	المغرب – إسبانيا	١٦
موريتانيا – الصحراء الغربية	١٥٦١		
المجموع	٦٤٧٤		٦٨٠٧
إقليم القرن الإفريقي			
جيبوتي – الصومال	٥٨	جيبوتي – ارتريا	١١٣
		جيبوتي – إثيوبيا	٣٣٧
		الصومال – إثيوبيا	١٦٢٦
		الصومال – كينيا	٦٨٢
المجموع	٥٨		٢٧٥٨

وقد أدَّت علاقات الجوار السياسي للعالم العربي إلى ارتباطه بدَوائر إقليميَّة مُجاوِرة إلى أربعة أنماط:

١– قُوَى سياسيَّة تنتمي إلى حَضارات كُبرى قديمة وهي: إيران شرقًا التي تنتمي إلى الحضارة الفارسيَّة، وتركيا شمالاً التي تنتمي إلى الحضارة العثمانيَّة، وإثيوبيا جنوبًا التي تنتمي إلى الحضارة الحبشيَّة، وهذه القُوَى الثلاث تُمثِّل عوامل ضغط مُتواصِل ومستمر على حُدود العالم العربي، وكان ماضيها وتراثها التاريخي أحد أهم العوامل التي أثَّرت في العلاقات الإقليمية العربيَّة – غير العربيَّة عبرَ تاريخٍ طويل، وتبلغ حُدودها مع العالم العربي ٤٢١٧ كيلو متر؛ أي: ما يُعادِل قرابة ربع الحُدود الخارجيَّة له.

٢– دول جوار جغرافي حديثة النَّشأة، وهي دُوَلٌ مُحرَّرة من سَيْطرةٍ استعماريَّةٍ دامَتْ لفترةٍ طويلة، وتقَعُ كلُّ هذه الدول على حُدود العالم العربي الإفريقي، وتتمثَّل في كينيا وأوغندة والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال.

وهذه الدول تفصلها عن العالم العربي الإفريقي حُدود طويلة تبلغ ١٤٢٣٧ كيلو متر؛ أي: ما يُعادِل نحو ثلاثة أرباع الحُدود الخارجيَّة للخريطة العربيَّة، ولعلَّ مرجع طُول هذه الحُدود أنها

حُدودٌ هندسيَّة في مُعظَمها، وتمتدُّ في مناطق صحراويَّة أو جبليَّة خالية أو تَكاد تكون خاليةً من السكان، فيما خلا قبائل جوَّالة عابرة لا تَعُوق الحُدود حركتها بين البلاد العربيَّة والبلاد غير العربيَّة، والدول المحيطة بالعالم العربي الإفريقي دولٌ مستقلة حديثًا منذ ما يقرُب من خمسة عُقود، وتعمَلُ في ذات الوقت على ترسيخ كيانها كدُوَلٍ حديثة التكوين؛ ولذا تشهد علاقاتها بالحُدود العربيَّة مشكلاتٍ شبه مستمرَّة، لعلَّها ناجمة في المقام الأوَّل عن وُجود شُعوبٍ وقبائل تتحرَّك بشكلٍ طبعي وتلقائي عبرَ الحُدود السياسيَّة[٤]؛ ممَّا يُثِير الكثير من المنازعات الحُدوديَّة، لعلَّ أبرزها فيما بين إثيوبيا وكلٍّ من الصومال والسودان، وبين السنغال وموريتانيا، وبين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

٣- دولة زُرِعتْ في قلب العالم العربي منذ ١٩٤٨م، وهي إسرائيل، والتي تُمثِّل كيانًا سياسيًّا قامَ في فلسطين على حِساب الأرض والشعب، وعلى امتِداد تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي منذُ ما يربو على نصف قرن، والحُدود مع إسرائيل تُمثِّل أكبرَ مَناطِق الحُدود المُثِيرة للمشكلات في الخريطة العربيَّة، ولقد كانت هذه الحُدود وما زالت مثيرةً للكثير من المشكلات الساخنة وربما المزمنة، خاصَّة مع دول الجوار المباشر شمالاً: سوريا ولبنان، ومع الشعب الفلسطيني في الضفَّة الغربيَّة وقِطاع غزة، ويبلُغ طُول حُدود إسرائيل مع الدول العربيَّة كلها ٦٥١ كيلو متر، ومع لبنان ٧٩ كيلو متر، ومع سوريا ٧٩، ومع الأردن ٢٣٨، ومع مصر ٢٥٥ كيلو متر، ومع الضفَّة والقطاع ٣٥٨ كيلو متر .

٤- إضافة إلى الدول المجاورة للعالم العربي، والأسفين الداخلي به، فهُناك داخل النسيج العربي ذاته يعيشُ عددٌ من الأقليَّات ذات الثقافة المتميِّزة والخاصَّة، وغير المندمجة ثقافيًّا في نسيج الدول التي تُوجَد بها، وأبرز هذه الأقليَّات الأكراد في العراق وسوريا والزنوج النيليون في جنوب السودان، وجماعة الزنوج في موريتانيا. ورغم أنَّ وجود هذه الأقليَّات في الدول العربيَّة أمر طبعي، فإنَّ هذه الأقليَّات لعبت دورًا كبيرًا في تطوُّر المواجهات العربيَّة والإقليميَّة، إمَّا رغبة من هذه الأقليَّات في الحصول على المزيد من الحقوق والامتيازات، أو انسِياقًا منها وراء قُوَى خارجيَّة؛ ممَّا يحملها العبء الأكبر في الآثار السلبيَّة لهذه المواجهات[٥].

الجذور التاريخيَّة للتجزئة السياسيَّة العربيَّة:

تعودُ الحُدود السياسيَّة الحاليَّة للعالم العربي إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت القوى الاستعمارية في تحديد مناطق نُفوذِها وفْق مُعاهَدات مشتركة بين هذه القُوَى والدول العثمانيَّة، أو بين الدول الأوربيَّة بعضها بعضًا؛ مثل ما تَمَّ بين بريطانيا وفرنسا أو بينها وبين

إيطاليا، ويأتي بعدَ ذلك معاهداتٌ أبرمَتْها دول الاحتلال مع الحكَّام المحليين تحت ظِلال السلطنة العثمانيَّة أو بعيدًا عنها .

وقد تَمَّ تحديدُ خُطوط الحُدود السياسيَّة في شِبه جزيرة العرب بعد انتِهاء الحرب العالمية الأولى وانسِحاب القوات العثمانيَّة من الجزيرة العربيَّة، وأملَتِ الدول الأوربيَّة المنتصِرة وفي مقدمتها بريطانيا على العثمانيين استِسلام الحاميات العثمانيَّة في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق والموانئ العثمانيَّة في شمال إفريقيا، وأسفَر ذلك الانسحاب عن وُجود كيانات مُتعدِّدة في أرجاء الجزيرة العربيَّة سبق أنْ ظهرتْ معالم بعضها قبل العهد العثماني الذي استمرَّ قرابة أربعة قُرون متتالية، بينما ظهَرتْ معالم البعض الآخَر أثناء هذا العهد، وبرزت بشكلٍ واضح في أعقابه، وأخذَتْ هذه الكيانات تنمو وتعمَلُ على تحقيق مَصالحها الخاصَّة في البَقاء والنموِّ بعد انحِسار السيادة العثمانية عن الجزيرة العربيَّة عقب نهاية الحرب العالميَّة الأولى[٦].

وقد تَمَّ رسم أوَّل خريطةٍ للحُدود السياسيَّة بين المملكة العربيَّة السعوديَّة التي قامت في شِبه جزيرة العرب وبين اليمن في سنة ١٩٣٦، وذلك بعد اتِّفاق البلدين على ذلك في معاهدة الطائف في ١٩ مايو ١٩٣٤، وهي المعاهدة التي حدَّدت الحُدود بينهما، ونظمت حلَّ قَضايا الحُدود باللجوء إلى التحكيم إذا اقتضى الأمر، وسارت الدولتان في تثبيت الحُدود بينهما التي نَصَّتْ عليها المعاهدة حتى يُقضَى على أسباب التوتُّر الذي سادَ علاقاتهما في الفترة من ١٩٢٦ – ١٩٣٤[٧].

والواقع أنَّ منطقة الخليج العربي لم تظهرْ فيها أيَّة حُدود ثابتة على الخرائط قبل القَرن العشرين، وكانت اتِّفاقيَّة عام ١٩١٣ بين الدولة العثمانيَّة وبريطانيا أوَّل محاولة لتعيين الحُدود في هذه المنطقة، والتي تحدَّد بموجبها خطُّ الحُدود السياسيَّة بين المناطق الخاضعة لكلٍّ من الدولتين في شرق الجزيرة العربيَّة[٨]، وقد تحدَّدتْ حُدود الكويت مع العراق في خريطة الكويت الملحقة بالاتِّفاقيَّة البريطانيَّة العثمانيَّة سنة ١٩١٣، حين تحدَّدت فيها حُدود الكويت بدقَّةٍ مع ولاية البصرة التابعة للسَّلطنة العثمانيَّة، ونصَّت على اعتبار الكويت وطنًا مستقلاً في الإمبراطوريَّة العثمانيَّة وليس تابعًا لولاية البصرة[٩].

وحتى سنة ١٩٠٢ لم تكن تُعرَف حُدودٌ دوليَّة بين نجد والعراق؛ وذلك لأنَّ القبائل في حركةٍ دائمة بينهما، وقد تَمَّ التوصُّل إلى تخطيط الحُدود السعوديَّة العراقيَّة في الاتِّفاقية التي عُقِدتْ سنة ١٩٢٢م، كما بحث تحديد الحُدود بين السعوديَّة والكويت في أعقاب الحرب العالميَّة الأولى بين ممثِّلي البلدين، وبحضور انجلترا التي كانت تُعنَى بشؤون العراق في إطار نظام

الانتداب في اجتماعٍ عُقِدَ في بلدة المحمرة سنة ١٩٢٢، وتوصَّل الجانبان السعودي والبريطاني إلى عقد اتِّفاقيَّة العقير في ديسمبر ١٩٢٢ التي تضمَّنت إنشاء منطقةٍ محايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع، وفي نفس التاريخ أُبرِمتِ اتِّفاقيَّة المحمرة الخاصَّة بالحُدود السياسيَّة بين السعوديَّة والعراق التي قضَتْ هي الأخرى بإنشاء منطقةٍ محايدة مساحتها ٢٥٠٠ ميل مربع، وتجاور الجزء الغربي من الحُدود مع الكويت .

أمَّا الحُدود السعوديَّة مع عمان والإمارات العربيَّة فقد تَمَّ التوصُّل إلى تحديدِها بعد مُنازعاتٍ مُتَواصلة خاصَّة في منطقة واحة البوريمي، وقد تَمَّ تسوية المشكلة مع عمان في أكتوبر ١٩٧١م، ومع دولة الإمارات سنة ١٩٧٤م، باتِّفاقٍ تضمَّن تنازُل السعوديَّة عن واحة البوريمي لدولة الإمارات مُقابِل تنازُلها للمملكة عن مثلثٍ أرضي غرب (أبو ظبي) وجنوب شرق قطر المعروف باسم (سبخة مطي) كما تضمَّن الاتِّفاق إنشاء ممرٍّ بري للسعوديَّة يصلُ إلى خور العديد على الساحل الغربي لدولة الإمارات.

أمَّا في بلاد الشام – والذي عُرِف عند الأوربيين باسم المشرق أو الليفانت - Levantفقد ظلَّت سوريا جزءًا من الدولة العثمانيَّة بين عام ١٥١٦ – ١٩١٨م ثم انفصَلتْ عنها سنة ١٩٢٠م بموجب معاهدة سيفر بعد أنْ ظلَّت تحكُمها مدَّة أربعة قرون، وأُعلِنتْ دولة مستقلة سنة ١٩٢٠م غير أنَّ الحُلَفاء الذين اتَّفقوا سرًّا – بموجب معاهدة سايكس – بيكو عام ١٩١٦م على اقتِسام سوريا والعراق – عادوا فاتَّفقوا في مؤتمر (سان ريمو) على وضْعها تحت الانتداب فوضعوا سوريا الشماليَّة تحت الانتداب الفرنسي وسوريا الجنوبية تحتَ الانتداب البريطاني، مع إضافة ولاية الموصل إلى العراق، وقُسِّمت سوريا الشماليَّة إلى قسمين: سوريا ولبنان، وسوريا الجنوبيَّة إلى: حُكومة فلسطين، وإمارة شرق الأردن[١٠].

أمَّا بلاد الرافدين – العراق – فقد كان يتكوَّن من ثلاث ولاياتٍ تابعة للإمبراطوريَّة العثمانيَّة وهي: البصرة وبغداد والموصل، ووُضِعَ تحت حُكم فيصل الأوَّل عام ١٩٢١، وظلَّ تحت الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٣٥م حينما حصَل على استقلالٍ اسميٍّ كدولة .

وقد ورث العراق – حُدوده مع إيران من الدولة العثمانيَّة بِمُقتَضى اتِّفاقيَّة أرضروم عام ١٨٤٧م – وإنْ كانت لم تُحدد فعلاً حتى عام ١٩١٣م/١٩١٤م، فحصَل العراق على السُّفوح الشرقيَّة لجبال زاجروس حتى خوزستان جنوبًا، ومن هناك تسيرُ في السُّهول تاركةً دلتا القارون والكرخ لإيران، بينما شطُّ العرب كله داخل الحُدود الجغرافيَّة؛ لأنَّ خطَّ الحُدود لا يسيرُ وسط المجري وإنما على الضفَّة اليُسرَى، ولم تستقرَّ حُدود العراق مع تركيا حتى سنة ١٩٢٦م

حينما تمسَّكت بريطانيا للعراق – بالموصل – لغِنَى الإقليم من الناحية الزراعيَّة واحتمالات وُجود ثروة بترولِيَّة به، أمَّا حُدود العراق مع السعوديَّة فقد حدَّدتها مُعاهَدة المحمرة سنة ١٩٢٢م، أمَّا حُدوده مع سوريا والأردن فهي عبارةٌ عن خُطوطٍ هندسيَّة مستقيمة اتُّفِقَ عليها سنة ١٩٣٢م، وهكذا لم تكنْ حُدود العراق حُدودًا متَّفقة والأصول الجغرافيَّة بقدْر ما كانت نتيجة مُناوَرات واتِّفاقات دبلوماسيَّة[١١].

وفي الجناح الإفريقي للعالم العربي لم يخرجْ تاريخ الحُدود عن ذات الفُصول التي مرَّت بها حُدود المشرق العربي، فقد تَمَّ تحديدُها بين الدول الأوربيَّة التي استعمرت هذا الإقليم وهي : بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وقد تَمَّ تحديد حُدود السودان مع حُكومة إثيوبيا مبكرًا، فقد عملت كلٌّ من الحكومتين البريطانيَّة والإيطاليَّة على تحديد الحُدود مع إرتريا في اتِّفاقيتي يونيه ١٨٩٥م وديسمبر ١٨٩٨م، أمَّا امتداد خطِّ الحُدود مع إثيوبيا فقد تَمَّ بالاتِّفاق بين بريطانيا وإثيوبيا في اتِّفاقية مايو ١٩٠٢م، ومُعظَم الحُدود الشرقيَّة للسودان حُدود طبعيَّة وهندسيَّة تسيرُ على خضيض هضبة الحبشة، ثم مع المجاري المائيَّة المنحدرة معها في بعض القِطاعات.

أمَّا الحُدود الغربيَّة للسودان فقد تمَّت هي الأخرى بالاتِّفاق بين بريطانيا وفرنسا في اتِّفاقية مارس ١٨٩٩، وطرَأ تعديلٌ على الطرف الشمالي الغربي للسودان عندما تنازَلتْ بريطانيا – دون الرُّجوع إلى مصر كما كان متَّبعًا – عن المثلَّث الواقع في شمال غرب السودان، وتقرب مساحته من مساحة مديرية كسلا، تنازلت عنه بلا مُقابِل؛ استرضاءً لإيطاليا وخوفًا منها سنة ١٩٣٤م، وأصبح هذا الجزء يدخُل الآن ضِمن الأراضي الليبيَّة .

أمَّا الحُدود الجنوبيَّة الغربيَّة للسودان فقد مرَّت بأكثر من مرحلةٍ بين بريطانيا وبلجيكا، ابتداءً من سنة ١٨٩٤م وحتى توقيع الاتِّفاق بينهما في مايو ١٩٠٦م، وبدَأت حُدود السودان الجنوبية تأخُذ شكلَها الحالي في أواخر ١٩١٣م وأوائل سنة ١٩١٤م، وبسبب تحرُّكات القبائل عبر الحُدود السياسيَّة الجنوبيَّة، فقد حدَثتْ مشكلاتٌ بين كينيا والسودان في منطقة قَبائل التركانا في كينيا والتي تتحرَّك في هجرتها بحثًا عن الماء والمرعى نحو الجنوب الشرقي للسودان، وكانت كثيرًا ما تتعرَّض لغارات قبائل أخرى من الحبشة والسودان؛ ممَّا دفع كينيا إلى المطالبة بإدارة هذه المنطقة التي يتجوَّل فيها التركانا، ووافقت حُكومة السودان (بريطانيا) عام ١٩٣١م على أنْ تقوم الإدارة في كينيا بحماية التركانا في السودان، على أنْ يدفَع السودان كافة المصروفات التي تُنفِقها حُكومة كينيا على الطُّرُقِ في المنطقة، وتُعرَف هذه المنطقة

باسم مثلث إليمي lllemi Triangle، وهو جزءٌ محصورٌ بين هضبة مورو أجيبي وتيرما من ناحيةٍ، وبحيرة توركانا (رودلف) من ناحيةٍ أخرى.

أمَّا حُدود مصر فقد تحدَّدَتْ هي الأخرى في اتِّفاقيَّات عُقِدتْ بين السُّلطة العثمانيَّة وبريطانيا من ناحيةٍ وبين بريطانيا وإيطاليا من ناحيةٍ أخرى، فقد تحدَّدت الحُدود الشرقيَّة بين مصر وفلسطين سنة ١٩٠٦م، وتحدَّدت الحُدود مع ليبيا سنة ١٩٢٥م، أمَّا الحُدود بين مصر والسودان فلها وضعٌ خاصٌّ؛ حيث تَمَّ تحديدُها في الوقت الذي كان السودان ومصر يَخضَعان معًا للسَّيْطرة العثمانيَّة والبريطانيَّة معًا، وقد حدَّدت اتِّفاقية ١٨٩٩م الحُدود بين البلدين من تقاطُع خط طول ٢٥ غربًا مع خط عرض ٢٢ شمالاً، وتمشي في خطٍّ مستقيم مع هذا الخط حتى ساحل البحر الأحمر شرقًا .

أمَّا الحُدود السياسيَّة في المغرب العربي فقد وُضِعتْ باتِّفاقٍ بين الدول الأوربيَّة التي سَيْطرت على هذا الإقليم، وخاصَّة فرنسا التي اتَّفقت مع إيطاليا – شرقا وإسبانيا غربًا على حُدود الوحدات السياسيَّة في هذا الإقليم، وقد جاءت حُدوده فلكيَّة هندسيَّة في مُعظَمها؛ حيث تبدو في خُطوطٍ مستقيمة، وتُعَدُّ من أطول الحُدود الهندسيَّة في إفريقيا إنْ لم تكن أطولها على الإطلاق، وربما كانت الحُدود بين موريتانيا والسنغال هي الحُدود العربيَّة الإفريقيَّة الوحيدة التي تسيرُ في معظمها مع نهر السنغال، لتُضِيف شكلاً جديدًا من أشكال الحُدود وهي الحُدود النهريَّة، والتي أدَّتْ إلى خلق مُنازَعات مستمرَّة بين موريتانيا والسنغال.

مُنازَعات الحُدود في الخريطة العربيَّة:

العالم العربي جزءٌ من العالم القديم، وقلبُ الشرق الأوسط – تأثَّرَ في حُدوده السياسيَّة بالمتغيرات الكُبرَى التي شَهِدَها العالم، خاصَّةً في أواخِر القرن العشرين، بل إنَّ بعض الباحثين ينظُر إلى حِقبة التسعينيَّات من القَرْنِ الماضي على أنها حقبةُ الحُدود كظاهرة عربيَّة وكظاهرة دوليَّة[١٢] حيث شَهِدَتْ بداية هذه الحِقبة أزمةً إقليميَّة دوليَّة كُبرَى هي أزمة الخليج، عندما قام العراق باحتلال الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، وشَهِدت بداية تفكُّك الكتلة الشرقيَّة بكاملها بعد انهِيار الاتِّحاد السوفيتي السابق وتفكُّكه إلى ١٥ جمهوريَّة مستقلَّة.

ولم يشذَّ العالم العربي في مُشكِلات الحُدود به عن التطوُّر الذي شَهِدَه العالم؛ حيث طَفَتْ على السَّطح مشكلاتٌ سياسيَّة كامنةٌ تحوَّلت إلى أزماتٍ حُدوديَّة، لعلَّ من أبرزها مشكلة الحُدود بين الكويت والعراق، وقضيَّة حلايب بين مصر والسودان، ومشكلات الحُدود بين السعوديَّة وكل

من قطر واليمن، ثم مشكلات الحُدود بين قطر والبحرين، ومشكلة الصحراء الغربيَّة بين المغرب والجزائر .

والمتأمِّل في مشكلات الحُدود العربيَّة يصلُ إلى نتيجةٍ مهمَّة فَحواها أنَّ هناك نزاعاتٍ حُدوديَّة عربيَّة – غير عربيَّة، وأخرى عربيَّة – عربيَّة، ولعلَّ أبرز أمثلة النِّزاعات الأولى قضيَّة لواء الاسكندرونة بين سوريا وتركيا، ومسألة الحُدود العراقيَّة - التركيَّة – الإيرانيَّة؛ حيث الشعب الكردي الذي يأمُل في وطنٍ قومي له، إضافةً إلى النِّزاع الذي نشب بين العراق وإيران حول الشريط الحُدودي في شطِّ العرب وأدَّى إلى اشتعال حرب بينهما استمرَّت ثماني سنوات (1988 - 1980)، والتي رغم كلِّ المآسي التي خلَّفَتْها عادت المشكلة إلى سِيرتها الأولى؛ أي: إلى اتِّفاقيَّة الحُدود بين الدولتين والتي وُقِّعتْ في الجزائر سنة 1975، ويأتي بعدَ ذلك التنازُع بين دولة الإمارات العربيَّة المتحدة وإيران على جزر (أبو موسى) وطنب الكبرى والصغرى التي احتلَّتْها إيران منذ أوائل السبعينيَّات من القرن العشرين، ونعرض هنا نماذجَ من مشكلات الحُدود السياسيَّة العربيَّة – غير العربيَّة.

أ- مشكلة لواء الاسكندورنة:

يرجع تاريخ مشكلة لواء الاسكندرونة إلى بداية الانتداب الفرنسي على سوريا سنة ١٩٢٠، والذي أقرَّتْه عصبة الأمم سنة 1923، والقَرار الذي أعلَنَه قائد الحملة الفرنسيَّة على بلاد الشام (الجنرال غورو) بتقسيم منطقة الانتداب الفرنسي إلى أربعة وحداتٍ هي: لبنان الكبير، ودولة حلب بما فيها الاسكندرونة، وأراضي اللاذقية، ثم دمشق، وتوحَّدت بعد ذلك حلب ودمشق واللاذقية في دولةٍ واحدة في سوريا، وأصبحت الاسكندرونة – باعتبارها جزءًا من حلب – ضمنَ أراضي الدولة السوريَّة الوليدة، ولكنَّ تركيا رَأَتْ في ضمِّه لسوريا ضربةً مُوجَّهة لها، رغم أنَّ سكَّانه من العرب والأتراك والأكراد، وعندما تَمَّ التوقيعُ على المعاهدة الفرنسية – السورية عام 1936م – وكان من بين نصوصها التأكيد على وحدة سوريا السياسيَّة، غير أنَّ تركيا رفضت المعاهدة؛ لأنها اعتبرت الاسكندورنة جزءًا من سوريا، واستمرَّ الوضع متوترًا حتى عرض على عصبة الأمم التي أوصَتْ بمنحها حُكمًا ذاتيًّا، أمَّا علاقاتها الخارجيَّة فتُمارِسها سوريا، استمرَّت هذه التوصية قائمةً حتى عقدت تركيا معاهدة مع فرنسا في ١٩٣٩/٦/٢٣م تنازَلتْ بموجبها فرنسا عن لواء الاسكندرونة بحُدوده المحدَّدة في قَرار عصبة الأمم لتركيا، بعد أنْ ظهرت في الأفق بوادرُ الحرب العالميَّة الثانية[١٣].

حيث كانت فرنسا تسعى إلى تأييد تركيا وانغِماسها في الحرْب، واعتبرت ذلك مكافأةً مبدئيَّة لها من جانب فرنسا لكسْب تركيا إلى جانب الحلفاء، وفي ذلك الوقت لم تعترف سوريا بذلك، واستمرَّت في اعتبار لواء الاسكندرونة جزءًا من أراضيها حتى اليوم .

والواقع أنَّ اقتِطاع لواء الاسكندرونة من سوريا في أواخر عهد الانتداب الفرنسي وإعطائه لتركيا أدَّى إلى أضرارٍ جسيمة بالخريطة السياسيَّة لسوريا؛ فبالإضافة إلى انتِقاصه من تُرابها الوطني وانتِزاع سكَّانه السوريين من هويَّتهم القوميَّة، فإنَّ اقتِطاع الجزء الأدنى من حوض نهر العاصي قد أضرَّ بتكامل حوض النهر وبأيَّة مشروعات متكاملة عليه، ورغم أنَّ سوريا أقامَتْ مشاريع متكاملة على أعالي النهر وأوسطه، إلا أنَّه كان ممكنًا استخدام بحيرة العُمق خزَّانًا طبعيًّا وإقامة محطَّة طاقة عليه، وكذلك تجفيف المستنقَعات حول البحيرة، وجعل المنطقة امتدادًا زراعيًّا جيدًا للسهول الزراعية السوريَّة، ومن ناحية أخرى فإنَّ جبال الأمانوس تقفُ عائقًا طبعيًّا أمام اتِّصال منطقة أنطاكية بميناء الاسكندورنة (شكل رقم ٢)، ومن الناحية البشرية فإنَّ لواء الاسكندرونة بأكمله منطقة عربيَّةٌ سلالةً ولغةً[١٤]، رغم وُجود سكَّان أتراك به، ويُمثِّل إقليم الاسكندرونة نموذجًا للتداخُل بين القوميَّة العربيَّة والقوميَّة التركيَّة، وقد ترتَّب على اقتطاعه من سوريا حُدوث نزاع على الإقليم رغم مُرور ما يربو على ستين سنة على ضمِّه لتركيا، وفي ضوء المتغيرات السياسيَّة الحاليَّة في العالم العربي، والتحديات التي تُواجِه سوريا، خاصَّة في المواجهة مع إسرائيل، وتحالُف تركيا مع الولايات المتحدة، فإنَّ سوريا ليس بوسعها في الوقت الحاضر سوى التوقُّف عن إثارة هذه القضيَّة، وإنْ بقيت كامنةً؛ حيث إنَّ تركيا يمكنها استخدام مياه الفرات كوسيلة ضغطٍ مزمنة للتحكُّم في سوريا، والمساومة على تجنُّب استخدام قضيَّة الاسكندرونة مستقبلاً[١٥].

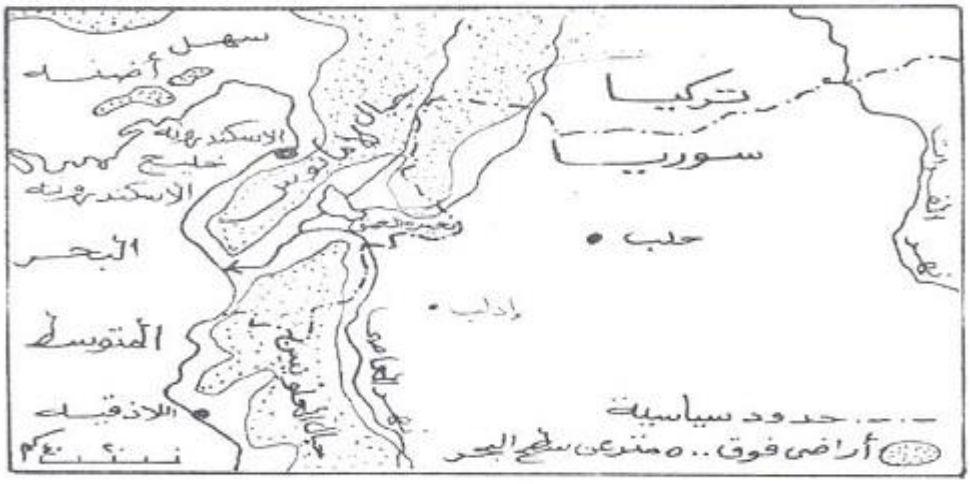

شكل (٢)
لواء الاسكندرونة
اقتطاع التكامل الاقليمى لحوض العاصى
وتكوين جيب تركى داخل سوريا

ب- النزاع الحُدودي بين قطر والبحرين:

أثناء السَّيْطرة الأجنبيَّة على دُوَلِ الخليج العربي أدَّى عدم وجودِ خُطوطٍ واضحة للحُدود بين الدول في هذه المنطقة إلى خِلافاتٍ ومُواجَهات بين بريطانيا والإمبراطوريَّة العثمانية، انتهت باتِّفاقيَّةٍ بينهما في ١٩١٣/٧/٢٩ تَمَّ بموجبها رسمُ الحُدود الفاصلة بين المناطق التابعة لبريطانيا والمناطق التابعة للدولة العثمانيَّة، غير أنَّه لم يتمَّ التصديقُ على تلك الاتِّفاقيَّة؛ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى.

وتتمثَّل قضيَّة الخلاف القطري البحريني على جزر حوار وفشت الديبل (شكل رقم ٣)، وظهَر ذلك مبكرًا منذُ بداية التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الثلاثينيَّات من القرن العشرين، وطالبت قطر بملكيَّة جزر حوار بسبب القُرب الجغرافي لتلك الجزر؛ حيث تقع على مسافة ميل واحد من دولة قطر ونحو ١٨ ميلاً بحريًّا عن البحرين، وشهدت فترة الستينيَّات من القرن العشرين محاولات قطريَّة لعَرْضِ موضع الخلاف حول جُزُرِ حوار وقطعة جرادة وفشت الديبل على التحكيم الدولي، وبعد استِقلال الدولتين في عام ١٩٧١م بدَأتْ هذه النُّقطة تُلقِي بظِلالها على العلاقات بينهما، وشهدت المنطقة منازعاتٍ متقطِّعة كادَت تصلُ على حُدوث صِراع مسلَّح في أبريل ١٩٨٦م، لولا جهود الوساطة السعوديَّة والعمانيَّة، وفي ديسمبر ١٩٨٧م وافَق الطرفان على إحالة موضوع الخلاف بينهما على محكمة العدل الدوليَّة، وعرضت كلٌّ من

الدولتين مطالبها على المحكمة، وانتهى حكمُ المحكمة الدوليَّة في ٢٠٠١/٣/١٦م بسيادة دولة قطر على الزبارة وعلى جزيرة جنان وعلى فشت الديبل، وسيادة البحرين على جزر حوار وقطعة جرادة، كما وضَعت المحكمة أساسًا للترسيم البحري بين الدولتين، وقد وافَقت الدولتان على حُكم المحكمة الدوليَّة، وعاد الهدوء السياسي والاستِقرار بينهما بعد ذلك[١٦].

شكل رقم (٣)
المناطق المتنازع عليها بين دولة قطر والبحرين

المصدر:

جاسم محمد كرم، النزاع الحُدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٢، ٢٠٠٢م، ص٢٣٣.

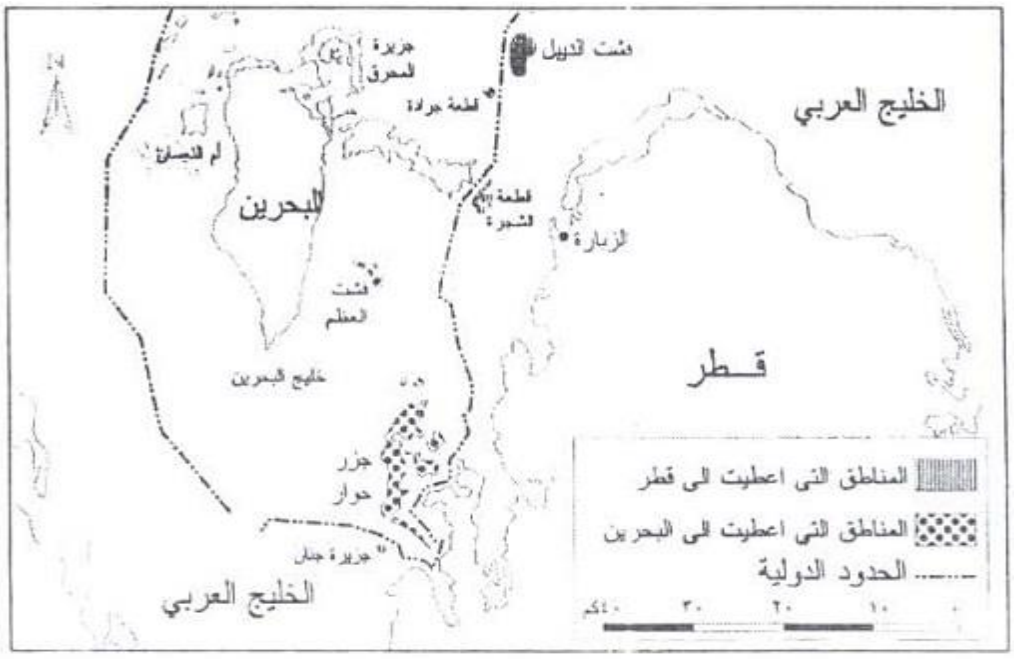

شكل رقم (٤)

ترسيم الحدود البحرية بين قطر والبحرين وفقا لحكم محكمة العدل الدولية

المصدر:

جاسم محمد كرم، النزاع الحُدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٢، ٢٠٠٢م، ص٢٤٩.

(ج) النِّزاع الحُدودي بين ليبيا وتشاد:

يُعَدُّ النِّزاع على الحُدود السياسيَّة بين ليبيا وتشاد من أقدم النِّزاعات الحُدوديَّة في العالم العربي وأكثرها غُموضًا، وهو يَدُور حول تنازُع السيادة على إقليم (أوزو)، وهو عبارة عن مساحةٍ من الصحراء تضمُّ بعض الواحات أهمها واحة أوزو، وتصلُ مساحته إلى ١١٤ ألف كيلو متر مربع، وقد احتلَّته ليبيا عسكريًّا عام 1973م، استِنادًا على الحقوق التاريخيَّة؛ لكونها الوريثة لكلٍّ من الدولة العثمانية من خلال إيطاليا ولإيطاليا ذاتها كقوَّةٍ استعماريَّة، وهو قديمٌ لأنَّ تركيا احتجَّت لدى كلٍّ من فرنسا وبريطانيا على اتِّفاقات سنة ١٨٩٨، 1899، 1919، والتي تُدخِل قطاع أوزو ضمن منطقة النفوذ الفرنسيَّة، ولكن تشاد ردَّت بأنَّ المعاهدات

البريطانية الفرنسية في السنوات المذكورة تحدِّد الحُدود التي لا يمكن اعتبارها حُدودًا إداريَّة، ولكنها حُدود دوليَّة.

والواقع أنَّ القانون الدولي في صفِّ تشاد، وطبقًا لمبدأ وضع اليد الذي أقرَّه؛ حيث وضَعت تشاد يدَها فترةً طويلة من الزمن عليها، ومع ذلك قد وضع النِّزاع الحُدودي بين البلدين ابتداءً من أوَّل سبتمبر ١٩٩٠ على جدول أعمال محكمة العدل الدوليَّة بغرَض التسوية والتحكيم، وقد صدر قَرار المحكمة بعد أربع سَنوات من عرضه في ٢٣ فبراير ١٩٩٤م بتبعيَّة أوزو لتشاد، وقد التزمت ليبيا بالحكم وانسحبت من الإقليم، وكان ذلك بدايةً لعودة العلاقات إلى طبيعتها بين الدولتين[١٧].

(د) مشكلة الصحراء الغربيَّة بين المغرب وجبهة البوليساريو :

تَرجِع جذورُ أزمة الصحراء الغربيَّة التي تبلُغ مساحتُها ٢٨٤ ألف كيلو متر مربع إلى عام ١٩٦٥، وتبَلوَرتْ في منتصف التسعينيَّات، وقام المغرب بضمِّ الصحراء الغربيَّة إلى أراضيه في عام ١٩٧٦ عقب انسحاب القوَّات الإسبانيَّة التي كانت تحتلُّ المنطقة، ثم ظهرت كمشكلةٍ عربيَّة إفريقيَّة ابتداء من ٢٧ فبراير ١٩٧٦ بإعلان جبْهة البوليساريو ما تتمسَّك به بأنَّه حقها في جمهوريَّة صحراويَّة، ثم عرفت المشكلة طريقها إلى المحافل الدوليَّة عندما صدَر أوَّل تقرير قانوني يتناوَلُها عن محكمة العدل الدوليَّة في لاهاي في ١٦ أكتوبر ١٩٧٥، وتوصَّل الطرفان إلى اتِّفاقٍ يَقضِي بوقف إطلاق النار بينهما عام ١٩٩١ والذي يستمرُّ حتى الوقت الحاضر (أبريل ٢٠٠٣م)، وسعت الأمم المتحدة منذ نفْس العام على إيجاد حلٍّ لتلك المشكلة وأثمرَتْ هذه المساعي فيما عُرِفَ باتِّفاق (هيوستن) عام ١٩٩٧م، ثم كلفت وزير خارجيَّة الولايات المتحدة الأسبق جيمس بيكر كمبعوثٍ شخصيٍّ للأمين العام في مهمَّةٍ لإيجاد مَخرَجٍ للازمة، وكانت مهمَّته تتركَّز في إعداد آليَّات لإجراء الاستِفتاء بين الصحراويين على حقِّ تقرير المصير، ورغم الجهود التي بذَلَها بيكر إلا أنَّه لم يستطع التوصل إلى حلٍّ توفيقي يُرضِي أطراف المشكلة، وهناك أربعة حلول طرحَتْها الأمم المتحدة، ولكنَّها لم تنجحْ في إيجاد حَلٍّ يُرضِي الطرفين أبرزها الانضِمام للمغرب أو الاستقلال وتكوين دولةٍ صحراويَّة، ولكن خِيار الاستفتاء لم يُكتَب له النجاحُ؛ نتيجةً للصعوبات التي واجهَتْه أبرزها :مَن الذي له حقُّ التصويت في الاستفتاء المقترح، وإنْ كانت الجزائر تدعَمُ البوليساريو في تبنِّي هذا الحل وإنْ كان مجمدًا حتى الآن، والحلُّ الثالث يقومُ على منْح الصحراء الغربيَّة حكما ذاتيًّا واسعًا تحت الإدارة المغربيَّة؛ بهدف إنهاء الخِلاف القائم منذ ٢٦ سنة، ووافق المغرب ورفضت الجزائر

والبوليساريو، ثم الحلُّ الأخير وهو الذي اقترَحَه الأمين العام للأمم المتحدة، وطرح فيه فكرة تقسيم الصحراء الغربيَّة بين المغرب والبوليساريو؛ فيُسَيْطِر المغرب على الإقليم الشمالي (إقليم الساقية الحمراء) والبوليساريو على إقليم وادي الذهب الجنوبي، ولكنَّ المغرب رفضت الاقتراح، واتهمت الجزائر بأنَّ لها أطماعًا إقليميَّةً في الصحراء الغربيَّة؛ حيث رحَّبت الجزائر بهذا الحل.

وفي ٢٠٠٢/٧/٣٠م جاء قَرار مجلس الأمن بشأن الصحراء الغربيَّة ليُجسِّد استِمرار حالة الجمود لهذه المشكلة، ويُعلِن فشل الحلِّ القانوني، ويبقى الأمل في حلٍّ سياسي يقبَلُه الطرفان المتنازعان، وليظلَّ الصراع قائمًا بين رَحَى الاستفتاء والحُكم الذاتي.

وتعكِس أزمةُ الصحراء الغربيَّة استمرارَ حالة العجز في دُوَل المغرب العربي عن حسْم هذه المشكلة؛ حيث تتناقَض مواقفُ الأطراف تناقضًا كبيرًا، وتتأزَّم العلاقات الجزائرية المغربية؛ حيث يتَّهم المغرب الجزائر بأنها الطرف الرئيس وَراء هذا النِّزاع، وذلك من خِلال إيواء قادة البوليساريو والآلاف من اللاجئين الصحراويين في الأراضي الجزائرية، وهو ما يعتبره المغرب مخالفًا لميثاق الاتِّحاد المغربي الخاص بوحدة أراضي كلٍّ منها وسِيادتها، إلا أنَّ المسؤولين الجزائريين يرَوْن أنَّ دعمهم لاستقلال الصحراء الغربيَّة نابعٌ من إيمانهم بحقِّ الشُّعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار، وعلى ذلك فإنَّ استمرار مشكلة الصحراء الغربيَّة معقدة وقائمة يُؤدِّي مباشرةً إلى حالةٍ من الجمود داخل الاتِّحاد المغربي وعَجزِه عن تحقيق أهدافه طالما ظلَّ التوتر قائمًا بين الجزائر والمغرب[١٨].

رغم أنَّ العالم العربي قد شَهِدَ مبكرًا قيام مُنظَّمات إقليميَّة تمثَّلتْ في قيام جامعة الدول العربيَّة سنة 1945م وما انبَثَق عنها من منظَّماتٍ مُتخصِّصة كانت تهدف إلى تحقيق حدٍّ أدنى من التنسيق بين الدول العربيَّة؛ سعيًا وراء وضع أسس وقواعد لتَكامُلٍ عربي حقيقي يُفضِي إلى تكامُل سياسي بعد ذلك، فقد قامت وحدة واتِّحادات أخرى خارج إطار جامعة الدول العربيَّة ربما كان أقدمها الوحدة المصرية السورية (1961 - 1958)، ثم اتِّحاد الجمهوريَّات العربيَّة، واتِّحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وكانت كلها محاولات لإيجاد قَواسِم مشتركة لإعلاء مصلحة الدول المشاركة وإيجاد وسائل لفصْل المنازعات بينها في ضوء مصلحةٍ عربيَّة مشتركة.

والواقع أنَّ محاولات إقامة مُنظَّمات إقليميَّة عربيَّة – رغم أهدافها المعلنة التي تَرمِي إلى تقوية العلاقات بين أعضائها – لم تنجحْ في تقليل أثَر الحُدود السياسيَّة أو المشكلات التي ارتبطَتْ بها، وربما كان مجلس التعاون الخليجي مثالاً على ذلك – فرغم أنَّ المجلس – يضمُّ

بين جوانبه دولاً متشابهة اقتصاديًّا وثقافيًّا، وتتَّصف بالجوار الجغرافي، إلا أنَّها لم تنجحْ في تحقيق الأهداف التي قام الاتِّحاد من أجلها؛ حيث ما زالت الدولة هي المُسَيْطِرة، ولم تتنازل حكومات الدول الست المشاركة عن بعض من سُلطتها في سبيل تحقيق نوعٍ من أنواع الاتِّحادات الفيدراليَّة مثلاً، بل ما زال اتِّحادًا كونفدراليًّا، وهو أوهى الاتِّحادات والمنظَّمات الإقليميَّة، وجاء التدخُّل الأمريكي المباشر في منطقة الخليج والغزو الأنجلو أمريكي للعراق انطِلاقًا من دول هذا المجلس؛ ليُلقِي بظلالٍ كثيفة على مَسارِه حاضرًا ومستقبلاً.

وقد تمكَّنت جامعة الدول العربيَّة خلالَ مسيرتها من إقامة بنية أساسيَّة للعمل العربي المشترك تتمثَّل في عددٍ كبيرٍ من المؤسسات والمواثيق والاتِّفاقيَّات والقَرارات، لكنَّها رغم شموليَّتها واتِّساعها لم يتمَّ الالتزامُ بها في التنفيذ العملي، وبقيت محصلتها ضئيلة وفي أضيق الحُدود مقارنةً بما حقَّقته تجربة الاتِّحاد الأوربي مثلاً.

وقد استخدمت جامعة الدول العربيَّة في ممارستها العمليَّة مختلف الألفاظ في التعبير عن التعاوُن العربي من تنسيقٍ إلى تكامُل إلى وحدة إلى اندماج، كما أصدرت عددًا بالغ الضَّخامة من القرارات وأبرمت العديد من الاتِّفاقيات التي اشتركت فيها كلُّ الدول العربيَّة أو بعضها، ومن أهمها:

١- اتِّفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠م.

٢- اتِّفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٥٧ - وقد استهدفت تحقيق حريَّة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحريَّة العمل والتنقل والتملُّك.

٣- مِيثاق الوحدة الثقافية العربيَّة ١٩٦٤م.

٤- إستراتيجيَّة العمل الاقتصادي القومي المشترك ١٩٨٠م.

٥-اتِّفاقيَّة تيسير وتنمية التبادُل التجاري بين الدول العربيَّة ١٩٨١م.

٦-الاتفاقيَّة الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربيَّة ١٩٨١م.

٧-منطقة التجارة الحرَّة العربيَّة الكبرى ١٩٩٧م.

غير أنَّ ذلك كله لم يجدْ مجالاً للتطبيق الحقيقي، بل لم يعتمدْ على إطارٍ مرجعي مفهوم محدَّد للتنمية البشريَّة[١٩].

وفي إقليم المغرب العربي بدَأتْ إرهاصات التعاون المشترك مُبكِّرًا وحتى قبل الاستقلال عن فرنسا، فقد عُقِدَ مؤتمر طنجة في أبريل ١٩٥٨م وجمع ممثِّلين عن جبهة التحرير الوطني من الجزائر وحزب الاستقلال من المغرب، وحزب الدستور الجديد من تونس، ولكن اصطدم هذا

البناء السياسي المبكِّر بحرب (تندوف) في الجزائر، وبعد الاستقلال أُحيِيتْ فكرةُ الاتِّحاد بين دول المغرب على نِطاقٍ أوسع؛ ليضمَّ كلا من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

وفي فبراير ١٩٨٩م صدَر في مدينة مراكش إعلانٌ عن قيام اتِّحاد المغرب العربي، وجاءت توصيات قِيام الاتِّحاد لتُؤكِّد على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر قبل عام ١٩٩٢م، وإنشاء اتِّحاد جمركي قبلَ سنة ١٩٩٥م، وإنشاء سوق مغربيَّة مشتركة في سنة ٢٠٠٠م.

ويهدف الاتِّحاد المغربي إلى تقوية أواصِر الإخوَّة التي تربط الدول الأعضاء وشُعوبها بعضها ببعض وتحقيق الرفاهية ونهج سياسيَّةٍ مشتركة في مختلف الميادين، والعمل على تحقيق حركة تنقُّل الأفراد ورؤوس الأموال والمصالح وانتقال الخدمات والسِّلَع، وانتشار المعرفة الفنيَّة وتحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة.

ورغم كلِّ هذه الأهداف الطموحة لم يتحقَّق منها إلا النذرُ اليسيرُ، وجاءت الإنجازات دُون المستوى المأمول بكثيرٍ، بل إنَّ مؤسسات الاتِّحاد المأمول توزَّعت بين الرباط حيث الأمانة العامَّة، والجزائر مجلس الشورى، وتونس البنك المغربي للاستثمار والتجارة، وموريتانيا الهيئة القضائيَّة، وليبيا أكاديميَّة العلوم، وعقدت الدورة الأولى للاتِّحاد بتونس في يناير 1990م، والثانية في الجزائر ١٩٩١م، والثالثة في رأس لانوف ١٩٩١م، والرابعة في الدار البيضاء ١٩٩٢م والخامسة في نواكشوط ١٩٩٢م، والسادسة والأخيرة في تونس ١٩٩٤م؛ أي: منذ نحو عشر سنوات، ولكنْ بقيت التوصيات حبرًا على ورق ولم يَتحقَّق منها شيء حتى الآن، ولم تجتمعْ أيٌّ من مؤسسات الاتِّحاد المغربي منذ قمَّة تونس ١٩٩٤ بسبب الخلافات السياسيَّة بين المغرب والجزائر، كما رفضت ليبيا تَولِّيها الرئاسة عام ١٩٩٥م، وهذا التوزيع المشتت لأجهزة الاتِّحاد يُشِير إلى مَدَى الخلافات السياسيَّة بين دول الاتِّحاد[٢٠]، وتحوَّل حلمُ الاتِّحاد المغربي هو الآخَر إلى تجربة فاشلة حملت في ثناياها بُذُورَ الخِلافات بين أعضائه وسَيْطرة المصالح القطريَّة على المصلحة القوميَّة في هذا الإقليم المهمّ.

ولعلَّ أبرز المؤشِّرات على مَدَى العلاقة بين دول الاتِّحاد المغربي الانخِفاض الشديد في التبادُل التجاري بينها، حتى إنَّ حجم الصادرات والواردات بين دول الاتِّحاد الخمسة لم يزدْ على ٣ % فقط من جملة تبادُلاتها التجاريَّة سنة ٢٠٠٠، في الوقت الذي استحوَذَ فيه الاتِّحاد الأوربي على النصيب الأكبر من حيث المبادلات بنسبةٍ بلغت حوالي ثلثي هذه الحركة في تلك السَّنة، بل إنَّ دول الاتِّحاد المغربي تتسابق فُرادَى في الحصول على امتِيازات التعاون الاقتصادي مع الاتِّحاد الأوربي، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تونس والجزائر والمغرب من الدول

السبع والعشرين الأعضاء في المنتدى الأوربي – المتوسطي الذي يربط بين دول أوربا و١٢ دولة أخرى مطلَّة على البحر المتوسط من الجنوب والشرق، ثم تأتي الولايات المتحدة وكندا في المركز الثاني في حجم التبادُل التجاري وبنسبةٍ وصلت إلى نحو عُشر التبادل التجاري لدول الاتِّحاد، كما ولَّت ليبيا وجهها شَطر إفريقيا، وأسهمت بدورٍ كبيرٍ في تطوير منظمة الوحدة الإفريقيَّة؛ لتُصبِح أكثر فعاليَّة من خلال الاتِّحاد الإفريقي الذي أُعلِن قي قمَّة (سرت الثانية) عام ٢٠٠١ [٢١].

والواقع أنَّ فشل الاتِّحاد المغربي في تحقيق أهدافه يُشبِه إلى حدٍّ كبير ما آلَتْ إليه جامعة الدول العربيَّة التي عجزت هي الأخرى عن تحقيق التعاون الحقيقي والتكامُل الاقتصادي بين الدول العربيَّة، رغم مرور ما يربو على نصف قرن على قِيامها .

الخريطة السياسيَّة العربيَّة والواقع الاقتصادي العربي:

منذ أنْ حصلت الدُّوَل العربيَّة على استقلالها من القُوَى الاستعماريَّة التقليديَّة وهي تُمارِس جهودًا مُتَواصِلة في التنمية الاقتصاديَّة، ووضعت كثيرٌ من الدول خططًا للتنمية بهدف رفع مستوى المعيشة للسُّكَّان وتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وإنهاء التبعيَّة الاقتصاديَّة لأوربا .

وبعدَ مُرور ما يقرُب من نِصف قرن على استقلال مُعظَم الدول العربيَّة وممارسة السيادة الوطنيَّة على الموارد والاقتصاد – واجَه العالم العربي في مرحلة الاستقلال كثيرًا من المشكلات التي أدَّت إلى إخفاق خطط التنمية، وتفاقُم الديون وتزايد التبعيَّة الاقتصاديَّة الخارجيَّة، وقد تمثَّل إخفاق خطط التنمية في معظم الدول العربيَّة في عدم تحقيق التوقُّعات التي وضعت لتلك الخطط والمبالغة في الطموحات دون توفُّر القُدرات الذاتيَّة على بلوغها .

ويمكن الاستدلال على ذلك بالمؤشرات الثلاثة التالية:

١-انخفاض مستوى المعيشة :

تُعانِي دول العالم العربي – غير البترولِيَّة – من ضعفٍ اقتصاديٍّ أدَّى إلى حُدوث تراجُع في مُؤشَّرات التنمية البشريَّة؛ حيث تصلُ نسبة الأميَّة إلى ٤٣٪ في مُنتَصف التسعينيَّات كما لا يحصل على مِياهٍ مَأمُونة أو على خِدمات صحيَّة أكثر من نصف عدد السُّكَّان، إضافة إلى أنَّ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي شَهِدَ مُعدَّلات نمو سلبيَّة في مُعظَم الأقطار العربيَّة، حتى إنَّ معظم الدُّوَل العربيَّة تأتي في ذيل قائمة التنمية البشريَّة التي تعتمدُ على ترتيب دول العالم وفْق المؤشِّرات الثلاثة: درجة التعليم، ومتوسِّط الدخل، وأمد الحياة؛ حيث إنَّه وفق

بيانات دليل التنمية البشريَّة 2002م تقع ٩ دول عربيَّة بين الدول المتوسطة، و٦ دول في المتوسطة الدنيا، وتُوضِّح الأرقام المتاحة تدنِّي متوسط دخل الأفراد في أقطار العالم العربي، والتي تصلُ به إلى حوالي نصف مَثِيلِه على مستوى العالم سنة ١٩٩٨ 4140 (دولارًا للفرد العربي مقابل ٦٥٢٦ للفرد على مستوى العالم)[٢٢].

٢-ضعف الاقتصاد الوطني:

كما سبق القول فقد شهدت مرحلة استقلال الدول العربيَّة برامج طَمُوحة لبناء الاقتصاد الوطني وتطويره، وأعطيت أولويَّة خاصَّة لقطاع التصنيع، فشهدت القطاعات الصناعيَّة دفعة قويَّة عقب الاستقلال وطوال حقبة الثمانينيَّات من القرن العشرين، غير أنَّ معدَّل النموِّ الصناعي تَراجَع بصورةٍ ملحوظة بعد ذلك في عدَّة أقطار، وعادةً لم يُصاحِب نموَّ الاستثمارات الصناعيَّة نموٌّ مماثلٌ في نصيب الصناعة في الناتج الإجمالي القومي، كما لم تنعكس الاستثمارات المكثَّفة في قِطاع الصناعة على نمط التجارة الخارجيَّة الذي اتَّسم بالتركيز الشديد على عددٍ محُدود جدًّا من المواد الخام.

وبصفةٍ عامَّة تركَّزت الصناعة في مجال التعدين، بالإضافة إلى التشييد وإمدادات الطاقة والمياه، وفي القِطاع الزراعي لم يحدُثْ نموٌّ كبير في الناتج القومي رغم أنَّ دولاً عربيَّة شهدت مُعدَّلات عالية من إنتاجيَّة بعض الحاصِلات الزراعيَّة، ورغم ذلك فما زال العالم العربي يعتمدُ على الخارج في استكمال الغذاء، وانخفَضَ نصيب الفرد من إنتاج الغذاء بنِسَبٍ متفاوتة في العقدين الأخيرين؛ ممَّا فاقَم الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء .

٣-الديون والتبعيَّة الخارجيَّة:

كان لرغبة كثيرٍ من الدُّوَل العربيَّة في تحقيق مشروعات التنمية الاقتصاديَّة الطَّمُوحة في مرحلة ما بعد الاستقلال الاتِّجاه إلى الاقتراض من المؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة والحكوميَّة والخالصة لتمويل هذه المشروعات، غير أنَّ بعضًا منها فشل في تحقيق أهدافه في الوقت الذي تضافَرتْ فيه عواملُ أخرى أسهَمتْ في تكريس أزمة الديون والتبعيَّة للخارج، ممثَّلة في تدهور شروط التجارة الخارجيَّة، وتراجُع الموارد الخارجيَّة، والرُّكود الدولي، والإنفاق العسكري، إضافةً إلى عوامل محليَّة أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي المحلي السائد وإدارة المشروعات والاقتصاد في كلِّ دولة.

ومن نافِلة القول أنَّ الخريطة السياسيَّة العربيَّة ترتبطُ في المقام الأول بالواقع الاجتماعي والسياسي الذي يعيشُه العرب، وتُمثِّل الأبعاد الاجتماعية والسياسيَّة للواقع العربي أحد الأركان

الرئيسة لدى أنصار الاتِّجاه الذي يستندُ إلى الواقع لتفسير ما يُعرَف بالسلامة الإقليميَّة للدول العربيَّة وهو الأمر الذي يمكن تفسيره عبر محورين:

١-الواقع الاجتماعي:

المتأمِّل في الكيان الاجتماعي العربي يُدرِك أنَّ هناك ميراثًا للعديد من التناقُضات والتعقيدات الحادَّة في الخريطة البشريَّة، والتي تركَتْ آثارها على البناء السياسي لما بعد الاستقلال، ومن أبرز تلك المتناقضات قوَّة النَّعرات والانتماءات المحليَّة واستِمرار سيادة القبليَّة والعرقيَّة والدينيَّة والإقليميَّة وتفوُّقها على الانتماء الوطني القومي؛ ممَّا أدَّى إلى غِياب مفهوم المصلحة العامَّة وظهور انقِسامات حادَّة داخل المجتمعات العربيَّة بين مَن يملكون ومَن لا يملكون؛ ومن ثَمَّ غياب المساواة وعدم العدالة بين الجانبين.

ورغم مُحاوَلات القادة والساسة تجاوُز هذه الانتماءات الأوَّليَّة لصالح الانتماء الوطني من خِلال أدوات التحديث المختلفة؛ كالأحزاب والنقابات والاتِّحادات إضافةً إلى الجيش فإنَّ داخل العالَم العربي يشيرُ إلى أنَّ كثيرًا من الأقطار فَشِلَتْ في بناء نموذجٍ وطني يتجاوَزُ الانتماءات العشائريَّة.

٢-الواقع السياسي:

لا يقلُّ الواقع السياسي في العالم العربي في تَناقُضاته عن الواقع الاقتصادي؛ ففي مرحلة الاستقلال منذ مَطلَع الستينات وجَّهت معظم القيادات العربيَّة جُهودَها إلى محاولة بناء وترسيخ مفهوم المواطنة والدولة (الأمة) في إطار الحُدود الموروثة عن الاستعمار، واعتمدت في ذلك على نُظُمٍ سياسيَّة مُتَباينة التوجهات ممثَّلة في الأحزاب والتي تحوَّل معظمها إلى نظام الحِزب الواحد، والجمعيَّات المهنيَّة ووسائل الأعلام المختلفة، واستخدام الجيش في كثيرٍ من الدول العربيَّة كأداةٍ من أدوات النظام لخلق ولاءٍ للدولة يتجاوَزُ الولاءات العشائرية، ومع ذلك لم تُحقِّق كثيرٌ من الدول العربيَّة النموذج السياسي المطلوب الذي يُحقِّق الديمقراطيَّة الحقيقيَّة ويُحافِظ على حقوق الإنسان ويُحقِّق المساواة ويُمثِّل المصالح الحقيقيَّة[٢٣].

الخريطة السياسيَّة العربيَّة والحرب الأنجلو أمريكيَّة على العراق:

رغم أنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا حاوَلتا أنْ تُروِّجا لأسباب عدوانها على العراق الذي بدَأ في فجْر الخميس 20 مارس ٢٠٠٣، وأنهما يهدفان من هذه الحرب إلى تجريد العراق من أسلحة الدَّمار الشامل من ناحيةٍ وتخليصه من النظام الديكتاتوري الحاكم من ناحيةٍ أخرى، غير أنَّ الواقع ينبئنا بأنَّ أهداف العدوان الأمريكي على العراق مُتعدِّدة منها ما هو مُعلَن وما هو

مستتر، ولعلَّ أبرزَ الأهداف المستترة إعادة تشكيل الخريطة السياسيَّة لمنطقة الشرق الأوسط لتَحويلِه إلى منطقةٍ آمِنة للمصالح الأمريكيَّة، ومن ضِمنها حماية إسرائيل. أمَّا القول بأنَّ من أهدافها المعلنة تمهيد الطريق إلى إقامة نُظُمٍ ديمقراطيَّة بالعراق ثم بعض الدول العربيَّة بعد ذلك، فقد أثبتَت التجارب أنَّه هدفٌ يَصعُب تحقيقه على الطريقة الأمريكيَّة، بل من الصعب على الباحثين تصوُّر أنْ تكون الحرب الأمريكيَّة على العراق نقطة البداية لتنفيذ خطَّة رسم الخريطة الجديدة المُرتَقبَة؛ ذلك لأنَّ تنفيذها سيكون أمرًا صَعْبًا نتيجة عوامل كامنة في البناء الاجتماعي للدول العربيَّة، المشرقيَّة والمغربيَّة معًا، كما أنَّ نشوة الانتصار العسكري الأمريكي ستنقَشِعُ تدريجيًّا لرفض عددٍ من القُوَى الدوليَّة الرئيسة انفِراد الولايات المتحدة بالشرق الأوسط والعالم، وتحرُّكاتها التي تتمُّ خارج إطار الشرعيَّة الدوليَّة، والنظَر على القوَّات الأنجلو أمريكيَّة بالعراق على أنَّها قوَّات احتلال، مع ما يحمله ذلك من معانٍ تعيدُ إلى الذاكرة العراقيَّة والعربيَّة مرحلة الاستعمار الأوربي من قبلُ.

والواقع أنَّ الولايات المتَّحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أصبَحَ لديها دافعٌ قويٌّ للتدخُّل العسكري في الشرق الأوسط بعامَّة، وإذا كانت قد بدَأت ذلك بالتدخُّل العسكري المباشر في أفغانستان – وهي طرفُ المثلث الشرق أوسطي الإسلامي – فإنَّ العراق – وهي في قلب الشرق الأوسط – جاء هدفًا ثانيًا، وغزَتْه القوَّات الأمريكيَّة والبريطانيَّة .

وجاءت الأحداث مُتلاحِقة بعد ذلك لتُعلِن الولايات المتحدة أنَّ هدفها التالي سوريا ودول أخرى .

وعلى العُموم فإنه يمكن تحديدُ ملامح الدور الأمريكي الحالي والمستقبلي في إعادة رسْم خريطة الشرق الأوسط – في أربعة مظاهر رئيسة :

١– أنَّ السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتِّحاد السوفيتي في أوائل تسعينيَّات القرن العشرين، وهيمنتها على العالم من خِلال وُجودها كقوَّة عُظمَى وحيدة في عالمٍ أصبح أحاديَّ القطب، وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تحوَّلت سياسة الاحتواء التي اتَّبعَتْها قبل ذلك إلى سياسة الهجوم المباشر ضدَّ عدوٍّ أسمَتْه بالإرهاب، وركَّزت فيه على العالمين العربي والإسلامي.

٢–استهلَّتْ سياسة الهجوم المباشر بحربها في ١٠ أكتوبر ٢٠٠١م ضد أفغانستان، وكانت في ذلك مدعومةً برأي عام عالمي لتدمير البنية الأساسيَّة لحُكومة طالبان وتنظيم القاعدة، وهما مرادفات للإرهاب عندها، وادَّعتْ فرض الديمقراطيَّة والتحديث على المجتمع الأفغاني، وها قد مرَّ عامان على هذه الحرب التي أسمَتْها (الحرب العادلة) ولم يتحقَّق لها سوى الهدفِ

الأوَّل، وهو تدمير البنية الأساسيَّة للإرهاب، أمَّا الثاني فلم يتحقق بل ما زال غائبًا، ونقصد به فرْض الديمقراطيَّة وتحديث المجتمع الأفغاني.

٣- استِمرارًا للسياسة الأمريكيَّة في فرْض الهَيْمنة ومحاولة مُمارَسة ذلك من خِلال تحالُف دولي فشلت هذه المرَّة في تكوينه، باستثناء عدد قليل من الدول، فقد هاجمت العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م بحثًا عن أسلحة دَمار شامل، والإطاحة بنظام الحكم الاستبدادي، وفرْض النموذج الديمقراطي ليصبح قدوة لباقي الدول العربيَّة، وأغلب الظنِّ أنَّ الانتصار العسكري السريع لن يُواكِبه تغييرٌ في النظام الحاكم بنفس السرعة؛ حيث تراكمت في العراق مشكلات اجتماعيَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة بين مجموعاتها الإثنيَّة والدينيَّة؛ ممَّا يُنذِر بالكثير من المشكلات في البناء السياسي للعراق في مرحلة ما بعد الحرب الأمريكيَّة، وكذلك تطبيق النموذج الفيدرالي عليه في مناطق الأكراد والسُّنَّة والشيعة، ومن المتوقَّع أنَّ الشعب العراقي قد نضَج الآن بدرجةٍ تجعَلُه يرفض ما يُفرَض عليه من الخارج حتى إذا كان نظامًا فيدراليًّا على الطريقة الأمريكيَّة .

٤-بعد تحقيق النصر في العراق والاتِّجاه نحو إقامة قواعد عسكريَّة أمريكيَّة به، وتأمين الذِّرع الشرقي للعالم العربي (من عمان جنوبًا إلى الموصل شمالاً) ليكون تحت السَّيْطرة الأمريكيَّة المباشرة، بدَأت السياسة الأمريكيَّة تمدُّ بصرها نحو الغرب، نحو سوريا، ويبدو أنَّ الشهيَّة الأمريكيَّة للسَّيْطرة والهيمنة تزايَدتْ بعد الانتصار السريع في العراق، وتسيرُ الولايات المتحدة في ذلك وفق سياسة أعلنت على لسان مدير المخابرات المركزية السابق (جيمس رلس) في ٢٠٠٣/٤/٣، وهو وثيق الصلة بالإدارة الأمريكيَّة وحدَّد أهداف السياسة الأمريكيَّة الحاليَّة ممثَّلة في ثلاثة أعداء حاليِّين للمصالح الأمريكيَّة العُليا يجبُ مواجهتها بحزمٍ وقوَّةٍ وهم: التطرُّف العربي والإسلامي، ونظم الحكم الفاشية في العراق وسوريا، ثم القوَّة الإيرانيَّة المتطرِّفة، وأضاف على هؤلاء الأعداء الثالثة أعداء آخرين أقل خُطورة على المصالح الأمريكيَّة العُليا، وذكر منهم تحديدًا السعوديَّة ومصر[٢٤] .

ويُفهَم من ذلك أنَّ الإستراتيجيَّة الأمريكيَّة في العالم العربي تسيرُ وفق خطَّة مدروسة وليست وليدة أهداف مُعلَنة، ويُؤكِّد ذلك كلَّه أنَّ غزو العراق كان مُخطَّطًا له من قبلُ وليس له صلةٌ بنزْع أسلحة دَمار شامل أو بالقَضاء على نظام حكم مستبد.

الخلاصة:

١- يُعانِي العالم العربي - رغم اتِّساعه الكبير - من فَجواتٍ إستراتيجيَّة ضخمة، أفرَزتْ بدورها مشكلات سياسيَّة دفاعيَّة، وعلى رأس تلك المشكلات أنَّ أخطر القُوَى المركزيَّة الفاعلة في هذا النطاق بحكم ثِقلها البشري والحضاري إنما تفتقرُ إلى العُمق الإستراتيجي، ومقومات الحمايَّة الطبعيَّة، وتقع على تُخومِه البحريَّة الشماليَّة، ويقصدُ بهذه القُوَى تحديدًا مصر والشام، فهي تُمثِّل بذاتها حُدود الإقليم المتاخم لأخطَرِ القُوَى المنافسة تقليديًّا للكيان، وهي أوربا والغرب .

٢- أنَّ اتِّساع العالم العربي يُثِيرُ مشكلة تماسُك هذا الإقليم؛ فالاتِّساع يفرض بشكلٍ حتمي شكلاً من إشكال اللامركزيَّة الإداريَّة والسياسيَّة، وتصبحُ المشكلة الكبرى حينذاك هي الجمع بين اللامركزيَّة وتعدُّد مراكز القرار والحركة التي يَفرِضُها الامتِداد الجغرافي للإقليم، وبين درجةٍ من درجات الوحدة والتنسيق السياسي والتماسُك الإقليمي، وبصيغةٍ أخرى: كيف يمكن ضمان ألا تتحوَّل اللامركزيَّة إلى تفكُّكٍ إقليمي وتنازع سياسي.

٣- يُفرَض علينا التطوُّر السياسي للعالم العربي الحديث، وما تمخَّض عن تغيُّراته السياسيَّة وتحوُّلاته الاجتماعيَّة الاقتصاديَّة أنْ نبحَثَ في بناء قاعدةٍ أكثر صلابة للتعاوُن المستمرّ بين الدول العربيَّة أو ما يُعرَف بدول الجوار الجغرافي (العربيَّة – العربيَّة) وإحياء تراث التفاعُل الحضاري والثقافي بين دول الجوار العربيَّة - العربيَّة بصيغٍ حديثةٍ تُسهِم في حلِّ كثيرٍ من المشكلات القائمة، وعلى سبيل المثال تطوير التعاون في مجال التبادُل الاقتصادي ومجالات التصنيع والتقنية ومشروعات الاتِّحاد الاقتصادي، وفتْح قنوات التفاعُل الثقافي الحقيقي التي تُمثِّل جُسورًا مهمَّة لتجاوُز الخلافات السياسيَّة بين تلك الدُّوَل، وتلك كلُّها أساليب تأخُذ من النموذج الأوربي مثالاً على ذلك الذي استطاع صِياغة مستقبل جديد للاندماج، تتلاشَى منها الحُدود القوميَّة، ويحلُّ محلَّها نمطٌ إقليمي حضاري يَعكِس أقصى درجات النُّضج الحضاري والتفاعُل البشري والثقافي والعرقي، ويتمسَّك بصَلابة حُدوده السياسيَّة والحضاريَّة، وإذا كانت أدوات النموذج الأوربي للاندِماج الإقليمي والحضاري جد مختلفة عن النموذج العربي؛ حيث يبرز ثقل عنصر الاقتصاد والمصلحة والإدارة الواعية على جانب عَناصر التاريخ والتراث والدِّين، إلا أنَّ القاعدة تظلُّ واحدة، وهي تطابُق السياسي مع الحضاري وخُضوع السياسيَّة للجغرافيا والتاريخ والاقتصاد.

الهوامش:

[1]رغم أنَّ الاستعمار الأوربي الحديث للعالم العربي اقتَرَن بالقرن الأخير في حياة السَّلطنة العثمانيَّة، إلا أنَّ الإسبان قبلَ ذلك بكثيرٍ على جيوب في الساحل المغربي، وما زالت سَيْطرتُها قائمةً حتى اليوم، ونعني بها سبتة وحليلية التي اقتُطِعت من أراضي المغرب في أواخر القرن الخامس عشر، وبالتحديد قبيل الخروج العربي من الأندلس، ورغم ضَآلة هذَيْن الجيبين وبعض الجزر الصغيرة المُواجِهة لهما، فإنهما يُمثِّلان أقدَمَ استعمارٍ أوربي في الخريطة العربيَّة، بلَغ حتى الآن ما يربو على خمسة قرون، وقد عمل الإسبان على مرِّ هذا الزمن الطويل على تحويل أغلبيَّة السكان في هذين الجيبين استكمالاً لتُرابها الوطني، فإنَّ إسبانيا ما زالت تعتبرهما أرضًا إسبانيَّة، وترفُض إعادتها إلى المغرب، (جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، ص١٦٣).

[2]جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، ص١٦٨.

[3]المرجع السابق، ص١٦٩.

[4]مراد الدسوقي، حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية الإقليمية والسياسية الدولية، ع١١٢، أبريل ١٩٩٣م، ص٦٥.

[5]المرجع السابق، ص٦٥.

[6]فاروق أباظة، دراسات تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م، ص٥٩.

[7]المرجع السابق، ص٥٩.

[8]المرجع السابق، ص٦٢.

[9]جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، الكويت وجودًا وحدودًا، القاهرة، ١٩٩١م، ص٨٢.

[10]محمد سعودي، الوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧، ص٣١٣.

[11]المرجع السابق، ص٢٧٣-٢٧٤.

[12]محمد محمود الصياد ومحمد عبدالغني سعودي، السودان: دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م، ص١٤-١٩.

[13]جمال زهران، الحدود السياسية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٧٦.

[14]المرجع السابق، ص٢٨٢.

[15]المرجع السابق، ص٣٨٢.

[16]جاسم كرم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، ص٢٣٢ وما بعدها.

[17]جلال عبدالمعز، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، د.ت، ٢-٣، عن السياسة الدولية، ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣م، ص٣٤٨.

[18]أحمد سيد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات، السياسة الدولية، العدد الخمسون بعد المائة، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص١٢٦، ١٢٩.

[19]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢م، ص١١٨.

[20]عبدالعظيم أحمد عبدالعظيم،، اتحاد المغرب العربي بين طموحات الإنشاء ومعوقات التنمية، ضمن بحوث ندوة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، التنمية البشرية في إفريقيا، مارس ٢٠٠٣، القاهرة، ص٤.

[21]المرجع السابق.

[22]تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م، المرجع السابق، الملحق، ص٥.

[23]محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، ٢، القاهرة، ١٩٩٦م.

١. [24]جاء ذلك في محاضرة القاهرة في إحدى الجامعات في ٢٠٠٣/٤/٣م؛ أي: أثناء الغزو الأمريكي للعراق، (أنظر مقال: صلاح الدين حافظ، ويبقى الدرس لكل الطغاة، الأهرام، ٢٠٠٣/٤/٢٣م).

الثابت والمتغير في الأمن الحدودي للدولة العربية في ظل الربيع العربي و انعكاسه على العمل الإستراتيجي العربي

أ. خديجة بتقة
جامعة الحاج لخضر باتنة

مقدمة:

مع نهاية ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ برزت جملة المعطيات في المنطقة العربية بما أصطلح عليه بالحراك العربي أو الربيع العربي، والذي كان له تأثيرا واضحا على الأمن العربي في عدة جوانبه ممثلا في الأمن الحدودي بتنامي العديد من الأخطار والتهديدات التي أضحت تشكل تحديا لأمن المجتمعات السياسية العربية في الراهن ممثلة في قضية الإرهاب(داعش) وملف اللجوء والهجرة غير الشرعية مع تعمق قضايا الأمن الحدودي التقليدية.

الدول العربية كسائر الدول المستقلة ورثت حدودا في أغلبها عن الإستعمار وجدت نفسها في ضل مخرجات الحراك العربي أمام وضع جديد للمشكلات الحدودية والتي أصبحت معرفة بهذا النوع من الأخطار ومصدر له وجدت نفسها هي الأخرى في البحث والعمل على تحقيق دولة تتمتع بالاستقرار وتكفل السلامة بمختلف مضامينها لمواطنيها.

إن ماحدث هو أن الفترة الأخيرة شهدت تطورات حادة، أدت إلى إثارة موجة جديدة من الاهتمام بأمن الحدود، على نحو سوف يستمر فى التفاعل على ساحة المنطقة، لفترة طويلة قادمة، فلاتزال ردود الأفعال المرتبطة به فى بداياته، وقد يقود فى النهاية إلى تغير شكل الحدود بين الدول العربية، إذ تصاعدت التهديدات التقليدية، التى كان من المفترض أنها مشكلات أمنية معتادة، إلى حدود غير مسبوقة، وبدأت فئة جديدة من التهديدات الحادة فى الظهور، فيما أعتبر من جانب معظم دول المنطقة، تهديدا خطيرا للأمن القومي للدولة.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى شكل الحراك العربي منعطفا حاسما في الأمن الحدودي العربي ؟ إذا تتفرع على هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

١- ماذا نعني بالأمن الحدودي؟

٢- ماهي مظاهر تأثير الحراك العربي على الأمن الحدودي العربي؟

٣- ماهي مضامين الإستراتيجية العربية في مواجهة الإنزلاقات الأمنية للحدود؟

٤- أين تتجه الإستراتجية العربية في ضل المعطيات الأمنية للحراك العربي؟

٥- وهذا وفق الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم الأمن الحدودي

المحور الثاني: تأثير الحراك العربي على الأمن الحدودي العربي

المحور الثالث: الإستراتيجية العربية لإدارة التعقيدات الأمنية الحدودية الجديدة

المحور الرابع: مستقبل الأمن الحدودي والإستراتيجية العربية

١/ مفهوم الأمن الحدودي:

١/الأمن:

لغة: يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم الخيانة: فالأمن والأمانة والمنة نقيض الخوف ولذا يقال امن فلان يَأْمَنُ آَمْناً. وآمنا إذا لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أمنته، أي يأمن من كل واحد، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته.
- الحفظ: فقد قيل أن الأمن، وهي جمع أَمِينْ من الحفظة، والمفرد الحافظ وأصل الحفظ من خوف الضياع، وقيل هو الحافظ الحارس والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء، والحفاظ عليه.
- الطمأنينة: فالرجل الآمنة هو من يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، وأمن البلد هو من يطمئن به أهله.
- الثقة: فمؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه ويتخذونه أمينا حافظ [١].

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعها إلى أصل واحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف والميم والنون والذي دأب عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف.

١- مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ،القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٦، ص ٢٩

الأمن إصطلاحا:

قبل ضبط مفهوم الأمن اصطلاحا وجب الإشارة إلى انه يصعب إيجاد تعريف جامع وهذا لعدة اعتبارات؛ أولها طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة ديناميكية معقدة غير استاتيكية يدخل ضمنها طبيعة التهديد الأمني (موضوع الأمن) والآلية الأمنية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد (السياسة الأمنية) وأهم ما في ذلك الفاعل الأمني (الوحدة المرجعية للأمن) حيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر بناءا على التحولات الدولية، إلى جانب ذلك تدخل اعتبارات أخرى من ضمنها طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستوى التحليل المعتمد (الدولة، المجتمع، النظام الدولي، الفرد) إضافة إلى تداخله مع بعض المفاهيم. نتيجة لذلك نجد غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه . وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله:

"إنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، والانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"[1]. وهو ما يدفعنا إلى عرض جملة من التعاريف وصولا بذلك إلى تعريف إجرائي:

إن مصطلح الأمن يشير إلي غياب ما يتهدد القيم النادرة، وهو مصطلح نسبي من الناحية التجريبية (empirically)...وقد اعتبر الأمن تاريخيا قيمة جوهرية وهدف أسمى لسلوك الدول. وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمنيا ومفترضا وليس ظاهريا ومصرحا به"[2].

١- سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص١٠

٢- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) ،الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث، ص ٤٤٦

أ- وولتر ليبرمان (Walter Lippmann):

"إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"(١).

ب- أرنولد والفرز (Arnold Wolfers):

"يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"(٢).

ج- باري بوزان (Buzan Barry):

"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"(٣).

د- جياكومو لوسياني(Giacomo Luciani):

"الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي"(٤).

هـ- فرانك تراجر وفرانك سيموني(Frank Simonie, Frank Tragrer):

"الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين"(٥).

وبناءا على التعاريف السابقة نصل إلى التمييز بين نوعين من التعاريف، تعاريف تقليدية وأخرى حديثة؛ فالتعاريف التقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له، و التي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية

١- جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**(ترجمة مركز الخليج للأبحاث) ، الطبعة الأولى،الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث،٢٠٠٤،ص ٤١٤ .

2- Arnold Wolfers, Discord and Collaboration. Essays on International Politics, Baltimore (Md.), Johns Hopkins University Press, 1962, P. 150

3- Barry Buzan, People, States, and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Londres, Longman, 2e éd., 1991, P.18.

4- Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security ,«Journal of Public Policy, vol 8, n :°2,1989, p.151.

5- Thierry Blazacq,"ou 'est-ce que la securité nationale ? " Revue internationale et stratégique, France, Armand Colin, n:°52 ,2003/4, P.38

الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية، والعسكرية التي يمكن أن تأثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية. وتتجلى هذه التعاريف أكثر في كتابات مفكري الطرح الواقعي في العلاقات الدولية[١]. أما التعاريف المعاصرة؛ فهي تلك التعاريف التي ارتبطت بالتحولات الجديدة المتزامنة مع العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة لتوسع من مضامينه ومصادره. إذ تقترب من الأمن اقترابا تعدديا سواء على مستوى الفواعل الأمنية (الدول، الفرد، الجماعات..) أو التهديدات الأمنية (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية ..) وتنوع في السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات (عسكرية، اقتصادية، تعاون، شراكة، تنسيق ..) وفي الأخير بعد تطرقنا وضبطنا لمفهوم الأمن نجد أنه يقوم على عدد من التساؤلات الفرعية أولها من الفاعل الأساسي في تحقيق الأمن في الموقف الأمني؟ والثاني إلى من يوجه الأمن أصلا؟ والثالث ما هي الحالة التي يمكن معها الإقرار بوجود الأمن؟ والرابع ما هو النطاق الزماني والمكاني الذي تم من خلاله كفالة الأمن؟ والخامس ما هي الأدوات التي تصنع الأمن وتساعد على إيناعه وجودا واقعا معاشا؟[٢] متبنيين بذلك تعريف الأستاذ ارنولد ولفرز (Arnold welfers) الذي قدم تعريفا نال إجماعا من قبل الأكاديميين حيث عرفه في إطار ثنائية الموضوع والذات: "الأمن موضوعيا يعني غياب التهديد ضد القيم المركزية أما ذاتيا فهو غياب الشعور بالخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم". وهي تتمثل في بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية[٣].

١- رضا دمدوم ، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني، " الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق" قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٩-٣٠أفريل ٢٠٠٨.

2/ Czesław Mesjasz, SECURITY AS AN ANALYTICAL CONCEPT, Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004,P.01.

٣- جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص٤١٤

٢/الحدود:

في لسان العرب يأتي معناها: حدود:الحد: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الأخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيء: حد بينهما ومنتهى كل شيء حده ، ومنه احد حدود الأرض وحدود الحد[١].

اصطلاحا:

ففي القانون تعني الخط الحاجز أو الفاصل الذي يعني المدى الذي تستطيع الدولة بسط سيادتها عليه، ويفصل بين سيادتين أو أكثر.

سياسيا: فهي خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها، والتي تتمتع فيها وحدها بحق الانتفاع والاستغلال. ويدخل ضمن أراضي الدولة رقعتها السياسية المسطحات المائية التي تضع داخلها سواء كانت أنهارا أم بحيرات أم قنوات، وطبيعة الحدود السياسية هي تقليل الاحتكاك والمنازعات بين الدول على أساس أن سيادة كل منها تتحدد بدقة وفق هذه الحدود.

الأمن الحدودي: وبناءا على ماذكر نخلص إلى تعريف الأمن الحدودي إلى أنه: "غياب التهدد عبر الحدود ضد القيم المركزية سواء كانت تهديدات تقليدية أو تهديدات لا تماثلية (هجرة غير شرعية، جماعات إرهابية، جريمة منظمة.....)"، ويقوم تأمين الحدود على النقطتين التاليتين:

١/التنظيم : فالمهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود، تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص والبضائع بطريقة تهدف إلى تسهيل الحركة وليس عرقلتها، لأن التفاعل مع العالم – باستثناء المنطق السائد فى دول محدودة - يمثل فى النهاية أساسا لنمط حياة البشر وحالة الاقتصاد.

٢/ التأمين : فالمهمة الطبيعية الموازية المتعلقة بالحدود، هى أنها يجب أن تؤمن بصرف النظر عن نمط العلاقة مع أطراف الجوار، فمن الطبيعى أن تكون هناك أعمال مراقبة وتأمين وحراسة دائمة للحدود، إذ أنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية، والطبيعة الجغرافية لمناطق الحدود.[٢]

١/ تأثير الحراك العربي على الأمن الحدودي العربي

تفرض التحولات الاستراتيجية الراهنة التي تشهدها المنطقة تداعيات عديدة أهمها تصاعد مشكلات الحدود بين الدول العربية، في ظل تنامي ظواهر الأمن غير التقليدي، خاصةً

١- ابن منظور، لسان العرب، ط٣، لبنان، دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ، ١٩٩٩، ص ٧٩

٢- محمد عز العرب، أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز الإعلام الأمني، ص ٠٢

ظاهرة التنظيمات العابرة للحدود، وتأثير الفاعلين من غير الدول، بالتوازي مع استمرار تهديدات الأمن التقليدي التي تُعاني منها بعض الدول العربية تاريخيًّا .

وبذلك تواجه كثير من الدول العربية مشكلات خاصة بالحدود، مع تفاوت درجات خطورتها؛ لكن بعضها تحول إلى حالات معقدة تمثل بؤرة لتصدير التوتر والاضطراب لدول الجوار مثل سوريا التي تشترك في حدودها مع ٥ دول هى لبنان وإسرائيل وتركيا والأردن والعراق.والأمر ذاته ينطبق على ليبيا التي تحولت إلى مركز لتصدير الأزمات لـ٦ دول جوار هي مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس؛ حيث تنتشر كافة أنماط التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة والمرتزقة، كما أن هناك مواقع تحت سيطرة تنظيم "داعش"، وأخرى تابعة لتنظيم "القاعدة"، وثالثة موالية لـ"الإخوان المسلمين" ورابعة تابعة للقبائل.

"بدت الخريطة التي رسمتها بريطانيا وفرنسا للشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى في طريقها للتفكك. فهناك دول مثل سوريا والعراق، التي جرى رسْم حدودها –كما هي الآن– لا يُعرف هل ستبقى في شكلها الحالي كدول موحدة خلال الخمس سنوات القادمة أم لا؟ كذلك ليبيا، التي لا يستطاع التكهن بشأنها، فليبيا كشفت محدودية تدخل الدول الغربية، فقد نجح سلاح الجو البريطاني والفرنسي في إسقاط النظام السابق، لكنه لم يتمكن من ضمان أن تحل محله الديمقراطية والاستقرار".[١]

١– كيفن كونوللي،الربيع العربي: عشر نتائج غير متوقعة، متوفر على:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131214_arab_spring_outcomes

تقسيم المشرق بين المحتلين حسب اتفاقية سايكس بيكو

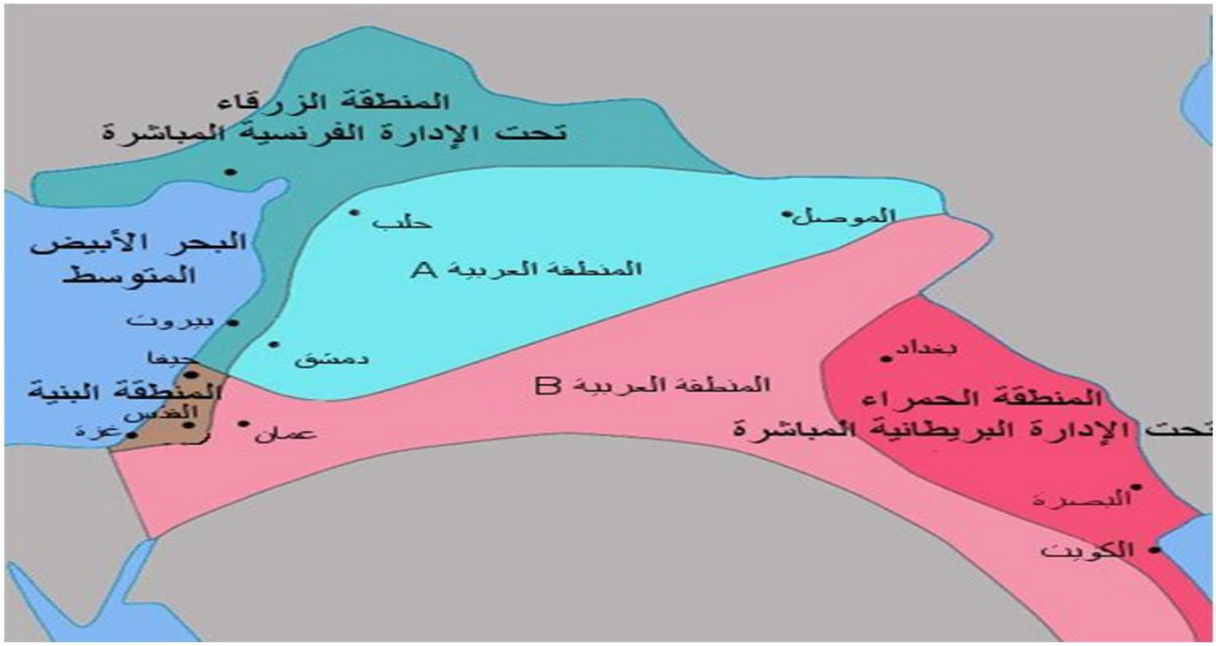

ففي المثال الليبي نجد أنه بقدر ما ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، الا أنه قد فتح أيضاً الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد. .....، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، .وعلى على المستوى الإقليمي، إن إسقاط نظام القذافي هزّ ميزان القوى الذي كان قائماً بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل .هذا التغيير فتح آفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الأفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدّرات والسلاح والبشر، علاوة على الأعمال الإرهابية، كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .لقد قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، وهو ما يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا والقذافي شخصيا في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الأقليات في الإقليم لأغراض التهديد أو الإسكات، مثلما كان الأمر مع الطوارق والتبو .لذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح الآن عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين إلى المشاركة ، وإلى تجاوز ما عانوه من تهميش .إن غياب الدعم الذي كان يقدمه القذافي إلى جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة التي كانت تعتمد على

الدعم المباشر والاستثمارات الليبية، يجعل هذه الجماعات الدائمة التمرد أكثر استعدادا لذلك.[1]
وتتجلى ملامح تأثير الحراك العربي في تنامي المشكلات الحدودية التالية:

١/ المشكلات الحدودية التقليدية : وهي الخلافات القائمة تاريخيًّا بين غالبية الدول العربية فيما بينها أو بين جيرانها، لأسباب عديدة، من أبرزها النزاع المغربي الجزائري، النزاع السعودي الإماراتي، الصراع مع إسرائل .

٢/ تصاعد مشكلات الأمن الحدودي غير التقليدي في المنطقة:

١/تصاعد التحركات البشرية غير الشرعية(الهجرة غير الشرعية) عبر كل خطوط الحدود فى المنطقة ، إلى مستويات غير مسبوقة، بقصد التسلل إلى دول عربية أخرى أو للتسلل إلى أوروبا، مما حول السيطرة على الحدود إلى مشكلة كبرى، وبدأ يتسبب فى مآسى إنسانية وخلافات سياسية بين الدول، و لم تعد اهتمامات بعض الدول تقتصر على مراقبة حدودها مع الدول المجاورة لها، وإنما مراقبة حدود الدول المجاورة لها مع الدول الأخرى.

قبل بداية الربيع العربي، كان أكبر عدد من المهاجرين غير القانونيين الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط يدخلون عبر اليونان، التي وصلها خلال العقد الأخير حوالى مليون مهاجر، نسبة كبيرة منهم غادروها بعد وقت قصير نحو بلدان أوروبية أخرى .وقد بلغت نسبة المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان خلال العقد نفسه إلى ٨٠ بالمئة، مقابل ٥ بالمئة عبر إسبانيا، و ٤ بالمئة عبر إيطاليا، والباقي عبر منافذ أخرى، مثل مالطا وقبرص .ويتم دخول اليونان بالأساس عن طريق تركيا، حيث الحدود التي تفصل بين البلدين تمتد على مسافة حوالى ٢٠٠كيلومتر، يغطي نهر إيفروس معظمها .وبحسب مصادر أمنية يونانية، نجح خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع سنة ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١٢ ، أكثر من ٨٧ ألف شخص في دخول اليونان انطلاقاً من تركيا إما عبر النهر أو عبر السواحل التركية القريبة من الجزر اليونانية الصغيرة، أو عبر الطريق البري، الذي أصبح من الصعب اجتيازه اليوم، بعد وكالة حماية الحدود الأوروبية « تشييد سياج من الأسلاك يمتد على مسافة ١٢ كيلومتراً .وبحسب يصل عدد الذين يدخلون اليونان عبر نهر إيفروس يومياً، ما بين ٣٠٠و ٤٠٠ شخص.[2]

١- يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي ، العدد ٤١٦،أكتوبر ٢٠١٣،ص ٣٠.

٢- عبد الواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط، المستقبل العربي، العدد ٤٣٣، مارس ٢٠١٥،ص ٢٨.

٢/اتساع نطاق التنظيمات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود، ويمثل تنظيم "داعش" نموذجًا لها، فقد بدأ من العراق وتمدد إلى سوريا، ونجح في استقطاب ١٢ تنظيمًا محليًّا على الأقل في ١٠ دول في المنطقة، وتفرض الأيديولوجيا تأثيرًا لا يمكن تجاهله على موقف التنظيم من الحدود، ففضلا عن أنه لا يعترف بها، فإنه يعمل على إزالتها في سياق سعيه إلى إعلاء ما يُسمى بـ"فكرة الخلافة" وتقسيمه العالم إلى "دار حرب" و"دار سلام"، أو "دار إسلام" و"دار كفر."

ركز تنظيم داعش على التحكم في الموارد المائية والإستلاء عليها وهو ما تجلى من خلال تركيزه على السيطرة على سدود الفلوجة والموصل في العراق، ومناطق زمار وسنجار وربيعة، حيث يسعى التنظيم الى السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات في العراق وسوريا، فضلا عن السيطرة على المناطق الخصبة القابلة للزراعة في الدولتين لتأمين حاجيات المناطق التي يسيطر عليها.[١]

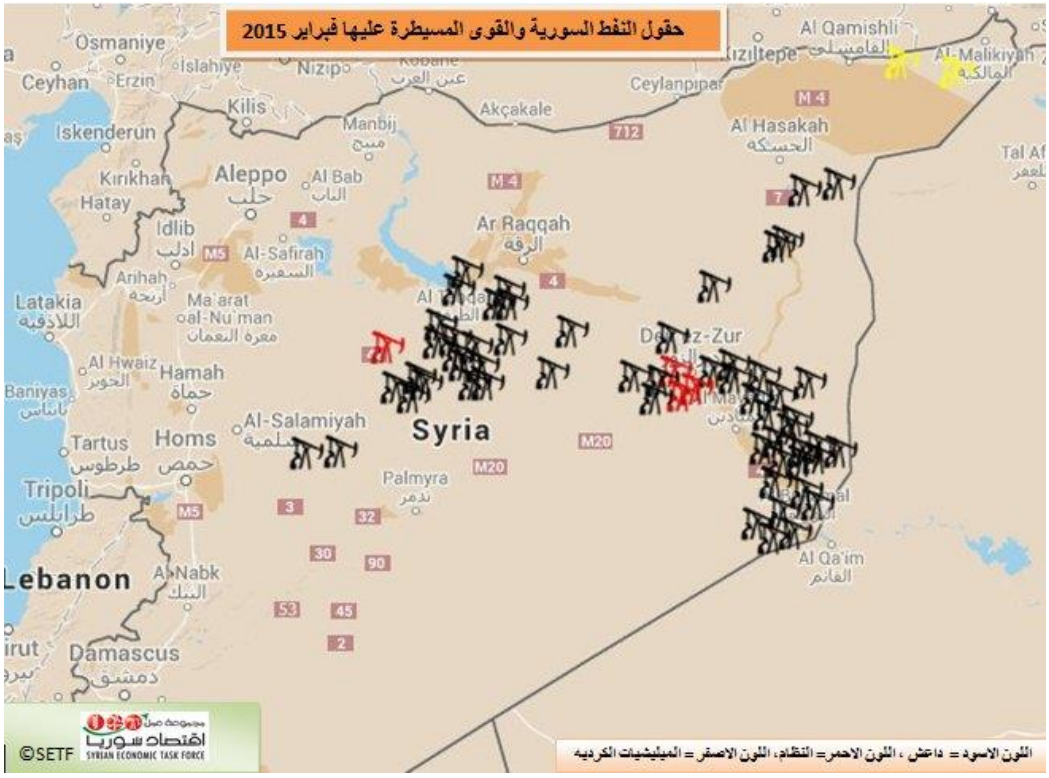

.

١- جريدة العرب، تهديدات غير تقليدية تثقل رصيد أزامت الشرق الأوسط ، متوفر على:
http://www.alarab.co.uk/?id=60292

٣/المشكلات الأمنية المركبة : و"هي الحالات التي يحدث فيها تداخل بين النمطين السابقين؛ حيث تتحول ظاهرة الأمن التقليدي إلى بيئة حاضنة لبعض ظواهر الأمن غير التقليدي. فعلى سبيل المثال، شكلت الحدود الرخوة بين الدول بيئة نموذجية لانتشار التنظيمات الإرهابية؛ حيث تمتد الحدود لمسافات طويلة دون وجود قوات مدربة قادرة على التحكم فيها، ولديها أنظمة مراقبة جيدة، على غرار الحالة العراقية-السورية، حيث كانت هناك صعوبة في تأمين حدود بطول ٦٠٥ كم، فقبل اجتياحها من قبل تنظيم "داعش"، كانت هناك قوات نظامية من حرس الحدود تقدر بـ٣ آلاف جندي عراقي مزودة بمروحيات أمريكية حديثة تصل إلى حوالى ٦٤ طائرة، لكنها لم تفلح في منع اختراق التنظيم للحدود."[١]

٣/ الإستراتيجية العربية لإدارة التعقيدات الأمنية الحدودية الجديدة

الإستراتيجية في أبسط معانيها تعرف على أنها حساب الأهداف والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة ، تخلق نتائج ذات مزايا أفضل مما كان يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت للمصادفة أو تحت أيدي أطراف أخرى، والإستراتيجية تعرف رسميا في المنشورات المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية في الفقرة ١ البند ٢ بأنها:" فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة من أجل توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة ومتكاملة لتحقيق أهداف معينة في مسرح العمليات وأهداف وطنية أو متعددة.

يمكن فهم الإستراتيجية بطريقة أفضل على أنها فن وعلم تطوير واستخدام القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى أو الأطراف الفاعلة الأخرى ، وتسعى الإستراتيجية إلى إيجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الأهداف والطرائق لزيادة احتمالية نجاح السياسة والنتائج الإيجابية التي تنجم عن ذلك النجاح .[٢]

١- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "خطوط متوترة: هل تستطيع الدول العربية العودة إلى "الحدود الصلبة"؟، متوفر على: http://rawabetcenter.com/archives/8198

٢- هاري آر.يارغر،الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي " التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين "(ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)،ط١، الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠١١،ص١٦

لكل شعب من الشعوب إستراتيجية شاملة أو عقيدة إستراتيجية تستند إلى ركائز معينة تحدد فيها الأسس التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية، والأهداف التي تتطلع إليها والوسائل اللازمة لتحقيقها والإطار الزمني الذي تتم فيها والرقعة الجغرافية التي تحتويها، والمدى الذي تؤثر فيه هذه الإستراتيجية في النطاق المحلي أو العالمي.

والإستراتيجية العربية في هذا السياق لا بد من طرح سؤال عن الخصوصية الإستراتيجية العربية – فقد برزت في الآونة الأخيرة تساؤلات عدة من بعض المفكرين.. وملخصها هل هناك إستراتيجية عربية جامعة؟ وماهي سمات هذه الإستراتيجية وخصوصياتها.. وإذا كان الأمر كذلك ماهي هذه الإستراتيجية وعلى أية عقيدة ترتكز... وإذا كانت هذه العقيدة موجودة فما هي هذه العقيدة هل هي عقيدة دينية أو اقتصادية؟ رأسمالية أم اشتراكية... بعيدة المدى أم متوسطة.. قومية أم إقليمية أم قطرية؟ ولحسم هذه التساؤلات جميعها لابد أن نقرر الآتي:

إن العرب أمة واحدة تنتمي إلى تاريخ مشترك وحضارة واحدة، وترتكز في معطياتها الثقافية إلى قيم روحية مشتركة وتعيش أبناؤها على رقعة من الأرض متصلة ومتواصلة عبر التاريخ، ويجمعهم لغة واحدة وأمل واحد وتطُّلع إلى حياة يسودها الأمن والاستقرار والازدهار.

وانطلاقاً من ذلك نقول: إن الاستراتيجية العربية ترتكز على منظور قومي لا قطري.. وإنها ترى بأن الخطر على الجزء من الأمة هو خطر على الكل، وإن الصراع مع أية قوة خارجية تهدد الوجود العربي لابد أن يخضع لأوليات حسب الأهمية؛ ولا يعني وضع أولوية خطر داهم نفياً لخطر آخر محتمل. وأن الإستراتيجية العربية ترتكز على مجموع إمكانية الأمة وليس على إمكانية هذا القطر أو ذاك وأن المواجهة مع العدو المحتمل هي مواجهة ثقافية وسياسية وعسكرية وحضارية[1].

وفي <u>مجال الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب:</u> نجد هناك مجموعة من القضايا لا بد من تسليط الأضواء عليها للرؤية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي نجد أساساها في القرار الصادر بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ من مجلس جامعة الدول العربية والتي أشارت على هذا الاتفاق بتسليم المجرمين الذي تطلب اليها إحدى هذه

١- عيسى درويش، "ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي" مجلة الفكر السياسي الصادرة عن إتحاد الكتاب العرب بدمشق شتاء١٩٩٨-١٩٩٩. العدد الرابع والخامس متوفر على:
http://www.awu.sy/archive/politic/05-04/fkr4-5-004.htm

الدول تسليمهم، ثم أشارت المادة الرابعة من الاتفاقية إلى استثناء مرتكبي الجرائم السياسية من مبدأ التسليم ونصت على أنه :" لايجري التسليم في الجرائم السياسية" وتقدير كون الجريمة سياسية هو أمر متروك للدولة المطلوب إليها التسليم على أن يكون التسليم واجبا في الجرائم التالية:

١- جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول أو زوجاتهم أو أصولهم

٢- جرائم الاعتداء على أولياء العهد

٣- جرائم القتل العمد

٤- الجرائم الإرهابية.

ونجد أساسها أيضا في الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وفي اتفاق القواعد للسلوك مدونة السلوك الذي تم إقراره في الدورة الثالثة عشر لمجلس الوزراء الداخلية العرب، والذي يتضمن تبادل المعلومات الأمنية على رؤوس الإرهاب في الخارج وأماكن تدريبهم والتعاون في تسليم الإرهابيين المطلوبين

- العلاقة بين الإرهاب والدين الإسلامي: إذ نؤكد الرؤية العربية على أن الإرهاب ظاهرة لا دين لها ولا وطن وأنه عمل دخيل على المبادئ الإسلامية بغرض ضرورة توعية الشعوب بماهية السلوك الإسلامي وضرورة أن يستمر الإطار الذي يجب أن تخضع له إستراتيجية مكافحة الإرهاب على أن تكون أحكامها ومفاهيمها من قواعد الإسلام وآدابه وتشريعاته .
- الإرهاب ظاهرة عالمية وليس في حقيقته سوى جريمة ذات أهداف مشبوهة وبغيضة لا علاقة لها بالأديان أو الجنسيات أو الأوطان، ففي كل حضارة وكل ثقافة وكل لغة وكل وطن يوجد الإرهاب الذي أصبح ظاهرة عابرة للحدود.
- الارتباط بيمن مفهومي الأمن القومي العربي ومفهوم مكافحة الإرهاب، فالإرهاب يمثل خطورة قائمة على المجتمعات وعلى نمط القيم السائدة فيه، وهو تهديد مشترك يواجه معظم النظم العربية كما أكدت ذلك الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وكذلك الإستراتيجية الأمنية العربية في ١٩٨٣.[١]

١- معتز محي عبد الحميد، الإرهاب وتجديد الفكر القومي، المنهل، ٢٠١٤، ص١١٩-٢٢٠

الربيع العربي و إستراتيجية صناعة تأمين الحدود:

قد سعت بعض الدول العربية إلى تبني سياسة ما يُسمى بـ"صناعة أمن الحدود"، وإعادة الاعتبار لفكرة "الحدود الآمنة"، وذلك عبر التوسيع في بناء الجدران العازلة، مع اللجوء لاستخدام نظم مراقبة حديثة، كما في حالة الحدود المصرية مع قطاع غزة، إذ اتخذت مصر إجراءات عديدة لإعادة ضبط الحدود، منها هدم الأنفاق وإقامة منطقة عازلة. ، ومشروع تأمين الحدود السعودية مع شرق العراق واليمن، من خلال تشييد سياج حدودي فاصل ومراكز قيادة وسيطرة واستجابة ومراقبة الحدود بالكاميرات.

في حين لا تزال هناك دول تعتمد على القوة التقليدية في التعامل مع الظاهرة باستخدام الأجهزة الأمنية والقوة العسكرية في السيطرة على الحدود، وهو ما يبدو جليًّا في حالة الجزائر التي تواجه تهديدات عابرة للحدود بسبب تصاعد حدة الصراع وعدم الاستقرار وانتشار التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وهو ما دفعها إلى حشد نحو ٤ آلاف جندي، في ديسمبر ٢٠١٤، على الحدود لمنع تسلل العناصر الإرهابية إلى أراضيها، لا سيما في ظل وجود تقديرات تُشير إلى أن نحو ١٤ فصيلا مسلحًا يسيطرون على مساحات شاسعة من الحدود بين البلدين .الى جانب تعزيز الاستراتيجية الأمنية المشتركة على الشريط الحدودي الجزائري انطلاقا من مبدأ "أمن الجزائر من أمن تونس"، يتم منذ أكثر من ثلاث سنوات تنفيذ استراتيجية أمنية مشتركة على طول الشريط الحدودي الجزائري التونسي من خلال نشر وحدات عسكرية مجهزة بكل الوسائل والتجهيزات. بنشر ما بين ٧ آلاف و١٢ ألف عنصر من مختلف فصائل القوات المشتركة بين ولايتي تبسة ووادي سوف، وتمتد شمالاً إلى ولاية سوق أهراس وفي اتجاه ولايتي الطارف وعنابة[1].

<u>إستراتيجية التحالف الدولي</u>: هو تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، يضم أكثر من عشرين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين[2]. بدأت عمليات التحالف الدولي في

١- الإذاعة الجزائرية ، **تعزيز الاستراتيجية الأمنية المشتركة على الشريط الحدودي الجزائري التونسي** ، متوفر على:http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150628/45051.html

٢- الجزيرة نت، "ماهو التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية "، متوفر على: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/

العراق يوم ١٥ حزيران ٢٠١٤ عندما أمر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بإرسال قوات إلى الشرق الأوسط في رد على الهجوم الذي شنته الدولة الإسلامية على العراق، وبناء على طلب الحكومة العراقية بإرسال قوات أمريكية لمساعدة القوات العراقية في مواجهة الخطر الذي تمثله داعش على العراق.

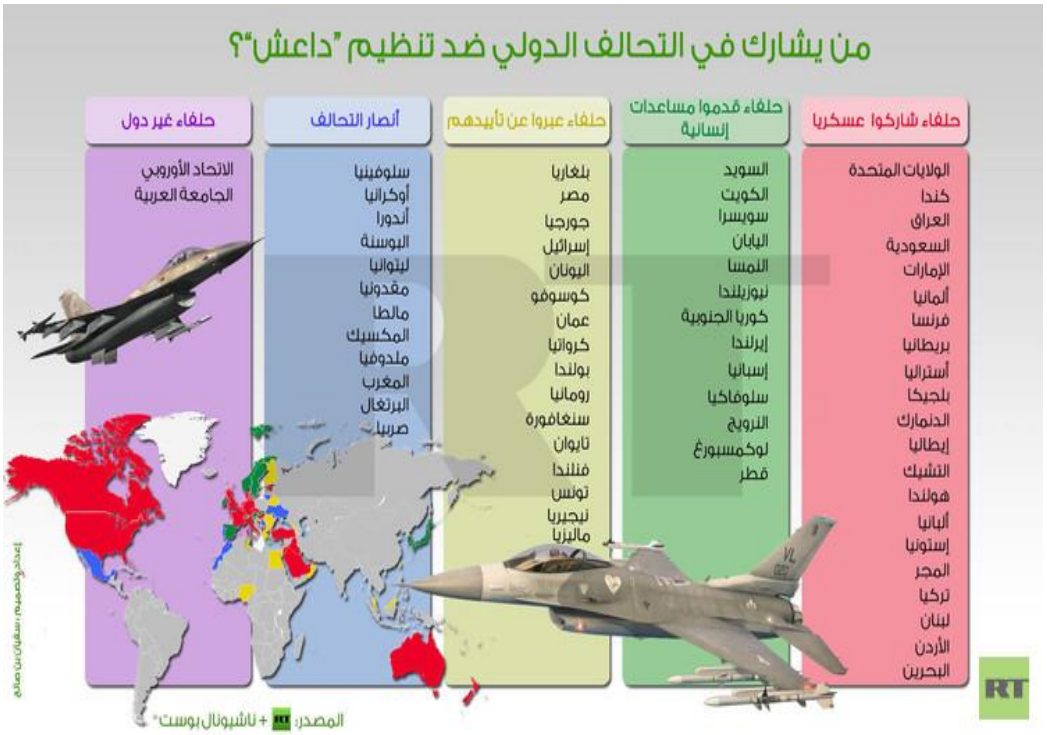

مستقبل الأمن الحدودي العربي والإستراتيجية العربية:

عند النظر إلى أهم وابرز المتغيرات والتحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة السياسية العربية اليوم، وعلى وجه الخصوص في مناهج التفكير السياسي، وطرق تخطيط الحكومات للسعي نحو التفوق والتقدم، نلحظ بشكل واضح ونشاهد ذلك الاتجاه المتزايد نحو غلبة النزعة الاستشرافية في التخطيط السياسي، أو الفكر السياسي والإستراتيجي المبرمج الذي يرتقي لمستوى العقيدة السياسية المنظمة، وذلك بهدف بناء منهج استراتيجي متكامل للتخطيط السياسي المستقبلي، بحيث لا يترك أي فرصة بقدر المستطاع للعشوائية في التخطيط والبناء السياسي للدول والحكومات، أو مجالا للصدفة في رسم سيناريو المستقبل السياسي له[١].

١- محمد بن سعيد الفطيسين تاجيوبوليتيك والجيواستراتيجيا .....نحو مناهج القرن، متوفر على:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=14920

أما من حيث أنواع وأصناف السيناريوهات، فيطرح الواقع العربي ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الاتجاهي أو الخطي : وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطورالظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن لاتجاه وصورة الظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي الحاضر على المستقبل. فستضل الأمور على حالها وتضل الاستعانة العربية بالقوى الخارجية في إدارة مشاكلها الأمنية . وهذا يتعلق بالتحديات التي تعترض العرب للتحرر من هذه المشاكل الأمنية الحدودية ويمكن إختزالها في ضل غياب العاملين التاليين :

١/ ويتعلق بتوافر على المؤسسات والموارد الفنية الضرورية للقيام بالعمليات والإجراءات الكفيلة بإدراك التهديد وتحديد طبيعته ومدى جسامته وسبل مواجهته، والقادرة كذلك على تنفيذ سياسات تلك المواجهة والإجراءات التي تتضمنها. وهذا العامل محدد رئيسي لإمكانية نشوء تعاون إقليمي أو عالمي في هذا الصدد بما يعزز احتمال أن يكون هذا التعاون مدخلا للتكامل بين أطرافه، وأساسا لحالة من السلم بينها فقد يحيل غياب الموارد الفنية والمؤسسية التهديد غير التقليدي إلى موضوع للصراع بين الأطراف المختلفة .

٢/العامل النخبوي: ويتعلق بمدى توافر الإرادة السياسية لتحويل ما يمكن أن يتجه العامل من معرفة وتوصيات إلى سياسات فعلية تخصص لها موارد تضمن تنفيذها، فبمجرد توفر العامل المؤسساتي لا يضمن مواجهة أي تهديد غير تقليدي إلى سياسات عملية على المستوى الداخلي للدولة وكذلك على مستوى التعاون أي تعاون إقليمي أو عالمي ، وغالبا ما يرتبط توفر الإرادة السياسية لدى متخذ القرار بأنظمة حكم لا تميز بين مواطنيها وتحرص على توفير السلامة لهم بمختلف مضامينها .[١]

السيناريو الإصلاحي التفاؤلي:على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة الحدودية .وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي

١- مالك عوني، الأمن غير التقليدي.....رهان الاستقرار في المنطقة العربية . جريدة التحرير، متوفر على: http://www.tahrirnews.com/posts/137972

للظاهرة. وهنا يكون الربيع العربي قد اختبر المقدرات العربية في إدارة التعقيدات الأمنية الحدودية التقليدية وغير التقليدية، وسيدرك الساسة العرب بضرورة انتهاج سياسات أمنية مشتركة وخلق مؤسسات أمنية إقليمية يعول عليها في إدارة التعقيدات الماوراء حدودية .

سيناريو الإخفاق :وهو يمثل عجز النظام الإقليمي العربي والدولة العربية على السيطرة على التعقيدات الأمنية الحدودية باختلاف أنواعها، في ضل غياب إستراتيجية فعالة وغياب مؤسسات أمنية عربية مشتركة تدير مثل هذه التعقيدات الطارئة مما سيزداد من حدة هذه الأخيرة.

خاتمة:

وفي الأخير نخلص إلى أن الحراك العربي كان له تأثيرا واضحا على الأمن الحدودي للدولة العربية إما في التعقيدات الحدودية الروتينية الثابتة بتعقدها أو في تصاعد من حدة التهديدات الغير التقليدية ممثلة في القضايا الديموغرافية (الهجرة غير الشرعية واللجوء) وفي تطور الأخطار العابرة للحدود فيما يسمى بالإرهاب ممثلة في تنظيم داعش . هذا الوضع الأمني شكل تحديا واختبارا فرض على الدول العربية بضرورة مراجعة في سياساتها وإستراتيجياتها سواء على المستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الإقليمي والعمل المشترك ، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال حبيسة الخطابات السياسية دون أن ترقى للسياسات العملية. وهو ما يثبت هشاشة الدولة العربية في إدارة الأزمات الطارئة .

دورعامل البترول في إثارة أزمات الحدود في المنطقة العربية

د. فزاني إبراهيم سعد الشاكر

الملخص:

تميزت المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج، والتي عرفت بإسم البلاد العربية بكونها مركز التجارة العالمية الذي يربط بين قارات العالم : آسيا، إفريقيا وأوربا، وهذا ما جعل هذه المنطقة موحدة بالكامل لتأمين تلك الطرق، حيث حرصت الإمبراطوريات الكبرى في العهد القديم كالفراعنة والآشوريون والبابليون على الإبقاء على وحدة هذه المنطقة، وكان الأمر كذلك مع الإمبراطوريات الفارسية والإغريقية والرومانية والبيزنطية، كما أن هذه المنطقة عاشت موحدة طوال تاريخها الإسلامي في المرحلة الراشدة وفي العهد الأموي وأغلب العهد العباسي وصولا إلى العهد العثماني.

ولكن هذه الوحدة لم تدم، حيث بدأت التجزئة العربية مع الغزو الإستعماري العسكري بإقتطاع الجزائر وتونس والمغرب وعدن، وتُوجت بنهاية الحرب العالمية الأولى بإتفاقية " سايكس بيكو"، وقد لعبت كل من فرنسا وإنجلترا دورا كبيرا في هذه التجزئة حيث عملت هاتين الأخيرتين بعد توليها مسؤولية الإنتداب في المنطقة العربية على إيجاد نمط جديد من الحدود لم يكن معروفا في هذه المنطقة من قبل، وهو نظام يقوم على أساس الفصل بين كيان سياسي وآخر على " خط الحدود " وليس على " منطقة الحدود "، وإن كان هذا الأخير هو الأصلح من غيره بالنظر إلى طبيعة المجتمعات الصحراوية التي تعتمد في حياتها الإقتصادية على التنقل بحثا على الماء والعشب.

وبذلك كانت نزاعات الحدود العربية – العربية في العهد الحديث من مخلفات ورواسب الإستعمار المسيحي الغربي، والتي أوجدها لحماية مصالحه البترولية، وقد أدت المنافسة بين القوى الإستعمارية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع الحدود السياسية من أجل الحصول على إمتيازات بترولية، وهذا ما زاد في تعقيد مشكلة الحدود، التي واجهت الدول الحديثة الإستقلال، فبعدما تخلصت تلك الدول من المستعمر الذي نهب ثرواتها واستغل أراضيها، دخلت هذه الدول في دوامة جديدة من الصراع على الحدود التي قسمت المستعمرات

طبقا لمعايير سياسية وتوازنات بين الدول الإستعمارية، مُغْـفِلة في ذلك المعطيات الجغرافية والعرقية واللغوية.

وتعتبر الموارد الإقتصادية من أهم العوامل الأساسية التي تفجر مشكلات الحدود في العالم بصفة عامة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، ويعتبر النفط والغاز من أهم الموارد المتنازع حولها في المنطقة، ويتمثل الإشكال الرئيسي في حالة إفتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، حيث تعمل كل دولة من دول الجوار إلى إدعاء السيادة على المنطقة الغنية بالنفط.

ولقد شهدت المنطقة العربية في العصر الحديث العديد من نزاعات الحدود التي كان محركها الرئيسي هو النفط، حيث تمكن القضاء الدولي من معالجة البعض منها، في حين أن البعض الآخر بقي من دون حلول الأمر الذي جعل تلك النزاعات عرضة للتصعيد والإنفجار في أي وقت، بل وحتى الوصول إلى حد المواجهة المسلحة بين الأطراف المتنازعة، كالنزاع الحدودي بين الكويت والعراق والذي أدى إلى قيام حرب الخليج الثانية التي كانت لها تداعيات وخيمة على الوطن العربي والأمن القومي العربي.

إن هذه الوضعية تُمثل في الحقيقة معضلة يمكن طرحها من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم عامل البترول في إثارة النزاعات الحدودية في المنطقة العربية ؟ وماهي تداعيات تلك النزاعات على المنطقة؟.

أولا : لمحة تاريخية عن تشكيل الحدود في المنطقة العربية:

إن مشاكل الحدود السياسية لم تعرفها المنطقة العربية إلا بعد مجيء القوى الإستعمارية، ففي السابق كانت المنطقة جزءًا من الدولة العربية الإسلامية، أو ما كان يسميه البعض " بدار السلام "، التي تمتد إليها ولاية المسلمين دون حدود سياسية، وفيما بعد تولى الأتراك حكم الدولة العربية الإسلامية منذ القرن السادس عشر، ولكن مع مطلع القرن الثامن عشر، بدأت تتراجع قوة الدولة العثمانية، مما جعل المنطقة العربية هدفا للتوسع الإستعماري.

فمنذ بداية ضعف وتقهقر الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر بدأت بعض الدول الأوربية تفكر في مصير هذه الدولة ووراثة أملاكها.

إن تكالب هذه الدول على أملاك الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين أدى إلى بروز ما عرف بالمسألة الشرقية[١]، ويقصد بالمسألة الشرقية بمعناها العام النزاع الذي دار بين الشرق والغرب، وبالتفصيل هو النزاع القائم بين بعض من دول أوربا والدولة العثمانية حول البلاد الواقعة تحت سلطانها.

ويمكن إبراز أهم الدول المهتمة بمصير أملاك الدولة العثمانية فيما يلي:

١) بريطانيا الهادفة إلى تأمين طرق مواصلاتها مع الشرق الأقصى والهند، وحماية تجارتها معها، وذلك عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر، أو عن طريق الخليج العربي ونهر دجلة والفرات؛

٢) فرنسا التي إهتمت في وقت مبكر بحماية مصالح رعايا النصارى الكاثوليك في بلاد الشام بصفة عامة والمارونيين في لبنان بصفة خاصة، وكل ذلك كان من أجل خدمة مصالحها في هذه المنطقة والحفاظ عليها؛

٣) روسيا القيصرية التي حاولت إيجاد منفذا لها في البحر الأسود إلى المياه الدافئة بالبحر المتوسط، من خلال الإستيلاء على القسطنطينية، ومضايق البوسفور والدردنيل.

تضمنت الخطة الإستعمارية المسيحية الأوربية عدة عناصر ضد القومية والوحدة العربية، حيث عملت على تمزيقها إلى كيانات صغيرة مبعثرة عن طريق إيجاد الحدود السياسية، حيث أن التكالب الإستعماري على المنطقة قاد القوى الإستعمارية إلى عقد إتفاقيات لتقسيم دول المنطقة على أساس المصالح، حيث نصت المادة الأولى من إتفاقية " سايكس–بيكو " عام ١٩١٦ على سيطرة فرنسا على سوريا ولبنان، وإنجلترا على العراق، وجاء في المادة الخامسة من نفس الإتفاقية : « تكون إسكندرونة ميناءًا حرا لتجارة الإمبراطورية البريطانية، وتُبَاح حرية النقل للبضائع الإنكليزية ».[٢]

وبعد أربع سنوات جاء مؤتمر "سان ريمو" عام ١٩٢٠ ليقسم سوريا إلى ثلاثة أقسام: فلسطين تحت الإنتداب الانجليزي (مع الإلتزام بتنفيذ "وعد بلفور")، وسوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، والعراق تحت الإنتداب الإنجليزي، وفي سنة ١٩٣٢ وبمقتضي "إتفاقية

١– إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، (ط٠١، السعودية : مكتبة العبيكان، ١٩٩٨)، ص ١٤٢.

٢– حسان حلاق، قضايا ومشكلات العالم العربي، (ط٠١، لبنان، بيروت : دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

العقير" ضمت بريطانيا أجزاء واسعة من جنوب العراق وباديتها إلى السعودية، وكذلك أجزاء من الكويت إلى الغرب جهة " الحفر الباطن "وإلى الجنوب" جبل منيفة "، وكذلك ضمت أجزاء واسعة من أبوظبي في منطقة "الكدن" في "الربع الخالي"، والتي يسكنها قبائل "العوامر" التابعة لأبوظبي، حيث سلمت بريطانيا تلك المنطقة إلى السعودية بضغط من أمريكا وشركاتها البترولية في منتصف الخمسينات، كما ضمت " ظفار " من "حضرموت" إلى عمان و "عسير"، و "نجران"، و "جيرزان" إلى السعودية.

إن هذه الحدود الورقية الإستعمارية لم تأخذ في الحسبان عند تخطيط الحدود السياسية الإعتبارات السكانية، فالسيطرة الفرنسية والبريطانية في تلك المرحلة على المنطقة كانت العامل الأساسي في رسم الحدود، فقد فرضت كل منهما خياراتها وقراراتها تبعا لمصالحها السياسية والإقتصادية والإستراتيجية. [١]

وتوضح الخريطة التالية كيف تم تفتيت الوطن العربي، ووقوع أجزائه تحت طائلة الإستعمار والوصاية:

١- جان بول شانيولو، مسألة الحدود في الشرق الأوسط، ترجمة : حسين حيدر، (ط٠١، لبنان، بيروت : دار عويدات، ٢٠٠٦)، ص ١١.

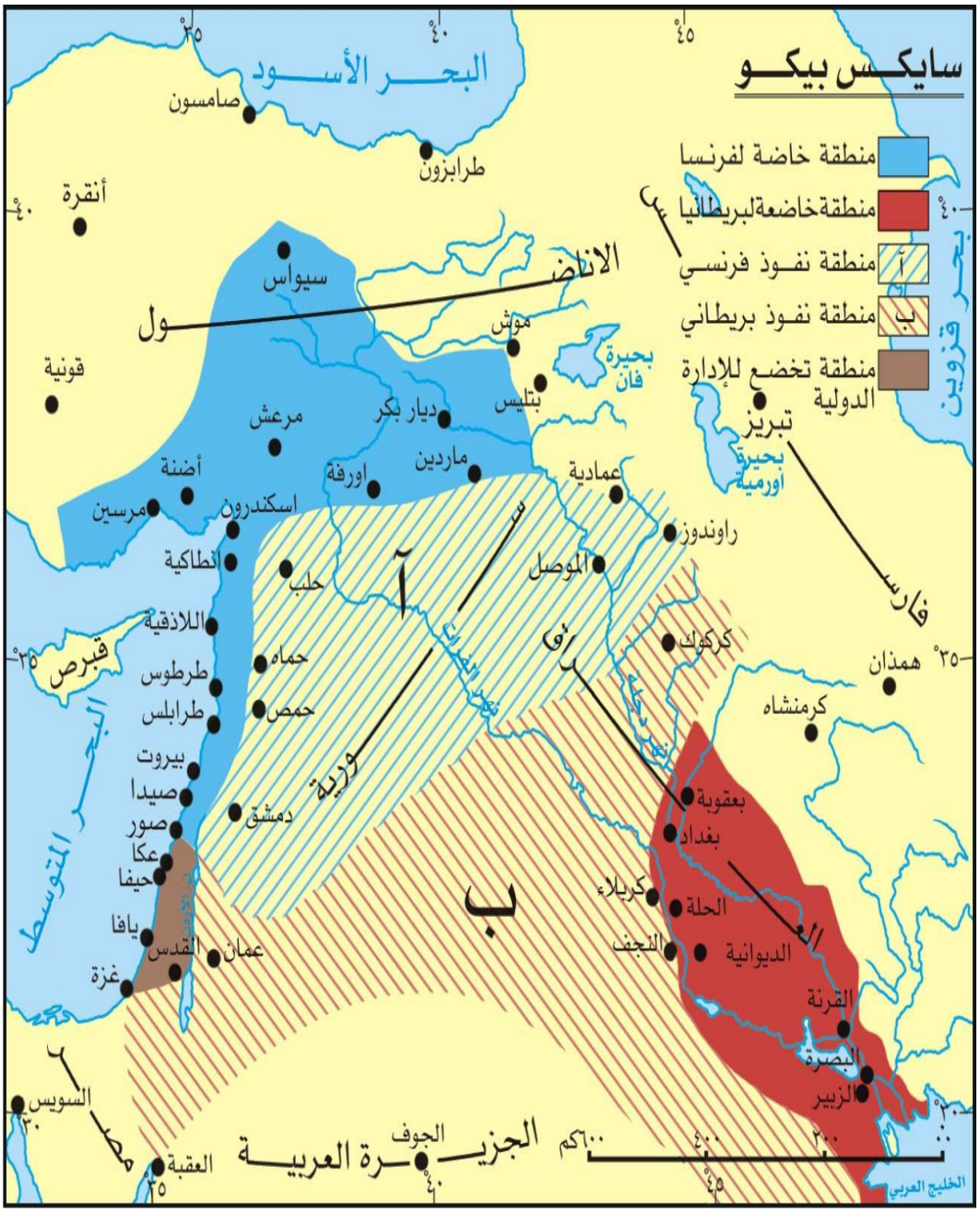
سايكس بيكو
منطقة خاضة لفرنسا
منطقة خاضعة لبريطانيا
منطقة نفوذ فرنسي
منطقة نفوذ بريطاني
منطقة تخضع للإدارة الدولية
البحر الأسود
صامسون
طرابزون
أنقرة
سيواس
الاناضول
موش
بحيرة فان
قونية
بتليس
ديار بكر
مرعش
تبريز
بحيرة أورمية
أضنة
ماردين
اورفة
عمادية
مرسين
اسكندرون
راوندوز
انطاكية
حلب
الموصل
اللاذقية
كركوك
قبرص
حماه
همذان
طرطوس
حمص
كرمنشاه
طرابلس
بيروت
صيدا
دمشق
صور
بعقوبة
بغداد
عكا
حيفا
كربلاء
الحلة
يافا
عمان
القدس
النجف
الديوانية
غزة
القرنة
البصرة
الزبير
السويس
الجوف
العقبة
الجزيرة العربية
الخليج العربي
البحر المتوسط
بحر قزوين
فارس
سوريا
العراق
آ
ب

ولقد مهدت تلك الإتفاقيات إلى إقامة دول مستقلة في بلاد الشام، بعدما كانت موحدة سياسيا، فمنذ الأربعينات من القرن العشرين، بدأت عمليات التحرر في العالم العربي تتوالى الواحدة تلوى الأخرى، حيث حصلت لبنان عام ١٩٤١، وسوريا سنة ١٩٤٣ على استقلالهما، لتتبعها دول عربية أخرى، وبهذا تكون الحدود السياسية العربية حدودًا سابقة عن نشأة الدول العربية، فهي حدود مفروضة من طرف قوى إستعمارية خارجية، وهذا ما سيؤدي إلى إندلاع نزاعات حدود عربية عنيفة حول الموارد المائية والثروات الإقتصادية، وخاصة النفط.

إن رسم هذه الحدود كان خدمة لمصالح الدول الأوروبية في المنطقة العربية دون مراعاة الواقع بدقة ومن دون احترام النظام العشائري[١]، وقد أدى ذلك إلى خلق الكثير من المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مازالت أثارها واضحة حتى وقتنا الحاضر، لا سيما في المناطق الصحراوية، حيث يُطرح إشكال رسم الحدود في الرمال ؟[٢]

ثانيا: أهم وأشهر نزاعات الحدود العربية – العربية:

تعتبر المنطقة العربية في حدودها السياسية فريدة في تخطيطها، فهي تختلف إختلافا كبيرا عن الحدود السياسية في أي بقعة من العالم، كما أنه لم تعاني منطقة ما في العالم من مشاكل تخطيط الحدود السياسية مثل ما عانته المنطقة العربية، حيث أن كل دولة من دول المنطقة لها مشكلة حدودية مع جيرانها، ويمكن حصر أهم نزاعات الحدود في المنطقة العربية فيما يلي :

١) النزاع الحدودي بين السعودية وسلطنة عمان ومحور النزاع يدور حول " صحراء الربع الخالي"؛

٢) النزاع الحدودي بين السعودية والإمارات، وذلك حول " واحة البريمي " وهي عبارة عن منطقة واسعة مساحتها (٩٨٥ كلم٢) تفصل الخليج العربي عن خليج عمان، حيث كانت السعودية تسعى للإستحواذ عليه، الأمر الذي أدى إلى قيام نزاع مسلح سنة ١٩٥٥ انتهى

1 −François ARDILLIER, Hydrocarbures et conflits dans le monde : stratégies énergétiques et enjeux contemporains, (France, paris : éditions Technip, 2012), p. 112.

2 −Michel FOUCHER, L'obsession des frontières, (France, Paris : Perrin, 2007), p. 49.

بتحكيم الأمم المتحدة بطلب بريطاني، والذي توج بإتفاق ١٩٧٤، وبموجبه أصبحت " واحة البريمي " ملكا للإمارات؛[١]

٣) النزاع الحدودي بين السعودية وقطر حول " موقع الخضوض " الذي يوجد بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة أقامتها السعودية في " خور العديد "، وهو خليج صغير في جنوب قطر كان تابعا لدولة الإمارات العربية قبل أن تتنازل عنه للسعودية بموجب إتفاقية ١٩٧٤؛[٢]

٤) النزاع الحدودي بين السعودية والكويت حول المنطقة المحايدة بين الدولتين : حيث إقترحت السعودية تشكيل مجلس إداري من أربعة أشخاص لدراسة قضايا المنطقة المحايدة، لكن الكويت رفضت ذلك، وطلبت تقسيم المنطقة المحايدة بين الدولتين؛

٥) النزاع الحدودي بين السعودية واليمن في الجنوب: وهو نزاع يدور حول عدة مواقع هامة وهي: " عسير "، " نجران "، " الجوف " و " قارب "؛

٦) النزاع الحدودي بين قطر والبحرين : وذلك حول ثلاثة جزر رئيسية غنية بالمياه والبترول، وهي : " فشت الديبل "، " حوار "، " جرادة "، ومنطقة " الزبارة "؛

٧) النزاع الحدودي بين العراق والكويت : وكان النزاع يدور حول الخط الحدودي المشوه المرسوم بينهما في منطقة الرميلة، وتسمى في الكويت " بالرتقة "، وهي منطقة غنية بأجود أنواع النفط، وقد أدى هذا النزاع بين البلدين إلى نشوب أزمة الخليج الثانية؛

٨) النزاع الحدودي بين مصر والسودان : ويدور الخلاف حول منطقة " حلايب "، والتي ظهرت أول أزمة حولها عام ١٩٥٨، وللإشارة فإن السودان إنفصل عن مصر عام ١٩٥٦؛

٩) النزاع الحدودي بين سوريا ولبنان : تتميز الحدود بين سوريا ولبنان بأنه حدود مائعة، وهذا ما أدى إلى حدوث صدامات عسكرية حول الحدود عام ١٩٤٩.

كما أن نقص المياه في المنطقة العربية يجعل من المياه مادة حيوية وإستراتيجية، وقد إرتبطت النزاعات حول الماء بالحدود السياسية الموروثة عن الإستعمار، فالحدود بين سوريا

---

1 −Frank TETART, Géographie des conflits, (France, Paris : SEDES/CNED, 2011), p. 28.

٢−. حسين عبد القادر محي التميمي، " الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية وأبو ظبي (١٩٣٤−١٩٥٢) والموقف البريطاني منه "، دورية كان التاريخية، (الكويت : دار ناشري، العدد الخامس عشر، مارس ٢٠١٢)، ص ١٠.

ولبنان، رُسمت بحيث جعلت مصب "نهر العاصي " في لبنان ثم يمر بسوريا ليصل إلى مصبه في تركيا وهو ما كان مصدر خلاف، بالإضافة إلى الخلاف الحدودي بين مصر وليبيا حول واحة " جغبوب "، وكذلك النزاع الحدودي في شرقي شبه الجزيرة العربية حول " واحات البوريمي الثمانية "، والذي تم حسمه من خلال معاهدتي الحدود التي وقعتهما السعودية مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والخلاف الحدودي بين السعودية واليمن حول " إقليم عسير "، كما أن هناك مشكلة لتعيين الحدود في حالة الأنهار، لأن مياه الأنهار ليست ثابتة، فهي بطبيعتها عنصر سيال.

ثالثا: إكتشاف البترول في المنطقة العربية وأثره في إثارة نزاعات الحدود:

إن البترول أو الذهب الأسود أصبح يمثل شريان الحياة في تقدمها وتطورها، ولكن هذه المادة التي وهبتها الطبيعة للإنسان لتحقق سعادته ورفاهيته خلقت له المتاعب والكوارث والدمار، وأوجدت متناقضات كثيرة : التخمة والجوع، القوة والضعف، وألهبت الصراع والحروب بين القوى الرأسمالية العالمية والمنافسة بينهم من أجل الهيمنة عليه.

كان النفط من أبرز وأهم العوامل التي تحكمت في الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، فقد لعب دورا رئيسيا في تخطيط حدود أقطاره، وفي تزكية الأنظمة السياسية الحاكمة فيه بما يخدم مصالح الدول الإستعمارية، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى،[1] حيث كانت بريطانيا هي القوة الإستعمارية المهيمنة على كل المنطقة في تلك الفترة، ومن أجل تحصيل أكبر قدر من الثروة النفطية فإنها عمدت على إحداث نوع من التقسيمات الإدارية، وإقامة أنظمة سياسية تساعدها على ذلك، ومن هنا يبرز كيف أن مسار المنطقة ارتبط الى حد بعيد بالعوامل والتقلبات التي شكل النفط محركها الأساسي.

١- عبد الرحمان منيف، الديموقراطية أولا، الديموقراطية دائما، (لبنان، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٣١٦.

ففي العراق بدأت عملية التنقيب في مرحلة مبكرة، حيث أنه في عام ١٩٢٧ تم إكتشاف " حقل كركوك " الذي يحتوي على ١٦ مليار برميل، وفي عام ١٩٥٧، تم إكتشاف أكبر حقل في العراق و هو " حقل الرميلة " الذي يضم ٢٦ مليار برميل[١].

أما في السعودية فقد تم إكتشاف البترول عام ١٩٣٢ من طرف الشركة الأمريكية صاحبة الإمتياز في التنقيب على البترول" ستاندر أويل " (Standard oil)، وكان الإكتشاف الباهر عام ١٩٤٨ بالعثور على مكمن كبير يبلغ طوله ٢٢٠ كم، أي بمساحة تزيد على (خمسة آلاف كم٢)، وهو " حقل غوار "، والذي يعتبر أعظم حقل بترولي في العالم من خلال إحتوائه على ١٢٠ مليار برميل، كما تم إكتشاف فيما بعد ٨٠ حقلا في المملكة العربية السعودية، ليصبح الإحتياطي النفطي الإجمالي حوالي ٢٤٠ مليار برميل[٢].

وفي الكويت تم العثور على ثاني أكبر حقل في العالم عام ١٩٣٨، وهو " حقل برقان"، حيث يحتوي على ٦٥ مليار برميل نفط، والحقل الثاني هو " حقل غوار "[٣].

وفي الإمارات العربية المتحدة لم يتم إكتشاف البترول حتى عام ١٩٥٤، حيث تم العثور على " حقل الباب " وبباطنه ما يقارب ٠٨ مليار برميل، وفي عام ١٩٦٤ تم إكتشاف " حقل الزاكوم " الذي يدخر ٢٢ مليار برميل، ليكون الحجم الإجمالي للإمارات حوالي ٧٥ مليار برميل، وتُعتبر إمارة أبوظبي الإمارة الوحيدة في هذه الدولة التي تملك حصة الأسد من هذا الإحتياطي[٤].

ومن هنا يتضح بأن المنطقة تتمتع بإمكانيات نفطية هامة، جعل القوى الكبرى تتنافس على السيطرة عليها، حيث كانت بريطانيا في البداية هي القوة المسيطرة على المنطقة، إذ حرصت على إستغلال أكبر قدر ممكن من البترول ثم لحقت بها فرنسا، ليشتد التنافس أكثر على هذه المنطقة، ونظرا للأهمية الكبرى التي أصبح النفط يمثلها للإقتصاد الأمريكي، فإنها عملت بعد الحرب العالمية الثانية على الضغط على القوى الكبرى التقليدية في المنطقة، وهي بريطانيا وفرنسا، وذلك بهدف التخلي عن بعض إمتيازاتها النفطية لصالح الشركات الأمريكية،

١- فلاح أمين الرهيمي، أمركة العالم وليس عولمته، (ط٠١، سوريا، دمشق : تموز للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٢١٧.

٢- المرجع نفسه، ص٢٢٤، ص ٢٢٥.

٣- المرجع نفسه، ص ٢٢٥.

٤- المرجع نفسه، ص ٢٢٦.

وبالتالي حصلت أمريكا على كامل إمتياز السعودية والبحرين، ونصف إمتياز الكويت، كما أنها إستغلت الأزمة النفطية في إيران في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، لتحصل على جزء من الإمتياز بعد الإطاحة بحكومة " مصدق ".

ولقد إحتدمت المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية على الخليج العربي بعد إكتشاف البترول في كل من البحرين والسعودية والكويت مثيرين في ذلك مشكلات الحدود لتوسيع نطاق المناطق التي يشملها حق الإمتياز في التنقيب على البترول.

وبعد إستقلال الدول النفطية حاولت إنتهاج طريق أكثر إستقلالية في الجانب الإقتصادي ولكنها واجهت ضغوطا وتحديات كبيرة من طرف شركات البترول والدول الأم لتلك الشركات.

شهدت المنطقة العربية العديد من نزاعات الحدود التي كان المتحكم الرئيسي فيها هو البترول، ومن بين أهم هذه النزاعات ما يلي:

الخلاف القطري البحريني حول حقل غاز الشمال " فشت الديبل " الذي يعد أكبر حقل غاز في العالم، حيث قامت قطر بقصف هذا الموقع بعد أن قامت البحرين بالإستلاء عليه سنة١٩٨٦. [١]

وفي شمال الخليج العربي، مَثَّـل نفط جزيرتي " قارور " و " أم المرادم " مصدر خلاف مزمن بين السعودية والكويت،

وكذلك في جنوب الخليج العربي شكل نفط " مسكت " مصدرا أساسيا للنزاع بين عمان والإمارات،

بالإضافة إلى ذلك النزاع السعودي – اليمني حول منطقة "الجوف" و"مأرب" و"حضرموت"،

ويضاف إلى ذلك النزاع العراقي – الكويتي حول حقول نفط منطقة " الرميلة "، التي أدت تطوراته إلى إنفجار حرب الخليج الثانية.

فوجود هذه المادة الثمينة جعل للحدود وضعية خاصة في المنطقة العربية عجزت قواعد القانون الدولي في كثير من الحالات على إيجاد حلول لها، والأكثر من ذلك هو أن

١- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (لبنان، بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٤٢.

النزاعات لم تقتصر على البر فقط، وإنما إمتدت إلى المياه الإقليمية، فتطور الوسائل المستعملة في إستخراج البترول من تحت سطح البحر جعل المسافة التي تمتد إليها المياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة محل نزاع وخلاف. وتوضح الخريطة التالية أهم نزاعات البترول في العالم.

رابعا: النزاع الحدودي بين العراق والكويت والخيار العسكري:

يعتبر النزاع الحدودي بين العراق والكويت حول منطقة الرميلة الغنية بالبترول واحدا من أهم النزاعات الحدودية العربية–العربية التي كان سببها الرئيسي هو عامل البترول، فهذا النزاع يمكن اعتباره بمثابة نموذج هام في دراسة النزاعات الحدودية العربية–العربية حول النفط من جهة، ومن جهة أخرى فإن مضاعفات وتطورات هذا النزاع بلغت حد الذروة ليصل إلى اللجوء إلى الخيار العسكري، الذي كانت له عواقب وخيمة على العراق والمنطقة العربية.

كانت نهاية الحرب العراقية – الإيرانية نهاية مأساوية لا سيما من الجانب الإقتصادي، فعندما قامت الحرب كان العراق يملك من المُدَّخَرَات ما قارب الثلاثين (٣٠) بليون دولار، وعندما إنتهت الحرب تبخرت تلك المدخرات، وأصبح العراق مَدِينًا بما يقارب المائة (١٠٠) بليون دولار[١].

والنتيجة الإيجابية هي أن العراق خرج من الحرب قويًّا عسكريا، ولكن منهار إقتصاديا في ظل ظروف صعبة لا تساعد على تحقيق تنمية، وهذا الوضع وصفه تقرير سري حول الأوضاع الإقتصادية في العراق وضعه مصرفي كبير جاء فيه : « إن صورة السبعينات البراقة تلاشت وحل محلها وضع إقتصادي مظلم، وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة، ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم ؟ يُحزنني أن أقول إنه في ظل الحكومة الحاضرة لا بد أن يسير الوضع من سيء إلى أسوأ »[٢].

١– بيار سالنجر؛ إيريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج : رؤية مُطَّلع على العد العكسي للأزمة، (ط٠٢، لبنان، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١١.

٢– فتوح الخترش وآخرون، الغزو العراقي للكويت : المقدمات، الوقائع، ردود الفعل والتداعيات، (ط٠٢، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٢)، ص ١٠١.

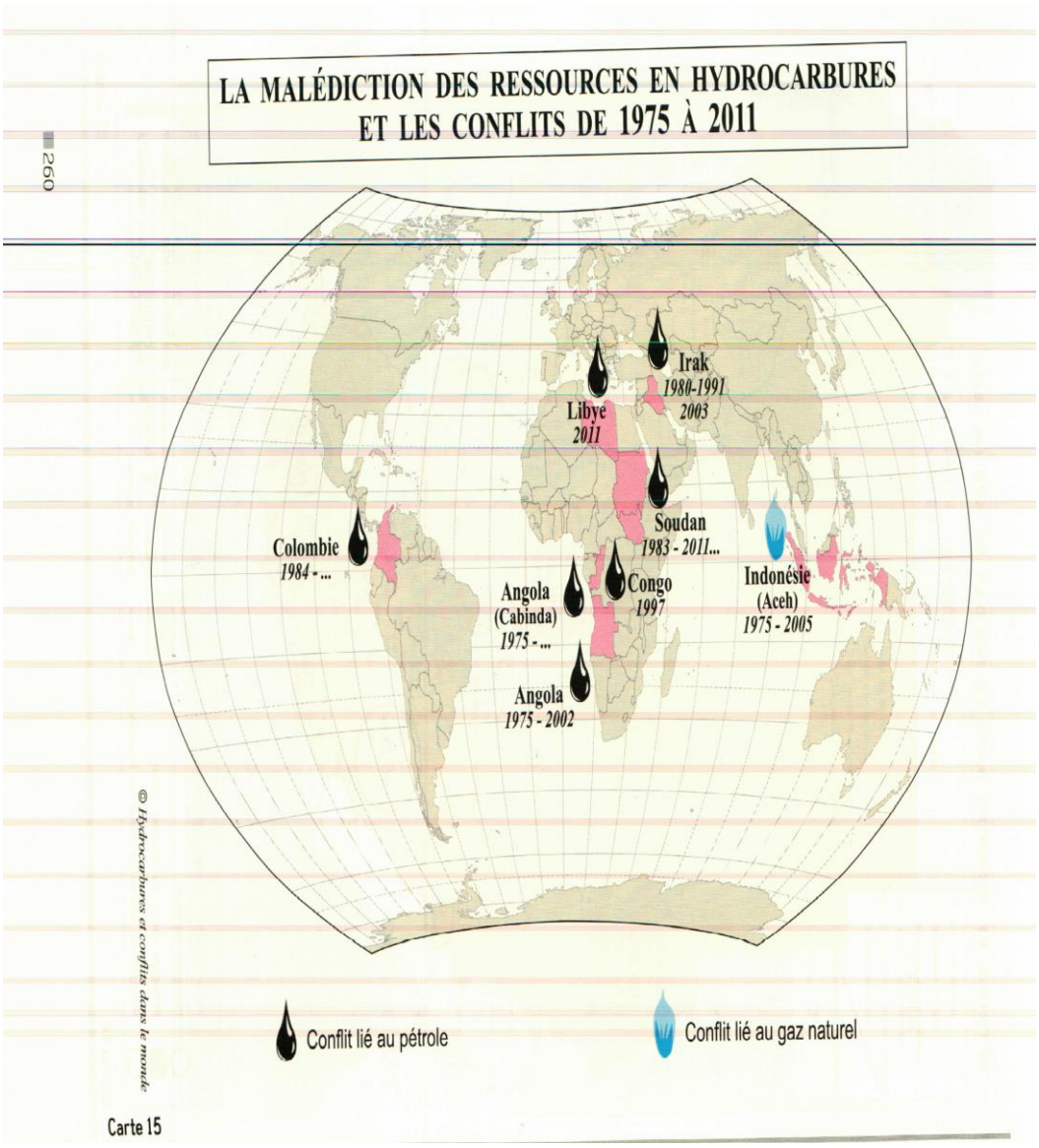

إن هذه الضائقة الإقتصادية دفعت بالنظام العراقي إلى مطالبة مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية والكويت بتقديم مساعدات بقيمة ٣٠ مليار دولار، بينما هذه الدول راحت تطالبه بديونها الواجبة والبالغة ٣٠ مليار دولار[١].

١- أحمد سعيد نوفل، " أرضية الصراع في الخليج العربي "، مجلة المستقبل العربي، (لبنان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥٠، ١٩٩١)، ص ٨٥.

ومن ناحية أخرى فإن أسعار البترول في تلك المرحلة عرفت إنخفاضا حادا مما أثر على مداخيل العراق الذي يعتمد على مبيعات النفط بنسبة بالغة في سد حاجياته المختلفة، وتزامنا مع ذلك إتفقت دول " الأوبيك " على رفع سعر البرميل إلى واحد وعشرون (٢١) دولار، وتحديد حصص معنية للإنتاج من أجل ذلك، ولكن دولتي الكويت والإمارات لم تلتزمان بحصص " الأوبيك "، مما أدى إلى إنخفاض السعر إلى خمسة عشر (١٥) دولار للبرميل، وأحيانا إحدى عشر(١١) أو إثنى عشر (١٢)، وكان الجزء الأكبر في زيادة الإنتاج الكويتي المتجاوز لحصة " الأوبيك " من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت[١]، وهذا ما أثار حفيظة العراق المَدِين والمُنْهَك إقتصاديا، والذي كان يرى في إرتفاع أسعار البترول خروجا من الأزمة، وعلى هذا الأساس فسَّر العراق زيادة الإنتاج من طرف الكويت والإمارات على أنه نوع من الإستفزاز، بل والحرب الإقتصادية ضده، وبذلك يمكن القول بأن الحرب بين العراق والكويت كان سببها المباشر هو النفط، فقد اتهم العراق الكويت بضخه للبترول من آبار تابعة للأراضي العراقية[٢].

ومن جهة أخرى يعتقد النظام العراقي بأن هناك حقيقة تاريخية مؤكدة مفادها بأن الكويت كانت جزءا من العراق القديم[٣]،وهذا ما يستلزم إرجاع الكويت إلى الوطن الأم العراق، والقضاء على الحدود المُصْطَنعة التي أقامها الإستعمار بين أجزاء الوطن العربي.

لقد رفضت القيادة العراقية جميع العروض الدولية والعربية للإنسحاب من الكويت بدون شروط، فكان الموقف الدولي هو العمل على إيجاد حل نهائي للأزمة، فجاء القرار الدولي ٦٦٠ في ٠٣ أوت ١٩٩٠ الصادر عن مجلس الأمن بأغلبية أربعة عشر (١٤) صوتا[٤]. وقد بلغت القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ١٢ قرارا كانت كلها عبارة عن

١- فتوح الخترش وآخرون، الغزو العراقي للكويت : المقدمات، الوقائع، ردود الفعل والتداعيات، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

2 - Gérardot MAIE, Géographie des conflits, (France : Atlande, 2011), p. 97.

٣- أحمد محمد كمال، إنفجار الخليج : العراق المغبون وكلمة التاريخ، (مصر، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ١٣.

٤- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، إحتلال ما بعد الإستقلال : التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، (ط٠١، لبنان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٣٢.

عقوبات وإجراءات متصاعدة ضد العراق، وكان آخر هذه القرارات قرار حق إستخدام القوة ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت.

وفي يوم ١٧ جانفي ١٩٩١ وعلى الساعة الثانية صباحا بدأت حرب تحرير الكويت تحت إسم " عاصفة الصحراء "، وذلك بقيام قوات التحالف الدولي بغارات جوية كثيفة على الأهداف العسكرية والإقتصادية والصناعية والسياسية في مختلف أنحاء العراق، وعندما بدأت العمليات البرية " لعاصفة الصحراء" أعلن العراق قبوله لقرارات مجلس الأمن الدولي جميعا، وأمر قواته بالإنسحاب من الكويت، ولكن قوات التحالف رفضت وقف إطلاق النار إلا بشروط جديدة، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار بوقف الحرب إلى مجلس الأمن تضمن مجموعة من الشروط من بينها ما يلي :

- سريان مفعول كل القرارات الإثنا عشر الصادرة من قبل؛
- تحمل العراق مسؤولية كل الخسائر التي لحقت بالكويت؛
- إطلاق سراح جميع الكويتيين وأي مواطنين ينتمون إلى دول أخرى؛
- إعادة جثث الكويتيين وأي مواطنين ينتمون إلى دول أخرى؛
- إعادة جميع الممتلكات الكويتية على الفور.

وقد إستجاب العراق لجميع هذه المطالب، وتوقفت الحرب في ٠١ مارس ١٩٩١.

وبالإضافة إلى هذه النتائج الوخيمة على العراق، فإن هناك تداعيات سياسية لحرب الخليج الثانية على المنطقة العربية يمكن إيجازها كما يلي :

١) ولعل من أخطرها هو التدخل الأجنبي الأمريكي، فطلب تدخله رسميا من قبل الدولة الضحية (الكويت)، وبمباركة من جيرانها العرب (المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى) حَوَّلَ هذه الدول إلى مناطق حشد للقوات الأمريكية والقوات الدولية المتحالفة معها[١].

وقد أثبت التاريخ بأن الأطراف الأجنبية تستغل دائما الخلافات في المنطقة لفرض وجودها لخدمة وحماية مصالحها بالدرجة الأولى، وذلك عن طريق تقوية الإحساس بالتهديد

١- جمال كمال، الأخطاء القاتلة : شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية، (مصر، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ٢١.

من مصادر عربية، مستغلة في ذلك الفوارق الجغرافية والعرقية والمذهبية والدينية والطائفية وغيرها.

٢) ومن ناحية أخرى أحدث الغزو العراقي للكويت شرخا عميقا في اللُّحْمَة العربية، ستكون له آثار سلبية على المدى البعيد لا سيما على مستوى الثقة بين الأقطار العربية، وهي إستخدام الأداة العسكرية بين دول عربية[١]، وبالتالي فإن مضاعفات حرب الخليج الثانية فيما بعد ستدعم الإحساس بالخطر من أطراف عربية، وهذا الإحساس لم يقتصر على الدول العربية الصغيرة بالنظر إلى إمكانياتها البشرية والمادية للدفاع عن نفسها، وإنما إمتد ذلك الإحساس إلى الدول العربية الرئيسية كمصر التي أكدت بأنها كانت تتعرض لتهديد عراقي[٢].

٣) ضف إلى ذلك فإن غزو العراق للكويت تحت شعار " الحقوق التاريخية " خلق مشكلة جديدة لم تكن موجودة في تاريخ العرب الحديث، مما أدى إلى تنامي شعور خوف الدول العربية من بعضها البعض، لا سيما وأنها تعاني كلها من خلافات حدودية[٣].

خامسا : تداعيات نزاعات الحدود العربية-العربية على المنطقة العربية :

إن نزاعات الحدود العربية – العربية في المنطقة العربية كانت لها إنعكاسات سلبية، يمكن ذكرها فيما يلي :

١) إن مشكلة الحدود التي تركها الإستعمار أصبحت محاور لنزاع دائم بين الدول العربية المتجاورة، حيث لا توجد دولة عربية واحدة تقريبا ليس لها مشاكل حدودية مع جارتها العربية الأخرى، وهذا ما أدى إلى إيجاد شرخ كبير في العلاقات العربية – العربية، ما ساهم أكثر في إضعاف التعاون العربي؛

٢) تعميق تبعية بعض الأنظمة العربية للمستعمر نفسه الذي كان سببا في تفجير الصراع العربي– العربي لأكثر من خمسين علما مضت، حيث لجأت الدول العربية للبحث عن حليف

١– إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي : الغزو العراقي للكويت، (ط٠١، الكويت : مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٦)، ص ٧٧.

٢– طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، (ط٠١، قبرص : دار الملتقى للنشر، ١٩٩٢)، ص ٦٣.

٣– سعد الدين إبراهيم؛ حسن وجية، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط، (ط٠١، مصر، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢)، ص ٤٥.

إستراتيجي من خارج المنطقة، وغالبا ما تكون دولة كبرى، فما من دولة عربية وإلا لها حليف إستراتيجي يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا أو دولة أوربية أخرى، وخاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وهذا التحالف هو في الحقيقة نوع من الإستعمار الجديد[١]؛

٣) إستنجاد الدول العربية بالقوى العسكرية العالمية، وهذا ما كان سببا في عودة الإستعمار المسلح إلى المنطقة العربية بعد غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠، والذي خلق مشاكل حدودية جديدة بين العراق والكويت، بعد الترسيم الأمريكي الجديد للحدود الكويتية العراقية على الجانب العراقي، كما أدت أزمة الخليج الثانية إلى تمركز القوات العسكرية الغربية في دول الخليج، وللإشارة فإن الكيان الصهيوني يقع في وسط المنطقة، وفي شماله القواعد الأمريكية في تركيا وإيطاليا وبقية البلدان الأوربية، وفي الغرب والجنوب القواعد الأمريكية، وهذا ما يجعل المنطقة العربية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية في كل وقت؛

٤) إن نزاعات الحدود أدت إلى إنتهاج الخيار العسكري في معالجتها، وهذا ما أدى إلى إرتفاع فاتورة التسليح على حساب خطط التنمية، بل وحتى دخول الدولة في أزمة مديونية خارجية[٢]. حيث كشفت أزمة الديون بأن الجزء الذي ذهب منها إلى الدول المتخلفة في شكل مساعدات عسكرية يشكل أحد حلقات هذه الأزمة، وإذا كانت التبعية الغذائية واضحة المعالم فإن التبعية التي فرضتها المساعدات والقروض العسكرية تبقى مخفية وحولها الكثير من التعتيم نظرا لحساسيتها، والأخطر في التبعية العسكرية هي أنها مرتبطة بشروط سياسية وضغوط تمليها ملكية التكنولوجيا وقطع الغيار، فالسلاح ليس قطعة من المعدن فقط، ولكن نظام وراءه فلسفة قتالية، فإستيراد السلاح يعني بالضرورة إستيراد نظام التسلح، وهذا ما يشكل الأرضية المناسبة للتبعية العسكرية[٣].

وقد أصبح الرأي العام في معظم الدول العربية سلبيا بشكل متزايد إتجاه تزايد الإنفاق العسكري منذ نهاية حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ نتيجة لتدهور الظروف الإجتماعية، وقد

١- غسان سلامة محرر وآخرون، الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي، (ط٠١، لبنان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٦.

٢- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية : تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، (ط٠١، الأردن، عمان : دار حامد، ٢٠٠٥)، ص ١٢٢.

٣- سامي منصور، تجارة السلاح والأمن القومي العربي، (مصر، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ٢١٧.

جاء في الكتاب السنوي لمعهد أستوكهولم لأبحاث السلام " سيبري " حول " التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي " في الطبعة العربية الخامسة منه لعام ٢٠٠٧ بأن دولة الإمارات العربية تتقدم على إسرائيل في إستيراد الأسلحة التقليدية من الغرب بقيمته ٩٣٦٨ بليون دولار، تليها السعودية، ثم إيران في المرتبة الرابعة[١].

٥) أدى التقسيم السياسي للحدود في حالات كثيرة إلى تمزيق الوحدات الإجتماعية والبشرية للقبائل العربية بين أكثر من كيان من كيانات المنطقة، وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من المشكلات والمنازعات، وتعتبر الأسباب السياسية لمشكلات الحدود واحدة من أهم وأعقد الأبعاد عند دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها، لأن البعد السياسي للحدود يتسم بالغموض والتعقيد، ففي كثير من الأحيان يصعب الكشف عن العلاقة ما بين الدوافع السياسية ومشكلة الحدود، لأن هذه الدوافع قد تكون في حالات كثيرة عبارة عن نزوات شخصية بين حكام الدول الأطراف في المشكلة، فالنزاعات الحدودية هي خلافات خارجية، قد يستغلها النظام السياسي الفاقد للشرعية والوحدة الداخلية في الداخل، وهذا ما حدث في الحرب العراقية – الإيرانية، أو مشكلة الحدود القطرية – السعودية، وكذلك السعودية – اليمنية[٢]، حيث لعب الجانب الشخصي والداخلي دورا أساسيا في تغذية هذه النزاعات الحدودية على الرغم من وجود الحل القانوني.

وعلى هذا الأساس تشكل الطموحات الشخصية للحكام أحد الأسباب المؤدية إلى تصعيد منازعات الحدود في المنطقة العربية.

١- محمد جمال عرفة، نفط المسلمين : آليات جديدة لسلاح قديم، (مصر، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية، السنة الثانية، العدد الخامس، جوان ٢٠٠٨)، ص ٣٤.

٢- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، (الإمارات : دار العيدروس للكتاب الحديث، ٢٠٠٢)، ص ٥٨.

خاتمة:

مما سبق نستنتج بأن معضلة الحدود في المنطقة العربية متشعبة وشائكة، ويكاد حلها يكون مستحيلا لأسباب عديدة منها أنها لا تعتبر شأنا إقليميا فقط، وإنما هناك العامل الخارجي الذي لعب دورا محوريا في إثارتها تاريخيا، ومازال يستثمر في خلافاتها ونزاعاتها لخدمة مصالحه في المنطقة في الفترة المعاصرة.

وتتأزم قضية الحدود أكثر عندما يكون عامل البترول العنصر الرئيسي في قلب النزاع خاصة وأن البترول في جل الدول العربية يعتبر مصدرا للثروة والرفاه وتغطية النفقات المختلفة.

وقد أثبت الواقع بأن إيجاد حل لنزاع حدودي عربي-عربي بمقتضى اتفاقية لا يعني إنهاءه بصفة نهائية، وإنما هو عبارة عن تهدئة مؤقته، ليعاود ذلك النزاع البروز من جديد على ساحة الخلاف.

إن أزمة الحدود في المنطقة العربية، وإن كانت موروثة عن حقبة إستعمارية سطرت فيها القوى الكبرى الحدود وفق مشيئتها وأطماعها، فإنها أصبحت قضية نزاع بين دول المنطقة عشية حصولها على الإستقلال، ولتستغلها مرة أخرى القوى الخارجية أو بالأحرى القوى الإستعمارية لإعادة بسط سيطرتها وهيمنتها على المنطقة في صورة إستعمار ولكن بشكل جديد، حيث أن هذا الأخير أصبح حاضرا بترسانته العسكرية البحرية والبرية والجوية في المنطقة العربية. وخير مثال على ذلك حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات.

كما أصبحت تلك النزاعات حجرة عثرة أمام كل مشاريع التعاون والوحدة في المنطقة العربية الأمر الذي ساهم في استمرار الفرقة والشتات العربي.

والأخطر في ذلك كله هو أن التصعيد في بعض تلك النزاعات الحدودية قد بلغ أوجه (مرحلته النهائية) باللجوء إلى الخيار العسكري الذي زعزع الأمن والإستقرار في المنطقة العربية وأحسن مثال على ذلك هو النزاع الحدودي بين العراق والكويت والذي أدى إلى قيام حرب الخليج الثانية.

لقد أصبح لزاما اليوم في عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى والتحالفات الإقليمية الواسعة إيجاد حلول جادة لمعضلة الحدود في المنطقة العربية عن طريق تفعيل المنظمات العربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، كما أنه لابد من وجود نية صادقة في سلوكات الدول العربية لتجاوز الخلافات الحدودية التي زرعها المستعمر الغاشم، وذلك من أجل تحقيق الوحدة العربية والتلاحم العربي لا سيما وأن كل العوامل تسمح بذلك من وحدة الدين واللغة والتاريخ والقيم.

الهجرة غير الشرعية فى شرق أفريقيا

د. محمد فؤاد رشوان
باحث فى الشئون الأفريقية

مقدمة:

الهجرة ظاهرة قديمة تمتد إلى الفترات الأولي من تاريخ البشرية، فقد انتقل الإنسان من مكان لآخر عبر العصور لأسباب عديدة، وتعكس معظم الحركات الإنسانية رغبة الإنسان فى مغادرة مكان ما تصعب معيشته فيه إلى مناطق أخري يعتقد إمكانية أن يعيش فيه بصورة أفضل، ولا يقتصر هذا الأمر على الهجرات الدولية، وإنما يمتد إلى الهجرات المحلية مثل انتقال الأيدى العاملة من إقليم إلى آخر بحثًا عن الرزق أو انتقال سكان الريف للعيش فى المدن... وهكذا.

وعلى الرغم من كون دوافع الهجرة قد تختلف من شخص إلى آخر إلا أن القاسم المشترك بينهم هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم إلى الانتقال إلى بيئة أخرى أكثر ملائمة.

ومن ناحية أخري، ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والصراعات التي تشهدها القارة الأفريقية أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين والنازحين تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، لذلك فقد أعلن الاتحاد الأفريقي أن عام ٢٠١٩ هو عام " اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً: نحو حلول دائمة للتهجير القسري فى أفريقيا" وذلك نظرًا لأهمية مشكلة اللاجئين والنازحين فى القارة الأفريقية، والتي تحتوى على ثلث المشردين فى العالم، حيث أنه وفقًا لأخر تقارير الاتحاد الأفريقي يوجد فى أفريقيا ٦.٣ مليون لاجئ و١٤.٥ مليون نازح، يعانون من الحياة بشكل سئ جراء المصاعب الكبيرة التي تحول دون قدرتهم على الوصول إلي الخدمات الأساسية.

أولاً : مفهوم الهجرة وأنواعها.

الهجرة فى اللغة تعنى كما وردت فى معجم المعانى الجامع هى مصدر الفعل هجَرَ ، وجمعها هِجْرات؛ وهى خروج الفرد من أرض وانتقاله إلي أرض أخرى سعيًا وراء الرزق ، ومعنى الهجرة

فى المعجم الوسيط انتقال شخص إلى بلد جديد وهو ليس مواطنًا فيه ليعيش فية بصفة دائمة.[١]

والهجرة لغة لها عدة معانى يتم الاقتصار هنا على أنها الخروج والسير والانتقال وتعنى الخروج من أرض إلي أخري سعيًا وراء الرزق.

أما الهجرة إصطلاحًا فيراد بها مضامين مختلفة ويرجع ذلك بسبب اختلاف العلم الذى تدرس فيه أو المعيار الذى عُرفت بناءً عليه فى نفس العلم، فالهجرة فى علم السكان أو الديموغرافيا فلها عدة تعريفات مختلفة؛ منها ما يكون باعتبارها داخلية أو خارجية ، ومنها ما يكون باعتبار الإرادة فيها أهى قسرية أم اختيارية، ومنها ما يكون وفقاً القانون أو خلافه فتكون هجرة شرعية أو غير شرعية.[٢]

وقد تعددت تعريفات الهجرة فبعض الدراسات عرفت الهجرة على أنها" انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني أو مايطلق عليها بالهجرة الشرعية أو من خلال التسرب إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية"[3]

إلا أن هذا التعريف يعيب عليه عدم الأخذ بمفهوم الزمن والمدة الزمنية التي قد يقضيها المهاجر سواء كانت هجرة دائمة أو مؤقته أو كونها هجرة لفترة قصيرة أو فترة طويلة ، كذلك عدم الاهتمام بعرض فكرة الإرادة الخاصة بالمهاجرين سواء كانت تلك الهجرة طوعية أم هجرة قسرية يضطر لها الشخص رغمًا عن إرادته الشخصية.

---

١ معجم المعانى على الرابط تم الدخول على الرابط بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ :
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9 /

٢ عبدالله يوسف أبو عليان، " **الهجرة إلى غير بلاد المسلمين حكمها وآثارها المعاصرة فى الشريعة الإسلامية**"، رسالة ماجستير، (غزة، الجامعة الاسلامية، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، ٢٠١١)، ص ص ٤ – ٥

3 دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، **الهجرة الداخلية والدولية دراسة تحليلية مقطعية**،(عمان، دائرة الاحصاءات العامة، ٢٠١٦) ص٤

بينما يرى تعريف أخر للهجرة أنها "حركة السكان (الأفراد والجماعات) من مكان لأخر سواء ضمن الإقليم نفسه أم خارجه، لفترة قصيرة أم طويلة، مؤقتة أم دائمة، ولكن بشرط أن تكون باختيار الفرد أو الجماعة نفسها" [1]

إلا أن هذا التعريف قد أغفل كون الهجرة قد لا تكون باختيار الفرد ذاته وأن يكون مجبورًا عليها فى حال تهديد أمنه هو وجماعته فى حال الحروب والمجاعات والكوارث أو فى حالة التهجير القسري لسكان إقليم بعينه.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن تعريف الهجرة هو" انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى سواء كان ذلك داخل حدود الدولة أو خارجها. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني أو من خلال التسرب إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، وذلك لفترة قصيرة أم طويلة، مؤقتة أو دائمة، سواء كان ذلك بإرادته أو رغمًا عنه "

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم الهجرة إلى عدة أنماط أو أنواع مختلفة وذلك حسب أسبابها، ومدتها، وإتجاهها، وتاريخها، وشكلها، وبالتالى فيمكن تصنيف الهجرة كالتالي :

١. تقسيم الهجرة حسب تاريخها :

أ. <u>الهجرات القديمة :</u>

لقد شهد التاريخ الإنساني تيارات كبيرة من الهجرة خلال مراحل متعددة، وبأشكال مختلفة وذلك لعدة أسباب منها البحث عن الغذاء أو بسبب التغيرات المناخية الشديدة مما دفع الإنسان الأول للبحث عن المناطق الرطبة، وبالتالى البحث عن أماكن أكثر رزقًا وملائمة للحياة ولتأمين سبل العيش، ومن ناحية أخرى فقد كانت بعض الهجرات نتيجة للحروب والصراعات الأمر الذى أدى لانتقال السكان إلى مناطق جديدة بحثًا عن الأمان وعادة ما تشكل مناطق الجوار الملاذ الآمن خاصة إذا ما توافرت فيها عوامل الجذب السكانى التي تم الاشارة إليها.[٢]

ب. <u>الهجرات الحديثة</u>

بدأت الهجرة الحديثة مع اكتشاف الأمريكتين(العالم الحديث) والتي تزامن معها تجارة الرقيق وتهجير السكان الأفارقة حيث انتزع عدد كبير منهم من أوطانهم الأصلية على يد

---

1 د. ابراهيم أحمد سعيد، **أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية**، (حلب، جامعة حلب ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ١٩٩٧) ص ٧٧

٢ **المرجع السابق نفسه**، ص ص ٨١- ٨٢

البرتغاليين فى القرن الخامس عشر، واستمرت هذه التجارة الرائجة على يد الأسبان والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين، الذين قاموا بنقل أعداد ضخمة من الأفارقة للعمل فى مزارع البيض فى العالم الجديد تتراوح أعدادهم بين ١٠ الى ٢٠ مليون شخص انتقلوا من أفريقيا إلى الأمريكتين.[١]

٢. تقسيم الهجرة حسب نطاقها المكانى:

أ. هجرة داخلية : وهى الهجرة التي يقوم فيها أبناء الوطن بالتنقل داخل حدود البلد الواحد، وليس خارجها أى الهجرة التي تتم بين مكانين فى أقليم واحد، مثل الانتقال من الريف إلى الحضر أو من مدينة إلي أخرى داخل الدولة، وتتعلق بأسباب إما تتصل بقسوه الطبيعة مثل التصحر والفيضانات أو لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .[٢]

ب. الهجرة الخارجية : وهى الانتقال من مكان إلى أخر خارج حدود الوطن، وقد تكون الهجرة خارج حدود الوطن لأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية مثل الصراعات، والحروب وانتهاك حقوق الانسان، وإما سعيًا وراء الرزق [٣]

٣. تقسيم الهجرة حسب مدتها

أ. هجرة مؤقته : وتحدث تلك الهجرة عندما يسعى الأفراد إلى الانتقال من مكان لآخر إما داخل الدولة أو خارجها لفترة مؤقتة على أن يعودوا بعدها إلى موطنهم الأصلى بعد انتهاء الغرض من ذلك الانتقال مثل هجرة العمالة المؤقته من دولة لأخرى، أو الانتقال بغرض الدراسة فى دولة أخرى أو أقليم أخر داخل الدولة .... وغيرها من الأشكال الأخرى.

ب. هجرة دائمة: وفيها يقرر الفرد أو الأسرة مغادرة مكانهم والانتقال إلى مكان أخر سواء داخل الدولة أو خارجها ولا يفكرون فى العودة إليه مرة أخرى فى المستقبل على أقل تقدير فى الفترة الأولي، إلا أن هذا النوع من الهجرة يشكل أعباء على كل من دولة

---

١ د. فتحى محمد ابو عيانة ، **دراسات فى الجغرافيا البشرية**، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) ص١٤٥

٢ مفهوم الهجرة فى حياة الإنسان على الرابط :

http://www.feedo.net/QualityOfLife/QualityOfLifeBasics/Immigration.htm

٣ تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ " **الهجرة والنزوح والتنمية فى منطقة عربية متغيرة**" (بيروت ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا(الإسكوا)، ٢٠١٥) ص ١٥

المهجر أو الدولة المضيفة حيث يفرغ دولة المهاجرين من قوتها البشرية وعقولها المنتجة وكذلك قد يسبب ضغطًا اقتصاديًا واجتماعيًا على البلد المضيف.[1]

٤. تقسيم الهجرة حسب الإرادة أو الرغبة

أ. هجرة طوعية: وتعنى انتقال الفرد من منطقة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى بإرادته الكاملة رغبة منه فى تحسين أوضاعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية، ويمكنه العودة إلى موطنة الأصلى وقتما يشاء.

ب. الهجرة القسرية: وتعنى رحيل الشخص من موطنة بشكل تعسفى نتيجة لعدة عوامل تكرهه على ذلك مثل الكوارث الطبيعية أو البيئية أو المجاعة والصراعات المسلحة والاضطرابات الخطيرة ، ولا يستطيعون العودة لوطنهم بإرادتهم لذلك فإن القانون الدولي الإنسانى قد كفل لهم الحماية القانونية من أجل حماية كرامتهم الإنسانية .[2]

٥. تقسيم الهجرة وفقًا لقانويتها .

أ. هجرة قانوينة أو شرعية : والتي يتم فيها انتقال الأفراد من بلد الى أخر وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها من تأشيرات للدخول وبطاقات للإقامة التي تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات.

ب. الهجرة غير الشرعية: هو كل انتقال يقوم به الأفراد من بلدة إلى بلد أخر دون حيازة التراخيص القانونية والتأشيرات القانونية اللازمة لذلك ويتم ذلك عن طريق الدخول بالبر أو البحر أو التسلل إلى إقليم دولة أخرى بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة .[٣]

---

1 د. ابراهيم أحمد سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٣ – ٨٦

2 قاموس مصطلحات الهجرة المخصص للإعلام فى الشرق الاوسط تم الدخول على الرابط بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩:

https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_552791/lang--ar/index.htm

٣ ساعد رشيد، **وضع الهجرة غير الشرعية فى الجزائر من منظور الأمن الانساني** ، رسالة ماجستير (بسكرة، جامعة محمد خيضر ، كلية القانون والعلوم السياسية ، العام الجامعى ٢٠١١– ٢٠١٢) ص ص ١٥– ١٦

وقد باتت إدارة عملية الهجرة واحدة من أكثر محكات اختبار التعاون الدولي إلحاحًا وعمقاً في العصر الحديث، لذا فقد فات أوان الجدل حول ضرورة التعاون فى هذا المجال، وهى فرصة أمام دول العالم لتعزيز فوائد الهجرة وتذليل التحديات التي تنجم عنها.[١]

وفي ١٩ سبتمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين. وتُعرف هذه الالتزامات بإعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين .ويؤكد إعلان نيويورك مجددًا أهمية النظام الدولي للاجئين ويمثل التزامًا من الدول الأعضاء بتقوية وتعزيز آليات حماية الأشخاص أثناء تنقلهم كما مهد الطريق لاعتماد ميثاقين عالميين جديدين في عام ٢٠١٨: الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة .[٢]

وسوف يعزز ميثاق الهجرة التنسيق بشأن الهجرة الدولية ويقدم إطاراً للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والتنقل البشري. وقد طُلب من المفوضية في إعلان نيويورك أن تساهم أيضاً في هذا الميثاق وأن تساعد في وضع مبادئ غير ملزمة للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعًا ضعيفة كما يعمل الميثاق من أجل حماية المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات وغيرها من حالات الضعف، والنزوح بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية.[٣]

وبالتالي فيهدف هذا الميثاق الى خلق قنوات تتيح هجرة الأفرد بطريقة قانونية وآمنه مع ضمان حماية حقوقهم، وذلك بعد تزايد حالات التنمر، والمعاداة للمهاجرين فى أغلب أنحاء العالم فأغلب الدول الأوروبية ترى أن تزايد عدد المهاجرين يخل بالتركيب السكانى لهم ويهدد استقرارهم الاقتصادى .[٤]

---

١ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقرير الامين العام الدورة الثانية والسبعون ،" **نحو هجرة تصب فى صالح الجميع**" ، (نيويورك، الجميعة العامة للأمم المتحدة ، ١٢ ديسمبر ٢٠١٧) ص ص ٣ – ٥

٢ تقرير حالة الهجرة لدولية لعام ٢٠١٧ ، " **الهجرة فى المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**"، (بيروت ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا(الإسكوا)، ٢٠١٨) ص ١١

٣ إعلان نييورك بشان اللاجئين والمهاجرين ، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين على الرابط:

https://www.unhcr.org/ar/596322f94.html

4 **https://ardd-jo.org/blogs/global-compact-safe-orderly-and-regular-migration-way-doing-things-differently**

وقد باتت إدارة عملية الهجرة واحدة من أكثر محكات اختبار التعاون الدولي إلحاحًا وعمقاً في العصر الحديث، لذا فقد فات أوان الجدل حول ضرورة التعاون فى هذا المجال، وهى فرصة أمام دول العالم لتعزيز فوائد الهجرة وتذليل التحديات التي تنجم عنها.[١]

حيث قدر عدد المهاجرين الدوليين بحوالي ٢٤٤ مليون شخص فى عام ٢٠١٥ اى بما يعادل (٣.٣٪ من سكان العالم) وقد زادت تلك النسبة مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث بلغ عدد المهاجرين نحو ١٥٥ مليون شخص (٢.٨٪ من سكان العالم).

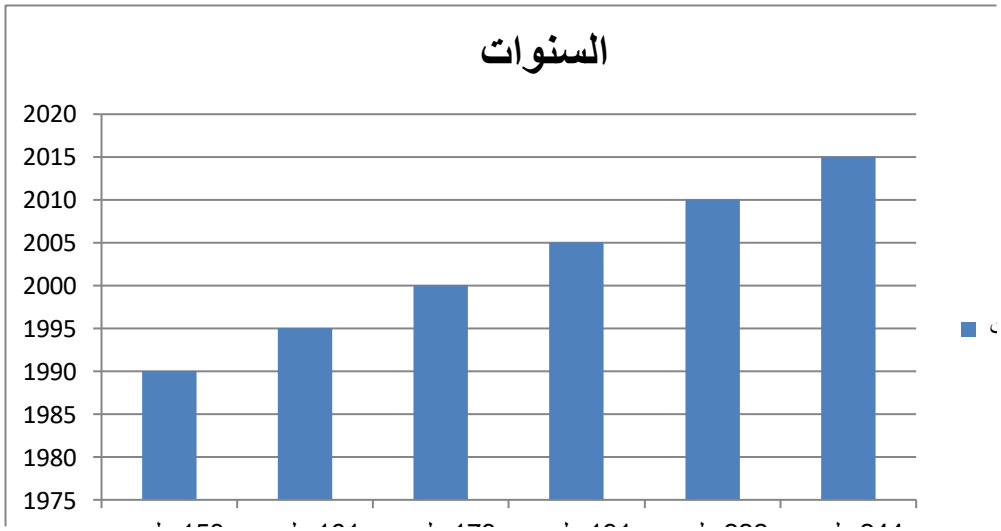

المصدر : وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة فى العالم لعام ٢٠١٨ (جنيف ، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧) ص ١٦.

وتعد منطقة شرق أفريقيا أحد أكبر المناطق التى شهدت زيادة فى عدد المهاجرين على مستوى العالم منذ عام ٢٠١٢ حيث شهدت أكثر من ٩ مليون شخص، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب منها التغيرات المناخية والتدهور البيئي، الصراع المسلح، الأزمات السياسية والاقتصادية حيث أجبر النزاع المسلح فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان السكان على مغادرة مساكنهم والفرار لأماكن أكثر استقرارًا.

١ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقرير الامين العام الدورة الثانية والسبعون ،" **نحو هجرة تصب فى صالح الجميع**" ، (نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ١٢ ديسمبر ٢٠١٧) ص ص ٣ – ٥

حيث يوجد ثلاث طرق رئيسية للهجرة من منطقة شرق أفريقيا وهى (من شرق أفريقيا الى شمال أفريقيا ومنها الى أوروبا، والطريق الثاني الى اليمن وما وراءها والطريق الجنوبي الى منطقة الجنوب الأفريقي).[١]

ثانياً : أسباب الهجرة غير الشرعية فى شرق أفريقيا

تتعدد الأسباب التى تدفع الاشخاص إلى اتخاذ القرار بالهجرة وترك بلدانهم، ويشمل ذلك كل أنواع الهجرة ؛ سواء الطوعية أو القسرية، وكذلك الحركات المؤقتة والدائمة، وتشترك بلدان منطقة شرق أفريقيا فى العديد من الأسباب المشتركة التى تدفع إلى الهجرة، والتى جعلت من المنطقة تتصدر كافة أقاليم القارة الافريقية من حيث أعداد المهاجرين، ويوضح الجدول التالي بشئ من الإجمال تلك الأسباب قبل التعرض لها بشئ من التفصيل .

الدولـــــــــــــــــــــــــة								
أوغندا	السودان	جنوب السودان	الصومال	كينيا	إثيوبيا	اريتريا	جيبوتي	
العوامل الاقتصادية	الصراعات	الصراعات	انعدام الأمن المزمن	العوامل الاقتصادية	العوامل الاجتماعية والاقتصادية	الخدمة الوطنية الالزامية	العوامل الاقتصادية	ابرز الأسباب
	العوامل الاقتصادية	العوامل الاقتصادية	العوامل الاقتصادية		الصراعات الإثنية	العوامل الاقتصادية		
العوامل البيئية		انعدام الامن الغذائي	العوامل البيئية		العوامل البيئية	القمع السياسي		

Source: Katrin Marchand (et.al), Study on Migration Routes in The East and Horn of Africa, (Maastricht, Maastricht Graduate School of Governance , Maastricht University, Augast 2017) P. 5

١. إريتريا

عقب الاستفتاء على استقلال إريتريا صدر المرسوم ٣٧ /١٩٩٣ والذى تشكلت على أساسه حكومة إريتريا المستقلة برئاسة إسياس أفورقى رئيس الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والذى أصبح رئيس الحزب الحاكم، وقد منح المرسوم الحكومة صلاحيات تشريعة جعلت منها

1 https://www.iom.int/east-africa-and-horn-africa

المشرع والمنفذ فى آن واحد لحين تشكيل لجنة لصياغة الدستور والمجلس الوطنى (البرلمان).[١]

ونتيجة لإنتقال البلاد من مرحلة التحرر الوطنى إلى مرحلة بناء الدولة فقد تم تغيير اسم الجبهة الحاكمة من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، وذلك خلال المؤتمر التنظيمى الثالث الذى عقد عام ١٩٩٤، إلا أنه لم يلي ذلك السماح بإنشاء أى أحزاب أخرى بشكل شرعى ، أو حتى السماح بدخول الأحزاب الإريترية الناشطة خارج إريتريا إلى الداخل وممارسة نشاطاتها، على الرغم من السماح للقيادات بالدخول بشكل فردى دون الهياكل التنظيمية، ومنذ الحرب مع إثيوبيا عام ١٩٩٨ تم تعطيل العمل بالدستور الذى تم إقراره عام ١٩٩٧ ولم يتم العودة للعمل به مرة أخرى .[٢]

وتشهد إريتريا عملية ممنهجة من القمع من قبل نظام اسياس أفورقي الحاكم مع أعوانه الذين يشغلون المناصب القيادية العليا؛ حيث لا يتم إعلان الموازنة العامة للدولة بشكل سنوى كما أن العائدات من المناجم لا يتم الاعلان عنها، كذلك لا يوجد برلمان يراقب أداء الحكومة او يقوم بعملية تشريع القوانيين الأمر الذى ترتب عليه فراغ تشريعى كبير أدي الى مناخ يسمح بالإفلات من العقاب لارتكاب جرائم ضد الانسانية والتى تدينها منظمات حقوق الانسان والأمم المتحدة خاصة جرائم التعذيب والاضطهاد السياسي والاحتجاز القسري.[٣]

وفى ذات السياق، تعد عملية الخدمة الإلزامية فى إريتريا من أبرز عوامل الهجرة أو التسلل إلى دول الجوار من قبل الإريتريين جنباً إلى جنب مع القمع السياسي، حيث يتم إجبار الأشخاص البالغة أعمارهم بين ١٨ – ٥٠ عامًا على أداء الخدمة العسكرية غير محددة المدة، حيث يتم تجديد فترة التجيند الإجباري دون مدد معلومة، وكذلك فإن رفض أداء هذه الخدمة يشكل سببًا كافياً للسلطات الإريتريه لإخضاع الرافضين إلى عقوبات قاسية ومذله وحاطة من الكرامة الانسانية.

---

1 Abdulkader Saleh Mohammad and Kjetil Tronvoll , **Eritrean opposition parties and civic Organisations** (*Oslo, norwegian peacebuilding resource centre, Expert Analysis , 2015) P.P., 1-2*

٢ عبد القادر محمد على : اريتريا الدولة المجمدة ، فى الخليج أون لاين :

http://alkhaleejonline.net/articles/1416747679402227100/

3 Rudi Friedrich, **Eritrea: A Country Under the Sway of a Dictatorship, Desertion, Refuge & Asylum (**Offenbach, Connection e.V., July 2018)P.P.,4-5

فقد أعلنت الحكومة الاريترية عام ١٩٩٥ إعلان الخدمة الوطنية رقم ١٩٩٥/٨٢ الذي يبين الزامية الخدمة الوطنية للنساء والرجال ما بين ١٨-٥٠ عامًا، ولمدة ١٨ شهرًا تنقسم إلى ستة أشهر من التدريب يليها ١٢ شهرًا من الخدمة العسكرية أو الحكومية غير أن الأمور قد أخذت منحى آخر بعد الحرب الإريتريه الإثيوبية حيث تم استدعاء الدفعات السابقة للتعبئة ولم يتم تسريحهم حتى بعد انتهاء الحرب، وبالتالي يفر ما يتراوح بين ٣٠٠٠- ٥٠٠٠ شخص شهريًا إلى إثيوبيا من الإريترين الهاربين من الخدمة الإلزامية والتى تغلق أمام الشباب الفرص والآفاق للتخطيط لمستقبلهم حيث يعمل المجندون فى نظام أشبه بالسخرة فى مجالات الانشطة الاقتصادية الخاصة بالدولة، ورصف الطرق، وإنشاء الأبنيه وفى المناجم والمزارع والمنشآت التجارية التابعة للحكومة.[١]

وبناء على ما سبق أصبحت الهجرة غير الشرعية تجارة مربحة للعديد من الاطراف فتشير التقارير أن تكلفة تسلل الشخص الواحد من داخل إريتريا إلى الحدود السودانية (شرق السودان) قرب مراكز الاستقبال تتراوح بين ٦٠٠٠- ١٠٠٠٠ دولار أمريكين ومن ثم تتولي عصابات أخرى تهريبهم من معسكرات الإيواء إلى الخرطوم بتكلفة حوالي ٢٠٠٠ دولار أمريكي، ذات العصابات تعمل على تهريبهم إلى ليبيا مقابل ٢٠٠٠ دولار أمريكى آخرى، وأخيراً التسلل من ليبيا إلى أوروبا تتكلف نحو ٢٠٠٠ دولار أمريكى، وقد يواجه الأفراد عصابات أخرى للتهريب تحصل منهم على مبالغ تتراوح ما بين ٢٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ دولار أمريكي، وبالتالي تكون تكلفة تسلل الفرد من إريتريا الى أوروبا ما بين ١٤٥٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ دولار أمريكي، وقد تخطت أرباح عصابات التهريب مبلغ ٨ مليار دولار امريكي سنويًا، وفقًا للمصادر التى يتم رصدها من بلاغات الإتجار بالبشر .[٢]

٢- إثيوبيا

تعد إثيوبيا واحدة من أفقر دول العالم حيث تحتل المرتبة ١٦٩ وفقًا لمؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعيش ٤٤٪ من السكان تحت خط الفقر، ويعيش

---

١ عبد القادر محمد علي ،" التجنيد الاجباري فى اريتريا : سخرة مدى الحياة" جريدة اضاءات في ٢٥ يوليو ٢٠١٨ على الموقع :

https://www.ida2at.com/conscription-in-eritrea-forced-labor/

٢ المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام ، **الهجرة غير الشرعية والانتهاكات المتعلقة بحقوق طالبي اللجوء الى السودان** ،(نيويورك، المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام، يونيو – ديسمبر ٢٠١٧) ص.ص ٦-٧

٧٧.٥٪ من السكان على أقل من دولارين فى اليوم، يعيش نحو ٨٣.٧ % من السكان فى المناطق الريفية ويعملون بالزراعة، حيث يواجهون مخاطر المجاعات وانعدام الأمن الغذائي فوفقًا لتقديرات منظمة الفاو فإن ٤٤ % من السكان يعانون من سوء التغذية بسبب الجفاف المتكرر وتدهور الموارد الطبيعية فضلًا عن النمو السكانى المتسارع .

وقد شهدت إثيوبيا خلال عامي ١٩٨٣ – ١٩٨٤ مجاعة كبيرة خلفت ورائها أكثر من مليون قتيل، ومع مطلع عام ٢٠٠٩ شهدت أزمة غذائية أخرى، ولا تزال مستمرة حيث يطلب برنامج الأغذية العالمي حاليًا مساعدات لأكثر من ١٠ ملايين شخص فى إثيوبيا .[١]

كذلك تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فى إثيوبيا أحد الأسباب الرئيسية للهجرة وخاصة مع تردي الأوضاع الاقتصادية فى البلاد، وانتشار الفقر بشكل كبير فى منطقة الجنوب الإثيوبي، والذى يتقاسمة على حد سواء الرجال والنساء، فيعانى سكان منطقة الولو **Wollo** على سبيل المثال من التهميش على كافة المستويات سواء من ناحية الوصول إلى الموارد أو التعليم أو فرص التدريب، ولا سيما فى المناطق الريفية، وهو ما يترتب عليه زيادة حدة البطالة بين سكان تلك المنطقة، ويدفع الكثير من النساء للهجرة من أجل العمل كخدم فى المنازل؛ فمع نقص بدائل الرزق أمامهم تلجأ النساء إلى الهجرة غير الشرعية من أجل البحث عن فرص أكبر للحياة الكريمة حتى وإن كان بشكل غير آدمي فيتعرضن للإيذاء البدني والجسدي والوقوع فريسة للوسطاء وسماسرة العقود وتهريب البشر، ففي مطار أديس أبابا يوجد ١٢٩ جثة لأنثى عادت من جدة ودبي وبيروت وقد تم تحديد سبب الوفاة على أنه انتحار .[٢]

وتشير الدراسات الى أن العوامل الاقتصادية المتمثلة فى الفقر والبطالة تمثل نحو ٧٠٪ من دوافع الهجرة بالنسبة للسكان فى إثيوبيا، حيث يساهم الفقر بنسبة ٤٩٪ كسبب رئيسي للهجرة، تليه البطالة والتى تشكل ٢٠٪ من المهاجرين وعدم الحصول على فرص للعمل أو للتدريب من أجل الحصول على حياه كريمة.[٣]

---

1 Sonja Fransen, and Katie Kuschminder, **Migration in Ethiopia: History, Current Trends and Future Prospects**, (Maastricht, Maastricht Graduate School of Governance, Paper Series: Migration and Development Country Profiles, Desember 2009)P.P, 4-7

2 Mohammed YA, Cause and Consequence of Cross Border Illegal Migration from South Wollo, Ethiopia, in **Arts and Social Sciences Journal** (Constanta , OMICS International, Volume 7 • Issue 2, 2016)P.6

3 Balayneh Genoro Abire and G. Y. Sagar, The Determinant Factors Of Illegal Migration To South Africa And Its Impacts On The Society In Case Of Gombora

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن عدد المهاجرين الإثيوبين عام ٢٠١٠ يقدروا بنحو ٦٢٠٠٠٠ شخص كنسبة ٠.٧ % من السكان، وتشير اتجاهات الهجرة الإثيوبية إلى أن الوجهة الأولي للمهاجرين الإثيوبين تكون إلى منطقة الخليج عبر اليمن حيث تشير التقديرات أن أكثر من ١٣٠٠٠٠ أمرأة وطفل إثيوبي يعملون فى منطقة الخليج والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ – ٣٠ عام والأطفال تقل أعمارهم عن ١٣ عام .

والوجهتان الرئسيتان الأخريين للهجرة هما للسودان وجنوب أفريقيا، حيث زادت الهجرة إلى السودان خلال الفترة الأخيرة، وخاصة من قبل النساء الإثيوبيات للعمل كخادمات بالمنازل، فيما تليها جنوب افريقيا والتى تشهد تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الإثيوبين تقدر بين ٤٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ شخص يهاجرون إلى جنوب أفريقيا ويعيشون فيها نتيجة لتردى الأوضاع الاقتصادية.[١]

٣- الصومال

تعد الهجرة غير الشرعية فى الصومال حالة مميزة حيث أنها تعتبر بلد المنشأ والممر فى ذات الوقت، فهى من ناحية وجهه للهجرة غير الشرعية داخل منطقة شرق أفريقيا باعتبارها دولة ممر ينتقل منها المهاجرين من دول الجوار مثل إثيوبيا حيث يعيش نحو ٢٠٠٠٠ شخص مهاجر غير قانوني فى أرض الصومال، أملاً فى هروبهم إلى اليمن ومنها إلى الخليج وباقى بلدان الخليج العربي.[٢]

أما على صعيد أسباب الهجرة من الصومال فهي متعددة الجذور، فمن ناحية تتمثل فى إنعدام الأمن فى البلاد بالاضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى العوامل البيئية، فعقب استقلال الصومال اندلعت حرب الصومال الأولى بين إثيوبيا والصومال بين عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨ بسبب النزاع الحدود على منقطة أوجادين التى

District, Hadiya Zone In Ethiopia: A Bayesian Approach, in **IOSR Journal of Mathematics** , (New York, international organization of scientific research , Volume 12, Issue 3 Ver. VI (May. - Jun. 2016))P.56

1 *Katie* Kuschminder*, Lisa* Andersson *and Melissa* Siegel, Profiling Ethiopian Migration: A Comparison of Characteristics of Ethiopian Migrants to Africa, the Middle East and the North at:
https://books.openedition.org/cei/223?lang=en

2 Katrin Marchand (et.al**), Study on Migration Routes in The East and Horn of Africa**, (Maastricht, Maastricht Graduate School of Governance , Maastricht University, Augast 2017) P.17

خلفت ورائها أكثر من مليون لاجئ ، ثم سرعان ما اندلعت الحرب الأهلية الأولى فى الصومال خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩١ بين الحكومة والحركة الصومالية فى شمال غرب الصومال والتى خلف أكثر من ٥٠٠٠٠٠ لاجئ صومالي.

وعقب الإطاحة بنظام سياد بري فى عام ١٩٩١ سقطت البلاد فى حرب أهلية أخري بين العشائر، سيطرت خلالها اتحاد المحاكم الاسلامية على أجزاء من البلاد بينما سيطر أمراء الحرب على الأجزاء الجنوبية من البلاد حتى عام ٢٠٠٦ ، وقد فشلت الحكومة الاتحادية فى فرض سيطرتها على البلاد وبدأ العديد من المنشقين عن اتحاد المحاكم الانضمام إلى حركة شباب المجاهدين، والتى بدأت مرحلة جديدة من المواجهات بين الحكومة الفيدرالية والتى خلفت العديد من النازحين والمهاجرين واللاجئين نتيجة للمواجهات الدامية فى البلاد حيث انهارت الدولة بالكامل، وارتفعت معدلات البطالة لنسبة ٦٠ % وخاصة بين فئة الشباب، ومن ثم بدأ انتشار النزاع حول الموارد الاقتصادية المحدودة سواء على المياه والمراعي التى أدت إلى النزوح الداخلى الهائل بالإضافة إلى أسباب الصراع السياسي.[١]

ولا يزال العنف وحالة إنعدام الأمن تسيطر على مناطق واسعة من الأراضى الصومالية ولا سيما فى الأجزاء الشمالية الشرقية ولازال يسيطر المتمردون على تلك المناطق رغم تواجد ٢٠٠٠٠ من قوات الاتحاد الأفريقي، وغالبا ما يتخذ العنف شكل هجمات مفاجئة على المباني العامة والاجتماعات والمباني الحكومية وعمليات الاغتيال للشخصيات العامة.

والسبب الرئيس الأخر للهجرة غير الشرعية فى الصومال هو الكوارث البيئة التى تواجهها البلاد أدت الى انعدام الامن الغذائى وحدوث العديد من المجاعات التى خلفت ألاف القتلي والمهاجرين بحثًا عن الحياة فى أماكن أكثر أماناً ، وقد بدأ تدهور الاوضاع الغذائية منذ عام ٢٠٠١ بسبب الفيضانات فى إثيوبيا والتى وصلت الى جنوب الصومال ثم تلي ذلك موجات من الجفاف المتصل أدى الى تفاقم أزمة الغذاء، وذلك حتى واجهت الصومال الموجه الاشد من الجفاف عام ٢٠١١ والذى تحول الى ازمة كبري للذغء وتم إعلان حالة المجاعة من قبل الامم المتحدة فى منتطقتى شبيلي وباكول وبلغ عدد الافراد المحاتجين لمساعدات عاجلة حواليى ١٢.٤ مليون شخص، ثم أمدت المجاعة الى ثلاث مناطق أخري لتصبح ازمة

1 International Organization for Migration, Dimensions of Crisis on Migration in Somalia, **Working Paper**, (Geneva, 1 International Organization for Migration, February 2014),P. 13

المجاعة تواجه أغلب مناطق الصومال اصبح ربع سكانها مشردين بسبب تلك المجاعات وسوء الأحوال المعيشية .[١]

ثالثاً : آثار الهجرة على البلدان الأفريقية والدول المستقبلة

لاتعد الهجرة غير الشرعية لعبة ذات محصلة صفرية حيث يخسر جانب واحد لصالح الآخرين؛ بل على العكس من ذلك فيمكن لجميع الأطراف تحقيق مكاسب من جراء تلك الهجرة، فمن ناحية تؤدي سياسة الردع ومحاولة أوروبا غلق الطرق الشرعية للهجرة إلى تشجيع الهجرة غير الشرعية وزيادة عمليات التهريب واستغلال المهاجرين طوال مراحل رحلتهم الى أوروبا، ومن ناحية أخرى تستفيد أوروبا من هجرة العقول والخبرات الأفريقية المميزة إليها مما أدي الى فقدان القارة الافريقية لنسبة تتراوح بين ٣٣٪ إلى ٥٥ % من عقولها المميزة من حملة المؤهلات العليا من أجل البحث عن فرص أفضل فى البلدان الأوروبية وهو ما أدي إلى استنزاف العقول والخبرات البشرية الأفريقية لصالح أوروربا، وتؤثر تلك الهجرة بالطبع على نمو الطبقة الوسطى الأفريقية وتطوير هياكل التنمية المستدامة للمجتمعات الأفريقية الأمر الذى يكون له بالغ الاثر على الاستقرار السياسي والافتصادي لها. [٢]

فتتيح تلك الهجرة للدول الاوروبية اختيار الأشخاص ومن جانب واحد التى تسمح لهم بالبقاء فيها وبالتالي تختار الاكثر مهار وخبرة دون غيرهم، وهو ما يفقد دول المنشأ خسائر فادحة فبعد كل ما تكبدته الدول الافريقية من أجل تعليم هؤلاء المتخصصين، تفقدهم وبدون أى عائد، خاصة وأن تلك العقول تسعى للحصول على فرص أكبر وبحثًا عن حياة كريمة فتشير الإحصاءات أن عدد الأطباء الإثيوبيين العاملين فى ولاية شيكاغو وحدها بالولايات المتحدة الامريكية أكثر من الاطباء الإثيوبين العاملين فى إثيوبيا ذاتها، كذلك تشير تلك الإحصاءات أنه على سبيل المثال الممرضة المدربة فى أوغندا تحصل على أجر يقدر بنحو ٣٨ دولار أمريكى شهريا، بينما يحصل الطبيب على ٦٧ دولار شهريًا فى حين يمكن لزميلاتها فى الولايات المتحدة أن تكسب حوالي ٣٠٠٠ دولار أمريكى و١٠٠٠٠ دولار للطبيب، وهو ما يجعل المقارنة صعبة لصالح الهجرة، الأمر الذى يؤثر بالسلب على قدرات الدول الافريقية

1 Mehdi Achour ,Nana Lacan, **Drought in Somalia: a Migration Crisis,** (Geneva, The State of Environmental Migration , 2011)P.P., 77-78

2 Dirk Kohnert, African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions , **Giga working paper**, (Hamburg , GIGA German Institute of Global and Area Studies, NO.49, May 2007), P.P.9- 10

والتى باتت فى حاجة لمزيد من التدريب للأطباء المهرة والخبرات فى كافة المجالات والتى تكلفها مبالغ طائلة.[١]

أما بالنسبة للدولة المصدرة للهجرة فهى تحقق العديد من المزايا أيضا تتمثل فى التحويلات المالية التى تتدفق عليها من مواطنيها فى المهجر، والتى تسهم فى عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لزويهم حيث تشير البيانات إلى أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم بلغت عام ٢٠٠٥ نحو ٢٠٠ مليار دولار وذلك بخلاف التحويلات غير الرسمية التى قد تصل الى ضعف هذا المبلغ .[٢]

كذلك من آثار الهجرة التأثير على التوزيع الديمغرافي للسكان، حيث يكون المهاجرين على تواصل مستمر مع زويهم وخشية عليهم من تدهور الاوضاع فى المناطق الريفية فيعلموا على نقلهم الى المدن والمناطق الحضرية وبالتالي تزيد من السكان فى المناطق الحضرية وهو ما يشكل عبء كبير على المرافق الحيوية بتلك المدن وكذلك التركيب السكاني لها.[٣]

---

1 aderanti adepoju, Migration in sub-Saharan Africa, in **Current African Issues** (Uppsala, The Nordic Africa Institute, ,No.37, 2008), p.p., 31-32

٢ مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، **السياسة الدولية**،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦) ص ٥٠.

3 3 Mohammed YA, Cause and Consequence of …. **OP.Cit**., P. 7

وختامًا :

تتنوع أسباب الهجرة فى منطقة أفريقيا بين؛ أسباب سياسية تتمثل فى الصراعات السياسية وإنعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي فضلاً عن وجود انظمة حاكمة ديكتاتورية تتعمد قمع المعارضين والتنكيل بهم لفرض سيطرتهم على البلاد، ومن ناحية أخري تؤدى تلك العوامل السياسية الى التأثير على تردي الاوضاع الاقتصادية وتدهور الاحوال المعيشية للسكان وومن ثم تؤدى الى اتخاذ المواطنين القرار بالهجرة من البلاد بحثًا عن حياة أفضل وفرص يمكن معها العيش بشكل أدمي، فضلًا عن الكوارث البيئية التى تضرب منطقة القرن الأفريقي والتطرف الشديد بين موجات الجفاف والفيضانات مما يؤدي الى هجرة سكان المناطق المنكوبة الى مناطق أكثر أمنًا، كافة تلك الأسباب قد تتشابه فى العديد من دول منطقة اشرق أفريقيا والقرن الافريقي إلا أن هناك بعض الحالات التى تميز حالة عن أخرى من دولة إلى أخري.

في مقاربة "إعادة العسكرة" واليقظة الإستراتيجية اليابانية نحو استراتيجية تعديلية نظامية كبرى؟

أ.آمال حجيج
أستاذة مساعدة بقسم العلوم السياسية/ جامعة أم البواقي، الجزائر.
باحثة مشاركة بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، الجزائر

الملخص:

تتفحص الدراسة تأثير الوضع الدولي الجديد على التوجه الاستراتيجي لليابان – باعتبارها حالة استثنائية في الساحة الدولية– سواء في الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الأولى وعام ١٩٣١، أو بشكل أكثر تركيزا في عالم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ باعتبارها تمثل نقطة تحول هامة على صعيد استراتيجيات الدفاع الياباني وبالتحديد في مجال إعادة العسكرة.

تهتم الدراسة بمقارنة التغيرات الحديثة والقديمة التي تطرأ على سياسة الدفاع اليابانية مما يستدعي الإجابة على ثلاث أسئلة رئيسة: أولا: ما مدى أهمية التغيرات الحديثة التي طالت مواقف دفاع طوكيو، وهل تشكل هذه التطورات نقلة نوعية في مقاربات الحكومة اليابانية للأمن القومي، أم أنها بدل أن تتوافق والنمط التقليدي للتغيير في السياسة الأمنية لليابان، كما هي، تفتقر لرؤية استراتيجية من خلال التوسع التدريجي لقوات الدفاع الذاتي خارج الحدود؟ ثانيا: ما هي عوامل التطور الاستراتيجي في اليابان، وهل هي عوامل محلية المنشأ أم خارجية التأثير؟ وهل بمقدور هذه العوامل أن تفسر سلوك طوكيو حيال الأزمات المختلفة على صعيد السياسة الخارجية؟ ثالثا، هل يمكن تعميم هذه العوامل لوصف التغيير الاستراتيجي الياباني في المحيط الوطني والدولي على حد سواء؟

تخلص الدراسة في النهاية إلى أن الوضع الدولي الجديد يشرح بشكل أفضل هذا التحول في استراتيجيات الدفاع الياباني نحو إعادة العسكرة أكثر من أي مقاربة واقعية تقوم على الشواغل الأمنية أو تلك التي تقوم على مصالح الفواعل المحلية، هذا فضلا عن عملية بناء التحالفات المحلية.

الكلمات المفتاحية: إعادة العسكرة، استراتيجيات الدفاع، التحول الاستراتيجي، اليقظة الإستراتيجية، "التعديلية النظامية"، "الواقعية المعارضة"، اليابان.

مقدمة:

في خضم تنامي بؤر التوتر الجيو- سياسي في آسيا، أخذت اليابان مؤخرا في إعادة قوية لعسكرة قواتها المسلحة. ولا يبدو هذا في شكل نفقاتها العسكرية واسعة النطاق وتركيزها على إحراز التقدم التكنولوجي فحسب، بل أيضا في إعادة توجيه بنى القوى اليابانية للاستفادة التامة من قدراتها الحالية. وهذا ما ظهر بشكل جلي مع السياسات الإصلاحية العسكرية لشينزو آبي، رئيس وزراء اليابان الحالي وأحد الصقور اليمينية المتشددة في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، رغم معارضته من قبل مناوئي العقيدة الدفاعية التوسعية على صعيد السياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية. لطالما وُضعَت سياسات اليقظة العسكرية اليابانية هذه، خاصة لما بعد أحداث ١١ سبتمبر، محل اهتمام الدراسات النظرية في بعدها الاستراتيجي، مثل دراسة بيتر كاتزنشتاين (Peter Katzenstein) والموسومة بـ"المعايير الثقافية والأمن القومي" (Cultural Norms and National)؛ مما ساهم بدوره في ظهور نظريات حديثة وأخرى مستحدثة في حقل التنظير للعلاقات الدولية. كما أن التغيرات الأخيرة التي طرأت على سياسات الدفاع اليابانية في بعدها الاستراتيجي توفر فرصا لاختبار نظريات العلاقات الدولية القائمة.

في هذا الشأن، تعتبر اليابان محل اهتمام هذه الدراسة باعتبارها دراسة حالة مضادة للحالات التي لطالما تم دراستها في إطار السلوكيات الواقعية للفواعل الدولية. وهذا ما يوضحه بشكل جلي التأثير الكبير للوضع القائم بعد عام ١٩٣١ على السياسة الخارجية اليابانية؛ وما تمخض عنه من تحفيز للجماعات القومية والجماعات العسكرية اليابانية على حد سواء- كعامل داخلي- على تهديد وتقويض صلاحيات القيادة اليابانية السياسية والعسكرية "المعتدلة"، طيلة سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي. فالتغيرات السياسية على الصعيد الداخلي أحادي الجانب لم تعد كافية لتفسير التحول الاستراتيجي ليابان اليوم نحو إعادة العسكرة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، مما يستدعي النظر بعين الاعتبار للدور المنوط بالوضع الدولي الجديد والبنى التعديلية النظامية. فمنذ نشر قوات الدفاع الذاتي اليابانية الأولى في العراق، واصل الموقف الدفاعي لطوكيو في التطور على هذا النحو، مما أدى إلى ظهور ملامحَ لتأسيس معالم جديدة في السياسة العسكرية اليابانية. وفي ضوء ما تقدم تثير هذه الدراسة تساؤلا جوهريا مفاده: هل من شأن إعادة عسكرة اليابان أن يشكل اختلافا في التوجه

الاستراتيجي الكبير لليابان بما يتوافق والنموذج التعديلي الواقعي خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر من جهة، وصعود شينزو آبي للحكم من جهة أخرى؟.

إن الإجابة على الإشكالية البحثية الآنفة الذكر، تستدعي التعرض للنقاط الآتية:

١. مفهوم التعديلية النظامية: تيبولوجيا الاتجاهات الإستراتيجية.
   - التعديلية وصعود القوى العظمى: دراسة في الأصول والمباديء.
   - التوجهات الكبرى للإستراتيجية التعديلية النظامية.
   - في مفهوم "العسكرة، نزع العسكرة وإعادة العسكرة.
٢. عسكرة اليابان والإستراتيجية "النظامية التعديلية" بعد ١٩٣١.
   - لماذا اليابان؟
   - التفسيرات البديلة على صعيد الأمن والتوسع الياباني.
   - التفسيرات البديلة على صعيد المصالح المحلية والتحالفات.
٣. اليابان والتحول الاستراتيجي بعد أحداث ١١ سبتمبر: من نزع العسكرة إلى "إعادة العسكرة".
   - مدخل الى النموذج الانتقالي لليابان.
   - طبيعة التحول الاستراتيجي لليابان: من نزع العسكرة إلى إعادة العسكرة.
   - "إعادة عسكرة" اليابان من منظور "الواقعية المعارضة": نحو قوة تعديلية نظامية كبرى؟

١. مفهوم "التعديلية النظامية": تيبولوجيا الاتجاهات الإستراتيجية الكبرى

تركز هذه الدراسة، في شقها النظري، على أهمية "التعديلية النظامية" كمفهوم يفسر أصول نوايا الدول من جهة ونقد تلك التعاريف الموجودة بخصوص "التعديلية" من جهة أخرى؛ وذلك من خلال إبراز تيبولوجيا الاتجاهات الإستراتيجية الكبرى بالتركيز على التركيب بين شكلين مختلفين حول الوضع الدولي؛ بين الرضا وعدم الرضا على الوضع الراهن/ الجديد.

- "التعديلية" وصعود القوى العظمى: دراسة في الأصول والمبادئ

تعود جذور الفكر "التعديلي" إلى أفكار الفيلسوف غيلبين (Robert Gilpin)، إلا أن هذا الفكر لم يحرز تقدما كبيرا اليوم. فعلى الرغم من أن الرضا على الوضع الراهن (Status

(quo[1]) قد تم الاعتراف به على نحو متزايد في السنوات الأخيرة كعامل هام يفسر سلوكيات القوى العظمى على المسرح العالمي، إلا أن الباحثين لم يحسموا بعد في الأسباب التي تدفع بهذه القوى نحو رضاها أو عدم رضاها عن هذا الوضع الراهن[2]. وانطلاقا من الفرضية التي فحواها: كلما تزيد قدرات القوى العظمى كلما يتم التكريس لـ"التعديلية"، فإن منظري العلاقات الدولية يعتمدون في تفسيرهم لصعود القوى العظمى على المطالب العامة التي تميل إليها هذه القوى نحو ما يسمى بـ"التعديلية" دون اعتمادهم على العوامل التي تدفع بهذه القوى إلى تحدي الوضع الراهن[3].

ففي ١٩١٣، أشار المفكر كورت ريزلر (Kurt Riezler) –الأمين العام للمستشار الألماني آنذاك بتمان (Bethmann Hollweg)– إلى أن قدرة ألمانيا على تأجيل الصراعات مع ضمان الهدوء هو ما ساعدها على الظهور كدولة من العيار الثقيل بوزنها الحالي؛ مع إدراكها بأن وضعية شعبها يجب أن تتحسن حسب الحتمية الطبيعية الأولية. في هذا الصدد، حدد ريزلر الخلل المنطقي في تفسير اعتمدته "التعديلية" بخصوص القدرات المتزايدة للدول الصاعدة. بمعنى؛ ميل هذه الأخيرة –خاصة العظمى منها– إلى تبني استراتيجيات ذات آفاق مستقبلية بعيدة المدى، بالإضافة إلى إمكانية انتظارها للفرصة المناسبة السانحة لعودتها إلى سمات العالمية والقطبية الدولية التي تطمح إليها بدل خوضها غمار مجازفات كبرى قد لا تحمد

---

١ الوضع الراهن (Status quo) هو "الحالة القائمة" ويطلق على نمط العلاقات السائد في العلاقات الدولية. ويعتبر أنصار الوضع الراهن الاستقرار والنظام قيمتين أساسيتين ويتم تصوير القانون الدولي والمعاهدات والإجراءات الدبلوماسية التقليدية على أنها تضفي الشرعية على النظام وتُقنِّنه. وهو مرتبط بالنموذج الواقعي وكثيراً ما يوضع جنباً إلى جنب مع "التعديلية". أنظر:

ايفانز غراهام ونوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط ٢، بنغوين للنشر، مارس ٢٠٠٠.

2 Robert Davidson, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-39". ***Security Studies***, *11* (2002), p. 127.

J. Davidson, ***The Origins of Revisionist and Status-Quo States,*** (New York: Palgrave Macmillan, 2006).

أنظر أيضا منظري انتقال السلطة، منظري الاستقرار الهيجيموني، والمنظرين الواقعيين الكلاسيكيين الجدد. فكتابات هؤلاء تتضمن كل الارتياح داخل نماذجهم المتعلقة بتفسير سلوكيات الدول واستقرار النظام.

3 J. Davidson, *op. cit*, Robert Gilpin, ***War and change in world politics***. (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); J. J. Mearsheimer, ***The tragedy of great power politics***, (New York: Norton, 2001).

عقباها. فالدول العظمى الصاعدة عادة تحتاج لبيئات مستقرة وسليمة ليس لتطوير قوتها الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل للتقليل من تكاليف الحروب الكبرى أيضا، كما يمكنها زيادة فرص الفوز وذلك ببساطة، عن طريق التريث وانتظار الفرصة المناسبة.(١)

- **التوجهات الكبرى للإستراتيجية "التعديلية النظامية"**

إن التوجهات الإستراتيجية الكبرى لا تملِ سياسات محددة؛ فبإمكانها أن تدفع بالدولة إلى تبني توجهات خاصة، كما من شأنها أيضا أن تضع حدا أمام بعض الخيارات المتاحة؛ لكن أبدا أن تحدد كيف بالضبط يجب على الدولة تحقيق هدفها. فعلى سبيل المثال، –وكما ستعمل الدراسة على توضيحه لاحقا– فإن التوجه الاستراتيجي الكبير الذي يرفض ويتحدى مجموعة من القواعد والمبادئ التي تجيز توزيع الموارد في النظام الدولي، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى حرب كبرى، ولكن لا ينبغِ أن يتم فهمه على أنه إلتزام في حد ذاته بشن حرب كبرى.

يصنف الباحث ستيفن مايكل وارد (Steven Michael Ward) في دراسة نظرية حديثة صدرت له منذ سنتين حول "الوضع الستاتيكي في النظام الدولي، التعديلية النظامية والقوى العظمى الصاعدة"، التوجهات الاستراتيجية الكبرى في النظام الدولي إلى ثلاث استراتيجيات. أولها؛ استراتيجية توجهات الوضع القائم (Orientations Status Quo). ثانيها؛ التعديلية التوزيعية واستراتيجية التوجهات التأمينية (Distributive Revisionist-Reassurance Orientations) وثالثها؛ استراتيجية التوجهات التعديلية النظامية (Orientations Systemic Revisionist).

في هذا الإطار، يشير التوجه الاستراتيجي الكبير الثالث إلى عدم رضا القوى العظمى عن كل من البعد المعياري للوضع الراهن وتوزيع الموارد في النظام الدولي. وبالتركيز على التوجهات الإستراتيجية التعديلية النظامية الكبرى، يشير وارد إلى أن هذه الأخيرة لا ترفض ولا تتحدَ توزيع الموارد على النظام الدولي فحسب، بل –والأهم من ذلك– ترفض وتتحدى أيضا العلاقات الاجتماعية والمعايير والقواعد والمبادئ التي (في جزء منها) تشكل وتشرعن وتضفي طابع الأقلمة على عملية التوزيع. إن أهم ما يميز التوجه التعديلي النظامي عن التوجه التعديلي التوزيعي هو أن "التعديلية النظامية" تجعل حتى من محاولة تقفي آثار استراتيجية

1 D. C. Copeland, ***The origins of major war***, (Ithaca: Cornell University Press, 2000); R. Powell, ***In the shadow of power: states and strategies in international politics***, (Princeton: Princeton University Press, 1999).

التوجهات التأمينية أمرا مستحيلا أو على الأقل أمرا صعبا للغاية، وبذلك فإن عدم الرضا عن توزيع الموارد في النظام الدولي قد يكون متغيرا تابعا –ولكن ليس كافيا– باعتباره نتيجة لتبني توجهات إستراتيجية تعديلية نظامية كبرى[1].

علاوة على ذلك، وحسب وارد، إذا كانت "التعديلية النظامية" تتطلب عدم رضا الدولة على توزيع الموارد في النظام الدولي –وبشكل خاص فيما يتعلق بتوزيع الهيبة والسمعة الدوليين (International prestige)– فهذا لا يعني بالضرورة أن ذلك لا يؤدِ دائما إلى التعديلية النظامية. كما أن عدم الرضا على المعايير والقواعد والمبادئ التي تشرعن توزيع الموارد بإمكانه أن يؤدي إلى عدم الرضا عن الوضع الراهن؛ على أساس أن هذه المعايير ستكرس لتحريم حقوق الموطنين والبعد عن إضفاء الشرعية على توزيع الموارد الموجودة، يضيف وارد. وفي مقام ثالث، يبين الباحث بأن تأثير "التعديلية النظامية" قد يكون له نفس التأثير على سلوكيات الدولة وعدم استقرار النظام بغض النظر عن مزاعم ومطالب التعديلية التوزيعية. وأخيرا، ورغم التأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحت حكم وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) تشكل مثالا للدولة غير الراضية على الأساس المعياري الذي يقوم بموجبه النظام الدولي حين كانت تقوده بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى عدم رضاها عن توزيع الموارد، إلا أنها لم تكتف بذلك فحسب، بل قررت دخول الحرب إلى جانب المدافعين عن الوضع القائم، محاولة بذلك ابتكار وإيجاد المعايير والمبادئ والقواعد التي تحكم الوضع الذي يشهده عالم ما بعد الحرب، والتكريس لسقوط وانهيار الوضع القائم قبل الحرب. وبذلك، فإن وجود حالات تنطبق على نموذج أمريكا ويلسون يعد أمرا مقبولا من الناحية المنطقية ومستعصيا للغاية من المنظور الممارساتي.

إنطلاقا من هذه النقطة، تهتم هذه الدراسة بمقاربة سلوك اليابان الدفاعي في بعده الاستراتيجي، وبالتحديد بعد إعادة العسكرة في ظل حكم آبي وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر من منظور التعديلية النظامية. وعلى مسافة بعيدة، لا يمكن استبعاد ثلاث اتجاهات مهيمنة على المنطقة طيلة العقد الماضي: صعود الصين كقوة عالمية، التراجع النسبي لقوة الولايات

1 Steven Michael Ward, *"Status Immobility and systematic revisionism in rising great power"*, a Dissertation submitted to the Faculty of the graduate school of arts and sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in government, (Washington: May 29, 2012), pp. 28-29.

المتحدة الامريكية، وإعادة العسكرة الناتجة عن القوة اليابانية. وبالنظر إلى تزايد أهمية منطقة شرق آسيا بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن هذه الاتجاهات تشكل خطرا مادامت هذه القوى تمتلك على قدرة تغذية نفسها بنفسها[١]؛ مما يؤدي إلى دوامة من انعدام الثقة وتصاعد الإنفاق على التسلح. وبما أن الموقف الدفاعي الياباني يحمل في طياته وبقوة الوجود الأمريكي الذي يعتبر بموجب معاهدات السلام إلى جانب الدفاع الياباني، فإن أي صراع محتمل في المنطقة، ستنجر معه جميع الفواعل إلى "حرب القوى العظمى". والسؤال المطروح حينها: كيف حدث هذا للصين التي بدت عازمة على إدارة "الصعود السلمي" باعتباره تحديا للتاريخ؟ وكيف حدث هذا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت جاهدة إلى طمأنة الصين وإعادة بكين إلى مقعد الطاولة؟ وكيف حدث هذا لدعاة السلام اليابانيين بقيادة الحزب السياسي المنتخب حديثا، والذي بدى عازما على بناء علاقات أوثق مع الصين؟ وبشكل أكثر تحديدا، هل من شأن يابان آبي اليوم، باعتبارها حالة استثنائية على المسرح الدولي، أن تشكل في المستقبل نموذجا عن يابان تايشو/شوا وأمريكا ويلسون؟.

تعتبر في هذا الصدد، العسكرة، نزع العسكرة، وإعادة العسكرة مفاهيم محورية ومتغيرات رئيسة في فهم وتفسير سلوكيات اليابان على صعيد السياسة الخارجية منذ حكم شوا الى حكم آبي اليوم. وهي مفاهيم ترتبط بدورها بالدولة "المعسكرة" أو ما يسمى بالدولة الحامية، باعتبار أن مفردة النزعة العسكرية تعكس أكثر تأثير الطريقة أو النهج العسكري باعتباره الأساس العقلاني في سياق الحرب وباعتباره أولوية للمهنة العسكرية أكثر من تلك الاعتبارات التي من المفترض أن تخدم الدولة[٢]. فما هي طبيعة العلاقة التي تربط هذه المفاهيم الثلاث ببعضها البعض على الصعيدين النظري والممارساتي؟.

- في مفهوم العسكرة، نزع العسكرة وإعادة العسكرة:

إن مفاهيم: "العسكرة" (Militarization)، "نزع العسكرة" (Demilitarization) و"إعادة العسكرة" (Remilitarization) هي مفاهيم دقيقة للغاية مما يجعلها تختلف عن بعضها البعض من جهة، وتترابط وتتشابك من جهة أخرى؛ باعتبارها تعكس مسارات دون أن

1 John Hemmings, "China's Rise = Remilitarizing Japan?", ***The Diplomat***, January 21, 2011. (Consulted on ٢٠ December 2014).
<http://thediplomat.com/2011/01/chinas-rise-remilitarizing-japan/>

2 Anatol Rapoport, ***The origin of violence: approaches to the study of conflict,*** (New Brunswick, USA and London, UK: Transaction Publishers, 1995). p. 414.

تعمل على وضع نهاية للدولة. وبهذا الشكل، فهي مفاهيم ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة ذات "النزعة العسكرية". إن مفهوم "العسكرة" و"النزعة العسكرية" غالبا ما يرتبط بمفهوم "الدولة الحامية"، ففي مثل هكذا تنظيم سياسي، تعمل أعضاء المؤسسات العسكرية على خدمة مصالحهم الذاتية والشخصية، كما تعمل على تطوير موقف مشاركاتي من شأنه أن يجعل مهمة الجيش تضطلع بتعزيز مصالحهم التنظيمية الخاصة بهم، مقابل املاءات أو توجيهات سياسية مشروعة لمسؤولين منتخبين معينين حسب ما تقره أصول وعرف التنظيم السياسي. كما يوجد هناك تعريف تقليدي بالأساس للدولة الحامية والذي يربط السلطة المدنية بالسلطة العسكرية أو بالأحرى يربطها بجيش الحكومة[١]. وبذلك، فإن "العسكرة" هي عملية تنطوي على جهود المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية التي يمكن أن تُحوِّل دولة مدنية حرة وديمقراطية إلى دولة حامية أو دولة إمبراطورية من شأنها أن تضطلع بالدور العسكري المتزايد في مجالات تجنيد النخبة والسياسة العامة والأمن الداخلي والدفاع الوطني والمسائل المتعلقة بالتنظيم العسكري[٢].

أما "نزع العسكرة"، فهي عملية معاكسة يتم بموجبها تحويل نظام الحكم من نظام عسكري أو من دولة حامية؛ إلى ما كانت عليه الدولة من قبل، وهذا من خلال تطوير علاقة متوازنة بين المجتمع المدني والجيش. هنا يمكن للسلطات المدنية أن تؤكد على قوتها وحتى نفوذها في صياغة السياسات المتعلقة بالمجالات الآنفة الذكر، وهذا على حساب الجيش[٣]. في حين أن "إعادة العسكرة" هو مفهوم ينضوي تحت نشاط إعادة تجميع القوى العسكرية ووضعها محل استعداد للحرب أو غيرها من حالات الطوارئ؛ بمعنى "حشد القوات" تحسبا لأي خطر أو تهديد أمني مباشر أو غير مباشر[٤]. وفي ضوء ما تقدم، هل تعكس أكثر عملية "إعادة عسكرة" اليابان تبني هذه الأخيرة لاستراتيجية تعديلية نظامية حسب نموذج "الواقعية المعارضة" لعالم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر؟.

في بداية التحليل، وحتى يتم الفهم الجيد لاستراتيجيات الدفاع اليابانية بين "العسكرة" و"نزع العسكرة" و"إعادة العسكرة" خاصة في ظل حكم آبي اليوم، بات من الضروري أولا، التطرق إلى

1 Nicholas Stargardt, ***The German idea of militarism: radical and socialist critics 1866-1914,*** (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1994). p. 6.

2*Ibid.* , pp. 2-5.

3 *Ibid*., p. 6.

4< http://www.vocabulary.com/dictionary/remilitarisation>. (Consulted on 22 December 2014).

مدى تأثير حالة الوضع القائم (جموده وتعديله) على إحداث الاختلاف في التوجه الاستراتيجي الكبير على صعيد السياسة الخارجية لليابان في عهد حكم تايشو/شوا؟.

٢. عسكرة اليابان والإستراتيجية "التعديلية النظامية" بعد ١٩٣١:

تميزت السياسة الخارجية اليابانية في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وعام ١٩٣١ بالركون والثبات على خط واحد مادام التنافس على الصعيد المحلي متوافق مع النزعة العالمية والملائمة لها آنذاك[١]. وخلال السنوات التي أعقبت عام ١٩٣١، بدت السياسة الخارجية لليابان مصدر قلق، بشكل ملحوظ، حيال طمأنة القوى العظمى الغربية. كما أبدت رغبة متزايدة في تحدي الأسس التي يقوم عليها الوضع الدولي القائم آنذاك وتحقيق الهيمنة في شرق آسيا دون الأخذ بعين الاعتبار (العواقب الدبلوماسية). سعت اليابان حينها إلى التوسع الإقليمي والاقتصادي، فضلا عن تعزيزها للوضع داخل حدود مجموعة مؤتمر باريس ومعاهدات واشنطن التي تبعت ذلك. في هذا الصدد، هناك جملة من العوامل –بما فيها المصالح المؤسساتية وصلاحيات الجيش الياباني، بالإضافة إلى الاعتبارات والمخاوف الأمنية الحقيقية بالنسبة لبعض الفواعل– ساهمت في تحول التوجه الاستراتيجي الكبير في اليابان، وهو التحول الذي لا يمكن أن يُفهم بشكل كامل بدون الإشارة إلى مدركات وتصورات النخبة والشعب على حد سواء؛ وهي المدركات والتصورات التي جعلت اليابان تعاني من حالة متأزمة والتي أصبحت مستعصية الحل أمام تضارب مصالح النظام الدولي القائم آنذاك[٢].

– لماذا اليابان؟

تختبر حالة اليابان ضمن هذه الدراسة –كحالة استثنائية في الساحة الدولية– المقاربة "التعديلية" باعتبارها حالة ضمن النظريات التي تركز على مصالح الفواعل المحلية والطريقة التي بموجبها يتم دمج تلك المصالح ضمن مسارات بناء التحالفات.

لقد أثر بشكل كبير الوضع القائم الذي كان يشهده النظام العالمي بعد عام ١٩٣١ على السياسة الخارجية اليابانية. ففي المقام الأول، عمل ذلك الوضع، على تحفيز الجماعات القومية والجماعات العسكرية اليابانية، وهي العوامل التي هددت وقوضت القيادة السياسية والعسكرية "المعتدلة" اليابانية طيلة سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي. ثانيا، عمل الوضع القائم على جعل النخبة السياسية والرأي العام الياباني في منتهى الحساسية في التعامل مع

1 Steven Michael Ward, *op., cit.* p. 143.

2 *Ibid.*, p. 143.

استجابة عصبة الأمم وحادث منشوريا الذي يعتبر السبب المباشر لانسحاب اليابان من العصبة. إن هذا الانسحاب يبين عدم قدرة القادة التعديليين باليابان على انتهاج سياسة خارجية لطمأنة وتسهيل هيمنة دعاة "التعديلية"، مما أدى بدخول اليابان في صراع كبير مع القوى الغربية الكبرى[١].

ستتناول الدراسة هنا تفسيرين بديلين لاتجاه اليابان نحو تبني استراتيجية نظامية "تعديلية" بعد عام ١٩٣١. تتعلق الأولى بمواصلة النزعة التوسعية للقادة السياسيين اليابان بعد ١٩٣١[٢]، في حين تتمثل الحجة الثانية في تفسير جاك سنايدر (Snyder) والذي مفاده سماح الكارتيلات السياسية اليابانية، باعتبارها تكتلات احتكارية للبنية السياسية داخل اليابان، للجيش اليباني بانتهاج سياسة من شأنها تعزيز المصالح التنظيمية والإيديولوجية[٣]. إلا أن وارد يستبعد ذلك على الإطلاق كون أن اللاأمن (insecurity) والمصالح المحلية وتأثير الكارتيلات السياسية اليابانية يمكن أن يفسر السلوك العدواني للسياسة الخارجية اليابانية بعد ١٩٣١ من تلقاء نفسها، وإنما وحده جمود وثبات الوضع القائم كفيل بتفسير بعض الألغاز المهمة على هذا الصعيد[٤].

- التفسيرات البديلة على صعيد الأمن والتوسع الياباني

حسب سنايدر، فإن المنظرين الواقعيين المهتمين بدراسة توسيع الأمن و/ أو القوة لم يقوموا باختيار هذه الدراسة بشكل منهجي ضمن حالة اليابان في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي[٥]. ومع ذلك، فإن عددا من الباحثين عمل على تفسير سلوك اليابان إلى حد كبير من منظور واقعي. يؤكد بيتي (Peattie)، بأن الأمن –أو بالأحرى اللاأمن– فيما يتعلق بزحف وتقدم القوة الغربية عبر الأراضي الآسيوية، أصبح الشغل الشاغل والمهيمن على الإمبراطورية اليابانية[٦]. يؤكد كراولي (Crowley)، بشكل أكثر تحديدا هنا، على أن "تفكك نظام الأمن الناتج عن مؤتمر واشنطن" وبتعبير آخر، حدوث فراع في السلطة في شرق آسيا

1 *Ibid.*, p. 186.
2 *Ibid.*, p. 186.
3 G. Berger, ***Parties out of power in Japan, 1931-1941***, (Princeton: Princeton University Press, 1977), p. 354.
4 Steven Michael Ward, *op., cit,* p. 187.
5 J. Snyder, ***Myths of empire: domestic politics and international ambition***, (Ithaca: Cornell University Press, 1991), p. 116.
6 M. Peattie, ***Introduction.*** *in R. H. Myers & M. Peattie (Eds.),* ***The Japanese colonial empire, 1895-1945,*** (Princeton: Princeton University Press, 1984), p. 9.

كان السبب الأساسي لجنوح اليابان نحو التوسع خلال ثلاثينيات القرن الماضي[١]. ويؤكد أيضا بيرغر (Berger)، أن اليابان اتبعت سياسة "الحكم الذاتي" بعد ١٩٣١ لأنها كانت تعتبر ذلك أمرا هاما وحيويا بالنسبة لأمن اليابان[٢].

أما وارد فيؤكد بعدم تفنيده لا للطرح القائل بأن جانبا أوسع من سياسة التوسيع اليابانية خلال تلك الفترة ترجع لأسباب أمنية بالأساس، ولا للطرح الآخر والذي مفاده أن العديد من الأفراد والجماعات داخل النخبة (صناع القرار في اليابان) يرون حقا أن التوسع في منشوريا فيما بعد، كان أمرا رئيسا بالنسبة لأمن اليابان. إلا أنه يرى في نفس الوقت بأن هذا الطرح وربطه بانسحاب اليابان من عصبة الأمم، وفيما بعد الانسحاب من معاهدات لندن وواشنطن البحرية هو طرح غير مقنع على الإطلاق[٣]. فهناك العديد من الاعتبارات التي لابد أن تؤخذ بعين الحسبان عند تفسير جنوح اليابان نحو التوسع. أولا، أن تلك الأسباب الأمنية البراغماتية لليابان كانت لتؤدي بها إلى الحصول على توافق وتقارب الرؤى مع القوى الغربية طوال هذه الفترة، إلا أن اليابان لم تحقق أبدا ما وصلت إليه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية في مجال القدرات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على الغرب وسيطرة الغرب على الأراضي والأقاليم والموارد على الصعيد العالمي. ثم إن عامل "الابتزاز" قد لعب دوره هو الآخر، فعلى سبيل المثال، انسحاب اليابان من عصبة الأمم لم يعد إلا بالنقم لا النعم على الأمن الياباني من خلال تهديد خطوط إمداداتها وجعل الغرب يشكك في نواياها[٤]. ثانيا، لقد فهم العديد من القادة اليابانيين، معنى ضعف علاقات اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى، كما كانوا على دراية تامة كيف يمكن للتهور –من منظور أمني– أن يجعل اليابان تتخذ خطوات قد تجعلها في خانة العزلة. حيث يعتبر هذا سببا من الأسباب الهامة التي شجعت المعتدلين اليابانيين على الانضمام إلى عصبة الأمم، إلا أن قوة معارضتها للحركات العدوانية للجيش في منشوريا أدى إلى قرارها النهائي بالانسحاب من العصبة[٥].

1 J. Crowley, ***Japan's Ouest for autonomy,*** (Princeton: Princeton University Press, 1966), p. 389.
2 G. Berger, *op., cit.* p. 354.
3 Steven Michael Ward, *op., cit,* p. 188.
4 *Ibid*., p. 188.
5 J. Snyder, *op., cit.*. p. 120.

في الحقيقة، وكما يرى سنايدر، فإنه كثيرا ما تصاغ الحجج المؤيدة لضبط النفس من منظور واقعي، فقد شجع القادة اليابانيين المعتدلين اتفاقيات قيود البحرية[١] على سبيل المثال، لأنهم على دراية بعيوب الصناعة اليابانية بالمقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية كما كانوا يرون أن ضعف العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان أثرت سلبا على معاهدة واشنطن التي كانت الخيار الأفضل أمام اليابان بدل انصرافها نحو سباق تسلح بحري. وحتى داخل البحرية نفسها، لم تكن هناك مصالح تنظيمية بالإجماع في إطار تبنى رؤى استراتيجية على المدى البعيد، حيث أن وزير البحرية كاتو (Kato Tomosaburo) الذي قاد وفد اليابان إلى مؤتمر لندن للبحرية في ١٩٣٠، كان العضو البارز فيما كان يعرف بـ"عصبة المعاهدة" داخل البحرية، حيث دعمت هذه المجموعة سياسة التوسيع إلى نسبة ٦٠% قابلة للتفاوض في مؤتمر واشنطن لأنها "اعترفت بحدود القوة في اليابان".[٢]

إن النظريات الواقعية التي تركز على الأمن لا يمكنها أن تفسر تلك التكلفة الكبيرة من حيث الموقف الدولي المعارض لليابان وعزلتها الذاتية، فبينما يُفسر التوسع الياباني خلال عهد ميجي (Meiji) بدوافع واعتبارات أمنية، فإن بعض القادة اليابان يؤمنون بأن النزعة التوسعية في منشوريا تعود لأسباب استراتيجية بالأساس[٣].

إذن، لقد فشلت التوقعات الواقعية في تفسيرها سلوكيات اليابان على صعيد السياسة الخارجية بعد عام ١٩٣١ لسببين اثنين: يتعلق السبب الأول، بتغييبها لمفهوم البيئة الاستراتيجية عند تفسير سبب تطرف السياسيين التعديليين باليابان في الصراع على صعيد السياسة الخارجية. ثانيا:لم تستطع تفسير قرار اليابان المحير والكبير حيال انسحابها من عصبة الأمم عام ١٩٣٣، في حين أن الوضع الدولي القائم آنذك، ساعد على فهم مخرجات السياسة الخارجية على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد صنع السياسة العامة[٤].

---

1 Ibid., p. 120.

2 S. Asada. "The Japanese Navy and the United States". In D. Borg & S. Okamoto (Eds.), ***Pearl Harbor as history: Japanese-American relations 1931-1941.*** (New York: Columbia University Press, 1973), p. 227.

3 M. Barnhart, "Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1924". Ithaca: Cornell University Press, 1997.

4 Steven Michael Ward, *op., cit*, p. 190.

- **التفسيرات البديلة على صعيد المصالح المحلية والتحالفات**

يقترح سنايدر تفسيرات مقنعة لتحول اليابان نحو تبني استراتيجية "تعديلية" بعد عام ١٩٣١. يرى سنايدر أن الجيش الياباني كان الحافز التنظيمي والحافز الأيديولوجي لمتابعة التوسع، وأنه كان قادرا على القيام بذلك لأن الدولة اليابانية شُيدت بطريقة مماثلة والتي سمحت للجيش بجعل صناع قرار الدولة ينصاعون لأوامره. كذلك، بسبب "الأساطير الإستراتيجية" التوسعية والخطاب المشرعن القوي داخل المجتمع الياباني. خاصة وأن النموذج الياباني للتنمية يسمح بظهور تحالفات "عسكرية قوية" (powerful military cartels)، التي خُول لها من قبل إعداد الدستور الذي أعطى لقادة الجيش حق "الوصول المباشر" للعب دور امبراطور اليابان. وبذلك، عزلهم عن السياسة البرلمانية ومجلس الوزراء تحت شروط معينة، مما جعل من هذه الاستقلالية المؤسساتية أمرا صعبا أمام القادة المدنيين للسيطرة على الجيش[١]. فكانت النتيجة، وفقا لسنايدر هي وضعية جديدة شكلت بموجبها الفواعل ذات المصالح في التوسع ائتلافات أسفرت عن أكثر من سياسة توسعية[٢].

هناك الكثير ممن يوصي بتحليل سنايدر للتوسع الياباني بعد ١٩٣١، حيث كان دور المصالح العسكرية –والحكم الذاتي– حتما السبب الرئيس لتفسير وضعية اليابان. في هذا الشأن، لعب حادث موكدين (Mukden Incident) والتعنت اللاحق من جانب جيش كوتنتونغ (Kwantung Army) دورا حاسما من جانب اليابان نحو تبني استراتيجيات "تعديلية". كما لعب قادة البحرية الذين لهم مصالح في بناء معارضة من "عصبة المعاهدة" دورا رئيسا في جر اليابان خارج المفاوضات بخصوص التوسع نحو معاهدات واشنطن ولندن[٣].

نافلة القول، حاولت الحكومات اليابانية المتعاقبة كبح جماح العناصر العدوانية داخل المؤسسة العسكرية من خلال التهدئة، والتي أدت فقط إلى مزيد من التنازلات والأكثر من ذلك، التوسع. في حين أن العوامل التي ذكرها سنايدر، تعتبر حاسمة بالنسبة لحالة اليابان في عهد تايشو/ شوا. إلا أنه لا يمكن أن نفهم بشكل كاف النتائج بدون الإشارة إلى التصورات التي لم تمتثل إليها اليابان خاصة في ظل علاقتها بالنظام الدولي الغربي آنذاك.

---

1 J. Snyder. ***Myths of empire: domestic politics and international*** ambition, *op., cit.*, . 13.

2*Ibid.*, pp. 144-148.

3 S. Asada, ***The Japanese Navy and the United States***, *op., cit.*

جدير بالذكر هنا أنه وبعد إخفاق جنوح اليابان للتوسع مباشرة بعد ١٩٣١، عهدت اليابان سياسة "نزع العسكرة" مما يعكس أكثر حرصها على الاحتفاظ بالحد الأدنى من القدرات الدفاعية الأساسية اللازمة لدولة مستقلة، بحيث لا يكون هناك فراغ أمني وتتحول إلى عنصر عدم استقرار في المنطقة. وهذا ما يؤكده مفهوم "نزع العسكرة" حسب استراتيجيات قوات الدفاع الأساسية والتي ظلت سائدة منذ برنامج الدفاع الأول في ١٩٧٦ بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يبدو أن اليابان أصبحت على وشك إحداث تحولات تاريخية في سياستها الخارجية، استناداً لتلك التحولات التي قامت بها في سياستها الدفاعية؛ وبالتحديد في مجال "إعادة عسكرة اليابان" من خلال إعادة بناء القوات اليابانية للدفاع عن النفس، مكافحة الارهاب، التعاون في مجال صواريخ الدفاع، ونشر قوات الدفاع الذاتي خارج الحدود الاقليمية لليابان، بالاضافة الى سعي شينزو آبي إلى استنان تشريع يسمح لليابان بإعادة تفسير الدستور بحيث يتضمن "الدفاع الجماعي عن النفس"، وبمقتضاه تتمكن البلاد من تعزيز التعاون الأمني مع دول أخرى، وخاصة حليفتها المقربة الولايات المتحدة[١]. فبمجرد أن تتبنى السياسة اليابانية اليوم مثل هذه السياسة الواقعية من خلال تبني جميع الاحزاب السياسية لبنود أجندة هذه السياسة الجديدة، فإن معظم الباحثين وصناع القرار من شأنهم أن يتفقوا على هذه التغيرات باعتبارها تغيرات غير مسبوقة.

لكن، هل لا يزال النموذج الانتقالي يعتبر كآلية مفيدة لتفسير التطور الاستراتيجي ليابان آبي اليوم؟ وهل تتوافق آخر التحولات في استراتيجية الدفاع اليابانية مع النظرية الواقعية التحويلية (transitional realism theory)، أم أن "النظامية التعديلية" الكبرى لا تزال تغازل التاريخ الامبراطوري لليابان؟

1 J. Lind, ”China’s growing assertiveness transforms Japan’s security policy”, East Asia Forum. (Consulted on 24 December 2014).
<http://www.eastasiaforum.org/2014/07/19/chinas-growing-assertiveness-transforms-japans-security-policy/> .

٣. اليابان والتحول الاستراتيجي بعد أحداث ١١ سبتمبر: من نزع العسكرة إلى "إعادة العسكرة"

إن التحول الاستراتيجي الذي تشهده اليابان اليوم هو تحول لم يصل ذروته بعد، وعلى الرغم من تغليب الاعتبارات الواقعية بشكل متزايد في السياسات الامنية لطوكيو، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تخضع بشكل دائم للقيود المعيارية وإن أخذت هذه القيود في التلاشي بدورها. ومع ذلك، فإن تفاصيل التغيرات منذ ٢٠٠١ انعكست بالدرجة الاولى على أدوار ومهام قوات الدفاع الذاتي، وهذا بشكل غير مسبوق. وفي نفس الوقت، اعتمدت نسبة متزايدة من النخب والشعب باليابان رؤية أكثر واقعية بخصوص الامن القومي. علاوة على ذلك، فإن تعديل المادة ٩ وحدها كفيل بجمع كل الاحزاب السياسية الرئيسة بالبلاد، كما أن هذا التحول من سياسات الامن القائمة على المعايير إلى سياسات الأمن القائمة على المصلحة غير مرجح لأن يتراجع أو يشهد سياسات عكسية؛ فكل من التركيبة الديمغرافية والتوجهات الجيوبوليتيكية لا تزال تستمر في تقويض الأسس المعيارية لاستراتيجية الدفاع اليابانية. وبعد، فإن السؤال الجوهري الذي يبقى مطروحا: ما هي المؤشرات والمتغيرات التي تحرك التطور واليقظة الإستراتيجية ليابان شينزو آبي اليوم؟.

إن إعادة عسكرة اليابان تقدم أدلة جديدة قوية تؤكد تآكل السيطرة المدنية على الجيش وبالمقابل القوة المتزايدة لـ"المجمع الصناعي العسكري". وبغض النظر عن ما يتم الإعلان عنه بخصوص ميزانية الدفاع اليابانية التي وصلت في ٢٠٠٩ إلى ٥١٤٠٠٠٠٠٠٠ دولار، وتخصيص اليابان مؤخرا ميزانية عسكرية كبيرة تقدر ب ٢٣٢١٠٠٠٠٠٠٠٠. دولار أمريكي للسنوات الخمس المقبلة، مع التركيز على الحروب البرمائية والبحرية والجوية،[1]- على أساس أن اليابان هي أكبر رابع منفق على الدفاع الوطني بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا- إلا أن ميزانية الدفاع هذه لا تكشف عن النسبة الحقيقية لنفقات الدفاع التي تغطيها اليابان من خلال ما يسمى بالمدفوعات المؤجلة، والتي بموجبها تنتشر تكاليف أنظمة الأسلحة على مدى عدد من السنوات؛ بناء على نطاق واسع لدفعات المستقبل بما يعادل ٦٠ بالمائة كنسبة من نفقات الدفاع. لقد حافظت اليابان بذلك على تظاهرها بحفظ نفقات الدفاع بنسبة ١ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي،

1 "The Remilitarization of Japan", (Consulted on 19 December 2014.). <http://thelineofsteel.weebly.com/the-line-of-steel/japanese-remilitarization>

في حين لا تزال تدير الأمر لتحقيق المرونة في الميزانية لشراء معدات عسكرية باهضة الثمن وتحسين النوعية من خلال ممارسة المدفوعات المؤجلة[١]. وفي المجال العسكري، قررت حكومة آبي زيادة ميزانية الدفاع في العام المالي ٢٠١٣ – ٢٠١٤، لتصل إلى ٥٢ مليار دولار، وتعد هذه الزيادة الأولي من نوعها منذ ١١ عاما. كما عهدت حكومة آبي لشراء أنظمة جديدة مضادة للصواريخ، بالإضافة إلى رفعها عدد قوات الدفاع الذاتي البرية لأول مرة منذ ثماني سنوات، وإعلانها أيضا عزمها إنشاء مجلس جديد للأمن القومي الياباني، على غرار مجلس الأمن القومي الأمريكي، من أجل وضع سياسات طويلة المدى في مجال الأمن القومي والسياسة الخارجية، هذا فضلا عن تعهدها بإطلاق تسعة أقمار اصطناعية على مدى الأعوام الخمسة القادمة لمراقبة المحيطات[٢]. وتهدف هذه المراجعة، إلى تعميق التحالف العسكري والاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وتعزيز جاهزية القوات اليابانية للدفاع عن أراضيها ومياهها الإقليمية، بما في ذلك إمكانية شن هجمات استباقية على مواقع في دول أخري (كوريا الشمالية مثلا) لمواجهة أية تهديدات محتملة للأمن القومي الياباني، مما يعد تطورا جوهريا ونهوضا بالعقيدة العسكرية واليقظة الإستراتيجية اليابانية.

- **مدخل إلى النموذج الانتقالي لليابان (Transitional Model):**

يقوم التحول الاستراتيجي الياباني على أربعة عوامل رئيسة: التهديدات الأمنية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وقيادة رئاسة الوزراء وتغيير الأجيال. فهذه المتغيرات الخاصة تشكل في مجملها نموذجا انتقاليا يعمل على تحسين التفاؤل بخصوص التجاذب بين الدراسات النظرية ودقة أحداث العالم الواقعي. فهناك اختلاف واضح بين التهديدات الخارجية وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان في بعض الأحيان تأثير كل منهما على السلوك الأمني لليابان قد يكون تأثيرا مترابطا. فعامل القيادات التنفيذية وعامل تغيير الأجيال يعتبران متغيران منفصلان ومستقلان عن بعضيهما البعض بشكل متشابه. إن القيادة العسكرية تستند في نهاية المطاف إلى الخصائص الفقهية – أو المسماة بالشعبية والتسامح لأجل تجاوز الخطر. أما متغير تغير الأجيال فيعتبر مسارا بنيويا فريدا ومميزا.

---

1 *Ibid*.

٢ السيد صدقي عابدين، "التوجهات العسكرية تتغير: السياسة الدفاعية اليابانية الجديد"، السياسة الدولية، (تم تفحص الموقع في ١٧ /١٢/ ٢٠١٤).

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/1702/>

هذا فضلا عن متغير الرأي العام الذي يعتبر بدوره عاملا هاما في إطار تفسير النموذج الانتقالي لليابان على صعيد اليقظة الإستراتيجية. ومع ذلك، فإن الرأي المحلي يمثل متغيرا متداخلا بين التهديدات الخارجية ومبادرات الدفاع المحددة أكثر من اعتباره عاملا مستقلا بشكل تام[١].

لذلك، فعلى النموذج الانتقالي شرح مدى استجابة اليابان للصدمات المتعددة على صعيد السياسة الخارجية وعلى رأسها: أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تهديد كوريا الشمالية (صواريخ الدفاع البالستية)، الحرب على العراق، وإعادة الإعمار ما بعد الصراع. هذا لا يعني أن الوزن النسبي لكل متغير من المتغيرات السابقة الذكر عليه أن يبقى متغيرا ستاتيكيا لا ديناميكيا، بل ينبغي على العوامل الأربعة السالفة الذكر أن تعمل على تطوير استراتيجية الدفاع الياباني. لأنه ومع مرور الوقت، بإمكان متغيرات جديدة أن تحل محل المقومات والمكونات الفردية لهذا النموذج الانتقالي.[٢] لكن الإشكال المطروح هنا، إذا كان هذا التحول الاستراتيجي لليابان يتعلق بالدرجة الأولى بمسألة "العسكرة" ونزع العسكرة" ثم "إعادة العسكرة" في ظل متغيرات داخلية وخارجية، فكيف يمكن تفسير طبيعة هذا التحول الاستراتيجي في ظل حكومة آبي؟

- طبيعة التحول الاستراتيجي لليابان: من "نزع العسكرة" إلى "إعادة العسكرة"

بشكل عام، بينت أحداث ١١ سبتمبر بأن التطور الاستراتيجي لليابان وبشكل أدق، "إعادة عسكرة" اليابان، يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب محلية المنشأ. فصناع القرار اليابانيين ينظرون إلى الإرهاب على أنه خطر مباشر ومع ذلك شرعت اليابان وبسرعة في تقديم المساعدة في إطار دعمها للحرب ضد الإرهاب. وبذلك، فإن العوامل الداخلية كانت عاكسة أكثر للسلوك الأمني لليابان في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر[٣]. كما تمارس التوقعات الأمريكية تأثيرا حاسما على حسابات السياسة الخارجية لليابان في حين تنشط سياسة الولايات المتحدة

1 Daniel M. Kliman, ***Japan's security strategy in the post–9/11 world: embracing a new realpolitik***, (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2006), pp. 67-68.

2 Heginbotham, Eric, and Richard J. Samuels. "Japan." *In Asian Aftershocks: Strategic Asia 2002–200*3, ed. Richard J. Ellings and Aaron L. Friedberg. Seattle: National Bureau of Asian Research, 2003.

3 Center for Strategic and International Studies (CSIS), *Generational Change in Japan: Its Implications for U.S.-Japan Relations*. Washington, D.C.: CSIS, August 2002.

الأمريكية وفقا للداخل لا الخارج. في هذا الشأن، تعتبر (gaiatsu) سياسة محلية المنشأ تهدف لتكريس المصلحة الوطنية؛ حيث اقترح مسئولي اليابان أشكالا جديدة من التعاون الأمني لتجنب الآثار السلبية لفشل هذه السياسة في مواجهة التوقعات الخارجية. وأخيرا، يمكن الاستشهاد بقيادة كويزومي (Koizumi) وما لها من تأثير قوي على مساهمة اليابان في مكافحة الإرهاب[١]. كما أن سرعة اليابان في نشر قوات خارج حدودها الإقليمية يعود أيضا إلى مبادرة رئيس الوزراء الحالي شينزو آبي. فضلا عن المشاركة الأولية لليابان في الحرب على الإرهاب والتي تكشف استمرارية كبيرة في استراتيجية الدفاع اليابانية، حتى أنه عندما تواجه هذه الإستراتيجية بصدمات على صعيد السياسة الخارجية، فإن المسؤولين اليابانيين بالكاد ينحازون عن الأطر القانونية. وعلى الرغم من وجود لحد الساعة بعض النقاشات حول مراجعة المادة ٩ أو إلغاء الخطر المفروض على الدفاع الجماعي، إلا أن صناع القرار في نهاية المطاف، استخدموا السوابق القانونية القائمة لتنفيذ إرسال قوات الدفاع الذاتي. فخطاب كويزومي من جانبه، وأفراد قوات الدفاع الذاتي لم تكن أبدا لتعكس مساعدة القوات الأمريكية في المجالات الخطرة والحساسة مثل هكذا مجال. ومع ذلك، فإن استجابة اليابان لأحداث ١١ سبتمبر يمثل نقطة تحول هامة على صعيد إستراتيجية الدفاع اليابانية والتي تحولت من إستراتيجية قائمة على المعايير إلى استراتيجية قائمة على المصالح. في حين يمكن وصف التطور الاستراتيجي لليابان قبل ذلك على أنه توازن مؤكد ومدروس. إن حلقة التفسير السريع هذه، قدمت بالفعل طريقا لنضوب أو استنزاف سياسي، بالإضافة إلى فترات من الركود السياسي. فبعد أحداث ١١ سبتمبر، لم تعد الإستراتيجية الدفاعية لليابان تتفق مع هذه الدائرة. فبدلا من ذلك، أصبح التغير مستمر ولا يظهر عليه أية بوادر أو علامات التراجع[٢].

- "إعادة عسكرة" اليابان من منظور "الواقعية المعارضة": نحو قوة تعديلية نظامية كبرى؟

إن إعادة عسكرة اليابان، بهذا المنطق والتحول الاستراتيجيين بامتياز، يعكس سياسات تعديلية جديدة لليابان من منظور نظريات العلاقات الدولية. وحتى الآن، نعود إلى

1 Ikenberry, G. John, and Takashi Inoguchi, eds. ***Reinventing the Alliance: U.S.-Japan Security Partnership in an Era of Change***, (New York: Palgrave Macmillan, 2003).

2 Daniel M. Kliman, ***Japan's security strategy in the post–9/11 world : embracing a new realpolitik***, *op. cit.*, p. 88.

مفهوم مايكل غرين (Michael Green) لـ"الواقعية المعارضة" (realism reluctant) وهذا بغض النظر عن عدم استكماله لحد الساعة لنظرية متماسة بشكل متكامل. ففي الواقع، تم التطرق إلى "الواقعية المعارضة" باعتبارها نوعا من العلبة السوداء. ستوضح الدراسة الاتجاهات في آراء النخبة والشعب والتي تشير إلى تزايد البراغماتية في جميع شرائح المجتمع. في هذا الصدد، يؤكد دانيال كليمان (Daniel M. Kliman) في دراسة حديثة له (أجراها حول "الإستراتيجية الأمنية لليابان لعالم ما بعد الحرب الباردة: تبني سياسة واقعية") بأن وتيرة زحف الواقعية تسارعت منذ نهاية ٢٠٠١ وأن "الواقعية المعارضة" هي رمز لتحول اليابان من شكل استراتيجية دفاعية قائمة على الأساس المعياري إلى استراتيجية دفاعية قائمة على المصلحة. ومع ذلك، فإن العديد من الأسئلة لا تزال تطرح نفسها بقوة: أين تتمركز "الواقعية المعارضة" ضمن منظورات العلاقات الدولية؟ لماذا سياسة الدفاع اليابانية الخاضعة لـ"الواقعية المعارضة" ظهرت مع تسعينيات القرن الحالي؟ وهل "الواقعية المعارضة" تقدم رؤى استشرافية تتنبأ بمشاكل التغيير الاستراتيجي؟[١]

تعتبر نظرية فرانكنشتاين التي توظف عنصر الواقعية على حساب المعايير الثقافية أقرب من تحليلات "الواقعية المعارضة" كسلوك مكتسب؛ فعلى الرغم من أن المعايير المحلية دامت لمدة طويلة في السياسة الخارجية لليابان، إلا أن الاعتبارات الإستراتيجية (المصلحة الوطنية الواقعية بالأساس) حلت محلها في نهاية المطاف. يؤكد غرين بأن وضعية اليابان المختلفة والاستثنائية في الساحة الدولية في ظل الوضع الدولي الجديد، عملت على تحفيز اليابان على تبني رؤية استراتيجية جديدة والتي تدعى بـ"الواقعية المعارضة". ساهمت في تشكيل هذه الأخيرة مجموعة من المتغيرات البيئية الدولية، وانعدام الأمن لموارد السلطة القومية، بالإضافة إلى تطلعات اليابان بخصوص الهوية القومية التي يؤثر فيها إرث الحرب العالمية الثانية. وكنتيجة لذلك، فالوقت مناسب حتى تعترف الولايات المتحدة الأمريكية وجل العالم بأن اليابان هي فاعل مستقل في منطقة شمال شرق آسيا. كما حان الوقت أيضا لتقييم السياسة الخارجية اليابانية الجديدة باعتبارها حالة استثنائية لها شروطها وظروفها الخاصة بها[٢].

1 Michael J. Green, ***Japan's reluctant realism foreign policy challenges in an era of uncertain power***, (U.S.A :Palgrave Macmillan, 2001).

2 *Ibid.*

إن مقاربة إعادة عسكرة اليابان من منظور "الواقعية المعارضة" يعكس مخالفة ذلك المسار الطويل للسياسة الخارجية الأمنية اليابانية منذ عهد شوا مع نهاية الحرب العالمية الثانية. فأولا: نشر قوات الدفاع الذاتي خارج حدود اليابان بما في ذلك من تأسيس لأول قيادة للعمليات المشتركة الخاصة بفروع قوات الدفاع الذاتي البرية منها والبحرية والجوية (مع قواعد مشتركة لإسقاط صواريخ كوريا الشمالية دون استشارة القيادة المدنية ولأول مرة)، ثانيا: القيادة الأولى اليابانية للعمليات المشتركة في الخارج لإدارة مكافحة القرصنة من جيبوتي. ثالثا: قواعد مكافحة القرصنة المعلن عنها في الالتزام مع القوة المشتركة خدمة لقوى الدفاع عن السفن غير اليابانية قيد التهديد. كل ذلك يستدعي بالأطراف المتحالفة لأن تلتزم بقوة للتعاون في مجال "الدفاع الجماعي عن النفس".[١]

ومع "الواقعية المعارضة" لليابان، استحوذ غرين بذكاء جوهر التفكير والتخطيط الاستراتيجي لليابان منذ نهاية الحرب الباردة. يؤكد غرين في هذا الشأن، كيف أن عدم الحسم في حجم اقتصاد اليابان والقلق بشأن بيئتها الإستراتيجية المرنة بشكر كبير في شمال شرق آسيا، جعلت اليابان تعهد من جديد إلى سياسة فرض الذات على صعيد السياسة الخارجية. تفسر "الواقعية المعارضة" لليابان لماذا على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقترب إلى اليابان باعتبار هذه الأخيرة فاعلا استراتيجيا في منطقة شرق آسيا، وهذا لأجل الحفاظ على استمرارية بناء شراكة إستراتيجية مع اليابان في المستقبل.

كما تفسر "الواقعية المعارضة" اعتبارات التحالف من خلال ربط توقعات التحالف بالمصالح الوطنية كما هو الأمر بالنسبة للشراكة الإستراتيجية الأمريكية – اليابانية رغم أن تصريحات الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مساهمة اليابان في بناء علاقات أمنية ثنائية ما بعد الحرب على العراق تظل غائبة عن الصحافة. تحرص اليابان والولايات المتحدة الأمريكية اليوم على إحداث الموائمة المستمرة بين المصالح الوطنية اليابانية والتوقعات الأمريكية. أكد في هذا الصدد رئيس الوزراء، في مؤتمر صحفي له بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٣، "أن رفاه التحالف يتطلب إجراءات وعلاقات بناء الثقة المتبادلة.. أعتقد الآن بأن الوقت مناسب على أرض الواقع لنختبر أنفسنا ليس فقط على مستوى خطاباتنا فحسب، بل على مستوى

1 Michael J. Green, "U.S.-Japan Ties under the DPJ: Reluctant Realism Redux", ***Oriental Economist***, August 2009. (Consulted on 15 September 2014).
<http://csis.org/publication/reluctant-realism-redux-us-japan-ties-under-dpj>

أفعالنا أيضا.. أعتقد أن اليابان يجب أيضا أن تكون حليفة موثوق فيها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية".[1] كما يستشهد كويزومي بالعلاقات الأمنية الثنائية عندما تمت دعوته لجلسات البرلمان للبت في قضية إرسال قوات الدفاع اليابانية، مع العلم أنه شجب تبعية اليابان للولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال ما سبق، يظهر تقييم بسيط للقدرات الوطنية لليابان بأن هناك تحولا على صعيد استراتيجيات الدفاع اليابانية مما قد يغير بشكل عميق في المشهد الأمني في آسيا. فاليابان تضطلع بلعب دور أكبر في منطقة شرق آسيا وذلك بمواجهتها استباقيا للتحديات التي تشكلها كوريا الشمالية وصعود اليابان كقوة عالمية. والاهم من ذلك، تعمل اليابان على مخالفة القواعد والمعايير المقيدة لها، والتي تحول بينها وبين حق أساسي ممنوح للدول الأخرى وهو الحق المستقل للدفاع عن النفس. إن الحقيقة التي تم تجاهلها، وحسب المناهضين للعسكرة، تكمن في استمرار تجاهل الماضي الامبريالي لليابان وتبنيها لاستراتيجية تعديلية نظامية كبرى وما كان لها من دور في إحداث العديد من التجاوزات الخطيرة على الأمن الدولي الخطيرة في عهد حكم شوا. وبذلك، فإن "إعادة عسكرة" اليابان هي الخطوة التي سوف تزيد من زعزعة استقرار النظام في الجوار الياباني اليوم.

1 Cabinet Office, “Press Conference by Prime Minister Junichiro Koizumi”. (Consulted on 11 september 2014).
< http://www.kantei.go.jp/foreign/ >

خاتمة:

إن سلوك اليابان كقوة عظمى صاعدة من المنظور الواقعي التعديلي يعكس رفض اليابان للوضع الأمني الراهن، وتوزيع الموارد في النظام الدولي وخاصة فيما يتعلق بالسمعة والهيبة الدوليين لحساب جيرانها "محور الخطر"، إلا أن سلوكها لا ينبغي أن يفهم على أنه التزام بشن حرب كبرى منذ الوهلة الأولى، بقدر أنه التزام بتغيير الوضع القائم في منطقة شرق آسيا كخطة نحو التكريس لاستراتيجية تعديلية نظامية كبرى على المدى الطويل. فاليابان كقوة تعديلية نظامية كبرى لا ترفض ولا تتحدَ توزيع الموارد على النظام الدولي فحسب، بل ترفض وتتحدى العلاقات الاجتماعية والمعايير والقواعد والمبادئ التي لطالما شكلت إرثا لها منذ عام ١٩٣١؛ وذلك بشرعنتها وأقلمتها داخليا وخارجيا بموجب قرار المادة ٩ المفروضة عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فإذا كان جنوح اليابان إلى التوسع بعد ١٩٣١ يعود بالدرجة الأولى إلى جمود وثبات الوضع القائم آنذاك دون إدغام "اللاأمن" والمصالح المحلية والاجتماعية للكارتيلات اليابانية، فإن الوضع الدولي الراهن والجديد أيضا، وحده كفيل بفهم تحركها الاستراتيجي العسكري غير المعهود اليوم، بعد ركون دام أكثر من ثمانية عقود من الزمان، سواء على الصعيد الخارجي (الاستراتيجي) أو على صعيد السياسة العامة. وكنتيجة لذلك، فإنه من شأن الوضع الدولي الجديد الراهن أن يسمح لليابان أن لا تعمل على جعل علم الشمس المشرقة الياباني، الذي يرمز إلى العسكرية اليابانية، باعتباره رمزا وطنيا بمستوي مماثل للعلم الوطني الحالي فحسب؛ بل هي أيضا تتخطى حذو استراتيجية نظامية تعديلية كبرى تماما كما يشير إليه الدرس التاريخي؛ كون الشخصية الوطنية التقليدية لليابان متناقضة مع نفسها، لأنها عدوانية وسلمية في آن واحد، تجمع بين العسكرية واللين، والوقاحة والأدب، والشجاعة والجبن، سواء في مواجهتها للضعيف أو القوي. وتعجب اليابان، بل وتخضع للأقوى، لكنها تروع الضعيف.[١]

إذا، هذا المزيج المعقد من ديناميكيات الأمن ومظالم التاريخ والتحولات الكبرى في القوة "المجمعة" يجعل من إمكانية الجزم بـ"الصعود السلمي" لليابان اليوم أمرا صعبا أمام اجتياحها "الجديد" كـ"ليفياثان شرق آسيا". وهذا راجع لسبب بسيط: هو أن الدول العظمى،

---

١ أحمد قنديل، "تغير مقلق: فرص ومخاطر عودة القوة اليابانية"، السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠١٣. (تم تصفح الموقع في: ١١، ديسمبر ٢٠١٤).
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1491657&eid=1029>

وكما هو معروف بشأنها أمثال اليابان، مهما تعرضت أو تتعرض لعقبات أو أزمات؛ فإن أطرافها السرية تبقى فاعلة، حاضرة في انتظار وترقب اللحظة الملائمة التي تعود فيها إلى سمات العالمية والقطبية الدولية التي تطمح إليها.

قائمة المراجع:

A. –Books:

1. **Barnhart. M, Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1924. Ithaca: Cornell University Press, 1997.**
2. **Berger. G, Parties out of power in Japan, 1931-1941, Princeton: Princeton University Press, 1977.**
3. **Crowley. J, Japan's Ouest for autonomy, Princeton: Princeton University Press, 1966.**
4. **C. Copeland. D, The origins of major war, Ithaca: Cornell University Press, 2000.**
5. **Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Generational Change in Japan: Its Implications for U.S.-Japan Relations". Washington, D.C.: CSIS, August 2002.**
6. **Davidson Robert, "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-39". Security Studies, 11 (2002): 125-159.**
7. **Davidson J, The Origins of Revisionist and Status-Quo States, New York: Palgrave Macmillan, 2006.**
8. **Green Michael J, Japan's reluctant realism foreign policy challenges in an era of uncertain power, U.S.A :Palgrave Macmillan, 2001.**
9. **J. Davidson, op. cit, Robert Gilpin, War and change in world politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.**
10. **Kliman Daniel M, Japan's security strategy in the post–9/11 world: embracing a new realpolitik, Washington: Center for Strategic and International Studies, 2006.**
11. **Mearsheimer J. J , The tragedy of great power politics, New York: Norton, 2001.**
12. **Powell. R, In the shadow of power: states and strategies in international politics, Princeton: Princeton University Press, 1999.**
13. **Peattie. M, Introduction. in R. H. Myers & M. Peattie (Eds.), The Japanese Colonial Empire, 1895-1945, Princeton: Princeton University Press, 1984.**

14. Rapoport Anatol, The origin of violence: approaches to the study of conflict, New Brunswick, USA and London, UK: Transaction Publishers, 1995.
15. Stargardt Nicholas, The German idea of militarism: radical and socialist critics 1866-1914, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1994.
16. Snyder J, Myths of empire: domestic politics and international ambition, Ithaca: Cornell University Press, 1991.

B. Chapter in a Book:

1. Asada.S, "The Japanese Navy and the United States". In D. Borg & S. Okamoto (Eds.), Pearl Harbor as history: Japanese-American relations 1931-1941. New York: Columbia University Press, 1973.
2. Eric. Heginbotham, and Richard J. Samuels. "Japan." In. Asian Aftershocks: Strategic Asia 2002–2003, ed. Richard J. Ellings and Aaron L. Friedberg. Seattle: National Bureau of Asian Research, 2003.
3. G. Ikenberry. John, and Inoguchi Takashi, eds. Reinventing the Alliance: U.S.- Japan Security Partnership in an Era of Change, New York: Palgrave Macmillan, 2003.

C. Dissertation:

1. Ward Steven Michael, "Status Immobility and systematic revisionism in rising great power", a dissertation submitted to the faculty of the graduate school of arts and sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in government, Washington: May 29, 2012.

D. E- Electronic Resources:

1. Cabinet Office, "Press Conference by Prime Minister Junichiro Koizumi" (Consulted on 11 september 2014). < http://www.kantei.go.jp/foreign/ >

2. **Green J. Michael, "U.S.-Japan Ties under the DPJ: Reluctant Realism Redux", Oriental Economist, August 2009. Consulted on 15 September 2014.**
<http://csis.org/publication/reluctant-realism-redux-us-japan-ties-under-dpj>
3. **J. Lind, China's growing assertiveness transforms Japan's security policy", East Asia Forum. (Consulted on 24 December 2014).**
<http://www.eastasiaforum.org/2014/07/19/chinas-growing-assertiveness-transforms-japans-security-policy/> .
4. **Hemmings John, "China's Rise = Remilitarizing Japan?", The Diplomat, January 21, 2011. (Consulted on ٢٠ December 2014).**
5. **"The Remilitarization of Japan", (Consulted on 19 December 2014.).**
<http://thelineofsteel.weebly.com/the-line-of-steel/japanese-remilitarization>

الفتاوى حول مهدي السودان

د. عبد العزيز محمد موسي
كلية العلوم الإنسانية جامعة بحري السودان

ملخص:

دخل السودان ضمن ممتلكات الإمبراطورية العثمانية خلال الفترة من عام ١٨٢٠م الي ١٨٨٥م عندما فتح محمد علي باشا والي مصر المعين بفرمان من قبل السلطان العثماني السودان، وقد واجه الحكم العثماني في السودان العديد من الحركات المناهضة لحكمه، منها المسلح ومنها الفكري خاصة الديني، اذ ان السلطان العثماني كان يحكم إمبراطورتيه باسم الخلافة الإسلامية.

كان من أقوى الحركات التي عارضت الحكم العثماني في السودان تلك الحركة الوطنية التي قادها محمد احمد المهدي أحد رجال الطرق الصوفية عندما أعلن بانه المهدي، وفي بداية ظهوره نشطت حركة فكرية قوامها عدد من الفتاوي الدينية أصدرها عددا من علماء ذلك العصر، البعض اقر بصحة ظهور المهدي المنتظر الذي سيظهر في اخر الزمان بينما، اقر عددا من العلماء بعدم صحتها مستندين علي ضعف الأدلة التي اشارت بذلك، مما أحدث حراكا فكريا دينيا في ذلك الوقت.

ومن خلال هذا البحث سنتناول الفتاوي التي صدرت حول المهدية في ذلك العصر من خلال المخطوطات التي تناولت موضوع المهدية، خاصة ان هذا الموضوع يمثل صورة اخري من اشكال المعارضة لنظام الخلافة العثمانية، وسيركز البحث بشكل أساسي على مخطوط احمد العوام الذي حمل عنوان (نصيحة احمد العوام للخاص والعام من اخواني اهل الايمان والإسلام) وقد اصدر هذه الفتوي في عام ١٣٠١هـ الموافق ١٨٨٤م وصاحب هذه الفتوة مصري الجنسية أرسل للعمل في السودان بعد ان اتهم بمناصرته لأحمد عرابي، وفي هذه الفتوي تناول امامة الخليفة العثماني وشرعية خلافته وفساد نظامه في مصر .

Abstract:

Between 1820 and1885 A.D Sudan became one of properties of Ottoman Empire when Mohamed Ali pasha governor of Egypt, who had been appointed by Ottoman sultan, occupied it. Ottoman rule in Sudan faced many resistance movements, armed or intellectual, especially religious because Ottoman sultan ruled the empire as Islamic Caliphate.

The most powerful movement which opposed Ottoman rule in Sudan was the national movement led by Mohamed Ahmad AL Mahdi one of Sufism when he declared himself as AL Mahdi.

At the beginning of his appearance, an intellectual movement was activated on basis of religious advisory opinion released by number of jurists of that era. Some of this advisory agreed the presence of expected Almahdi, who will appear at the end of time; whereas other jurists reject his presence depending on the weak evidence. All that made religio-intellectual movement at that time.

This research will discuss the advisory opinion released about Mahdism at that era according to manuscripts which discuss Mahdism, especially this issue represent another form of opposition against Ottoman Caliphate regime.

This research will focus essentially on Ahmed Alawam manuscript titled (Ahmad Alawam advice to my especial and common brothers of belief and Islam) issued in 1301 Hegira(1884 A.D). An Egyptian citizen who had been sent to work in the Sudan after he accused as one of Ahmed Orabi supporter wrote this advisory opinion. In this advisory opinion, he discusses the Imamate of Ottoman Caliph, his Caliphate legitimate, and corruption of his regime in Egypt.

تمهيد:

من خلال هذا البحث نتناول المراحل التي خضع فيها السودان للإمبراطورية العثمانية ونظام إدارته للسودان الذي كان سبباً في ظهور حركات مناهضة له نتيجة لسوء الإدارة والإداريين الذين تعاقبوا على السودان. وكانت أخطر الحركات التي قامت هي حركة محمد أحمد المهدي الذي أعلن بأنه المهدي المنظر، فانتظمت حركة فكرية كبيرة قوامها الفتاوي التي أصدرها العلماء، ما بين مؤيدين للمهدي ومعارضين له، ومن خلال دراستنا هذه، لاحظنا أن المؤرخين الذين كتبوا عن هذه الفترة يطلقون على هذه الفتاوي أحياناً الرسائل المتبادلة حول فكرة المهدية، واحياناً الصراع بين المهدي والعلماء، وأيضاً يطلقون عليها المطارحة، وقليلاً ما نجد استخدم مصطلح الفتاوي.

الفتاوي جمع فتوى، وهو الجواب عن المسائل الشرعية أو القانونية، وهو أيضاً ما يفتي به المفتي، أو العالم بعلوم الدين في قضايا الشرع ليبين الحكم الصحيح [١].

يعتبر اصدار الفتوى في الإسلام امراً عظيماً من ناحية المسئولية، ويتم اصدار الفتوى عادة نتيجة غياب جواب واضح وصريح يتفق عليه الغالبية ويتعلق بموضوع شائك ذات أبعاد سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية، ويطلق تسمية المفتي على الشخص الذي يقوم بإصدار الفتوى، وهذا لا يعني بأن صدور فتوى في شيء ما، أن يطبق المسلمين ما جاء في الفتوى، ويرى بعض علماء المسلمين أن بعض الفتوى تصدر من أشخاص لا يعتبرون اهلاً لإصدار الفتوى [٢]

وسنركز خلال هذا البحث على الفتاوي التي تناولت فكرة المهدية. وهي فتاوي تناولها كتابتاً مجموعة من العلماء في ذلك العصر "أحمد الأزهر، شاكري الغزي، الحسين زهراء، أحمد العوام، العبادي، الأمين محمد الضرير، محمد شريف نور الدائم" بالإضافة إلى الفتاوي التي أطلقها علماء الأزهر.

أدبيات البحث:

أعتمد الباحث على نسخ مصورة من مخطوطات عن هذه الفتاوي ،وهي محفوظة في دار الوثائق السودانية، إذ أن الأصل من هذه المخطوطات غير موجود في دار الوثائق أو غير مسموح للاطلاع عليه لأسباب فنية كما أطلع الباحث على مجموعة من المراجع الأولية، التي اعتمد الباحثين الذين أعدوها على المصادر الأولياء مثل كتاب ب.م هولت [٣] "الأولياء والصالحون والمهدية في السودان" و "المهدية في السودان" وكتاب محمد ابراهيم أبو سليم[٤]

الحركة الفكرية في المهدية و "نصيحة العوام والعلاقة بين الثورتين المهدية والعربية" وكتاب "نصيحة العوام" التي قام بتحقيقها الدكتور محمد رشدي حسن [٥] بالإضافة إلى كتاب (حصار وسقوط الخرطوم).من اعداد ميمونه ميرغني حمزه [٦] وكتاب (السودان في العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف العثماني) من اعداد أوغورخان وميرباش وآخرون، وأيضاً اعتمد الباحث على أوراق المؤتمر العلمي الذي عقد بالخرطوم في العام ٢٠١٢م عن السودان في العهد العثماني وأوراق المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية الذي عقد بالخرطوم عام ١٩٨١م ،وكان الاعتماد على كتاب (الصراع بين المهدي والعلماء)التي أعدها الدكتور عبدالله علي ابراهيم .

الخلافة العثمانية والسودان:

بعد أن اكتملت الهجرات العربية وانتشار الإسلام في السودان، تأسست العديد من الممالك ذات الطابع الإسلامي والثقافة العربية، فقد تأسست مملكة العبدلاب عام ١٤٥٠م ومملكة الفور عام ١٦٤٠م ومملكة الفونج عام ١٥٠٤م بين الشلال الأول ومنطقة سنار على النيل الأزرق، ومملكة نقلي والمسبعات عام ١٥٦٠م في سهول كردفان (٧) بالإضافة إلى مجموعة من المشيخات ذات الطابع القبلي التي أنتشرت في هذه المنطقة، البعض منها دخل في حلف مع هذه الممالك ، ولكن مع مرور الزمن، بدأت هذه الممالك في الضعف والوهن، نتيجة لأسباب داخلية وأسباب خارجية وكان أهمها الصراع الدولي والأطماع الأوربية في هذه المنطقة وكانت الإمبراطورية العثمانية جزءاً من هذا الصراع، باعتبارها خليفة المسلمين وحامي حمي الديار الإسلامية من التغلغل الأوربي الصليبي، خاصة البرتغالي والانجليزي والفرنسي.

وبعد انتهاء حملة كانت أرسلتها الخلافة العثمانية ألي الهند، نتيجة لتمرد حدث وبعد اقرار الأمن، خاصة على الحدود مع افريقيا، ودفاعاً عن مصالحها الإقليمية في النظام العالمي الجديد الذي ظهر آنذاك ،وحماية لحقوق المسلمين في المنطقة باعتبارها الحامية لهم، والمدافعة عن مصالحهم، وتم في أعقاب حملة الهند مباشرة تنظيم حملة عسكرية عثمانية على أقاليم النيل الأوسط، بقيادة اوزدمير باشا [٨] وتحقق من خلال هذه الحملة ولأول مرة اتصال العثمانيين بالقبائل التي تشكل نسيج السودان، وبعد فترة وجيزة وفي سنة ١٥٥٤م تم استحداث تشكيل إداري هو السنجق لتكون سواكن [٩] مركزاً له وبعد سنة حولته ألي إيالة قائمة بذاتها تحت اسم "ايالة الحبش" وكان أوزدمير باشا هو أول بكلريكي يتم تعينة عليها عام ١٥٥٥م [١٠].

وكانت سلطنة الفونج (سنار) التي تسيطر على اجزاء واسعةمن السودان على علاقة طيبة مع الدولة العثمانية ويعود ذلك لأن معظم سكان مملكة سنار كانوا مسلمين [١١].

ومن الملاحظ خلال هذه الفترة وجود حاميات عثمانية في كل من مصوع وزبلع .وبربره وكان يوجد موظفاً في كل مدينة يتولى إدارتها ومعه حامية من الجنود[١٢]

وقد أهتم العثمانيون كثيراً بمسألة انشاء القلاع في شمال السودان لهدف تأمين حدودهم الجنوبية، ونجد أهم هذه القلاع قلعة أبريم التي تقع على بعد ١٨٠ كيلو متر جنوب اسوان، وهي في الأساس قلعة قديمة جداً تعود إلى عهد البطالمة، حيث قام العثمانيون بترميمها وتجديدها، وهي قلعة تحتوي عن الثكنات العسكرية ومخازن السلاح والمباني العامة، أما قلعة صاي تقع شمال الشلال الثالث وهي تعود إلى الفترة المسيحية (١٣) ويفهم من هذا أن الوجود العثماني في السودان بدأ منذ القرن السادس عشر، أي قيل أكثر من ثلاثة قرون من غزو محمد علي باشا [١٤] في عام ١٨٢٠م الذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لوجود العثمانيين في السودان، وهو الرأي الذي اثبتت الدراسات الحديثة خطائه، فقد اثبتت الوجود العثماني كان واضحاً في الشلال الثاني في منطقة قصر أبريم داخل النوبة المصرية، وفي شمال السودان وشرقه على سواحل البحر الأحمر [١٥]

استطاع محمد علي باشا، أن يسيطر على الحكم في السودان، وذلك عندما أرسل أبنه اسماعيل باشا [١٦] وصهره محمد خسروا [١٧] بك الذي دخل السودان عن طريق كردفان في غرب السودان، ولم يكن السودان ملكاً لمصر ووواليها، ولكن ترك للخديوي المصري في مقابل بعض الشروط، كما أن تشغيل المرافئ بلا توريث بمقتضى فرمان صدر في سنة ١٨٤١م [١٨].

فكرة المهدى المنتظر وعوامل ظهورها:

ظهرت فكرة المهدي المنتظر في وقت مبكر من تاريخ الأمة الإسلامية، وظلت تمثل محوراً هاماً في حركات المعارضة للنظم السياسية القائمة، كلما زاد الظلم وأشتد الاضطهاد، تجددت فكرة المهدي وقد اتخذها الناس شعاراً لبسط العدل، وقد تلفقت الفرق الإسلامية المختلفة هذه الفكرة، وأضفت عليها كثيراً من التفاصيل ولكن دون أن تفقد جذورها في العقيدة الإسلامية[١٩].

وقد سمع المسلمون في السودان كغيرهم من المسلمين، بفكرة المهدي المنتظر وانتظروا مجيئه أياً كان ظهوره، وكانت لهم مصادر عديدة عن المهدية، كابن عربي وأحمد بن ادريس وعبدالوهاب الشعراني، شهاب الدين أحمد وأحمد بن حجر الهاشمي ومحمد المغربي

وأحمد الحصوني والبدائي والصبان وشهاب الدين القيلوبي وعمر بن الوردي صاحب كتاب (خريدة العجائب وفريدة الغرائب) وعواض صاحب كتاب (الشفاء) ومقدمة ابن خلدون والوانشرسي صاحب كتاب (الشمائل ونور الأبصار) وكانت هذه المؤلفات عن المهدي المنتظر منتشرة في السودان ومعروفة في تلك الفترة [٢٠].

وكان لانتقال الصوفية إلى السودان، خصوصيته، فرجال الصوفية هم الذين قادوا حركة نشر الإسلام وانتشروا في سهول البلاد، يقيمون الخلاوي التي لا تنطفي نارها، يطعمون الجائع ويعالجون المريض ويدرسون القرآن، وقد وجد الناس في كنف الصوفية ودفيء ردائه ملاذاً من عواصف الدهر وتقلبات الحياة، وأحتل أهل الصوفية مكاناً رفيعاً في سلم الحياة الاجتماعية وفي بلاط الحكام، وعندما خضع السودان للحكم العثماني وأخذ في إخضاع المؤسسة الصوفية لنظام الحكم المركزي بأسلوبه الفوقي، أبعد رجال الصوفية من مسرح الحياة، وحل مكانهم علماء الشريعة ولكنهم ما استطاعوا أداء مهمة الصوفية المتشعبة بمكانتها في نفوس الناس وفي هذا الجو المضطرب والمشبع بالمعتقدات الروحية، عاش محمد أحمد المهدي [٢١] متأثراً بتناقضات عصره وروحانيته وأنتقل من مجرد صوفي ينشد الخلاص لنفسه بين أروقة الصوفية وخلاويها ألي صوفي ينشد الخلاص للناس من براثن الحكم العثماني [٢٢].

وقد أرجع المؤرخ الإنجليزية Holt .P.M عوامل ظهور المهدي للأسباب الآتية:

١- العنف الذي أتصف به فتح السودان من قبل محمد علي باشا وما كان من أعمال التخريب الذي قام بها محمد الدفتر دار في شندي مما ولد رغبة في الانتقام.
٢- الضرائب غير العادلة التي لم يعتد عليها السودانيون وكانت هذه الضرائب مما كان يجي بالقوة وبصورة مبالغ فيها وبحسب القائمين بتحصيلها على مختلف المستويات.
٣- محاولة الحكومة القضاء على تجارة الرقيق مما أدى إلى توجيه ضربة إلى مورد هام للثروة وإلى الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد المنزلي والزراعي في البلاد
٤- ما اختصت به الحكومة قبيلة الشاقية وجماعة الختمية من امتيازات اثارت عليها حقد الجماعات الدينية والاجتماعية الأخرى [٢٣]

وكان إعلان محمد أحمد في ٢٩ يونيو ١٨٨١م بانه المهدي، بمثابة نقطة تحول وانطلاق أضحت بمقتضاها، الحركة الإصلاحية هي حركة سياسية ذات دلالة ثورية وكان مظالم الإدارة العثمانية هي الدافع الأول لتطور المهدية من حركة اصلاحية إلى حركة ثورية

حزبية، وقد استطاع الأنصار اتباع المهدي أن يهزموا جيش الحكومة العثمانية في السودان عدة مرات ومواقع متعددة [٢٤]

تزعزع وهوي الحكم العثماني في السودان الذي ظل قائماً ستين عاماً تقريباً تحت اقدام المهدية وجيوشها الزاحفة، لقد كانت المهدية أداة للرفض والاحتجاج والثورة من جانب علماء المسلمين في مواجهة الحكم الذي ظل يتقلص مركزهم عاماً بعد عاماً آخر [٢٥].

الفتاوى حول مهدى السودان:

كما أسلفنا فقد صدرت هذه الفتاوي في اتجاهين مختلفين (معارض للمهدي ومؤيد له) ولذلك سنحاول أن ندرس كل مجموعة من الفتاوي في وحدة واحدة، وبما أن الفتاوي التي صدرت بمعارضة المهدية وببطلانها بحسب سياق الأحداث سنبدأ بها.

أولا: الفتاوي المعارضة للمهدي وهي تنقسم إلى ثلاثة:

أ/ فتاوي علماء الأزهر

صدرت هذه الفتوى في ١٨ ذي القعدة ١٣٠٠ هـ/ ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٣م ونلاحظ أنها صدرت متأخرة بعض الشيء، إذ أن محمد أحمد أعلن بانه المهدي منذ عام ١٨٨١م، ووقع على هذه الفتوى (الشيخ محمد العباس المهدي شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية وهو من الأحناف وستة من علماء الشافعية وعشرة من علماء المالكية واحد عشر من علماء الأحناف [٢٦].

وجاء في بداية الفتوى، أن العلماء اطلعوا على الخطاب الذي أرسله المهدي، فوجدوا أن ما تضمنه معارضاً للكتاب والسنة ومخالفاً لما عليه أئمة الأمة المحمدية، تم ذهبوا يعددون الأمور التي ذكرها المهدي في رسالته واعترضوا عليها وفندوا ما جاء فيها، وقد بدأوا بالخال في خده الأيمن وقالوا انه مما يشترك فيه معه كثير من الناس، وأن رؤية محمد احمد للنبي صلى الله عليه وسلم يقظه وأخذه المهدية عنه لا تناط بها أحكام شرعية، وأن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم الآن حياة أخروية لا تقلق بها الأحكام، وحتى إذا تمت الرؤية وجرى ما ذكره فإن القاعدة الأساسية ، لا تكون الخلافة ولو للمهدي، الا بمبايعة أهل الحل والعقل أو بعهد الخليفة الذي قبله، هذا ما لم يحصل لمحمد أحمد. وثم أن الرؤية المذكورة، حتى وأن صحت، تتعارض فيما رأوا، مع أصح حديث ورد في المهدي المنتظر وهو حديث السيدة أم سلمة زوجة الرسول وهو حديث قاطع لعروض الاشتباه في أمر المهدي، وقد بين ما فيه من علامات المهدي من مكان المولد، ومكان الظهور وكيفية الظهور ومناسبته وكيفية البيعة له

وما يحصل بعد ذلك من أمور، وأشار علماء الأزهر بأن حال محمد أحمد بعيد عما ذكر في هذا الحديث وفي الأحاديث الأخرى وبالتالي يتضح أن دعواه هذه باطله وليس هو المهدي المنتظر والخليفة وأن دعواه رؤيته صلى الله عليه وسلم وأخباره أياه بذلك تثبت مطلوبة ولا ينظر إليها ولا يعول عليها [٢٧].

وانتقدت فتوى علماء الأزهري رسالة محمد احمد بقتال الترك وأنهم كفار وأن اموال من حاربهم وأولادهم غنيمة قول أن ذلك تهور (تمجه الاسماع وتزجه الطباع ويغضب الله ورسوله ويبلغ به الشيطان ما موله...) وذكروا أحاديث مرويات عن الغزالي في منع تكفير المسلم.

ويستنكرون استباحة دماء المصلين مقربين بالتوحيد، وختمت الفتوى بقولهم فيلزم كل ذي لب سليم وعقل قويم صراط مستقيم الحذر من خزعبلاته هذا وبذل الجهد في مجانبته وتحصين القلب عن الميل ألي شيء من أقواله وأفعاله، فإنها ليست من الدين في شيء...بل يجب على كل مسلم أطفاء هذه الفتنة ومنعه عن اراقه دماء المسلمين بغير حق وصده عن ذلك باي طريق [٢٨]

ويرى محمد رشدي حسن، بأن العلماء في مصر وبإيعاز من الخديوي وقفوا موقفاً صارماً من محمد أحمد ، وذلك لأنهم وجدوا أن نصوص الدين وخاصة في قوله بمهديته ليست بمعضده له ومن ثم فقد حكموا بتكفيره كما هو في فتواهم التي تقول (ما قولكم أيها العلماء الحاملون شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في رجل خرج عن طاعة امير المؤمنين وسلطان المسلمين وأدعي الامامة العظمى والخلافة الكبرى وحارب جيوش نائب الأمير، جهات السودان وقتل وسلب وضارب ونهب اموال المسلمين واستباح أعراضهم، وما ملكت إيمانهم مدعياً أن سيد الوجود اجازه مناماً بأنه الإمام المهدي المنتظر وأمره بقتل الترك، لأنهم كفار بل من أشد
كفراً [٢٩].

وأيضا من الفتاوي التي صدرت عن الأزهر الشريف، فتوى الشيخ محمد الأنبابي وهو من كبار علماء الشافعية بمصر، تولى مشيخة الأزهر في فترة قصيرة. وبدأ فتوته بقوله: (هدانا سبيل الرشاد محمد القاصم بسيفه أهل العناد، الراشدين والتابعين لهم في تأييد معالم الشريعة والدين...الخ) وأشار بان محمد أحمد لا يطابق ما في الأحاديث والآثار الواردة في المهدي المنتظر، وقد ساق في ذلك ثلاثة أحاديث، أحدهما الحديث المروي على لسان السيدة أم سلمة زوج الرسول صلى الله عليه وسلم والآخران لم ينقلهما أحد من تكلم عن مهدي

السودان، يقول (إذ يأخذ القوم وهم راجعون من الحج داء الكلب فتقاتل القبائل قتالاً شديداً فيفزعون ألي خيرهم وهو ملصق وجهه إلى الكعبة ويبايعونه مهدياً وهو كاره) وينتقل الانباري إلى الخلافة الكبرى ويقول أنها متوقفة على مبايعة أهل الحل والعقد ولا تصح مع وجود امام، وبما ان الإمام الشرعي موجود فلا تصح خلافه غيره، وأنتقد الانباري في فتواه هذه محمد أحمد في تكفيره للعثمانيين وزوال ملكهم لأنهم مسلمون ويقيمون ما على المسلمين من شعائر ويختم الفتوى بتحذير كل مسلم من متابعة محمد أحمد وبذل الجهد في ردعه لأنه خرج عن الطريق المستقيم وحاد عن سبيل الشرع القويم حيث انه أحدث في الدين ما ليس منه وتسبب في أراقة دماء المسلمين [٣٠].

ب/ فتاوي علماء الخرطوم

تشير المراجع والمصادر التاريخية بأن عبد القادر حلمي باشا [٣١] عند قدومه حكمداراً للسودان حرض علماء الخرطوم بوضع رسائل يدحضون بها مهدية المهدي، فأصدروا فتوى حملت توقيع كل من (الشيخ الأمين الضرير رئيس علماء السودان، شاكر الغزي مفتي استئناف السودان، موسى محمد مفتي الخرطوم، وحسين المجدي مدرس العلم بجامع الخرطوم، محمد خوجلي قاضي عموم السودان).

جاء في الفتوى (فالله قاصم من عاند دينه...) ويعنون بذلك المهدي وأتباعه، والسلام على من شادوا قواعد الدين وحفظته وخدامه المنافحين لما يقوم به المهدي من هدم، ثم اشارت الفتوى للنقاط التالية:

١- ان الإسلام قد اكتمل على يد الرسول ولا يقبل من بعده قولاً لم ينصب عليه في الكتاب والسنة وإذا قال أحد بالزيادة علمهم عليهما، فإنه يطعن في القرآن، إذ بعد الإكمال لا يتجدد شيء، وهذا يتوافق مع رأي السنة الذين يرون أن يكون المهدي مجتهداً وحسب لكمال الإسلام أصلاً.

٢- جاء اجتماع المسلمين على عدم الأخذ بالرؤيا، إذا خالف الشرع والذي يقول محمد أحمد خارج عن هذا الإجماع.

٣- تجاوز محمد أحمد لحدود المجتهد وشروطه لكونه أولاً تصدى لمهنة دون أن يستوفي شروط المجتهد وثانياً حرف الإجماع القائم على عدم تكفير من ينطق بالشهادتين ويعصم دمه وماله إلا بحق الإسلام.

٤- يعتبر محمد أحمد مرتداً لأنه فارق الجماعة وشق المسلمين وضرب الديار ونهب الأموال وسلط المسلمين بعضهم على بعض واباح قتل المؤمنين وهتك أعراضهم.

٥- أن غالب من يناصرون محمد أحمد مقهورين بالخوف من القتل والهتك والأسر والسلب، فيما إذا عارض أو حاول الانفكاك.

٦- استنكر العلماء وصفهم بالضلال وأن أصحاب محمد أحمد يعلمون ما لا يعلمه العلماء مع أن بينهم وبين أدنى المعرفة بونا بعيداً [٣٢].

وكان رد محمد أحمد المهدي أن أصدر منشوراً أتهم فيه العلماء بأنهم لا يقولون الحق لأنهم يسعون إلى الدنيا وأصبحوا مستعبدين للترك بالمال والمنصب وقد سكتوا بالأمس عندما عدل الأحكام الإسلامية واستبدلت بغيرها، وأنشر الفساد وعم جور الحكام على العباد وذهبت الغيرة على الإسلام وأنهم يقطعون الطريق على المسلمين حتى لا يتبعوا الحق ويؤيدوا تشيد الدين باتباع مهديته [٣٣].

وأيضاً عند مجيء غردون باشا [٣٤] حكمدار لعموم السودان للمرة الثانية، او عز للعلماء بإصدار فتوى أرسل إلى الشيخ عبد القادر وعبد الرحمن النجومي بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٣٠١ هـ، تعرضوا فيها إلى دحض أقول محمد احمد المهدي بنصوص من الأحاديث والفقه الإسلامي، ووصفوه بأنه مرتد لأنه فارق الجماعة [٣٥].

من خلال هذا العرض نجد أن الفتاوي الرسمية الصادرة ببطلان مهدية محمد أحمد المهدي كانت من جهتين فقط هي الأزهر الشريف بالقاهرة، وعلماء الخرطوم الذين يناصرون الحكومة وأيضاً من الملاحظ أن المؤرخين الذين تناولوا هذا الموضوع اتفقوا، بان هذه الفتاوي كانت بإيعاز من الجهات الحاكمة سواء في مصر أو السودان. ولكن من الملاحظ لم تصدر أي فتاوي تابعة للمركز من قبل الدولة العثمانية، سوآءا كانت رسمية أو فردية، ولكن من خلال بحثنا في هذا الأمر، تحصلنا على تقرير في الأرشيف العثماني يحمل الرمز y.ppk.١/٩٣ يتناول اهمية السودان بالنسبة للدولة العثمانية وذلك عندما اندلعت الثورة المهدية في السودان وجاء في التقرير (أن السودان بالنسبة للدولة العثمانية باب ليس له نظير، فإذا أغلق هذا الباب والعياذ بالله، فنخشى ألا ينفتح أمامنا باب آخر وتقع اضرار بالغة، مادية ومعنوية. أن ما يحتاجه السودان الآن ،ليس أكثر من قوة عسكرية كاملة التجهيز تنظيم عشر، آلاف جندي وعدد من الشيوخ الذين يقومون بشرح امور الدين للناس والتصدي لأكاذيب المهدي وفي حالة ارسال قوة عثمانية، فأن المسألة السودانية، لن تستغرق أكثر من شهر، وربما

يحدث بعد اعلان الأمر والحرمان من جناب الخلافة وزيوع أمره بين الناس أن يزول كل شيء دون اللجوء ألي الحرب في حين أنه إذا ارسلتهم الحكومة المصرية من المصريين دون غيرهم، فانهم قد يتعرضون للهلاك ويتحول أغلبهم للدخول في صفوف المهدي انتقاما من الحكومة الخديوية ومن
الانجليزية (٣٦).

ج /الفتاوي الفردية:

ونقصد بها تلك التي أصدرها أشخاص بشكل فردي وفي الغالب الأعم هي فتاوي غير رسمية، أي لم تكن بإيعاز من الحكام.

شاكر الغزي

كان يشغل منصب مفتي مجلس استئناف السودان، وقد ورد ذكره مع علماء الخرطوم عام ١٨٨٤م.

في هذه الفتوى التي أصدرها يشير الغربي إلى وجوب الطاعة للسلطان العثماني وولاة الأمور وجوباً شرعياً والاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك لأن الدين والسلطان أخوان ، فالدين هو الأساس والسلطان هو حافظة والخروج عن السلطان يؤدي إلى الخلاف بين المسلمين والاقتتال بينما الإسلام يحث على ضرورة التألف، وأشار في هذه الفتوى إلى بطلاب الدعوة المهدية التي أعلنها محمد أحمد، وينفي عنه الصفات المتعارف عليها بين العلماء عن المهدي المنتظر وأن الشروط والصفات التي ذكرها علماء المسلمين عن المهدي المنتظر لا تنطبق على محمد أحمد في كل الجوانب، ونهى عن اتباع محمد أحمد وينصح من أتبعه أن يتخلى عن اتباعه ووصف أنصار المهدي، بالتوحش وبالوقوع في ظلمات الجهل وأنهم لا بصيرة لهم ولا معرفة ولا دين ويجب تأييد السلطان العثماني ومناصرته ووجوب قتل الخوارج وأن الأئمة قد أجمعوا على أن الخروج عن الطاعة من الكبائر ومن ثم قرروا أن قتل الخوارج فرض وأن لمن قتلهم الأجر يوم القيامة (٣٧)

(٢) أحمد الأزهري:

وهو من علماء السودان وقد أصدر فتوى حمله عنوان (رسالة السيد احمد الأزهري في تكذيب دعوى محمد أحمد المهدي) صدرت بتاريخ شعبان ١٢٩٩ هـ ، جاء فيها، اعلموا أيها الأخوان في الإسلام الراغبون فيما عند الله تعالى من الكرامة والأنعام وأن الله سبحانه وتعالى

بين لعباده طريق الضلالة وطريق الهدى وأنه مراقب لهم في جميع أحوالهم وأفعالهم ولم يتركهم سدى واختار من عباده اناساً أولاهم اسرار المملكة وأمر بطاعتهم وجعل مخالفتهم مؤدية إلى الوبال والتهلكة قال تعالى (أطبعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وقال عليه الصلاة والسلام عليكم بالسمع والطاعة وأن ولي عليكم عبد حبشي، وقد نص العلماء على أن الخروج عن طاعة الإمام حرام، وقال عليه الصلاة والسلام من أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني. وقد نص العلماء أيضا على أن الإمام لا يعزل ولا تنبذ بيعته ولا يطرح عهده إلا إذا أمر احداً أن يكفر او كفر هو أي الإمام، وأما إذا لم يكفر، فإنه لا يعزل عن الإمامة ولا ينبذ عهده ولا تطرح بيعته ولو زالت عنه العدالة وأتصف بالفسق كما عليه أهل التحقيق وحيث علمتهم ما لكم من النصوص، من أن طاعة الإمام واجبة عليكم وأن خروجكم عن طاعته حرام عليكم وأنه لا يصح لكم نبذ عهده وطرح بيعته ولو أتصف بالفسق ما لم يكفر فكيف يسوغ لكم الاستماع لما نقل عن محمد احمد من دعوى المهدية والاقترار بما نقل عنه من الأقوال في المخاطبات مع أن دعواه المهدية ليس له دليل عقلي ولا نقلي يوافقه على صدقة فيها وها أنا أذكر لكم أدلة تناقضه في دعواه المذكورة.

أولهما: أن محمد أحمد المنقول عنه أنه مدعي المهدوية مولده ببلاد السودان وذلك متواتر عند جميع من يعرفه من أهل عصره فضلاً عن كونهم يعرفون أباه وأمه وأنهم مما يطلق عليهم اسم الدناقله ولو أن ذلك نسبة إلى البلد ولم يقل أحد أنه توجه إلى مكة ولا إلى المدينة والذي ذكره العالم المحدث شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي نزيل مكة في كتابه (الصواعق والمحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة) نقلاً عن الإمام على كرم الله وجهته انه قال مولد المهدي بالمدينة.

ثانيا: أن المحققين من العلماء ذكروا من الحديث والذي أخرجه أبو نعيم ليبعثن الله رجلاً من عثرتي افرق الثنايا، أجلي الجبهة أي منحسر الشعر عن جبهته ومما اخرجه الروياني وغيرهما المهدي من ولدي وجهة كالكواكب الدري اللون لون عربي والجسم جسم اسرائيلي أي طويل وورد أيضاً في حليته أنه شاب أكحل العينين، أزج الحاجبين أقني الأنف كثب اللحية على خده الأيمن وهذه الصفات المذكورة في صفات المهدي مفقودة في محمد أحمد.

ثالثا: أن الذي ذكره العلماء المحققون أن ظهور المهدي بعد أن تكسف القمر في أول ليلة من رمضان وتكسف الشمس في النصف منه ومثل ذلك لم يوجد منذ خلق الله السماوات والأرض ومن المعلوم أن محمد أحمد المذكور تفوه فيما قيلي بتلك الدعوة بجزيرة أبا في شهر

شعبان وأن رمضان قدم ولم ينقل عن أحد كسوف القمر في أول ليلة منه ولا كسوف الشمس في النصف منه وذلك دليل واضح على أن المهدية التي أدعاها لم يظهر فيها ما يدل على دعواه.

رابعا: انه نقل عن الإمام المحقق الجامح بين الحقيقة والشريعة الشيخ الشعراني أنه قال في مختصره روي أنه يخرج في أخر الزمان رجل يقال له المهدي من أقصى المغرب يمشي النصر بين يديه أربعين ميلاً راياته بيض وصفر، فيها رقوم وفيها اسم الله الأعظم مكتوب فيها، فلا تهزم له راية وقيام هذه الرايات وانبعاثها في ساحل البحر بموضع يقال له ماسة من جبل المغرب، فيبعث هذه الرايات مع قوم أخذ الله تعالى أهم ميثاق النصر والظفر، أولئك حزب الله هم المفلحون، أن محمد احمد لم يتوجه إلى المغرب (٣٨).

وهكذا واصل السيد أحمد الأزهر في تفنيد دعوى محمد أحمد المهدي نقطة نقطة إلى أن وصلت إلى إحدى عشر نقطة، مستشهداً بكتب علوم الدين الإسلامي التي تناولت المهدية، ونسبة لتكرار وتشابه بعض الأدلة التي صاغها أحمد الأزهر مع علماء آخرين ذكرناها أو سنذكرها لاحقاً، اكتفينا بما ورد ذكره.

وقد أتفق كل من شاكر الغزي وأحمد الأزهري في فتواهم لإثبات كذب محمد أحمد في بعض النقاط، مثل مكان ظهور المهدي إذ أتخذوا الحديث القائل بظهوره في موضع يقال له ماسة من جبل المغرب وأيضاً يقول أحمد الأزهري في حديث منسوب ألي علي كرم الله وجهه، إن المهدي يظهر حين ينشب خلاف حول موت خليفة ولكن الخليفة موجود ولم ينشب خلاف حول من يخلفه (٣٩)

(٣) الشيخ الأمين محمد الضرير:

أصدر فتوى تحت عنوان سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي بتاريخ ١٤٩٩ هـ – ١٨٨٢م تناول فيها الخلاف حول فكرة المهدية من الوجهة الدينية بين مؤيد للفكر ومعارض، ويسوق مساند هذا الخلاف وأشار إلى صفة المهدي وهو من الخلفاء العادلين ويأتي في إطار الشرعية عند خلو منصب الخليفة لا بالثورة على الخليفة القائم وأنه يكون باتفاق أهل الحل والعقد عليه، لا باجتهاد مجتهد أو بإشارة في مقام، وحرم الخروج على الإمام ويوجب مقاتلة من بغي بالخروج عليه مستنداً في ذلك إلى بعض الآيات القرآنية والمرويات والأحاديث، وتعرض في هذه الفتوى إلى الرؤيا، وناقش جواز رؤية النبي في الحلم وهل يكون ذلك بروحه

أم بعين جسده وهل يترتب على ذلك ما رتبه المهدي وينتهي كل ذلك به إلى ان الرؤيا لا يقوم عليه أمر ديني ولا يترتب عليه حكم من أحكام الشرع [٤٠].

وكما رأينا كان طبيعياً والنظام العثماني في السودان تتهدده، حركة المهدي أن تنشط أجهزته المختلفة لردعها واستئصالها من قبل أن تصبح هذه الدولة أثر من بعد عين وكان طبيعياً أن يناط بفئة العلماء والمفتين والقضاة واجبات في غاية الأهمية في حرب الدعاية ومحاصرة دعوة المهدية فكرياً بهدف عزلها وتجريدها من استجابة الجمهور المسلم [٤١].

ثانيا: الفتاوي المؤيدة للمهدية

في سبيل نشر دعوته بأنه المهدي المنتظر أرسل محمد أحمد المهدي العديد من الرسائل[٤٢] سوآءا أن كانت للملوك خارج السودان وللأفراد من العلماء والعامة داخل السودان وللقبائل المنتشرة في جميع ربوع السودان.

وقد شكلت هذه الرسائل والخطابات المرتكز الأساسي للفتاوي التي صدرت من العلماء دفاعاً عن المهدي والمهدية ولذلك من المفيد أن نشير إلى احدى هذه الرسائل إذ يقول محمد أحمد المهدي وبعد فمن العبد المفتقر إلى الله محمد المهدي بن عبدالله إلى احبابه في الله المؤمنين بالله وبكتابه، اما بعد، فلا يخفى تغيير الزمن وترك السنن ولا يرضى بذلك ذوو الإيمان والفطن بل أحق ان يترك الأوطان والوطن لإقامة الدين والسنن ولا يتوانى في ذلك عاقل لكون غيرة الإسلام للمؤمن تجبره، ثم أحبابي كما أراد الله في أزله وقضائه، تفضل عن عبده الحقير الذليل بالخلافة الكبرى من الله ورسوله وأخبرني سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بأني المهدي المنتظر وخلفني عليه الصلاة والسلام وأيدني الله تعالى بالملائكة المقربين وبالأولياء الأحياء والميتين من لدن ادم إلى زماننا هذا وكذلك المؤمنين من الجن وفي ساعة الحرب يحضر معهم أمام جيش سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بذاته الكريمة وكذلك الخلفاء الأربعة والأقطاب والخضر عليه السلام وأعطاني سيف النصر من حضرته صلى الله عليه وسلم...[٤٣]

ومن الملاحظة أن الفتاوي التي صدرت من العلماء المؤيدة للمهدي، صدرت بشكل فردي أي لم نجد أي فتوى صادرة بشكل جماعي، كما هو في الفتاوي التي صدرت في تكذيب المهدي.

أ/ الحسين ابراهيم زهرا

بشير المؤرخ السوداني محمد ابراهيم أبو سليم إلى أن هناك خطوط عامة وسريعة أكثر لصقاً بالمعارضة بشكل عامة، وللعالم زهراً وأمثاله بشكل خاص، إذا ان ظهور المسيحين

في دست الحكم، بعض هؤلاء مصريين وبعضهم أوربيين، وقد كره السودانيون ذلك، وكان أثره في النفوس عميقاً، كما كره أهل السودان بعض عادات الحكام العثمانيين وسلوكهم الاجتماعي وما كان يتسرب إلى السودان من الاتجاهات الأوربية من آراء وسلوكيات، وهذا كان يثير خواطر الرأي العام وبالخصوص رجال الدين، باعتبار ان ذلك تحلل من الدين والخلق القويم، بالإضافة إلى السياسة الدينية ذلك لأن الخديوي ، انسياقا مع التحديث أصبح يجري في الإمبراطورية العثمانية أخذت بالقانون الوصفي، وقد اثار ذلك العلماء وقطاعات كبيرة من الشعب في مصر كما أثار مجتمع السودان والذي كان أكثر تمسكاً بالتقليدية في الدين والسلوك، ثم أن العثمانيين فرضوا مذهبهم الحنيف ليطبق في المحاكم وأبطل في مصر الاحتكام إلى المذاهب حسب انتساب الناس إليها، وهذا ما دعا إلى كثرة الفتاوي والتي عدها الأصوليون بدعة منكرة، وقد أورد زهرا وحسن العبادي إنكارهم للفتاوي وذهبا إلى أن المهدي سيزيلها وأهل السودان في غالبهم كانوا مالكية والقليل في بربر وسواكن كانوا على المذهب الشافعي، تم فرض عليهم الحكم بالمذهب الحنفي مع أنه غريب عليهم [٤٤]

وقد جمع الحسين ابراهيم زهرا جميع فتواه عن صحة المهدي والمهدية ورده على العلماء الذين كذبوا المهدي في مخطوط أطلق عليه (الآيات البينات في ظهور مهدي آخر الزمان وغاية الغايات)

وقد جاء في إحدى الفتاوي فأن شمس المهدية قد سطعت على البلاد وظهور الشمس في رابعة النهار، فما خفيت ولن تخفى على ذوي البصائر والأبصار وأشرقت الأرض بنورها وهرع إليها المهاجرون والأنصار...[٤٥]

ويرى الحسين زهرا بان الشروط الواجب توفرها في المهدي، متوفرة في محمد أحمد المهدي مثل تكامل خلقه وحكمته وأقواله وأفعاله وتطابق أسمه مع اسم الرسول ويقرب ظهوره بمطلع النجم ذي الذنب، ويصفه بالقائم بأمر الله الخاتم لأوليائه ويقول الحسين زهرا، بأن المهدي ملهم وأنه يعبر عما يلقيه الله إليه من كلام وأن منشوراته ترجمة عن كلام الله تعالى الذي يلقيه في قلبه[٤٦]

في احدى الفتاوي ورداً علي محمود الخبير وهو أحد كبار العلماء وقد أثار سؤالاً حول حقيقة دعوة محمد أحمد وما موقف زهرا وكان رد الأخير بأن أمر المهدية يستحيل على أقدر العلماء أن يفهمه ، لأن هذا الأمر لا يقبل النظر فيه بموازيين العلماء من أصول وفروع وقياس واستنباط وما إلى ذلك من مقاييس العلم ويعود ذلك إلى المسند الباطني إذ تلقى محمد

أحمد المهدي هذا الأمر من الرسول مباشرة في حضرة، كيف لنا أن نقيس هذا القول بمقياس العلم، أن مسند العلم ومسند المهدي لا يلتقيان وليس في مقدور العلم، فالأمر أمر معرفة باطنية على منحي المهدي أو مجرد إيمان وليس أمر يقوم ويذهب بأدلة بينها علم. وقد صدق المهدي بعد أن ظهرت علامات من أسراره ووقائعه، بما لا يقبل التردد أو التشكك، فالسعيد من أتبع محمد أحمد المهدي والشقي من خالفه، وهو ناصح له بما يتبع. فلا يفوتن عليه النصح فيندم (٤٧)

وأيضا في معرض رد الحسين زهرا لأحد العلماء المشهورين المعارضين للمهدية يقول زهرا: بأن محمد قد جاء بأمر يصعب القطع فيه على وجه اليقين يستوي في ذلك العالم والجاهل وأنه هز به كل ثوابت المجتمع وأن الناس افترقوا بين مصدق ومكذب، ومتحيز ولكن محمد أحمد رجل مأمون لا يظن فيه الكذب لما عليه من العراقة والديانة والأمانة، من نشأته وإلى قيامه بهذه الدعوة ، وأن الله أيده بعلامات من أسراره، وهو له المشيئة والقدرة على أن يجعل سره حيث يشاء والقول الفصل فيه أنه يجب على كل مؤمن مبايعته ومرافقته وموزارته ومناصرته، فأن كان المهدي حقاً فزنا بهذه المرتبة، وأن كان غيره، فزنا معه على الاقبال على الله تعالى بالدين القويم والصراط المستقيم، فالمهم هو اقامة الدين القويم أما الأمر الآخر، أي مهدية المهدي فليس واثقاً منه وأن كان يثق في شخص المهدي ويرى ما يؤيد صدقه من علامته (٤٨)

يعتبر الحسين زهرا من أكثر العلماء دفاعاً عن المهدية وذلك يتضح. جلياً من خلال تصديه لكل الآراء والفتاوي المناوئة لمحمد أحمد المهدي، وهو الذي قام بمراجعة وإكمال كتاب نصيحة العوام والتي أعدم صاحبها قبل أن يكمل كتابه حول المهدي والمهدية.

ب/ الحسن سعيد محمد العبادي:

وهو من العلماء القلائل الذين عاشوا لفترة ما بعد سقوط دولة المهدية، ولد في بربر في شمال السودان عام ١٨٤٤م وتوفي بالحجاز عام ١٩٠٧م (٤٩)

عنوان الفتوى التي صاغها العبادي الأنوار السنية الماضية لظلام المنكرين على الحضرة المهدية وضعها سنة ١٣٠١ هـ (٥٠)

وهي كانت رداً على الفتوى التي أصدرها علماء الخرطوم بايعاز من غردون باشا، بينو فيها بطلان دعوة محمد أحمد وحكموا بتكذيبه (٥١) وقد أشرنا إليها سابقاً.

موضوع رسالة العبادي الدفاع عن المهدي، وإثبات مهديته، وذكر ما جاء في التراث الإسلامي عن المهدي المنتظر، أشار إلى بيان وجوب الطاعة للمهدي وحث الأمة على الجهاد مستدلاً بالآيات والأحاديث وتناول العبادي التكالب الأوربي تجاه الدولي الإسلامي (...ولقد هجمت الكفرة، فجاء على جل ممالك البلاد الإسلامية واستولوا عليها بالفعل وعكسوا الأمر ووضعوا جزية على المسلمين وأذلوهم واتخذوا رعية وصارت أفكارهم الآن متوجهة على استيلاء بلادنا السودانية ، فجأوا واستولوا على مسجد العلماء وعش الأولياء مصر المحمية ومعلوم عند كل ذي بصيرة نيرة فقهية أن العدو، إذا فاجأ جل ممالك البلاد الإسلامية ولذلك قد قره بعض العلماء الصالحين والأولياء بدينها من مصر أي جهات الغرب والشرق والشام، وبعضهم سجن حتى مات، كخاتمة المحققين الشيخ محمد عليش أحمد تجار العلم بالأزهري[٥٢] ثم وصف العبادي محمد أحمد المهدي بالصفة الآتية:

١- مبعوث لأحياء مراسم الإسلام بعد خفاء أثرها.

٢- مظهر علوم الحقائق بعد خمود أنوارها.

٣- وارث وخليفة للحضرة الخاتمة المحمدية.

٤- خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووارثه.

٥- أنه الوارث المنتظر والخليفة الأكبر.

٦- معصوم لا يخطئ [٥٣].

ج/ أحمد العوام

تشير المخطوطات عن احمد العوام، بأنه رجل من خطباء الثورة العرابية وهو مصري الجنسية، حسين الانتساب وقد نفي إلى الخرطوم بسبب الثورة العرابية فرأى الثورة المهدية في وجهة فتشبع لهما وقد وضع رسالة بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٠١ هـ الموافق ١١ يوليو ١٨٨٤م سماها (نصيحة العوام) وقد أعلن فيها تشبعه للثورة المهدية وكرهه للحكومة الخديوية ، ومما قاله فيها مشيراً إلى حكومة الخرطوم (...وقد طالما حاولتهم بالحق سراً ونصحت لهم حتى في دار الحكومة جهرا على مرأى ومسمع من وكيلها النصراني ومن حضر من كتبه الديوان في ليلة النصف من شعبان هذه السنة١٣٠١ هـ ٩ يونيو ١٨٨٤م أن يسعوا في الصلح بين الطائفتين المتحاربتين عملاً بأمر الله فلم أجد فيما بينهم حقاً ،كلاً ساعياً بكلمة حق لا خماد هذه الحرب، بين المسلمين وعباد الله المؤمنين مع تطلع الحاكم غردون باشا وهو نصراني لا طفاء لهيب هذه الحرب الموقدة ولذلك اعتزلتهم، وجميع المحصورين لا من جاء من يسعى

وهو يخشى، فأني ابذل له محض النصح حتى يفتح الله بيننا وهو خير الفاتحين.) وقد أثرت أقوال أحمد العوام تأثيراً سيئاً في نفوس أهل الخرطوم فسجنه غردون وكبله بالحديد حتى رأى منه انكسار النفس ووعد أنه لا يعود أي ما كان عليه فعفا عنه وجعله معاوناً في الحكمدارية براتب ١٥٠٠ قرش في الشهر، ولكن ما لبث أن عاد إلى سابق عادته من إنتقاد أعمال الحكومة وتهيج أهل البلد ضدها ،ولما جاء الخبر بزحف المهدي الي الخرطوم وأعلن غردون خبر قدوم الجيش الانجليزي جاهر في تكذيبه وتصديق المهدي ،وأغرى أحدى النساء فرمت الجمرة من شباك على معمل الفشكليك يقصد أحراق الجبخانة كلها، فسقطت الجمرة على بعض الأوراق، فأحرقتها فشعر بها الديدبان فأطفاها واعترفت المرأة، أن أحمد العوام هو الذي أغراها بذلك فأمر غردون بقتله فقتل في سراي الشرق [٥٤]

وتعتبر شخصية أحمد العوام من أكثر الشخصيات التي وجدت اهتماماً من الباحثين الذين تناولوا فتواه التي أطلق عليها كما أسلفنا (نصيحة العوام للخاص والعام من أخواني اهل الايمان والإسلام) وكما أسلفت، لقد استخدم المؤرخين مصطلح رسائل أو خطابات أو مطارحة أو خطبه او كتاب لهذه الفتاوي حول صحة المهدي والمهدية ولكن في الأساس هي فتاوي صادر، من علماء.

مهما يكن من أمر فقد كتب العوام فتاواه هذه في ٢٠ رمضان ١٣٠١ هـ وصدرها بقوله (هذه الرسالة المسماة بنصيحة العوام للخاص والعام من أخوانه أهل الإيمان والاسلام في وجوب اتحادهم وائتلاف قلوبهم باتباع سيدنا امام الزمان محمد المهدي المنتظر عليه السلام) ويبدو أن الغرض من كتابه هذه الفتوى النيل من الحكومة العثمانية فهو يحملها كافة مسئولية ما يحل بالمسلمين من بلايا، لأن الحكام لا يتقيدون بكتاب الله وسنة رسوله، وهو يدعو المسلمين إلى عدم اتخاذ اليهود والنصارى أولياء لهم ووجوب وقف القتال بين بعضهم البعض والالتفاف حول المهدي لأنه يدعو إلى اقامة دين الحق [٥٥].

في مقدمة الفتوى أو النصيحة كما يطلق عليها كاتبها بقول (...رأيت من واجباتي الدينية والفرائض الشرعية، وأن كانت مصيبة نفسي نتيجة اجرائي النصائح الإسلامية لأهل بلادي المصرية، أن عجل بكتابة هذه النصيحة لأخواني أهل الايمان والإسلام عموماً شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، مبيناً لهم وجوب اتحادهم وائتلاف قلوبهم وتحريم الحرب فيما بينهم وما ينشأ من ذلك من العز واجتماع كلمتهم في هذه الدنيا والفوز برضوان الله الأكبر في الآخرة[٥٦] وأهم ما ورد في مقدمة نصيحة العوام:

١/ أن علماء المسلمين لم يؤدوا واجبهم في نهج السلطان عبد الحميد وولاته على الأقاليم ومن ثم فقد أنصرف الجميع عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مما دعاه بن العوام أن يتضرع إلى الله تعالى حتى يهيئ للمسلمين خليفة واماماً لجمع شملهم ويوجد كلمتهم ويمكن أن يكون هذا الخليفة أما المهدي محمد أحمد أو غيره من الصالحين.

٢/ رغبة العوام الخالصة في نصح المسلمين للاتحاد فيما بينهم.

٣/ إظهار تسلط الأتراك وظلم الأسرة المالكة في مصر والسودان.

٤/ أهمية الحركة المهدية وحرصا الكامل في اظهار فضلها وقدرتها على تطهير البلاد من المفسدين والمستعمرين [٥٧].

في الفصل الأول وكان عنوانه (في وجوب اتحاد المؤمنين وعباد الله والمسلمين وائتلاف قلوبهم وتحريم الحرب فيما بينهم) واستشهد في هذا الفصل بالعديد من الآيات القرآنية تذكر منها على سبيل المثال (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله أن الله شديد العقاب) المائدة (٢)

وقوله تعالى (واطيعوا الله ورسوله وتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم وأصبروا أن الله مع الصابرين) (الأنفال ٤٦)

وقوله تعالى: (يا أيها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم أن الله لا يهدي القوم الظالمين) سورة المائدة(٥١)

وقوله تعالى: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) سورة النساء الآية ٩٣.

كما أستند العوام على العديد من الأحاديث النبوية: (كل المسلم على المسلم حرام. ماله وعرضه ودمه حسب أمرئ من الشر ان يحق أخاه المسلم).

وقوله صلى الله عليه وسلم (قتال المسلم للمسلم كفر وسبابة فسوق) وقوله صلى الله عليه وسلم (إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار قيل:

هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال إنه كان حريضاً على قتل صاحبه، اشارة منه صلى الله عليه وسلم إلى النهي الشديد أن يواجه مسلم مسلماً بحرب بغيا بينهم لما يترتب على ذلك من التفريق بينهم والخزي بكل منهما في دار الدنيا والعذاب الأليم في الأخرى[٥٨]

وفي الفصل الثاني في بيان الحرب الجائرة وقوعها بين المسلمين إذا قضت بها المصالح الدينية وحكى بوجوبها الشريعة المحمدية وبيان اقسامها وفرقها وأن لم يكن ثم خلاف

بين الأمة في أحكامها ،وفي الفصل الثالث من النصيحة أشار أحمد العوام، في بيان ما كان يجب على السلطان عبدالحميد ونائبه توفيق أن يفعلان قبل مباشرة الحرب علي محمد احمد المهدي ولم يفعلاه البته وبذلك استحقا اثما مبيناً وارتكبا ذنبا عظيما، أقل ما فيه اهمالهما أمر الرعية وترك ما جاءت به الشريعة المحمدية من تلك الأحكام المبينة حتى هلكت في سبيل حكومتها التركية تلك الألوف من النفوس الزكية التي حرم الله قتلها إلا بالحق [٥٩]

يرى ابن العوام أنه كان من واجب السلطان عبدالحميد ونائبه الخديوي محمد توفيق أن يطالبا من محمد أحمد المهدي بينه أي دليل على ادعائه المهدية ولهما في فرعون مصر قدوة حين طلب من موسى بينه على ما يقول وأن محمد أحمد المهدي واتباعه يمثلون الأمة السودانية باسرها، وكان على السلطان عبدالحميد ونائبه تكذبيب المهدي فور ظهوره ومما زاد الطين بله، أن الحكومة التركية قابلت دعوة محمد أحمد المهدي بالبنادق والسيوف وكان من الممكن تجنب هذه الحرب وحقن دماء المسلمين بان يجند السلطان عبدالحميد والخديوي عدداً من أكابر علماء المسلمين من شرق بلاد الإسلام وغربها لامتحان المهدي، فإن كان صادقاً بايعوه وأن كان كاذباً امروا بحربة وقتاله حتى يتوب فأن لم يتب يقتل [٦٠].

وأنتقد العوام العلماء الذين أصدروا فتوى بتكفير المهدي بقوله: (من المعلم شرعاً وعقلاً أن العلماء امنا الرسل على أممهم. فكان من أول الواجبات عليهم أن يلزموا الحكومة الكف عن القتال حرصاً على دماء المسلمين أن ترهق فيما بينهم والعلماء بموافقتها السلطة على أغراضها الفاسدة وأعمالها المنكرة بفتاوي لا تجدي نفعاً ووسائل لا تزيد إلا شراً والطين إلا بله والطنبور الا نغمة، فضلاً عن مخالفتها لظاهر أحكام الشرع وباطنه، كرسالة الأمين الضرير رئيس ومميز علماء السودان حالاً وغيره من القضاة والمفتين المحاصرين معنا بالخرطوم...)[٦١]

وحمل الفصل الرابع عنوان: (في شروط الأمام العظمى وفساد أمامه بني عثمان وبطلان نيابة من ولوهم أمور المسلمين كنيابة محمد علي وذرويه على مصر وملحقاتها من الأقطار السودانية) وفيما يقول اتفقت الأئمة الأربعة، رضي الله عنهم وعن عباد الله الصالحين وجميع العلماء العاملين على أن الأمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من أمام عادل يقيم لهم شعائر دينهم وينصف مظلموهم من ظالمه على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا حتى تقضي أيامها امامان، لا متفقان ولا مختلفان، وعلى أن الإمام لا بد وأن يكون من قريش إلا ...) [٦٢].

ويشير أحمد العوام أيضاً في شروط الإمام أن يقتدي بكتاب الله وسنه رسوله وأن يتم اختياره بالانتخاب (وهذه الشروط فقدت من الإمامة فقداً كلياً منذ ظهور دولة بني عثمان، كما يعلم ذلك علم اليقين كل عالم أو عارف بكيفية وصول الإمامة إليهم واستخلاصهم أياها لأنفسهم وإيقافها على ذريتهم من بعدهم واحداً بعد آخر...) (٦٣)

وفي الفصل الأخير من الفتوى الخاصة بأحمد العوام حول المهدي يقول: (قد رأيت أنه من الأولي تأخير كتابة هذا الفصل حتى يجمع الله بيني وبين صاحبه وهو السيد محمد المهدي بن السيد عبدا لله لأكون على بينة من الأمر...) (٦٤)

وكما ذكرنا فقد تم إعدام أحمد العوام قبل أن يلتقي محمد أحمد المهدي ولذلك، لم يتضح رؤيته حول المهدي والمهدية. وقد أشار الدكتور أبو سليم بأن الحسين زهرا أدخل بعض التعديلات على كتاب احمد العوام خاصة الفصل الأخير والذي لم يستكمل، وقد كتب العوام رسالته بأسلوب جيد وبيان متين وكان واعياً بموقفه وقضيته وقد شرحهما بدقة وعناية وفضلها أحسن تفصيل (٦٥).

الخاتمة:

استطاع محمد أحمد المهدي بإعلانه أنه المهدي المنتظر في السودان خلال الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٨٥م أن يحدث حراكاً فكرياً ودينياً في جزء من الإمبراطورية العثمانية وكانت قوام هذه الحركة أنعاش الفتاوي بين العلماء، ما بين معارض وناكر لمهدية محمد أحمد الذي لا تنطبق عليه المواصفات والشروط التي وردت في كتب التراث الإسلامي وبعض الأحاديث النبوية التي أشارت بظهور المهدي في اخر الزمان، والفريق الآخر من العلماء المؤيد والمؤمن بأن محمد أحمد هو المهدي المنتظر، مستفيدين من الوضع السياسي للإمبراطورية العثمانية، خاصة في منطقة مصر والسودان حيث ساد الفساد في جميع مناحي الحياة بالإضافة إلى استناد هؤلاء العلماء المؤيدين للمهدي في تأويل بعض الأحاديث والانتصارات التي حققها المهدي علي جيش الحكومة العثمانية في السودان.

ومن الملاحظ بالرغم من أن محمد أحمد المهدي قام بمحاولة نشر دعوته في نطاق واسع من العالم شملت غرب افريقيا وبلاد الحجاز واثيوبيا والإمبراطورية العثمانية وبريطانيا من خلال الرسائل التي أرسلها إلى تلك الجهات إلا ان الفتاوي التي صدرت من العلماء في ذلك الوقت انحصرت في مصر والسودان وربما هناك بعض الفتاوي التي لم يكشف النقاب عنها حتى الآن. وكما أسلفنا اصرار المؤرخين الذين تناولوا هذه الفتاوي في كتب التاريخ بإطلاق مصطلحات رسائل متبادلة أو مطارحة أو صراع بين العلماء وهي في النهاية عبارة عن فتاوي لأنها صادرة من علماء كان لهم شأن في ذلك الوقت.

وبالرغم من اسدال الستار على الدعوة المهدية عقب وفاة محمد احمد المهدي في يوليو ١٨٨٥م وسقوط دولة المهدية في عام ١٨٩٨م إلا أن فكرة المهدية تحولت إلى حزب سياسي أطلق عليه حزب الأمة ومعظم منسوبيه هم من أحفاد أنصار محمد أحمد المهدي وشكل حزب الأمة مع الأحزاب الاتحادية قطبين سيأسين في السودان وهم من أكبر الأحزاب السياسية في السودان عقب استقلال السودان.

الهوامش والمصادر والمراجع :

١- لمزيداً من المعلومات أنظر معجم المعاني الجامع (معجم عربي –عربي) على الانترنت.

٢- أنظر ويكبيديا الموسوعة الحرة على الانترنت.

٣- انجليزي عمل بالسودان قبل الاستقلال عام ١٩٥٥م مديراً لمحفوظات السودان.

٤- تخرج في كلية الخرطوم الجامعية عام ١٩٥٥م ، والتحق بمحفوظات السودان التي تطورت على يديه حتى غدت دار الوثائق القومية، له عدة مؤلفات وبحوث في التاريخ والاجتماع والأدب، يعتبر حجة في تاريخ المهدية توفي عام ٢٠٠٤م.

٥- أستاذ جامعي مصري الجنسية كان عميداً لكلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

٦- تخرجت في جامعة الخرطوم، هاجرت إلى السعودية لفترة طويلة، تعمل حالياً استاذاً للتاريخ الحديث بجامعة النيلين في السودان.

٧- يوسف فضل حسن، سودان وادي النيل قبل العهد العثماني (ملاحظات حول تفاعله مع التطورات المحلية والاقليمية والدولية من ١٥٢٥ حتى ١٨٢١م ، الندوة الدولية حول السودان في العهد العثماني، الخرطوم ٢٠١٢/٩/٢٨م.

٨- من الرقيق الشراكسة الذين كانوا موجودين في مصر ودخل في خدمة الدولة العثمانية، شارك في التوسع العثماني في منطقة اسيا وافريقيا.

٩- مدينة عن البحر الأحمر وهو ميناء السودان منذ قديم الزمان وهي منطقة عبور الحجاج خاصة القادمين من غرب ووسط افريقيا عبر السودان إلى بيت الله الحرام.

١٠- أوغورخان ومير باش وآخرون، السودان في العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعدابي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول ٢٠٠٧م.

١١- أوغورخان ومير باش، المرجع السابق.

١٢- ميمونة ميرغني حمزة، الصراع العثماني البريطاني حول السودان خلال القرن التاسع عشر، الندوة الدولية حول السودان في العهد العثماني، الخرطوم، ٢٠١٢/٩/٢٨م.

١٣- أنعم محمد عثمان الكباشي، السياسة العثمانية تجاه شمال السودان في القرن السادس عشر الميلاد، الندوة الدولية السودان في العهد العثماني، الخرطوم ٢٠١٢/٩/٢٨م.

١٤- تم تعينه والياً على مصر في عام ١٨٠٥م، بفرمان من السلطان العثماني.

١٥- انتصار صغيرون الزين، الآثار العثمانية في السودان، الندوة الدولية السودان في العهد العثماني، الخرطوم ٢٠١٢/٩/٢٨م.

١٦- الابن الأكبر لمحمد علي باشا، قتل على يد المك نمر زعيم قبيلة الجعليين في شمال السودان منطقة شندي.

١٧- وقد عرف تاريخياً عند السودانيين بمحمد الدفتر دار الذي قادر حملة انتقامية قتلاً وتشريداً للسودانيين وذلك عقب مقتل اسماعيل باشا.

١٨- أوغورخان دمير باتي وآخرون، المرجع السابق.

١٩- محمد ابراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية في المهدية، الطبعة الثالثة، دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٨٩م، ص ١٥، ١٦، ١٧.

٢٠- محمد ابراهيم أبو سليم، المرجع السابق، ص ٢٢.

٢١- ولد في جزيرة لبب شمال السودان ثم أنتقل مع والده إلى وسط السودان، درس علوم القرآن على أيدي عدداً من مشايخ الطرق الصوفية، توفى بعد ستة أشهر من دخوله الخرطوم عاصمة الدولة العثمانية في السودان وذلك في العام ١٨٨٥م.

٢٢- محمد سعيد القذال، الرؤيا الثورية في فكر المهدي ١٨٤٤ – ١٨٨٥م، المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية، الخرطوم ٢٩ نوفمبر – ٢ ديسمبر ١٩٨٨م.

٢٣- ب. م هولت، المهدية في السودان، ترجمة جميل عبيد، دار الفكر العربي، ص ٣٤ – ٣٥.

٢٤- ب. م هولت، الأولياء والصالحون والمهدية، ترجمة هنري رياض والجنيد على عمر، دار الثقافة بيروت، مكتبة النهضة السودانية الخرطوم، ص ٦١.

٢٥- ب.م هولت، المرجع السابق، ص ٤٥.

٢٦- لم يتسنى الباحث الوقوف على النسخة الأصلية أو صورة من هذه الفتوى في المجموعة الوثائقية الخاصة بالمهدية في دار الوثائق السودانية ربما وجدت نسخة

منها في مجموعة الدكتور أبو سليم الذي أشار بأنه أطلع على نسخة منها في الأرشيف عند زيارته المغرب.ومجموعة أبو سليم تم سحبها من دار الوثائق السودانية.

٢٧- محمد ابراهيم أبو سليم، الخصومة في مهدية السودان، كتاب في تاريخ فكرة المهدية اسلامياً وسودانياً، اصدارات مركز أبو سليم للدراسات، ط ٢٠٠٠م، ص ٣٢٠ – ٣٢١.

٢٨- المرجع نفسه، ص ٣٢٢.

٢٩- محمد رشدي حسن، نصيحة أحمد العوام والعلاقة بين العرابية والمهدية، الدار السودانية، دار الفكر، ص ٨.

٣٠- محمد ابراهيم أبو سليم، المرجع السابق، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

٣١- عين في مايو ١٨٨٢م.

٣٢- محمد ابراهيم أبو سليم، الخصومة في مهدية السودان، المرجع السابق، ص ٣١٢ – ٣١٤.

٣٣- محمد ابراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية في المهدية، المرجع السابق، ص ٥٠.

٣٤- وصل الخرطوم في الثامن عشر من فبراير ١٨٨٤م وقتل يوم ٢٦ يناير ١٨٨٥م.

٣٥- ميمونة ميرغني حمزه، حصار وسقوط الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ١٩٧٢م ، ص ٧٣.

٣٦- أوغورخان ومبرياش وآخرون، السودان في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ١٨٠.

٣٧- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار عزه للنشر والتوزيع الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص ٩٥٢ – ٩٦٠.

٣٨- أطلع الباحث على فتوى السيد أحمد الأزهري في تكذيب دعوى محمد أحمد المهدي في كتاب الصراع بين المهدي والعلماء للدكتور عبد الله علي ابراهيم وهي ذكره في الكتاب كملحق رقم (١) ص ٥٧ – ٦٤.

٣٩- عبدالله علي ابراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص ٣٦ – ٣٧.

٤٠- مجموعة وثائق المهدية ١٦/٣/٩ سعادة المستهدي بسيرة الامام المهدي، دار الوثائق القومية السودانية.

٤١- عبد الله علي ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٣.

٤٢- هذه الرسائل والمنشورات صدرت في كتاب "منشورات المهدية" و "الآثار الكاملة للإمام المهدي" صدر في ٦ أجزاء وهما من اعداد وتحقيق البروفسير محمد ابراهيم أبو سليم.

٤٣- مجموعة وثائق المهدية ١/٨١/٢ منشورات محمد أحمد المهدي إلى احبائه في الله يدعوهم للإنضمام تحت لواء المهدية، دار الوثائق القومية السودانية.

٤٤- محمد ابراهيم أبو سليم، عالم المهدية الحسين ابراهيم زهرا وأعماله، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م ، ص ٦.

٤٥- مجموعة وثائق المهدية ٢٤/٣/٨ الآيات البينات في ظهور مهدي آخر الزمان وغاية الغابات لجامعها الحسين ابن ابراهيم زهرا، دار الوثائق السودانية.

٤٦- مجموعة وثائق المهدية ٢٤/٣/٨ المصدر السابق.

٤٧- محمد ابراهيم أبو سليم، عالم المهدية الحسين ابراهيم زهرا، المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤.

٤٨- المرجع نفسه، ص ٣٥.

٤٩- وقد كتب أبو سليم كتاباً عن الحسن العبادي وهو محفوظ في دار الوثائق تحت الرقم ايداع ٥٩٤/٢٩/١/ وقد حاولت الاطلاع عليه وطلبته أكثر من مرة ولكن فيما يبدوا أن النسخة الوحيدة الموجودة في دار الوثائق مفقودة.

٥٠- محمد ابراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية في المهدية، المرجع السابق، ص ٦٥-٦٧.

٥١- نعوم شقير، المرجع السابق، ص ٧٨٣.

٥٢- محمد ابراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية في المهدية، المرجع السابق، ص ٦٥-٦٦.

٥٣- المرجع نفسه، ص ٦٧.

٥٤- هذا التقرير وجدته ضمن مخطوطات نصيحة أحمد العوام بدار الوثائق السودانية وأيضاً هذا التقرير مذكور في كتاب نعوم شقير (جغرافية وتاريخ السودان) ربما يكون هذا التقرير من اعداد نعوم شقير خاصة إذا علمناً أنه كان يعمل في الاستخبارات ضمن القوة التي جاءت إلى السودان بقيادة كتشنر وأنهت دولة المهدية ١٨٩٨م.

٥٥- ميمونة ميرغني حمزة، المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

٥٦- مجموعة المهدية ٤٨/٦/٨ نصيحة العوام، دار الوثائق القومية السودانية، مصدر سابق.

٥٧- محمد رشدي حسن، المرجع السابق، ص ١٨.

٥٨- مجموعة المهدية ٤٨/٦/٨ نصيحة العوام، دار الوثائق القومية السودانية، مصدر سابق.

٥٩- المصدر نفسه.

٦٠- محمد رشدي حسن، المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

٦١- مجموعة المهدية ٤٨/٦/٨ المصدر السابق.

٦٢- المصدر نفسه.

٦٣- المصدر نفسه.

٦٤- المصدر نفسه.

٦٥- محمد ابراهيم أبو سليم، نصيحة العوام، المرجع السابق، ص ١٣-١٤.

الملاحق

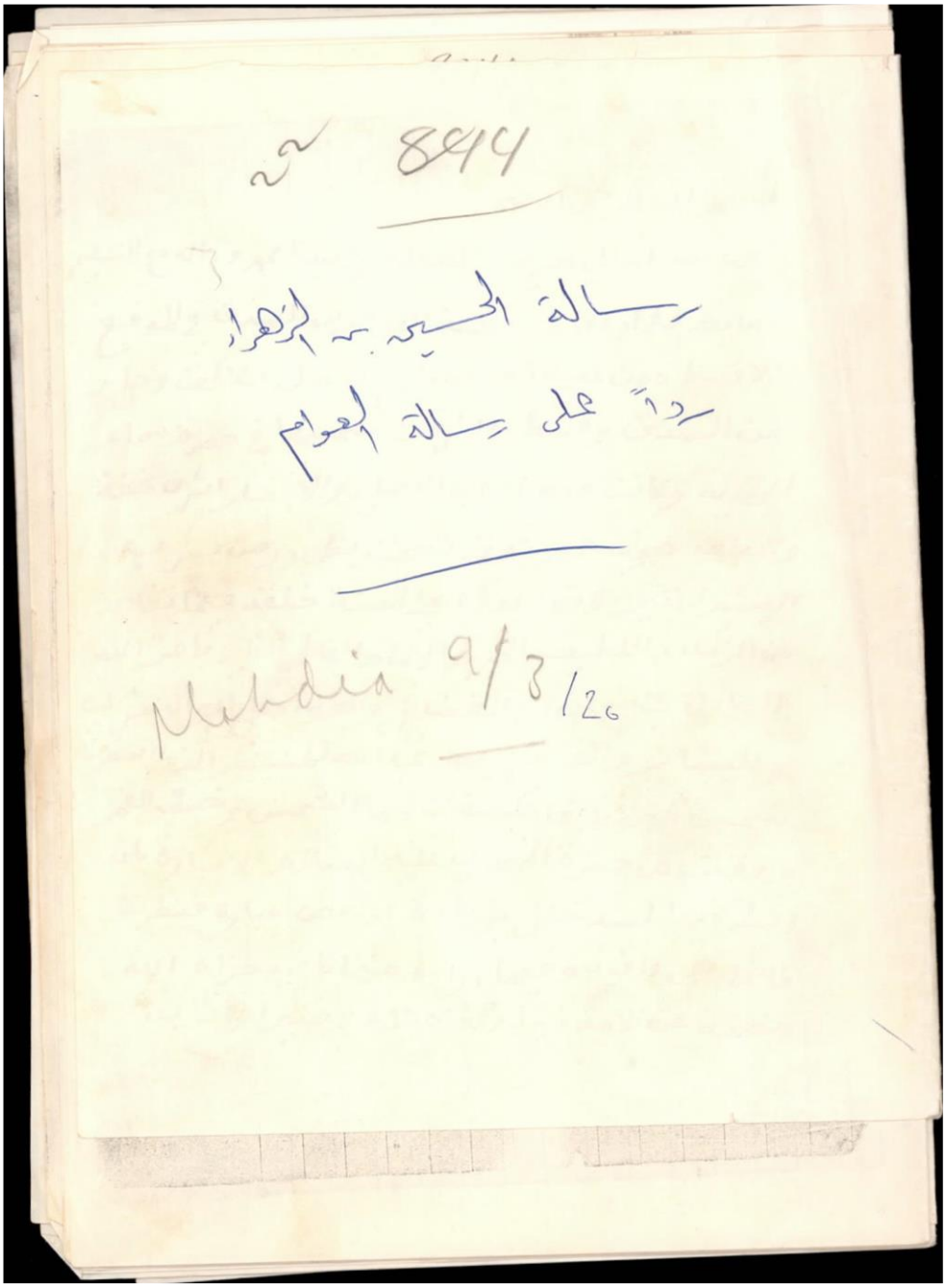
844
رسالة الحسين بن الزهراء
رداً على رسالة العوام
Mahdia 9/3/20

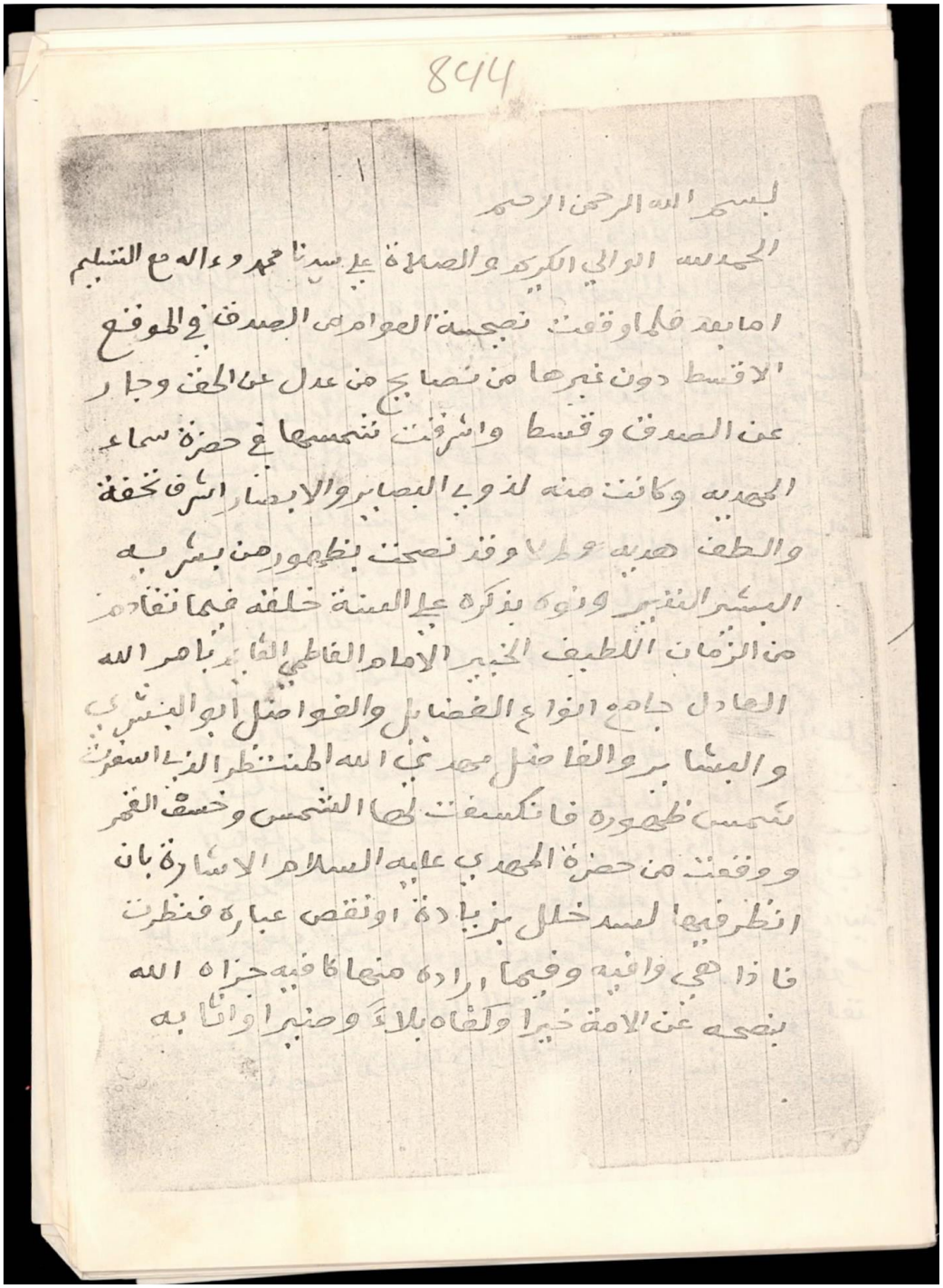

844

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وءاله مع التسليم

اما بعد فلما وقعت نصيحة العوام من الصدق في الموقع
الاقسط دون غيرها من نصايح من عدل عن الحق وجار
عن الصدق وقسط واشرقت شمسها في حضرة سماء
المهديه وكانت منه لذوي البصاير والابصار اشرف تحفة
والطف هديه ولما وقد نصحت بظهور من بشر به
البشير النذير ونوه بذكره على السنة خلقه فيما تقادم
من الزمان اللطيف الخبير الامام الفاطمي القايم بامر الله
العادل جامع انواع الفضايل والفواضل ابو البشرى
والبشاير والفاضل مهدي الله المنتظر الذي اسفرت
شمس ظهوره فانكسفت لها الشمس وخسف القمر
ووقعت من حضرة المهدي عليه السلام الاشارة بان
انظر فيها لسد خلل بزيادة او نقص عبارة فنظرت
فاذا هي وافيه وفيما اراده منها كافيه جزاه الله
بنصحه عن الامة خيرا وكفاه بلاءً وضيرا واثابه

الحدود المائعة و إشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي

د. فكيري شهرزاد
أستاذة مساعدة قسم بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

مقدمة:

تعتبر الحدود العلامة الراسمة والمحددة لسيادة الدولة منذ العهد الوستفالي، حيث لاطالما كانت الحدود عرضة للتهديد والإختراق جراء الحروب، كما تغيرت حدود بعض الدول جراء المطالب الإنفصالية، إلا أن الآلة الحربية لم تعد في عالم اليوم المخترق الوحيد لحدود الدولة الواحدة وذلك بعد ظهور جملة من التهديدات اللاتماثلية من بينها تجارة السلاح وتهريبه خاصة مع إرتباط هذا التهديد بالجماعات الارهابية و تغذية النعرات والحروب الداخلية، وهو ما حدث مع ليبيا التي بمجرد سقوط نظامها عام ٢٠١١ حدث إنفلات أمني كبير أدى إلى تسرب كميات كبيرة من الأسلحة وانتشارها بين الثوار والمدنيين، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما إخترت هذه الأسلحة حدود دول أخرى، وهذا راجع الى غياب السيطرة من الناحية العسكرية وعدم ترسيخ الوجود الفعلي في أجزاء كبيرة من البلاد. فقد أشارت التقارير والمعلومات إلى أن السلاح المهرب وصل إلى ١٤ دولة من بينها مصر، تونس، الجزائر، مالي والنيجر وهو ما اعتبر تهديدا أمنيا كبيرا توجب تكثيف الجهود سواء الإقليمية أو الدولية لمواجهته، وعليه ستبحث ورقتنا هذه في تداعيات هذا التهديد عبر تقديم إحصائيات حول الأسلحة التي تم رصدها وحجزها في عدة دول، إضافة إلى البحث في إستراتيجيات المواجهة بالأخص من طرف الجزائر التي تشترك بحدود صحراوية واسعة مع ليبيا، وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت عملية إختراق السلاح الليبي المهرب عبر الحدود على الأمن الإقليمي، العربي والإفريقي؟.

وللإجابة على الإشكالية سيتم معالجة الموضوع عبر تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسة.

أولا: الأزمة الليبية وإنعكاساتها على أمن الحدود.

بعد سقوط الأنظمة السياسية للعديد من الدول العربية بعد الحراك العربي الذي بدأت حيثياته منذ نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، برزت جملة من المعطيات الجديدة التي ساهمت في بلورة فكر مغاير لمفهوم الحدود أين برزت خريطة جيوسياسية للمنطقة العربية والإفريقية ككل، على إثر تعدد السيناريوهات التي رسمت للوضع الأمني في ليبيا، اليمن وسوريا على سبيل المثال، وبروز كيانات بنيوية إثنية مطالبة بالإنفصال وتكوين دول جديدة مستقلة مثل مطالب الطوارق التي رفعت في دولة مالي، هذه الإثنية التي تشترك مع حدود عدة دول جوارية تتعدى دولة المالي ما يعني أن التغيير لن يمس حدود هذه الدولة بشكل منفرد وإنما حدود دول الجوار أيضا، كما تغيرت من جهة أخرى طبيعة التنظيمات الإرهابية التي أصبحت عابرة للأوطان والحدود بحيث لم تعد إيديولوجيتها تهدف إلى إسقاط الأنظمة السياسية في الدول التي تتواجد بها وإنما أضحى هدفها واسعا وهو إقامة دولة اسلامية بموارد منفصلة مثلما يحدث مع تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) الذي أصبح يملك رؤوس أموال يستقطب بها المتطوعين في صفوفه رغم أن هذا التنظيم ليس بوليد الحراك العربي او الفوضى في سوريا وانما كانت بداياته الحقيقية في العراق تحت إسم" جماعة التوحيد والجهاد "ثم تحول الى تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" في ٢٠٠٤ ، وخلال الفترةما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ تمكنت القوات الأميركية والعراقية من إضعاف التنظيم، إلا أن الأزمة السورية والوضع الأمني الذي آلت إليه وفر أرضية فوضوية له، ففي عام ٢٠١٣ ظهر في سوريا معلنًا ضم جبهة النصرة الذراع الرسمي لتنظيم القاعدة في تلك الدولة إليه مقدمًا نفسه باسم "الدولة الاسلامية في العراق والشام،[1] ما يعني أنه برز أكثر عام ٢٠١٣ وهو ما يفتح المجال لعدة تحليلات تقود كلها الى مبررات التدخلات الأجنبية لمحاربة هذا التنظيم الذي أدى الى تراجع الحديث عن تنظيم القاعدة بلاد المغرب الاسلامي.

من خلال الفقرة أعلاه، نلاحظ إختلاف الأمثلة ولكنها كلها تشترك في وجود عامل واحد وهو السلاح، فإذا عدنا إلى الموضوع محل دراستنا وهو الحالة الليبية نقول بأن ما حدث في هذه الدولة لم يكن بمعزل عن جوارها الاقليمي من حيث إنعكاساته السلبية، فقد تغيرت

---

١ – فكيري شهرزاد، **الجماعات الارهابية المسلحة في جنوب المتوسط واستراتيجيات المواجهة**. التهديدات الأمنية في المتوسط وانعكاساتها على الأمن الاقليمي. يوم دراسي بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف بالتعاون مع مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، يوم ١٧ مارس ٢٠١٥، ص ١٢.

طبيعة "المعضلة الأمنية" التي تواجه الأمن القومي للدول، بالأخص بعد مراحل ما بعد الحراك العربي، ما جعلها تتسم بالتشابك والتعقيد لما يعيد المكانة لمفهوم "مركب الأمن" الذي يتحدد من خلال وجود مستوى عال من الإعتماد الأمني المتبادل بين الوحدات المشكلة للمركب، بحيث يشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن، سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني للتهديدات/ و أو أساليب التعامل معها، وتقترح هذه النظرية أن الأمن في المستوى الإقليمي يتأثر دوما بالتفاعلات الحاصلة على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء، على إعتبارها تركز من جهة– على التفاعلات المتزايدة التعقيد بين العنف الذي تمارسه الدولة (أو مجموعة الوحدات السياسية داخل المركب) من أجل بسط سيطرتها على إقليمها، ومن جهة أخرى – على العنف المضاد الذي تمارسه الولاءات المحلية التي تقوم بالسيطرة [أو حتى وجود] الدولة، لذلك من المهم أن نأخذ بعين الإعتبار تأثير فشل أو إنهيار الدولة على ترتيبات مركب الأمن الإقليمي.[١]

ومن جهته، عرف باري بوزان "مركب الأمن الإقليمي" بأنه مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء/ أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مترابط لدرجة أنه لا يمكن معالجة أي مشكلة أمنية واقعة في إطاره بشكل منفصل عن الإطار الأوسع للوحدات"، بحيث أضحت الدول غير قادرة على البحث في أمنها الوطني بمعزل عن بعضها البعض، إذ يتعمق ذلك الإرتباط بين مفردات البيئة الإقليمية، بسبب تغير أنماط ومصادر التهديدات وفواعلها على إثر تصاعد حدة التهديدات اللاتماثلية "غير التقليدية"، كالإرهاب والجريمة المنظمة، وحتى تنامي دور الفواعل المسلحة من غير الدول ذات العلاقات العابرة للحدود في الصراعات الداخلية، مما عقد من مفهوم الأمن القومي لدى المنطقة العربية أو الإفريقية ككل، بحيث لم يعد مقتصرا على حماية أمن الدولة من الداخل، وإنما بات مرتبطا ومتداخلا بشكل متشابك مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية،[٢] وعلى هذا الأساس لا يمكننا عزل ما يحدث

---

١ – محمد حمشي، "**أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا**". مداخلة خلال يوم دراسي حول" دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI)، باريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية DIIS كوبنهاغن، ٢٦ فيفري ٢٠١٤، ص ٤.

٢ – خالد حنفي علي، " **حدود خطرة: مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي**". القاهرة: السياسة الدولية، ع ١٩٧ يوليو ٢٠١٤، المجلد ٤٩، ص ٩٦.

في ليبيا من إنفلات أمني عن أمن جوارها العربي والإفريقي ككل، سواء تعلق الأمر بتأثيراتها على منطقة الساحل الافريقي أو المنطقة العربية نقصد هنا الجزائر، تونس ومصر.

١- الأزمة الليبية ومشكلة شمال دولة مالي: رغم أن التمرد الذي حدث في مالي كانت له عدة جذور وخلفيات بحيث مثلت حرب ٢٠١٢ بين متمردي الطوارق في إقليم أزواد و السلطة، الحرب الرابعة، أين أعلن الطوارق سيطرتهم على كامل أراضيهم في عمق الصحراء الكبرى مستغلين حالة الضعف والهشاشة الأمنية والسياسية التي عاشتها دولتهم، بعد أن كانت مطالبهم سلمية تتمحور حول تحسين المستوى المعيشي والتنموي إلا أن حكومة البلاد تجاهلت مطالبهم بحجة محدودية الموارد وهو ما قاد إلى تذمر كبير ليلتقي بمؤثرات حركية خارجية تتمثل في سقوط نظام القذافي الذي أدى إلى عودة المقاتلين الطوارق الذين كانوا منذ الستينات يقاتلون في صفوف قوات القذافي إلى بلدانهم الأصلية على التوالي، حوالي ٤٥٠ شخص دخلوا لمالي و١٥٠ توجهوا نحو النيجر وتشاد محملين بالأسلحة والذخائر، وما فاقم الوضع أكثر أنَّ حكومة النيجر وتشاد فرضتا على العائدين تسليم أسلحتهم وكان لهما ذلك في حين لم تتعامل مالي بنفس الصرامة معهم أين دخلو البلاد بأسلحتهم وهذا ما شجعهم للتوجه والإتحاد مع حركة "أنصار الدين" ضد الجيش النظامي وكان من نتائجها الإطاحة بالرئيس "أمادو توماني توري" وبالتالي السيطرة على شمال البلاد وإدخال الدولة في أزمة أمنية داخلية متعددة الأطراف والمستويات والقطاعات من جماعات سياسية إلى مطالب تحررية ومأزق مجتمعي من جهة، ومن تصاعد المواجهات الإرهابية إلى تدخل عسكري فرنسي من جهة أخرى، وهذا ما زاد من تأزم الوضع الجواري والحدودي ليمتد إلى تهديد الأمن الإقليمي ككل.[١]

٢- تنامي التهديد الإرهابي: أفرزت الثورة الليبية ضعفا للدولة خاصة وأن القذافي سعى دوما إلى إضعاف المؤسسة العسكرية والأمنية مقابل زيادة نفوذ الكتائب الثورية التي كانت تقوم بحمايته، وهذا خوفا من حدوث أي إنقلاب عسكري ضده بإعتباره وصل إلى الحكم بنفس الطريقة، وعلى إثر سقوط النظام عمت البلاد فوضى أمنية منحت الثوار وفرة في الأسلحة بعد

١ – فكيري شهرزاد، " واقع السلام والإنعتاق في ليبيا: مقاربة نقدية لتحليل الوضع الأمني بعد سقوط نظام القذافي". الجزائر: مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ع ٢٩، يناير/ كانون الثاني، ٢٠١٦، ص ١٠٤.

إستيلائهم على مخازن التسليح وعليه تشكلت عدة كتائب ثورية وميليشيات وبات الوضع في ليبيا أرضية مشجعة لعمل التنظيمات الإرهابية.

أشارت العديد من المعلومات بأن عددا من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي قد إلتحقوا بالثوار الليبيين، في حين تسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك،كما أن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشنيكوف وبعد نفاذها إلى ليبيا أضحت تمتلك أنواعا عديدة من الصواريخ التي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام،(١) كما تحول شرق ليبيا هو الأخر إلى منبر للجماعات الإرهابية التي تشكل مستنسخات فكرية وتنظيمية نابعة من تنظيم القاعدة، كان أبرزها " كتيبة الشهداء أبو سليم"، جماعة أنصار الشريعة، وألوية الشيخ عمر عبد الرحمان، وجماعة التوحيد والجهاد" أين أشارت بعض التقارير بوجود علاقة بين أنصار الشريعة في بنغازي وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، كما كانت هناك تقارير عامة تفيد أنه خلال الثورة تم إرسال أحد العملاء في القاعدة و هو [عبد الباسط عزوز] إلى ليبيا من قبل زعيم تنظيم القاعدة [أيمن الظواهري] للاستفادة من الثورة والبحث عن مجندين جدد، أين أسس عزوز معسكرا في درنة وبدأ تجنيد وتدريب المقاتلين في مناطق الغرب وصولاً إلى البريقة، وكانت درنة نفسها منذ فترة طويلة مرتعا للتطرف.(٢)

ومن ناحية أخرى، إنضم عشرات الليبيين، إن لم يكن أكثر، إلى لواء الأمة (*)، بحيث أفادت التقارير وجود أربع حالات مؤكدة لليبيين توفوا في ساحة القتال السورية، و فوق هذا صارت ليبيا معبرا لمقاتلين من شمال أوروبا والمغرب متوجهين إلى سوريا، أين تناولت الأخبار

١- أحمد إدريس، "**الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي**"، مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغاربية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع ٦، سبتمبر ٢٠١١، ص ١.

٢ - **أنظر**: تقرير راند لـ Christopher S. Chivvis، Jeffrey Martini، **تر: إدريس محمد علي ناوي، الدروس والأثار المستقبلية**. مؤسسة راند، ٢٠١٤، ص ص ٢٢-٢٦.

(*)- **لواء الأمة:** هو جماعة معارضة مسلحة في سوريا بقيادة مهدي الحراتي وهو مواطن مزدوج الجنسية أيرلندي ليبي كان في السابق قائدا للواء في طرابلس.

والمصادر الجهادية أن بعض هؤلاء الأفراد قد حضروا معسكرات التدريب في مصراتة وبنغازي وفي الصحراء القريبة من بلدة هون والجبل الأخضر في الشرق.[١]

دون أن ننسى الحديث عن وصول أنصار من جماعة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام إلى ليبيا، بعد تضييق الخناق عليهم، بحيث وجد التنظيم في ليبيا، المطلة على البحر الأبيض المتوسط بإعتبارها فرصة مواتية للتوسع على أراضيها، وذلك لأنها أضحت دولة منهارة، غير قادرة على السيطرة على حدودها والرقابة الدقيقة على كافة أراضيها ضد الهجمات الارهابية أو حتى توغل مثل هذه الجماعات على أراضيها، بحيث أشار تنظيم داعش على موقع التويتر بأنه قام بمهاجمة سفارات الامارات العربية المتحدة ومصر في ليبيا في ١٣ نوفمبر ٢٠١٤، وقد اشار قائد الافريكوم **David Rodriguez** شهر ديسمبر ٢٠١٤ أن تنظيم **ISIS** يملك معسكرات تدريب في ليبيا وهو ما سيجعل منها أرضية لتوسع هذا التنظيم،[٢] وهو ما فتح الحديث اليوم عن إمكانية إعلان تدخل عسكري خارجي في ليبيا بهدف مكافحة الإرهاب ومواجهة هذا التنظيم الذي توجه إلى ليبيا بعد تصاعد الهجمات الروسية والغربية ضده في سوريا.

٣- مشكلة اللاجئين والهجرة غير الشرعية: بإعتبار ليبيا تشترك جواريا مع عدة دول، مصر من الشرق، السودان من الجنوب الشرقي، تشاد والنيجر من الجنوب و تونس والجزائر من الغرب، بحيث كانت هذه الدول قبلة لإستقبال أعداد كبيرة من الليبيين الذين فروا من ويلات الحرب الأهلية دون أن ننسى أن ليبيا ذاتها كانت قبلة لليد العاملة الأجنبية، وعند تصاعد الأحداث في البلاد وتفاقم الوضع الأمني فر الكثير من الليبيين و رعايا الدولة الثالثة من ويلات القتل، يمكننا في هذا المقام الإستناد إلى خريطة تحوي على إحصائيات حول عدد اللاجئين الذين توجهوا إلى دول الجوار حسب احصائيات ٢٠١١، إذ لا يفوتنا علما أن كل من تونس ومصر كانتا تشهدان توترات داخلية ما جعل الأعداد الكبيرة للاجئين تزيد من أعباء وقدرة تحمل الدول المستضيفة، وحتى تشاد والنيجر حيث وجد ٤٠ ألف تشادي صعوبة في

---

١ - هارون ي. زيلين، "**الحضور الجهادي في ليبيا**". المرصد السياسي، معهد واشنطن، ايلول/سبتمبر ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/٠٢/١٩. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/jihadisms-foothold-in-libya

2 - Jessica Lewis McFate**, ISIS's Future Global Footprint: A Historical Perspective from the Sinjar Records**. Posted 31st December 2014 by Institute for the Study of War. **http://iswiraq.blogspot.com/2014/12/isiss-future-global-footprint_31.html**

الوصول الى بلادهم ما جعلهم يستعملون النيجر كبلد عبور وهو ما زاد من صعوبة السفر بالاخص مع طول المسافة ونص الغذاء والمعدات الطبية.

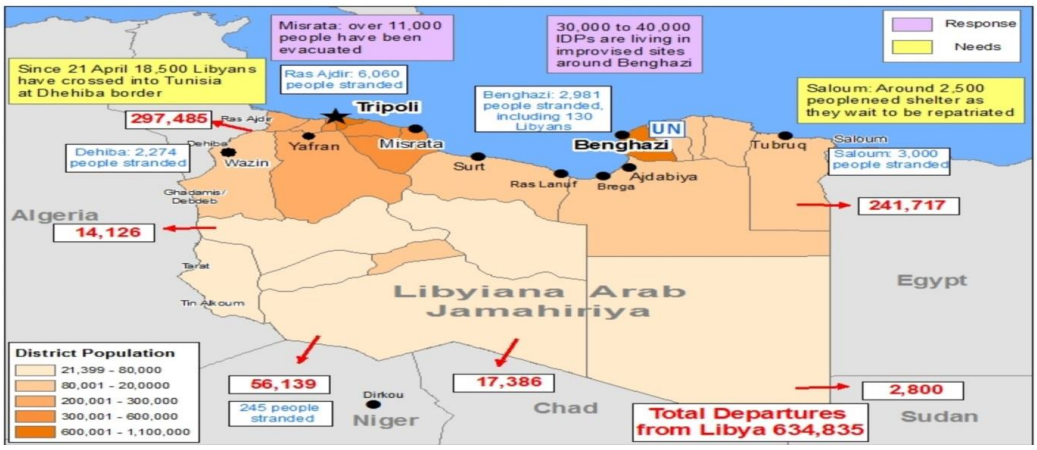

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ أصبحت ليبيا فيما بعد بوابة للهجرة غير الشرعية إعتبارها بوابة تقود الى سواحل إيطاليا حيث رصد المسؤولون الإيطاليون بأن ١٤١.٤٨٤ من أصل ١٦٧.١٨٤ مهاجرا غير شرعيا قد تم إنقاذهم من الغرق عام ٢٠١٤، و أن ٨٤ بالمائة منهم غادروا من الساحل الليبي،[١] وقد أفاد ليونارد دويل المتحدث باسم منظمة الهجرة الدولية في إيجاز صحفي في جنيف الثلاثاء ٩ يونيو/حزيران ٢٠١٥ بأن "نحو ١٠٢ ألفا مهاجر انتقلوا عبر البحر إلى أوروبا، هذا الرقم يتجاوز قليلا الرقم في الفترة المماثلة لعام ٢٠١٤ ويعكس زيادة الهجرة البحرية من الشرق الأوسط وإفريقيا، وبحسب المنظمة، فإن ٥٤.٦٦٠ مهاجرا وصلوا إلى إيطاليا عبر ليبيا و٤٦.١٥٠ وصلوا إلى اليونان عبر تركيا،[٢] يمكننا رصد

1 - Antonio Maria Morone, **Post-Gadhafi's Libya in regional complexity**. ISPI, Analysis, N°116, June 2012, p 6.

٢ – أكثر من ١٠٠ ألف مهاجر عبروا البحر إلى أوروبا منذ مطلع ٢٠١٥، **أخبار العالم**. تاريخ النشر 09.06.2015 | 11:30 GMT:، تاريخ الاطلاع: ١٩.٠٢.٢٠١٦. من الموقع الالكتروني:
https://arabic.rt.com/news/785363%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-100-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1/

خريطة توضح مسارات وخطوط الهجرة غير الشرعية من افريقيا ككل مرورا بشمالها نحو اوروبا.

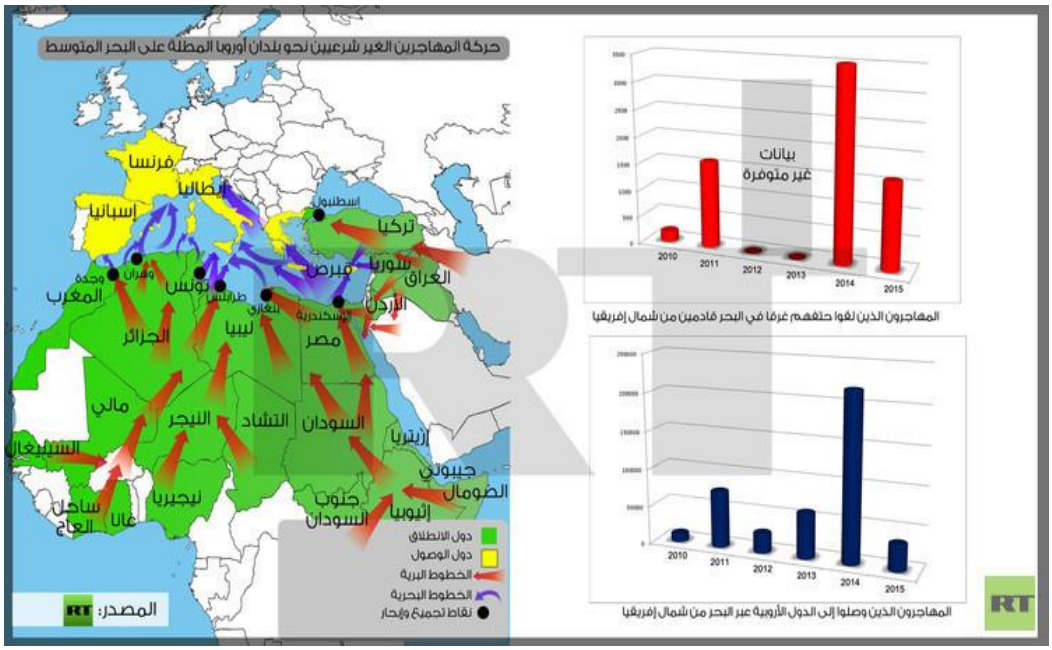

بطبيعة الحال أضحت ليبيا دولة متهمة بتصدير المهاجرين غير الشرعيين والجماعات الارهابية وكذا الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها بالأخص تهريب السلاح الذي عتبر تهديدا مس بأمن وإستقرار عدة دول مجاورة لها وهو ما يدفعنا الى تخصيص محور منفصل لدراسة انعكاسات تهريب الأسلحة على مركب الأمن الإقليمي.

ثانيا: تهريب السلاح الليبي وتداعياته على الأمن الإقليمي .

عرفت ليبيا الى جانب التهديدات الأمنية المعروضة أعلاه تهديدا أخر لا يقل خطورة عن سابقيه مس بأمنها القومي و أمن دول الجوار، حيث تسربت أنواع كثيرة من الأسلحة أين قدرت الأمم المتحدة أنه وقت الإطاحة بالقذافي كانت القوات المسلحة في البلاد تمتلك ما بين ٢٥٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف قطعة سلاح ناري، مثلت نسبة ٧٠ إلى ٨٠ % منها بنادقا هجومية، كما قدر جهاز الإستخبارات البريطانية MI6 من جهته بأن ما يقرب من مليون طن

من الأسلحة إنتشرت في البلاد،[١] ما جعلها تغرق بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة والصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ غراد و قذائف الهاون، فقد خلف القذافي وراءه مخازن مليئة بالذخائر بأصناف مختلفة وأسلحة متنوعة قدر البعض هذه المخازن بنحو ٨٧ مخزنا دُمر منها ٢١ مخزن أثناء الثورة، لتصبح المخازن الباقية مورد هام من موارد تسليح التنظيمات التي تصاعد دورها في مرحلة ما بعد القذافي.[2]

لم يتوقف استعمال السلاح على الداخل الليبي، فقد تمكنت شبكات التهريب من تحقيق أرباح طائلة من وراء عمليات تهريبه إلى دول المنطقة أين ظهرت العديد من المراكز الداخلية لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة حتى إن بعض هذه المراكز وظف شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في تجارة الأسلحة، وكان أشهرها سوق الأسلحة النارية الليبي الذي أنشأ صفحة على فيس بوك ليروج من خلالها لبيع الأسلحة المتاحة لديه، وتنصرف التقديرات (الصادرة عن فريق الخبراء الدولي المشكل بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ لسنة ٢٠١١) إلى أنه تم نقل الأسلحة الليبية بصورة غير مشروعة إلى ما يقرب من ١٤ دولة،[٣] من بينها مالي، النيجر، السودان، إفريقيا الوسطى، تونس، مصر والجزائر وغيرها، وهو ما يعتبر تحديا أمنيا كبيرا.[٤]

---

١ – أنظر: Christopher S. Chivvis, Jeffrey Martini :ترجمة: د.إدريس محمد علي قناوي، **مرجع سبق ذكره.**

١ – **محمد بسيوني عبد الحليم،** السيطرة المفقودة:شبكات الإرهاب والسلاح على الحدود الليبية – التونسية. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 21/04/2015، تاريخ الإطلاع: ١٩/ ٠٢/ ٢٠١٦. من الموقع الالكتروني:
http://rcssmideast.org/Article/3321/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-#.Vsjam33hDMw

٣ – **المرجع نفسه،** المكان نفسه.

٤ – عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا.** تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء ٢١ أكتوبر ٢٠١٤.

وعليه، أصبحت ليبيا وجهة للمهربين والجماعات الإرهابية، حيث يقوم المهربين بتهريب عدد من قطع الغيار التي تدخل في شكل دفعات في كومات خردة حديدية أو أدوات منزلية حيث يستعصي على أعوان الجمارك التفطن إليها، لتقوم فيما بعد بجمع القطع المهربة من ليبيا سواء إلى تونس او الجزائر أو مصر وإعادة تركيب القطع الصغيرة لتشكيل السلاح، وقد إشتهرت قبيلة الزنتان بكونها أحد أفضل المستودعات لقاصدي تجارة الأسلحة بمختلف أنواعها، حيث تشتهر بالمتاجرة بأسلحة الرشاشات من صنف الكلاشينكوف القديم والحديث وكذا الأسلحة الإسرائيلية الحديدية والمسدسات بكل الأصناف، إضافة إلى أسلحة من النوع الثقيل المحمولة على متن سيارات تويوتا والدفع الرباعي التي تساعد على التنقل في الضواحي والطرق الترابية والغابية غير المعبدة للإفلات من قبضة حراس الحدود بالنسبة لكل من الجزائر وتونس، ويعود كل هذا إلى أسعارها الزهيدة مقارنة بالأسعار التي تسوق بها في الدول المجاورة خاصة الجزائر، حيث يبلغ سعر السلاح الرشاش الواحد نوع روسي ذو اليد الخشبية ٥٠٠ دينار ليبي، وهو ما يعادل ٢٥٠ يورو أو ما أقل من ٣٥ ألف دينار جزائري ، أما عن السلاح الرشاش من الصنف الإسرائيلي ذو اليد البلاستيكية فيبلغ سعره حوالي ٧٠٠ دينار ليبي ويرتفع سعره تبعا لجودة السلاح، والسعر نفسه بالنسبة لسلاح الرشاش الإسرائيلي الآخر ذو الحجم الصغير وهو كله من الحديد، أما فيما يخص سعر المسدسات بمختلف أصنافها فلا تتجاوز ١٢٠٠ دينار ليبي للصنف العادي وما يزيد عن ٤ آلاف للمسدس الذي يحمل معه كاتم صوت، في حين بلغ سعر الذخيرة ١٠٠ دينار لما يزيد عن ٧٠٠ طلقة، وهو نفس الحال بالنسبة لذخيرة الرشاشات الروسية والإسرائيلية.[١]

أما الأسلحة الثقيلة فأسعارها غالية خاصة السلاح ذو العيار ١٤,٥ و عيار ٢٣ وهي أسلحة مضادة للطيران، كما أن مسافة ومدى وصول طلقاتها تتجاوز الأربع كيلومترات، وهذا النوع من الأسلحة لا تطلبها إلا الجماعات القوية كتلك التي تعمل على تهريب المخدرات في شرق ليبيا بالتحديد في مدينة بنغازي، أو تلك التي تعمل على التهريب في الحدود الرابطة

---

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/10/21/201410216110121734Libyan-arms.pdf

١ – في ضل الأوضاع التي خلفتها الثورة: ليبيا تحولت بمختلف مدنها الى سوق مفتوحة لتجارة السلاح، **جريدة السلام اليوم**، بتاريخ: 03/11/2011 /03:32:00 . تاريخ الإطلاع: ٢٠/ ٠٢/ ٢٠١٦ . http://essalamonline.com/ara/watani/4997.htm

بين كل من ليبيا وتونس والجزائر ومالي والنيجر، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية التي تتوافد على منطقة الزنتان وغيرها من أجل التزوّد بهذا الصنف بالذات لأنه يساعدهم على الدخول في المعارك المباشرة مع جيوش دولهم، كما أن أسعار قطع السلاح تختلف أيضا حسب عملية النقل، فإذا كان البائع الليبي هو الذي يسهر على نقل قطع السلاح إلى غاية التوغل في أراضي دول الأشخاص أو المجموعات الطالبة للسلاح، فإن السعر في هذه الحالة يتضاعف إلى مرتين أو ثلاث مرات بحكم المخاطرة، أما إذا كان المشتري هو الذي يتحمل عملية النقل على مسؤوليته الخاصة أو بمساعدة وسطاء آخرين ليبيين فهنا يكون السعر أقل.[١]

١- وصول الأسلحة إلى مصر:

تشكل الحالة الليبية المضطربة، منذ سوط نظام الحكم، تهديدا متصعدا للأمن القومي المصري بمفهومه الواسع الذي يرتكز على تأمين الحدود وإستقرارها، وكذا ضمان مصالحها الحيوية وحمايتها من التهديدات القائمة والأخطار المحتملة على الصعيد الداخلي والخارجي خاصة في خضم الوضع الأمني الذي أضحت تتخبط فيه ليبيا مع ميوعة الحدود، أين إنتقلت المخاطر الأمنية المتسربة على الحدود من مجرد مواجهات روتينية بين الأمن والمهربين، إلى تهديدات واسعة ومؤثرة تتعلق بتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية والمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، دون أن ننسى إستهداف العمالة والمصالح المصرية من قبل الكتائب والميليشيات الليبية.[٢]

تمكنت السلطات المصرية، أكثر من مرة، من توقيف أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، وإستنادا إلى التقارير الإعلامية حول هذا الموضوع إشتملت هذه الأسلحة المهربة على صواريخ روسية متطورة مضادة للطائرات من طراز (SA-14)، (SA-16)، (SA-18) أين تم توجيهها الى سيناء على إعتبار أنَّها ستهرب إلى غزة عبر الأنفاق في حين ستبقى كميات أخرى بالأراضي المصرية،[٣] ففي أكتوبر ٢٠١١ أكد مسؤولون في وزارة الداخلية المصرية لصحيفة "نيويورك تايمز" بأنه على مدى الأشهر الثلاثة التي سبقت التاريخ

---

١ – **المرجع نفسه**، المكان نفسه.

٢ – خالد جنفي، " **حدود خطرة: مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي**". القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع ١٩٧،المجلد ٤٩، يوليو ٢٠١٤، ص٩٦.

٣ – فكيري شهرزاد، واقع السلام والإنعتاق في ليبيا: مقاربة نقدية لتحليل الوضع الأمني بعد سقوط نظام القذافي، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٦.

اعلاه، تم إلقاء القبض على خمس مجموعات من المهربين كانت تقوم بنقل الأسلحة من ليبيا نحو سيناء، حيث شملت تلك الأسلحة قاذفات صواريخ مضادة للطائرات، وفي مارس من عام ٢٠١٢ أعلنت السلطة المصرية مجددا أنها قامت بمصادرة ٥٧٦ قطعة سلاح قادمة من ليبيا تشمل بنادق قناصة حديثة.[١]

تجدر الإشارة إلى أن كل شحنة مصادرة تقابلها خمس شحنات أخرى يتم النجاح في تهريبها ما يساهم في تهديد الإستقرار الأمني للبلاد، بحيث تسببت تلك الأسلحة في إشعال المصادمات القبلية في جنوب مصر كما أدت إلى زيادة معدل الجريمة، ومن جهة أخرى تخوف البعض من مخابئ الأسلحة القادمة من ليبيا خاصة تلك المخزنة في سيناء حسب المصادر الأمنية الليبية، دون أن ننسى تجار الأسلحة والمهربين الذين وجدوا في هذه الأسلحة موردا ماليا لهم عبر إغراق السوق السوداء بتلك الأسلحة والمتفجرات المهربة.[٢]

٢- تهريب الأسلحة نحو تونس:

إنطلاقا من إلتقاء تونس بالحدود الليبية البالغة نحو ٩٥٤ كلمترا، فقد عرفت هي الأخرى تهريبا لأنواع عديدة من الأسلحة حيث كان حرس الحدود يعثر يوميا على سيارات عدة محملة إما بالمسدسات أو البنادق الهجومية من نوع كلاشنكوف(AK-47)، وفيما يخص عمليات البحث تمكن الجيش التونسي في فبراير ٢٠١٢ من مصادرة الكثير من مخابئ السلاح أين تم ضبط ١٥٦ بندقية هجومية، ٥٩ مسدسا وأكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، وفي نفس الشهر أيضا تم إيقاف ثلاث مواطنين تونسيين كانوا يقومون بتهريب الأسلحة النارية من ليبيا باستخدام البغال، تمثلت في حوالي أقل من ١٠ رشاشات كلاشنكوف (AK-47s) وذخيرة، وفي يونيو/جوان ٢٠١٢ قام سلاح الجو التونسي بتدمير ثلاث مركبات من نوع تويوتا لاند كروزر في العودان (ضفاف الأنهار الجافة التي تمتد عبر الصحراء الشرقية في تونس)، حيث تم ضبط ٣ مركبات محملة بالبنادق الهجومية والذخيرة بما في ذلك رشاشات آليان وقاذفات RBJ وصواريخ ومعدات تحديد المواقع GPS والاتصال اللاسلكي، وفي ١٧ يناير ٢٠١٣ تم

---

١ – محمد محسن أبو النور، "العلاقات المصرية–الليبية (٢٠١١–٢٠١٤) صراع الحدود والأمن والسياسة.القاهرة: مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، السنة ٣، العدد ٣، ربيع ٢٠١٤، ص ٥٥.

٢ – **المرجع نفسه**، ص ٥٦.

ضبط مخبئ يحوي على ألغام مضادة للدبابات وقنابل يدوية وفتائل قنابل يدوية ومادة TNT وصواعق وقاذفات RBJ وخراطيش .. وغيرها.[١]

٣- تهريب السلاح إلى الجزائر:

على إعتبار أن الجزائر تشترك في حدود واسعة مع جارتها الليبية فقد أدى هذا إلى محاولة إستغلال المساحة الكبيرة للصحراء بهدف تهريب الأسلحة وإدخالها بكافة الطرق بهدف بيعها للمافيا أو حتى إيصالها للجماعات الإرهابية التي وجدت في الفوضى الأمنية في ليبيا مرتعا لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة، وعلى إعتبار أن التقارير مغيبة في هذا الشأن سنتند في معلوماتنا على الأخبار التي تم رصدها من تحقيقات الأجهزة الأمنية.

أشارت العديد من التحقيقات إلى أن الجزائر باتت سوقا رائجا للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص أو الذخيرة، وهذا ما يتأكد مع العديد من الشحنات التي تم حجزها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود والتي كانت تضم كميات مهمة من الذخيرة، حيث يتزايد الطلب على الذخيرة من فئة برابلوم أو ٩ ملم لأنها الأكثر استعمالا في الجزائر من قبل مالكي الأسلحة الفردية، وعليه نلاحظ بأن الهدف من ذلك يكمن في محاولة بيع تلك الأسلحة لعصابات قطاع الطرق وكبار التجار ورجال الأعمال في الجزائر، بحيث أفادت المصادر الأمنية بأن شبكات منظمة تضم ليبيين وجزائريين تعمل على تأمين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين، بينما يقتني مهربوا المخدرات الرشاشات من نوع كلاشنكوف في حين يتجه مربو المواشي لشراء بندقية سيمونوف الروسية.[٢]

وفيما يخص المعلومات التي تم جمعها من التقارير الإخبارية حول تشديد الرقابة على المسالك الحدودية بين البلدين فقد تمكنت عناصر الأمن الجزائري من رصد وحجز كميات متعددة من الأسلحة المهربة إلى الداخل، خاصة مع تزايد نشاط عصابات المتاجرة بالسلاح بالنّظر إلى انتشار شبكات التهريب في ولايات إليزي، ورقلة والوادي و إيصال أنواع من

---

1 -Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2013 .
http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/F-Working-papers/SAS-WP17-Tunisia-On-the-Edge-AR.pdf

٢ – لمياء سمارة، **تهريب السلاح الليبي يؤرق الجزائر**. جريدة التحرير، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فيفري ٢٠١٦. http://www.altahrironline.com/ara/?p=113032

الأسلحة الخفيفة إلى عمق ولايات الوسط، خاصة أنّ الكلاشينكوف المهرّب من مخازن القذافي المنهوبة يمكن الحصول عليه بـ ١٠ ملايين والصاروخ بـ ١٠٠ مليون فقط، إذ يعمل المهربون على تهريب كميات من السلاح وتخزينها في مناطق صحراوية على الحدود أو التسلل إلى النيجر ثم العودة إلى الجزائر من الجنوب، وبعد نجاح عمليات التهريب يتم تجميع الأسلحة في شمال مالي ونقلها بعد ذلك إلى معاقل القاعدة في شمال الجزائر، لكن الأخطر من هذا كله يكمن في كون هذه الأسلحة تنقل عبر دروب سرية خاصة ما تعلّق بالأسلحة الفردية مثل المسدسات، كما أنّ عمليات التهريب تتم أحيانا بشاحنات نقل بضائع وسيارات سياحية أو شاحنات نقل بضائع أو حاويات، وقد تُنقل عبر الحمير عبر الحدود التونسية باستخدام الدروب والممرات السرّية والطرق الصحراوية عبر ولايات الوادي، قبل أن يتوجه المهربون بشحنات السلاح إلى الوديان والمناطق الجبلية الوعرة إلى تبسة والشرق خاصة ولاية المسيلة، ليتم توزيعها على عصابات المهربين.[1]

وفي إطار عمليات الرصد والبحث والرقابة تمكنت قوات الأمن من تفكيك عدة عصابات متخصصة في التهريب كان أخطرها مجموعة تم إيقاف عناصرها عبر عدة محافظات حيث إمتد نشاطها إلى محافظتي المسيلة وباتنة شمالا، كما قامت مصالح الأمن خلال شهر أفريل ٢٠١٤ من إيقاف ١٤ شخصا خلال عملية تفكيك مجموعة تنشط في تهريب الأسلحة وبيعها إمتد عبر عدة ولايات.[٢]

وفيما يخص ما تم حجزه عام ٢٠١٦، يمكننا رصد مجموعة من المعلومات الأمنية التي تناولت كميات من الأسلحة تم حجزها في مناطق مختلفة من الوطن، ففي أول جانفي ٢٠١٦ أفاد بيان لوزارة الدفاع الوطني جاء فيه بأن مفرزة تابعة للقطاع العملياتي لأدرار بإقليم الناحية العسكرية الثالثة، قامت بإحباط محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة التي كانت مخبأة بالقرب من الحدود، حيث تم إسترجاع قاذف صواريخ من نوع ستريلا ورشاش ١٤,٥ ملم ورشاش ١٢,٧ ملم وثلاث مسدسات رشاشة من نوع كلاشنكوف ومسدسين

1 – فاطمة الزهراء حاجي، الأمن يترصّد عصابات المتاجرة بالسلاح بمحور الوادي . بسكرة. يومية المحور، 24 أكتوبر ٢٠١٤ – ٢٠:٠٥ , تاريخ الاطلاع: ٢١ فيفري ٢٠١٦:
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/11080.html

٢ – لمياء سمارة، مرجع سبق ذكره.

رشاشين من نوع MAT ٤٩ وبندقية نصف آلية وثلاث بنادق تكرارية، إضافة إلى ضبط ٥ مقذفات هاون ٨٢ ملم و ٣٨٠ قنبلة يدوية دفاعية وهجومية و١٨ قنبلة دخانية و ٧٧٧٤ طلقة من مختلف العيارات، وكذا ٣ مخازن ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم و٣ أشرطة ذخيرة عيارات ١٤,٥ ملم و١٢,٧ ملم.[١]

كما أحبطت مفرزة تابعة للقطاع العملياتي لبرج باجي مختار بإقليم الناحية العسكرية السادسة، يوم ١٣ جانفي ٢٠١٦ إثر دورية استطلاعية قرب الحدود في إطار مكافحة الإرهاب وحماية الحدود، محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة تتمثل في مسدس رشاس من نوع كلاشنيكوف وخمس بنادق نصف آلية وقاذف صاروخي وماسورة رشاش عيار ١٢,٧ ملم بالإضافة إلى ١٠٩٦ طلقة من عيارات مختلفة وأربعة مخازن ذخيرة وأربعون كيلوغرام من الكيف المعالج، كما أحبطت مفرزة تابعة لذات القطاع وفي نفس اليوم، محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة كانت مخفية بمخبأ بالقرب من الحدود، مكّنت من استرجاع رشاش من نوع RPD وآخر من نوع PSH وبندقية قناصة وبندقية من نوع MAS36 وبندقية نصف آلية، كما مكنت العملية أيضا من ضبط ٣٢٠٥ طلقة من مختلف العيارات وستة قذائف لصاروخ RPG وتسع قنابل يدوية و١١ صاعق و٣٨ حشوة متفجرة ومخزنين للذخيرة، بالإضافة إلى ٥٥ كلغ من الكيف المعالج، بينما ضبطت مفرزة بالقطاع العملياتي لتمنراست، مسدسا رشاشا من نوع كلاشنيكوف وثلاثة مخازن ذخيرة و٥٢ طلقة.[2]

٤- <u>وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.</u>

واجهت عدة دول في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقًا من ليبيا، ويشكِّل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرَّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكِّل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات كبيرة للأمن القومي لتلك الدول خاصة مالي

١ - إحباط محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الجنوبية، <u>جريدة صوت الأحرار</u>.ع ٥٤٥٥، ٢ جانفي ٢٠١٦، ص ٣.

٢ - الجيش واسلاك الأمن المشتركة تضرب بقوة على يد الجريمة والإرهاب، <u>جريدة صوت الأحرار</u>. آخر تحديث : ٢٠١٦/٠١/١٦ ١١:٣٣:٠٠

http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/26563.html

وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، حيث تسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين في شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، منها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات آر.بي.جي ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز سمتكس[1].

كما أشارت العديد من التقارير إلى أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي تحصَّل عام ٢٠١١ على عشرات الصواريخ المضادة للطائرات وتجهيزات حربية معقدة مثل سام ٧ وستريلا وكميات من قذائف الكاتيوشا التي إستعملت في طرد القوات المالية من إقليم أزواد،[٢] إضافة إلى ذلك وُثقت مجموعة كبيرة من الأعتدة الليبية تشمل أسلحة قام بنقلها مرتزقة من الطوارق معهم أثناء فرارهم من ليبيا في عام ٢٠١١ أين تمكنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من تخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة في منطقة [غاو] وضواحيها وفي جبال [آدرار إيفوغاس]، كما تشارك في عمليات التهريب العديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم "المرابطون" وخلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين[3].

نلاحظ بأن إنتشار الأسلحة فاقم من الحالة الأمنية غير المستقرة على إثر التخوف من إمكانية بيع تلك الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية على غرار حركة بوكو حرام النيجيرية، وعلى إثر ذلك صرح رئيس نيجيريا عام ٢٠١٢ (Mohamadou Issoufou) قائلا: بأن الأزمة الليبية أدت إلى توسيع التهديدات التي تواجه بلدان المنطقة، نحن بالفعل عرضة للخطر الأصولي fondamentalist threat، نحن عرضة إلى خطر المنظمات الإرهابية، تجارة المخدرات والأسلحة... اليوم، كل هذه المشاكل تتفاقم، جميع مستودعات السلاح الليبية التي تم نهبها قد وزعت على كل أنحاء المنطقة، نعم أنا قلق جدا، نخشى أن نكون أمام إنهيار الدولة الليبية مثلما حدث مع الصومال"، من هنا نلمس مدى تخوف الدول الجوارية من الكم الهائل للأسلحة التي تم بيعها وتسريبها عبر تجار الأسلحة والعارفين بخبايا الصحراء مما

---

1 – عبيد إميجن، **مرجع سبق ذكره**، ص ٠٦.

2 – يومية السلام اليوم، **التعاون الأمني الجزائري – الليبي بشأن القاعدة في نقطة الصفر**. وزارة الدفاع في 02/10/2011, **10:32:00**.المجلس الانتقالي تحصي ١٠ آلاف صاروخ أرض – جو مفقود. **www.isslamonlin.com/ara/author/admin/**

3 – **عبيد إميجين**، مرجع سبق ذكره، ص ٠٦.

يسهل وصولها للجماعات الإرهابية بالمنطقة.[1] و في عام ٢٠١٣ نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن جماعة بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وكان من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض–جو.

المحور الثالث: إستراتيجيات المواجهة.

على إثر التغيرات الحاصلة في ديناميكيات الحدود، ليس بتغير طبيعتها أو مساحتها، وإنَّما تغير إستراتيجيات التعامل مع الحدود، فإنطلاقا من أن منطقة شمال إفريقيا والساحل الافريقي ككل أضحت إما مسلكا أو حاجزا للعديد من التهديدات الأمنية من إرهاب وجريمة منظمة متعددة الأشكال، والأهم الإمتزاج الحاصل اليوم ما بين جماعات التهريب والجماعات الإرهابية، بالأخص عند الحديث عن التجارة غير الشرعية للسلاح وتهريبه عبر مسالك سرية، بحيث رصدنا في المحور الثاني من دراستنا كيف قاد الإنفلات الأمني الحاصل في ليبيا إلى تسريب كميات متعددة ومختلفة الأنواع، من أسلحة خفيفة وثقيلة، ووصولها إلى عدة دول أين قدمنا إحصائيات حول الأسلحة التي تم حجزها في دول مختلفة، فالإحساس بخطورة الوضع دفع الدول إلى وجوب تعزيز وبناء إستراتيجيات أمنية تعاونية بهدف مواجهة خطورة تهريب السلاح نحو الدول العربية والإفريقية أيضا.

وعليه، قدم الجتمع الدولي والإفريقي خاصة، مطالبا بتقديم العون المباشر للحكومة الليبية في مجال تعزيز مراقبة الحدود وتنسيق العمل المشترك بين الدول المتاخمة لها، من أجل تشكيل منصة رصد لمستويات انتشار السلاح بغية توقيف تهريبه إلى الخارج، إذ من المناسب أن تجد التدابير العملية التي اقترحتها دول الجوار الليبي على المستويين السياساتي والتخطيط عبر الحدود، طريقها إلى التجسيد الفوري ومن الملائم كذلك استثمار جهود دول الميدان المكونة من موريتانيا،الجزائر،مالي والنيجر في مجال تعزيز أمن الحدود المشتركة وتقوية التنسيق الأمني على صعيد مواجهة وقف جلب ونشر الأعتدة الليبية الصغيرة والخفيفة، ويجدر التنويه إلى أن مواجهة التهديدات المشتركة للسلام والأمن في منطقة

1 –Kwesi Aning, frank Okyere and Mustapha Abdallah, **Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis**,Koffi Annan in intenational peacekeeping training centre policy bief,1/May 2012 , p4.

الساحل وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء بدون إشراك قوي وحقيقي لكل من نيجيريا وتشاد يعد أمرا غير مجدي.[1]

على هذا الأساس، حصل تعاون ما بين الجزائر والنيجر في مجال تعزيز الرقابة الأمنية من خلال إستحداث دوريات مختلطة على طول الحدود التي بلغ طولها ٩٠٠ كلم وتعزيز التبادل الإستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن، من أجل مواجهة الإرهاب وتهريب السلاح من ليبيا،[٢] وهذا بهدف تبادل المعلومات الإستخباراتية حول مختلف التهديدات الأمنية بالمنطقة في مقدمتها الارهاب والجريمة المنظمة، كما إنضمت خمس دول أخرى في إطار تنسيق أمني مع الجزائر على غرار الدول الثلاث التي وقعت معها عام ٢٠١٠ اتفاقيات أمنية في اطار مكافحة الإرهاب، فبعد تأزم الوضع الأمني في ليبيا وتزايد تهريب السلاح والنشاط الإرهابي إنضمت كل من مصر، تونس، تشاد، نيجيريا وبوركينافاسو إلى مبادرة الجزائر المتعلقة بالتنسيق العسكري والأمني لتبادل المعلومات الاستخباراتية للقضاء على تهريب السلاح والتصدي للجماعات الارهابية.[٣]

انطلاقا من هذا درست الدول المعنية بهذه التهديدات خلال فعاليات ندوة قادة الشرطة الأفارقة، في ديسمبر ٢٠١٥، إمكانية إنشاء آلية للتعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية (أفريبول) لضمان التنسيق اللازم لمكافحة أفات الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل ناجع وعلى كافة المستويات، وتجدر الإشارة أن فكرة إنشاء الإفريبول ليست وليدة اليوم وإنما تعود الى الندوة الجهوية الإفريقية ال٢٢ للأنتربول المنعقدة من ١٠ إلى ١٢ سبتمبر ٢٠١٣ بوهران, بحضور ٤١ قائد شرطة إفريقي تبنوا بالإجماع هذه الفكرة، فقد وصلت أجهزة الشرطة الإفريقية اليوم إلى قناعة تامة بأن "أفريبول" تشكل قيمة مضافة للتعاون الشرطي الإقليمي والدولي، بل هي حلف استراتيجي قادر على الرد الشرطي للتهديدات العالمية في بيئة تتسم بالتطور الدائم، كما ستعمل هذه الآلية طبقا للقانون التأسيسي والميثاق الإفريقي ضمن المبادئ الديمقراطية

---

1 – عبيد إميجين، **مرجع سبق ذكره**، ص ٠٨.

٢ – دوريات مختلطة بين الجزائر والنيجر لتأمين الحدود من الإرهاب والسلاح الليبي، البلدان يعلنان عن استراتيجية مشتركة لمواجهة الوضع في المنطقة. جريدة السلام، 19/12/2011 04:40:00 ، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/٠٢/٢٠.:

http://www.essalamonline.com/ara/permalink/6365.html#ixzz40uMvKiH4

٣ – الجزائر توسع التنسيق الأمني لمكافحة الارهاب بعد أن كان مقتصرا على ٣ دول، جريدة البلاد. ٣٠ جانفي ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع، ٢٢ فيفري ٢٠١٦. http://www.elbilad.net/article/detail?id=30491

واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون وكذا الحكم الراشد دون أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.[1]

تتمثل مهمة "أفريبول" في دعم التعاون الشرطي بين الدول الإفريقية من خلال تبادل المعلومات والممارسات الحسنة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان والإرهاب بالإضافة إلى المساعدة التقنية المتبادلة، ومن أهداف هذه الآلية أيضا اعتماد رؤية شاملة تسمح بتحسين فعالية ونجاعة مصالح الشرطة الإفريقية من خلال تدعيم القدرات التنظيمية، التقنية والعملياتية، إضافة إلى العمل على إعداد إستراتيجية إفريقية متناسقة لمكافحة الجريمة تشمل التصور والتفعيل والتقييم والتنسيق، لاسيما تلك التي تندرج في إطار برامج الدعم والمساعدة التي بادرت بها المنظمات الدولية المعنية، وبالتالي تعزيز التنسيق بين قوات الشرطة المنشورة في إطار العمليات الداعمة للسلم.

وفيما يخص الإدارة المصرية للتهديدات الليبية، نلحظ وجود نوع من الإرتباك كون هذه الدولة بحد ذاتها تواجه تحديات داخلية منذ مرحلة ما بعد الحراك الشعبي لـ ٢٥ يناير ٢٠١١، بحيث توجهت إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية لمواجهة (الجريمة المنظمة) من خلال تبني محور يتمحور حول التأمين المتعدد النطاق أي تشديد الأمن على الحدود خاصة الغربية منها، ودعم التواصل السياسي والتنموي مع قبائل تلك المناطق وكذا التواصل معها لتسليم سلاحها كمحاولة منها لفك الارتباط بين سكان الحدود وشبكات المصالح القائمة على التهريب والجماعات المسلحة في شرق ليبيا.[٢]

من ناحية تونس، رصد وزير دفاعها "فرحات الحرشاني" بأن عسكريين من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية سيشرفون في الأشهر القادمة على عمليات تدريب الجيش التونسي على إدارة منظومة مراقبة إلكترونية على الحدود مع ليبيا التي تتضمن كاميرات مراقبة و أجهزة رادار متطورة، كما أعلن الجيش التونسي إنتهاءه من إقامة خندق وحاجز ترابي في

---

1 – أنظر: **بدوي: أفريبول مثال للتعاون الإفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة،** جريدة الشروق. 13-12-2015 15:19، شوهد بتاريخ: ١٨-٠٢-٢٠١٦. من الموقع الالكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/265162.html

– **تقرير إخباري: خطورة الوضع الأمني في إفريقيا يجعل من إنشاء أفريبول أكثر من ضرورة،** 14- 03:56:34 12-2015. | Arabic. News. Cn تاريخ الإطلاع: ٢٢- ٠٢- ٢٠١٦: http://arabic.news.cn/2015-12/14/c_134912542.htm

٢ – خالد حنفي، **مرجع سبق ذكره،** ص ٩٩.

منطقة سبخة العين الحدودية مع ليبيا، على طول يبلغ حوالي ٢٠٠ كلم، مع إستعدادها لوضع منظومة رقابة إلكترونية على الحدود مع إنتهاء اعمال الخندق ما يمكن من مراقبة رأس الجدير الى الذهبية في جنوب البلاد،[١] اللذان يتعتبران مدخلان مهمان يتم استخدامها في التهريب بمختلف انواعه وليس فقط الأسلحة.

أما إذا عدنا للحديث عن الحدود الجزائرية، فنقول أنه و بإستثناء العدد القليل من المعابر البرية المفتوحة مع تونس، فإن الحدود البرية مع الكيانات السياسية المجاورة الست، وهي المملكة المغربية والجمهورية الصحراوية وموريتانيا ومالي ونيجر وليبيا، أضحت مناطق عسكرية يحضر التواجد فيها إلا بإذن من السلطات العسكرية، ما يعني أن تأمين الحدود يأتي في المرتبة الأولى لهذا تقرر غلق هذه الحدود كما تقرر بناء على قرار غلق الحدود مع ليبيا سحب شرطة الحدود من المعابر البرية الثلاثة وإعطاء فرصة للعائلات الجزائرية الموجودة في ليبيا لمغادرتها، كما سمح للأسر الليبية التي تربطها صلة قرابة مع أسر جزائرية بمغادرة التراب الوطني، حيث شملت الإجراءات الأمنية الجديدة التدقيق في كل حالات الدخول الإنسانية عبر الحدود وهذا خوفا من أي عملية تسلل، ومنه تم تكثيف عمليات مراقبة عمق الصحراء المتاخمة للحدود الليبية إلى غاية ١٠٠ كلم في عمق الأراضي الجزائرية أين إستنفرت قيادة الجيش اكثر من ٥٠ ألف عسكريا ودركيا على حدود الدولتين بالأخص بعد سيطرت جماعات مسلحة تابعة لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على مدينة سرت، كما تم تجهيز الحدود ما بين البلدين منذ ٢٠١٤ بمدافع ودبابات وأسلحة ثقيلة إضافة إلى تحصين مراكز المراقبة المتقدمة لمنع تعرضها لأي هجمات انتحارية.[٢]

---

١ –رامي حيدر، **تونس تحفر خندقًا عند الحدود الليبية وتعزز المراقبة**.جريدة عرب ٤٨، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٠٢/٠٦ ، شوهد بتاريخ: ٢٠١٦/٠٢/٢٢. http://www.arab48.com /

٢ – انظر: محمد بن أحمد، **الحدود البرية للجزائر تتحول إلى مناطق عسكرية**. جريدة الخبر، ١٩ فيفري ٢٠١٦، تاريخ الإطلاع: ٢٢ فيفري ٢٠١٦.

http://www.elkhabar.com/press/article/100755/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9/#sthash.wbgERdNQ.diHQwbpS.dpbs

خاتمة:

نستنتج مما سبق بأن الحراك الليبي لم يؤدي إلى إسقاط النظام وحدوث فوضى داخلية فقط، وإنما إمتد بإنعكاساته وأثاره للمساس بالأمن الإقليمي ككل، على إعتبار هذه الدولة أضحت تتخبط في أسواق السلاح وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن السلاح الذي إنتشر في البلاد لا يقتصر فقط في ما تم تهريبه من مخازن الدولة، فقد أشارت العديد من التقارير إلى أن كل من قطر وفرنسا زودت الثوار بصواريخ مضادة للدبابات من طراز ميلان بهدف الإطاحة بالنظام السياسي وبعد سقوط النظام أصبحت الكتائب الثورية المسلحة مجهزة بأسلحة متعددة ومتنوعة إلى جانب تلك المستولى عليها من المخازن بعد تراجع القوات الأمنية عن حمايتها من الإعتداءات، وعليه نرصد نقطة مهمة تكمن في أن ما حدث في ليبيا لم يكن بمعزل عن إطارها الخارجي، ونفس الشي تداعيات الوضع لم تكن عن معزل عن جيرانها، وهو ما رأيناه مع الكميات المهربة من السلاح نحو مصر، تونس، الجزائر والتي جعلت الأخيرتين تغلقان حدودهما مع ليبيا، كما أن الجزائر أوقفت منذ ٢٠١٣ تبادل المعلومات الاستخباراتية معها كونها أضحت خاضعة لسلطة الكتائب والميليشيات ولم تعد هناك قوة أمنية مسيطرة يمكن التعامل معها بشكل تنسيقي وتنظيمي.

مع ذلك نلحظ مدى تعاون الدول الجوارية بهدف تعزيز أمنها الرقابي ومنع إمكانية ترك الثغرات أمام الجماعات التهريبية والإرهابية معا، خاصة أن أخطر مسلك لتهريب السلاح يربط بين النيجر، مالي وموريتانيا، فهذه الأخيرة لم يتم رصدها في المحاور السابة إلا أنّها عرفت هي الأخرى تسريبا للأسلحة نحو الداخل بشكل مكثف ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات والإستراتيجيات وحتى عدم إمتلاك خبرة عسكرية واسعة في هذا المجال، وهو ما إستدعى دول الميدان ودول جنوب الصحراء الكبرى ككل إلى وجوب ترتيب الأولويات الخاصة بالاستراتيجيات الإفريقية المشتركة، كحتمية التنسيق الأمني نظرًا لوجود مساحات شاسعة خارج سيطرة الحكومات في المنطقة، إضافة إلى أن الفراغ الأمني في ليبيا يفرض إرساء تعاون أمني مع دول الساحل من أجل المساعدة على إيقاف عمليات التمرد وتنقل المقاتلين وانتداب المتطرفين وتهريب الأسلحة وتمويل الميليشيات المتمردة، إذ ينادي كثير من المتابعين للشأن الإفريقي

بضرورة قيام تحالف دولي وإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود ومعالجة التهديدات العابرة لها وحصر أنشطة الميليشيات الليبية بوصفها الشرارة الأولى لتقويض الأمن في البلاد وفي المنطقة، وهو ما دفع الأطراف إلى التفكير في إنشاء آلية (أفريبول) كما سبق الذكر، خاصة أن الحرب في ليبيا لم تنته بعد والمستجدات لا تزال متغيرة وفقا للظروف والأطراف الفاعلة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي خاصة مع إمكانية حدوث تدخل خارجي لمواجهة تنظيم داعش على غرار ما يحصل في سوريا اليوم.

المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني بين النظرية والتطبيق

د.نـزار خليـل أبوبـكر سليمـان
أستاذ مساعد ـ جامعة المشرق ـ السودان

الملخص:

تناولت الدراسة واقع التعليم التقني والتقاني بالسودان وسردت البدايات التاريخية للتعليم التقني، والوقوف على نقاط القوة والضعف، ووضع مقترح لتنفيذ المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني، نظراً لأهميته في تأهيل كوادر وسيطة تحتاجها الدولة لدفع عجلة التنمية والإقتصاد.

أيضاً تناولت الدراسة بعض النماذج والتجارب في مجال التعليم التقني والتقاني في دولة العراق نظراً لنحاج هذه النوعية من التعليم في الدولة المذكورة وكثير من الدول الأخرى.

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وتم إستغلال المعلومات لوصف الخلفيه النظريه للبحث وإنحصرت حدود البحث على دراسة واقع مؤسسات التعليم التقني والتقاني القائمة حالياً ومدى إمكانية تطبيق هذه المؤسسات للمسار التقني والتقاني المستقل بعد أن تم دمج جميع الكليات التقنية بالسودان تحت مظلة جامعة السودان التقانية.

وأوصت الدراسة بوضع معايير وضوابط لقبول الطلاب بالكليات التقنية وفقاً لمسار تقني مستقل، يرتكز في المقام الأول على معرفة وإلمام الطالب بطبيعة الدراسات التقنية، ووضع إستراتيجيات تسويقية للبرامج الدراسية المرتبطة بالإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني بالكليات التقنية لتشجيع مؤسسات سوق العمل للإستفادة من مخرجاتها بصورة واسعة وفاعلة، ووضع نموذج خاص يتعلق بطبيعة التعليم التقني لقياس وتقويم نظم ضمان الجودة بهذه الكليات، كما أوصت الدراسة بتطبيق المسار المستقل للتعليم التقني، والعمل على تأهيل أعضاء هيئة وتحفييز الطلاب الراغبين في الإلتحاق بالتعليم التقني وعقد شراكات مع مؤسسات سوق العمل.

Abstact

The study examined the reality of technical education in Sudan and listed the historical beginnings of technical education and identifying the strengths and weaknesses, and developing a proposal to implement the independent path of technical education due to its importance in qualifying intermediate cadres needed by the state to support development and the economy.

The study also examined some models and experiences in the field of technical education in each of Iraq, given the success of this type of education in the mentioned country and many other countries.

The study relied on the descriptive and analytical methodology, and the information was independent to describe the theoretical background of the study, as the study were limited to the reality of existing technical education and the extent to which these institutions can apply to the independent technical path after all the technical colleges in Sudan were merged under the umbrella of the Sudan Technical University.

The study recommended to develop standards regulations for the admission of students in technical education based on students knowledge of the nature technical studies, develop marketing strategies for technical programs associated with industrial and agricultral production to promtoe the labor markets, develop special model related to the nature of technical education to measure and evaluate the quality assurance systems in technical college, providing good offer for the staff members in technical education, and motivate students who wish to enroll in technical education through a partnership linking technical colleges with labor market.

المقدمة :

مع بدايات تسعينيات القرن الماضي شهدت مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية بالسودان توسعاً وإنتشاراً كمياً فائقاً، تفجرت بموجبه ثورة التعليم العالي بالسودان بغرض توطين التعليم العالي وزيادة إستيعاب الطلاب بمؤسسات التعليم العالي وإتاحة الفرصة للطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية السودانية للإلتحاق بالدراسات الجامعية، بالإضافة للحد من تدفق الطلاب السودانيين نحو الخارج لتلقي تعليمهم العالي في البلدان العربية والأجنبية، حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية في تلك الفترة بإعادة غالبية الطلاب الذين يدرسون بالخارج حيث تم إستعابهم بتخصصاتهم المختلفة في الجامعات السودانية. (توصية المؤتمر العام للتعليم العالي – ١٩٩٠م).

تعود بداية التعليم التقني بالسودان للعام ١٩٥٠م عندما تم إنشاء معهد الخرطوم الفني بواسطة وزارة الأشغال لإعداد تقنيين بعد دراسة تمتد لعامين فوق الثانوي، يتم فيها التركيز علي أعمال الورش مع دراسة المقررات ذات الصلة في مجالات البناء والميكانيكا بجانب المحاسبة والسكرتارية والفنون الجميلة، وفي العام ١٩٥٦م تحولت تبعية هذا المعهد إلى وزارة التربية والتعليم، وارتفعت سنوات الدراسة إلى ثلاث سنوات، ثم مددت فترة الدراسة إلى أربع سنوات في عام ١٩٦٠م، وذلك بزيادة نسبة المواد النظرية علي حساب مادة أعمال الورش، وفي العام ١٩٦٦م أصبح المعهد هيئة مستقلة عن وزارة التربية يشرف عليها مجلس إدارة وقام هذا المجلس بتشكيل لجنة دولية بتقويم التعليم الفني والتقني عامة والمعهد بصفة خاصة، ومن ثم قلصت الدراسة في المعهد إلى ثلاث سنوات تحت مسمى معهد الكليات التكنولوجية، ثم أعيد النظر في المقررات بناء علي توصية اللجنة الدولية، وأستمر الوضع علي ذلك حتى هذه اللحظة بالنسبة للدبلوم التقني، أما المعهد بكامله فقد تحول إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. (وزارة تنمية الموارد البشرية – المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – الأمانة العامة – مسار التعليم التقني والتقاني – نوفمبر ٢٠٠٧م).

بعد ذلك قامت بعض الوزارت بإنشاء معاهد أخري لمنح شهادة الدبلوم التقني في مجالات (التمريض، الأشعة التشخيصية والعلاجية، البصريات والمختبرات الطبية، الهندسة الميكانيكية وعلوم الأرض والغابات) وآلت جميع هذه المعاهد إلى وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي والتي ألحقتها بمختلف الجامعات القومية. (الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette.gov.sd).

في يناير من العام ٢٠٠٣م صدر قرار وزاري أنشأت بموجبه هيئة التعليم التقني، وتضمن هذا القرار مهام وإختصاصات هيئة التعليم التقني وتم إنشاء مجلس للتعليم التقني يضطلع بوضع إستراتيجيات وسياسات التعليم التقني بما يلبي حاجة البلاد من التقنيين والمهنيين في مختلف مجالات التعليم التقني. (دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي لمستوى البكالريوس والدبلوم التقني ٢٠١١-٢٠١٢م).

بدأت الكليات التقنية بصورة متعثرة تحت مظلة هئية التعليم التقني إلى أن أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٢١٧) لسنة ٢٠٠٥م بإنشاء المجلس القومي للتعليم الفني والتقني، والذي يتولى رسم الإستراتيجيات والسياسات للتعليم الفني والتقني، وتم تشكيل المجلس من (٣٦) عضواً برئاسة السيد نائب رئيس الجمهورية، وإستهل المجلس القومي للتعليم الفني والتقني مشواره بتشكيل لجنة لحصر وتقييم مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني في البلاد بغرض تحقيق غاياته وأهدافه المنشودة، والوقوف على المواصفات والمعايير والمعدات المستخدمة في هذه المؤسسات، ومؤهلات وقدرات وإمكانات العاملين بهذه المؤسسات، إضافة للوقوف على مدخلات ومخرجات هذه المؤسسات وطرق إعداد الدارسين بها ومدى توافقها مع الهرم الوظيفي. (وزارة تنمية الموارد البشرية ،٢٠٠٧م)

مشكلة الدراسة :

تشكل مؤسسات التعليم التقني القاعدة الأساسية لسد إحتياجات سوق العمل والنهوض بالتنمية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية في ظل الضرورة الملحة لمواكبة المتغيرات التقنية الحالية في جميع الجوانب المعرفية والعلمية المتجددة، رغم كثرة وتعدد هذه المؤسسات التقنية بغرض المساهمة في تقديم الخدمات التعليمية، إلا أن هذا الإنتشار أدى إلى قصور ونقص واضح إنعكس ذلك على عدم مواءمة مخرجات هذه المؤسسات التعليمية مع غايات التعليم التقني وأهدافه المنشودة، لذا إنحصرت مشكلة هذه الدراسة في الأسئلة الآتية :

١. هل تغطي البرامج الدراسية بالتعليم التقني التخصصات التي تحتاجها البلاد بصورة فعلية؟
٢. هل هناك قانون للعمل يسمح بإستيعاب مخرجات التعليم التقني بدولاب العمل بالسودان؟
٣. هل توجد معايير مرجعية لتقويم التعليم التقني في السودان؟
٤. هل تعتبر مخرجات التعليم التقني الحالية بالجودة المطلوبة؟

٥. هل توجد المعينات المطلوبة بمؤسسات التعليم التقني لتنفيذ البرامج الدراسية؟
٦. هل تتوافق نوعية الدراسة الثانوية للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم التقني مع طبيعية البرامج الدراسية.
٧. هل يجد المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني الجديد القبول من مؤسسات سوق العمل؟
٨. هل طلاب التعليم التقني والتقاني على علم ودراية كاملة بالمسار التقي والتقاني المستقل ؟

أهداف الدراسة :

إرتكزت أهداف الدراسة على:

١. التعرف على واقع التعليم التقني بالسودان والوقوف على نقاط القوة والضعف.
٢. الإستفادة من الطاقات والموارد البشرية والمادية المتوفرة في القطاعات الصناعية والخدمية والإنتاجية من خلال الشراكة البحثية مع مؤسسات التعليم التقني.
٣. العمل على مواكبة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الوقت الراهن.
٤. التعريف بمزايا ورسالة المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني وترغيب الطلاب للإلتحاق بمؤسسات
التعليم التقني وفق المسار المستقل.
٥. دراسة المعايير المهنية لمسار التعليم التقني والتقاني الجديد، ومدى إمكانية تطبيقه على مؤسسات التعليم التقني الحالية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية :

١. حاجة البلاد إلى كوادر تقنية وسيطة قادرة على مواكبة تحديات العولمة والتطورات التقنية المتلاحقة.
٢. التأكد من إستفادة سوق العمل من مخرجات مؤسسات التعليم التقني بالصورة التي تضمن نوعية الجودة المطلوبة.
٣. الإهتمام بإستخدام تكنولوجيا التعليم ورفع الأداء الأكاديمي والإداري بمؤسسات التعليم التقني.

٤. تبني فلسفة سياسة الجودة في مؤسسات التعليم التقني السودانية وإستعراض الخطوات الرئيسية التي بنيت عليها سياسات الجودة في المؤسسات التعليم التقنية العالمية.
٥. تشجيع القطاع العام والخاص للإستثمار في مجال التعليم التقني.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يتم إستغلال المعلومات لوصف الخلفيه النظريه للموضوع وأهم المراجع العربية والأجنبية والدوريات المنشورة وغير المنشورة والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بكافة أدبيات الدراسة بالإضافة إلى البحوث.

حدود الدراسة:

إنحصرت حدود الدراسة على دراسة واقع مؤسسات التعليم التقني والتقاني القائمة الحالياً والوقوف على نقاط القوة والضعف، ومدى إمكانية تطبيق هذه المؤسسات للمسار التقني والتقاني المستقل بعد أن تم دمج جميع الكليات التقنية بالسودان تحت مظلة جامعة السودان التقانية.

واقع التعليم التقني بالسودان:

تستدعي دراسة واقع التعليم التقني ومدى نجاحه في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية نظرةً شمولية تنطلق من واقع أسواق العمل في السودان والدول المحيطة به. وبنظره سريعة إلى واقع التعليم التقني فإننا نجد تعدد وتماثل المؤسسات التعليمية التقنية الحكومية والأهلية، هذا التعدد يجعل الجهود متناثرة وقد تكون متنافرة مع الاختلاف في الطرق والأساليب والبرامج، فتتعدد الأهداف وتتباين المخرجات وتتفاوت القدرات والكفاءات.
وبالرغم من الجهود التي بذلتها هيئة التعليم التقني بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجهودات والبرامج والمسار التقني الجديد الذي إستحدثه المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني، إلا أن التعليم التقني يعاني قصوراً إنعكس بصورة واضحة على مستوى الخريج التقني نتيجة لمشكلات متعددة تمثلت في :

١- عدم وضوح العلاقة بين هيئة التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني من جانب، إضافة للازدواجية الموجودة بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني من جانب آخر في كثير من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية.

٢- إتساع الفجوة الناجمة عن تراكم عجز الأيدي العاملة الوطنية المدربة تدريباً تقنياً ومهنياً نتيجة لضعف المناهج وطرق التدريس في كثير من مؤسسات التعليم التقني.

٣- عدم إشراك الخريج التقني ضمن منظومة هيئات التدريس والتدريب بالمؤسسات التقنية وعدم الإهتمام برفع كفاءات ومهارات الأطر العاملة في هذا النوع من التعليم.

٤- عدم الإهتمام بتوفير مستلزمات العملية التعليمية في التعليم التقني من حيث الكتب والمراجع وبرامج التدريب الميداني والتطبيق العملي التي تشكل عنصراً مهماً من عناصر هذا النوع من التعليم بالإضافة لعدم الإهتمام بتنويع الوسائط التعليمية والتدريبية من انترنت وإذاعة وتلفاز وصحافة ومراسلة ونماذج فندقية وورش صناعية.

٥- قلة المعلومات والإحصاءات الخاصة بالتعليم التقني والتي توضح الحاجة الفعلية لسوق العمل ومتطلبات التنمية.

٦- عدم الإهتمام بتطبيق وضبط معايير الجودة النوعية في التعليم التقني ، وإهمال إنشاء المراكز البحثية التي تربط مؤسسات التعليم التقني بالقطاعات الخدمية والصناعية والتي تقدم بدورها التسهيلات الفيزيائية المتمثلة في الأجهزة والمعدات التي تعين الدارسين على العملية التدريبية بصورة متكامله، ويمكن للمؤسسات الخدميه أن تجني مكاسب هامه من خلال التعاون والشراكة مع مؤسسات التعليم التقني.

٧. عدم إتاحة الفرصة لمشاركة الخبراء المختصين من سوق العمل في نشاطات التدريس والتدريب والتوجيه المهني والإرشاد والإستشارات والإختبارات والتقويم بمؤسسات التعليم التقني.

٨. قصور مؤسسات التعليم التقني في تنويع برامج وأنماط التعليم بحيث يتلائم مع ظروف وإمكانيات غالبية شرائح المجتمع وخاصة الإناث وأصحاب الحاجات الخاصة.

٩. عدم وجود توافق في وجهات النظر حول الأهداف والأولويات التي تحكم عملية الإعداد المهني للطلاب بين إدارت مؤسسات التعليم التقني وأصحاب العمل، خاصة وأن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالتعليم التقني يفضلون التركيز على المعلومات النظرية بسبب محدودية الممارسة العملية لتخصصاتهم في المؤسسات الإنتاجية.

١٠. عدم إعتماد نظام واضح للوصف الوظيفي والتصنيف المهني لخريجي المؤسسات التقنية لإعتماده كمرجعية لشغل الوظائف ومزاولة المهن وتحديد المستويات المهنية للعمالة.

مفهوم التعليم التقني :

عرف دليل مصطلحات التعليم التقني والمهني الصادر عن اليونسكو في العام ١٩٨٤م، التعليم التقني على أنه "تعليم تم تصميمه للمرحلة الثانوية العليا والمرحلة الجامعية الأولى لإعداد كوادر وسيطه من العمالة (التقنيين والإدارة الوسطى) وعلى مستوى نهاية المرحلة الجامعية الأولى لإعداد المهندسين والتكنولوجيين لمراكز إدارية أعلى، ويتضمن التعليم التقني تعليماً عاماً ودراسات نظرية وعلمية وتقنية وتدريب على المهارات ذات العلاقة، وقد تختلف مركبات التعليم التقني بشكل كبير حسب نوع العمالة المطلوب إعدادها والمرحلة التعليمية".
(إبراهيم على خليل وآخرون ، ٢٠٠٤م).

كما تم تعريف التعليم التقني أيضاً بصوره أخرى من خلال المؤتمر العام لليونسكو الذي إنعقد في العام ١٩٨٩م في دورته الخامسه والعشرين، حيث يشير التعريف على أن التعليم التقني هو "جميع التقانات والعلوم النظرية والعملية المتصلة بها وإكتساب المهارات والمعارف والجوانب المتعلقة بممارسة المهنة في شتى التخصصات ويهدف إلى إعداد التقنيين ليكونوا حلقة وصل بين الإختصاصيين والعمال المهرة، ويأتي بعد مرحلة الدراسة الثانوية لمدة تتراوح ما بين (٢ – ٣) سنوات ويتم ذلك في معاهد التعليم التقني وكليات المجتمع والمعاهد التقنية وكليات التعليم الجامعي المتوسط والمراكز المتوسطة التقنية، وقد تم إعتماد هذا التعريف من قبل العديد من المنظمات العربية والدولية بما فيها الإتحاد العربي للتعليم التقني.
(ندوة "دور التعليم التقني والمهني في تنمية المجتمع" – طرابلس ١٩٨٩م، تم تنظيمها بواسطة الإتحاد العربي للتعليم التقني)

ويوضح التعريفان مدى إرتباط التعليم التقني بطبيعة المهن والمهارات المطلوبة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما يشيران إلى ضرورة الإهتمام بمخرجات هذه النوعية من التعليم نظراً لإرتباط الخريجين المباشر بمتطلبات سوق العمل.

شهد التعليم الجامعي بشكل عام والتعليم التقني بشكل خاص في السنوات الأخيرة في كل دول العالم تطوراً ملحوظاً وملموساً في توجهاته وإهتماماته حيث بات أكثر إدراكاً لمتطلبات المتجتمع

وأكثر إلتصاقاً بحقل العمل وأكثر إستجابة لمتطلبات المؤسسات الصناعية والإنتاجيه وبخاصة في مجالات تقديم المشورة العلمية والفنية وتنفيذ التصاميم الهندسية وإجراء البحوث التطبيقية. وقد ذهبت بعض المؤسسات التعليمية خاصة الجامعات التكنولوجية وهيئة التعليم التقني التي تجمع مناهجها الدراسية بين النظرية والتطبيق إلى الدخول بقوة في مجالات التصنيع التي تتطلب تقنيات متطورة، حيث إهتمت بعض المؤسسات التعليمية التقنية بإعداد مكاتب إستشارية لتلبية إحتياجات المؤسسات الصناعية والإنتاجية، ويعتبر ذلك من صميم مفهوم وأهداف التعليم التقني الذي ينبني أصلاً على التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم التقني والمهني وسوق العمل، وتعد دراسة وتحليل مضامين برامج ومناهج التعليم التقني والمهني على أساس متطلبات الإعداد لمزاولة المهنة، وتظهر مدى حاجة هذا التعليم بالإرتباط بسوق العمل وتحديد إحتياجاته من العمالة والتي تتمثل في تصميم البرامج المناسبة وتقويمها وتحديد كفاءة وفاعلية عمليات الإعداد والتدريب سواء على إطار التدريس النظري أو التدريب العملي وإكتساب المهارات، لذلك لابد من الإهتمام بالتعليم التقني لأنه يمثل المحرك الأساسي لأي تطور والركيزة لأي تنمية ، فبدون إمتلاك نصية العلم وحلقات التقانة المتقدمة لا يمكن تصور بناء دولة عصرية قادرة على توفير الأمن والأمان وأسباب الحياة الكريمة لمواطنيها، ولكي تؤدي مؤسسات التعليم التقني دورها بصورة صحيحة لابد أن تعي مهامها العلمية والتربوية بدقة وأن تقوم على تلبية حاجة المجتمع بالصورة المطلوبة من خلال العمل على التوازن الصحيح بين الكوادر التقنية وما يحتاجه المجتمع، وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات التعليمية التقنية ومؤسسات المجتمع المختلفة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية وبرامج التدريب المهني ومتطلبات سوق العمل ووصف الوظائف التي يحتاجها كماً ونوعاً، والإهتمام بتطبيق معايير نظم الجودة والإعتماد، والعمل على تقويم الجودة، ومواكبة حركة العلوم والتقانة الحديثة وتوظيفها لمصلحة المجتمع، وبذلك يقترب التعليم التقني من تحقيق أهدافه من خلال بناء شخصية الطالب المزود بالعلوم والمهارات التقنية والمستند على قاعدة عملية تؤهله لممارسة مهنته بصورة جيدة فور تخرجه. (جريو ، ٢٠٠١م) .

أهداف التعليم التقني :

برز التعليم التقني كمسار له خصوصية ضمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية ، حيث تم إنشاء هيئة التعليم التقني بقرار وزاري في يناير من العام ٢٠٠٣م، ويتضمن هذا القرار مهامها وإختصاصاتها ولها مجلس (مجلس التعليم التقني) ويشرف عليه السيد وزير

التعليم العالي والبحث العلمي وهذا المجلس يقوم بوضع إستراتيجيات وسياسات التعليم التقني بما يلبي حاجة البلاد من التقنيين والمهنيين في شتى مجالات التعليم التقني.(دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي العام الجامعي ٢٠١١-٢٠١٢)

ترتبط الأهداف الرئيسية للتعليم التقني بمستوى التصنيع والخدمات، ففي الدول المتقدمة التي تشهد نمواً مستمراً في التصنيع والخدمات تقابله بالجانب الآخر مواكبة مستمرة لمسايرة هذه التقنيات، لذلك يكون الهدف الرئيسي من التعليم التقني مواكبة وتقديم التدريب الجيد لقوة العمل التقنية ويعني ذلك إنتاج قوة عاملة قادرة على زيادة الإنتاجية، بالإضافة لذلك تقع على عاتق التعليم التقني عدة مسئوليات أخرى تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير حياة أفضل إضافة إلى ترسيخ مفهوم المواطنة والمسئولية لدى الأفراد، حيث أشارت التوصية الخاصة بالتعليم التقني والمهني التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٤م إلى ضرورة جعل التعليم التقني والمهني عنصراً أساسياً في العملية التربوية، وأن يهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع والتقدم الإجتماعي والثقافي والإقتصادي مع تنمية طاقات الفرد الكامنة تمهيداً لمشاركته الإيجابية في تحديد هذه الأهداف والسعي لتحقيقها، ومن أهدافه أيضاً التعرف على الجوانب العلمية والتقنية للحضارة المعاصرة بحيث يتفهم الناس بيئتهم ويستطيعون التأثير عليها بإظهار مواقف إيجابية على المتغيرات الإجتماعية والسياسية والبيئية بغرض التقدم التقني والعلمي.

(الإبراهيمي و عبدالرزاق ، ١٩٨٩).

وتوصلت العديد من الكليات التقنية في دول شرق آسيا ومن بينها دولة الهند التي أظهرت في الآونة الأخيرة تميزاً منقطع النظير في جانب العمالة التقنية الماهرة مما جعلها قبلة للعديد من دول العالم الأمريكي والأوربي والعربي، حيث قامت بمراجعة كافة الأهداف المتعلقة بالتعليم التقني على النحو الآتي:-

١. يعتبر الهدف الرئيسي لبرامج الكليات متعددة التقنيات (Polytechnic) هو إكساب طلاب التعليم التقني قاعدة معرفية واسعة في المجال المعني، حيث ينبغي لهذه المعارف إن تتوافق مع خبرة ميدانية لعملية الصناعة أو الأعمال الخدمية أو أي أعمال أخرى، الشئ الذي يستوجب إرتباط مؤسسات التعليم التقني بعلاقات تعاون مشترك مع أسواق العمل، حيث ينبغي للبرنامج التعليمي أن يهتم بالحاجات الآنية والمستقبلية من خلال التركيز على تهيئة التقني وفقاً للحاجات الآنية القائمة.

٢. تشتمل وظائف التقنيين على مستوى علمي ومعرفة تقنية لذا ينبغي على برامج التعليم والتدريب أن تكسب الطالب القدرة على التحكم التقني الذي يستند على التطبيقات الأساسية المنظمة للعمل التقني والتي تكسب التقني خبرة متراكمة تجعله يرتقي بمهاراته ومعرفته إلى مصاف التكنولوجيين والإختصاصيين.

٣. تحدد طبيعة التعليم والتدريب الخصائص المميزة لعمل التقنيين، لأن التقنيين يحتاجون لإتقان الطرق التقنية ذات الصلة المباشرة بالعمل الميداني، والتي تتطلب البراعة ومعرفة وإستيعاب العلوم التي تستند إليها، حيث ينبغي إن يكون ذلك بالقدر الذي يؤمن الحاجات العملية للتقني في مواقع العمل المحتملة على أن يؤخذ في الإعتبار إمكانية التطور الذاتي لقدرات التقني.

" الجميلي ، ٢٠٠٨م"

كل هذه العوامل مجتمعة أفرزت تجربة تقنية علمية متفردة في الهند، وقف عليها الباحث من خلال زيارته لمدنية جناي في جنوب الهند قام من خلالها بالتنقل بين عدة مدن في الهند منها مدينة كوايمباتور والتي تضم أكثر من (٣٢) كلية تقنية يهتم القائمون بأمر التعليم التقني فيها على إعداد الكوادر التقنية الوسيطة في المجالات الطبية والهندسية والصناعية والزراعية ومجالات تقانة الحاسوب والمعلومات، وقد إستفادت من إعداد تلك الكوادر مجموعة من الدول المتقدمة فقامت بإنشاء عدد من المصانع المتخصصة في عدة مدن من الهند وقف الباحث على تجربة مصنع (Dell) للحواسيب الإلكترونية الذي أقيم على أطراف مدنية جناي جنوب الهند، حيث إستفاد المصنع من الكوادر التقنية الوسيطة المؤهلة إضافة لقلة التكلفة التشغيلية المتمثلة في رواتب العمالة والسكن وتكلفة المعيشة، كل هذه العوامل مجتمعة شجعت الكثير من المؤسسات الصناعية والخدمية العالمية في أن تنقل مؤسساتها إلى دولة الهند، كما إستفادت الهند أيضاً من تجربة زراعة القطن في مجال تصنيع الملبوسات، فقد زار الباحث أيضاً مدنية تيريبور الهندية والتي تحتوي على كم هائل من مصانع النسيج التي تقوم بتصنيع الملبوسات ذات الماركات العالمية وتصديرها من خلال خطوط إنتاج عالمية كل حسب دولته، فتضم المصانع خطوط إنتاج تقوم بتصدير الإنتاج إلى كل دول العالم حسب النوعية والكمية والجودة المطلوبة بل حسب طبيعة ومناخ المنطقة مسفيدة في ذلك من الكوادر التقنية الوسيطة التي بناها التعليم التقني بدولة الهند.

من خلال هذه الأهداف والمفاهيم والمشاهدات قام الباحث بإستنباط أهداف إجرائية للتعليم التقني تمثلت في:

١ إعداد كوادر تقنية حسب حاجة التنمية الإقتصادية تكون قادرة على تشغيل وصيانة المشاريع الصناعية والخدمية والتركيز بصورة أكبر على المشاريع الزراعية بحكم طبيعة السودان وتوفر كافة الموارد التي تقود إلى إنجاح هذه المشاريع الحيوية.

٢ العمل على ربط مؤسسات التعليم التقني باسواق العمل خاصة القطاعات الإقتصادية والعمل على إنشاء مراكز إبحاث بغرض الإستفادة المستمرة من الكوادر التقنية.

٣ العمل على زيادة النقص في الكوادر التقنية المؤهلة في هرم القوة العاملة بجميع المؤسسات الصناعية والخدمية.

ومن الأهداف الرئيسه لقيام التعليم التقني هو التطور التكنولوجي في العالم ودخول التقنيات المتقدمة في معظم المهن، لذا برزت الحاجة إلى إعداد كوادر تقنية وسيطة مؤهلة تأهيلاً متقدماً لمواكبة التطور التقني في كل التخصصات، وقد بلغت الكليات التقنية الحكومية التابعة لهيئة التعليم التقني في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١م (٢٠) كلية تشمل التخصصات الهندسية والطبية والزراعية وتقانة المعلومات والعلوم الإنسانية، والتي هدفت إلى:

١.إعداد كوادر وسيطة مؤهلة علمياً وعملياً قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وممارسة العمل حال تخرجها لإطلاعها المسبق على بيئة العمل.

٢.فتح آفاق جديدة لخريجي الكليات التقنية تهدف لزيادة الرغبة والإقبال على التعليم التقني من خلال تحفيز الطلاب للإلتحاق بمؤسسات التعليم التقني وتخفيف حالة الإختناق في التعليم الجامعي الأكاديمي.

٣. إستكمال البناء العمودي للتخصصات التقنية لمواكبة التطور الكبير في التقنيات العالمية.

٤. تنمية رغبة المتدرب للمهنة من خلال تعزيز ثقة الطلاب أو المتدربين بما يتعلمون وتعريفهم بالمهن التي يعدون إليها من خلال مشاركتهم في إنتاج سلع وخدمات لها قيمة تنافسية في السوق.

٥. تنمية روح العمل الجماعي حيث أن الهدف الرئيسي من التعليم التقني هو الإعداد التربوي للمتدربين أو الدارسين لتنمية روح العمل الجماعي والإيمان به من خلال إعتبار الإنتاج الحقيقي هو مسئولية جماعية وليس فردية.

٦. الإنفتاح على المجتمع حيث تسعى مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني بإستمرار لتوثيق صلتها بالمجتمع المحلي بعدة وسائل منها الفعاليات الإنتاجية التي تقوم بها هذه المؤسسات وتعتمد على طبيعة علاقة المؤسسة المهنية بحقل العمل وحجم النشاط الإقتصادي.

٧. إستثمار الموارد المادية والبشرية : تمتلك مؤسسات التعليم التقني أجهزة ومعدات وخبرات فنية تمكنها من المساهمة بشكل فاعل في إنتاج سلع وخدمات للمجتمع إضافة لكونها مستلزمات تدريبية. (أحمد و النقرابي، ٢٠٠٠م)

تجربة التعليم التقني في بعض دول العالم:

من خلال المشاهدات والزيارات التي قام بها البحث للوقوف على تجربة بعض الدول في التعليم التقني، قام الباحث بزيارة كل من المملكة العربية السعودية، دولة ماليزيا، الصين ودولة الهند، وكانت لكل دولة تجربتها الخاصة في التعليم التقني، ونجد أن هيئة التعليم التقني السوداني في العام ٢٠٠٣م إستقدمت مجموعة من الخبراء العراقيين في مجال التعليم التقني بغرض الإستفادة من التجربة العراقية في التعليم التقني لكن قلة الإمكانيات في مؤسسات التعليم التقني وعدم تطبيق تجربة التعليم التقني العراقية بصورتها المتكاملة إضافة لعدم رغبة الطلاب للإلتحاق ببرامج التعليم التقني كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عدم إستمرارية التجربة، لذلك كان لابد من الوقوف على تجربة التعليم التقني بالعراق بغرض الإستفادة منها :

تجربة التعليم التقني بدولة العراق:

تم التعرض للنموذج العراقي للتعليم التقني من واقع التجربة التي خاضها التعليم التقني في العام ٢٠٠٣م، والتي إستعان فيها بخبراء من دولة العراق بغرض الإستفادة منهم، فنجد أن التعليم التقني في دولة العراق إستفادة من التطور التكنولوجي في العالم، ودخول التقنيات المتقدمة في معظم المهن، برزت مبررات عديدة لإستحداث مؤسسات التعليم التقني بالعراق بغرض ثبات وإستقرار المستوى الأول من هرم القوى العاملة المتمثل في التعليم المهني (الثانويات المهنية) والمستوى الثاني المتمثل في التعليم التقني (المعاهد الفنية)، وبعد التوسع بهذين المستويين خلال عقدي السبعينات والثمانينات أصبحت مخرجاتها تمثل نسبة مهمة في هرم القوى العاملة، برزت الحاجة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات إلى مستوى متقدم

من التقنيين المؤهلين تأهيلاً متقدماً وذوي خلفية عملية رصينة وبإختصاصات دقيقة في الإلكترونيات والكهرباء والميكانيكا فضلاً عن التخصصات الطبية ذات التقنيات المتقدمة.

وكان إستحداث الكليات التقنية بتخصصات نوعية مثل (اللحام، العلاج الطبيعي، الأجهزة الطبية، الزجاج والسراميك وغيرها)، وهي تخصصات تقنية مكملة ومترابطة مع تخصصات المعاهد الفنية لكن بمستوى متقدم وضع التعليم التقني في العراق بموقع متقدم بين بلدان العالم والمنطقة في مجال إعداد التقنيين المتخصصين.

وكانت أولى خطوات إستحداث الكليات التقنية، عقد لقاء موسع في نهاية عام ١٩٩٢م نظمته هيئة المعاهد الفنية وحضره ممثلين عن القطاعات الصناعية والقطاع الطبي لمناقشة ورقة عمل أعدتها لجنة خاصة من الهيئة، أعقبتها سلسلة من اللقاءات مع كافة الجهات ذات العلاقة، توصلت تلك اللقاءات العلمية إلى ضرورة البدء بإستحداث الكليات التقنية. جاء بعدها قرار الوزارة بإستحداث الكليات التقنية وتمثل ذلك في تأسيس أو كليتين تقنيتين إحداهما في بغداد والأخرى في الموصل في العام ١٩٩٤/٩٣م، أضيفت لهما كليتين تقنيتين إحداهما في البصرة وثانيهما كلية التقنيات الصحية والطبية في بغداد.(الحسين ، ٢٠٠١)

وقد بلغ عدد الكليات التقنية في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠م (٩) كليات تقنية تضم (٤١) قسماً عملياً، وفي العام ٢٠٠١م تم إستحداث دراسات عليا بمستوى الدبلوم العالي لمدة سنة في ثلاث كليات تقنية في تخصصات (اللحام، التحليلات المرضية، تقنيات الإنتاج النباتي)، ويبلغ عدد التخصصات الموجودة في الكليات التقنية (٢٩) تخصصاً موزعة على (١٨) تخصصاً تكنولوجياً و(٧) تخصصات تقنية طبية وصحية وتخصصين زراعيين وتخصصين في مجال التقنيات الإدارية على النحو الآتي:

جدول رقم (١)

رقم	التخصصات التكنولوجية	التخصصات الطبية	التخصصات الزراعية	التخصصات الإدارية
١	القوالب والعدد	صحة المجتمع	تقنيات الإنتاج النباتي	تكنولوجيا العمليات
٢	اللحام	العلاج الطبيعي	تقنيات الإنتاج الحيواني	التقنيات المالية والمحاسبية
٣	الزجاج والسراميك	الأشعة		

٤	المساحة	التخدير		
٥	السيارات	تقنيات الأسنان		
٦	التبريد والتكييف	تحليلات مرضية		
٧	تقنيات المواد	تقنيات بصرية		
٨	تكنولوجيا الحاسبات			
٩	الأجهزة الطبية			
١٠	تقنيات القدرة الكهربائية			
١١	البتروكيمياويات			
١٢	الوقود والطاقة			
١٣	البيئة والتلوث			
١٤	المضخات			
١٥	المكائن الزراعية			
١٦	تكنولوجيا البرمجيات			
١٧	تقنيات الإلكترونيات			
١٨	تقنيات الإتصالات			

المصدر:(عزالدين الصادق – تقويم الكليات التقنية العراقية ورقة عمل بتاريخ أكتوبر ٢٠٠١) الحلقة الدراسية العربية في مجال إعداد المستوى الثالث في التعليم التقني – بغداد.

مدة الدراسة في الكليات التقنية بدولة العراق أربع سنوات يحصل بعدها الطالب على شهادة البكالريوس التقني ويتم القبول إليها على النحو الآتي:

١/ خريجو الثانوية (المساق العلمي) يقبلون في الصف الأول بالكليات التقنية.

٢/ الخمسة الأوائل من خريجي الأقسام المهنية المناسبة للتخصص ويقبلون في الصف الأول.

٣/ خريجو المعاهد الـ (١٠) الأوائل ويقبلون في الصف الثاني بالكليات التقنية.

٤/ المبدعون في حقل العمل من خريجي المعاهد وفق ضوابط محددة ويقبلون في الصف الثاني.

٥/ خريجو المعاهد الأجنبية وفق ضوابط وشروط محددة.

يعتمد النظام الدراسي بالكليات التقنية بدولة العراق على النظام السنوي لكل من السنتين الأولى والرابعة في الكليات التقنية الهندسية، ويتم تطبيق التعليم المتناوب في السنتين الثانية والثالثة بواقع (٢٤) أسبوع دراسي. ويتم التدريب في المنشآت الصناعية على أساس (٦) ساعات يومياً وبمعدل (٥) أيام في الإسبوع لمدة (١٢) أسبوع سنوياً. ويطبق النظام السنوي أيضاً في التخصصات الطبية، وهناك مادة أو مادتين في كل قسم تعطى بشكل فصلي، ويوجد تدريب صيفي في السنتين الثانية والثالثة لمدة (١٢) أسبوع بواقع (٦) أسابيع في كل سنة، كما يطبق في السنة الأخيرة نظام الكليات الطبية وهو قضاء (١٠) أسابيع كاملة في المستشفيات (الإقامة في المستشفى).

(الصادق ، ٢٠٠١)

تاريخ التعليم التقني والفني بالسودان :

تعتبر ورشة كلية غردون القديمة التي تم إنشاؤها في العام ١٩٠٣م أولى مؤسسات التعليم الفني، حيث كان الغرض منها تدريب الطلاب علي تخصصات النجارة، النحت، البناء، السمكرة والحدادة، وكان ذلك بغرض مقابلة احتياجات المصالح الحكومية في ذلك الوقت، ثم أنشئت بعد ذلك مدرسة أم درمان للفخار لتقوم بتدريب الطلاب علي فنون النجارة والبناء والنحت.

وفي العام ١٩٢٤م تم فصل أقسام المعمار من ورشة كلية غردون، وتم ضمها إلى مصلحة المعارف آنذاك ثم حولت إلى مدرسة أم درمان الصناعية، كما تم فصل أقسام الميكانيكا والبرادة والسمكرة من كلية غردون في العام ١٩٣٢م وتم ضمها إلى مصلحة السكة حديد، بعد ذلك تم تطويرها لتصبح مدرسة جبيت الصناعية، بعدها تم إنشاء مدرسة صناعية وسطي بمدينة الأبيض في العام ١٩٥٤م، وأخرى ثانوية صناعية بمعهد الخرطوم الفني.

وفي العام ١٩٥٦م بدأت تجربة مراكز التدريب المهني بشكلها المتعارف عليه وذلك مع إنشاء أول مركز للتدريب المهني سمي بمركز الخرطوم(١) للتدريب المهني كان الغرض منه رفع مستوى العمال الفنيين في ذلك الوقت. ومن ثم بدأ المركز في توسع ملحوظ حيث تمت إضافة برامج الاختبارات المهنية وقياس المهارات والقدرات المهنية التي يكسبها الفرد خلال عمله عن طريق التدريب المهني التقليدي وغير الرسمي.

وتطبيقاً للمسار الصحيح للتعليم المهني وبغرض إستيعاب خريجي المدارس الثانوية المهنية تم إنشاء الكلية المهنية في العام ١٩٦٠م، وفي العام ١٩٧١م بدأت المدارس الفنية بنظام الأربع سنوات، وأصبحت تنافس أيضاً في الدخول للجامعات والمعاهد العليا بنسب قليلة جداً،

وتم تقليص عدد سنوات الدراسة بالمدارس الفنية لثلاث سنوات في العام ١٩٩٠م، ومنذ ذلك الوقت بدأ عدد المدارس الفنية في تناقص ملحوظ مقارنةً بالمدارس الأكاديمية.

تعود بداية التعليم التقني بالسودان للعام ١٩٥٠م عندما إنشئ معهد الخرطوم الفني بواسطة وزارة الأشغال لإعداد تقنيين بعد دراسة تمتد لعامين فوق الثانوي، يتم فيها التركيز علي أعمال الورش مع دراسة المقررات ذات الصلة في مجالات البناء والميكانيكا بجانب المحاسبة والسكرتارية والفنون الجميلة، وفي العام ١٩٥٦م تحولت تبعية هذا المعهد إلى وزارة التربية والتعليم، وارتفعت سنوات الدراسة إلى ثلاث سنوات، ثم مددت فترة الدراسة إلى أربع سنوات في عام ١٩٦٠م، وذلك بزيادة نسبة المواد النظرية علي حساب مادة أعمال الورش، وفي العام ١٩٦٦م أصبح المعهد هيئة مستقلة عن وزارة التربية، يشرف عليها مجلس إدارة، وقام هذا المجلس بتشكيل لجنة دولية بتقويم التعليم الفني والتقني عامة والمعهد بصفة خاصة، ومن ثم قلصت الدراسة في المعهد إلى ثلاث سنوات تحت مسمى معهد الكليات التكنولوجية، ثم أعيد النظر في المقررات بناء علي توصية اللجنة الدولية، وأستمر الوضع علي ذلك حتى هذه اللحظة بالنسبة للدبلوم التقني، أما المعهد بكامله فقد تحول إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

في العام ١٩٧١م تم تأسيس معهد ميكانيكا عطبرة والذي كانت له شراكات أكاديمية مع جامعة ليدز ببريطانيا، ليصبح بعدها نواة لكلية الهندسة بجامعة وادي النيل بموجب مرسوم جمهوري صادر في (١٤ يونيو ١٩٩٠م).

قامت بعض الوزارت بإنشاء معاهد أخري لمنح شهادة الدبلوم التقني في مجالات (التمريض، الأشعة التشخيصية والعلاجية، البصريات والمختبرات الطبية، الهندسة الميكانيكية وعلوم الأرض والغابات) وآلت جميع هذه المعاهد إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي ألحقتها بمختلف الجامعات القومية.

(الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette.gov.sd).

في يناير من العام ٢٠٠٣م صدر قرار وزاري أنشأت بموجبه هيئة التعليم التقني، وتضمن هذا القرار مهام وإختصاصات هيئة التعليم التقني وتم إنشاء مجلس للتعليم التقني يضطلع بوضع إستراتيجيات وسياسات التعليم التقني بما يلبي حاجة البلاد من التقنيين والمهنيين في مختلف مجالات التعليم التقني.

تبدأ مرحلة الإلتحاق بالتعليم التقني بعد المرحلة الثانوية الأكاديمية أو الفنية ولمدة (٢ – ٣) سنوات ويهدف إلى إعداد كادر تقني وسيط يعمل كحلقة وصل بين الإختصاصيين والعمال المهرة، وبالفعل تم إنشاء مجموعة من الكليات التقنية تم توزيعها على مختلف ولايات السودان بتمويل من جهات حكومية وبعض الأهالي وقطاعات المجتمع المدني والجهات الإعتبارية على النحو الآتي :

جدول رقم (٢)

الرقم	إسم الكلية والولاية	تاريخ الإنشاء	الجهة المنشأة
١	نيالا – جنوب دارفور	٢٠٠١	أهالي المنطقة
٢	الشيخ عبدالله البدري/ نهر النيل	٢٠٠١	الشيخ عبدالله البدري
٣	المحيريبا / الجزيرة	٢٠٠٣	المجتمع المدني
٤	كنانة / النيل الأبيض	٢٠٠٤	شركة سكر كنانه
٦	ود مدني / الجزيرة	٢٠٠٥	مباني التدريب المهني
7	القطينة / النيل الأبيض	٢٠٠٥	المجتمع المدني
8	الجريف شرق / الخرطوم	٢٠٠٥	المجتمع المدني
9	بورتسودان / البحر الأحمر	٢٠٠٦	مباني التدريب المهني
10	مروي / الشمالية	٢٠٠٦	وحدة تنفيذ السدود
11	ربك / النيل الأبيض	٢٠٠٧	المجتمع المدني
12	القضارف / القضارف	٢٠٠٧	المجتمع المدني
13	الفعج / الجزيرة	٢٠٠٧	المجتمع المدني
14	أمروابة / شمال كردفان	٢٠٠٧	المجتمع المدني
15	الدمازين / النيل الأزرق	٢٠٠٧	المجتمع المدني

(المصدر: هيئة التعليم التقني – واقع التعليم التقني ٢٠٠٧)

وفي ظل التحديات التي نواجهها في السودان وفي كثير من الدول النامية برزت الحاجة إلى الإهتمام بالتعليم التقني نظراً لتأثيره المباشر على المجتمع ومساهمته في تطويره في كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والعلمية، وقد بدأت هيئة التعليم التقني بوزارة

التعليم العالي والبحث العلمي بوضع الإستراتيجيات والسياسات والمناهج الخاصة بتسير هذه الكليات التقنية بمجموعة من التخصصات الهندسية والزراعية والبيطرية والطبية والإدارية لمواكبة حاجة السوق، وتم إنتداب خبراء وأساتذة من دولة العراق بغرض الإستفادة من تجربة التعليم التقني العراقية، إلا أن كثير من المعوقات حالت دون الإستفادة من هذه التجربة وفي مقدمة هذه الأسباب عدم تفعيل التجربة العراقية والتي تعتمد درجة البكالريوس التقني (B. Tech.) لخريجي الكليات التقنية والتي خلقت مساراً تقنياً مميزاً للتعليم التقني العراقي.

في العام ٢٠١٥م قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية بإنشاء جامعة السودان التقانية وإدراج كل الكليات التقنية التابعة للتعليم التقني تحت مظلة جامعة السودان التقانية لتمنح درجة البكالريوس التقني في عدد من التخصصات منها:

١. كلية نيالا التقانية – تمنح البكالريوس التقني في الهندسة الكهربائية.
٢. كلية المحيريبا التقانية – تمنح البكالريوس التقني في الهندسة الكهربائية (قدرة).
٣. كلية ود مدني التقانية – تمنح درجة البكالريوس التقني في الهندسة الميكانيكية.
٤. كلية كسلا التقانية – تمنح درجة البكالريوس التقني في الهندسة الميكانيكية.
٥. كلية بورتسودان التقانية – تمنح درجة البكالريوس التقني في هندسة المباني.
٦. كلية الجريف شرق التقانية – تمنح درجة البكالريوس التقني في الهندسة الكهربائية وهندسة الميكاترونكس.
٧. كلية شندى التقانية – تمنح درجة البكالريوس التقني في الهندسة الكهربائية.
٨. كلية القطينة التقانية – تمنح درجة البكالريوس التقني في الهندسة الكهربائية.

تم إعتماد الشهادات الثانوية الفنية كشرط للإلتحاق بجامعة السودان التقانية.

<u>المشكلات والمعوقات التي واجهت التعليم التقني والفني بالسودان:</u>

شكلت الإزدواجية في التبعية الفعلية لمؤسسات التعليم التقني في السنوات السابقة العديد من المعوقات، حيث وضعت هذه الإزدواجية مؤسسات التعليم التقني بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة تنمية الموارد البشرية، ممثلة في المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني، وبالنظر إلى الكليات التقنية نجد أن مستويات هذه المؤسسات دون المأمول سواء من ناحية إعداد الملتحقين والخريجين أو من ناحية الكفاءة والنوعية التي يحتاج إليها سوق العمل، هذا التدني جعل غالبية الطلاب يرغبون في الإلتحاق بنظام التعليم الأكاديمي من خلال

مرحلتي الأساس والثانوي ومن ثم الإلتحاق بالجامعات الأكاديمية، أما المسارات الأخرى للتعليم بما فيها التعليم التقني فهي من نصيب من يتخلف عن المسار العام للتعليم الأكاديمي أو من قد تضطره الظروف للتوقف عن المساق الأكاديمي والبحث عن تأهيل سريع يمكنه من الإلتحاق بوظيفة لمعالجة ظروفه الإقتصادية أو الإجتماعية.

في ظل هذه الظروف المتعثرة لمؤسسات التعليم التقني بالسودان، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٢١٧) لسنة ٢٠٠٥م بإنشاء المجلس القومي للتعليم الفني والتقني، والذي يتولى رسم الإستراتيجيات والسياسات للتعليم الفني والتقني، وتم تشكيل المجلس من (٣٦) عضواً برئاسة السيد نائب رئيس الجمهورية، وإستهل المجلس القومي للتعليم الفني والتقني مشواره بتشكيل لجنة لحصر وتقييم مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني في البلاد بغرض تحقيق غاياته وأهدافه المنشودة، والوقوف على المواصفات والمعايير والمعدات المستخدمة في هذه المؤسسات، ومؤهلات وقدرات وإمكانات العاملين بهذه المؤسسات، إضافة للوقوف على مدخلات ومخرجات هذه المؤسسات وطرق إعداد الدارسين بها ومدى توافقها مع الهرم الوظيفي.

(وزارة رئاسة مجلس الوزراء – قرارات مجلس الوزراء – قرار رقم (٣٣٩) إنشاء المجلس القومي للتعليم الفني والتقني)

إشتمل الحصر على عدة محاور تمثلت في:

١. حصر أعداد وأنواع مؤسسات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني في السودان وتوزيعها على ولايات السودان.
٢. حصر أعداد الطلاب والمعلمين ومؤهلاتهم بتلك المؤسسات.
٣. الوقوف على تجهيزات الورش والمعامل والمزارع وكافة عناصر البيئة التعليمية والتدريبية.
٤. حصر أعداد ومستويات العمالة اللازمة لقطاعات الإنتاج والخدمات من مصادر المجالس المهنية المتخصصة في القطاع العام والخاص.

وقد خلصت الدراسة إلى عدم مواكبة مخرجات مؤسسات التعليم التقني والفني ومراكز التدريب المهني كماً ونوعاً لاحتياجات الكوادر المطلوبة والمبينة في إحصاءات القطاعات المهنية المختلفة وكذلك احتياجات غرف إتحاد أصحاب العمل وكذلك عدم مواكبة مناهج وتجهيزات تلك

المؤسسات وتهالكها والنقص فى عدد المعلمين العاملين بها وإفتقارهم إلى التأهيل والتدريب اللازمين.

وإستنتجت الدراسة على ضرورة تغيير السياسات الخاصة بالتعليم التقنى والفنى والتدريب المهنى لتواكب متطلبات سوق العمل الآنية والمستقبلية وإحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع إستراتيجية واضحة لتحقيق غايات وأهداف التنمية لبناء أمة ناهضة.

إعتمدت اللجنة في حصر المؤسسات على المقابلات الشخصية بداية من السيد وزير التربية في كل ولاية ثم إجتماع تنويري مع مدير عام التعليم ثم مع مدير المؤسسة التعليمية في محليات الولاية وفي وجود هيئة التدريس. تم ملء عدد (١٦٥) إستمارة تمثل كل مؤسسات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني.

(الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette.gov.sd)

ييال

(شكل (١) يوضح

المسار القديم للتعليم

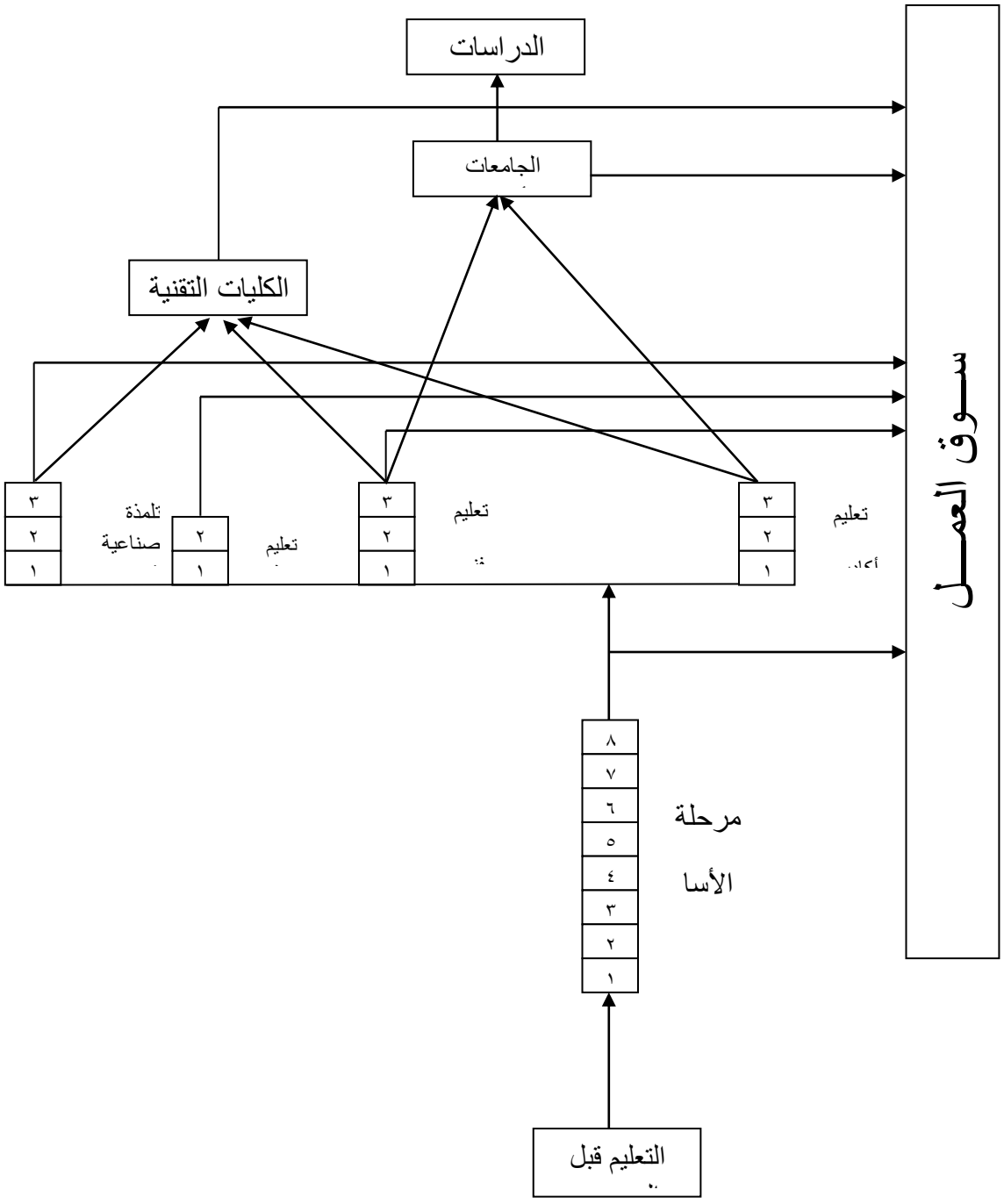

المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني:

إعتمـدت المرتكـزات الأساسـية للمسـار المسـتقل للتعلـيم التقنـي التقـاني علـى تكامـل الـرؤى والمفـاهيم المعتمـدة للتعليم التقنـي والتقـاني والتـدريب المهنـي والالتـزام السياسـي وجرأة القرار وتوصيات لجان المجلس القومي واللجان والدراسات العلمية الخاصة بالمسار المستقل.

إضافة إلى استقلالية المسار المستقل وتكامل حلقاتـه من حيث البنـاء والأهداف والمخرجات وبالتـالي ارتباطـه الوثيق باحتياجات سوق العمل من حيث البرامج التعليميـة والمهن التقانيـة المطلوبـة ضـمن إطـار منظومـة وطنيـة إسـتراتيجية لبنـاء القـدرات والسياسـات العامـة لبنـاء المناهج، خاصة الارتباط بالتحليل الوظيفي ومستحقات المهن التقانية وأسواق العمل باعتبار أن المسار المستقل هو مرآة المستقبل.

كما إرتكز المسار أيضاً على المسوحات والإحصاءات الخاصة بالوضع الراهن للتعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وأهداف التنمية الشاملة.

ويعمل المسار التقاني على الاستجابة بصورة خاصة لمستحقات:

١. ترسيخ ثقافة السلام والعمل على معالجة مشاكل النزوح.
٢. توعية المجتمع بمفهوم الحكم الفدرالي.
٣. خدمة المجتمع من خلال التكافل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.
٤. معالجات القضايا الملحة (مثل: البطالـة – الحد من العمالـة الأجنبيـة – خلـق فرص للتوظيف – إعداد برامج تمويل للخريجين)
٥. تنظيم المهن التقانية: (خاصة الوصف الوظيفي وهرم العمل).
٦. مواكبة العولمة والتجارة الدولية والسوق الواحد.

ومن ضمن مزايا المسار التقاني التأسيس للمعايير الوطنية للبرامج التعليمية والمهن التقانية ومواكبة التقانة المتسارعة وامتلاك المعرفة، إضافة لبناء قاعدة للبحث التكنولوجي المرتبط بالبرامج التعليمية والتدريبية واحتياجات التنمية والتفوق التكنولوجي، والعمل على التوافق بين شهادات المؤسسات التعليمية والتدريبية والمسميات المهنية ومطلوبات الوظائف والوصف الوظيفي وهرم العمل.

(الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette.gov.sd).

تدرج مسار التعليم التقني والتقاني:

يبدأ المسار الدراسي للتعليم التقني والتقاني على النحو التالي:

أ-مرحلة الأساس: ويشتمل المنهج على:

١. جرعات من المعارف والمهارات (مقررات تقنية)، وفقاً لمعايير وأسس تربوية تتوافق وأهداف مرحلة الأساس وقدرات التلاميذ الذهنية والجسدية والنفسية.

٢. تنمية وتوجيه رغبات وقناعات التلاميذ نحو التعليم التقني والمهني ليصير خياراً جاذباً لرغبة التلميذ في التعليم مستقبلاً .

٣. التأسيس والتمهيد بالمعارف المناسبة للتعليم التقني الثانوي اللاحق.

ب- التدريب المهني: ويمتاز بالاتي:-

١. اتجاه متجدد لتعليم متطور كماً ونوعاً.

٢. إعتماد طرق ووسائل تدريب حديثة ومتطورة.

٣. يستوعب مختلف التخصصات المهنية القطاعية في المجالات: الهندسية- الزراعية - الصحية - البيطرية وغيرها، إضافة للتخصصات المرغوبة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

٤. اعتماد نظام الساعات التدريبية المؤهلة للجدارات والمستويات المهنية كأساس لنظام المعايير والمواصفات المهنية وكمعيار للمستويات المهنية المتدرجة، (مستويات العامل الماهر - المتميز والزميل) بموجب معايير التدريب والتأهيل المهني والعلمي بما يلبي الطموحات المهنية المشروعة ويدعم جاذبية التعليم المهني، ويستوعب أعداد كبيرة من الشباب وطالبي العمل.

٥. نظام يتناسب مع تفاوت قدرات الطلاب وظروفهم الاقتصادية والبيئية.

٦. تعدد ومرونة المداخل سواءً من مرحلة الأساس أو من خريجي مراحل تعليمية أعلي وكذلك تنوع المخرجات بما يتناسب أيضاً لراغبي التأهيل التحويلي والتوظيف الذاتي والبرامج الخاصة التي تتناسب ورغبات ذوي الاحتياجات الآنية والخاصة (مثال: المرأة في الريف والحضر - العائدين من الحروب وطالبي الدمج المهني المدني وغيرهم) مما يتيح فرص عمل أوسع بالتدريب لأكبر كمية من الشباب وغيرهم من طالبي الوظائف، وكذلك لسد الفجوة الهائلة من المهن والحرف المطلوبة بإلحاح لمشاريع النهضة والتنمية من جانب ومحاربة البطالة وتقليل حدة الفقر من جانب آخر، كما

يعمل على التدريب والتأهيل الموجه للمهن المرغوبة وفقاً لاحتياجات أسواق العمل المتغيرة والمفاجئة.

٧. التدريب والتأهيل المستمر والمؤهل لأعلي درجات التميز المهني.

ج- المرحلة الثانوية التقنية: تتميز بالاتي:

١. ترابط المنهج مع ما قبل وما بعد المرحلة الثانوية.
٢. التأسيس والتطوير المتكامل للمدرسة الثانوية من حيث المبني واللوجستيات التدريبية.
٣. المعلم المؤهل المختص في التعليم التقني، خريجي كليات التربية التقنية.
٤. التركيز علي المواد التقنية بنسبة لا تقل عن٧٠٪ من المنهج الدراسي بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وكذلك المؤهلة لمواصلة التعليم التقاني لاحقاً مع مراعاة القدر المناسب للمواد الداعمة واللازمة لبناء الشخصية السودانية بمعاييرها الوطنية مثل (الإنسانيات، اللغات والعلوم ذات الصلة بالتخصص).
٥. مراعاة احتياجات سوق العمل ومواكبة التطور التقني في المناهج التقنية.

د- المرحلة التقانية (الجامعية): وتتميز بالاتي:-

١. البرامج التعليمية التقانية المتخصصة التي تفرز الهوية التقانية الجاذبة والمتوافقة مع النظم التعليمية الحديثة واقتصاديات التعليم، والقائمة علي :-
   - البيئة التعليمية المتطورة.
   - المعلم التقاني المؤهل ، خريج كليات التربية التقانية العالية.
   - تكامل المنهج وترابطه مع منهج المرحلة التقنية والدراسات العليا والمتقدمة.
٢. اعتماد نظام الساعات المعتمدة المعروفة عالمياً وفقاً لتوجهات التعليم الحديث والذي يراعي الاستفادة القصوى من الوقت والإمكانات.
٣. إتاحة الوقت الكافي بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من ساعات الدراسة للتدريب والتطبيق العلمي بما يضمن استيعاب التقانات المتطورة والعلوم ذات الصلة في البرامج الدراسية، إضافة للقدر اللازم من اللغات والعلوم ذات الصلة.
٤. إتاحة الفرص للدراسات العليا التقانية للمتفوقين (ماجستير – دكتوراه – أستاذية – زمالة) وفقاً لأسس معتمدة.

٥. التأسيس والتشجيع لتطوير البحوث التقانية التكنولوجية وربطها باحتياجات التنمية وأسوق العمل.

٦. استقلالية وتميز التعليم التقني والتقاني والتدريب المهني (المسار المستقل) يدعم إمكانات تطويره لأعلي مستويات التميز والطموح المهني بما يدعم :

١. موضوعية وجاذبية وتميز شروط الخدمة لخريجي المسار المستقل (حرفيين – تقنيين – تقانيين وغيرهم).

٢. المسميات المهنية الجاذبة المصاحبة للمسار المستقل: عامل ماهر – تقني – تقاني – تقاني اختصاصي – تقاني استشاري – تقاني زميل).

٣. توازن هرم العمل والمهنة، بتخريج أعداد كبيرة من كوادر الأساس، والكوادر الوسيطة مخرجات المدرسة التقنية وبرامج التدريب المكمل البعدي والمدعوم من أصحاب العمل وفقاً لإحياجات التنمية وأسواق العمل والكوادر العليا من خريجي الكليات التقانية أو حسب التميز المهني والترقي والزمالات والدرجات العليا. وبالتالي يناسب مع إحتياجات سوق العمل من التخصصات المهنية بمستوياتها المختلفة والمتدرجة.

٤. موضوعية الهياكل الوظيفية المتوازية لهيكل الوظائف المهنية ألآخري.

(الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette,gov.sd).

<u>مبررات قيام مسار مستقل للتعليم التقني والتقاني والتدريب المهني:</u>

فرض الواقع المتردئ السابق للتعليم الفني والتقني والتدريب المهني، إنتهاج مساراً تقنياً مميزاً

وجاذباً للطلاب، لذلك تمثلت المبررات لقيام المسار التقني بشكل أساسي في:

أ. عزوف الطلاب عن الالتحاق بالنظام السابق للتعليم الفني والتقاني وتفضيلهم للالتحاق بالتعليم الأكاديمي، لأسباب: (١-العائد المادي المميز. ٢-الوضع الاجتماعي المتميز. ٣-التدرج الوظيفي الواضح ٤-الفرص المتاحة للدراسات فوق الجامعية.) وبالتالي فشل المسار القديم وكان لابد من إيجاد مسار جديد يجذب الطلاب الموهوبين والمتفوقين.

ب. النقص الحاد في الكوادر السودانية المؤهلة والمدربة التي تفي بحاجات سوق العمل وظهر ذلك في الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة في مشاريع التنمية الأساسية في البلاد المتمثلة في استخراج النفط وإقامة الجسور والسدود والطرق وتوليد الطاقة والصناعات الهندسية والخدمات الطبية. وبالتالي تبدو الحاجة واضحة وملحة لإيجاد مسار جديد ومستقل للتعليم التقني والتقاني والتدريب المهني يضع الأمور في نصابها من حيث الأهمية الإستراتيجية لهذا النوع من التعليم والتدريب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديث بنيات الاقتصاد السوداني والوصول للتنمية المستدامة بكل أبعادها ومعانيها.

أهداف المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني والتدريب المهني:

إشتمل المسار التقني والتقاني الجديد على عدة أهداف أهمها:

أ. توفير نظام تعليمي فاعل وموحد يربط بين التعليم التقني والتقاني يتم فيه تهيئة الطلاب من مرحلة الأساس، ثم يتواصل إعدادهم في المرحلة الثانوية التقنية، وفوق الثانوي التقني وحتى مرحلة الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه وكذلك نظام الزمالات المهنية كما يحق لخريجي التدريب المهني مواصلة تأهيلهم المبني على الخبرة العملية المتراكمة والمتميزة إلى نظام الزمالات مما يساعد على جذب الطلاب إلى هذا النوع من التعليم ويعدد طرق التأهيل وتطوير القدرات في مجال التعليم التقني والتدريب المهني.

ب. إنشاء الهيكل التنظيمي والوظيفي وشروط الخدمة الجاذبة لخريجي التدريب المهني والتعليم التقني والتقاني طبقاً للمسار الجديد وما سيوفره لهم من مؤهلات وخبرات ومهارات عملية وتقنية عالية تحقق متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، الآني والمستقبلي.

ج. إيجاد كل مطلوبات المسار التقني والتقاني والتدريب المهني والتي تهدف إلى تحقيق مواكبة البرامج التعليمية والتدريبية في المجال التقني والتقاني لاحتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والتقنية المؤهلة والمدربة وبالتالي سد النقص الحالي الذي أدى إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية وضعف قوة العمل.

د. تغيير نظرة المجتمع الدونية للتعليم التقني والتقاني والتدريب المهني إلى نظرة تقدير واحترام تشجع على إقبال الطلاب أصحاب المستويات العلمية المناسبة على هذا النوع من التعليم والتدريب.

هـ. جذب القطاع الخاص للمشاركة والاستثمار في إنشاء مؤسسات التعليم والتدريب في المجالات الصناعية – الزراعية – الصحية والبيطرية وتجاوز التدهور الذي حدث.

(الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette.gov.sd).

مستقبل التعليم التقني والتقاني :

إن التقدم العلمي والتقني المتسارع، وآفاق هذه التطورات التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات وغيرها وتأثيرها البالغ على طبيعة احتياجات سوق العمل للمعارف والمهارات من جهة، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، لها دور كبير في إبراز دور التعليم التقني والتقاني والتدريب المهني ، وبالتالي ظهور الحاجة الماسة إلى تطوير نظمها من خلال الارتقاء بالمعارف والمهارات التي تقدمها مؤسسات هذا النوع من التعليم، وأيضاً ظهور الحاجة إلى التطوير النوعي ورفع القدرات لخريجي هذه المؤسسات.

فالسودان من ناحية الثروات الطبيعية يتمتع بأراضي زراعية شاسعة كانت تستغل بواسطة القطاع الزراعي التقليدي والإنتاج الحيواني الذي تكبله الإمكانات المادية والتقنية مما أدى إلى تدني الإنتاج فيه كماً ونوعاً، ويؤكد الحاضر والمستقبل بأن هذا القطاع سوف يكون له دوره الملموس خصوصاً بعد توفر مصادر الطاقة وعلى رأسها سد مروي، وكذلك تغير السياسات الاستثمارية في هذا المجال مما يشجع المستثمرين على ولوج هذا الباب مستخدمين كل التقنيات والآليات الحديثة لتحقيق وفرة الإنتاج وجودته العالية، وهذا يتطلب ضرورة وجود الكادر التقني المؤهل للتعامل مع هذه التقنيات والوسائل الحديثة.

وبالمثل في المجال الصناعي فالسودان قد حقق طفرة هائلة في العشرة سنوات الماضية في استقلال ثروته النفطية، وقد ظهر جلياً في هذا القطاع النقص الكبير في توفر الكوادر التقنية السودانية لمواكبة هذه الطفرة والعمل على تطويرها وإيجاد الصناعات المرتبطة بالنفط من صناعات بتروكيمائيات والصناعات الهندسية.

وعليه فإن أبواب المستقبل تبدو مفتوحة للتعليم التقني والتقاني والتدريب المهني ليقوم بدوره المنتظر كتعليم متكامل تتوفر فيه كل البرامج والتخصصات المطلوبة مثل تخصصات اللحام المتطورة وتقنيات الكيمياء الصناعية والميكاترونك وتقنيات إكثار البذور وإنتاج اللحوم ودباغة الجلود وغيرها حتى نصل به إلى مستوى لا تمارس فيه المهنة إلا بإجازة (رخصة ممارسة المهنة كما هو موجود في العالم).

(الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – مسار التعليم التقني والتقاني – الموقع الإلكتروني www.nette,gov.sd).

(الشكل ٢)

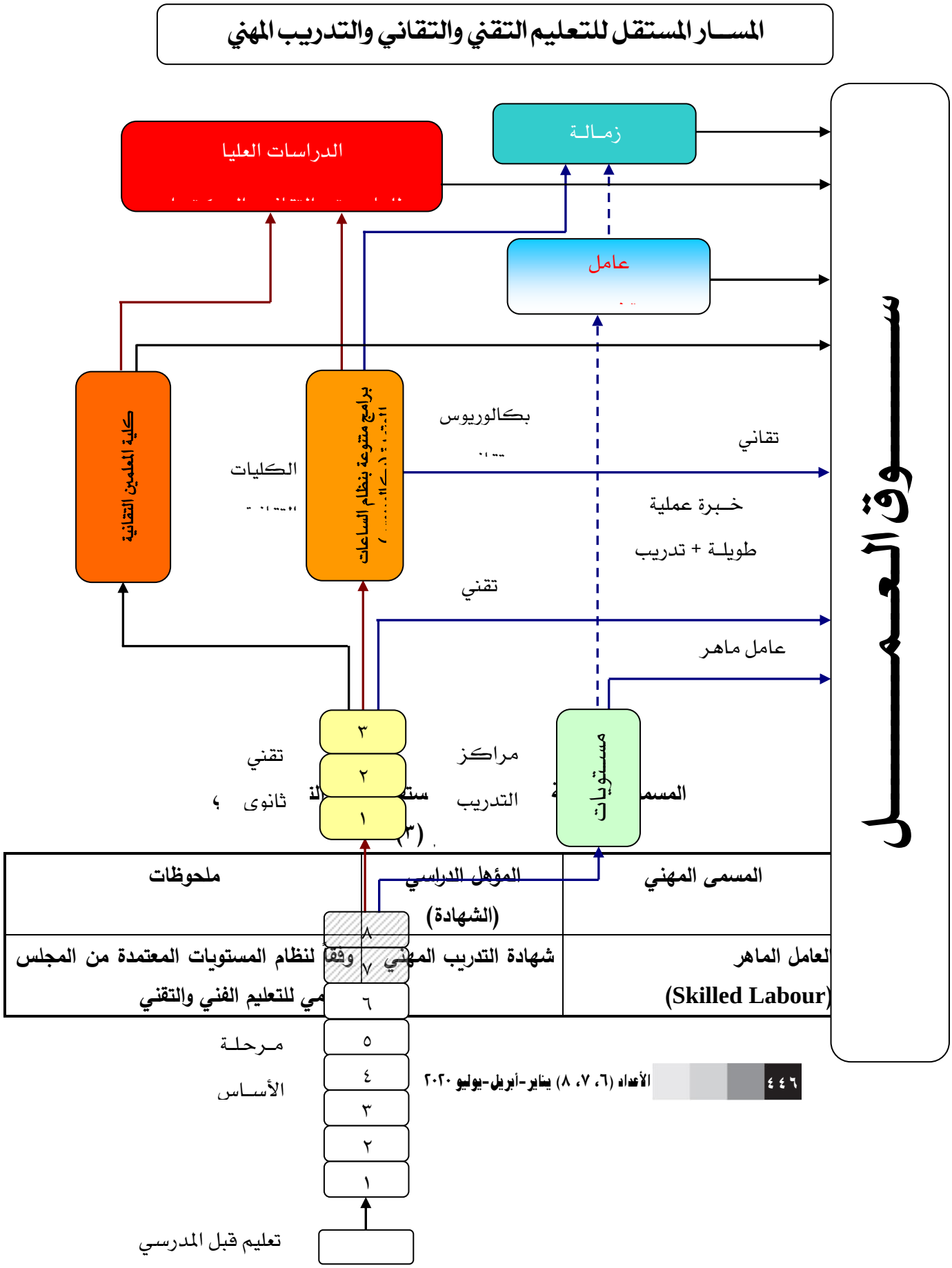
المســار المستقل للتعليم التقني والتقاني والتدريب المهني
سوق العمل
زمالة
الدراسات العليا
عامل
برامج متنوعة بنظام الساعات
كلية الملمين التقانية
الكليات
بكالوريوس
تقاني
خبرة عملية
طويلة + تدريب
تقني
عامل ماهر
مستويات
مراكز
التدريب
تقني
ثانوى
٣
٢
١
المسمى المهني
المؤهل الدراسي
(الشهادة)
ملحوظات
العامل الماهر
(Skilled Labour)
شهادة التدريب المهني
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
مرحلة
الأساس
تعليم قبل المدرسي

٢-	تقني (Technician)	الشهادة الثانوية التقنية	تحدد سنوات الدراسة للمرحلة الثانوية التقنية المطلوبة فعلاً لتحقيق أهداف المرحلة مع مراعاة إعتبارات الجودة وإقتصاديات التعليم (من حيث الكم والنوع وسنوات الدراسة تحددها لجان مختصة)
٣-	تقاني (Technologist)	بكالوريوس تقاني	بعد التخرج من الكلية مباشرةً
٤-	تقاني اختصاصي (Specialized Technologist)	تأهيل فوق الكليات التقانية أو ما يعادله + خبرة	حسب اللوائح الصادرة من المجلس القومي للتعليم الفني والتقني + المجالس المهنية المتخصصة
٥-	تقاني استشاري (Consultant Technologist)	تأهيل فوق الكليات أو ما يعادله + خبرة	حسب اللوائح الصادرة من المجلس القومي للتعليم الفني والتقني + المجالس المهنية المتخصصة
٦-	تقاني زميل (Fellow Technologist)	شهادة زمالة	حسب ما تحدده لوائح اللجان المختصة بالمجلس القومي للتعليم الفني والتقني + المجالس المهنية المتخصصة

(المصدر: المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني – الأمانة العامة)

التوصيات:

١. وضع معايير وضوابط لقبول الطلاب بالكليات التقنية ترتكز في المقام الأول على معرفة وإلمام الطالب بطبيعة الدراسات التقنية في مجال التخصص المعني.

٢. تحفيز الطلاب الراغبين في الإلتحاق بالتعليم التقني مادياً، وتشريع قانون مشجع ومجزي يسمح بإستيعاب مخرجات التعليم التقني بدولاب العمل وفقاً لتدرج وظيفي منصف.
٣. العمل على مواءمة مخرجات التعليم التقني مع إحتياجات سوق العمل لضمان حصول الخريجين على فرص عمل تتناسب مع تخصصاتهم.
٤. وضع إستراتيجيات تسويقية وترويجية للبرامج الدراسية المرتبطة بالإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني بالكليات التقنية.
٥. الإهتمام بالبرامج التقنية المرتبطة بطبيعة المنطقة الجغرافية وإنشاء التخصصات الفعلية التي تحتاجها الدولة.
٦. تشجيع مؤسسات سوق العمل لعقد شراكات مهنية وأكاديمية مع الكليات التقنية. بغرض إنشاء برامج دراسية تقنية تفي إحتياجات سوق العمل بصورة علمية ومدروسة.
٧. وضع معايير صارمة تهتم بتقويم نظم ضمان الجودة بالكليات التقنية، والعمل على معالجة نقاط الضعف التي يتم إكتشافها بصورة مستمرة، والإرتقاء بنقاط القوة لمواكبة التقدم العلمي المستمر في المجال التقني والإستفادة من الفرص المتوفرة في المجالات التقنية والمهنية.
٨. تبني سياسة إدارة الجودة الشاملة بالكليات التقنية، من قبل الإدارات العليا ومشاركة جميع العاملين في مراحل تطبيق الجودة، وتمليك الطلاب كل سبل المعرفة بتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة
٩. دعوة المؤسسات الصناعية والإنتاجية بسوق العمل لإنشاء كليات تقنية متخصصة على أن تعمل الدولة على تسهيل كافة الإجراءات المطلوبة لقيام هذه الكليات.
١٠. العمل على تطبيق المسار المستقل للتعليم التقني والتقاني وفقاً لنموذج الدراسة.

المراجع:

١. إبراهيم على خليل وآخرون، الرؤى المستقبلية للتعليم التقني والفني في جمهورية السودان، دراسة قدمت في ندوة أنماط وتجسير مراحل التعليم، الخرطوم مارس ٢٠٠٤م

٢.أحمد الطيب أحمد – محمد عبدالله النقرابي، التغيرات التكنولوجية وأثرها على التعليم، ورشة عمل عن ربط السوق بمخرجات التعليم التقني، هيئة التعليم التقني، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٠م.

٣.داخل حسن جربو، تجربة الجامعة التكنولوجية، المؤتمر الهندسي الإستشاري الأول، سوريا، دمشق ٢٠٠١م.

٤.عبدالرحمن حسن الإبراهيمي وطاهر عبدالرازق، إستراتيجيات تخطيط المناهج وتطويرها في البلاد العربية، دار النهضة ، العربية القاهرة، ١٩٨٩م.

٥.عبدالرحمن خلف الجميلي، تقويم الدبلوم التقني في كليات الهندسة والكليات التقنية في السودان، دراسة دكتوراة غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م.

٦.عزالدين الصادق، تقويم الكليات التقنية العراقية، الحلقة الدراسية العربية في مجال إعداد المستوى الثالث في التعليم التقني، أكتوبر ٢٠٠١م)

٧.كتوش وأ. فورين، التجربة الماليزيا في التنمية البشرية ومقومات نجاها، دراسة منشورة على شبكة الإنترنت الموقعن www.kantakj.com .

٨.صالح عبدالرحمن العمرو، تجربة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية، المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب وإحتياجات سوق العمل، الرياض، يناير ٢٠١٢م.

٩.وزارة تنمية الموارد البشرية، المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني، الأمانة العامة، مسار التعليم التقني والتقاني، نوفمبر ٢٠٠٧م)

١٠.ندوة دور التعليم التقني والمهني في تنمية المجتمع، تم تنظيمها بواسطة الإتحاد العربي للتعليم التقني، طرابلس ١٩٨٩م.

١١.الموقع الإلكتروني للمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني www.nette.gov.sd

١٢.دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي السودانية للعام ٢٠١١/٢٠١٢م.

تهاوي الحدود التقليدية بفعل الثورة الرقمية الجديدة والتطور الإتصالي والمعلوماتي

د. جيدور حاج بشير
أستاذ محاضر (أ) قسم العلوم السياسية، جامعة غرداية

مقدمة:

بعد أن عرف العالم البدايات الأولى لشبكة الانترنت في نهايات الثمانينات من القرن الماضي، فقد شهدت تطورا كبيرا وسريعا وأصبحت مع مرور الوقت تمثل نظام معلومات ضخم ومنفتح على العالم بأسره، حيث تضم في داخلها وعبر شبكاتها مجموعة ضخمة من المعلومات والأخبار والصفحات التي تغطي كل المجالات، بالإضافة إلى وجود عدد من محركات البحث المساعدة في الأرشفة وترتيب المحتويات.

لقد أصبحت هذه الأداة مع مرور الوقت ثورة حقيقية في ممارسات الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم، حيث دخلت حياتهم اليومية وفتحت أمامهم نوافذ جديدة قوامها التكنولوجيا وعمادها التواصل والإعلام السريع، سرعان ما وفرت آفاقا جديدة قائمة على علاقات اجتماعية من نوع جديد ميزها توحد كثير من الأفراد في مجال واحد يسمى "المجال الافتراضي" غذته فيهم تقنية "التواصل التفاعلي" بينهم بحيث جعلت منهم مجتمعا شبه متجانس، بعد أن أثبتت عوامل أخرى عجزها عن لعب ذات الدور الموحد والرابط مثل عوامل الدين والأصل الواحد واللغة.

إن الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الأدوات القائمة على تكنولوجيا الاتصال التفاعلي ونظرا لانخفاض تكلفتها ولسهولة استخدامها بين من تختلف أعمارهم وثقافاتهم وديناتهم قد قوضت في الشكل القديم للعالم القائم على دول تفصلها حدود سياسية وأسست لعالم جديد اختفت منه الحدود وأصبح "قرية صغيرة"، وبالمقابل زالت على المفهوم التقليدي للسيادة هالة القدسية التي كان يتميز بها، فلم تعد الدولة الفاعل الأساسي والوحيد في إقليمها لأنها أصبحت تفقد رويدا رويدا جزءً من "قدرتها على الانفراد بإصدار القرار في الداخل وعلى وجه النهائية خارجها" على حد تعريف "جون بودان" للسيادة.

الصورة الجديدة والمخيفة التي حملتها "ثورة الفضاء السيبراني" إلى هذا العالم خلقت مجالا عالميا جديدا لا يعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية للدول على صورتها التقليدية،

وقوضت بشكل سريع وواسع القيمة التقليدية لمفهوم السيادة، ذلك أن هذه الوسائل التكنولوجية والتفاعلية تحولت إلى أداة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لسهولة استخدامها وسرعة التواصل بين الأفراد عبرها محدثة بذلك تحولا في النسق العام للبشرية ومقدمة شكلا جديدا للعلاقات الإنسانية يقوم على مفهوم المواطن الكوني والعالم بدون حدود.

لقد أصبح جل اهتمام الجماعات التي توصف بالمتطرفة في علاقتهم بالتكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام البديل، هو ترسيخ أعمالهم وإبراز صورتهم من أجل إيصالها إلى قطاع كبير من المنتمين إلى الفضاءات الافتراضية، وذلك رغبة منهم في توسيع قواعد نشاطهم وكسب متعاطفين جدد وتجنيد آخرين وفق خططهم، ومحاولة منهم أيضا لتبييض صحائف أعمالهم لدى الرأي العام المحلي (عندما يتعلق الأمر بدائرة نشاط داخل الدولة) أو الرأي العام العالمي (عندما يتعلق الأمر بنشاطه الدولي)، ذلك لأنهم قد أدركوا أن كثيرا من هذا الرأي العام قد أصبح ينظر إليهم على أساس أنهم يحملون فكرا متطرفا وشاذا على ما تعارفوا عليه من حسن العمل، وعليه فقد وجدوا في هذا الفضاء وسيلة من أجل إيهام المنتمين إليه بقوة حجتهم وصواب رؤيتهم ومشروعية أهدافهم ونبل وسائلهم.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للدولة من خلال منظومتها القانونية وتشريعاتها، أن تعيد التأسيس لمفهوم السيادة التقليدية وأن تعيد رسم حدودها الجغرافية والسياسية التي قوضتها شبكات المنظومة الإعلامية التفاعلية والوسائط التكنولوجية، وأن توقف المد السلبي من الأفكار والقوى التي تعبر الحدود بواسطة الإنترنت والشبكات الاجتماعية؟

أولا – الفضاء السيبراني وموقع النشاط التفاعلي والجرائم الإلكترونية العابرة للحدود في إطاره

موضوع علاقة الرقمية والتفاعلية بأي من المواضيع السياسية أو القانونية والمتعلقة بحراك سياسي أو اجتماعي أو قانوني في أي مجتمع، إنما يفرض أن تتم الدراسة النظرية للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بهذين العاملين من أجل تبيان أساسهما النظري بالدرجة الأولى.

١. العولمة والتكنولوجيا والتواصل في المجال الافتراضي:

إن العالم الذي نعيش فيه غدا "قرية صغيرة" أو"قرية عالمية" بعد أن كانت هذه المصطلحات إلى وقت قريب عبارة عن حلم سعى عدد من الكتاب إلى التبشير به معرفيا فقط، حيث مكنت قوة وسرعة التطور في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات ملايين البشر على امتداد المعمورة من التواصل فيما بينهم في الوقت الحقيقي المتزامن بالصوت والصورة والرسائل النصية والمعلومات الجديدة والأخبار حال حدوثها.

تعريف العولمة: إن العولمة كمفهوم تستخدم لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعًا من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة، بحيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد (القرية الصغيرة)، فتصبح العلاقات الاجتماعية أكثر اتصالاً وتنظيمًا على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض. ويرتكز مفهومها على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة(١).

للعولمة أيضا مفهوم سلبي يتأسس على علاقتها بالتكنولوجيات الحديثة، فهي بمقدار ما استطاعت أن تستخدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية للتقريب بين الأفراد والشعوب، كذلك فقد أدت إلى إقصاء وتهميش أفراد شعوب أخرى لا تمتلك القدرة على الإنفاق على ثمن أو تكلفة التواصل، فضلا عن عدم قدرتها على امتلاك ثمن أو تكلفة معيشتها الإنسانية"(٢).

تكنولوجيا الاتصال الحديثة (NCT): New Communication Technology:

مدلولها ينصب على الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الإنتاج والتسجيل الكهرومغنطيسي واسطوانات الليزر، والبث الإذاعي والتلفزيوني، الذي تُوّج باستخدام الشبكات الفضائية المعتمدة على الترددات عالية القدرة VHF وفائقة القدرة UHF، والشبكات الأرضية التي تستخدم الألياف الضوئية ذات الكفاءة العالية في حمل العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية والمعلومات، هذا بالإضافة إلى استخدام الكومبيوتر وما يتصل به من تقنيات(٣).

الفاكس الذي ينتمي إلى النمط المكتوب، أثر على علاقتنا بالزمان والمكان، بيد أنه لم يغيّر كثيرا في مضمون الاتصال، مثل الرسالة البريدية، سوى في سرعة التوصيل. هذا إضافة إلى أن الفاكس ظل ردحا من الزمن أداة اتصال مؤسساتية، أي تستخدمه الإدارة أكثر من الأشخاص العاديين(٤).

تعريف الإنترنت: عبارة عن شبكة عالمية من الروابط بين الحواسيب، تسمح للناس بالاتصال والتواصل بعضهم مع بعض واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة، وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات، وتتحدي في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية. وتعرف بأنها "شبكة دولية للمعلومات تتفاهم باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها لصالح جميع مستخدميها، وتحتوي على العديد من الإمكانات مثل البريد الإلكتروني، وإقامة المؤتمرات بالفيديو، وقوائم البريد بالإضافة إلى الملايين من مجموعات الأخبار والعديد من الملفات المتاحة لنقلها واستخدامها بطريقة شخصية وكذلك آلات البحث المرجعي(٥).

وهي عبارة عن استغلال متقدم للحاسب الآلي مرتبط من خلال الاتصالات الدولية مع وجوب توافر تقنية خاصة وهي شبكة ضخمة تتكون من عدد كبير من الشبكات(٦)، وقد عرفت تطورات مذهلة في بناها وخوادمها وتقنياتها التكنولوجية منذ سنة ١٩٤٠ إلى يومنا هذا.

شبكات التواصل الاجتماعي (الشبكة الاجتماعية): هي مواقع إلكترونية للتواصل الاجتماعي بين المستعملين عبر شبكة الإنترنت، وتهدف إلى إقامة علاقات اجتماعية بين هؤلاء، ومن أشهرها "فايسبوك (Facebook)، تويتر (Twitter)، ماي سبايس (MySpace)، الذي يبلغ عدد مستعمليه ٢٠٠ مليون مستعمل(٧)، ترتكز فلسفتها الرئيسة على أن يرتبط كل منتسب لواحدة من هذه الشبكات الاجتماعية بمجموعة من الأعضاء (الأصدقاء)، فيتبادلون كل أنواع المعلومات أو الصور أو الملفات أو الأفكار فيما بينهم. فخدمات هذه الشبكات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين ولمشاركة الأنشطة والاهتمامات، وللبحث عن تكوين صداقات والبحث عن اهتمامات وأنشطة لدى أشخاص آخرين"(٨).

معظم الشبكات الاجتماعية الموجودة حالياً هي عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات. ومن الواضح أن تلك الشبكات الاجتماعية قد أحدثت تغيّر كبير في كيفية الاتصال والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات. وتلك الشبكات الاجتماعية تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية حسب الأغراض فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة وأخرى تجمع أصدقاء العمل بالإضافة لشبكات التدوينات المصغرة(٩).

أ- الاتصال: جوهر عملية الاتصال (Communication Process) هو المشاركة في الأفكار والمعاني والمعلومات باعتباره نشاطا يستهدف تحقيق العمومية أو الذيوع أو الانتشار أو الشيوع لفكرة أو موضوع أو نشاط أو قضية عن طريق انتقال المعلومات أو الأفكار أو الآراء والاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات ... وهو العملية الأم أو الرئيسة التي تشتمل على عمليات فرعية أو أنشطة متنوعة مختلفة من حيث الأهداف وتتفق جميعا فيما بينها على أنها عمليات اتصال بالجماهير، ومن ذلك الإعلام بأنواعه ومستوياته والحرب النفسية والدعوة والعلاقات العامة(١٠).

ب- التفاعل: يرى الباحثون أن التفاعل يعني مرسل ومتلقي ومن أهم خصائص التفاعل الاستجابة (Responsiveness)، أي أن الاتصال التفاعلي يتعدى حدود الاتصال الإنساني إلى الاتصال والتفاعل مع الوسيلة ذاتها وليس بين الفرد وأطراف العملية الاتصالية .

ج- الاتصال التفاعلي: يعني حالة المساواة بين المشاركين في الاتصال والتماثل في القوى الاتصالية أي انه يؤدي إلى الاتصال والاتفاق الجماعي من خلال التبادل الحر للآراء دون تدخل أو تأثير من مصادر وقوى خارجية أخرى، وهو الذي يتم فيه تبادل الأدوار الاتصالية.

كما أنه يعني المشاركة الديمقراطية المفتوحة مثل حلقات النقاش الحالية (Online) المباشرة والحية في حجرات المحادثة (Chat room) ومواقع تبادل رسائل البريد الالكترونية الحالية (Online Email Sites)، والعلاقة التفاعلية هي علاقة ثنائية الاتجاه تسمح للمرسل والملتقى بتبادل الآراء والأدوار من خلالها وبفرصة متساوية للمشاركة في عملية الاتصال، ويستطيع المشاركون في عملية الاتصال التأثير على ادوار الآخرين(١١).

ميزة قدرة الإعلام الجديد على المخاطبة الرقمية المزدوجة (Addressability Digital) هي عبارة عن نموذج مطور من عملية نقل المعلومات رقميا من كمبيوتر إلى آخر.... أي أن الرقمية تحمل قدرة المخاطبة المزدوجة الاهتمامات والرغبات، وهي حالة لا يمكن تلبيتها بالإعلام القديم(١٢).

<u>الإعلام الإلكتروني</u>: هو مجموعة المجلات والصحف على شبكة الإنترنت والتي تقدم محتوي خاصاً يفترض أن يكون له هيئة تحرير تعرف بنفسها، ويتحمل من يرأسها مسؤولية ما ينشر ويلتزم بآداب وتشريعات ومهنية المحتوى الصحفي، أي بما يفترض أن تلتزم الصحافة

الإلكترونية به. فـ"بعد أن أصبحت المدونات على الإنترنت شاهد عيان على كثير من الحوادث التي تقع دون سابق إنذار ولأنها في بعض الأحيان تكون المصدر الأول والأساسي لوسائل الإعلام، يعتزم مجلسا الشيوخ والنواب في أمريكا إقرار قوانين لحماية المدونين تقضي بعدم إجبارهم على كشف مصادر أخبارهم عن طريق منحهم حصانة ضد الإفصاح عن مصادر ما يكتبونه في المدونات(١٣).

الإعلام التفاعلي: فهو عبارة عن خصائص أو وسائط أو خدمة ملحقة بأي وسيلة إعلامية مطبوعة أو مرئية أو الكترونية تتيح للجمهور أن يشارك برأيه، فقد يكون صفحة القراء في كل مطبوعة وهو تعقيبهم على موادها في مواقعها الإلكترونية، أو مشاركات الجمهور في البرامج المرئية والإذاعية، ومداخلاته في قاعات المحاضرات والندوات، أو منتديات إلكترونية ملحقة بمواقع النشر الإلكتروني أو مستقلة بذاتها(١٤).

أ. الإعلام الاجتماعي: هو المحتوى الإعلامي الذي يتميز بالطابع الشخصي، والمتناقَل بين طرفين أحدهما مرسِل والآخر مستقبِل، عبر وسيلة أو شبكة اجتماعية، مع حرية الرسالة للمرسِل، وحرية التجاوب معها للمستقبِل". وتشير أيضاً إلى: "الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للإفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم اجمع(١٥).

ب. التفاعلية: لقد أصبح من الواضح في تكنولوجيات الاتصال الحديثة أن السمة الأساسية التي تميزها هي خاصية "التفاعلية" (Interactivité)، التي تعني مرور الرسالة الاتصالية في اتجاهين، بين المرسل والمستقبل، أي أن الطرفين يتبادلان الرسالة الاتصالية، ويحدث التعليق ورد الفعل والإجابة إلى غير من ذلك من العناصر المجسدة لهذه الخاصية، وعليه أمكن القول أن "الصفة التفاعلية صفة طبيعية في الاتصال الشخصي، والمستخدم على الشبكة ليس مجرد مستقبل للرسائل وإنما منتج لها في ذات الوقت"(١٦)، فهو إما يعمل على التعليق على ما كتبه الغير، أو يرد عليه و ينتقده، و بالتالي فوسائل الإعلام الجديدة على عكس وسائل الإعلام التقليدية، تتيح فرصة أكثر للمتلقي بإبداء رأيه والتعليق على الرسالة بشكل أني و متزامن.

٢. الجرائم الإلكترونية والجرائم العابرة للحدود:

لقد ترتب عن الثورة التكنولوجية والاتصالية الحديثة بروز مصطلح "الجرائم العابرة للحدود" وزادت خطورتها وتعظم حجم التأثير السلبي الذي باتت تخلفه، سواء من حيث تسهيل الاتصال بين الجماعات الإجرامية وتنسيق أعمالها في العالم الحقيقي، أو من حيث ابتكار أساليب وطرق إجرامية متقدمة، فإذا كانت للانترنت الكثير من المزايا، فإن أصحاب الفكر المتطرف وجدوا عبر هذه الوسيلة التكنولوجية ضالتهم، على اعتبار كونها طريقة آمنة للأعمال غير المشروعة، فتحولت خلال وقت ليس بالطويل إلى مجال تراكمت فيه الكثير من سلبيات التعامل بين الأفراد، من آفات ومواد محرمة أو تلك التي تقع في خانة ما تعاقب عليه القوانين الوطنية والدولية.

هذا في حد ذاته إشكال بات يؤرق عددا من الباحثين، ذلك أن الجرائم العابرة للحدود والتي تستعمل الوسائل التكنولوجية الجديدة باتت تطرح تحديات تكمن في صعوبة تصنيف النشاطات الإجرامية ضمن الجرائم التقليدية المنصوص عليها في التشريعات الجنائية الوطنية، و كذلك في ضعف وسائل الملاحقة القضائية الوطنية التي تعترضها مسائل التسليم و المحاكمة و تنازع الاختصاص الجنائي(١٧).

أ. مفهوم الجريمة العابرة للحدود

إن مصطلحات "الجريمة المنظمة" (Crime organisé) و"الجريمة العابرة للأوطان" (Crime transnational) و"الجريمة المخططة" (Crime planifié) و"الجريمة المتقنة" (Crime sophistiqué) باتت تشكل منظومة معرفية تتقاطع مع بعضها البعض في دراسة موضوع الجريمة العابرة للحدود على اعتبار أن كثيرا من الباحثين إنما يصنفونهم على اعتبار كونهم مترادفات.

قد لا نجد تعريفا شاملا ومانعا للجريمة العابرة للأوطان، بالنظر لاشتراك مختلف الجرائم سابقة الذكر في كثير من السمات والمميزات، يبقى أن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة، حددت معالم الجريمة باعتبارها "هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أو تحقيق أهداف أخرى". هذا وقد قامت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتقديم تعريف للظاهرة إذ "تعتبر جريمة منظمة إذا شارك في الفعل أكثر من شخصين في إطار جغرافي يتعدى حدود البلد الواحد في فترة غير

محددة هدفهم الإثراء والربح، وكانت المهام مقسمة فيما بين أعضاء العصابة في إطار منظم مع استعمال القوة"[١٨].

تؤكد منظمة الأمم المتحدة أن مصطلح "عبر الحدود" يستعمل للتعبير عن "حركة المعلومات والأموال، والأشياء المادية، والأشخاص، وغير ذلك من الأشياء الملموسة وغير الملموسة عبر حدود الدول، عندما يكون على الأقل أحد العناصر المشاركة في الحركة غير حكومي. من الممكن اختلاط جرائم أخرى تكون ذات صلة بالجريمة العابرة للأوطان بسب طابعها الدولي، ومنها: الجرائم الإرهابية، والجريمة الدولية التي يقصد بها التصرف الشخصي الإرادي غير المشروع للفرد باسم الدولة أو برضاها بهدف المساس بمصلحة محمية قانونا[١٩].

ب. تطبيقات الانترنت والتطرف ذو البعد التكنولوجي:

أصبحت الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت" تشكل خطرا متزايدا على سيادة الدول وأمنها القومي الداخلي والخارجي، وذلك بفعل إتقان المنظمات الإرهابية فن التعامل معها ومع تطبيقاتها وما تتيحه من وسائل تواصل وجوسسة وتنصت، حيث بات هؤلاء بما يملكونه من مقدرة وكفاءة في هذا المجال يشكلون خطرا على الدول، لأن هذه الأخيرة تعتبر واحدة ممن يرتبط بالشبكة ويتأثر بها، وعليه يمكن أن نورد بعض أوجه تعامل العناصر الإرهابية مع شبكة الإنترنت:

نسق المجهول: حيث تتيح شبكة الإنترنت فضاءً تفاعليا افتراضيا عن طريق غرف الدردشة والمنتديات وغيرها مما يمكّن هذه العناصر من استعمالها بنسق المجهول (Anonyme)، فتتمكن بواسطته من التخفي تحت أسماء مستعارة ومجهولة الهوية لتستطيع ممارسة أغراضها بشكل مريح وسلس.

المعلومات العائمة: وهي عبارة يقصد بها حجم المعلومات والأخبار المتبادلة في ما بين العناصر الإرهابية، حيث يستفيد هؤلاء من التقنيات الحديثة في مجال التواصل والفضاء التفاعلي الذي يتيح مرور المعلومة والخبر بشكل آني بين طرفين أو أكثر بواسطة تقنيات الهاتف المحمول أو غرف الدردشة الملحقة بالمنتديات أو شبكات التواصل الاجتماعي، للتشاور وتبادل المعلومات الإستراتيجية التي تعتبر مجالا لتغليف الأفكار وتنفيذ المخططات.

الأذرع الإلكترونية للمجموعات المتطرفة: حيث أن كثيرا من الجماعات الإرهابية أتاحت لنفسها كثيرا من تطبيقات شبكة الإنترنت وطوعتها لخدمة أغراضها، حيث قامت باستغلال

الفضاء الرقمي للترويج لأنشطتها وإعلام الناس بما تفعله (خدمة ترويج تبريرية)، فتقوم عبر مواقع إلكترونية صممتها لنفسها أو عبر حسابات الشبكات الاجتماعية أو المنتديات بإصدار بيانات وتحليل وقائع أو طلب مساعدات أو بث تهديدات أو نشر خطط أو غيرها، وذلك بغية التأثر في المحيط الافتراضي لكسب مزيد من التأييد أو المساندة حيث تعتبر هذه الوسائل بمثابة أدوات تجنيد ومنصات تحرك وتنفيذ.

الاستغلال المعاكس: يتمكن الإرهابيون من خلال قدرتهم على التعامل مع الفضاء الشبكي عبر الإنترنت من وضع يدهم على مجموعة كبيرة من المعلومات والمعطيات المتوفرة على هذه الشبكة لأغراض عادية وسلمية ونفعية للناس، فيستغلون مثلا خرائط المواقع الإستراتيجية أو المنشآت الحساسة والتي توفرها خرائط (Google) مثلا، ويمكنهم متابعة حركة الملاحة التي تتيحها شركات النقل الجوي والبحري وكذا المواقع الإلكترونية المتخصصة في حركة الطيران المدني لفائدة المسافرين، كما توجد على الشبكة العنكبوتية مواقع لنقاط الاتصالات ومحطات النقل المطارات وغيرها، كما يمكن للإرهابيين الإطلاع على وثائق حساسة وقد تكون سرية وأحيانا مشفرة عن دوائر رسمية أو أمنية خاصة بآليات مكافحة الإرهاب والتطرف، بما يمكن تسميته بالاستغلال العكسي للمعلومات الإستراتيجية.

كل هذه المصطلحات أضحت ديكورا مميزا للعلاقة الجديدة للتكنولوجيا بالحراك السياسي والاجتماعي، فـ"إذا كان مصطلح المواطن الرقمي يشير إلى المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات، فإن الوطن الرقمي يشير إلى التأثير الكبير الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات على الحياة البشرية، فهي لم تدع أي مجال إلا اقتحمته وبسطت نفوذها وسيطرتها عليه، فأنتجت ما يسمى بالإنسان الرقمي الذي تتمحور حياته كلها حول تكنولوجيا المعلومات"(٢٠).

يقوم مصطلح الإعلام على "إيصال المعلومات أو التبليغ بها عبر وسائل الإعلام المتاحة، وهو التعريف بقضية محددة أو بمجموعة قضايا يعيشها الإنسان المعني بذلك التبليغ والإيصال"(٢١).

يعد قطاع الإعلام والاتصال من الرابحين الأساسيين من ثورة التكنولوجيا ... الوطن الرقمي يمكن وصفه بالمجتمع الإعلامي أو الاتصالي، ليس من حيث تعدد الوسائل الإعلامية والاتصالية وقدرتها فحسب وليس من حيث أنه أتاح للجميع أن يصبح صحفيا بديلا يعبر عن رأيه وفكره في الفضاء الإعلامي الرقمي البديل، وإنما أيضا حمل معه نوعية عالية من

الجمالية في الإرسال والفنية في الأداء مما جعل الجماهير أسرى الشاشات الإلكترونية الساحرة من التليفزيون إلى الكمبيوتر(٢٢).

يمكن إحصاء أكثر من ٤٣ نوعا من الجرائم المنظمة حسب الخبراء الدوليين، حيث تنمو هذه الجرائم الإرهابية مع تقدم العولمة، وهي أشد خطورة وإثارة للقلق من الثغرات القانونية التي تحاول بعض الدول الأوروبية تجنبها(٢٣).

على رغم الفوائد الكثيرة التي نجنيها من الانترنت على شاكلة عولمة المعلومات والأساليب التربوية والثقافية، إلا أنها أصبحت في الوقت نفسه الداعم الأكبر للجرائم المنظمة الإرهابية وانتشار ثقافة الموت والرعب، كما يلاحظ ذلك جليا على مواقع التنظيمات المتطرفة كمواقع «القاعدة»، حيث يدل ذلك على استغلال وسائل الاتصال الحديثة لأغراض إجرامية.

إن مجموع النشاطات غير المشروعة أو الإرهابية التي ترتكب في إطار ما يسمى الجرائم المنظمة اتسع نطاقها، وباتت من الخطورة بحيث لم تعد الدول قادرة على تجاهل هذه الظاهرة التي تنتشر كالوباء، إلا انه يبقى أن نعرف ما إذا كانت الجهود المبذولة حالياً في مجال التشريع ومراقبة تبييض الأموال بصورة خاصة، لا تستند إلى اعتبارات الأمن الوطني والإستراتيجية السياسية العليا للدولة(٢٤).

التهديدات الحدودية: مؤرقة لأمن الدولة وعاكسة لأمن المنطقة:

تحولت الحدود السياسية لأي دولة من دول العالم إلي أحد المغذيات الرئيسية لعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي. فبالعودة إلى التعريف بها "كخطوط فاصلة تبدأ وتنتهي عندها سيادة الدولة علي أراضيها، ارتبطت بسياقين محوريين، أحدهما داخلي، يتعلق بقدرة الدولة القومية علي تأمينها من أي تهديدات قائمة أو محتملة، والآخر خارجي، ينصرف لطبيعة تأثيرات السياقات الإقليمية والدولية في أمن الحدود(٢٥).

لقد كان القلق سابقا بخصوص تهديدات الحدود علي احتمالات تعرض الدولة للغزو أو اختراق سيادتها أو تغيير شكل حدودها بالقوة من قبل دولة مجاورة، أما في الوقت الحالي فصارت الحدود مصدرا لنوعية من تهديدات غير تقليدية ذات طبيعة متشابكة ومتصاعدة في وقت واحد، حيث بات رواج منطق ومصطلح الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة وتدفق اللاجئين بفعل انتشار الصراعات الداخلية، عدوا يقدم على أنه أخطر على الحدود التقليدية من العدو القديم أو التقليدي.

لغة الأرقام تؤكد أننا أمام تحدٍ خطير، فخسائر الشركات الصناعية والتجارية في بريطانيا من جرائم الإنترنت تجاوزت ١.١ مليار جنيه استرليني. أما مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية (FBI) فقدر حجم الخسائر الناجمة عن الجرائم الإلكترونية في أمريكا بحوالي ١٠ مليارات دولار سنويًا عام ١٩٩٨م، ارتفعت إلى ١٤ مليار عام ٢٠٠٤م. والمثير أن ١٧٪ فقط من الضحايا يبلِّغون عن هذه الجرائم التي يصل معدلها إلى ألف جريمة يوميًا. معهد أمن المعلومات أجرى دراسة مسحية بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالية على ٥٣٨ مؤسسة وشركة أمريكية فتبين أن ٨٥٪ منها تعرضت لاختراقات إلكترونية، ٧٠٪ منها جاءت عبر الإنترنت، و٦٥٪ منها ألحقت خسائر مادية بالمؤسسة. ولم يتمكن سوى ٣٥ %من الشركات من حصر هذه الخسائر. وعليه، لم يكن غريبًا أن يطلب الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون" في جانفي ٢٠٠٠ م من الكونجرس تخصيص مبلغ ٠٢ مليار دولار لمكافحة جرائم الإنترنت[٢٦].

ثانيا – تأثير الانخراط في الفضاء الافتراضي في تهديد بناء الدولة واعتبارات السيادة والهوية:

الإعلام البديل القائم على التماثلية والتفاعلية يمثل أولى الوسائل المهددة لوجود الإعلام التقليدي من جرائد ومجلات وقنوات تليفزيون، والتي يشعر الناس بالإحباط تجاهها والشك في مصداقيتها والانزعاج من صعوبة الوصول إليها أو التأثير فيها، وعدم المشاركة في صياغة رسائلها الإعلامية، لأنها ظلت لفترة طويلة من الزمن تؤدي دور الحارس للدولة إعلاميا وهي المسؤولة على الدفاع عن سلطتها وسيادتها ورموز هويتها.

تبرز الآن الانترنت والصفحات التفاعلية لتبدأ مرحلة جديدة تتميز بانهيار جزئي أحيانا وكلي أحيانا أخرى يطال عددا من المفاهيم التي ظلت لفترة طويلة بعيدة عن كل تطاول أو هدم مثل مفاهيم السيادة والهوية وهيبة الدولة وغيرها.

١. صناعة وتبني ثقافة التطرف والإرهاب: التجنيد والتعبئة:

تتميز مواقع الشبكات الاجتماعية بعديدٍ الخصائص، لعل أبرزها الاندماج السلس والمشاركة والانفتاح وغياب الحدود، غير أن النمو الكبير الذي شهدته هذه الشبكات بات يفرض عددًا من التحديات، لأنه على الرغم من الإيجابيات الكثيرة لها فإن هنالك عديدًا من السلبيات والمخاوف المرتبطة بها أيضا كالخصوصية وحماية البيانات وانتشار خطاب الكراهية

والتحريض وإثارة العداوات وقضايا الملكية الفكرية وحق المؤلف وانتشار الشائعات مجهولة المصدر وغيرها.

تعطينا مواقع التواصل الاجتماعي، التي يستخدمها نحو ٨٨٪ من مستخدمي شبكة "الإنترنت" المثل الأوضح على إمكانية تحول الفرص الكبيرة إلى مخاطر جمة في بعض الأحيان، فهناك حقائق غير قابلة للدحض تشير إلى اعتماد أكثر التنظيمات تطرفا وراديكالية عليها في سبيل نشر فكرها وتجنيد التابعين لها وكسب قاعدة تعاطف ودفاع واسعة الانتشار مثل تنظيم (داعش).

كما تمتلك "حركة الشباب المجاهدين" في الصومال التابعة لتنظيم "القاعدة" عدة حسابات على موقع "تويتر" و"فيسبوك"، حيث تستخدمها لاستقطاب أتباع جدد كل يوم، كما تستعملها أبواقا دعائية ومنابر تحريضية على العنف والكراهية. حيث تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي ميداناً خصباً لتأجيج النزاعات والحض على العنف والكراهية في مجتمعات عديدة خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا، وبدرجات أقل حدة في بعض الدول الغربية في أوروبا وأمريكا. أوردت صحيفة "ذا ديلي ميلر" البريطانية في أحد أعدادها الصادرة في العام ٢٠١٢ أن ثمة ١٢٣٠٠ جريمة مزعومة ارتبطت بموقع "فيسبوك" في العام 2011، مشيرة إلى أن "جريمة مفترضة تقع كل ٤٠ دقيقة ارتباطاً بهذا الموقع."

كما تفيد إحصاءات موثقة أنه تجري إضافة ٢٥٠ مليون صورة يومياً على موقع "فيسبوك"، كما تضاف ٢٠٠ مليون تغريدة إلى "تويتر"، فضلاً عن أربعة مليارات مشاهدة فيديو يومياً عبر "يوتوب"، وقد تم رصد آلاف الصفحات التي تحوي محتوى ذا صلة بالإرهاب على تلك المواقع(٢٧).

لقد عمل فريق من الباحثين في المركز الدولي لدراسات الحركات الراديكالية (ICSR) وعلى مدى سنة كاملة، منقطعين لمتابعة نشاط حوالي ١٩٠ من المقاتلين الأجانب في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وتوصلوا إلى نتائج مهمة، أبرزها أنهم وجدوا أن شبكات التواصل الاجتماعي، خصوصاً "فيسبوك "و"تويتر" و"يوتيوب"، تمثل "مصدراً أساسياً للتجنيد والإلهام والمعلومات لهؤلاء المقاتلين المبحوثين.

إن معظم وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دوراً تأجيجيا وتحريضيا في كثير من الأحيان، خاصة في أوقات الأزمات والاضطرابات وأعمال العنف، لأن المستخدمين والمتعاملين داخل فضاءها عادة ما يكونون في مأمن من ملاحقة السلطات رغم ارتكابهم جرائم التحريض

وإشاعة الكراهية، حيث تفيد الإحصاءات أنه من بين نحو ١.٢٣ مليار حساب على "فيسبوك" يوجد ٨٣ مليون حساب مزيف، كما يبلغ عدد الحسابات المزيفة على "تويتر" أيضا حوالي ٢٠ مليون حساب من إجمالي ٥٠٠ مليون، فيؤدي هذا إلى سهولة استخدام تلك الوسائط في شن هجمات الكراهية والتحريض على العنف من دون توقع أي مساءلة قانونية، ذلك أن السواد الأعظم يتحرك في هذه الفضاءات بأسماء مستعارة وهويات مزيفة وصور غير حقيقية أو غير متطابقة مع الأشخاص الحقيقيين.

فمن السهولة الكبيرة نقل الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي من دون أي قدر من التوثيق، حيث يصعب استخدامها وقد نسبت لأصحاب الحسابات التي تم بثها من خلالها، وكثيراً ما يتم نقلها باعتبارها "حقائق لا تقبل النقاش ولا الدحض"، كما يسهل أن يتنصل صاحب الحساب من الرأي أو المعلومة أو التقييم الذي بثه قبل قليل بداعي أن "الحساب تمت سرقته"، أو أنه "لا يمتلك حساباً من الأساس"[٢٨].

في الدول العربية فرضت شبكات التواصل الاجتماعي نفسها داخل المجتمعات خاصة في السنوات العشر الأخيرة، وذلك لأن أغلب تلك الشبكات متاحة للجميع وبالمجان ولأنها صممت أساسًا لتكون سهلة الاستخدام وبدون تعقيدات، ولأنها عملت على تكوين مجتمعات افتراضية جديدة جمعت لأول مرة بين النص المكتوب والمقطع المرئي وهذا ساعد في تحويل المستخدِم لها من متلقٍّ للمعلومات كما في وسائل الإعلام التقليدية، إلى منتِج للمعلومات ومشارك فيها.

حيث نقرأ في تقارير بأن ٨٠ % من الذين انتسبوا إلى تنظيم "داعش" تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويذكر كذلك أن السعودية جاءت في المركز الأول في الشرق الأوسط في انتشار واستخدام شبكات التواصل. ومما لا شك فيه انه ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي فقد بات من السهل أن يتطرف الشاب وهو في غرفة نومه ومن خلال هاتفه الجوال، وليس من منزله فحسب.

إن انتشار الفكر المنحرف المتشدد والفتاوى الضالة، بفعل الانفلات الإعلامي بسبب ازدهار وسائل الاتصال الجماهيري، والذي له بلا شك انعكاسات كبيرة وخطيرة على ظاهرة الإرهاب والتكفير والغلو.

هناك هدفان رئيسان للجماعات الإرهابية من وسائل التواصل الاجتماعي:

الهدف الأول هو التنسيق: حيث يعتبر "تويتر" أهم الوسائل التي تستخدم للتفاعل والتنسيق أثناء العمليات الإرهابية، وتكمن الميزة الأساسية فيه أنه يوفر مجتمعات افتراضية متغيرة تتكون بصورة تلقائية خلال الأحداث الكبرى، وهو ما تستفيد منه تلك الجماعات من خلال متابعة أحدث المعلومات عن أي قضية تظهر في المجال العام.

الهدف الثني هو تجنيد أتباع جدد: يعتبر "فيسبوك" من أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً في تجنيد المتطرفين وغالباً ما تقوم المنظمات الإرهابية بإنشاء (Groupe) لاجتذاب المتوافقين فكرياً معها، حيث تركز في طرحها على فكرة إنسانية بالأساس، ومع زيادة عدد الأعضاء المنتمين لهذه المجموعة، فإن المواد يتم وضعها تدريجياً بطريقة لا تستهجن تلك الأفعال أو تدينها وفي الوقت نفسه لا تنتهك سياسة "فيسبوك"، ثم يتم بعد ذلك توجيه أعضاء المنظمة مباشرة إلى المواقع أو المنتديات المرتبطة بالجماعة الإرهابية. ويُمكِّن «فيسبوك» بهذه الطريقة من تجنيد الأعضاء من أنحاء العالم كافة من دون أن يمثل ذلك تهديداً لأمن المنظمة.

كما يرجع اهتمام تلك التنظيمات بها لعدة أسباب:

- البعد عن سيادة الدول، كما هي الحال في وسائل الإعلام التقليدي.
- إتاحتها للجميع وصعوبة السيطرة عليها عبر الأجهزة الأمنية، إضافة إلى قدرة تلك الجماعات على التحايل على المراقبة الأمنية وفتح مواقع وحسابات أخرى بسهولة.
- تقدم هذه الشبكات خدمة الاتصال والتواصل السريع بين الأعضاء والمؤيدين بطرق شتى.
- توفر مواقع التواصل لهذه التنظيمات منصات إعلامية للدعاية لأنشطتها وأفكارها، وتساعدها في حربها النفسية ضد خصومها من المنظمات المسلحة الأخرى والحكومات وأجهزتها الأمنية.
- إمكانية النشر المكثف للصور والأفلام والوثائق التي تدعم الأفكار التي تروج لها[٢٩].

٢. بين الإرهاب العابر للحدود والإرهاب الراسم للحدود:

يستند العمل الإرهابي في فلسفته إلي منظومة نفسية تستهدف من وراء عمليات العنف نشر الخوف والقلق بين الأفراد المستهدفين، وذلك لتحقيق الأهداف المختلفة التي يسعي إليها التنظيم، وثمة مستويان أساسيان للتنظيمات الإرهابية، أحدهما علي المستوي المحلي الداخلي الذي يقصر الأنشطة الإرهابية علي الداخل، بحيث تكون المنظومة الإرهابية

في كافة أبعادها (القيادات، والتمويل، والعناصر، والأهداف) محدودة بحدود الدولة، ولا تمتلك أي امتدادات خارجية، أما المستوي الآخر فهو مستوي يتعدي حدود الدول، ويطمح إلي الإقليمية والعالمية، وفي هذا الإطار تصبح المنظومة الإرهابية عابرة للحدود، سواء من خلال عناصر التنظيم التي يمكن أن تنتقل من مناطق لأخرى، أو من خلال العمليات التي يتم تنفيذها ضد أهداف في دول مختلفة.

وإجمالا، يعتمد الإرهاب العابر للحدود علي عدد من المحفزات لتعزيز نشاطه، والتوسع الراديكالي في الجبهات المختلفة. ومن الجائز اختزال هذه المحفزات فيما يأتي:

أ. أزمات الدولة الوطنية: نشأ اتجاه يري أن "النموذج الويستفالي" الذي يعلي من سيادة الدولة سيتراجع في ظل التحولات التي أفضت إليها العولمة، وما ارتبط بها من تنامي أدوار الفاعلين من غير الدول، فضلا عن حالات الإخفاق التي تمر بها الكثير من الدول، وبزوغ ظاهرة الدولة الفاشلة في العلاقات الدولية، والتي تعطي أريحية كبري للتنظيمات الإرهابية للتحرك عبر الحدود.

هذه المعطيات كانت لها تجلياتها في منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات الماضية، حيث بات خيار التفكك/الانهيار مطروحا بشكل رئيسي في التعامل مع فكرة الدولة. فبعضها تعرضت وحدته الإقليمية للانحلال لتنشأ محلها دول أخري كما حدث في السودان، والبعض الآخر شهد ضعفا وتفككا للسلطة بحيث تغيب عن مناطق معينة من الدولة. ومن النماذج المهمة علي ذلك حالات سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وهكذا، شكلت هذه الملامح دافعا لتعزيز أدوار التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

ب. سؤال الهوية ومعضلة الطائفية: التنظيمات الإرهابية الدينية تستند إلي أيديولوجية محددة تستصحب مكانة مركزية لفكرة الهوية، وبالتالي تطرح نفسها كبديل عنيف يعبر عن خيار هوياتي في خضم جدل الهويات غير المحسوم في المجتمعات. فتلك التنظيمات تقوم بالأساس علي فكرة العداء للدولة الوطنية، علي أساس أنها (أي الدولة) كانت نتاجا لتجربة غربية علمانية خالصة لا تتوافق بالضرورة مع النصوص الدينية، بالإضافة إلي اعتماد هذه الدولة علي القوانين الوضعية، وعدم الاحتكام للشريعة.

بالتوازي مع استثمار التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود لأزمة الهوية، كانت معضلة الطائفية تمثل هي الأخرى دافعا لتوسيع شبكات الإرهاب العابر للحدود. فقد وظفت التنظيمات الإرهابية الصراعات الطائفية الدائرة في المنطقة، خاصة بين السنة والشيعة، لتأسيس خطاب

يلقي ترحيبا لدي البعض، ويدفعهم للانضمام إلي هذه التنظيمات. وقد بدت سوريا النموذج الأهم في هذا السياق، حيث إن تدخل حزب الله وإيران المعلن في الصراع السوري استدعي خطابا سنيا مضادا يدعو للجهاد داخل سوريا مثلا.

ج. التنافس التنظيمي: يؤدي وجود عدد من التنظيمات المتنافسة إلي تسارع وتيرة أنشطة كل تنظيم لإثبات وجوده، ومن ثم توسيع شبكته المتجاوزة للحدود. وهنا، تفترض نظرية المزايدة (Outbidding Theory) أن التنظيمات الإرهابية تسعي إلي المزيد من العنف للحصول علي الشرعية والتمايز عن غيرها من التنظيمات المنافسة، وبالتالي ضمان الحصول علي المزيد من الموارد البشرية والمادية، التي تكفل للتنظيم درجة كبيرة من الاستقلالية، وبالتبعية الحفاظ علي البقاء والاستمرارية.

تطبيقه يظهر في الشرق الأوسط حيث التنافس الشديد بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، الذي يقدم نموذجا جديدا لحركة جهادية تتوسع علي الأرض بوتيرة متسارعة، وفي الوقت ذاته تفرض ضغوطا علي تنظيم القاعدة. فالظواهري يبدو في صورة أضعف مقارنة بغريمه أبي بكر البغدادي، الذي يتوسع ويشن حروبا وينشئ دولته الخاصة المنخرطة في صراعات مع القاعدة علي غرار تلك التي تجري في سوريا بين الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة.

د. التوظيف الإعلامي: الإرهاب بطبيعته يعول كثيرا علي الجانب الدعائي في توصيل رسالته، والترسيخ لصورة نمطية خاصة به، فضلا عن استقطاب المزيد من الداعمين له. وتأسيسا علي هذه الرؤية، أمست وسائل الإعلام الحديثة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي واليوتيوب، بل وحتي "جوجل إيرث"، أدوات مهمة في أيدي التنظيمات الإرهابية –كتنظيمي القاعدة، والدولة الإسلامية– تتيح لها التخطيط، والقيادة، والسيطرة، والاتصال بين جماعات منتشرة في مناطق مختلفة، والحصول علي الدعم المادي والبشري، فضلا عن نزع الغطاء الأخلاقي عن خصومها، وكسب التعاطف(٣٠).

٣. دور التشريعات في التصدي للظاهرة الإرهابية والجرائمية:

لابد أن تعمل كل الدول على إصدار التشريعات والقوانين التي تكفل احترام الخصوصيات على الشبكات الاجتماعية، كما تحمل بالقوة على الإذعان للنظم السياسية الوطنية بغية الوصول إلى حماية أركان الدولة وعدم تهديد بناها أمام الهجمات التي أضحت تطال مقومات وجودها كالسيادة والحدود ومسائل الهوية وهيبة الدولة.

أ. إشكاليات التعامل مع الشبكات الاجتماعية في الدول العربية:

أصبح الارتباط المتزايد للأفراد بالخدمات التكنولوجية يعطي قابلية التعرض للاستخدام غير الآمن لمعلوماتهم الشخصية والتي تنتج جراء نشاطهم الإلكتروني في عديدٍ من المواقع والخدمات والشبكات والاتصالات، وهي بمثابة كنز مهم تلهث خلفه الشركات التجارية لاستخدامه في الهندسة الاجتماعية أو من جانب أجهزة الاستخبارات الدولية للاستفادة منه في التأثير على توجهات الأفراد ثم التأثير في المجتمعات والدول.

وأصبح الواقع يشير إلى استخدام الشبكات الاجتماعية في جرائم الابتزاز والسرقة وانتحال الشخصية وتشويه السمعة والسب والقذف، ناهيك عن الأعمال المنافية للآداب ونشر أفكار هدامة داخل المجتمع، فتفرض تلك التحديات الجديدة الموازنة بين الحق في الاستخدام والحيلولة دون أن يمثل تهديدًا لأمن المجتمع، وهو ما يدفع إلى أهمية وجود ضوابط تحكم عملية الاستخدام وترشده، وأن يتم التعامل مع تلك الأخطار وفق خصائصها المتميزة، وهو ما يحتاج لإستراتيجية شاملة لا تركز فقط على الحل الأمني بل تأخذ في اعتبارها الأبعاد الأخرى كل كالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولعل أهمها هي قضية صناعة التكنولوجيا، وبخاصة مع تحالف الأجهزة الأمنية الكبرى بشكلٍ أو بآخر مع الشركات التكنولوجية في مجال البرمجيات أو الأجهزة التي تصنعها وتحتكرها.

في الاجتماع الذي جمع وزراء داخلية بلدان المغرب العربي في بموريتانيا بتاريخ ٣٠ أفريل ٢٠١٤ عملت فيه هذه الدول إلى تعزيز الرقابة على شبكات الإنترنت، وخصوصا الشبكات الاجتماعية التي تعد من بين أهم الوسائل التي يستخدمها "المجرمون" لجذب الشباب وتجنيد الجهاديين[٣١].

لقد تم التأكيد أن الجماعات الإرهابية المسلحة تستخدم هذه الشبكات لتجنيد الشباب وإرسالهم إلى المناطق التي تتواجد فيها الصراعات والنزاعات، مثل سوريا والعراق، ومنه نص الأمر أنه على أن هذه البلدان ملزمة بتعزيز الرقابة على عمليات غسل الأموال من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهابيين.

واتفقت الأطراف المجتمعة بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، على اعتماد خطة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والثقافية والتعليمية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، للوقوف على أهم متطلبات شعوب هذه البلدان والعمل على معالجة الأسباب الحقيقية والجذرية، وتقديم

الحلول الأساسية تفاديا لتفاقم الأوضاع في المستقبل، داعين إلى مزيد من التنسيق فيما بينهم وتكثيف تبادل المعلومات للحد من آفة الإرهاب والجريمة المنظمة[٣٢].

ب. الرقابة على الفضاءات التفاعلية الافتراضية في الجزائر: إطار قانوني يتشكل:

بقيت في الجزائر وعلى مدى فترة زمنية طويلة قضية فتح مجال السمعي البصري مفتوحة ومحل تجاذب وجدل كبيرين بين الطرفين الفاعلين فيها، بين السلطة السياسية والتي ظلت تحتكر القطاع منذ الاستقلال وبين عدد من المهتمين والصحفيين وأرباب المال ورواد الفكر يضاف إليهم قطاع كبير من المواطنين العاديين الذين كانوا يتوقون إلى تحقق هامش إعلامي يمارسون عبره حريتهم في التعبير ويحصلون منه على حقهم في الإعلام، مع تأثر هؤلاء المطالبون بفتح هذا المجال بتجارب دولية وحتى عربية وإقليمية لدى دول تبنت خط الانفتاح على الاستثمار الخاص في قطاع الإعلام. وبالمقابل لا يزال النشاط المرتبط بالمعلوماتية والحراك القائم على التفاعلية خارج مجال الرقابة القانونية بشكل شبه كلي، ذلك أن الإطار القانوني المنظم له لا يزال غامضا وغير مدروس رغم سريان العمل بالتشريع الخاص بالجانب المرتبط بجرائم المعلوماتية (Cybercriminalité) والإرهاب الإلكتروني.

قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها:

القانون صدر قبل ٠٦ سنوات تقريبا ورغم أن المشرع قد عرّف الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال فيه على أنها: "جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريقة منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية"[٣٣]، إلا أن الظاهر أنه ما يزال يحصر مجالات تطبيقه التعامل وفق أحكامه في مراقبة الاتصالات الإلكترونية والنظم المعلوماتية للوقاية من جرائم الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وطرق التعامل القانوني مع مقدمي خدمات الاتصالات وحجز الوسائل المستعملة في هذه الجرائم، غير أن القانون لم يشر في مواده صراحة إلى الشبكات التفاعلية وما يتداول خلالها ومعيار الزجر والعقاب الذي ينزله على أي مخالفة تصدر عن المشتركين فيها، ولم يحدد ما إذا كان سيطال فئة المبتزين والكذابين والمهولين أو المتسترين على المعلومة أو المحرفين للخبر عبر هذه الشبكات. إضافة إلى أن الفصل ٠٥ يتكلم عن إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها إلا أنه في بيان مهامها لم يشر إلى أي أحكام عقابية أو زجرية أو رقابية تهدف إلى محاسبة رواد الفضاءات الافتراضية في خرقهم للقانون و الأخلاق العامة أو غيرها.

أحكام وتشريعات أخرى:

ومع ذلك فقد حاول المشرع الجزائري تغطية بعض الجوانب من المخالفات والجرائم التي تكون المجالات الافتراضية والشبكات الاجتماعية مسرحا لها من خلال عدد من الأحكام والتشريعات وبعض المواد في قوانين تم تعديلها بإضافة هذه الأحكام إليها، ومنها:

- **القانون رقم ٠٤-١٥ الصادر في ١٠-١١-٢٠٠٤، المعدل والمتمم لقانون العقوبات**
- **القانون رقم ٠٤-١٤ الصادر في ١٠-١١-٢٠٠٤، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية**
- **القانون رقم ٠٦-٢٢ الصادر في ٢٠-١٢-٢٠٠٦، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية**
- **القانون ٢٠٠٠-٠٣ المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.**
- **إحداث قسم جديد في قانون العقوبات هو القسم السابع مكرر (المواد من 394 مكرر حتى 394 مكرر، الدخول أو البقاء عن طريق الغش في نظام المعالجة الآلية للمعطيات (المادة 394 مكرر فقرة 1 من قانون العقوبات)**
- **تجريم المشاركة في مجموعة أو اتفاق مسبق لارتكاب الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات: (المادة 394 مكرر 5 من قانون العقوبات)**
- **تشديد العقوبات في حالة استهداف الدفاع الوطني أو الهيئات أو المؤسسات الخاضعة للقانون العام: (المادة 394 مكرر 3 من قانون العقوبات)[٣٤].**

ورغم هذا يبقى الإطار القانوني المنظم والمراقب لمثل هذه التصرفات غير القانونية عبر الشبكات التواصلية غير مكتمل وقد يبقى خاضعا لتصور السلطة له وحاجتها إليه.

خاتمة:

إن الانتشار الهائل للشبكات والمنتديات التفاعلية والانخراط الواسع فيها بالإضافة إلى استحالة مراقبة محتوياتها وصعوبة تتبع مصادر تزويدها، قد سهّل بروز وانتشار ثقافة التطرف الديني والاجتماعي والأخلاقي عبر استعمالها من طرف جماعات ومنظمات وأفراد لنشر أخبارهم والترويج لأفكارهم وتجنيد المتعاطفين معهم مستغلين في ذلك سهولة التعامل معها وعظيم التأثير الذي تصنعه في المتلقين لخدماتها.

فتحت الشبكة العالمية مجالا حيويا للأنشطة التي تقودها الجماعات الإرهابية، إذ بات مؤكدا اليوم من العلاقة الوطيدة بين الإرهاب واستخدام الوسائل التكنولوجية بهدف زعزعة استقرار وأمن المجتمعات والدول. فبالنظر لهامش حرية التعبير الواسع في غرف الدردشة والمنتديات، أضف إلى ذلك انعدام سلطة الرقابة على ما ينشر، تمكنت هذه المنظمات من عرض كم هائل من المعلومات بسرعة فائقة إلى ملايير البشر دون تكاليف مالية، فالجريمة الإرهابية بعدما كانت محلية محضة تحولت لتصبح عابرة للحدود. و تتجلى صور الأعمال الإرهابية الرقمية من خلال إنشاء مواقع الكترونية للترويج لما تقوم به، كما تسعى في سياق عملها إلى إتلاف المعطيات المحتواة ضمن المواقع والاعتداء على الأنظمة المعلوماتية واللجوء إلى التجسس واستعمال التهديد والتخويف.

وعلى ذلك كله نما مع مرور الوقت تأثير سلبي على قيم تقليدية كالسيادة والهوية والذي سببه الانخراط الواسع في خدمات الانترنت والشبكات الاجتماعية والمنتديات التفاعلية، وتسبب في تنامي ثقافة التطرف والجريمة التي تصدّرها جماعات ومنظمات عابرة للحدود بواسطتها، ومحاولة أغلب دول العالم أن تعيد الاعتبار لهذه المفاهيم والتي عبثت بها هذه الوسائل كالسيادة والهوية والحدود، وذلك من خلال استخدام ذات الأدوات إيمانا منها أن وجودها والتعامل بها ومعها أضحى ضرورة وخيارا لا مفرا منه، بالإضافة إلى اتجاهها لسن القوانين والتشريعات التي تحمي الخصوصيات الوطنية وتمكنها من مراقبة المحتويات العابرة للحدود والتقليل من حجم الخطر الذي يكتنف المباشرين لتأثيراتها من أبناءها، حيث تعمل بواسطتها على تكريس قيم الموطنة وزرع الثقة بينها وبين أفراد مجتمعها من أجل استعادة سيادتها والتمكين لها بالشكل الصحيح.

إن سن قوانين تتسم بالكفاءة والمحافظة على الحريات الشخصية في آن واحد عمل ضروري يجب أن تقوم به كل دولة، لكن في المقابل ينبغي أن تخصص موارد وجهود كبيرة

أيضاً لملاحقة الجرائم التي تُرتكب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً ما يتصل منها بدعم الإرهاب والترويج له.

ستشهد السنوات المقبلة اختباراً قاسياً لتلك الوسائل ومستخدميها، فإما أن تستطيع أن تطور وسائل للتنظيم الذاتي تحد من أخطائها وتعزز أداءها الإخباري والاجتماعي، وإما أن تستسلم للممارسات الحادة والمنحرفة، فتصبح أدوات للتخريب، وتقويض أركان المجتمعات وهز سلمها الأهلي والعبث بمقدرات الأفراد والدول، لأن التطورات العصرية تعتبر سلاحا بحدين، فهي تحمل عددا من المنافع كما تنطوي على كثير من الأضرار، والدليل على ذلك ارتفاع وتزايد فيما يسمى بـ "الجرائم الالكترونية" والتي تعددت وسائلها وتنوعت الآثار المترتبة عليها.

الهوامش:

1- Voir : MONDIALISATION.ca, site du centre de recherche sur la mondialisation, disponible sur le lien : http://www.mondialisation.ca/

٢- منير الحمش، العولمة وتأثيراتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ماي ٢٠١٢، ص١٢.

٣- أنظر: موقع مجلة المناطق الحرة، متوفر على الرابط التالي:
http://www.free-zones.gov.jo/Material/magazine8/khataeba.html

٤- نصر الدين العياضي، لماذا تفزعنا تكنولوجيا الاتصال؟ جريدة الخبر اليومي، ١١ مارس ٢٠١٣، العدد: 7010، ص ٢٥

٥- أنظر: موقع (Wikipedia)
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA

٦- ميلود بن عبد العزيز، الجرائم الأخلاقية والإباحية عبر الإنترنت وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ع١٧، ديسمبر ٢٠١٢، ص ١٦٠.

7- حسن علي، المدونات و المدونون: وسائل الإعلام من المنادي إلى الانترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٩م، ص ٢٦٩

8- عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والانترنت، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٣٨.

٩- المرجع نفسه، ص ٣٣٩.

10- حسن أبو شنب، الإعلام التفاعلي، موقع جامعة فلسطين، متوفر على الرابط التالي:
http://ocw.up.edu.ps/upinar//file.php/1445/AMMS3116.doc

11- الموقع نفسه.

١٢- صلاح عبد الحميد، الإعلام والثورات العربية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦٣.

١٣- شريف درويش البان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، دار العالم العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١١، ص ٤٤.

١٤- أنظر: موقع: كنانة أونلاين، الإعلام الإلكتروني والإعلام التفاعلي، متوفر على الرابط التالي:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/135092
١٥- بشرى جميل الراوي، متوفر على الرابط التالي:
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_two/session_six/bushra.doc
١٦- رحاب الداخلي، "انترنت الاتصال: وسائل الإعلام من المنادي إلى الانترنت"، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٩م، ص ٦٢
١٧- أخام بن عودة، زواوي مليكة، "تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان والثورة المعلوماتية"، ورقة مقدمة في المؤتمر المغاربي الأول حول: "المعلوماتية والقانون" المنظم من طرف: أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، في الفترة بين ٢٧ و٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩
١٨- الوقع السابق.
١٩- الموقع نفسه.
٢٠- محمد لعقاب، المواطن الرقمي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٢.
٢١- عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلوماتية والإنترنت، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص ١٩.
٢٢- محمد لعقاب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠
٢٣- جرائم عصر العولمة، موقع جريدة الشرق الأوسط، متوفر على الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=461567&issueno=10692#.Vh22ACtRDcs
٢٤- الموقع نفسه.
٢٥- خالد حنفي علي، "التهديد الحدودي بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة"، موقع مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/5383
- ٢٦
http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=137697
27- ياسر عبد العزيز، جريدة المشهد الكويتية، متوفر على الرابط التالي:
http://almasalah.com/ar/news/42233
28- نفس الموقع السابق.
29- - للاستزادة يرجى زيارة الموقع:

http://www.assakina.com/news/news1/65950.html#ixzz3ocH3T4Im

30- محمد بسيوني عبد الحليم، "الإرهاب العابر للحدود .. الأنماط والمحفزات"، موقع مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط التالي:

/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/5382

31- الموقع الرسمي للإذاعة التونسية:

https://arabic.rt.com/news/781697

32- الموقع السابق.

33- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم ٠٤-٠٩ يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، المؤرخ في ٢٠٠٩/٠٨/٠٥، الجريدة الرسمية رقم ٤٧، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/٠٨/١٦، المادة ٠٤.

Touidjini Med Kamel Eddine, La 34- Pour plus d'informations: réponse légale et judiciaire de la cybercriminalité, CERIST, 16 mai 2012, disponible sur le lien suivant: (http://dtic.cerist.dz/S3C1.PDF).

Abdelkrim Djadi, Les aspects juridiques et judiciaires liés à la Cybercriminalité en Algérie, disponible sur le lien suivant : (http://dtic.cerist.dz/).

عقد المقاولة في الفقه الإسلامي والقانون السوداني

د. بشير الريح حمد محمد
جامعة وادي النيل ـ كلية الشريعة والقانون ـ جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز المملكة العربية السعودية
كلية إدارة الأعمال ـ قسم القانون حالياً

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان *عقد المقاولة في الفقه الإسلامي والقانون السوداني* وقد هدفت الدراسة لإلقاء الضوء علي مدي قدرة الفقه الإسلامي علي استيعاب المستجدات ومنها عقد المقاولة وغيره من العقود بهدف تيسير أمور الناس

وقد هدفت الدراسة لبيان عقد المقاولة في اللغة والفقه الإسلامي والقانون وبيان خصائصه ومعرفة التكيف الشرعي والقانوني لعقد المقاولة وتوضيح أركانه كما عالجت الدراسة الآثار المترتبة علي هذا العقد بحيث أوضحت التزامات كل من المقاول ورب العمل وما يتبعها من مسائل كالتعويض في حالة الإخفاق وأجرة المثل في حال لمن يكن هناك اتفاق مسبق كما عالجت الدراسة أسباب انقضاء عقد المقولة في كل من الفقه الإسلامي والقانون هذا وقد انتهجت بعون الله وتوفيقه في بحثي أسلوباً يجمع بين المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي

خلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ما نص عليه المشرع السوداني في قانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤ المادة (٣٧٨) علي أن عقد المقاولة هو اتفاق بين طرفي يتعهد بمقتضاه احد طرفيه بان يصنع شيئا أو يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الأخر ومن أهم التوصيات أوصي المشرع السوداني بان ينص بصورة واضحة ودقيقة على التزامات الطرفين والجزاءات المترتبة في حالة الإخفاق.

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده ليخرج الناس من الظلمات إلى النور والصلاة والسلام على النبي المصطفي الهادئ الأمين وعلى أصحابه ومن تبعه إلى يوم الدين.

فقد برز في الساحة العمرانية في مجال القوانين المدنية عقد جديد من عقود العمل وهو عقد المقاولة عوضاً عن (عقد الإستصناع) وعن (إجارة الأعمال) ما يسمى باستئجار الأجير، حرصاً على رفع شأن العامل والإعراض عن تسميته بالأجير الذي يثير الحساسية والدونية.

وصار عقد المقاولة شاملاً كل أوجه تقديم المهن الحرة في ميدان العمل والصناعة، وخضع هذا العقد للأحكام الخاصة بالاستصناع، والأجير المشترك، وجرى العرف والاستحسان والتقنين على استعمال كلمة ((البدل)) لتشمل الثمن في الاستصناع، والأجر في إجارة الأعمال، لأن الاستصناع بيع شرط فيه العمل، وعمل الأجير الخاص أو المشترك في نطاق التسمية القديمة وهي الإجارة على الأعمال في مقابل إجارة المنافع أشبه أيضاً بالبيع، لأن الإجارة ما هي إلا بيع المنفعة.

وهذا ما جرت عليه القوانين المدنية الإسلامية كقانون المعاملات المدنية السوداني والقانون المدني الأردني ، وصارت هذه القوانين أقرب ملائمة للحاجات الحاضرة، والتطورات الاقتصادية الحديثة، على الرغم من تعدد أشكال المقاولة وصورها، وكثرة التعاقد بموجبها، وتأثيرها في اقتصاد البلاد وفي أوضاع العاملين في هذا المجال.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الموضوع إلي

١- ان الشريعة الإسلامية لها مقاصد وغايات تعمل على رعايتها وعقود المقاولات لها أهمية كبيرة في هذه المقاصد .

٢- التحديات المعاصرة التي تتمثل في التقدم العلمي والتي تحتاج معرفة عقود المقاولة .

٣- عقد المقاولة من العقود المهمة التي تناولها الفقه الإسلامي كما تناولها القانون.

أهداف الدراسة: يكمن الهدف من موضوع الدراسة في عدة نقاط وهى

١- الوقوف على ماهية عقد المقاولة في اللغة والفقه والقانون وخصائصه

٢- بيان التكيف الشرعي والقانوني لعقد المقاولة وأركانه .

٣- بيان الآثار الناجمة عن عقد المقاولة

٤- كيفية انقضاء عقد المقاولة

أسباب إختيار الموضوع:

١- استجابة لميل ورغبة النفس من التعميق في دراسة القانون المدني ربما تكون نابعة من الطبيعة العملية لهذا القانون ومدى ارتباطه بحياة الناس وواقعهم

٢- كثرت النزاعات حول عقد المقاولة .

٣- الرغبة في التعرف على عقد المقاولة وما يترتب عليه من التزامات للإطراف والآثار المترتبة عليه .

٤- التعرف على التكييف الشرعي والقانوني لهذا العقد .

مشكلة البحث:

١- ماهية عقد المقاولة وما هي أهم خصائصه.

٢- ما هو التكييف الفقهي والقانوني لعقد المقاولة و أركانه.

٣- ماهية آثار عقد المقاولة .

٤- كيف ينقضي عقد المقاولة

منهج البحث:

انتهجت بعون الله وتوفيقه في بحثي أسلوباً يجمع بين المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي

هيكل الدراسة:

المبحث الأول: تعرف عقد المقاولة وخصائصه

المبحث الثاني : التكيف الشرعي والقانوني لعقد المقاولة وأركانه

المبحث الثالث: اثأر عقد المقاولة

المبحث الرابع : انتهاء عقد المقاولة

المبحث الأول
تعريف عقد المقاولة وخصائصه

أولاً: تعريف عقد المقاولة

تعريف المقاولة في اللغة والاصطلاح :

يراد بالمقاولة في اللغة المفاوضة والمجادلة ومنه قوله قاوله في الأمر مقاولة إذا فاوض وجادل تفاوضوا في الأمر تفاوض ويطلق أيضا على إعطاء العمل للآخر قاول مقاولة على تعهد منه للقيام به والمقاول من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل بشروط خاصة كبناء بيت أو إصلاح طريق والمقاولة اتفاق بين طرفين يتعهد بمقتضاه إحدى المتعاهدين بان يقوم للأخر بعمل معين واجر محدد ومدة معينة [١] .

تعريف عقد المقاولة في الاصطلاح الشرعي :

لا يوجد في المدونات الفقهية تعريفا شرعيا لهذا المصطلح لأنه من المصطلحات المستحدثة ولكن هذا العقد عرف معنا وعملا من خلال تطابق صورته مع بعض العقود المشروعة في الفقه الإسلامي كالإجارة والاستصناع [٢] .

هذا وقد ورد ذكر عقد المقاولة بإجمال دون تفصيل عند المتأخرين من الفقهاء والمعاصرين منهم ليؤكدوا ان الفقه الإسلامي يستوعب كل ما هو جديد في المعاملات المالية ما دام ضمن الضوابط والقواعد العامة التي أرساها فقد نصت مجلة الأحكام العدلية في المادة (١٢٤) بان عقد الاستصناع (هو عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئا فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشئ مصنوع) [٣] .

ولذلك يعتبر التشريع الإسلامي صاحب السبق المتفرد في إخراج عقد المقاولة للناس بضوابطه المعروفة حاليا فقد كان السائد طبقا للقانون الروماني ان الشخص يعمل في خدمة صاحب العمل وكان العامل في البداية ينتمي لفئة العبيد ولذلك اعتبر العمل عارا لا يقوم به السادة الأحرار ثم تطور الأمر في العصور إلى صورة تقترب منها العبودية وهي السخرة وكان التزاما على عاتق الفلاحين ونحو أمراء الإقطاع أن يعملوا مجانا لديهم مقابل طعامهم وإقامتهم في أكواخ صغيرة فيحقق أمير الإقطاع أرباحا هائلة على حساب جهودهم وعملهم فكان الامتناع عن العمل بالسخرة جريمة يتولى أمير الإقطاع بنفسه محاكمة الفلاحين وعليها يصدر أحكامها لتغيرها بواسطة رجاله بالسجن أو الجلد ولما أشرقت شمس الإسلام وهو دين الحرية

ظهرت حقوق العامل في الأجر الذي يكون ثمرة جهده وعرقه وحريته في العمل لدى من يشاء وان يتناسب مع قدرته أو كفائتة أو ميوله أو معتقداته وكانت هذه ثورة الحرب الأولى في تاريخ الإنسان وقد كرم الإنسان العامل واعتبر العمل فقال الرسول صلى الله عليه وسلم (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) حرم الإسلام ظلم العمال وإرهاقهم .

خرج الفقه الإسلامي الرائد بنظرية أخرى جديدة وهي عقد الأجير المشترك وهو عقد المقاولة أو عقد التوريد بالاصطلاح القانوني الحديث والفقه الإسلامي هو أول فكر قانوني في التاريخ ونظم هذا العقد ووضع له القواعد التفصيلية قبل أن تعرفه أوربا بزمن طويل فقد كان المعروف حتى زمن انتشار الفقه الإسلامي هو العامل بمعنى الذي يعمل بالسخرية لدى أمير الإقطاع(٤).

هذا وقد تعلم الأوربيون أحكام هذا العقد على يد فقهاء المالكية ثم عادوا إلى بلادهم وبدؤوا يطبقونه فظهر قانون بابليون وهو أول عمل قانوني في أوربا مستوحي من الفقه الإسلامي .

فالأجير المشترك طبقا للفقه الإسلامي هو من يستأجر لعمل معين ولكن لا يحتسب عمله لشخص معين وبالتالي فيجوز له أن يتعاقد على أداء الأعمال مع مختلف الأشخاص في وقت واحد .

المعقود عليه في عقد الأجير المشترك المقاول أي محل الالتزام في الاصطلاح الحديث هو العمل أو الأثر أو الوصف الذي يحدثه الأجير المشترك بعمله .كما لا يستحق الأجير المشترك الأجر إلا إذا سلم عمله إلى المستأجر صاحب العمل.

فالأجير المشترك المقاول بالشروع في تنفيذ العقد عقب إبرامه بان يسلم نفسه للعمل المعقود عليه وإذا تضمن عقد الإجارة (المقاولة) شرطا بأداء الأجرة في وقت معين اتبع ذلك شرط بأداء الأجرة المتفق عليها إلا بعد إتمام العمل (٥).

ويلتزم المؤجر (المقاول) بتسليم المأجور في أول مدة للإجارة بما يريد تسليمه عرفات ويجب عليه أن يمكن المستأجر (صاحب العمل) من الانتفاع على الوجه المسمى في العقد.

وذهب الفقه الإسلامي إلى تقدير حق المقاول (الأجير المشترك) في حسب محل العمل حتى يستوفي أجرته، وان كان له اثر ظاهر في المحل كالبناء وقد عرف الأجير المشترك

المقاول إنابة غيره في القيام بالأعمال إذا لم يشترط في العقد يقوم بنفسه بالعمل ، وهذا هو أول تنظيم قانوني في تاريخ عقد المقاولة من الباطن.

وقد ذهب الفقه الإسلامي إلى أن مال المستأجر (صاحب العمل) في يد الأجير المشترك والمقاول أمانة فهو يضمنه إذا تلف المال نتيجة التعدي منه أو التقصير :

وهذا هو أول تنظيم قانوني في التاريخ لالتزام المقاول بالتعويض عن حدوث ضرر لأموال صاحب العمل نتيجة فعل عمد أو خطأ من المقاول أو احد تابعيه [٦].

وإذا اعترضت الأجير ظروف لا دخل لإرادته فيها فلا يمكنه تفاديها ومن شأنها استحالة تنفيذ التزاماته ، يعفى منه تنفيذ الالتزام أو التأجير فيه، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي سابقا في هذه الفترة أيضا قبل الفكر الغربي فعرف الفقهاء نظرية الجوانح وهي خاصة بالكوارث التي تحل بالثمار أصلا ولكن عمت على العقود[٧].

<u>تعريف عقد المقاولة في القانون</u>

يعرف القانون السوداني عقد المقاولة بأنه:

المقاولة عقد يتعهد احد طرفيه بمقتضاه أن يصنع شيا أو يودي عملا لقاء مقابل يتعهد به الطرف الأخر [٨].

فرق المشرع في هذا النص بين المقاولة التي تعهد فيها احد الطرفين أن يصنع شيئا للطرف الأخر مقابل اجر والمقاولة التي يقوم فيها احد طرفي العقد بأداء عمل للطرف الأخر مقابل اجر ولقد وقد أحسن المشرع عملا عندما ابتعد عن الإشارة إلى الإجارة من بين هذه العقود وسوف نرى أن المشرع رغم انه فرق بين القيام بتصنيع شيء والقيام بأداء عمل .

إلا أن القانون السوداني اشترط كتابته كما سوف نرى ذلك على غير ما ذهب إليه القانون الأردني فقد جرى الفقه على تمييز عقد المقاولة عن بعض العقد الأخرى مثل الإجارة والعمل والوكالة وغير ذلك .

ونجد بان عقد المقاولة يتميز عن عقد العمل بان المقاول يؤدي عمله مستقلا دون أن يخضع لإدارة رب العمل وإشرافه وبالتالي لا يكون تابع ولا يسأل عن أخطاءه أي أن المقاول يتحمل خطؤه وأخطاء تابعيه ولا يكون ملزم بساعات عمل يوميا

ثانياً : خصائص عقد المقاولة:

- <u>في الفقه الإسلامي</u>

من خلال التعريف السابق لعقد المقاولة يمكن معرفة أوصافه وخصائصه [٩].:

١- عقد رضائي أي انه ملزم وينعقد بمجرد اتفاق الطرفين على مضمونه بتمام الإيجاب والقبول وتطابقهما ويقع التراضي في عقد المقاولة على شيئين هما الشئ المطلوب صنعه أو العمل المطلوب تأديته من المقاول والبدل الذي يلتزم به صاحبه .

٢- عقد معاوضة أي أن كلا الطرفين يهدفان من تعاقدهما الحصول على منفعة مقابل ما يقدمه للطرف الآخر .

٣- عقد ملزم للطرفين أي ان عقد المقاولة تترتب التزاما على طرفي العقد منذ إبرامه فالمقاول يلتزم بانجاز العمل وتسليمه كما يلتزم صاحب العمل بان يستلم العمل بعد انجازه ويدفع البدل .

٤- عقد وارد عن العمل فالعمل يعد عنصرا جوهريا في عقد المقاولة فيه يقوم بالعمل باستقلال تام ولا يخضع بأي نوع من أنواع التبعية أو الإشراف من جانب صاحب العمل .

٥- عقد محدد أي يستطيع كل طرف أن يحدد عند التعاقد قيمة ما يأخذ بمقتضاه وقيمة ما يعطي دون أن يتوقف تحديد هذه القيمة على أمر احتمالي غير محقق الوقوع كما في عقد الغرر[١٠]

- <u>خصائص عقد المقاولة في القانون :</u>

١- عقد المقاولة عقد رضائي لا يشترط في انعقاده شكل معين وهو عقد ملزم للجانبين , ومن عقود المعاوضة .

٢- يقع التراضي في عقد المقاولة علة عنصرين اثنين الشئ المطلوب صنعه او العمل المطلوب تأديته من المقاول وهو احد المتعاقدين , والأجر الذي يدفعه رب العمل هو المتعاقد الآخر .

٣- انفصل عقد المقاولة بهذا التعريف عن عقدين آخرين كانا مختلطين به في التقنين المدني القديم , ولا يزالان مختلطين به في التقنين المدني الفرنسي , وهما عقد الإجارة وعقد العمل .

فقد كان التقنين المدني القديم يجمع بين هذه العقود الثلاثة تحت اسم الإجارة ثم يسمي عقد الإجارة بإجارة الأشياء , عقد العمل بإجارة الأشخاص , عقد المقاولة بإجارة أرباب الصنائع ويرجع ذلك عهد القانون الروماني إذا عرف هذا القانون عقد الإجارة على وجهين :

الأول : باعتبار انه عقد موضوعه الانتفاع بالشئ و سماه عقد إجارة الأشياء .

الثاني : باعتبار انه عقد موضوعه الانتفاع بالعمل الأنسب وسماه عقد إجارة العمل .

شبهه القانون الروماني في ذلك عمل الإنسان بالإمتاع من حيث مكان الانتفاع به واسند المذهب الفردي إلى وجهة النظر وهذا باعتباره العمل سلعة تباع في الأسواق وتتجدد سعرها طبقا لقانون العرض والطلب ولم يرق تشبيبه العمل بالسلعة في نظر أنصار المذاهب الاشتراكية ، فنادوا بان العمل ليس سلعة واتسع هذا التغيير في الفكرة الاقتصادية تعديلا في الفكر القانوني ففصلت التقنيات الحديثة هذه العقود الثلاث بعضها عن بعض فهذا سار في التقنين المدني الجديد ، اذا جعل عقد الإجارة في الباب الخاص في العقود الواردة عن الانتفاع بالشئ [١١] .

ونظم عقدي المقاولة أو العمل في الباب الخاص بالعقود الواردة على العمل[١٢].

فالنفصل بذلك عقد المقاولة عن عقد الإيجار من جهة وعن عقد العمل من جهة أخرى وانفصاله عن عقد الإيجار أمر بديهي فالإيجار عقد يرد على منفعة الشيئ أما المقاولة فعقد يرد على العمل وكذلك يجب ان ينفصل عقد المقاولة عن العمل وإذا كان كل من العقدين يرد على العمل فان عقد العمل يرد على العمل بذاته أما المقاولة فترد عن العمل باعتبار نتيجته .

المبحث الثاني
تكييف عقد المقاولة وأركانه

التكييف الفقهي لعقد المقاولة

عقد المقاولة يشبه في مضمونه بعض العقود المعروفة في الفقه الإسلامي كعقد الاستصناع وعقد الإجارة على العمل .

أما شبه المقاولة بعقد الاستصناع فيكون في حالة تقديم المقاول المواد الأولية اللازمة للعمل فضلا عن العمل والخبرة اللازمة في عملية التصنيع

وفي هذه الحالة عندما تكون المادة والعمل من المقاول يتفق عقد المقاولة مع عقد الاستصناع الذي أجازة الحنفية [١٣].

أما شبه المقاولة على عقد الإيجار على العمل فيكون ذلك عندما يقتصر التزام المقاول بالعمل فقد يكون المواد اللازمة لذلك مقدمة من قبل صاحب العمل وهذا الشبه في الفقه الإسلامي الأجير المشترك وهو الذي يعمل لعامة الناس كالسباك والحداد وغيرهم ويتعاقد مع كثيرين على مثل هذا العمل او غيره في زمن واحد ويعمل مستقلا عن صاحب العمل[١٤] .

لكن عقد المقاولة أصبح منفصلا عن كل من عقد البيع والاستصناع والإجارة وصار مستقلا له أركانه وإثارة الخاصة وان كان له شبه في تلك العقود من حيث الأصل إلا انه عقد مستقل متميز عن تلك العقود .

تكيف عقد المقاولة في بعض القوانين

أما القوانين المدنية المعاصرة فقد وضعت كيفية المقاولة واقتصرتها على حالتين حسب الاتفاق :

١- أما ان يتعهد المقاول بتقديم العمل فقط ، ويقدم صاحب العمل المادة المستخدمة في العمل .

٢- أما ان يتعهد المقاول بتقديم المادة والعمل ، المادة التي تطلبها العمل او البناء، مع القيام بالعمل وما يتطلب ذلك من عمال وأدوات او الآلات اللازمة في العمل.

وفي كلتي الحالتين يكون العقد مقاولة وليس استصناعا او إجارة في أي منهما وفي هذا يجب في عقد المقاولة وصف المحل وبيان النوع والمقدار وطريقة الأداء ومدى الانجاز ومقدار البدل المدفوع وطريقة دفعه، بعد أداء العمل كما تجب أن تكون المواد مطابقة للشروط والمواصفات

المتفق عليها في دفتر الشروط وعلى المقاول أيضا ضمان العمل المقدم والمواد التي يتضمنها طبقا لأحكام الضمان وقواعد المسئولية العقدية[١٥] .

أركان عقد المقاولة

اولاً الصيغة: صيغة العقد في الفقه الإسلامي

كان للفقه الإسلامي فضل السبق في إرساء مبدأ الرضاء في العقود قبل أن تعرفه أوربا بقرون، ويقتضي هذا المبدأ بان يتم العقد وينتج أثره بمجرد التراضي بين الطرفين دون توقف على شيئ من الإجراءات والمراسيم الشكلية ولقد تبين ذلك في الكتاب الكريم والسنة النبوية فقال تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[١٦] ليؤكد هذا قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراضي وجه الاستدلال هذا ان النصان يدلان على ان الاصل في ثبوت الحق في مال الغير هو رضاء صاحب المال ، اذا كان ذلك على سبيل التجارة والمعاوضة ويشمل ذلك سائر العقود والمعاملات [١٧].

غير أن الرضي أمر خفي لا يمكن الاضطلاع عليه ، فأناط الشارع حكم العقل بما يقوم مقام هذا العنصر الخفي وهي الصيغة بكونها امراً ماديا ومحسوسا يمكن إثباته أمام القضاء عند النزاع ، فالصيغة هي ما يصدر عن العاقدين من الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامها من الكتابة أو الإشارة او المبادلة الفعلية فهي علامة نشوة العقد وقيامه[١٨]. مع ضرورة مراعاة شرائط التعاقد اللازمة في صحة العقد كالأهلية للمتعاقدين وغيرها.

شروط الصيغة في الفقه الإسلامي:

توافق الإيجاب والقبول: هو أن يأتي القبول موافقا للإيجاب في كل جزيئاته كمحل العقد وفي مقدار ثمنه وفي الأجل ان وجد[١٩].

فيجب في عقد المقاولة تطابق الإيجاب والقبول بين المقاول وصاحب العمل على ماهية العمل الوارد لإحدى الطرفين أن يبرم عقد مقاولة واتجه نية الطرف الأخر إلى إبرام عقد وكالة فانه لا يوجد في هذه الحالة عقد مقاولة ، ولا عقد وكالة ويجب التراضي على العمل المطلوب تأديته من المقاول تجاه صاحب العمل والبذل الذي يلتزم به صاحب العمل للمقاول وإذا لم يعين البدل في العقد، استحق المقاول بدل المثل إن لم تكن المقاولة باطله[٢٠]، بحسب ما جاء في مواد التشريعات المدنية الوضعية وهذا يخالف أحكام الفقه الإسلامي حيث يفترض تعيين البدل في العقد وفي حالة الجهالة يفسد العقد ويثبت اجر المثل [٢١].

صيغة العقد في القانون

ويؤخذ على القوانين المدنية الوضعية بما فيها قانون المعاملات المدنية السوداني الذي عبر عن التراضي بالعقد بأنه مجرد تبادل طرفي العقد للتعبير عن إرادتين متطابقتين.[٢٢] والصحيح ليس تطابق الايرادتين ، إنما تطابق الإيجاب والقبول كقاعدة عامة بالرغم من نصها عليها في الفقرة الأولي إلا انه خالفها بالفقرة الثانية منه.

ثانياً : شروط الصيغة في القانون:

قد نص القانون على وجوب التعبير وان يتفق الطرفان على ان يكون الإيجاب والقبول صريحا .

وغالبا ما تكون عقود مقاولات البناء الكبيرة مصحوبة بمجموعة من الوثائق التي يحددها الطرفان او يوافقان عليها وهي كما يأتي :

١- التصميم الذي يجري العمل بمقتضاه .

٢- المقايسة وهي بيان منفصل للأعمال الواجب القيام بها والمواد الواجب استخدامها في هذه الأعمال ، والأجرة الواجب دفعها عن كل عمل وأسعار المواد التي تستخدم .

٣- دفتر الشروط ويشتمل على شروط عقد المقاولة بالتفصيل وكيفية التنفيذ ، والمواعيد التي تتم فيها الأعمال المختلفة وغير ذلك من الشروط التي وضعها صاحب العمل ووافق عليها المقاول بإبرامه عقد المقاولة وكثيرا ما يقوم صاحب العمل بإبرام عقد المقاولة عن طريق المسابقة ولا سيما في الأعمال الضخمة بان يدعو عبر الصحف ووسائل الإعلام كل من يريد الدخول في المسابقة بوضع تصميم للعمل أو وضع أجور للأعمال المنفصلة في عقد المقاولة عن طريق المناقصة [٢٣].

ويعد إعلان المسابقة دعوى إلى التعاقد ولا يعد إيجابا والإيجاب هو تقديم المتسابق إلى المسابقة ، وهو إيجاب معلق على شرط فوزه فيها ، فإذا ما فاز أصابه من ضرر بسبب عدم التعاقد معه ، وتقديم الى المناقصة بعطاء يعد إيجابا وإرساء المناقصة على تقديم انسب عطاء يعد هو القبول ولا يوجد ما يمنع شرعا من جواز هذه الإجراءات الفنية التي تتطلبها الحاجة التي تنفذ المشاريع الضخمة كبناء السدود والمساكن الكبيرة ولا ندرجها تحت تحقيق مصالح الناس وعدم معارضتها للقواعد العامة الواجب توفيرها في العقود [٢٤].

طرفا العقد

لا يتصور وجود الإيجاب والقبول اللذان يكونان ركن العقد من غير عاقد والعاقد من مقومات العقد الأساسية وليس كل متعاقد صالحا لإبرام العقود وبعض الناس لا يصح لهم ان يبرموا أي عقد وبعضهم يصح منهم إبرام بعض العقود ومنهم من يصلح لكل عقد ، وكل ذلك يرجع إلى مدى تحقيق الأهلية عند المتعاقدين(٢٥) .

الشروط الواجبة في طرفا عقد المقاولة :

أولا : الأهلية :

أهلية رب العمل ، رب العمل يلتزم بدفع الأجرة ، وتكون المقاولة بالنسبة إليه من أعمال التصرف فيجب أن تتوفر أهلية التصرف أي ان يكون بالغا لسن الرشد فالقاصر أو المحجور لغفلة أو سفه (٢٦)، ولو كان مأذون له في الإرادة ليس أهلا لإبرام عقد المقاولة بصفة رب عمل وإذا ابرم العقد كانت المقاولة قابلة للإبطال ، فإذا أراد أن يشغل مال القاصر في بناء عمارة مثلا يجب أن يحصل على إذن من المحكمة في ذلك .

ثانيا : أهلية المقاول :

من جانب المقاول يعتبر أيضا في حكم أعمال التصرف ، وقد يصبح مسئولا بموجب عقد المقاولة عن تعويض رب العمل عما يلحق به من أضرار .

فالتعاقد إذا يدور بين النفع والضرر ومن ثم يجب أن تتوفر في المقاول هو أهلية التصرف بان يكون بالغا راشدا ولم يجز له أن يبرم عقد مقاولة وإذا فعل كان العقد قابلا للبطلان .

الركن الثاني :المحل

أولا : المحل في الفقه الإسلامي :

محل العقد هو ما وقع عليه التعاقد ويظهر اثر العقد فيه ، وهذا ظاهر في تعريف الفقهاء للعقد من انه ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يظهر أثره في محله (٢٧).

فلا بد لكل عقد من محل يظهر حكمه أو أثره فيه والمقصود من العقود أثارها وتختلف طبيعة المحل بحسب أنواع العقود ففي عقد البيع والرهن والهبة يكون محل العقد عينيا ماليا ، وعقد المقاولة من العقود الواردة عن العمل فإما أن يصنع شيئا أو يؤدي عملا والعمل الذي يؤديه يتنوع من مقاولة إلى أخرى تنوعا كبيرا ، فمن طبيعة العمل قد يكون العمل غير متصل بالشيئ بل هو مجرد عمل كالنقل .

ثانياً :في القانون :

أولا : أن يكون العمل ممكنا :

يجب ان يكون محل المقاولة مما يمكن القيام به وفي مقدور المقاول ، واذا تعهد بالعمل ليس في استطاعته كان ذلك عبئا واضرارا بالاخرين وما نصت عليه المادة (٧٩) من قانون المعاملات المدنية السوداني ، والمادة (١٥٩) من القانون المدني الأردني[٢٨] ويتوافق تماما مع أحكام الفقه الإسلامي حيث جاء فيها اذا كان العمل مستحيلا في ذات وقت العقد كان العقد باطلا [٢٩]

والاستحالة التي تجعل عقد المقاولة عقد باطلا هي الاستحالة المطلقة وليست الاستحالة النسبية، والاستحالة المطلقة تعني عدم إمكان أي شخص القيام بالعمل أي انه مستحيل في ذاته وقد تكون الاستحالة المطلقة طبيعية كما تم الاتفاق مع احد الأشخاص على قيامه بإيجاد دواء قادر على شفاء جميع الأمراض المعروفة في هذا العصر فيكون العقد باطلا لأنه يستحيل من الجهة العلمية والعقلية إيجاد هذا الدواء وقد تكون الاستحالة قانونية كمن يتعهد بالطعن في حكم قضائي قد انقضت مواعيد الطعن فيه، فلم يعد بإمكان احد إعادة النظر فيه ، لذلك لا ينعقد عقد المقاولة وقد تكون الاستحالة شرعية كأن يكون المقاول عاجزا عن تسليم المنفعة حسا او شرعا [٣٠] كأيجارة الحائض لكنس المسجد.

أما الاستحالة النسبية فتعني ان العمل مستحيل بالنسبة لبعض الأشخاص دون الآخرين كان يتعهد المقاول بإجراء عملية جراحية لمريض وهو ليس طبيبا فهذا العمل مستحيلا

ثانيا : أن يكون العمل مشروعا :

يجب في عقد المقاولة ان يكون العمل الذي تعهد به المقاول مما اباح الشارع أما اذا كان العمل المتفق عليه مخالفا لأحكام الشريعة ومنافيا للنظام العام والآداب ، كان عقد المقاولة باطلا ، هذا باتفاق فقهاء الشريعة ورجال القانون [٣١]

فلا يجوز المقاولة على فعل المعاصي وارتكاب الجرائم كالقتل والسرقة والزنا ، فلا يكون المعقود عليه مقدور الاستيفاء شرعا ، قال الميداني [٣٢]لا يجوز الاستئجار على المعاصي مثل الغناء والنوح وكذلك سائر الملاهي لأنه استئجار على معصية والمعصية لا تستحق في العقد ، غير ان النظام العام والآداب في الشريعة الإسلامية يختلف مع الفكرة نفسها في النظم الوضعية فما يكون من تصرفات مخالفة للآداب والنظام في بلد ما قد يسمح

بها في بلد كالبلاد العربية والإسلامية ففكرة الأخلاق والآداب فيها منبعها العقيدة والإيمان فلا يتغير بالزمان ، فهي مبادئ راسخة لثبوتها بنصوص قاطعة .

ثالثا: ان يكون العمل معينا أو قابلا للتعين :

من شروط المحل في عقد المقاولة أن يكون معينا أو قابلا للتعين وقت العقد تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة المفضية للنزاعات ، وتحقيقا للرضي الحقيقي الكامل .

إن العمل يكون معينا إذا تولى الطرفان بيان نوع ، وأوصافه ، وقدرته ، وطريقة أدائه وكل ما يمكن به إزالة كل جهالة فاحشة يمكن أن تكون سببا للنزاع .[٣٣] وهذا ما نص علية القانون السوداني حيث حيث بين شروط عقد المقاولة بالنسبة لتعين العمل يجب أن يتضمن عقد المقاولة وصف محله وبيان نوعه وقدره وطريقة أدائه ومدة انجازه وتحديد ما يقابله من مقابل[٣٤]

إذا لم يكن العمل معينا وجب ان يكون على الأقل قابلا للتعيين ليصبح التعاقد على بناء مدرسة يشمل على كذا فصل ، ويسع كل فصل كذا تلميذا مع المرافق اللازمة لمثل هذه المدرسة كما يصح الاتفاق على بناء يشمل كذل سريرا وكذا حجرة مع المرافق اللازمة وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمسارح والمطاعم والفنادق والمنازل الشعبية وما إلى ذلك من الإعمال التي تحتوي على عناصر تقديرها بحيث تكون قابلة للتعين[٣٥]

الباعث:

الباعث أو القصد في الفقه الإسلامي :

يتم التعاقد في الفقه الإسلامي بمجرد تحقيق الصيغة وهي توافق الإيجاب والقبول لأنهما يعبران على الإرادة الباطنة دون أن يتوقف ذلك على شكل أو مراسيم معينة .هذه الإرادة قد يحركها باحث لإنشاء تصرف وهو في ظاهرة مستكمل لأركانه وشروطه الشرعية ، وغير أن قصده من هذا التصرف تحقيق إغراض غير مباشرة يخرق فيها الأخلاق والقيم والآداب التي أمر بها الإسلام الحنيف ولذلك اختلف حولها الفقهاء :

الرأي الأول : مذهب الحنفية والشافعية :

الذين يأخذون بالإرادة الظاهرة في العقود بالإرادة الباطنة فلا يعتبرون بالباحث غير المشروع ما لم يتضمنه التعبير .

قال الكاساني لا تجوز إجارة الأماه للزنا لأنها إجارة على معصية .

وقال الزيليعي [٣٦] : لا تجوز الإجارة على الغناء والنوح والملاهي لأنها معصية فصيغة العقد تتضمن صراحة الباحث على الإجارة وهو سبب غير مشروع ، ثم كان عقد الإجارة باطلا .

فعن أبي حنيفة رضي الله عنه روايتان ، وجهة رواية عدم الجواز انه غير منتفع به شرعا كالخنزير ووجه الجواز انه لم يكن منتفعا به بذاته يمكن الانتفاع بجلده الصحيح هو الأول أن يشترى للانتفاع بجلده بل للهو به هو حرام فكان هذا بيع الحرام بالحرام انه لا يجوز ويقول الأمام الشافعي رحمه الله : أصل ما ذهب إليه إن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم يبطاه بتهمة أجازه بصحة الظاهر .

وبناء عليه قال الحنفية والشافعية بصحة بيع العينة وبيع العنب لعصر الخمر وبيع السلام في الفتنة وهو المحرم عند الحنفية والمكره عند الشافعية[٣٧] .

الرأي الثاني : مذهب الحنابلة والمالكية :

يأخذ الحنابلة والمالكية بالنزعة الذاتية وبإعمال الباحث غير مشروع في العقود كما هو الحال عند أصحاب النظرية الحديثة وفي القوانين المدنية غير انه لا يعد ركنا في العقد لأنه خارج عما هية العقد بخلاف القوانين والوضعية ويبطل عندهم التصرفات والعقود المشتملة على باعث غير مشروع سوى ذكر في العقد ام لا فالنية روح العمل وقوامه وقال صلى الله عليه وسلم : كلمتين كفت وشفت (انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى)[٣٨]، فيبين في الجملة الثانية ان العامل ليس له من عمله إلا ما نواه وهذا يعم العبادات والمعاملات وسائر العقود فهذا دليل على انه من نوى بالبيع عقد الرياء حصل عليه الرياء[٣٩]

وأميل إلى رأي المالكية والحنابلة لوضوح أدلتهم وأمثلتهم ولا سيما في هذا الزمان الذي كثر فيه الاحتيال والخداع ولاتفاقه مع مقاصد الشريعة الإسلامية .

<u>الباعث أو السبب في القانون :</u>

يطلق السبب في القوانين الوضعية وعند رجال القانون على معاني[٤٠]

أولا : السبب بمعنى مصدر الالتزام ويسمى السبب المنشأ ، كما يلتزم بالتعويض لأنه اتلف مال الأخر فبسبب التزامه هو المسئولية التقطيرية عليه .

ثانيا : السبب بمعنى السبب على القصد المباشر للتعاقد ويسمى القصد ففي عقد البيع يكون السبب ألقصدي لالتزام البائع هو الحصول على التزام المشتري بالثمن وكذلك بسبب التزام المشتري الحصول على التزام البائع بنقل الملكية .

ثالثا : السبب بمعنى الباعث أو الدافع وهو بمعنى المقصد أو الغرض الذي يدفع المتعاقد الى ابرام العقد ففي عقد المقاولة يكون الباعث لدى صاحب العمل عندما يتعهد للمقاول ببناء منزل ان يتخذه مسكنا أو محلا تجاريا ويكون الباعث للمقاول الحصول على المال ليسد به دينا أو يشتري به منزلا ، والسبب ألقصدي يتميز بأنه يعرف من العقد نفسه وهو موضوعي وثابت غير متكرر .

الشخص الذي يشتري دارا لاستغلالها في إغراض تخالف النظام العام والآداب يعد عقده باطلا لان باعثه غير مشروع ويشترط لإعمال الباعث شرطان :

١- أن يكون ثمان غرض مشروع .

٢- ان يكون الطرف الأخر على علم بهذا الغرض .

الباعث الذاتي :

الذي دفع العاقد إلى العقد وهو المسمى بسبب العقد قد يجعل ركنا لازما لقيام العقد فالمادة (٨٤) من القانون السوداني تنص على الأتي :

١- السبب هو الغرض المباشر المقصود من العقد .

٢- يجب أن يكون موجدا وصحيحا ومباحا غير مخالف للنظام العام أو الآداب[٤١] .

وتنص المادة (٨٥) من نفس القانون على الأتي :

١- لا يصح العقد إذا لم يكن فيه منفعة مشروعة للعاقدين .

٢- يفترض في العقود وجود هذه المنفعة المشروعة ما لم يقم الدليل على غير ذلك .

ويلاحظ أنه اخذ في المادة الأولى بالنظرية التقليدية في معنى السبب وهو الغرض المباشر للعقد وفي المادة الثاني اخذ بالسبب الدافع إلى التعاقد كما عرفته النظرية الحديثة ومعتمدا على ما جاء في الفقه الإسلامي .

المبحث الثالث

أثار عقد المقاولة

التزامات المقاول

أولاً: التزامات المقاول في الفقه الإسلامي :

يلتزم المقاول بالتزامات بمقتضى العقد تشبه في الفقه الإسلامي التزامات الصانع والأجير المشترك والأجير الخاص ، كما نصت القوانين المدنية على هذه الالتزامات .

١- انجاز العمل المطلوب حسب شروط العقد [٤٢] ، يجب على المقاول تنفيذالعمل الذي تعهد به في عقد المقاولة بالطريقة التي اتفق عليها في العقد وطبقا للشروط الصحيحة الواردة فيه فإذا اخل بشرط منها جاز لصاحب العمل طلب فسخه في الحال ، وإذا تعذر إصلاح العمل ، أما إذا كان إصلاح العمل ممكنا فيكون لصاحب العمل إنذار المقاول بتصحيح العمل خلال مدة محددة فإذا انقضت المدة دون إجراء تصحيح جاز له أن يطلب من القاضي فسخ العقد أو الترخيص له في العهدة بمقاول أخر لإتمام العقد على نفقة المقاول الأول .

٢- تسليم العمل بعد انجازه : بمقتضى عقد المقاولة تسليم العمل وفقا للتنفيذ الصحيح والموافق لشروط العقد ويكون التسليم بان يضع المقاول الشيئ الذي التزم بأدائه تحت سلطة صاحب العمل وتصرفه فعلا بحيث يستطيع أن يمارس سلطته عليه كاملة [٤٣].

أما إذا كان موضوع العقد يمكن نقله فتسليمه يتم حسب الاتفاق في العقد ويبقى الشيئ المعقود عليه ضمان المقاول وتحت مسئوليته إلا أن يقوم بنقله إلى المكان المقرر تسليمه لصاحبه .

فإذا اخل المقاول في موضوع التسليم في المكان أو الزمان الواجب تسليمه فيه يكون لصاحب العمل طلب التنفيذ العيني أو طلب الفسخ مع التعويض في الحالتين بعد إنذار المقاول في الحالتين وللقاضي تقدير حق الفسخ أو التعويض[٤٤].

ثانياً: التزامات المقاول في القانون :

١-الالتزام الرئيسي الذي يترتب في ذمة المقاول هو الالتزام في انجاز العمل وهذا الالتزام ينطوي على واجبات المقاول أن يقوم بها فإذا اخل بهذه الواجبات تحمل الجزاء الذي يرتبه القانون عليه ، وعليه ان ينفذه بالطريقة الواجبة وانجازه العناية اللازمة عليه وان ينجز العمل في المدة المتفق عليه ، وقد نص القانون السوداني[٤٥]علي انه إذا كان رب العمل وهو الذي قدم المادة فعلى المقاول ان يحرص عليها وان يراعي في عملة الأصول الفنية في استخدامه لها فتكون مسئولية المقاول عن خطأه وعن خطأ تابعيه إذا خالف الشروط والمواصفات المتفق عليها أو انحرف عن أصول الفن أو أساء اختيار المادة أو نزل عن عناية الشخص المعتاد ويكون في هذه الحالة لرب العمل ان يطلب التنفيذ العيني وإما يطلب الفسخ مع التعويض في الحالتين .

٢-تسليم العمل : المحل الذي يقع عليه التسليم هو العمل المطلوب انجازه فإذا كان المقاول هو الذي قدم المادة وجب عليه تسليمها مصنوعة على النحو المتفق عليه يكون التسليم بوضع العمل تحت تصرف رب العمل بحيث يمكن من هذا الاستيلاء الانتفاع به دون عائق ويكون التسليم في الميعاد المتفق عليه لانجاز العمل فان لم يكن هناك ميعاد متفق عليه ففي الميعاد المعقول لانجاز العمل(٤٦) . اذا لم يقم بتسليم العمل في المكان والزمان المحددين فانه يكون قد اخل بالتزامه بالتسليم ويكون لرب العمل وفقا للقواعد العامة طلب عيني او طلب الفسخ مع التعويض في الحالتين ويجب على رب العمل في جميع الأحوال ان يبدأ أولا بأن يعذر المقاول بالتسليم .

ضمان العمل بعد تسليمه:

الضمان: هو الالتزام بتعويض الغير عما لحقه من تلف المال أو ضياع المنافع أو الضرر الجزئي أو الكلي الحادث بالنفس الإنسانية (٤٧).

ويشمل الضمان أيضا الالتزام بصلاحية الشيئ للانتفاع المعتاد وخلوه من العيوب ومدة معينة بعد التسليم.

تقدير التعويض:

يقدر القاضي التعويض بالاستعانة بالخبراء ،ويلاحظ ما حدث من الأضرار المادية الملموسة الواقعة فعلا ، أما الأضرار المحتملة فإذا كان وقوعها مؤكد فهي في حكم الواقعة .

أما وقت تقدير الضمان فهو وقت الضرر لان الضمان يجب بالضرر وقت ثبوت الحكم وهو وقت وجود سببية وتعد قيمة الضرر بيوم وقوعها(٤٨) . وقد نصت القوانين المدنية على انه اذا كان عقد المقاولة قائما على تقبل بناء يصنع المهندس تصميمه على ان ينفذه المقاول بإشرافه كانا متضامنين في التعويض لصاحب العمل عما يحدث في خلال عشرة سنوات في تهدم كلي أو جزئي فيما يشيداه من مباني وعن كل عيب يهدد متانته للبناء وسلامته اذا لم يتضمن العقد مدة أطول(٤٩) .

التزامات صاحب العمل:

اولاً التزامات صاحب العمل في الفقه الإسلامي

هذه الالتزامات مستمدة من الفقه الإسلامي:

١-تسليم العمل: يلتزم صاحب العمل بمقتضى عقد المقاولة بتسليم ما تم من العمل بعد انجازه من قبل المقاول إذا وضع المقاول تحت تصرفه فإذا متمنع صاحب العمل عن تسليمه

رغم دعوته إلى ذلك وانذره وتلف في يد المقاول أو تعيب دون تقصير منه فيعد العمل بحكم المسلم إلى صاحبه وعليه ضمانه ولا ضمان عن المقاول لان المقاول أمين على ما في يده فلا يضمن ما تلف في يده عن غير تعدي ولا تقصير ،وهذا ما لم يكن امتناعه عن التسليم بسبب مشروع كأن يكون العمل معيبا أو غير مطابق للمواصفات المشروطة في العقد(٥٠).

٢-دفع البدل : يلتزم صاحب العمل بدفع البدل المتفق عليه عند التسليم المعقود عليه إلا إذا نص العقد أو جرى العرف على غير ذلك لان الأجرة تلتزم باستيفاء المنفعة فان لم يتفق أو يتعارف على غير ذلك وإذا طرأ ما يحول دون إتمام تنفيذ العمل وفقا للتصميم الذي أعده المقاول استحق اجر ما قام به من عمل(٥١) .

ثانياً : التزامات صاحب العمل في القانون :

يلتزم صاحب العمل بان يبذل كل ما في وسعه لتكتمل المقاولة من البدء في تنفيذ العمل فإذا لم يقم رب العمل بالتزامه وأمكن المقاول أن يطلب التنفيذ العيني كأن يحضر على نفقة رب العمل المواد والآلات كما نص القانون السوداني(٥٢)على ما يأتي :

متى أتم المقاول العمل ووضعه تحت تصرف رب العمل وجب على هذا أن يبادر إلى تسليمه في اقرب وقت ممكن بحسب الجاري في المعاملات فإذا امتنع دون سبب مشروع عن التسليم رغم دعوته إلى ذلك بإنذار رسمي اعتبر رب العمل سلم إليه .

ويكون التسليم في الزمان والمكان المحددين وهو التزام في ذمة المقاول . علي ان يلتزم رب العمل بدفع الأجر(٥٣) .

فالأجر هو كركن في عقد المقاولة لان الأجر لابد من وجودة وإلا كان العقد من عقود التبرع فلا يعتبر مقاولة بل يكون غير مسمى. على انه ليس من الضروري أن يكون هناك اتفاق صريح على مقدار الأجر وعلى وجود الأجر في ذاته إذا لم يحدد الأجر سلفا وجب الرجوع في تحديده إلى قيمة العمل ونفقات المقاول . أما إذا لم يعين فى العقد أجر على العمل استحق المقاول أجر المثل مع قيمة ما قدمه من المواد التى تطلبها العمل

للتمييز بين المقاول وعقد العمل والرأي الحديث الذي يجري عليه أكثر القضاة الفرنسيون ويناصره طائفة كبيرة من الفقهاء ويأخذ بمعيار أخر هو خضوع العامل لإدارة رب العمل وإشرافه فالذي يميز المقاولة عن عقد العمل هو ان المقاول لا يخضع لإدارة رب العمل وإشرافه ، بل يعمل مستقلا طبقا للشروط تابعا لرب العمل ولا يكون هذا الأخير مسئولا عن المقاول مسئولية المتبوع عن تابعه(٥٤) .

أما في عقد العمل فالعامل يخضع لإدارة رب العمل وإشرافه سواء كان يؤجر بمقياس مقدار الوقت أو بمقياس كمية الإنتاج ، ولا يعمل مستقلا عن رب العمل بل يتلقى تعليماته وعليه ان ينفذها في حدود العقد المبرم بينهما ومن ثم يعتبر العامل تابعا لرب العمل ويكون هذا الأخير مستقلا عنه مسئولية التابع عن المتبوع ومن هذا نرى ان المقاول يرفع ثمن استقلاله عن رب العمل ، اذ لا يتمتع بالمزايا الكثيرة التي يمنحها القانون للعامل والتي هي نتيجة للعامل لرب العمل وطبقا لهذا المعيار الأخير يكون كل من النقاش والنجار والحداد والسباك ومن إليهم مقاولا اذا هو تعاقد مع صاحب العمل على صنع شيئ معين ويقوم بصفة مستقلا عن رب العمل ، لا تخضع لإشرافه ولا يتلقى منه تعليمات غير ما هو مذكور في العقد ذلك سوا كان يؤجر بحسب كمية الإنتاج كما هو الغالي أو بحسب مقدر الوقت ويكون كل من هؤلاء عاملا لا مقاول(٥٥).

المبحث الرابع
إنتهاء عقد المقاولة

أولاً: انتهاء عقد المقاولة في الفقه الإسلامي

إذا حدث عذرا طارئ أو قوة قاهرة حالة دون تنفيذ العقد وإتمام تنفيذه انقضى الالتزام وانفسخ العقد ، أو جاز للمقاول طلب الفسخ أو إنهائه حسب الأحوال اذا ثبت ان الوفاء بالالتزام أصبح مستحيلا لسبب أجنبي لا يد فيه(٥٦) .وهذا المعروف في فقه الحنفية الذين أجازوا فسخ الإجارة بالأعذار الطارئة ، فإذا تضرر احد العاقدين بالفسخ جاز له مطالبة الطرف الأخر بالتعويض المتعارف(٥٧).

موت المقاول :

ينتهي عقد المقاولة بموت المقاول إذا كان متفقا في العقد على ان يعمل بنفسه أو اعتبارا لمؤهلاته الشخصية فإذا لم يكن هنالك مثل هذه الشروط أو لم تكن مؤهلات المقاول الشخصية محل اعتبار في التعاقد جاز لصاحب العمل فسخ العقد فإذا لم تتوفر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل ، وفي حالة الموت أو الفسخ يدخل في التركة قيمة ما تم من الأعمال والنفقات حسب شروط العقد ومقتضى العرف (٥٨).

ثانياً: انتهاء عقد المقاولة في القانون :

ينتهي عقد المقاولة وتنقضي أثاره بأحد الحالات الآتية :

١-انجاز العمل المتفق عليه فإذا أنجز العمل المطلوب حسب العقد دون أي مخالفة بان قام المقاول بتنفيذ العمل وسلمه سليما من العيوب ضمن المدة المحددة في العقد ولم يبقى مسوق لبقاء المقاولة وتنفيذ عقد المقاولة يعني أن كلا من الطرفين يلتزم بتسليم الطرف الأخر على ما تعهد به نتيجة العقد ، فالمقاول يقوم بالتسليم ويعد الانجاز الصحيح ويصاحب العمل يقوم بتسليم العمل الذي أنجزه المقاول ودفع البدل الذي التزم بأدائه للمقاول لقاء انجاز العمل(٥٩).

٢-فسخ العقد بالتراضي أو بالقضاء : ينتهي عقد المقاولة باتفاق الطرفين على انتهائه أو فسخه (الفسخ ألاتفاقي) فنصت المادة (٢٤٦) من القانون المدني في :

أ- العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف احد العاقدين بما وجب عليه بالعقد جاز للعاقد الأخر بعد اعذاره البديل ان يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه(٦٠) .

ب- يجوز للمحكمة ان تلزم المدين بالتنفيذ في الحال أو انتظاره إلى اجل مسمى ولها ان تقتضي بالفسخ وبالتعويض في كل حال اذا كان له مقتضى وللقاضي سلطة تقديرية فيما يتعلق بالفسخ ، ويجوز له أن يلزم المدين بالتنفيذ في الحال أو ينتظره الى اجل مسمى ، وله ان يقضي بالفسخ بالتعويض في كل حال اذا كان له مقتضى[٦١].

فسخ العقد لعذر طارئ (استحالة التنفيذ) اذا حدث عذر طارئ أو قوة قاهرة حالة دون تنفيذ العقد ، أو اتمام العقد أو إنهائه حسب الأحوال اذا ثبت ان الوفاء بالالتزام اصبح مستحيلا بسبب أجنبي لا يد له فيه ، وهو ما قررته المادة (٢٤٧) من القانون المدني فنصت على انه في العقود الملزمة للجانبين اذا طرأت قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا انقضى معه الالتزام المقابل له وانفسخ العقد من تلقاء نفيه .

موت المقاول : ينتهي عقد المقاول بموت المقاول اذا كان متفقا في العقد على ان يعمل بنفسه او اعتبارا لمؤهلاته الشخصية[٦٢] . فإذا لم يكن هناك مثل هذه الشروط أو لم تكن مؤهلات المقاول الشخصية محل اعتبار التعاقد جاز لصاحب العمل طلب فسخ العقد اذا لم تتوافر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل وفي حالة الموت أو الفسخ يدخل في التركة قيمة ما تم من اعمال والنفقات حسب شروط العقد ومقتضى العرف[٦٣] .

ونص القانون السوداني[٦٤] على (١-انه يفسخ عقد المقاولة بموت المقاول إذا كان بنفسه أو كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار تعاقد ٢-إذا خلا العقد من الشرط المنصوص عليه في البند (١) أو لم تكن شخصية المقاول محل اعتبار جاز لصاحب العمل أن يطلب فسخ العقد إذا لم تتوافر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل. في كلا الحالين يستحق الورثة قيمة ما تم من الأعمال والنفقات وفقا لشروط العقد وما يقتضيه العرف.

الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه انتهيت من كتابة هذا البحث وقد توصلت من خلاله على عدد من النتائج والتوصيات :

أولا نتائج البحث :

١- عقد المقاولة هو اتفاق بين طرفي يتعهد بمقتضاه احد طرفيه بان يصنع شيئا أو يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الأخر .

٢- عقد المقاولة يشبه في مضمونه كلا من عقدي الاستصناع والإجارة على العمل ، فاستمد معظم أحكامه من هذين العقدين ، إلا انه أصبح عقدا مستقلا وله أركان وشروط وإحكامه وأثاره الخاصة ، كما نظمت القوانين المدنية عقد المقاولة بما يناسب أهمية هذا العقد .

٣- الفقهاء المتقدمون وان لم يتناولوا أحكام هذا العقد بشكل مباشر إلا أنهم أصلوا كثيرا من مسائله وإحكامه .

٤- للمقاولة ثلاثة أركان الصيغة والعاقدان والمحل واشترط في كل منهما الشروط العامة في العقود في الفقه الإسلامي مع بعض الشروط الخاصة بعقد المقاولة في القانون .

٥- اغلب عقود المقاولات تكون مصحوبة بالوثائق التي تبني أوصاف المعقود عليه .

٦- يلتزم المقاول بإنجاز العمل المطلوب وتسليمه لصاحبه في الزمان والمكان كما يلتزم ضمان سلامة العمل وخلوه من العيوب ويعد تسليمه في المدة المتفق عليها .

٧- يلتزم صاحب العمل بتسليم العمل بعد انجازه من قبل المقاول ودفع الأجر المتفق عليه.

ثانيا : التوصيات :

١- عدم التهاون في الضوابط والإحكام التي قررها العلماء لصحة عقود المقاولة.

٢- أوصى المشرع السوداني أن ينص بصورة واضحة على خصائص عقد المقاولة وشروطها.

٣- أوصي المشرع السوداني بان ينص على الضوابط التي تحكم عقد المقاولة.

٤- أوصي المشرع السوداني بان ينص بصورة واضحة ودقيقة على التزامات الطرفين والجزاءات المترتبة في حالة الاخفاق .

ضرورة ان تلتزم علميا المصارف والبنوك عند استثمار أموالها عن طريق المقاولة بالأحكام الشرعية لهذه العقود مع ضرورة متابعة ذلك عن طريق هيئات المراقبة الشرعية في تلك المصارف .

الهوامش

(١) الزبيدي محمد مرتضى الحسين ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ط٣ ، تحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر ، ١٩٩٤م ، ٦٤١/٥ ابن منظور لسان العرب ٣٤٥/٥ والمعجم الوسيط ص٧٦٧

(٢) عنبر محمد عبدالرحيم ، عقد المقاولة والتوكيلات التجارية ، ط القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص٨

(٣) حيدر علي ، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ، بيروت دار الكتب ج١ ، ص٩٩

(٤) الاستاذ فضيلة الشيخ / علي الخفيف ، احكام المعاملات الشرعية ، القاهرة ، ١٩٤٤م ، ص٤١٠-٤١١.

(٥) القاضي احمد عبدا لقاري مجلة الاحكام الشرعية ، على مذهب الامام احمد بن حنبل ، ، تحقيق الدكتور عبدالوهاب ابراهيم ابو سليمان ومحمد ابراهيم احمد علي ، ط١ ، الرياض ، ١٤٠١هـ ، المواد (٥٧٣-٥٧٥)

(٦) الشيخ علي الخفيف ، المرجع السابق ، ص٤١١

(٧) شيخ الاسلام ابن تيمية ، الفتاوي الكبير ، ج٣ ، وما بعدها حيث يعالج الفقيه النظرية معالجة عامة في العقود . جمع وتحقي عبدالرحمان ابن القاسم الرياض ١٣٢٨هـ . ص٢٦٢

(٨) قانون المعاملات المدنية السوداني ، ١٩٨٤م ، م٣٨٧

(٩) أبو البصل علي عبد الاحمد ، عقد المقاولة والتوريد في الفقه الإسلامي والقانون المدني ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عام ، ١٩٩٥م ص ٢٧

(١٠) الصديق محمد الأمين الضرير الغرر واثره في العقود في الفقه الاسلامي المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ١٤٤١٤.ص ٥٣-٥٤

(١١) السنهوري عبد الرازق احمد ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ط٣ ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ١٩٩٨م ، ج١ ، ص٦-٧

(١٢) الوسيط ، عبدالرازق السنهوري مرجع سابق ، ص٣٠

(١٣) الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م ، ج٥/ص٢٠٩

(١٤) ابن قدامه عبد الله ابن احمد المغني ، ، ط١ ، القاهرة ، دار الحديث ، ١٩٩٦م ، ج٥/ص٣٢٧

(١٥) المذكرات الايضاحية للقانون المدني الكويتي ، ص٤٨٣-٤٨٤

(١٦) سورة النساء ، الآية ١٨٨

(١٧) القرطبي محمد بن احمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القران ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦م ، ج٣/ص١٣٣

(١٨) مصطفى الزرقاء ، المدخل الفقهي العام ، ط٩ ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٦٧م ، ص٣١٨-٣١٩

(١٩) شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ، مغنى المحتاج ، ج٢/ص٣٣١ ، وابن عابدين ، حاشية رد المختار ، ج٧/ص١٥ الشربيني ، مغنى المحتاج ، ٣٣٢/٢

(٢٠) الشربيني ، مغنى المحتاج ، ٢ج/ص٣٣٢..

(٢١) عبدا لرازق السنهوري ، الوسيط ٧ مرجع سابق ، ص٦١-٦٣

(٢٢) انظر المادة ٣٣ من قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤

(٢٣) أحكام عقد المقاولة ، د. فتحية قرة مرجع سابق ، ص٨٣-٨٦

(٢٤) عبدا لرازق السنهوري ، الوسيط ٧ مرجع سابق، ص٣٨-٣٩

(٢٥) المرجع السابق ذات الصفحة

(٢٦) العقود ألمسماه ، د.. محمد الزحيلي مرجع سابق ، ص٧٨-٨١.

(٢٧) الزرقاء ، المدخل الفقهي العام ، مرجع سابق ص٢٩١.

(٢٨) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤ والقانون المدني الأردني

(٢٩) عبدا لرازق السنهوري ، الوسيط ٧ مرجع سابق، ص٢٠.

(٣٠) المرجع السابق ذات الصفحة.

(٣١) السنهوري شرح القانون المدني مرجع سابق ، ص٢٨ - ود الفضلي ، الوجيز في العقود المدنية ، ص٣٨١

(٣٢). السنهوري شرح القانون المدني مرجع سابق ، ص٢٨

(٣٣) شنب محمد نبيل ، شرح احكام عقد المقاولة ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩٢م ، ص٦١-٦٢.

(٣٤) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني المادة ٣٨٠.

(٣٥) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط مرجع سابق ، ص٥٦-٥٧.

(٣٦) الزيليعي هو عثمان بن علي بن محجن الملقب بفضل الدين ابو محمد الزيليعي تبين الحقائق ج٦/ص١١٨.

(٣٧) الكاساني ، بدائع الصنائع مرجع سابق ، ج٦/ص٣.

(٣٨) اخرجه البخاري ، كتاب الايمان والنذور ، باب النية في الايمان ، برقم ٦٦٨٩ .

(٣٩) انظر البهوتي كشاف القناع مرجع سابق ج٣/ص١٨١ وانظرابن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد مرجع سابق ج٢/ص١٤٠

(٤٠) ود سوار محمد وحيد الدين ، التعبير عن الارادة في الفقه الاسلامي ، ص٤٠٥-٤٧٦.

(٤١) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني المادة (٨٤).

(٤٢) عقد المقاولة ، د . الزيحيلي ، مجمع الفقه الاسلامي مرجع سابق ، ص١٤.

(٤٣) ابن رشيد الحفيد ، بداية المجتهد ،مرجع سابق ج٢ ، ص٢٢٩.

(٤٤) علي ابو البصل ، عقد المقاولة والتوريد مرجع سابق ، ص١٦٧.

(٤٥) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤ المادة٣٨١ وما بعدها.
(٤٦) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط ٧ مرجع سابق ، ص٦٥
(٤٧) د .وهبة الزحيلي ، نظرية الضمان مرجع سابق، ص١٦
(٤٨) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط ، ج٢ ، ص٨٥١
(٤٩) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤ المادة ٣٨٦.
(٥٠) علي ابو البصل ، عقد المقاولة والتوريد ، ص١٨٧.
(٥١) المرجع السابق ، ص١٩١.
(٥٢) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني المادة ٣٨٨.
(٥٣) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط ٧ ، ص١٤٤.
(٥٤) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط مرجع سابق ج٧ ، ص٢٣٥
(٥٥) وهبة الوحيلي ، العقود المسماه ط١ ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٨٧م ، ص٢٨١
(٥٦) د . مصطفى الزرقاء ، المدخل الفقهي العام ، ج١ مرجع سابق ، ص٥٢٧ . ، د . فتحي الديريني ، النظريات الفقهية ، مرجع سابق ص١٨٣
(٥٧) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج٤ ، ص١٩٧
(٥٨) بداية المجتهد ، مرجع سابق ج٢ ، ص٢٣٠ ، مغنى المحتاج مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣٥٦
(٥٩) وهبة الوحيلي ، العقود المسماه مرجع سابق ، ص٢٣١
(٦٠) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط ٧ ، ص٢٣٥
(٦١) عبدالرازق ، مصادر الحق مرجع سابق ، ص١٩٥ و وهبة الزحيلي ، العقود المسماة مرجع سابق ، ص٢٨١
(٦٢) عبدالرازق السنهوري ، الوسيط ٧ مرجع سابق، ص٢٥٦
(٦٣) وهبة الزحيلي ، العقود المسماه ، مرجع سابق ص٢٨١
١(٦٤) انظر قانون المعاملات المدنية السوداني ، المادة ٣٩٩.

الفرقة الناجية: مفهومها وأصنافها

د. عادل حسن حمزة سعيد
أستاذ مشارك بكلية التربية جامعة الزعيم الأزهري

الملخص:

الحديث المشهور بين الناس والذي يدور حول انقسام الأمة الإسلامية إلى ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، يتعامل معه الكثير من الناس بشكل غير سليم، فالبحث تناول هذا الحديث تناولاً حديثيًا من ناحية السند ، ثم من ناحية المتن، وتناولاً عقدياً من ناحية الاستدلال به على مسألة عقدية في غاية الخطورة حيث يترتب عليها الهلاك أو النجاة يوم القيامة. فهل تحصر النجاة –بمعنى دخول الجنة و صحة الإيمان– في فرقة واحدة وهل مفهوم الأمة في الحديث هو "أمة الدعوة" أم "أمة الإجابة". وأمة الدعوة المقصود بها هو كل البشر الذين أرسل اللهُ النبي صلى الله عليه وسلم إليهم بالدعوة. وأمة الإجابة هم الذين أجابوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام. وقد خرج البحث بنتائج مهمة منها أنَّ حديث افتراق الأمة الوارد عن النبي صلي الله عليه وسلم اختلف العلماء في صحة إسناده فمنهم من قال بصحته ومنهم من قال بضعفه . ومن صححه قال انه صحيح لغيره وذلك بالنظر لمجموع طرقه وأسانيده. كما أن عبارة " الفرقة الناجية " في متن حديث افتراق الأمة بكل طرقه وأسانيده. ومن أهم التوصيات التي خرج بها البحث أن يعمل العلماء علي تقريب وجهات النظر بين الطوائف الإسلامية المختلفة وتوحيد أهل القبلة وجمعهم علي أساسيات الدين وأصوله علي أقل تقدير.

مقدمة:

الحمد لله الذي ألَّف بين قلوب المؤمنين، ورغَّبهم في الاجتماع والائتلاف، وحذّرهم من التفرُّق والاختلاف، وأشهد أن لا إله إلا الله سبّحت بحمده الملائكة المقربون، وأشهد أنّ نبينا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله الصادق المأمون، صلّى الله وسلّم عليه وعلى آله المطهَّرين وأصحابه الأكرمين عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

وبعد؛ فالفرقة الناجية.. مصطلح شهد تجاذبا واسعا بين علماء الأمة وفرقها وطوائفها حول مفهومه وكُنهه، فادعت كل فرقة أنها هي الفرقة الناجية.

ومن المعلوم أن الله أمر المؤمنين بالألفة، ونهاهم عن الفرقة، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ،أي في دينكم كما افترقت اليهود والنصارى في أديانهم، وأمرهم سبحانه وتعالى بأن يكونوا في دين الله إخوانا، فيكون ذلك منعاً لهم عن التقاطع والتدابر.

وسأتناول هذا الموضوع: "مفهوم الفرقة الناجية: مفهومها وأصنافها"، في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف الفرقة لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: حديث افتراق الأمة وآراء العلماء فيه"سندًا ومتنًا".

المبحث الثالث: منهج العلماء في عدَّ الفرق ومفهوم الفرقة الناجية عندهم.

وأخيرًا الخاتمة وذكرتُ فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

واللهَ تعالى أسأل التوفيق والسداد والعون والإمداد؛ هذا وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا؛ والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول
تعريف الفرقة لغةً واصطلاحاً

تعريف الفرقة لغةً: كلمة "الفرقة " من حيث مدلولها اللغوي غالباً ما تدل على الاختلاف والافتراق ، قال ابن منظور :"مصدر الافتراق ... وفارق الشيء مفارقة وفراقاً : باينه، والاسم الفرقة وتفارق القوم : فارق بعضهم بعضاً ، وفارق فلان امرأته مفارقة باينها ، والفرق والفرقة والفريق الطائفة من الشيء المتفرق والفرقة طائفة من الناس ، والفريق أكثر منه"(١). فمن حيث اللغة فإن " الفرقة " تعني طائفة من الناس. ولا بد أن يكون هناك شيئاً يجب أن يميز هذه الطائفة.

تعريف الفرقة اصطلاحًا: أما من حيث الاصطلاح فالفرقة تعني كل طائفة من الناس دعيت إلى معتقد معين، بحيث عرفت به وتميزت عن غيرها ، ويمكن القول إن هذا المصطلح من حيث مدلوله الاصطلاحي ألصق بأصول العقيدة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تفرق الناس فيه ، ولا يدل في معظم الأحيان على الافتراق في فروع الدين ، ولذلك نقول : فرقة الخوارج أو فرقة المعتزلة ؛ لأن خلاف أهل السنة مع هذه الفرق كان بالمعتقد ، في حين أننا نطلق مصطلح " مذهب " على الشافعية أو الحنفية ، ولا يصح أن نقول مثلاً: " فرقة الشافعية " أو " فرقة الحنفية"؛ لأن الخلاف بين المذاهب كان في فروع الدين لا في أصوله. قال أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي: "إنه صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصل التوحيد، وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالاة الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف"(٢).
وفرق الأمة اسم أطلق على الفرق المنتسبة إلى الإسلام والتي ظهرت بعد الصدر الأول(٣).

---

١ لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ،(٣٠٠/١٠).

٢ انظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،(٣٣٢/٧).

٣ الموسوعة الفقهية الكويتية:صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت–(١٠٥/٣٢).

المبحث الثاني
حديث افتراق الأمة وآراء العلماء فيه"سنداً ومتناً".

بعض الروايات التي ورد بها الحديث:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة"(١).

وعن عوف بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة، واثنتان وسبعون في النار" قيل: يا رسول الله، ومن هي؟ قال: "الجماعة"(٢).

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن بني إسرائيل افترقت على ثنتين وسبعين فرقة، وأنتم تفترقون على مثلها، كلها في النار إلا فرقة "(٣). وروي كذلك عن آخرين من الصحابة وفي بعض الروايات "ملة" بدل "فرقة" كما أن بعضها لم يذكر "كلها في النار إلا واحدة".

سند الحديث:

أ- فأول ما ينبغي أن يعلم هنا أن الحديث لم يرد في أي من الصحيحين، برغم أهمية موضوعه، دلالة على أنه لم يصح على شرط واحد منهما.وما يقال من أنهما لم يستوعبا الصحيح، فهذا مُسَلَّم، ولكنهما حرصا أن لا يدعا بابا مهما من أبواب العلم إلا ورويا فيه شيئا ولو حديثا واحدا.

ب- إن بعض روايات الحديث لم تذكر أن الفرق كلها في النار إلا واحدة، وإنما ذكرت الافتراق وعدد الفرق فقط.

---

١ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (١٩٧/٤).

٢ المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، (٧٠/١٨).

٣ مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، (٢٤١/١٩).

والحديث . وإن قال فيه الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم . مداره على محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، ومن قرأ ترجمته في "تهذيب التهذيب"، علم أن الرجل متكلم فيه من قبل حفظه، وإن أحدا لم يوثقه بإطلاق وكل ما ذكروه أنهم رجحوه على من هو أضعف منه. ولهذا لم يزد الحافظ في التقريب على أن قال: صدوق له أوهام. والصدق وحده في هذا المقام لا يكفي ما لم ينضم إليه الضبط، فكيف إذا كان معه أوهام؟؟!

وهو هنا صحح الحديث على شرط مسلم، باعتبار أن محمد بن عمرو احتج به مسلم، ورده الذهبي بأنه لم يحتج به منفردا، بل بانضمامه إلى غيره. على أن هذا الحديث من رواية أبي هريرة ليس فيه زيادة: أن الفرق "كلها في النار إلا واحدة" وهي التي يدور حولها النقاش.

وقد روي الحديث بهذه الزيادة من طريق عدد من الصحابة: عبد الله بن عمرو، ومعاوية، وعوف بن مالك وأنس، وكلها ضعيفة الإسناد، وإنما قووها بانضمام بعضها إلى بعض.والتقوية بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، فكم من حديث له طرق عدة ضعفوه، كما يبدو ذلك في كتب التخريج، والعلل، وغيرها! وإنما يؤخذ بها فيما لا معارض له، ولا إشكال في معناه.

وهنا إشكال أي إشكال في الحكم بافتراق الأمة أكثر مما افترق اليهود والنصارى من ناحية، وبأن هذه الفرق كلها هالكة وفي النار إلا واحدة منها. وهو يفتح بابا لأن تدعى كل فرقة أنها الناجية، وأن غيرها هو الهالك، وفي هذا ما فيه من تمزيق للأمة وطعن بعضها في بعض، مما يضعفها جميعا، ويقوي عدوها عليها، ويغريه بها."[1]. ويقول الإمام الشوكاني: "أما زيادة "كلها في النار إلا واحدة" فقد ضعفها جماعة من المحدثين ، بل قال ابن حزم:إنها موضوعة "[2].

متن الحديث و معناه:

وأما عن متنه و معناه و دلالاته فرأي حجة الإسلام أبى حامد الغزالي يتلخص في أنه لا يحصر النجاة –بمعنى دخول الجنة و صحة الإيمان– في فرقة واحدة[3]؛ كما يجعل الهلاك من

١ الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، للدكتور يوسف القرضاوي ص٢١: موقع شبكة مشكاة الإسلامية،http://www.almeshkat.net /

٢ فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني،الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ ،(٦٨/٢)

٣ الصحوة الإسلامية:ص٢٦.

نصيب المكذبين للرسول صلى الله عليه وسلم؛ وذلك بدلا من تفسير غلاة التعصب الذين يجعلون الهلاك من نصيب اثنتين وسبعين فرقة ما عدا فرقتهم التي يحتكرون لها صحيح الإيمان والنجاة.

ويقول العلامة ابن الوزير: "وإياك الاغترار بـ "كلها هالكة إلا واحدة" فإنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة ولا يؤمن أن تكون من دسيسة الملاحدة"[١].

قال البيهقي: "قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله فيما بلغني عنه قوله: " ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة " فيه دلالة على أن هذه الفرق كلها غير خارجين من الدين , إذ النبي صلى الله عليه وسلم جعلهم كلهم من أمته , وفيه أن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله قال الشيخ رحمه الله: ومن كفر مسلما على الإطلاق بتأويل لم يخرج بتكفيره إياه بالتأويل عن الملة.[٢]

وكونها "في النار"لا يعني الخلود فيها كما يخلد الكفار، بل يدخلونها كما يدخلها عُصاة الموحدين.وقد يشفع لهم شفيع مطاع من الأنبياء أو الملائكة أو آحاد المؤمنين وقد يكون لهم من الحسنات الماحية أو المحن والمصائب المكفرة، ما يدرأ عنهم العذاب.وقد يعفو الله عنهم بفضله وكرمه، ولا سيما إذا كانوا قد بذلوا وسعهم في معرفة الحق، ولكنهم لم يوفقوا وأخطئوا الطريق، وقد وضع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

والحديث ذكر الافتراق على العدد المذكور ولم يعين فرقة من تلك الفرق وجعل ﷺ جميع تلك الفرق من أمته، وكأنه ﷺقصد إلى التحذير من التفرق بعده، وأمر بالاعتصام بالجماعة فجاء الوعيد "كلها في النار" لذلك ورود الوعيد بالنار على عمل يواقعه المسلم من الأعمال غير الصالحة لا يعني الخلود فيها كما يخلد الكفار، بل يدخلونها كما يدخلها عُصاة الموحدين، وقد يشفع لهم شفيع من الأنبياء، أو الملائكة، أو آحاد المؤمنين، وقد يكون لهم من الحسنات الماحية والمحن والمصائب المكفرة ما يدرأ عنهم العذاب كما قد يعفو الله تبارك وتعالى عنهم بفضله وكرمه لا سيما إذا كانوا قد بذلوا وسعهم في معرفة الحق، ولكن لم يوفقوا إليه فأخطأوا الطريق.

---

١ المرجع السابق، نفس الصفحة.

٢ السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، (٣٥١/١٠).

قال الشيخ الدكتور القرضاوي: "وفى متن هذا الحديث إشكال من حيث إنه جعل هذه الأمة التي بوأها الله منصب الشهادة على الناس ووصفها بأنها خير أمة أخرجت للناس أسوأ من اليهود والنصارى في مجال التفرق والاختلاف حتى إنهم زادوا في فرقهم على كل من اليهود والنصارى"(١). وقال أيضا: "ثم إن هذا الحديث حكم على فرق الأمة كلها –إلا واحدة– بأنها في النار هذا مع ما جاء في فضل هذه الأمة وأنها مرحومة وأنها تمثل ثلث أهل الجنة أو نصف أهل الجنة. على أن الخبر عن اليهود والنصارى بأنهم افترقوا إلى هذه الفرق التي نيفت على السبعين غير معروف في تاريخ الملتين و خصوصا عند اليهود فلا يعرف أن فرقهم بلغت هذا المبلغ من العدد"(٢).

ويقول الإمام ابن تيمية في تعليقه على حديث الافتراق : "ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم ، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ، ولا تبلغ من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية ، فضلاً عن أن تكون بقدرها"(٣).

وينبه ابن تيمية على ضرورة التحري في إطلاق تسمية " الفرقة الناجية " جزافاً وبدون دليل، فيقول : "وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب المقالات ، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً ، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً"(٤)، وهذا البيان الذي يقدمه شيخ الإسلام يبين نظرة أهل السنة والجماعة إلى الفرق الأخرى ، إذ أن الغالب في تعاملهم معها التحري والتدقيق ، في حين أن الفرق الأخرى تطلق هذه المصطلحات جزافاً ودون ورع .

ولذلك فكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها هي الفرقة الناجية وأن ما عداها في ضلال وغواية . قال ابن تيمية : "فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى ، فيجعل

---

١ الصحوة الإسلامية:ص٢٢.

٢ المرجع السابق:ص٢٦

٣ مجموع الفتاوى: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م(٣/٣٤٥).

٤ المرجع السابق: (٣/٣٤٦)

طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة ويجعل من خالفها أهل البدع ، وهذا ضلال مبين فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم"[١].

معنى قوله ﷺ: "كلها في النار إلا واحدة":

وأما معنى ﷺ: "كلها في النار" فقد ذكر الشاطبي ما حاصله:

١- أن هذه الفرق لا بد أن ينفذ فيها الوعيد لا محالة.

٢- أنهم مثل أهل الكبائر تحت المشيئة.

٣- أن الأولى عدم التعرض لتعيين الفرق غير الناجية بالحكم عليها بالنار، لأن النبي عليه السلام نبه عليها تنبيهاً إجمالياً لا تفصيلياً إلا القليل منهم كالخوارج.

قال الإمام البيهقي: " فمن سلك من فقهاء الأمصار سبيل الصحابة والتابعين فيما أجمعوا عليه واختلفوا فيه كانوا كالفرقة الواحدة وهي الفرقة الناجية التي أشار إليها رسول الله ﷺ، وأما تخليد من عداهم من أهل البدع في النار فهو مبني على تكفيرهم فمن لم يكفرهم أجراهم بالخروج من النار بأصل الإيمان مجرى الفساق المسلمين، وحمل الخبر على تعذيبهم بالنار مدة من الزمان دون الأبد، واحتج في ترك القول بتكفيرهم بقوله ﷺ: "تفترق أمتي", فجعل الجميع مع افتراقهم من أمته"[٢].

والذي يظهر أن الفرق تختلف في بعدها أو قربها من الحق، فبعضها يصح أن يطلق على أصحابها أنهم أهل بدعة أو معصية وحكمهم حكم أصحاب الكبائر، وبعضها لا يصح وصف أصحابها إلا بالكفر لخروجهم عن الإسلام مثل فرق الباطنية والسبئية والميمونية من الخوارج... إلخ، ويكون حكمهم حكم الكفار الخارجين عن الملة، ولو تظاهروا بالإسلام.

١ المرجع السابق؛نفس الصفحة.

٢ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر البيهقي،المحقق: أحمد عصام الكاتب،الناشر: دار الآفاق الجديدة بيروت،(٢٣٤/١).

المبحث الثالث
منهج العلماء في عدّ الفرق ومفهوم الفرقة الناجية عندهم

لا يوجد لعلماء الفرق قاعدة يسيرون عليها في عدّهم للفرق الإسلامية، بل سلكوا طرقا عديدة، كل واحد منهم يعدها حسب اجتهاده، وما وصل إليه علمه.

وليس في نصوص الكتاب والسنة ما يعتمد عليه في تعيين الفرق ولا بيان ما يرجع إليه في تمييز بعضها من بعض ، وان كان فيها التحذير من فرق الضلال وذكر عددهم وبيان شعارها إجمالا ،ولسنا مكلفين بتعيينها وتحديدها ولا نحن في ضرورة إلى ذلك في عقيدة ، أو عبادة ، أو معاملة ، أو دعوة إلى الحق ، بل يكفينا في جميع شئوننا أن يتميز لدينا الحق من الباطل بالحجة والبرهان ، وبالحق يعرف رجاله والدعاة إليه فلا يعيب الشريعة أنها خلت من ذلك ، ولا ينقص قدر العلماء أن يضربوا صفحا عن استقصاء الفرق الضالة حتى يبلغوا بها ما ذكر في الحديث من العدد ، ومع ذلك ، فقد حمل بعض العلماء حب الاستطلاع ، والولع، والبحث أن يصنفوا في تعيين الفرق ويذكروا لكل فرقة ما به تتميز عن الأخرى إشباعا للرغبة، واستجابة لداعي الفكر ، وحاولوا أن يبلغوا بما جمعوا وقسموا واصلوا ما ذكر رسول اللهﷺ في الحديث من غير أن يتجاوزه أو يقفوا دونه .

ومن اجل أن المسألة اجتهادية ولا خبر فيها عن المعصوم تباينت مناهجهم في التصنيف واختلفت مذاهبهم في التعيين فمنهم من اخذ في عدد الفرق من غير أن يبنى على أساس آو يستند إلى قانون يضبط ما ذكر من عدد الفرق ومذاهبها ، ومنهم من أصَّل أصولاً يتفرع عنها ما سواها ووضع قواعد تضمنت المسائل التي وقع فيها النزاع ، وذكر كبار الفرق التي يتشعب عنها ما عداها[1].

وفي هذا يقول الشهرستاني: "اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية، لا على قانون مستند إلى أصل ونص"[2]. ثم قال: " فما وجدت مصنّفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق، ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أنه ليس كل من تميز عن غيره- بمقالة ما في مسألة ما –عُدّ صاحب مقالة، وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد

---

١ انظر: وجوب محبة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه: عبد الرزاق عفيفي،ص٧.

٢ الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني،الناشر : دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤تحقيق : محمد سيد كيلاني،(١٣/١)

الحصر والعد". وقال أيضاً: "وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف ما اتفق، وعلى الوجه الذي وجد، لا على قانون مستقر وأصل مستمر"(١).

والواقع أننا نجد مصداق كلام الشهرستاني عند تتبع العلماء للفرق، وأقرب مثال لذلك أنك تجد أمهات الفرق عند الأشعري عشر أصناف، وعند الشهرستاني نفسه أربع فرق، وعند غيرهما ثمان فرق، وعند آخرين ثلاثاً، وبعضهم يجعلها خمساً، إلى غير ذلك مما يوحي بعدم وجود قانون لعدّ الفرق مستقلة أو تابعة لغيرها؛ إذا كان هَمُّ الأولين فيما يبدو تسجيل ما يجدون من آراء فردية كانت أو جماعية.

فالواقع أن حصر الفرق في العدد المذكور في حديث افتراق الأمة ليشمل كل فرقة فيه إشكال، وذلك أن أصول الفرق لا تصل إلى هذا العدد، وتختلف وجهات نظر العلماء في عدّها أصلية أو فرعية، ثم إن فروع الفرق تصل إلى أكثر من هذا العدد، فهل نعد الأصول مع الفروع؟ أو الأصول فقط؟ أو الفروع فقط؟

كذلك فإن الفرق ليس لظهورها زمن محدد، أي لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم تحديد لنهاية تفرق أمته. وعلى هذا فإن الصواب أن يقال: إن الحديث فيه إخبار عن افتراق أمة محمد ﷺ دون تحديدهم بزمن بعينه، بحيث لا يصدق إلا على أهله فقط، وإنما أخبر عن افتراق أمته، وأمته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة... إذاً فلا نحددها بزمن.

وينبغي أيضاً أن نعد الفرق في أي عصرٍ ظهرت فيه، بغضِّ النظر عن وصولها إلى العدد المذكور في الحديث أو عدم وصولها، فلا بد أن يوجد هذا العدد على الوجه الذي أراده الرسول ﷺ وأخبر به، في عصرنا أو في غير عصرنا.

ولعل بعض هؤلاء العلماء اختلط عليه الأمر فيمن يستحق أن يطلق عليه أنه من أهل ملة الإسلام فيعتبر خلافه، أو لا يعتبره من المسلمين فلا يذكر خلافه، وهذه المسألة تحتاج إلى إيضاح نوجز ما ذكره البغدادي عنها فيما يلي:

اختلف المنتسبون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملة الإسلام، وحاصل الأقوال في هذه المسألة كما يلي:

---

١ المرجع السابق؛نفس الصفحة.

١- أن هذه التسمية تشمل كل مقر بنبوة محمد ﷺ وأن كل ما جاء به حق، كائناً قوله بعد ذلك ما كان.

٢- أنها تشمل كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة الكعبة.

٣- أنها تشمل كل من أقر بالشهادتين ظاهراً ولو كان مضمراً للنفاق والكفر.

ومن المصنفين للفِرق الذين حاولوا تعدادها: ابن الجوزي الذي قسم الفرق إلى ستة أصول تندرج تحتها الفروع فقال: " فإن قيل وهل هذه الفرق معروفة؟ فالجواب: إنا نعرف الافتراق وأصول الفرق، وأن كل طائفة من الفرق قد انقسمت إلى فرق، وإن لم نحط بأسماء تلك الفرق ومذاهبها وقد ظهر لنا من أصول الفرق: الحرورية والقدرية والجهمية والمرجئة والرافضة والجبرية. وقد قال بعض أهل العلم: أصل الفرق الضالة هذه الفرق الست، وقد انقسمت كل فرقة منها على اثنتي عشرة فرقة فصارت اثنتين وسبعين فرقة"[١].

وكذا فعل الإسفراييني في "التبصير" والبغدادي في "الفرق بين الفرق" وعباس بن منصور السكسكي في مصنفه: "البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان".

إن محاولة تعداد الفرق وحصرها في العدد المذكور الوارد في الحديث يعد تكلفاً من أولئك المصنفين لأن الأمة الإسلامية لم تنته عند تاريخ كتابة أي مصنف من تلك المصنفات، ولم يكن المصنفون على علم بما سيجد بعدهم من فرق.

مفهوم الفرقة الناجية عند العلماء:

اختلف العلماء في المراد بها على أقوال، وقد أورد الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام فيما يخص تحديد الفرقة الناجية، خمسة أقوال، هي:

١- السواد الأعظم: قال: "فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة، وعلماؤها، وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم، لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم".

٢- أئمة العلماء المجتهدين: والمقصود بهم العلماء الأعلام من أئمة الهدى المتبعين للكتاب والسنة. قال الشاطبي: "فمن خرج على علماء الأمة مات ميتة جاهلية".

---

١ تلبيس إبليس: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م،(١٩/١).

٣- الصحابة على الخصوص: يقول الشاطبي: "فعلى هذا القول فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قوله ﷺ: "ما أنا عليه وأصحابي"، فكأنه راجع إلى ما قالوه، وما سنوه، واجتهدوا فيه حجة على الإطلاق".

٤- جماعة أهل الإسلام: إذا أجمعوا على أمر وجب على بقية أهل الملل إتباعهم. قال الشاطبي: "وكأن هذا القول يرجع إلى الثاني، وهو يقتضي أيضا ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول وهو الأظهر".

٥- أنها جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير وجب على بقية الأمة لزومه. ويقول الشاطبي في بيانه: " وحاصله أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة، وذلك ظاهر في أن الاجتماع على غير سنة خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الأحاديث المذكورة، كالخوارج ومن جرى مجراهم"[١].

وقد جعل الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي في "الفَرْقُ بين الفِرَقِ " : أهل السنة والجماعة أصنافًا عديدة وصلت إلى ثمانية أصناف وبالتالي فالفرقة الناجية حسب مفهومه هذا ليست جماعة واحدة وإنما مجموع هذه الأصناف الثمانية هو المكون للفرقة الناجية، وقد تبعه أيضًا في هذا التصنيف الإمام الشهرستاني في:"الملل والنحل"، والاسفراييني في"التبصير في الدين".

ونص كلام عبد القاهر الإمام البغدادي: "اعلموا أسعدكم الله أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس : صنف منهم أحاطوا علما بأبواب التوحيد والنبوة وأحكام الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وشروط الاجتهاد، والإمامة، والزعامة، وسلكوا في هذا النوع من العلم طرق الصفاتية من المتكلمين الذين تبرءوا من التشبيه والتعطيل، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهية والنجارية وسائر أهل الأهواء الضالة .

والصنف الثاني منهم : أئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث، من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية، وتبرءوا من القدر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الحوض والصراط والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك . وقالوا : بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة ، وقالوا : بإمامة أبي بكر،

١ الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي، دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى – مصر،(٢٦/٢).

وعمر، وعثمان، وعلي، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرءوا من أهل الأهواء الضالة، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة، ورأوا جواز المسح على الخفين، ووقوع الطلاق الثلاث، ورأوا تحريم المتعة، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية . ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وابن أبي ليلى وأصحاب أبي ثور وأصحاب أحمد بن حنبل وأهل الظاهر وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة .

والصنف الثالث منهم: هم الذين أحاطوا علما بطرق الأخبار والسنن المأثورة عن النبي عليه السلام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة. والصنف الرابع منهم قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف وجروا على سمت أئمة اللغة كالخليل وأبى عمرو بن العلاء وسيبويه والفراء والأخفش والأصمعي والمازني وأبى عبيد وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين الذين لم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو .

والصنف الخامس منهم: هم الذين أحاطوا علما بوجوه قراءات القرآن وبوجوه تفسير آيات القرآن وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة دون تأويلات أهل الأهواء الضالة .

والصنف السادس منهم: الزهاد الصوفية الذين أبصروا فاقصروا واختبروا فاعتبروا ورضوا بالمقدور وقنعوا بالميسور وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر ومحاسب على مثاقيل الذر فاعدوا خير الاعتداد ليوم المعاد وجرى كلامهم في طريقي العبارة والإشارة على سمت أهل الحديث دون من يشترى لهو الحديث لا يعملون الخير رياء ولا يتركونه حياء دينهم التوحيد ونفى التشبيه ومذهبهم التفويض الى الله تعالى والتوكل عليه والتسليم لأمره والقناعة بما رزقوا والإعراض عن الاعتراض عليه: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

الصنف السابع منهم: قوم مرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة يجاهدون أعداء المسلمين ويحمون حمى المسلمين ويذبون عن حريمهم وديارهم ويظهرون فى ثغورهم

مذاهب أهل السنة والجماعة وهم الذين انزل الله تعالى فيهم قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِين﴾ [العنكبوت: ٦٩]. زادهم الله تعالى توفيقا بفضله ومنه .

والصنف الثامن منهم: عامة البلدان التي غلب فيها شعائر أهل السنة دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة .وإنّما أردنا بهذه الصنف من العامة عامة اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد والوعد والوعيد ورجعوا إليهم في معالم دينهم وقلدوهم في فروع الحلال والحرام ولم يعتقدوا شيئا من بدع أهل الأهواء الضالة وهؤلاء هم الذين سمتهم الصوفية حشو الجنة . فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم أصحاب الدين القويم والصراط المستقيم ثبتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفى الآخرة انه بالإجابة جدير وعليها قدير"[1].

١ الفرق بين الفرق: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، الناشر : دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية ،١٩٧٧، ص٣٠٢

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه ذوي الهمم العاليات وسلم تسليمًا وبعد:

فأحمد الله الذي سهل إتمام هذا البحث على هذا النحو، وقد توصلت فيه إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

١/ حديث افتراق الأمة الوارد عن النبي صلي الله عليه وسلم اختلف العلماء في صحة إسناده فمنهم من قال بصحته ومنهم من قال بضعفه .

ومن صححه قال انه صحيح لغيره وذلك بالنظر لمجموع طرقه وأسانيده .

٢/ كذلك اختلفوا في متن الحديث من حيث الألفاظ التي وردت فيه ومن حيث مضمون الحديث ومعناه .

٣/ لم ترد عبارة " الفرقة الناجية " في متن حديث افتراق الأمة بكل طرقه وأسانيده فهي إذن وصف استنبطه العلماء للفرقة الناجية استثنائها في الحديث من دخول النار .

٤/ ليس للعلماء قاعدة منضبطة ومحددة لاستقصاء وحصر العدد الوارد في الحديث " ثلاث وسبعين " ليتوافق مع عدد الفرقة الإسلامية الموجودة فعلا .

٥/ أكثر العلماء الذين صنفوا الفرق الإسلامية جعلوا الفرقة الناجية مكونة من أصناف عديدة من علماء الأمة وعامتهم وليست طائفة بعينهم من طوائف المسلمين المعروفة .

٦/ النجاة يوم القيامة أمر فردي يتعلق بأخذ الفرد المسلم بأسباب هذه النجاة وليست أمر جماعي يتعلق بالجماعة التي ينتمي إليها هذا الفرد قال تعالي : {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا} [مريم: ٩٥]

ثانياً: التوصيات:

١/ أن يعمل العلماء علي تقريب وجهات النظر بين الطوائف الإسلامية المختلفة وتوحيد أهل القبلة وجمعهم علي أساسيات الدين وأصوله علي أقل تقدير.

٢/ نبذ التعصيب المقيت للطوائف والجماعات وذلك بتباع الحق بصدق ومدافعة الباطل برفق .

٣/ على ولاة الأمر من الحكام والعلماء القيام بدورهم وواجبهم في حسم فضوى الخطاب الديني الذي يثير الكراهية ويدعو للفتنة ويكون فيه تعد على الآخرين والإساءة إليهم وتجريحهم ودلك حتى يتم الأمن والاستقرار والتسامح والسلام .

فهرس المصادر والمراجع

١/ الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي، دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

٢/ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة بيروت.

٣/ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٤/ تلبيس إبليس: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٥/ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٦/ السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧/ الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، للدكتور يوسف القرضاوي: موقع شبكة مشكاة الإسلامية،http://www.almeshkat.net /

٨/ فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني،الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ .

٩/ الفرق بين الفرق: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، الناشر : دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية ،١٩٧٧.

١٠/ لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

١١/ مجموع الفتاوى: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٢/ مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٣/ المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
١٤/ الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الناشر : دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤تحقيق : محمد سيد كيلاني.
١٥/ الموسوعة الفقهية الكويتية:صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت–.
١٦/ وجوب محبة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه: عبد الرزاق عفيفي.

الدوافع الاستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية

د. حسن عبدالله الدعجه
قسم الاعلام والدراسات الاستراتيجية
كلية الاداب ـ جامعة الحسين بن طلال

أ. فلاح سمّور الجبور
باحث في العلوم السياسية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبحث في طبيعة ودوافع وأهداف التدخل الروسي في الأزمة السورية. وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها: قامت الإستراتيجية الروسية على التوجه الواقعي في وضع أهدافها القومية وألغت الأيديولوجية السابقة التي كانت الأصل في صوغ سياستها. ومن أهم التوصيات: أن يكون الأساس الذي تبنى عليه العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط وروسيا، على أنها دولة عظمى لها مصالح إستراتيجية في المنطقة، وليس مؤثرًا خارجيًا يستخدم في سياسة الدول لأهداف آنية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، روسيا ، سوريا ، أزمة ، مصالح وطنية ، الأيديولوجية.

Abstract:

The study aimed to know the Russian strategic motives towards the Syrian crisis, and the study used the descriptive analytical approach to research the nature, motives, and objectives of Russian intervention in the Syrian crisis. The study reached a result, the most important of which are: The Russian strategy was based on a realistic approach in setting its national goals and abolished the previous ideology that was the basis for formulating its policy. The most important recommendations: That the basis on which relations between countries of the Middle East region and Russia be built, as a superpower with strategic interests in the region, and not an external influence used in states 'policy for immediate goals.

Key words: strategy, Russia, Syria, crisis, national interests, ideolog.

المقدمة:

تُعد سوريا محور الصراع الإقليمي والدولي في المشرق العربي، فهي تشكل مسرحًا جيوستراتيجيًا مهمًا ومنطلقا مثاليا لإعادة رسم خارطة الإقليم، خاصة عندما اتخذ الصراع أبعادًا ومستوياتٍ مختلفة، فقد انطلق بثورة من مجتمع يسعى للمطالبة بحقوقه من سلطة توصف بالمستبدة، ولم تستثنِ استخدام أي أداة في سبيل إنهاء الثورة. رافق تلك الأحداث صراع إقليمي اجتهد أن يحول إدارة الأزمة وفق قواعد توازن القوى، مما دفع روسيا لمحاولة اتخاذ موقف مؤثرٍ في حل الأزمة، انطلاقا من كونها دولة حليفة للنظام ، وفي إطار سعيها لإستعادة مكانتها كقوة عظمى في الشرق الأوسط مع التراجع الملحوظ للدور الأمريكي فيه؛ حيث إنّ مثلت الأزمة السورية للسلطات الروسية فرصة لإثبات نفسها ولاتخاذ مواقف وأدوار واضحة في القضايا العالمية. وذلك عقب حالة التراجع للدور الروسي على الساحة العالمية في بداية تفكك الإتحاد السوفييتي. (الشيخ ،٢٠١٦: ٣٧).

ويجد المتتبع للإستراتيجية الروسية فى سوريا نهجًا جديدًا ينطلق نحو المياه الدافئة في منطقة جيوإستراتيجية تمثل نقطة التقاء المصالح البحرية والنفطية والجوية عدا عن وجودها على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد الوصول اليه ذروة المطامح الروسية منذ زمن بعيد، ومع هذه الفرصة السانحة لها، نجد أن روسيا استثمرت واستغلت الأزمة السورية للوصول إلى المياه الدافئة.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة بالبحث في الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية، والدور الذي تلعبه روسيا في هذه المنطقة الجيوإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والتي تطل على البحر الأبيض المتوسط، وتتوسط بؤر التوتر في الشرق الأوسط. وتتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟

أسئلة الدراسة:

استنادًا لذلك تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما طبيعة الأزمة السورية؟
- ما الدوافع الإستراتيجية للتدخل الروسي في سورية؟
- ما أهداف التدخل الروسي في الأزمة السورية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعرف على طبيعة الأزمة السورية.
- بيان الدوافع الإستراتيجية للتدخل الروسي في سورية .
- الكشف عن أهداف التدخل الروسي في الأزمة السورية.

أهمية الدراسة:

وتنقسم الاهمية الى :

- أهمية علمية: بمحاولة تقديم دراسة للمكتبة العربية، للمساهمة في إضافة علمية يستفيد منها الراغبون بالاطلاع على الصراع في هذه المنطقة.
- أهمية عملية: وهي تقديم دراسة علمية لصناع القرار في المنطقة للاسترشاد بها في معالجة الوجود الروسي في المنطقة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دراسة الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية.
- الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الإستراتيجية الروسية في سورية ٢٠١٥-٢٠١٨.
- الحدود الجغرافية: روسيا الإتحادية والجمهورية العربية السورية ومنطقة الشرق الأوسط .

نظرية الدراسة:

النظرية الواقعية: تهدف نظرية الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كردة فعل على تيار المثالية، إلى دراسة و فهم السلوكات و العوامل المؤثرة في علاقات الدول مع بعضها بعضًا، فقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ماهو قائم في العلاقات الدولية. وتحديد سياسة القوة والحرب والنزاعات، ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم أفكار ونظريات حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي : استُخدم هذا المنهج لكونه منهجًا يعتمد على جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة موضوع الدراسة محاولًا تفسير هذه الحقائق تفسيرًا علميًا كافيا وبطريقة موضوعية، وذلك لقدرته على التكيف مع الظواهر التي تتعدد المؤثرات فيها وتتسمم بالتغير وعدم الثبات. وذلك بوصف طبيعة الإستراتيجية الروسية وتفاعلها مع الأزمة

السورية، عبر رصد العمليات والإجراءات التي قامت بها استجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصاديه .

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات الأجنبية والعربية بعض الأبعاد الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط وتحديدًا سوريا، ولكنها لم تتناول الأبعاد التي تناولتها هذه الدراسة، ونستعرض أهمها تاليًا حسب حداثة الدراسة :

دراسة شنيب (٢٠١٩) الدور الروسي تجاه الأزمة السورية. حيث هدفت الدراسة إلى تعرف الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية في نهجها المعاصر ، وتعرف حدود تأثير الدور الروسي على سوريا بشكل خاص وعلى الشرق الأوسط بشكل عام. وقد استندت الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين التدخل الروسي في سوريا وبين تجديد النهج أو السلوك الروسي العالمي لكونها قوة كبرى فاعلة ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تثبت الأزمة السورية أن الطاقة هي المحرك الأبرز للنزاعات الدولية، وأن حرب الغاز هي حرب القرن الواحد والعشرين. وإن بناء القواعد العسكرية الروسية في سوريا ونجاحها في حسم المعارك على الأرض السورية لصالحها يعني أن روسيا تمثل الرقم الصعب في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

ودراسة Ahmed (٢٠١٨) بعنوان: الدور الروسي في سوريا في ضوء إستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط (٢٠١٥-٢٠١٨)، والتي تساهم في تحليل الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط مع التركيز على أفعالها في سوريا. تثير الورقة قضايا حاسمة تتعلق بالجوانب الرئيسية للإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط. دوافعها للتدخل في سوريا، والعلاقة بين الانخراط الروسي في الصراع في سوريا والتنافس الروسي الأمريكي، وكذلك العلاقات الروسية الأوروبية، ونجاحات وفشل الإستراتيجية الروسية في سوريا وكيف يمكن لدورها في سوريا أن يؤثر على كل من المنطقة والإقليم والنظام العالمي. وتناولت هذه الورقة تحليل ومناقشة القضايا الشائكة من خلال مراجعة الأدبيات المنظمة لأهداف الإستراتيجية الروسية والمحددات في الشرق الأوسط، ودورها في الصراع السوري.

وفي دراسة Blank. (٢٠١٨) أُسُس السياسة الروسية في الشرق الأوسط، هدفت لمعرفة التوجهات الروسية في الشرق الأوسط وبينت أنه ليس هناك شكٌ في أن روسيا تفوز في الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة. هذا التطور الإستراتيجي وبصفته وزيرًا

للخارجية ورئيسا للوزراء في وقت لاحق ، وضع "يفغيني بريماكوف" الأسس الفكرية والسياسية لسياسات "فلاديمير بوتين" الحالية في الشرق الأوسط، قام بوتين بتنقيح وتعديل هذا الإطار حيثما لزم الأمر على سبيل المثال لمواجهة تهديد الإرهاب وتطوير قدرات روسيا وضع إطار العمل معادٍ لأمريكا جوهريًا ومحفز بهوس لإستعادة وضع القوة العظمى لروسيا حسبما كان في الماضي. وتعد روسيا الشرق الأوسط منطقة رئيسة لتحقيقها الأهداف السياسية الحاسمة.

ودراسة Thornton, R. (٢٠١٨) بعنوان: التزام العسكري الروسي في سوريا وشرق المتوسط، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التوجهات الروسية في منطقة الشرق الأوسط عبر تدخلها العسكري في سوريا، وبينت الدراسة أنه عادة ما تحرص القوى الغربية على التأكيد على أن تدخلاتها العسكرية الخارجية ستكون محدودة بشكل واضح. لكن الرئيس الروسي " بوتين" لا يفعل شيئًا من هذا القبيل فيما يتعلق بسوريا. ويوضح "رود ثورنتون"، فقد أوضح أن التزام القوات الروسية تجاه منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يعود إلى المدى البعيد. وهذا يمثل البعد الإستراتيجي في الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.

وفي دراسة Sadiq, S. F. (٢٠١٨) بعنوان: النضال من أجل سوريا في سياق حرب الغاز، يهدف هذا المقال إلى الكشف عن دور الغاز المكتشف ومسارات خطوط أنابيب الغاز المخطط لها على طول شرق البحر الأبيض المتوسط في الحرب السورية، التي بدأت في عام ٢٠١١ وما زالت مستمرة حتى اليوم. وتتناول هذه المقالة أهمية الغاز في القرن الحادي والعشرين وتضارب المصالح بين القوى العظمى والدول الإقليمية، والذي يتجلى في مشاريع خطوط أنابيب الغاز التي تمر عبر أراضي الجمهورية العربية السورية. وحُلل حجم الموارد الطبيعية الموجودة في سوريا ودور عامل الغاز في هذه الأزمة. وأكد أن موقف دمشق من المشاريع الغربية مثل أنابيب الغاز أو الشرق الأوسط الكبير ساهم في إشتداد الصراع. وأصبح اكتشاف حقول الغاز والنفط الجديدة في سوريا وسياسة حكومتها أحد أسباب تدخل العديد من الدول الغربية والإقليمية للإطاحة بالرئيس " الأسد"، والسيطرة على سوريا وثرواتها.

دراسة مزعاش (٢٠١٦)محددات و أنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية٢٠١١-٢٠١٥. وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل روسيا والعالم الخارجي في ظل الأزمة السورية، وفهم المحددات العامة للسلوك السياسي الروسي الخارجي، ومعرفة تصورات وإدراكات صناع القرار الروس حول الأزمة السورية، وأخذت روسيا في التفاعل مع

الأزمة من منطلق أن الدور الروسي في الأزمة السورية جاء عن طريق تلك المتغيرات الإقليمية والدولية، وأنها تسعى إلى الحفاظ على مصالحها، إلأ انها قامت بتدخل عسكري في سوريا لتبرز نفسها كقوة عالمية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تنامي الدور الروسي العالمي، تحكمه متغيرات داخلية خاصة بالنزعة القومية الروسية التي تريد استرجاع أمجاد الاتحاد السوفياتي بصفته قطبًا مهيمنًا في العالم، اعتمادًا على أدوات مكنتها من القيام بدور خارجي نشطٍ وفعال، وتمثلت هذه الأدوات بالأساس في الأداة السياسية ودورها في مجلس الأمن والدبلوماسية، والأداة العسكرية.

دراسة مطر (٢٠١٧)الدور الروسي في الازمة السورية–الدوافع والمحددات:تناقش الدراسة التدخل الروسي في الأزمة السورية وهو ما يرتبط باعتبارات جيوسياسية وتاريخية تتضح في المكانة الجيوسياسية لسوريا من ناحية، إلى جانب بواعث خاصة بروسيا تتعلق بمحاولة العودة إلى مكانتها الدولية التي فقدتها. واستعراض طبيعة المصالح الروسية التي تبتغي روسيا تحقيقها عبر التدخل في الأزمة السورية، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر روسيا في أحداث الأزمة؟

دراسة الخزرجي (٢٠١٦) الأزمة السورية وموقف الدول الكبرى. ناقشت الدراسة الثورة السورية وكيف بدأت ثورة سلمية؟ وكيف قابلها النظام السوري بالعنف؟ وما قامت به روسيا من تقديم الدعم في الأمم المتحدة مستخدمةً حق النقض لصالح النظام السوري، إضافة الدعم العسكري. وركزت الدراسة على أن لعبة التوازنات ومصالح الدول الكبرى والإقليمية أضحت هي الطاغية والسائدة على أجواء الأزمة السورية والموجه الحقيقي لها. هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب الثورة السورية محاولة تفسير استخدام روسيا والصين حق النقض (الفيتو) مما أدى الى إطالة أمد الأزمة . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها ظهور تحالفات إقليمية وأخرى دولية، ولعل أهم هذه التحالفات التحالف الروسي الصيني الذي وَجد أن الأزمة تشكل فرصة للحد من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمي.

دراسة الجبوري (٢٠١٥)الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية. بيّنت الدراسة أن الأزمة السورية قد خلقت تكتلات دولية، وكشفت شروخ تعتري النظام الدولي، والإفصاح عن الخلافات التي كانت مغطاة بغطاء المجتمع الدولي ،والشرعية الدولية التي بدأت تتصدع وتنهار أمام مصالح الدول التي تتزعم النظام العالمي. وقد انتهى الباحث إلى عدة

سيناريوهات قد تأخذها الأزمة السورية؛ الأول: أن يسمح للنظام السوري بأن يأخذ على عاتقه إنهاء الإحتجاجات.

والثاني: هو تدخل عربي عربي، أو عربي دولي يقنع النظام بالتنحي.

الثالث: تدخل دولي حاسم تحت البند السابع، أما الرابع فهو ترك الساحة مفتوحة للصراع والمراقبة الفاعلة عن كثب.

دراسة الناصر ، ولقمان (٢٠١٦) دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية. ترى الدراسة أن "بوتن" لم يقتحم الميدان السوري كتحدٍ مباشر للولايات المتحدة الأمريكية ،لكنه في الواقع استجابة للإشارات الأمريكية المعلنة والمُضمَرة؛ نظرًا لانسحابها الجزئي من الشرق الأوسط. وتؤكد الدراسة على أن الدخول الروسي للشرق الأوسط يتركز حول نقطتين أساسيتين: أولاهما: ملء الفراغ الناتج عن الخروج الطوعي للولايات المتحدة الأمريكية. وثانيهما: محاولة روسيا استعادة مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابقة، وخلصت الدراسة إلى جملة نتائج من أبرزها أن روسيا تخشى من سريان مبدأ تغيير الأنظمة بالتدخل الخارجي؛ وهو مبدأ يشكل تهديدًا مباشرًا للسلطة الروسية الحالية وحلفائها في أقاليم أخرى مثل(القوقاز وآسيا الوسطى والشيشان) بل يمكن أن ينتهي إلى التدخل في روسيا نفسها.

دراسة عبيد (٢٠١٦)الأبعاد الإستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية. تبحث الدراسة في الأهمية الإستراتيجية لسوريا لدى صانع القرار الروسي وتشير الدراسة إلى أن الأزمة السورية تعد مدخلا مباشرًا لعودة نفوذها الدولي والإقليمي وأن الحضور السياسي والعسكري الروسي يمثل إعلانًا صريحًا لعودة روسيا دولة عظمى . ومن جملة ما انتهت إليه الدراسة أن تَفتُّت سوريا يحمل تداعيات خطيرة على الأمن القومي الروسي؛ لذا عززت روسيا من حضورها في المنطقة العربية عمومًا وفي سوريا بشكل خاص.

دراسة نوار ،وطعمة (٢٠١٥)الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر،وسوريا أنموذجا): ناقشت هذه الدراسة التحول في السياسة الخارجية الروسية _والتي لم تحدد أهدافها ومصالحها الوطنية في الشرق الأوسط في التسعينات_ إلى سياسةٍ نشطة وفاعلة في المنطقة وخاصة بعد وصول "بوتن" للسلطة وهدفت الدراسة إلى بيان موقف روسيا من ثورات الربيع العربي والذي كان متفاوتا في شدته، فلم تتدخل في اليمن أو البحرين ولكنها أبدت موقفا أكثر تشددًا في ثورات مصر وليبيا فيما كان موقفها حازمًا في سوريا؛ وذلك خشية امتداد الإحتجاجات إلى دول الجوار الروسي في آسيا الوسطى.

دراسة الشيخ (٢٠١٣)أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية. ترى الدراسة أن روسيا حسمت موقفها مبكرًا من الأزمة السورية وذلك بعكس ثورات الربيع العربي، وأسباب اتخاذ روسيا لهذا الموقف، إضافة إلى تطور الموقف الروسي من الأزمة السورية ورفضها أن يتحمل النظام وحده مسؤولية العنف؛ فهي تحمل الطرفين المسؤولية وتعارض بشدة أي تدخل خارجي وحاولت الدراسة إثبات المصالح والأسباب التي دفعت روسيا لهذا الدعم المعلن والصريح للنظام السوري في وجه ضغوط إقليمية ودولية وداخلية؛ أهمها العوامل الإستراتيجية التي تجعل الطريق سالكًا في حال سقوط النظام السوري أمام الولايات المتحدة باتجاه آسيا الوسطى، الأمر الذي يمكن الولايات المتحدة من مواصلة نشر الفوضى في محيط روسيا والصين. أيضًا فقدان أهم حليف لروسيا في المنطقة العربية يترتب عليه فقدان القاعدة البحرية في سوريا التي تصل روسيا من خلالها للمياه الدافئة .

أولا: طبيعة الأزمة السورية وتداعياتها

ترتبط الأزمة السورية ارتباطا وثيقا بالأسباب الإقليمية والدولية ،على الرغم من العوامل التي أَججت الأزمة الحالية وتفعيلها والتي تعود في جذورها إلى الترهل المؤسسيّ الذي همّش قطاعات كبيرة من المجتمع ،حارمًا إياها من المساهمة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. عبدالكريم (٢٠١٨، ص:١٥)

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام(٢٠١٠) وبداية (٢٠١١) موجة من الاحتجاجات التي ترفض الأوضاع القائمة في بلدانها ساعية إلى الحرية والمطالبة بالحقوق الجماعية والفردية والعدالة الاجتماعية، وعُرفت هذه الاحتجاجات باسم (الربيع العربي) وقد ابتدأت بتونس ثم مصر، ثم ليبيا واليمن وأدت إلى إسقاط الأنظمة السياسية القائمة في تلك البلدان، ولم تكن سوريا بمنأى عن تلك الأحداث لتشابه الأوضاع الداخلية ولذا اندلعت الثورة السورية ووصلت إلى تصادم حقيقي بين الثوار والجيش السوري وذلك عندما تمكنت مجموعات من الجيش الحر في تموز (٢٠١٢) من الدخول إلى مدينة حلب وهي من المدن الكبرى والمهمة وانتزاع أقسام منها من أيدي النظام، وبدا جليًا أن الوضع تحول من ثورة شعبية إلى ساحة قتال حقيقية، وقد حاول النظام أن يسيطر على الساحة بكل الوسائل لكنه لم يستطع ذلك، بل تعقدت الأمور أكثر وهنا بدأت الأطراف الخارجية تتدخل لإيجاد الحلول للأزمة بما يتوافق ومصالحها.

أما على الصعيد الخارجي: فقد أدى استمرار الأزمة السورية وارتفاع مستوى العنف بين أطرافها إلى تحرك بعض الأطراف العربية لإيجاد حلول لإنهاء الأزمة. وهنا يمكن رصد مستويين من التدخل: المستوى الأول مستوى المنظمات الدولية، والمستوى الثاني مستوى القوى الدولية والقوى الإقليمية؛ فعلى مستوى المنظمات برز مشروع جامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية أولا وتلاه مشروع الأمم المتحدة. أما الأولى فقد صاغت مشروعًا بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ (٢٧آب ٢٠١١) يطالب النظام السوري بوقف العنف والسماح بالتظاهر وإطلاق سراح المعتقلين، وقد وافق النظام السوري على ذلك بعد مماطلة وتعديلات على المشروع، وقد أُرسل بعثة مراقبين عرب إلى سوريا لكن هذه البعثة سحبت؛ لعدم التزام النظام بوقف العمليات العسكرية. (الجبوري،٢٠١٦ :٤٥).

وبناءً على خطة "أنان" وبعد قرارين سابقين في تشرين أول (٢٠١١) وشباط (٢٠١٢) أفشلهما "الفيتو" الروسي الصيني أصدر مجلس الأمن أول قراراته المتعلقة بالأزمة السورية بتاريخ (١٤نيسان٢٠١٢) ويحمل الرقم (٢٠٤٢) الذي أكد على ضرورة تنفيذ خطة "أنان" للسلام وضرورة الموافقة على إرسال بعثة مراقبين، تتألف من (٣٠) عضوا لمراقبة وقف إطلاق النار، ثم بتاريخ (٢١ نيسان(٢٠١٢) أصدر المجلس قرارًا جديدًا تحت الرقم (٢٠٤٣) ويؤكد على ما جاء في القرار(٢٠٤٢) ونشر(٣٠٠) مراقب في أنحاء سوريا لمدة ثلاثة شهور ثم توالت القرارات الأممية المتعلقة بالأزمة السورية وتؤكد جميعها على وقف العنف واحترام حقوق الإنسان وحظر استخدام الأسلحة الكيماوية، وضرورة الانتقال لعملية سياسية، إلّا أن كل ذلك قابلته روسيا والصين بحق النقض "الفيتو" ووقف العالم عاجزًا عن إصدار أو تنفيذ قرارات تُنهي الحرب الدائرة في سوريا. (الشاهر،٢٠١٧).

عُقدت بين عامي(٢٠١٢ و٢٠١٧)ثمانية مؤتمرات بشأن الأزمة السورية في مدينة "جنيف" السويسرية، في ظل ظروف متباينة. وخلال المفاوضات التي جمعت وفدي المعارضة والنظام السوريين تحت رعاية الأمم المتحدة، ظهرت خلافات جوهرية بين الطرفين حالت دون حسم القضايا المطروحة للتفاوض وانتهت سلسلة مؤتمرات جنيف بعقد مؤتمر فينا (٩) بتاريخ (٢٥) كانون ثاني (٢٠١٨) وقَدّمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية للمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا" دي ميستورا" مقترحًا بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سوريا إستنادا للقرار(٢٢٥٤) الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام (٢٠١٥). غير أن النظام السوري رفض

المقترح ورأى مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة "الجعفري" أن هذه الورقة غير رسمية ومرفوضة بتفاصيلها كافة وهي تصور أن مؤتمر "جنيف" قد فشل ومحاولة لتقويض جهود "جنيف" و"سوتشي" وإنهاء محاولات الحل السياسي. (الشيخ، ٢٠١٨).

وبموازاة مؤتمرات "جنيف" لحل الأزمة السورية، كان هناك إجتماعات الأستانة؛ حيث أطلق الرئيس الكزخي "نزاربابيف" وهو صديق مقرب من "بوتن"، في ربيع (٢٠١٥) مبادرة الأستانة لحل الأزمة السورية، وقد شكّل لهذه المبادرة لجنة من الشخصيات العالمية مثل "البرادعي" ووزير الخارجية الفرنسي الأسبق "كوشنير" ومعهم "شمعون بيريز" لكن هذه اللجنة لم تجتمع إلا مرة واحدة في أيلول (٢٠١٥). (بالونش ،٢٠١٧).

ومما يمكن أن نلحظه أن روسيا قد تعاملت مع الأزمة السورية وفق نظرتها إلى الأهمية الجيوسياسية لموقع سوريا، فهي ترى فيها موطئ قدم على شواطئ البحر المتوسط يتيح لأسطولها المرابط في البحر الأسود منفذًا للبحر المتوسط ومنه إلى سائر بحار العالم. وهكذا جاء الموقف الروسي من الأزمة السورية؛ ليعزز رغبة روسيا بموقف مقابل لإستراتيجية الولايات المتحدة، مستغلة الانكفاء الأمريكي، إذ لا ترغب أيضا بتقلص نفوذها كما حصل في ليبيا. ولأن الثورة السورية قد تقف حاجزًا أمام الطموح الروسي مستقبلا فقد كان الموقف الروسي سلبيًا منها ومنذ بداية الأزمة، وتجلى ذلك بالدعم المتواصل للنظام السوري ميدانيًا بالسلاح وسياسيًا باستخدام (الفيتو) بشكل متكرر في وجه القرارات الدولية التي تدين النظام كافة. (بشارة، ٢٠١٣: ٤٨٦).

ثانيا: دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية

لا يمكن فصل الرؤية الروسية عن سوريا عن رؤيتها الأوسع للمنطقة العربية والشرق الأوسط ودورها العالمي، وكذلك الطموح الروسي لإعادة تعريف القوة الروسية ولعب دور التنافس أو الاستقطاب المتوازن للولايات المتحدة. ينظر السياسيون الروس إلى الشرق الأوسط من منظور إستراتيجي إلا أنّ هذا الرأي لم يأخذ طريقه ليظهر بوضوح بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة لحالة الفوضى داخل روسيا وفي الدول المجاورة الروسية. كان قرار الدولة أولوية، ثم التدخل في دول الجوار لفرض الظروف التي تساهم في استقرار الوضع الداخلي الروسي ثم التحرك نحو تعزيز إستراتيجية التوسع للوصول إلى الشرق الأوسط. (مبروك ،٢٠١٧: ٢١٢).

شكّلت هذه الركائز قناعات لدى صانع القرار الروسي، فكانت عوامل دافعة لاتخاذ موقف باتجاه سوريا، ويمكن إجمال الدوافع الروسية بالنقاط الآتية:

١- الدوافع الجيوستراتيجية: تتخوف روسيا من أن تتبع الولايات المتحدة إستراتيجية تطويق لها فقد شكل تمدد الولايات المتحدة والغرب في المحيط الروسي دافعًا من دوافع التدخل في الأزمة السورية. ويرى الروس أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمواجهة روسيا في الفضاء الأوراسي وفي الفضاء الروسي نفسه، ويسعون لمحاصرة روسيا في خط تحكُّم وسيطرة على شكل قوس جغرافي، يمتد من تخوم روسيا مع أوروبا إلى أوكرانيا ويمتد ليشمل آسيا الصغرى وسوريا. وتعمل الولايات المتحدة على تغطية ذلك القوس بقواعد عسكرية في شمال العراق وشمال شرق سورية إضافة إلى قواعدها في تركيا وفلسطين المحتلة ودول الخليج العربي؛ ولذا ترى روسيا أن عليها القيام بالتدخل في سوريا لإفشال إستراتيجية الولايات المتحدة هذه وهي تعلم أن إسقاط النظام السوري سوف يتبعه محاولة إسقاط النظام الإيراني الحليف الآخر لروسيا. (محفوض ،٢٠١٨: ٨).

٢- دافع المصالح السياسية: يصطف إلى جانب ما تقدم، دافع آخر وهو دافع المصالح الروسية، إذ أن الأحداث التي شهدها العالم العربي (الربيع العربي) أدت إلى تصاعد دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في السياسات الداخلية لدول المنطقة، بعد أن دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظم القائمة في المنطقة، وخاصة تلك التي تتبنى مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وحتى الأنظمة السياسية التي تعارف المجتمع الدولي على وصفها بالمعتدلة تعرضت هي الأخرى لضغوطات خارجية متزايدة وخاصة بعد أحداث سبتمبر(٢٠١١) لإجراء إصلاحات سياسية. (عبد الناصر،لقمان،٢٠١٦: ٨٢).

هذه الظروف مَهدت لتنامي نفوذ قوى إقليمية مثل تركيا وإيران، فقد أدت موجات الربيع العربي إلى دفع التنافس بين هاتين القوتين الإقليميتين إلى مستويات متقدمة؛ حيث تسببت الأزمة السورية بتوتر العلاقات التركية الإيرانية وذلك انطلاقا من نظرة كل منهما للأزمة وكموقف رئيس ومبدئي لكل من الدولتين نجد أن تركيا تدعم المعارضة وأحد أهم أهداف هذا الدعم هو الحد من نفوذ إيران في سوريا، وتقف إيران إلى جانب النظام في قمعه للمتظاهرين. ومن أسباب الموقف الإيراني هو محاولة التغلغل في مؤسسة الحكم السورية كما تغلغلت في العراق، وبناء على هذين الموقفين المبدئيين سعت كل منهما لتعظيم مصالحها في سوريا،

وزيادة نفوذها وهذا النفوذ حتمًا يحد من نفوذ القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة. (العربي، ٢٠١٦: ٨).

٣- الدوافع الاقتصادية: إلى جانب ما تقدم ذكره من دوافع ، والتي تحث روسيا على زيادة انغماسها في الشرق الأوسط هناك الدوافع الاقتصادية فالنهضة الاقتصادية هي الهدف الرئيس لكل الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية. ولما كانت الطاقة هي المحرك الأساس لعجلة الاقتصاد فإن روسيا تسعى لأن تلعب دورًا مؤثرًا في هذا المجال فهي دولة منتجة ومصدرة للغاز وكذلك هي دولة كبرى تسعى للسيطرة على هذا القطاع. إنّ حجم الاحتياطات السورية المتوقعة من الغاز كبيرة جدًا وأن سوريا تشكل الممر الرئيس لخطوط الغاز بين المنتجين من دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط وكذلك شمال أفريقيا باتجاه أوروبا، وتخوف روسيا من أن تكون الدول الأوروبية قادرة على الاستغناء عن الغاز الروسي والحصول عليه من مصادره مباشرة يعرض روسيا لخسائر اقتصادية كبيرة، ويضعف من محاولات سيطرتها على سوق الغاز مما ينعكس على دورها السياسي ويفقدها عنصرا أساسيًا من عناصر الضغط على أوروبا. (يعقوب ،٢٠١٦).

جانب اقتصادي آخر يضاف إلى جانب الطاقة وهو تجارة السلاح؛ فسوريا تعدّ سوقا تقليديًا وقديمًا لشركات الأسلحة الروسية وبعد مجيء الأسد وبوتن إلى السلطة في عام (٢٠٠٠) ازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة ملحوظة. وطبقا لمركز تحليل الإستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست) فإن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات بقيمة ٤مليارات دولار حتى عام(٢٠١٣)، مما يجعل قيمة المبيعات خلال الفترة من (٢٠٠٦إلى ٢٠١٣) حوالي ٨مليارات دولار. (الجبوري ،٢٠١٦: ٥٢). ورغم أن الأرقام الحديثة تغيب عن التداول إلا أن الحرب الدائرة في سوريا منذ عام (٢٠١١) إلى اليوم، وحجم العمليات العسكرية الدائرة توحي أنه سَيُسجل رقمًا غير مسبوق في مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا. (ونوس ،٢٠١٥).

٤- الدوافع العسكرية: التدخل العسكري الروسي تمثل في استغلال روسيا لفشل التحالف الدولي في تحقيق النصر على داعش بعد مرور عام من الضربات الجوية وبدأت إعلاميًا بالترويج لمخاطر سقوط دمشق بيد تنظيم داعش، ثم بدأت في نهاية أيلول(٢٠١٥)بأول تدخل لها خارج روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتية وقد ركزت روسيا على أن دوافع تدخلها في سوريا جاءت لمنع انهيار كيان الدولة السورية ومؤسساتها كالذي حصل في الصومال

والعراق وتحولها لبؤر إرهابية تهدد جيرانها. وأعلنت الأجهزة الأمنية الروسية أن حوالي ثلاثة آلاف مواطن من روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق يقاتلون في العراق وسوريا وعودتهم تشكل تهديدًا أمنيا لمجتمعاتهم مما يشكل دافعًا لروسيا لقتالهم في مواقعهم. (الياس، ٢٠١٦).

رأى بوتين أن توسيع القدرة البحرية الروسية تعد ركيزة أساسية في تقوية قدرة بلاده العسكرية وخلال تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى منذ عام (١٩٩١) التي جرت في ١٠ كانون الثاني/ يناير، قال "بوتين": "أود أن أؤكد مجددًا أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسة". وهكذا فإن سقوط الأسد يعني خسارة روسيا لقاعدتها العسكرية الوحيدة خارج الاتحاد السوفياتي السابق؛ أي مركز التموين البحري في ميناء طرطوس السوري. وفي الأسبوع نفسه الذي وردت فيه تعليقات "بوتن"، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن قيام تمارين بحرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي وصفها مسؤولون روس بأنها "الأكبر في تاريخ روسيا". ولم تعط موسكو مؤشرات بأن التمارين ترتبط بالصراع السوري، ولكن توقيتها يمكن فهمه إشارة أن روسيا لا تنوي التراجع عن دعمها للنظام. (بورشفسكايا ،٢٠١٣).

ثالثا: أهداف التدخل الروسي في الأزمة السورية

إن من أبرز الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها من خلال التدخل في الأزمة السورية هي:

١- الأهداف الجيوستراتيجية: تعتبر الأوضاع الدولية فرصة لإعادة روسيا إلى واجهة السياسة العالمية بعد أن غابت عنها لفترة من الوقت ،ساعية إلى المحافظة على مصالحها الجيوستراتيجية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سيطرت في الأعوام الأخيرة منفردة على منطقة الشرق الأوسط؛ لذا شكلت سوريا ما يشبه منطقة سعت من خلالها لاختبار قدراتها على العودة للساحة العالمية كقوة ذات دور أساسي ومؤثر، وعلى هذا كان التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية منطلقا أساسيًا يجسد الأهمية التي يشكلها الشرق الأوسط لتحقيق أهداف روسيا الجيوستراتيجية. القيسي (٢٠١٩،ص:١٤٦)

٢- الاهداف السياسية: تعدّ سوريا أهم حليف إستراتيجي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يعود تاريخ العلاقة بينهما إلى عام (١٩٤٤)، وتعززت بمجيء "حافظ الأسد" للسلطة عام

(١٩٧٠). وأول الأهداف السياسية لروسيا التي يمكن رصدها هو محاولة العودة بمثابة قوة عظمى واستعادة المكانة التي خسرتها بتفكك الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١) والذي كان من نتائجه تحول العالم إلى القطب الواحد وهو القطب الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت عوامل مظاهر القوة الروسية بالتنامي، وأخذ الدور الروسي يسهم في تحديد بيئة النظام الدولي بكل متغيراتها (راشد،٢٠١٣ :١٨-١٩).

منذ وصول "بوتن" للسلطة عام (٢٠٠٠) كان هدفه الرئيس يتحدد بالارتقاء بروسيا إلى مستوى شريك أساسي للغرب في التوازنات العالمية؛ لذا إنطلقت سياستة الخارجية من مقاربة مفادها أن لروسيا خصوصية كقوة كبرى، فهي تمتاز جغرافيا بمساحة شاسعة تربط بين أوروبا وآسيا، ولذلك فتوسع الغرب في مجال نفوذ الإتحاد السوفييتي السابق تظنه روسيا تهديدًا وتدخلًا خارجيًا، والسيطرة على هذه المناطق من قبل الغرب يهدد الهوية "الأوروواسيوية" لروسيا، وتقلص من دورها العالمي والإقليمي، وفي حال عجزها عن الحفاظ على مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق، تؤكد عجزها أن تكون قوة عظمى. (فرج، ٢٠١٦).

٣- الأهداف الاقتصادية: تنوعت المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا. وأبرز مظاهر التعاون بينهما كان في قطاع الطاقة ثم في مبيعات السلاح؛ حيث وُقع إتفاق للتعاون الاقتصادي بين البلدين عام (٢٠٠٥) وأبرز ماجاء فيه هو القرار بشطب حوالي (٧٣٪) أي ما يعادل (٩.٥) مليار دولار من الديون الروسية المستحقة على سوريا التي قدرت بحوالي (١٣) مليار دولار. بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام (٢٠١٠) حوالي مليار دولار، في حين إرتفع بعد الأحداث في سوريا إلى(٢) مليار دولار. وتقف الحرب الدائرة عائقا في زيادة التبادل التجاري. (سوغولوف، ٢٠١٧). أما الاستثمار في مجال الطاقة فقد حظي باهتمام كبير لدى الجانب الروسي؛ وذلك للرؤية الروسية لسوريا في مجال الطاقة التي تستند على قناعتين؛ الأولى: أن قطاع الطاقة السورية يوفر فرصًا للشركات الروسية وخاصة في مجال البنية التحتية؛ لذا وقعت عقود استثمار بقيمة(١.٦) مليار دولار في هذا القطاع. ووقعت شركة "سيوز نفتا غاز" الروسية عام(٢٠١٣) عقودا للتنقيب عن الغاز والنفط مقابل السواحل السورية يمتد ل(٢٥) عامًا.

إن روسيا لا تخشى من منافسة سورية لها في سوق الطاقة العالمي حاليا، فإسهام سوريا في الطاقة العالمية من النفط لا يتجاوز (٠.٢٪) وباحتياطي يقدر ب(٢.٥) مليار برميل، ومن الغاز الطبيعي (٨.٩٥) مليار وهو لا يكاد يكفي حاجتها المحلية، علمًا أن هناك مؤشرات

لكميات ضخمة قبالة السواحل السورية تسعى روسيا للإستثمار فيها، (سوغولوف ،٢٠١٧). وثانيًا: ترى روسيا أن الموقع الإستراتيجي لسوريا يجعل منها ممرًا محتملًا لخطوط نقل الغاز إلى أوروبا عبر تركيا أكثر منها مزودًا له مما يهدد سيطرتها على سوق الغاز الأوروبي والذي تتجاوز حصة روسيا فيه (٦٤٪) لذلك تفضل روسيا أن تكون شريك للجانب السوري في تطوير هذا القطاع بدلًا من منافسته في المستقبل. (السعدي،٢٠١٥).

٤- الأهداف العسكرية والأمنية: لقد أصبحت الأرض السورية ساحة للصراعات السياسية التي تحولت إلى صراعات عسكرية، فالنظام السوري يقاتل وإلى جانبه عدد من التنظيمات المسلحة أبرزها "فيلق القدس الإيراني" و"حزب الله اللبناني" وعدد من المليشيات الشيعية العراقية، وفي طرف المعارضة "الجيش الحر" وعدد من التنظيمات المسلحة المعارضة، وكذلك "جبهة النصرة وداعش"، يضاف إلى ذلك قوات سوريا الديمقراطية الكردية. وسعياً لتحقيق مصالحها التي لم يكن من الممكن تحقيقها إلا بتدخلٍ عسكريٍ قامت روسيا بتاريخ (٣٠أيلول ٢٠١٥) بتوجيه ضربات جوية لمواقع المعارضة السورية معلنة انخراطها العسكري في الأزمة السورية.

لروسيا مصالح قومية بسوريا تريد المحافظة عليها ومن هذه المصالح القواعد العسكرية سواء القاعدة البحرية في" طرطوس" – والتي تعد المنفذ الوحيد للبحرية الروسية على مياه البحر المتوسط الدافئة، وقد وقعت روسيا وسوريا إتفاقية في كانون ثاني (٢٠١٧) تقضي ببقاء هذه القاعدة لمدة(٤٩) عاما، وقامت بتطويرها بحيث تستطيع خدمة الأساطيل الروسية_. أم القاعدة الجوية في "حميميم" في اللاذقية والتي تنطلق منها الطائرات الروسية لتنفيذ مهام قتالية. (العبيدي ،٢٠١٧)..

يعود تمسك روسيا بدعمها لسوريا إلى العديد من الاعتبارات المستندة إلى عمق العلاقات الثنائية بين البلدين والممتدة منذ عقود، وتعد سوريا دولة محورية بالنسبة إلى التطلعات الروسية؛ حيث تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية فى المنطقة بالنسبة لروسيا وهي أيضًا ذات أهمية رئيسة فى حسابات موسكو، فموقع سوريا المطل على البحر المتوسط وعلى العديد من الدول المؤثرة في الشرق الأوسط مثل إسرائيل ولبنان والاردن وتعد أيضًا العامل الحاسم في عودة روسيا بصفتها قوة عظمى .

الخاتمة

منذ عام (٢٠٠٠) تنادي روسيا" بضرورة وجود نظام دولي متعدد الأقطاب وإعادة رسم خارطة التحالفات الدولية، بعد خروج البلاد من حالة الارتباك الداخلي الذي عانت منه بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وما تعرضت له مكانتها الدولية من تراجع. ولأهمية التعددية القطبية كمطلب أساس بالنسبة لروسيا فقد ضمنت الاستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية الذي صدر في عام (٢٠٠٠) في مسعًى لوقف انهيار الدور العالمي لروسيا وقد شاركت الصين روسيا في هذا التوجه. ولعل انخراط روسيا في الشرق الأوسط وفي الأزمة السورية تحديدًا يأتي استجابة لهذا التوجه، ومن الواضح أنها قد صاغت إستراتيجية طويلة المدى في المنطقة، وتريد انخراطا نشطًا وجوهريًا. فالدوافع الروسية المتعلقة بالاقتصاد واستقرار داخلها الأمني ومكانتها على الساحة الدولية لا زالت قائمة وتنمو، وهي تسعى إلى استغلال تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تستغل روسيا أحداث الشرق الأوسط من أجل إعادة ترسيخ صورتها كقوة عظمى، مستفيدة من قوتها العسكرية الحديثة، ومنتفعة لحد بعيد من الأزمة السورية على خلفية موقف الولايات المتحدة والغرب وسياستهما المرتبكة تجاه أحداث سوريا. ومن الواضح أنها حققت نجاحات في ملف الأزمة السورية، لكن من المحتمل عدم استطاعتها تحويل هذه النجاحات إلى قوة إستراتيجية في ظل احتمالية استمرار الثورة السورية إلى مدى طويل.

لقد أبانت الأزمة السورية عن وزن سوريا الأقليمي والذي دفع مختلف القوى العالمية الفاعلة على المسرح العالمي ودول الجوار الإقليمي المنغمسة في الأزمة السورية لتبني توجهات أطياف داخلية من أطراف النزاع مما جعل الأزمة السورية تسلك مسلكا غير واضح بسبب سعي فواعل جيواستراتيجية على تغيير معادلات التوازنات والتفاعلات في المنطقة مما يشير الى أن مستقبل النظام العربي برمته يحكمه الى حد بعيد تطورات الأزمة السورية والعلاقات بين القوى العالمية والإقليمية والمحلية المتشابكة على الساحة السورية.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

-باسم ،راشد(٢٠١٣)، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي. سلسلة أوراق، عدد ٩، الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية

-بشارة، عزمي(٢٠١٣) سورية: درب ألآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن.ط١، القاهرة مكتبة مدبولي.

بسيوني شدوى(٢٠١٨) مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورتين الليبية والسورية ٢٠١١-٢٠١٦.

-بالونش، فابريس(٢٠١٧) هل تحل الاستانة محل جنيف في عملية السلام السورية؟ معهد واشنطن، المرصد السياسي، ٢٧٥٤. على الموقع الإلكتروني:
www.washingtoninstitute.org/...analysis/.../will-astana-displace-geneva-in-the-syrian-p

-بورشفسكايا، آنا(٢٠١٣) مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن. على الموقع الالكتروني: www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria.

الجبوري معتز(٢٠١٥)الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية.مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية،مجلد ٥،ع(١٠)ص: ٣٥٥-٣٢٦.

-الجبوري، معتز(٢٠١٦)، "التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع:٥.

الخزرجي موفق(٢٠١٦) نظرة في الازمة السورية وموقف الدول الكبرى.مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد (٨)ص:٣٥-٦٤.

-سلام، السعدي(٢٠١٥)اهداف روسيا طويلة الامد في سوريا ،معهد كارينجي.على الرابط الإلكتروني:carnegieendowment.org/sada/61524

-الشاهر، إسماعيل(٢٠١٧)"المبادرات الدولية لحل الازمة السورية ". المركز الديمقراطي العربي. على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de

شنيب علي أحمد(٢٠١٩) الدور الروسي تجاه الازمة السورية.أطروحة دكتوراة ،جامعة قناة السويس ،مصر.

الشيخ نورهان(٢٠١٣)أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية.مجلة البيان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)مج٢٠١٣ عدد:١٠ .
.https://search.emarefa.net/detail/BIM-570034
-الشيخ، نورهان(٢٠١٦)،"الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط حدود وملامح التغيير "مجلة السياسة الدولية،٥٢، (٢٠٩)، ٩٤-٩٦.
عبدالكريم علاء(٢٠١٨) دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١ ،ابو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة ،ص:١٥.
-عبد الناصر، لقمان(٢٠١٦)،"دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية". مجلة جامعة التنمية البشرية، بغداد، مج،٢، ع:٤.

-العبيدي، مثنى(٢٠١٧) الملف السوري بين تركيا وروسيا مسيرة من الافتراق والالتقاء. على الرابط الإلكتروني:
www.washingtoninstitute.org/.../syria-between-russia-and-turkey-a-case-of- divergence-and-convergence.
-العربي، نادر(٢٠١٣) العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا. مؤسسة راند. على الرابط الإلكتروني:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research.../RAND_RR258z1.arabic.pd
-فرج، مازن شريف(٢٠١٦) توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي. المركز الديمقراطي العربي. على الرابط الإلكتروني:
https://democraticac.de
القيسي محمد(٢٠١٩)اثر التدخل الروسي في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١ على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي .مجلة دراسات إقليمية ،ع:٤٢،أربيل ،العراق ،ص:١٤٦.
-مبروك، شريف(٢٠١٧)،"روسيا في المنطقة العربية طموح استراتيجي ومطامع جيوسياسية". مجلة شؤون عربية.(١٧٣).
محمد محمود عبيد (٢٠١٦)الابعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية.المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية ،العدد ٣٣-٣٤،ص:٤١٩-٤٤٢.

-محفوض، عقيل سعيد(٢٠١٨) روسيا ازاء الازمة السورية: الدوافع والاكراهات. مركز مداد. على الرابط الإلكتروني:/www.dcrs.sy

مطر ابراهيم(٢٠١٧)الدور الروسي في الازمة السورية-الدوافع والمحددات.مجلة الجامعة العراقية،مج ٣٧،ع(٣)،ص:٥٥٢-٥٦٩

مزعاش مسعودة (٢٠١٦)محددات و أنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية٢٠١١-٢٠١٥ .

URI:http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/10292

-نيكيتا، سوغولوف(٢٠١٧)الاهداف الطاقوية لروسيا في سوريا،معهد واشنطن. على الرابط الإلكتروني:-www.washingtoninstitute.org/ar/.../russias-energy-goals-in-syria

هاشم نوار ،وطعمة امجد (٢٠١٥)الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ،ومصر،وسوريا أنموذجا).مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ع:١٢

-ونوس، مالك(٢٠١٥) روسيا إقتصاد السلاح. العربي الجديد. على الرابط الإلكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/8b3136ff-cc82-4bac-9b57-5c019dc2c2f4

-الياس، سامر(٢٠١٦) التدخل الروسي في سوريا، الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة. مركز الجزيرة للدراسات. على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net

-يعقوب، مريم(٢٠١٦) تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية خلال فترة بوتن وأوباما. المركز الديموقراطي العربي،على الرابط الإلكتروني:

https://democraticac.d

المراجع الاجنبية:

- **Ahmed, Z. A. (2018). Russian Role In Syria In The Light Of Its Strategy Towards The Middle East (2015-2018). Eurasian Journal of Social Sciences, 6(3), 38-48.**
- **Blank, S. (2018). 2. The Foundations of Russian Policy in the Middle East. RUSSIA IN THE, 28.**
- **Sadiq, S. F. (2018). The struggle for Syria in context of the gas war.**
- **Thornton, R. (2018). The Russian Military Commitment in Syria and the Eastern Mediterranean: Power, Prestige and Popularity. The RUSI Journal, 163(4), 30-38.**

النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية و إتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلية (أوسلو ١)

صقر مجمود الجبالي
عضو هيئة تدريس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،
جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

الملخص:

يسعى البحث لدراسة العلاقة بين النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبنيها اتفاق أوسلو، نظراً لأهمية مكونات هذه النخبة الاجتماعية والاقتصادية الذاتية وتاثيرها على سلوك أعضائها السياسي. من خلال استخدام منهج النخبة.

ويقصد بالنخبة أعضاء الكنيست التاسعة، البالغ عددهم ١٢٠ نائبا والذين صوتوا على اتفاق أوسلو. بموافقة ٦١ صوتا و معارضة ٥٠ صوتا، وامتناع ٨ عن التصويت.

وأظهرت الدراسة علاقة الانتماء الحزبي لأعضاء النخبة التشريعية، وتبني العضو الاتفاق، وأن هناك علاقة بين الخصائص (الاجتماعية – الاقتصادية) لأعضاء النخبة التشريعية وتبني العضو اتفاق أوسلو، فأعضاء النخبة التشريعية من الحزب الحاكم (العمل) والأئتلاف الحكومي أيدو الاتفاق، وكان كبيرو السن أكثر تأييداً من جيل الشباب، والإناث من الذكور ، مما قد يشكل خطراً على مستقبل عملية السلام في ظل المؤشرات الحالية التي تشير إلى انفتاح النخبة التشريعية على جيل الشباب دون النساء في ظل تلاشي الجيل الأول والثاني من قادة إسرائيل خاصة العسكرين منهم الذين كانوا أكثر تأييداً من أعضاء النخبة ذوى التوجهات المدنية.

كلمات مفتاحية: اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، أوسلو (١)، الكنيست، النخبة.

Abstract

This study aimed at identifying the effect of being a Knesset member and the adoption of the Declaration of Principles (Oslo Agreement). Members of the Israeli Knesset (120 member) make the legislative elite that has its own socio-economic impact which determines the political behavior of these members namely their attitude towards the Declaration of Principles. To this end, the researcher employed the elite approach. The study found a significant relationship between the members' political affiliation as well as their socio-economic features and their adoption of the Declaration of Principles. The researcher found that (61 members) voted for the agreement, (50 members) voted against it, and (8 members abstained). Members of the then ruling party, i.e. the Labor Party, the members of the coalition government, the old members and the males approved the agreement. These results affect the peace process especially because the Israeli elite incline to the young and the females and that the impact of the military officials of the first and second generations is diminishing

Keywords: Elite, Palestinian-Israeli Declaration of Principles, Oslo Agreement (1), Knesset.

المقدمة

يعتبر النظام السياسي الإسرائيلي من الأنظمة البرلمانية التي تقوم بالأساس على عدة دعائم رئيسة؛ لعل أبرزها: قيام البرلمان بمنح الثقة للحكومة الإئتلافية بعد نجاح الشخص المكلف بتشكيلها من عدد من الأحزاب، واستمرارها، وبقاؤها يعتمد اساساً على استمرار تمتعها بثقة الغالبية المطلقة ودعمها من أعضاء البرلمان، واحتمال انهيار الائتلاف الحكومي إذا ما حدث خلاف جوهري قد يهدد أحد الأحزاب المنظمة للحكومة بالانسحاب منها. ويقوم البرلمان بغض النظر عن طبيعية النظام السياسي بمجموعة من الوظائف أبرزها: التشريع والتمثيل والإشراف والمراقبة والتحقيق والمحاكمة والمداولة التي تسبق عملية التصويت على القرارات أو على الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع طرف آخر (بركات،نظام، وعثمان الرواف ومحمد الحلو،١٩٨٩). وهذا ما قد يشابه الظروف نفسها التي مرت بها الحكومة الخامسة والعشرون برئاسة أسحاق رابين التي توصلت إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد مفاوضات سرية بينها وبين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية، فقد امتنع حزب شاس الديني أحد أحزاب الحكومة الإئتلافية عن التصويت على اتفاق أوسلو. ولولا دعم الأحزاب العربية في الكنيست الإسرائيلية لتأييد اتفاق أوسلو لأدى ذلك إلى حل الحكومة ولم يحصل اتفاق أوسلو على تأييد ٦١٪ مقعد من أصل ١٢٠ مقعد.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في الوقت الحاضر بعد سعى نتنياهو لإفشال عملية السلام ورفضه لأحداث تقدم جوهري في العملية السلمية وحرص على تشكيل حكوماته من طيف اليمين المتشدد الرافض لاستمرار عملية السلام.

يسعى البحث إلى دراسة الموقف السياسي للنخبة التشريعية الإسرائيلية وتحليل خصائصها الاجتماعية – الاقتصادية لمعرفة أثرها على تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أوسلو ١)، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الانتماء الحزبي لأعضاء النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية. ودراسة العلاقة بين الخصائص الاجتماعية – الاقصادية للنخبة التشريعية الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية. ودراسة العلاقة بين مصادر تجنيد النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، ودراسة العلاقة بين مستوي المنصب العسكري الذي تولاهُ

عضو النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أثر تكوينات النخبة التشريعية الإسرائيلية على تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية من خلال دراسة أثر الانتماء الحزبي والخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لأعضاء النخبة التشريعية على تبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، وكذلك التعرف على مدى تأثير مصدر تجنيد أعضاء النخبة التشريعية على تبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، وهذا ما تسعى إليه الدراسة، ومن ثم تصبح التساؤلات الجديرة بالبحث هي:-

١. هل هناك علاقة بين الانتماء الحزبي للنخبة التشريعية الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية؟
٢. هل هناك علاقة بين الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية (معدل العمر، ومكان الولادة، ومكان الإقامة، ومهنة العضو، والمستوي العلمي، ومكان الدراسة) للنخبة التشريعية الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية؟
٣. هل هناك علاقة بين مصادر تجنيد النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية؟
٤. هل هناك عوامل ذاتية تتعلق بتكوينات النخبة التشريعية الإسرائيلية وتؤثر على توجهاتها نحو العملية السلام؟

وتنطلق الدراسة من الفرضيات الرئيسة التالية:

١. هناك علاقة بين الانتماء الحزبي للنخبة التشريعية الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.
٢. هناك علاقة بين الخصائص الاجتماعية – الاقصادية (معدل العمر، الجنس، الدين، ومكان الولادة، ومكان الأقامة، ومهنة العضو، والمستوي العلمي، ومكان الدراسة، التخصص) للنخبة التشريعية الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.
٣. هناك علاقة بين مصادر تجنيد النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية؟

الدراسات السابقة:

وتشير الدراسة لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، ولكن لم تتناول أي منها بالطريقة النوعية والإحصائية التي تناولتها هذه الدراسة، والتي تعتبر فريدة في هذا المجال ، من بين هذه الدراسات:

دراسة عبد الرشيد (٢٠١٨) بعنوان معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام ١٩٩٤ – دراسة لدوافعها السياسية والاقتصادية وانعكاساتها، هدفت الدراسة إلى إظهار الدوافع الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن الدبلوماسية الأردنية استجابت للتغيرات والضغوط الدولية والإقليمية نحو التوجه نحو السلام في غياب موقف عربي متماسك ومتسق لأسباب داخلية أو خارجية ، وحرص الأردن على توفير مظلة شرعية الفلسطينيين تضع إسرائيل أمام حقيقة ، وهي وجود حزب يمثل الشعب الفلسطيني ، وانتهت حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل

دراسة جبالي (٢٠١٨) اتجاهات النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية حول معاهدة كامب ديفيد. يسعى البحث إلى دراسة العلاقة بين النخبة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) وتبنيها لمعاهدة كامب ديفيد (معاهدة السلام مع مصر) ، بالنظر إلى أهمية مكونات هذه الذات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على سلوك أعضاء سياسيين. باستخدام نهج النخبة. النخبة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) تعني الهيئة التشريعية التاسعة (الكنيست) ، وعددها (١٢٠) ، التي صوتت على معاهدة كامب ديفيد. وبأغلبية (٨٤) صوتاً ، و (١٩) صوتاً ، و (١٧) امتناعاً ، أظهرت الدراسة علاقة الانتماء الحزبي لأعضاء النخبة التشريعية ، واعتماد المعاهدة من قبل أعضاء النخبة التشريعية من الحزب الحاكم. (الليكود) والمعارضة دعموا المعاهدة ، وكان الأعضاء المسنون أكثر دعمًا للجيل الأصغر من الذكور أو الإناث ، الأمر الذي قد يشكل تهديدًا لمستقبل عملية السلام في ضوء المؤشرات الحالية على أن النخبة التشريعية تنفتح على الإناث والجيل الأصغر في ضوء اختفاء الجيلين الأول والثاني من القادة الإسرائيليين (رابين وبيريز) بين قادة إسرائيل وظهور جيل أصغر سنا قد لا يسهم في تحقيق عملية سلام لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي.

أيضا دراسة Arieli & Cohen (2013) بعنوان: رواد الأعمال في مجال السياسة والتعاون عبر الحدود بعد الصراع: إطار مفاهيمي والقضية الإسرائيلية الأردنية. تهدف إلى معرفة دور السياسيين في تشكيل الاتجاهات نحو تطبيع العلاقات بين دول الجوار بعد الحل الرسمي للصراع ، وقد حللت دوافع وتفضيلات واستراتيجيات اللاعبين المحليين ، وخلصت إلى

أن الحاجة إلى الاهتمام ودعم صانعي القرار الوطنيين فيما يتعلق بأنشطة الرواد السياسيين باعتبارها ضرورية لتحقيق إمكانات التطبيع بعد الصراع. تركيز العديد من الجهود والاستثمارات الموجهة نحو استقرار العلاقات في المنطقة الحدودية الأردنية منذ معاهدة السلام عام ١٩٩٤.

الجبالي (٢٠١٣) النخبة الإسرائيلية الحاكمة وخطة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة. تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النخبة الوزارية الإسرائيلية وتبنيها خطة انسحاب أحادية الجانب من الأراضي الفلسطينية. أظهرت الدراسة ، بتحليل العلاقة بين الانتماء الحزبي وتبني الأعضاء لخطة الانسحاب ، أن جميع أعضاء حزب شينوي و٨٥.٧٪ من أعضاء كديما أيدوا الخطة ، وأن جميع وزراء الحزب الديني الوطني اسرائيل بعلية ويسرائيل بيتنا عارض ذلك. ووجد أيضا أن أولئك الذين بلغوا السبعين أو الستين أو الخمسين من العمر أيدوا الخطة بينما عارضها في سن الأربعين. كما أظهر أن ٥٦.٣٪ من الوزراء المولودين في إسرائيل أيدوا خطة الانسحاب و٨٠٪. وفيما يتعلق بالتجنيد في النظام الإداري العسكري أو السياسي ، فإن ٩٥٪ من النخبة الوزارية يؤدون الخدمة العسكرية ، ونحو ٦٨.٤٪ يؤيدون خطة الانسحاب من جانب واحد

حسب دراسة **Beaumont** (١٩٩٧) بعنوان: تقسيم مياه نهر الأردن: تحليل لمعاهدة السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤. هدفت الدراسة إلى معرفة حصول الأردن على حقه في الحصول على المياه ، وخلصت إلى أن إسرائيل ستحافظ على جميع مياه حوض الأردن الأعلى ، والتي يبلغ مجموعها حوالي ٦٠٠ متر مكعب في السنة. في الجزء السفلي من الحوض ، يعطي الأردن نسبة صغيرة من المياه من التيار الرئيسي ، بالإضافة إلى نسبة أكبر من تدفق اليرموك. حجم المياه التي سيحصل عليها الأردن الآن أقل بكثير من تخصيصات المياه لخطة جونستون في الخمسينيات

دراسة **Satloff**, (١٩٩٥) بعنوان: معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل وثيقة ملحوظة ، بدأت من سؤال رئيسي: كيف سيبدو السلام الكامل بين العرب والإسرائيليين؟ وخلصت إلى أنها بدت وكأنها حالة مطلقة من الوجود ، لكن نظرة فاحصة على معاهدات إسرائيل مع مصر والأردن تظهر أن "السلام الكامل" هو مصطلح نسبي يختلف في المحتوى وتطور بمرور الوقت و له آثار كبيرة على المستقبل.

وتستخدم الدراسة منهج النخبة في دراستها للأصول الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء النخبة التشريعية الإسرائلية؛ وذلك لمعرفة مدى العلاقة بين الخصائص الاجتماعية لأعضاء النخبة التشريعية الإسرائلية وبين تبني الأعضاء اتفاق أوسلو ١.

وهناك اتجاهان في موضوع تكوين النخبة، الأول: يرى أن فرصة أي مواطن في دخول النخبة لا علاقة لها بالمهنة، والتعليم، والاتجاه السياسي، والانتماء الحزبي، والأصل العائلي، والسن، والنوع، والدين، والأصل العرقي ... الخ، ولذا تكون كل شريحة اجتماعية ممثلة في بنية النخبة. والاتجاه الثاني على النقيض من ذلك؛ وَيرى أَن الدخول إلى النخبة يتوقف على كل هذه العوامل، الأمر الذي يعني احتكار أصحاب المكانات العليا اقتصادياً واجتماعياً القيادة السياسية. تساند الاتجاه الثاني نتائج دراسات شتى حول الأصول الاجتماعية للنخب السياسية، وإمكانية ربط الخلفية الاجتماعية لأعضاء النخبة بأدائهم السياسي(المنوفي،١٩٨٥).

وقد عرف موسكا وباريتو النخبة بأنها فئات من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة، وتكون في وضع يؤثر بشدة في عملية ممارستها، كما أدركا أن النخبة التشريعية تتألف من فئات اجتماعية متمايزة. وعرفها رايت ملز بأنها مفهوم يرتبط بالقوة، ويحدد النخبة بأنهم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع سواء أكانت تلك القوة عسكرية أم اقتصادية أم سياسية(بركات،١٩٨٣). في حين يَراها تيسير الناشف بأنها تتكون من الأشخاص الذين يملكون ويمارسون السلطة السياسية بدرجة أعظم من دور بقية أشخاص مجتمعهم(الناشف،١٩٧٥، ص ١٣١).

فالنخبة التشريعية التي وصفها موسكا وباريتو بأنها تتألف من أولئك الذين يشغلون المراكز السياسية الهامة في المجتمع ويملكون مقاليد القوة فيه(بوتومور،١٩٨٥) ويقصد بالنخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية هم أعضاء السلطة التشريعية (الكنيست) الثالثة عشرة في الدورة الواحدة والثلاثين والبالغ عددهم ١٢٠ نائبا الذين صوتوا على بلاغ الحكومة بخصوص اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية – الإسرائيلية بيوم ١٩٩٣\٩\٢٣ (تصويت حجب الثقة أوسلو ١).

وسنتأول هذا الموضوع على النحو التالي:-

السلطة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) الثالثة عشرة واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

السلطة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية هم أعضاء السلطة التشريعية (الكنيست) الثالثة عشرة في الدورة الحادية والثلاثين والبالغ عددهم ١٢٠ نائبا الذين صوتوا على بلاغ الحكومة بخصوص الاتفاقية بيوم ١٩٩٣١٩١٢٣ (تصويت حجب الثقة أوسلو ١). بموافقة ٦١ صوت مع اتفاق أوسلو هم من (حزب العمل، ميرتس، الجبهة الديمقراطية للسلام، القائمة العربية الموحدة) وصوت ٥٠ عضوا من (حزب الليكود، تسومت، المفدال، يهدوت هتوراه، موليدت) وامتنع ٨ أعضاء عن التصويت (شاس، وعضوي الليكود) وعضو واحد لم يتواجد بالقاعة. كما يظهر بالجدول رقم (١).

الكنيست هو مجلس النواب (البرلمان) لدولة إسرائيل، وتصف إسرائيل نفسها بأنها نظام ديمقراطي، يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث : السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.وَيُمارس الكنيست سلطاته باعتباره السلطة التشريعية، وله الصلاحية المطلقة بأن يشرع القوانين بأي موضوع وبأي شأن كان، ما دامت عملية التشريع تتم وفقاً للإجراءات المطلوبة في القانون القائم ولا تناقض للقوانين الأساسية القائمة.

بما أن الكنيست يستمد صلاحيته من المجلس التأسيسي، فله وظيفة الهيئة التأسيسية الدستورية. باعتبار إسرائيل الدولة الوحيدة التي لا دستور وحدود لها، وستشكّل في المستقبل جميع القوانين الأساسية التي يسنها الكنيست عند انتهاء عملية سنها، تشكل دستور الدولة .

ويقوم الكنيست بدور المراقبة لعمل الحكومة، وذلك بوساطة لجانه وعمل الكنيست بكامل هيئته، للكنيست بعض الوظائف شبه القضائية، تضم نزع حصانة أعضائه وقدرة تنحية رئيس الدولة أو مراقب الدولة عن منصبهم. على أساس قانون أساسي: الحكومة الذي تمت المصادقة عليه في عام١٩٩٢، يحق للكنيست أن يقوم بتنحية رئيس الحكومة عن منصبه أيضا .

للكنيست وظيفة الهيئة المنتخبة . كما شغلت الكنيست مهام منصبها لمدة أربع سنوات تقريبا وخلالها كانت هناك حكومتان – الحكومة الخامسة والعشرون برئاسة يتسحاق رابين، وبعد مقتله على يد اليهودي إيغال أمير لتوقيعه اتفاق أوسلو جاءت الحكومة السادسة والعشرون برئاسة شمعون بيرس .

لأول مرة حقق حزب العمل فوزا في الانتخابات (منذ أن خسر في الانتخابات للكنيست التاسعة) ونال ٤٤ مقعدا إزاء ٣٥ مقعدا نالها الليكود.

وعلى خلفية اتفاقية المبادئ مع الفلسطينيين انسحب شاس من الحكومة، وبقت الحكومة حكومة انتقالية تستند إلى دعم من أحزاب المعارضة – الجبهة الديقمراطية للسلام والمسأواة (حداش) والحزب العربي الديمقراطي .

وتمثلت الأحداث المركزية خلال فترة عمل الكنيست الثالثة عشرة بتوقيع اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين، وتوقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية ومقتل رئيس الحكومة يتسحاق رابين .

بالإضافة، لقد غيرت الحكومة برئاسة العمل من اتجاه عملية السلام التي شرعت فيها الحكومة التي سبقتها بعد مؤتمر مدريد. وابعدت الحكومة الإسرائيلية ٤١٥ ناشطاً من نشطاء "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إلى لبنان في كانون الأول ١٩٩٢، وفي أعقاب الجمود الحاصل في محادثات واشنطن، بدأت إسرائيل بإجراء مفأوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية في النرويج – مفاوضات بدأت بمثابة مبادرة شخصية لعضو الكنيست يوسي بيلين .

وفي ١٣ أيلول ١٩٩٣، تم توقيع إعلان المبادئ (أوسلو١) بشأن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخروج إسرائيل من غزة وإقامة سلطة فلسطينية. وبالرغم من أنه في هذه المرحلة لم يدر الحديث حول إخلاء بلدات (مستوطنات) يهودية، إلا أن الاتفاقية أثارت خلافات في صفوف الشعب الإسرائيلي والكنيست، إذ حاض الحملة ضد العملية الزعيم الجديد لليكود، عضو الكنيست بنيامين نتنييهاو .

وفي ٢٧ أيلول ١٩٩٥ تم توقيع اتفاقية أخرى عرفت ب(أوسلو٢) بين إسرائيل والفلسطينين في طابا، تعهدت فيها إسرائيل بالخروج من المناطق السكنية المكتظة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها ست مدن، كما أتفق على إجراء انتخابات للسلطة الفلسطينية .

وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٥ تم توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية في وادي عربا . إنَّ هذه الاتفاقية لم تكد تتعرض لانتقادات، وتمت المصادقة عليها في الكنيست قبل توقيعها بيوم بغالبية ١٠٥ أعضاء صوتوا إلى جانبها، في حين صوت ثلاثة ضدها وامتنع ستة عن التصويت .

وفي أعقاب اتفاقية طابا اندلعت في إسرائيل سلسلة من أعمال التحريض والتظاهرات، بعضها

العنيفة، ضد الحكومة وسياستها. وفي نهاية تظاهرة أجراها مؤيدو عملية السلام في ميدان ملوك إسرائيل في تل أبيب في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، قُتِلَ رئيس الحكومة يتسحاق رابين على أيدي مغتال يهودي. لأول مرة في تاريخ الدولة أرتكبت جريمة قتل بحق رئيس حكومة أو عضو في حكومة في إسرائيل، الأمر الذي تسبب في صدمة عميقة لدى صفوف مواطني دولة إسرائيل. (موقع الكنيست، الكنيست الثالثة عشرة: الدورة الحادية والثلاثون، دور الكنيست في نظام الحكم: صلاحيات وواجبات الكنيست، ٢٠١٤١٥١١٧، تم استرجاع الصفحة (http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal0_arb.htm

الانتماء الحزبي للنخبة التشريعية الإسرائيلية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يظهر من خلال تحليل العلاقة بين الانتماء الحزبي والعقائدي للنخبة التشريعية الإسرائيلية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، أن هناك علاقة بين الانتماء الحزبي لعضو النخبة التشريعية الإسرائيلة وتبني العضو لإتفاقية أوسلو ١، فقد أيد الاتفاق جميع أعضاء حزب العمل وميرتس والجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة. بينما عارضها جميع الوزراء من الأحزاب الدينية وهي تسوميت، والحزب الديني القومي (المفدال)، ويهودايت هتوراه، ومووليدات، كما عارضها ٩٣.٧٥٪ من أعضاء حزب الليكود. وأمتنع كل أعضاء حزب الاتحاد العالمي للشرقين المتمسكين بالتوراه، و٦.٢٥٪ من أعضاء حزب الليكود، انظر جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

الانتماء الحزبي والعقائدي للنخبة التشريعية الإسرائيلية

واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أسلو ١)

الموقف	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
الانتماء الحزبي	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
العمل	٤٢	٦٨.٨٦					٤٢	١٠٠
ميرتس	١٢	١٩.٦٨					١٢	١٠٠
الجبهة الديمقراطية للسلام	٤	٦.٥٦					٤	١٠٠
القائمة العربية الموحدة	٣	٤.٥٠					٣	١٠٠
الليكود			٣٠	٦٠	٢	٢٥	٣٠	١٠٠
تسومت			٧	١٤			٧	١٠٠
الحزب الديني القومي –المفدال			٦	١٢			٦	١٠٠
يهودات هتوراه			٥	١٠			٥	١٠٠
موليدت			٢	٤			٢	١٠٠
الاتحاد العالمي للشرقين المتمسكين بالتوراه					٦	٧٥	٦	١٠٠
المجموع:	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

ويلاحظ من خلال تحليل جدول رقم (١) المتعلقة بالانتماء الحزبي وأتفاقية أوسلو ١ أن 86 .٦٨٪ من المؤيدين هم من حزب العمل، و ١٩.٦٨٪ من ميرتس و ٦.٥٦٪ من الجبهة الديمقراطية للسلام و٤.٥٠٪ من القائمة العربية الموحدة. في حين بلغت نسبة

المعارضين لأتفاق أوسلو من أعضاء الليكود الذين سبقوا وان صوتوا من اعضائه على اتفاقية كامب ديفيد، وهناك ١٤٪ من تسوميت، و١٢٪ من الحزب الديني القومي (المفدال) و١٠٪من يهودايت هتوراه، و٤٪ من موليدات. في حين نجد أن ٧٥٪ من أعضاء الذين أمتنعوا عن تأييد اتفاق أوسلو ١ هم أعضاء حزب الاتحاد العالمي للشرقين المتمسكين بالتوراه، و٢٥٪ منهم من حزب الليكود.

الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لأعضاء النخبة التشريعية وتبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يقصد بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء النخبة التشريعية العمر، الجنس، الدين ومكان الولادة، والموهل الدراسي، ومكان الدراسة، (اعتمد الباحث في رصد كافة الخصائص وأعتمادها من الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي) وذلك لمعرفة مدى تاثيرها على تبني عضو النخبة اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، والتي سنتناولها على النحو التالي:-

أولاً: التركيبة العمرية لأعضاء النخبة التشريعية والموقف من اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يعتبر العمر أداة تحليلية رئيسية في فهم النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية، باعتباره مؤشراً يرتبط بسنوات التنشئة السياسية التي تشكل أفكار النخبة التشريعية من جهة، ولارتباطه بالنظم السياسية التي تعبر عن استقرار النخبة التشريعية أو سرعة تبديلها من جهة أخرى.

ويظهر من خلال تحليل العلاقة بين التركيبة العمرية لأعضاء النخبة التشريعية وموقفهم من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، أن هناك علاقة بين التركيبة العمرية لأعضاء النخبة التشريعية وموقفهم من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، فهناك علاقة طردية بين عمر عضو النخبة التشريعية وتوجه نحو تأييد اتفاق أوسلو ١، فقلما قل عمر عضو النخبة التشريعية قلما قل تاييده نحو اتفاق أوسلو، وكلما زاد عمر عضو التشريعية قلما زاد تاييده نحو العملية ، حيث وصلت نسبة التأييد بين الأعضاء في من هم في عقد السابع من العمر إلى ٦٦.٦٧٪، ووصلت هذه النسبة إلى ٦٣.٥٪ بين الأعضاء في العقد السادس، وإلى نسبة ٥٥٪ في منهم هم في العقد الخامس، وانخفاضها إلى نسبة ٤٤.١٨٪ في العقد الرابع. بينما تنخفض هذه النسبة بين صفوف

المعارضين من بين أعضاء النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية إلى ٣٣.٣٣٪ بين من هم في عقد السابع، وترتفع إلى أعلى نسبة معارضة إلى ٤٥.٤٦٪ بين المعارضين في من هم في العقد الثالث. أنظر جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

التركيبة العمرية للنخبة التشريعية الإسرائيلية

واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أسلو ١)

الرأي / العقد العمري	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
العقد الثالث	٤	٣٦.٣٦	٥	٤٥.٤٦	٢	١٨.١٨	١١	١٠٠
العقد الرابع	١٩	٤٤.١٨	٢١	٤٨.٨٤	٣	٦.٩٨	٤٣	١٠٠
العقد الخامس	٢٢	٥٥	١٥	٣٧.١٥	٣	٧.٥	٤٠	١٠٠
العقد السادس	١٢	٦٣.١٥	٧	٣٦.٨٥			١٩	١٠٠
العقد السابع	٤	٦٦.٦٧	٢	٣٣.٣٣			٦	١٠٠
المجموع	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

ويلاحظ ارتفاع نسبة المعارضين لاتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية لجيل الشباب، وترتفع نسبة التأييد للاتفاق بين من هم من جيل الكبار.

نستنتج من ذلك أن أعضاء النخبة التشريعية كبيري السن أكثر تأييداً من جيل الشباب، وذلك يعود إلى رغبة كبار السن في الاستقرار اعتماداً على تجاربهم السابقة، وهذا ما يتفق مع ما توصلت اليه دراسة "النخبة الحاكمة الإسرائيلية واتفاقية الانسحاب أحادي الجانب"، أنظر.(Jabali (2013 ".

كما يظهر من خلال تحليل المعطيات عن التركيبة العمرية لأعضاء النخبة التشريعية الإسرائلية، اننا نكتسب قدراً من التبصر بنمط تجدد النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية وتبدلها بعد ارتفاع ملفت في العقد الرابع إذ وصلت النسبة إلى ٤٣٪، بينما انخفضت فوصلت إلى ٦٪ لمن يتجاوزن العقد السابع من أعضاء النخبة التشريعية، فهناك ارتفاع نسبة وفود أعضاء جدد صغيرى السن في العقد بين الرابع والخامس وانضمامهم إلى النخبة التشريعية

(الكنيست) الإسرائيلية، وهم أقل تأييداً للعملية السلمية بين من هم في العقد السابع والسادس، مما يطرح تساؤلات هامه حول مستقبل عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، يذكر ان رئيس الوزراء الحالي بنيامين نيتنياهو رفع شعار ضرورة مشاركة الشباب في انتخابات الكنيست لعام ٢٠١٣.

وهذا يطرح تساؤلاً في غاية الأهمية، هل تجدد النخبة وانفتاحها أمام جيل الشباب قد يعيق إمكانية تحقيق السلام؟ خاصة وأن هذه الدراسة أظهرت أن القادة المؤسسين من الجيل الأول والجيل الثاني لقادة إسرائيل أكثر تقبلاً لتأييد عملية السلام، الأمر الذي من تعقيد الأمور أمام المجموعة الدولية خاصة موقف أدارة الرئيس الأمريكي ترامب المتبنية تماما موقف حكومة نتنياهو في ظل حرصها في ائتلافي الحكومي على ضم الأحزاب الدينية المتطرفة الرافضة للعملية السلمية.

ثانياً: الجنس

تسعى الدراسة لاختبار الفرضية التي تعتقد أن هناك علاقة بين جنس عضو النخبة التشريعية وتأييده لاتفاق أوسلو، وأظهرت الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين جنس عضو النخبة التشريعية وتأييده لاتفاق أوسلو، أن نسبة التأييد لاتفاق أوسلو تزداد بين الإناث لتصل إلى ٧٢.٧٣٪، بينما تنخفض إلى نسبة التأييد بين الذكور إلى أقل من النصف ٤٩.٠٨.%.

بالرغم من التحسن في تمثيل النساء في أعقاب انتخابات ٢٠١٣، تشكل النساء ٢٢.٥٪ من أعضاء الكنيست (تتذيل إسرائيل أسفل لائحة الدول الديمقراطية). عدد الوزيرات في الحكومة الحالية هو أربع، وهو أعلى عدد في تاريخ إسرائيل ومن بين أصغر الأرقام في الغرب. على مستوى البلديات، الوضع أسوأ بكثير، حيث بالكاد تشمل ١٣٪ من المجالس المحلية المنتخبة حديثًا نساء وتقف ٦ من أصل ٢٥٦ امرأه على رأس هذه المجالس. هذه الصورة هي من أعراض الوضع في بؤر أخرى من صنع القرار. فقط ٣١٪ من المديرين الحكوميين المحليين هم من الإناث. وتشكل النساء ٤١٪ فقط من أعلى مراتب الخدمة المدنية، بالرغم من أنهن يشكلن أكثر من ٦٥٪ من موظفي الدولة. في القطاع الخاص، بالكاد ١٤٪ من المديرين التنفيذيين (٥,٩٥٧) هم من النساء؛ ٨٦٪ من الرجال (٣٦,١١٤). في السنوات العشر الماضية، نمت في الواقع قوة الفجوة بين الجنسين، (خازان(٢٠١٤)، "العب الاجتماعي لعدم المساواة بين الجنسين"، تم استرجاع الصفحة (http://arblogs.timesofisrael.com

جدول رقم (٣)

جنس عضو النخبة التشريعية الإسرائيلية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أسلو ١)

الرأي / الجنس	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ذكر	٥٣	٤٩.٠٨	٤٧	٤٣.٥٢	٨	٧.٤٠	١٠٨	١٠٠
أنثي	٨	٧٢.٧٣	٣	٢٧.٢٧			١١	١٠٠
المجموع	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

ثالثاً: الدين

تشير إحصاءات دائرة الإحصاء المركزية للعام ٢٠١٢ أن عدد المسيحيين في إسرائيل بلغ ١٥٨ ألف، ويشكلون حالياً نحو ٢.٢٪ من عدد سكان إسرائيل البالغ أكثر من سبعة ملايين. ويعيش في إسرائيل ٥.٩ مليون يهودي و١.٣ مليون مسلم إلى جانب ١٥٨ ألف مسيحي و١٣١ ألف من الدروز و٤١١ ألف من طوائف أخرى، بحسب أحدث الإحصاءات للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة وأشارت الإحصاءات إلى أن عدد السكان الكلي بلغ ٧.٩ مليون نسمة حتى نهاية العام ٢٠١٢. أنظر(١.٣ مليون مسلم في إسرائيل)،جريدة رأي اليوم، تم استرجاع الصفحة من(http://www.raialyoum.com/?p=89109)

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضيتها التي ترى أن هناك علاقة بين الانتماء الديني لعضو النخبة التشريعية وتبنيه لاتفاق أوسلو. ويظهر متغير الانتماء الديني لأعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية. أن ما يقارب 91.60% من الأعضاء هم من اليهود، و 8.40% يتوزعون على مختلف الطوائف. وفيما يتعلق بمواقف أعضاء النخبة من اتفاق أوسلو فقد أظهرت الدراسة ان هناك علاقة بين الانتماء الديني لعضو النخبة السياسية وتبنيه لاتفاق أوسلو، إذ ترتفع نسبة التأييد لتصل إلى ١٠٠٪ بين من هم منتمون للدين الأسلامي والمسيحي، وتنخفض نسبة التأييد للمنتمين للدين اليهودي لتصل إلى ٤٧.٧١٪، وهذا يشير إلى رسالة التسامح التي يحملها بين المنتمين للدين الأسلامي والمسيحي من أعضاء الكنيست؛ التى تحث على نشر السلام والتسامح بين أبناء البشر جميعا لأنهم خلق الله.

جدول رقم (٤)

جنس عضو النخبة التشريعية الإسرائيلية

واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أسلو ١)

الرأي / الدين	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
يهودي	٥٢	٤٧.٧١	٤٩	٤٤.٩٥	٨	٧.٣٤	١٠٩	١٠٠
مسيحي	١	١٠٠					١	١٠٠
مسلم	٧	١٠٠					٧	١٠٠
درزي	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
المجموع	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

رابعاً: مكان الولادة

لا يعبر مستوي التمثيل في المؤسسات الصهيونية الرسمية عن واقع تمثيل اليهود بين في داخل إسرائيل وخارجها، ولا يعكس القوة العددية للإسرائيلين والأماكن التي هاجروا منها وتمثيلهم، فهناك مثلاً وزير واحد من أصول مغربية (عربية) رغم أن اليهود المغاربة يصلون إلى حوالى ٩٠٠ الف يهودي من أصل حوالي ٦.٥ مليون في إسرائيل.

يظهر من خلال تحليل العلاقة بين مكان ولادة عضو النخبة التشريعية وتبنية اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، أن هناك علاقة بين مكان ولادة عضو النخبة التشريعية وتبنية لاتفاق أوسلو ١، اذ ترتفع نسبة المؤيدين بين أعضاء النخبة المولودين في الدول الأجنبية خارج إسرائيل لتصل إلى 52.63% بين أعضاء النخبة المولودين في دول العالم العربي والإسلامي. بينما نجد أن ٥١.١٦٪ من أعضاء النخبة المولدين في إسرائيل الذين أيدوا اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، وهذا يشير إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها عضو النخبة في إسرائيل. بينما عارض اتفاق (أوسلو ١) ٤٤.١٩٪ من أعضاء النخبة المولودين في إسرائيل، وانخفضت نسبة المعارضين إلى ٣٦.٣٦٪ خارج إسرائيل.

كما أيد الاتفاق ١٧ نائباً من أصل ٣٣ عضوا من أعضاء من النخبة التشريعية الذين ولدوا خارج إسرائيل، أي بنسبة ٥١.٥١٪ كما يظهر من جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

مكان الولادة والموقف من تبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الموقف	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مكان الولادة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
إسرائيل	٤٤	٥١.١٦	٣٨	٤٤.١٩	٤	٤.٦٥	٨٦	١٠٠
دول أجنبية								
بولندا	٢	٦٦.٦٧	١	٣٣.٣٣			١٢	١٠٠
رومانيا	١	١٠٠					١	١٠٠
المكسيك	١	١٠٠					١	١٠٠
بلغاريا	١	١٠٠					١	١٠٠
رومانيا	١	٢٠	٤	٨٠			٥	١٠٠
الهند	١	١٠٠					١	١٠٠
لتوانيا			١	١٠٠			١	١٠٠
الأتحاد السوفيتي			١	١٠٠			١	١٠٠
اجمالي دول اجنبية	٧	٥٠	٧	٥٠			١٤	١٠٠
دول عربية واسلامية								
المغرب	٦	٦٠	٣	٣٠	١	١٠	١٠	١٠٠
العراق	٣	٧٥	١	٢٥			٤	١٠٠
اليمن	١	٣٣.٣٣			٢	٦٦.٦٧	٣	١٠٠
تونس			١	١٠٠			١	١٠٠
افغانستان					١	١٠٠	١	١٠٠
اجمالي دول عربية	١٠	٥٢.٦٣	٥	٢٦.٣٢	٤	٢١.٠٥	١٩	١٠٠
المجموع:	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

وعلى الصعيد السياسي فإن المناطق التي جاء منها أعضاء النخبة التشريعية مركزين في وسط إسرئيل (القدس، وتل ابيب) أكثر من شمالها وجنوبها، وأن أعضاء النخبة التشريعية المولودين في الخارج كانوا من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والمكسيك. فهل

هذا مؤشر على اقتصار تجنيد أعضاء النخبة التشريعية على أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وعدم انفتاحها امام يهود أوروبا الغربية والولايات المتحدة أم تم استثناؤهم؟ وهذا ينطبق أيضا على النخبة الوزارية لحكومة شارون عام ٢٠٠٦ كما ظهر جليا في(Jabali (2013)) مما يجعل النخبة التشريعية أقل تمثيلا من الوجهة الجغرافية لليهود سواء داخل إسرائيل أو خارجها.

خامساً: المؤهل الدراسي

يظهر من خلال تحليل العلاقة بين متغير المؤهل الدراسي لعضو النخبة التشريعية والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية إلى اختبار فرضية الدراسة التي ترى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى التعليم وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، لذلك اعتمدت الدراسة خمسة مستويات علمية هي: ما دون الثانوي، ثانوي، بكالوريوس وماجستير ودكتوراه كما هو مبين في الجدول رقم (٦).

وقد أظهر متغير المؤهلات العلمية لأعضاء النخبة التشريعية في إسرائيل أن حوالي ٦٦٪ من أعضاء النخبة التشريعية يحملون درجة بكالويوس فأعلى، وهناك ٤٢.٠٢٪ يحملون درجة البكالويوس، ١١.٧٧٪ يحملون درجة الماجستير، ١٢.٦١٪ يحملون درجة الدكتوراه، وحوالي ١٥.١٣٪ يحملون درجة الثانوية العامة.

جدول رقم (٦)

المؤهل الدراسي للعضو والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مستوى التعليم	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دكتوراه	٩	٦٠	٦	٤٠			١٥	١٠٠
ماجستير	١٠	٧١.٤٣	٣	٢١.٤٣	١	٧.١٤	١٤	١٠٠
بكالويوريس	٢٥	٥٠	٢٤	٤٨	١	٢	٥٠	١٠٠
معهد – كلية	٢	١٤.٢٩	٧	٥٠	٥	٣٥.٧١	١٤	١٠٠
ثانوية	١١	٦١.١١	٦	٣٣.٣٣	١	٥.٥٦	١٨	١٠٠
غير متاح	٤	٥٠	٤	٥٠			٨	١٠٠
المجموع:	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

يظهر من خلال الجدول رقم (٥) أن أعلى نسبة للمؤيدين بين أعضاء النخبة التشريعية لاتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية بلغت ٧١.٤٣٪ من حملة درجة الماجستير، يليها ٦١.١١٪ من حملة شهادة الثانوية العامة، ثم حملة شهادة الدكتوراه بنسبة تصل إلى ٦٠٪.

في حين أعلى نسبة للمعارضين بين أعضاء النخبة التشريعية بلغت ٥٠٪ بين حملة درجة الدبلوم، يليهم بين حملة درجة البكالوريوس بنسبة ٤٨٪ ثم حملة درجة الدكتوراه بنسبة ٤٠٪ .

سادساً: مكان الدراسة

ركزت الدراسات التي تناولت النخب السياسية على أماكن الدراسة الجامعية لإلقاء الضوء على طبيعة الأماكن التي ارتادها الأفراد في مراحل تحصيلهم الجامعي وإمكانية تأثير ذلك على حصولهم على مراتب القوة السياسية، لكن هذه الدراسة تسعي إلى معرفة أماكن الدراسة لأعضاء النخبة وتأثير ذلك على تبني العضو اتفاقية لإعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مكان تعلم عضو النخبة التشريعية وتبنيه اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، ولاختبار ذلك تم تقسيم الجامعات التي درس فيها أعضاء النخب إلى قسمين على النحو الآتي:

١. الجامعات والمعاهد الإسرائيلية:

أ- الجامعات والمعاهد الإسرائيلية (غير الدينية) وتشمل الجامعة العبرية، وجامعة تل ابيب، بن غورين، وجامعة بار إيلان، وجامعة ومعهد التخنيون في حيفا، والجامعة المفتوحة، والخضوري بطولكرم، ودار المعلمين.

ب- الجامعات والمعاهد الإسرائيلية (الدينية) وتشمل شاعار هنيجف، ومثيبه، والمعهد الديني بالخليل، ومعهد حفرون بالقدس، و"كولل" ببني براك ومعهد العلوم الدينية في رحوفوت.

٢. الجامعات والمعاهد الأجنبية وقسمت إلى قسمين:

أ- جامعات أمريكية وتشمل: جامعة هانتر كوليج بنويورك، وجامعة شيكاغو، وجامعة هرواش، وجامعة برنديس، وكلية القيادة والاركان التابعة لقوات (المارينيز) بولاية فرجينيا، والمعهد التكنولوجي في ولاية ماساتشوسيتس، وجامعة كولورادو، وجامعة بركلي، وجامعة كولومبيا، وثانوية في جورجيا،

ب- الجامعات والمعاهد الأجنبية الآخرى وتشمل: جامعة لندن، وجامعة لينغراد، وجامعة جنيف.

جدول رقم (٧)

مكان دراسة أعضاء النخبة والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مستوى التعليم	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
جامعات ومعاهد إسرائيلية								
العبرية	١٤	٥٨.٣٣	١٠	٤١.٦٧			٢٤	١٠٠
تل ابيب	١٣	٦٥	٦	٣٠	١	٥	٢٠	١٠٠
بن غوريون			٣	١٠٠			٣	١٠٠
جامعة حيفا	٣	٥٠	٣	٥٠			٦	١٠٠
حيفا (التخنيون)	١	١٠٠					١	١٠٠
بار ايلان	١	٢٥	٢	٥٠	١	٢٥	٤	١٠٠
الجامعة المفتوحة	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
دار معلمين	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
الخضوري	١	١٠٠						١٠٠
ثانوية	١١	٥٧.٩٠	٧	٣٦.٨٤	١	٥.٢٦	١٩	١٠٠
بكالوريس غير متاح	٢	٥٠	٢	٥٠			٤	١٠٠
اجمالي الدارسين بالجامعات الإسرائيلة غير الدينية	٤٨	٥٥.٨٢	٣٥	٤٠.٧٠	٣	٣.٤٨	٨٦	١٠٠
معاهد دينية اسرائيلية								
شاعار هنيجف	١	١٠٠					١	١٠٠
مثيبة	١	٣٣.٣٣	٢	٦٦.٦٧			٣	١٠٠
المعهد الديني بالخليل			١	١٠٠			١	١٠٠

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مستوى التعليم	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
حفرون بالقدس					١	١٠٠	١	١٠٠
"كولل" ببني براك					١	١٠٠	١	١٠٠
رحفوت					١	١٠٠	١	١٠٠
"حزون عوفاديا"					١	١٠٠	١	١٠٠
معهد ديني غير متاح					١	١٠٠	١	١٠٠
أجمالي المعاهد الدينية الإسرائيلية	٢	٢٠	٣	٣٠	٥	٥٠	١٠	١٠٠
جامعات ومعاهد أجنبية								
الولايات المتحدة								
هانتركوليج- نيويورك	١	١٠٠					١	١٠٠
شيكاغو	١	١٠٠					١	١٠٠
نيويورك وهرواش	١	١٠٠					١	١٠٠
برنديس بوسطن	١	١٠٠					١	١٠٠
كلية القيادة والاركان	١	١٠٠					١	١٠٠
المعهد التكنولوجي في ولاية ماساتشوسيتس			١	١٠٠			١	١٠٠
كولورادو			١	١٠٠			١	١٠٠
بركلي			١	١٠٠			١	١٠٠
كولومبيا	١	١٠٠					١	١٠٠
ثانوية في جورجيا			١	١٠٠			١	١٠٠
إجمالي الجامعات	٦	٦٠	٤	٤٠	١	١٠	١٠	١٠٠

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مستوى التعليم	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الأمريكية								
إجمالي الجامعات الأجنبية								
لندن	١	١٠٠					١	١٠٠
لينغراد	١	١٠٠					١	١٠٠
جامعة جنيف			١	١٠٠			١	١٠٠
إجمالي الجامعات والمعاهد الأجنبية	٢	٦٦.٦٧	١	٣٣.٣٣			٣	١٠٠
غير متاح	٣	٤٢.٨٥	٥	٥٧.٥١			٧	١٠٠
المجموع	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

يظهر من خلال تحليل متغير مكان دراسة النخبة التشريعية أن ٦٦.٦٧٪ من أعضاء النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية الدارسين في الجامعات الأجنبية قد أيدوا اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، وأن ٣٣.٣٣٪ قد عارضوه، في حين يؤيد ٦٠٪ من أعضاء النخبة التشريعية الذين درسوا في الجامعات الأمريكية، وعارضها ٣٠٪ منهم فقط اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، مما يشير إلى دور الجامعات الأجنبية والجامعة الأمريكية في خلق ثقافة التعايش.

وأيد ٥٥.٨٢٪ من أعضاء النخبة التشريعية الدارسين في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية (غير الدينية)، وعارضه ٤٠.٧٠٪ منهم. ويلاحظ أن ٢٠٪ من أعضاء النخبة التشريعية من خريجي المعاهد الدينية الإسرائيلية قد أيد الاتفاق، وعارضه ٣٠٪ منهم، بينما أمتنع ٥٠٪ عن التصويت على اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية كما يظهر في الجدول رقم (٧).

سابعاً: التخصص الدراسي

يتضح من خلال تحليل متغير تخصص عضو النخبة التشريعية وتبنيه اتفاق أوسلو، أن الدارسين للتخصصات العلمية والإنسانية هم أكثر تأييداً لتبني العملية السلمية من الدارسين في المعاهد الدينية الإسرائيلية.

فقد أيد ٥٧.١٤٪ من الدارسين في الكليات والمعاهد العلمية اتفاق أوسلو، يليهم الدارسين في الكليات الإنسانية بنسبة ٥٤.٩٣٪، بينما لم يؤيد سوى ١٢.٥٠٪ من الدارسين في المعاهد الدينية الإسرائيلية. وهذا مؤشر لنوعية الثقافة الدينية التي يتلقاها عضو النخبة التشريعية الرافضة للعملية السلمية.

في حين عارض ٥٦.٢٥٪ من الدارسين في المعاهد الدينية، ويتساوى نسبة المعارضة لتصل إلى حوالى ٤٢٪ لكل من الدارسين في الكليات الإنسانية والعلمية، كما يظهر الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

تخصص أعضاء النخبة والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مستوى التعليم	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
كليات أجتماعية وأنسانية								
حقوق	١٣	٥٠	١٢	٤٦.١٥	١	٣.٨٥	٢٦	١٠٠
سياسة	٦	٦٠	٤	٤٠			١٠	١٠٠
اقتصاد	٥	٥٤.٥٥	٥	٤٥.٤٥			١١	١٠٠
السياسة العامة					١	١٠٠	١	١٠٠
إدارة	٥	٥٥.٥٦	٤	٤٤.٤٤			٩	١٠٠
علم الأجتماع	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
فلسفة	٢	١٠٠					٢	١٠٠
تربية	١	١٠٠					١	١٠٠
تاريخ	٢	٦٦.٦٧	١	٣٣.٣٣			٣	١٠٠
أدب انجليزي	١	١٠٠					١	١٠٠
علوم عسكرية	٢	٤٠	٣	٦٠			٥	١٠٠
الخضوري بطولكرم	١	١٠٠					١	١٠٠
أجمالي كليات اجتماعية	٣٩	٥٤.٩٣	٣٠	٤٢.٢٥	٢	٢.٨٢	٧١	١٠٠

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
مستوى التعليم	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الكليات العلمية								
طب	٢	٦٦.٦٧	١	٣٣.٣٣			٣	١٠٠
علم الوراثة	١	١٠٠					١	١٠٠
هندسة	٢	٤٠	٣	٦٠			٥	١٠٠
جيولوجيا	١	١٠٠	١	١٠٠			٢	١٠٠
علوم طبيعية	١	١٠٠					١	١٠٠
جيولوجيا	١	١٠٠	١	١٠٠			٢	١٠٠
أجمالي كليات علمية	٨	٥٧.١٤	٦	٤٢.٨٦			١٤	١٠٠
علوم دينية من معاهد دينية إسرائيلية								
شعار هنيجف	١	١٠٠						١٠٠
ميثبه			٢	١٠٠			٢	١٠٠
شهادة ترسيم الحاخامية			٣	٧٥	١	٢٥	٤	
علوم دينية	١	١١.١١	٤	٤٤.٤٤	٤	٤٤.٤٤	٩	١٠٠
أجمالي علوم دينية	٢	١٢.٥٠	٩	٥٦.٢٥	٥	٣١.٢٥	١٦	١٠٠
ثانوية	٨	٥٧.١٤	٥	٣٥.٧٢	١	٧.١٤	١٤	١٠٠
بكالوريس غير متاح	٤	٨٠	١	٢٠			٥	١٠٠
المجموع	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

تجنيد النخبة التشريعية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يتناول هذا القسم من الدراسة العلاقة بين مصادر تجنيد النخبة التشريعية والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، ويقصد بالتجنيد عموماً عملية اختيار أفراد لشغل أدوار في نسق اجتماعي ما، ويعني بالتجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزير، أو عضو البرلمان أو المحافظ أو الموقف الإداري، وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي أو الرسمي أو الدعائي، ويقع التجنيد السياسي ضمن المدخلات في التحليل البنائي – الوظيفي. وهو بمثابة وظيفة تؤدي في كل النظم السياسية، لأنه لا بد له من أشخاص يضطلعون بالمهام القيادية والنشيطة فيه (ربيع، ومقلد، (محرران) (١٩٩٤)).

فالتجنيد السياسي عملية إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إليها أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب(الجوهري(١٩٨٥).

تعتبر متابعة مسألة التجنيد السياسي وطرق الوصول للنخبة من أهم الأمور التي تهتم بها دراسات النخبة السياسية، لمعرفة المصادر التي تأتي منها العناصر القيادية في إسرائيل والتركيز على منابع تجنيد الأعضاء وأنماطهم (الناشف(١٩٧٥)). وتهدف هذه الدراسة معرفة العلاقة بين تجنيد النخبة السياسية الفلسطينية وتبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

إن الدافع لإنشاء صلة تربط بين الخلفية والمواقف شئ يمكن فهمه، فكما يرى أندنجر وسيرنج Endinger, Searing الدارسان المعاصران للنخبة " إن الشيء الذي قد نرغب في معرفته ... هو ما إذا كنا نستطيع التنبؤ بدرجة عالية من الاحتمالية بأن سمات معينة للخلفية ترتبط بمواقف معينة بمعنى يمكن أن نتوقع أن خلفية معينة للصفوة سوف تعطي أيضاً توجهات معينة وإلى أي حد؟ وعلى أساس دراسة مقارنة للصفوة الأكاديمية الألمانية والفرنسية بالإيجاب"(لينشوفسكي، د.ت،).

وتسعى الدراسة إلي معرفة إذا كانت هناك علاقة بين مصادر تجنيد أعضاء النخبة التشريعية وموقفهم من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

وتتنوع مصادر التجنيد السياسي للنخب السياسية وفقاً للنظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في كل دولة، كما يختلف التقسيم لدى كل باحث وفقاً لاختلاف المجتمع الدراسي.

ويعتبر الانتماء الحزبي أحد مصادر تجنيد النخبة السياسية (بركات،١٩٨٣). وكذلك الجهاز الإداري الذي يضم كبار رجال الإدارة، وذوي الخبرة والمهارة التطبيقية من العلماء المخترعين والمستشارين في عالم الاقتصاد والتشريع وخبراء الصناعة والإعلام والإعلان (إسماعيل(١٩٨٠).

وتمثل المؤسسة العسكرية في المجتمعات إحدى القنوات الرئيسة للحراك الاجتماعي حيث تتيح لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا فرصة الوصول إلى المراكز العليا، ويمثل الجيش أحد الوسائل الهامة في تكوين النخب، ويعتمد تأثير العسكريين على طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة ومدى المشاكل التي تواجهها بالإضافة إلى علاقات القوى العسكرية وارتباطها بالقوى السياسية ومدى سيطرة العسكرين على أوجه النشاطات المختلفة في المجتمع ومدى استقلاليتهم، ويجمع علماء الاجتماع على أن الجيوش الحديثة تشكل قنوات أساسية للحراك الاجتماعي الصاعد، ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالي للطبقات الوسطى يمثل الجيش مجالاً لتكوين صفوة جديدة ينتمى أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى في المجتمع (الحسيني(١٩٩٣).

وسيتم تنأول تجنيد النخبة التشريعية من حيث:-

أولاً: الخدمة العسكرية

يظهر من خلال تحليل الجدول رقم (٨) المتعلق بتحليل العلاقة بين الخدمة العسكرية لأعضاء النخبة والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية أن حوالي ٩٤.٢٨٪ من الأعضاء قد أدوا الخدمة العسكرية، وأن حوالي ٤٥.٨٣٪ منهم أيدوا اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، وان ٤٦.٨٧٪ قد عارضوا الخطة.

ويلاحظ من دراسة تجنيد النخبة وخبرتها العسكرية أن أعضاء النخبة التشريعية التي شغلت المناصب العليا كرئيس هيئة الأركان ، وعميد، وعقيد، وفريق...إلى جانب من شغل المناصب الدنيا فيها قد أيدوا اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، بينما تزداد المعارضة في المجمل بين من شغل المناصب الوسطي والدنيا، كما يظهر الجدول رقم (٨).

ثانيا: مصادر تجنيد النخبة التشريعية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

إن المعيار الذي اعتمدته الدراسة هو السبب الرئيس الذي أتى بالعضو إلى النخبة، وربما كان المنصب الأخير قبل العضوية. ولما كانت هناك مهنتان أو أكثر يمتهنها العضو

الواحد تم اعتماد المهنة التي كانت السبب المباشر في دخول العضو إلى النخبة. وربما ان أحد أعضاء النخبة ذا طابع عسكري مع أنه ينتمي إلى حزب ما، إلا أن كون العضو عسكريا بالدرجة الأولى هو الذي ادخله إلى النخبة، أو عضو آخر ينتمي إلى حزب ما لكي يمارس نشاطه المهني في الحزب.

وظهر من خلال دراسة مصادر تجنيد النخبة التشريعية كما في الجدول رقم (٨) أن حوالي ٧٥٪ من ذوي الخلفيات والمناصب المدنية قد أيد اتفاق أوسلو بينما انخفضت نسبة التأييد للأتفاق لتصل إلى ٤٧.٨٣٪ من ذوى المؤسسات والمناصب العسكرية، وتزداد المعارضة للأتفاق بين ذوى الخلفيات العسكرية لتصل إلى ٥٥.٠٥٪ وتنخفض أكثر لتصل إلى ٢٥٪ بين ذوى الخلفيات والمؤسسات المدنية من أعضاء السلطة التشريعية.

في حين أن عوامل تكوين النخبة التشريعية الحاكمة في إسرائيل تبقي مهمة لمعرفة توجهاتها نحو عملية السلام مع الفلسطينين، وأظهار مدى أمكانية تحقيق السلام المفقود بين الفلسطينين والإسرائيلين.

جدول رقم (٨)

مصادر تجنيد النخبة التشريعية والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
الخدمة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المؤسسات العسكرية								
رئيس هيئة الأركان	١	50	١	50			2	١٠٠
عميد	3	100					3	١٠٠
نقيب	5	62.5	2	25	1	12.5	٨	١٠٠
رقيب	٦	40	٧	٤٦.٦٧	٢	١٣.٣٣	١٥	١٠٠
رئيس عرفاء	٢	١٠٠					٢	١٠٠
عريف	١	٢٥	٣	٧٥			٤	١٠٠
رائد	٤	٤٤.٤٤	٥	٥٥.٦٦			٩	١٠٠
عقيد	١	٣٣.٣٣	٢	٦٦.٦٧			٣	١٠٠

الرأي	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
الخدمة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قائد المنطقة الشمالية	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
جينرال			١	١٠٠			١	١٠٠
كولونيل	٢	١٠٠					٢	١٠٠
رئيس الخدمة البحرية	١	١٠٠					١	١٠٠
ضابط	٣	٣٧.٥	٥	٦٢.٥			٨	١٠٠
مظليون			١	١٠٠			١	١٠٠
ملازم أول	٤	٨٠	١	٢٠			٥	١٠٠
مراسل عسكري	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
خدم بالجيش	١	١٠	٩	٩٠			١٠	١٠٠
محامي دفاع عسكري					١	١٠٠	١	١٠٠
نائب بالنيابة العسكرية				١	١٠٠		١	١٠٠
خدم بقسم التحقيقات	١	١٠٠					١	١٠٠
جندي	١	٥٠	١	٥٠			٢	١٠٠
الناحل (الشبيبة الطلائعية)	٣	٥٠	٣	٥٠			٦	١٠٠
ايتسل "ليحي"			١	١٠٠			١	١٠٠
البالماح	٢	١٠٠					٢	١٠٠
أجمالي المناصب العسكرية	٤٤	٤٧.٨٣	٤٥	٥٥.٠٥	٣	٣.٢٦	٩٢	١٠٠
المؤسسات المدنية								
رئيس كولل			١	١٠٠			١	١٠٠
رئيس بلدية القدس	٢	١١					٢	١٠٠
سكرتيرة	١	١٠٠					١	١٠٠
اجمالي المناصب المدنية	٣	٧٥	١	٢٥			٤	١٠٠
غير متاح	١٤	٥٣.٨٥	٨	٣٠.٧٧	٤	١٥.٣٨	٢٦	١٠٠
المجموع:	٦١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٨	١٠٠	١١٩	١٠٠

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين الانتماء الحزبي لأعضاء النخبة التشريعية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، حيث جميع أعضاء حزب العمل وميرتس والجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة قد أيد أتفاق أوسلو، بينما عارضها جميع الوزراء من الأحزاب الدينية وهي تسوميت، والحزب الديني القومي (المفدال)، ويهودايت هتوراه، ومووليدات، كما عارضها ٩٣.٧٥٪ من أعضاء حزب الليكود.

وتناولت الدراسة العلاقة بين الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لأعضاء النخبة التشريعية وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، وأظهرت أن هناك تأييداً لتبني الخطة بين من هم في العقد السابع والسادس بينما تزداد معارضة الخطة بين من هم في العقد الرابع ثم العقد الخامس. فكلما زاد عمر عضو النخبة التشريعية زاد تأييده لاتفاق أوسلو وكلما قل عمر عضو النخبة قل تأييده للعملية السلمية، وأظهرت الدراسة أن نسبة التأييد لاتفاق أوسلو تزداد بين الإناث لتصل إلى ٧٢.٧٣٪ وتقل عند الذكور لتصل إلى ٤٩.٠٨٪. كما أكدت الدراسة أن جميع أعضاء الكنيست المسلمين والمسيحين قد أيدوا اتفاق أوسلو، في حين أيد ٤٧.٧١٪ من أعضاء النخبة اليهود اتفاق أوسلو١.

وأظهرت الدراسة فيما يتعلق بمستوى التعليم أن أعلى نسبة للمؤيدين بين أعضاء النخبة التشريعية اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية بلغت ٧١.٤٣٪ من حملة درجة الماجستير، يليها ٦١.٤٣٪ من حملة شهادة الثانوية العامة، لتصل إلى نسبة ٦٠٪ من حملة درجة الدكتوراه.

وأظهرت الدارسة أن نسبة تأييد اتفاق أوسلو تزداد بين الدارسين في الجامعات الأجنبية لتصل إلى ٦٦.٦٧٪؛ ثم تقل لتصل إلى ٦٠٪ من الدارسين في الولايات المتحدة، ثم تنخفض لتصل إلى ٢٠٪ من المعاهد الدينية الإسرائيلية. وأظهرت الدراسة أن نسبة التأييد من أعضاء الكنيست الدارسين في الكليات الاجتماعية والإنسانية تصل إلى ٥٧.١٤٪؛ بينما تقل إلى ٥٤.٩٣٪ بين الدارسين في الكليات الاجتماعية والإنسانية، في حين تنخفض لتصل إلى ١٢.٥٪ بين الدارسين في المعاهد الدينية الإسرائيلية، وهذا يشير إلى اختلاف نوعية التربية والثقافة والتنشئة السياسية التي يتلقها عضو السلطة التشريعية.

وظهر من خلال دراسة مصادر تجنيد النخبة التشريعية أن حوالي ٩٤.٢٨٪ قد ادوا الخدمة العسكرية في مراتب عسكرية، وان نسبة التأييد تزداد بين أعضاء النخبة من ذوي

الخلفيات المدنية لتصل إلى ٧٥٪ بينما تنخفض نسبة التأييد إلى ٤٧.٨٣٪ بين ذوي الخلفيات العسكرية.

التوصيات

نود الإشارة إلى مجموعة من التوصيات لعل أبرزها:

١- ضرورة التمييز بين رغبة البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي في دعم ومساندة الحكومة الخامسة والعشرون التي ساهمت في التوصل لأتفاق أوسلو وبين تهديدها بحجب الثقة عنها لاتخاذ خطوة اتجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

٢- السلام العادل والدائم بين إسرائيل والفلسطينين قد لا يتحقق من خلال التردد باتجاه اجراءات وخطوات جريئة من قبل الأحزاب الإسرائيلية.

٣- أن التوصل لاتفاق أوسلو وإقراره من قبل البرلمان ما كان أن يتم خصوصا بالأغلبية البسيطة لولا دعم أحزاب المعارضة العرب وتأييدها وهما الجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة؛ رغم أنهما ليسا من الائتلاف الحكومي خصوصاً بعد خروج حزب شاس من الحكومة.

٤- إن نجاح عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية يتوقف أساسا على الرغبة الجادة من قبل الأحزاب المشاركة بالحكومة وأعضاء البرلمان باتخاذهما خطوات حقيقية وجادة نحو إنجاح عملية السلام كهدف استراتيجي واعطائهما الأولوية للعملية السلمية؛ وليس المحافظة على استقرار وبقاء الحكومة خصوصاً إذا ما تشكلت في البداية من أحزاب يمنية ترفض أساسا العملية السلمية وإرجاع أدنى الحقوق الفلسطينية والعربية المسلوبة كما هو الحال بحكومات بنيامين نتنياهو التي شكلها لاحقا.

قائمة بالمراجع

١. الجبالي،صقر(٢٠١٨)، موقف النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية من معاهدة كامب ديفد" ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، "سلسلة العلوم الأنسانية"،المجلد العشرون،العدد الأول.

٢. الجبالي ، س. (٢٠١٨). النخبة التشريعية الإسرائيلية (أعضاء الكنيست) ومعاهدة كامب ديفيد للسلام. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية ، ٣٩٨ (٥٩٩٢) ، ١-١٦.

٣. الجوهري، عبد الهادي، (١٩٨٥)، دراسات في الأجتماع السياسي، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق،.

٤. الحسيني، السيد،(١٩٩٣)علم الأجتماع السياسي:المفاهيم والقضايا، دار المعرفة الجامعية.

٥. إسماعيل، قبارى محمد،(١٩٨٠)، علم الأجتماع السياسي: وقضايا التخلف والتنمية، المكتب الجامعي الحديث: الاسكندرية،.

٦. المنوفي،كمال،(١٩٨٧).أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع،الكويت.

٧. الناشف، تيسير ،(١٩٧٥) "النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين"، شؤون فلسطينية، عدد ٤٨، بيروت.

٨. بركات، نظام (١٩٨٣)، مراكز القوى في إسرئيل ١٩٦٣-١٩٨٣ في صنع السياسة الخارجية الأردنية، ط١، عمان، دار الجليل للنشر.

٩. جريدة الرأي اليوم ١.٣ مليون مسلم في إسرائيل، ، أنظر http://www.raialyoum.com/?p=89109 .

١٠. ربيع، محمد محمود، ومقلد، اسماعيل صبري(محرران)(١٩٩٤)، موسوعة العلوم السيساسية، (الكويت، جامعة الكويت).

١١. عبد الرشيد ، باسل محمد (٢٠١٨) معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام ١٩٩٤ – دراسة عن دوافعها السياسية والاقتصادية وتداعياتها ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، نُشرت على الموقع في: ٦/١١ /٢٠٢٠ : https://meu.edu.jo/libraryTheses/5adc43ab7fd9d_1.pdf.

١٢. لينشوفسكي، جورج، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة عادل مختار الهواري، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

١٣. موقع الكنيست، الكنيست الثالثة عشرة: الدورة الحادية والثلاثون، دور الكنيست في نظام الحكم: صلاحيات وواجبات الكنيست، أنظر اخذت بتاريخ ٢٠١٤\١٥\١٧ موقع الكنيست http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal0_arb.htm.

١٤. نيعومي، خازان. العب الاجتماعي لعدم المسأواة بين الجنسين، انظر http://arblogs.timesofisrael.com .

الدراسات الاجنبية:

1. Arieli, T., & Cohen, N. (2013). Policy entrepreneurs and post-conflict cross-border cooperation: a conceptual framework and the Israeli Jordanian case. Policy Sciences, 46(3), 237-256.

2. Beaumont, P. (1997). Dividing the waters of the river Jordan: An analysis of the 1994 Israel-Jordan Peace Treaty. International Journal of Water Resources Development, 13(3), 415-424.

3. Jabali.Saqer (2013), The Ruling Israeli Elite and the Unilateral Withdrawal Plan,Perepectives on Global Development and Technology,PGDT12 (2013)pp570-589..
4. Jabali, S. (2013). The Ruling Israeli Elite and the Unilateral Withdrawal Plan from Gaza. Perspectives on Global Development and Technology, 12(5-6), 570-589.
5. Satloff, R. (1995). The Jordan-Israel Peace Treaty. Middle East Quarterly, pp. 47-51.

الراصد الجيو أمني

مجتمعات ودول تحت رحمة الأمننة والعسكرة

د. بلهول نسيم
كلية الحقوق والعلوم السياسية –البليدة/ الجزائر

مقدمة:

لعل السمة الأساسية لإستراتيجية الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في غلبة الطابع العسكري وهيمنته على ما عداه ، وذلك عن طريق الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وبشكل فج وسافر بدعوى محاربة الإرهاب . حيث روجت الإدارة الأمريكية لما يمكن وصفه ب " التدخل الدولي من أجل مكافحة الإرهاب " ، وهو التدخل الذي تصدت له الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي وانتقائي ممنهج و مقصود ، وفي تهميش واضح لمجلس الأمن الدولي ، حيث تم غزو واحتلال أفغانستان ٢٠٠٢ بالقوة العسكرية ومن بعدها العراق ٢٠٠٣ ، وخارج إطار الشرعية الدولية ، فقد أعطت الإستراتيجية الأمريكية أولوية قصوى لمحاربة الإرهاب بالاستخدام المفرط للقوة العسكرية على حساب حقوق الإنسان وسيادة الدول ، واستثمرت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث ١١ سبتمبر " لكي تعطي مزيداً من الدفع لفعالياتها وتوجهاتها ، وبدلاً من المواجهة بالأساليب المألوفة ، استحوذت الأدوات العسكرية على الحيز الأكبر في الإستراتيجية الأمريكية "[١].

ويمكن صياغة الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في التالي : بعد مرور قرابة عقد ونصف العقد على ما عرف ب " الحرب على الإرهاب " ٢٠٠١ ، ما مدى نجاعة استخدام الوسائل العسكرية في القضاء على الإرهاب أو الحد من خطورته والتقليل من تحدياته ؟ وما هي التداعيات التي نتجت عن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في الحرب على الإرهاب وانعكاسات ذلك – من حيث الكم والكيف – على الجهود الدولية الرامية للقضاء على الإرهاب في العالم ؟ .

وتكتسب هذه الدراسة اهميتها من الاعتبارات التالية :

١ – تامر كامل محمد ، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٤

إن قضية الإرهاب أضحت إحدى أهم القضايا المحورية والجوهرية في سياسات المجتمع الدولي وفواعله كما أنها قضية تسكن جوهر تفاعلاته ، حيث احتلت هذه القضية رأس الأجندة الدولية، لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، بوصفها قضية متجددة صارت تفرض ذاتها وبقوة في مجال السياسات والعلاقات الدولية .

تنامي الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بقضية محاربة الإرهاب ، وبروز اصوات من داخل الولايات المتحدة وخارجها تشكك في جدوى استخدام القوة العسكرية في الحرب على الإرهاب ، وتحذر من تداعيات وعواقب التوجه العسكري الذي تقوده واشنطن في حربها على الإرهاب ، حيث تتصدر هذه القضية اهتمامات الباحثين والأكاديميين والمهتمين وكذا الساسة . كما تستحوذ على أهمية خاصة في أجندات ونشاطات المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها ، وغير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان .

ارتباط قضية محاربة الإرهاب ، أدواته ووسائله وسبل التصدى له ، بالعديد من القضايا العالمية ، وفي تفاعل متبادل ومستمر كقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي وقضايا البيئة والتنمية والأمن والسلم الدوليين ، مما يجعل منه موضوعا مهما يستحق الدراسة يحفز الباحثين ويدفعهم للاقتراب منه ودراسته بعمق .

وتهدف الدراسة إلى تحقيق التالي :

استعراض مظاهر وتجليات عسكرة الحرب على الإرهاب ورصد مؤشراتها العسكرية في الداخل والخارج الأمريكي .

تقويم وتحليل نتائج عسكرة الحرب على الإرهاب ، وتداعياتها على العالم ، على المستوى الكمي والكيفي .

منهجية الدراسة :

هذه الدراسة هي دراسة تحليلية تعتمد على منهج التحليل الكمي والكيفي بهدف تحليل وتقويم تداعيات عسكرة الحرب على الإرهاب وانعكاساتها في داخل الولايات المتحدة وخارجها . واعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات على الأسلوب المكتبي الذي يقوم على مراجعة وتحليل المصادر المكتبية المتوفرة لدى الباحث ، والتي يمكن تقسيمها إلى : مصادر أولية ، تتمثل في الوثائق والمواثيق والإعلانات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية ، وما توفره هذه الأدبيات من بيانات ومعلومات ذات صلة بالموضوع

الدراسي . ومصادر ثانوية ، تتمثل في جملة المراجع والدوريات والبحوث والأوراق العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث .

وتنقسم هذه الدراسة إلى المحاور البحثية التالية :

أولاً : عسكرة الحرب على الإرهاب في الداخل الأمريكي .

ثانياً: عسكرة الحرب على الإرهاب في الخارج الأمريكي .

ثالثاً : تقويم عسكرة الحرب على الإرهاب : النتائج والتداعيات

أولاً / عسكرة الحرب على الإرهاب في الداخل الأمريكي :

يمكن رصد مظاهر عسكرة الحرب على الإرهاب في الداخل الأمريكي من خلال مؤشرات محددة ، وإن كانت لهذه المؤشرات صلة مباشرة بتوجهات الإدارة الأمريكية نحو عسكرة الحرب على الإرهاب في الخارج ، ومن بين أهم هذه المؤشرات :

الأمن على حساب الحرية :

عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت مسألة الأمن الداخلي أو ما يعرف بـ "الدفاع عن الأرض الأمريكية" الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية ، التي ضخمت من أهمية "الدواعي الأمنية" فيما يشبه إعلاناً أمريكياً للأحكام العرفية، تجسد في اتخاذ الإدارة الأمريكية حزمة من القوانين والإجراءات والتدابير والسياسات التشريعية والإدارية الإضافية التي ترمي إلى الحفاظ على الأمن الداخلي وتعزيزه من أجل ما أسمته "حماية الوطن Home land Defense " [1]. ففي الداخل الأمريكي – وعلى خلفية الحرب على الإرهاب – تم تعزيز وتضخيم دور القوات المسلحة في المحافظة على الأمن الداخلي في الولايات المتحدة ، وتشكيل قيادة عسكرية للأمن الداخلي تتولى تنسيق جهود القوات المسلحة من أجل توزيع المهام المتعلقة بتعزيز الأمن الداخلي. كما تم اعتماد أسلوب السجون والمعتقلات والمحاكمات العسكرية ، حيث صدر الأمر الرئاسي الأمريكي في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، الذي منح وزير الدفاع صلاحيات واسعة لمحاكمة المشتبه بهم في أعمال إرهابية، وإنشاء محاكم عسكرية لهذا الغرض، و" أصدر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أمراً تنفيذياً لإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة المتهمين بالإرهاب (من غير الأمريكيين) ، ويمكن عقد هذه

١ – لمزيد من الاطلاع حول مفهوم حماية الوطن انظر: Chris seiple, Home land security concepts - and strategy, Orbis, No2, Spring 2002

المحاكمات بشكل سرى ، ولا تتوافر فيها الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المتهم والموجودة في القضاء المدني، وتصدر هذه المحاكم قراراتها بأغلبية الثلثين، والتي قد تشمل الحكم بالإعدام، كما أن قراراتها نهائية وغير قابلة للاستئناف") [١].

وقد أدت الحرب على الإرهاب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتجاز ما لا يقل عن ٦٥٠ شخصا من أكثر من ٤٠ دولة في قاعدة بحرية عسكرية أمريكية في خليج غوانتناموا بكوبا . كما تشير تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية إلى توقيف قرابة ٢٤٥٠ شخصا بمساعدة ٩٠ دولة في اقل من عام على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ونقلهم الى جهات مجهولة، وبقاء ٦٦٠ شخصا منهم في المعتقلات وفي ظروف تحقيق عسكرية استثنائية " [٢]. ولا تعطي هذه الإحصائيات أرقاماً بالمفقودين ، علاوة على أن هذه الإحصائيات لا تشمل معتقلي معتقل غوانتانامو و" رغم أن الولايات المتحدة تتمسك بموفقها القائل إن هؤلاء الأسرى لن يعاملوا كأسرى حرب ، وأنهم سيمثلون أمام محكمة عادلة بموجب الإجراءات العسكرية ، فإن مشروعية هذا الادعاء ما زالت تتعرض لانتقادات عالمية ، بل وتجد اهتماماً من المحكمة العليا الأمريكية " [٣]. حيث شكلت الإدارة الأمريكية لجان ومحاكم عسكرية لمحاكمة واستجواب هؤلاء المعتقلين داخل سجن غوانتناموا ، بدعوى أن مقتضيات الحرب على الإرهاب تستوجب ذلك ، وأن المثل الأمريكية المدنية لا ينبغي أن تعيق اتخاذ جملة من الإجراءات العسكرية والدفاعية الفعالة في مواجهة الإرهاب . وقد وصف البعض قيام الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ، بأنها بدعة غير مسبوقة ، وان سجن اكس ري في قاعدة غوانتاناموا، هو " معتقل خارج الرقابة وخارج القانون الأمريكي لسجناء لا تعريف لهم في القانون الدولي . بكلمة أخرى ، عولمة أنموذج الخيام أو ما يمكن تسميته **Globalization of the extra judiciary** " [٤].

---

١ – د. محمد كمال، أثر أحداث ١١ سبتمبر على النموذج الديمقراطي الأمريكي، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٩، ربيع ٢٠٠٢ ، ص٩٢.

٢ – انظر تقرير منظمة هيومان رايتش ووتش للعام ٢٠٠١

٣ – انظر ، غيرارد فورغاتي ، خليج غوانتناموا والحرب على الإرهاب ، موقع www.kkmaq.gov.sa

٤ – د. هيثم مناع ، الولايات المتحدة وحقوق الإنسان ، دمشق : دار الأهالي للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٩

وقد أثارت قضية أسرى طالبان وتنظيم القاعدة الذين نقلتهم واشنطن من أفغانستان إلى قاعدة "غوانتانامو" البحرية في كوبا، تمهيداً لمحاكمتهم أمام محاكم عسكرية، وفي ظل ظروف اعتقال قاسية ومعاملة مهينة ومذلة ، أثارت العديد من الانتقادات وشكلت انتهاكاً وتحدياً حقيقياً لأسس ومبادئ القانون الدولي الإنساني والمنظومة القيمية والأخلاقية الداعمة له. بدءاً من تكييف الوضع القانوني لهؤلاء الأسرى، ومروراً بأسلوب اعتقالهم ومكان وظروف الاعتقال، ونهاية بالمحاكمات العسكرية التي يواجهونها. الأمر الذي يعد انتهاكاً صارخاً "ليس فقط لقوانين حقوق الإنسان الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الثالثة حول أسرى الحرب لعام ١٩٤٩، وإنما أيضاً الدستور الأمريكي الذي يقرر نوع المحاكمة المفروض إتباعها في مثل هذه الحالات"[١](*).

<u>التحول في العقيدة العسكرية الأمريكية :</u>

في إطار الحرب على الإرهاب شكلت نظرية " الحرب الاستباقية " عقيدة عسكرية جديدة تم تدوالها في الأوساط العسكرية والترويج لها في الداخل الأمريكي كما في الخارج ، وتبنتها الإدارة الأمريكية عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . وقد دشنت نظرية الحرب الوقائية عصراً استراتيجياً أمريكياً جديداً يتجاوز استراتيجيات الردع والاحتواء ، ويتجاوز عصر الدبلوماسية الوقائية التي جاءت بها توصيات قمة مجلس الأمن الدولي في ٣١ يناير / كانون الثاني ١٩٩٢ لتشكل مظلة قانونية دولية لنظام عالمي جديد تحت عنوان " الدبلوماسية الوقائية " (٢) . حيث يلاحظ إن الإدارة الأمريكية استحضرت هذه النظرية في حربها على الإرهاب فيما عرف لاحقاً ب " مبدأ بوش Bush Doctrine كما اتضح في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي " التي نشرت في أيلول ٢٠٠٢ ، ففي زمن الإرهاب العالمي والدول الشريرة ، يقول المحاججون ، لا تكفي استراتيجيا الردع والاحتواء . فإذا كان ضرورياً ، يجب

---

١ – قسم البحوث (إعداد) أسرى طالبان ومستقبل الاعتبارات الأخلاقية والقانونية، مجلة شؤون خليجة ، مرجع سابق، ص١٣٦.

(*) اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (الاتفاقية الثالثة) تم توقيعها من قبل الحكومات الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في جنيف في الفترة من ١٢ نيسان/ إبريل إلى ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩

٢ – لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الدبلوماسية الوقائية انظر ، د. بطرس بطرس غالي ، خطة للسلام ، منشورات الأمم المتحدة ، ١٩٩٢

أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للضرب أولاً لمنع هجوم محتمل يمكن أن تكون له نتائج مدمرة " [١].

أن إستراتيجية " الحروب الوقائية " تكمن خطورتها في " أنها ناتجة عن كونها مفتوحة الاحتمالات ، لا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية ، ولا تحترم قواعد القانون الدولي ، ولا تهتم بمقولة " الأصدقاء " و" الأعداء " ، فهي بلا ضوابط " تعتمد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود ، فقد أوضح دونالد رامسفيلد لوزراء الدفاع في حلف شمال الأطلسي أثناء اجتماعهم في بروكسل يوم ٦ جوان / حزيران ٢٠٠٢ أن " الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو يهدد الدول التي تملك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ، الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين ويعرضهما للخطر ويجعل الاستقرار العالمي مرهونا بالإرادة الأمريكية المنفردة غير الملتزمة بأية سلطة دولية أخرى غير سلطة الأمريكية " [٢].

إضافة إلى أن إستراتيجية " الحروب الوقائية " تجاهلت كل الوسائل السلمية في معالجة الأزمات والصراعات الدولية ، بتجاهلها " أسلوب حل الأزمات بالوسائل الدبلوماسية والسياسية ، والاعتماد فقط على الوسائل العسكرية ، مما يخلق أزمات جديدة من النتائج المعروفة التي ستنتج عن الضربات الوقائية ، وبالتالي تصبح الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية وكذلك تكون الحرب بديلا عن السياسة " [٣]. وبمعنى آخر نجد أن إستراتيجية " الحروب الوقائية " من شأنها أن تحول النزاعات العادية التي من الممكن تسويتها دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها إلى نوع من النزاع العسكري. . وهي من جانب آخر تنهض على أسلوب انتقامي وانتقائي تدير الولايات المتحدة من خلاله علاقاتها بالعالم ، وتهدف في المقام الأول على تصفية الحسابات مع أنظمة قائمة ترى فيها

---

١ – أنتوني دروكن ، ١١ ايلول والحرب على الإرهاب ، في لورنس فشلر وآخرون . جرائم الحرب ك ما ينبغي على الجمهور معرفته ، ترجمة : غازي مسعود ، عمان – افردن : أزمنة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٥٥

٢ – د. عبد الله التركماني ، مخاطر تحول النظام الدولي من " الدبلوماسية الوقائية " إلى " الحروب الوقائية وتداعياته على العالم العربي ، المجلة العربية لحقوق الإنسان ، العدد ١٠ ، جوان / حزيران ٢٠٠٣ ، ص ٨٢

٣ – د. شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، دمشق : وزارة الثقافة : الهيئة العامة السورية للكتاب ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٦

الولايات المتحدة أنها تشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي ، مما خلف حجما متزايدا من المخاوف والرغبة في الانتقام بشكل يفوق كل التصورات . فهي تحتوي كل " التدابير التي تدفع الولايات المتحدة إلى استباق الخطر للتحرك ضد كل الدول التي تعتبرها " مارقة " أو معارضة لتوجهاتها المصلحية " العراق ، كوريا الشمالية ، إيران .. " بل وإمكانية استعمال السلاح النووي ضدها " [١].

زيادة حجم الإنفاق العسكري الأمريكي :

حسب التقارير العسكرية ، زاد حجم الأنفاق العسكري الأمريكي ، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، لمواجهة ما تسميه الإدارة الأمريكية مكافحة الإرهاب وتمويل الآلة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق ما معدله عشرة مليارات دولار شهرياً ، مشيرة إلى أن هذا المبلغ يفوق ما تم إنفاقه على الحربين الفيتنامية والكورية ، فقد زادت نفقات وزارة الدفاع الأمريكية من ٣٠٢.٥ مليار دولار في ٢٠٠١ إلى ٣٢٧.٨ في ٢٠٠٢ والى ٣٦٥.٣ مليارا في ٢٠٠٣ تم إلى ٣٧٥.٧ مليارا في ٢٠٠٤ والى ٤٠٠.١ مليارا في ٢٠٠٥ .. ويقول مكتب الميزانية الأمريكية، إنه يتوقع أن تزداد موازنة وزارة الدفاع الأمريكية من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٤ بما بين ١٨ % إلى ٢٤ % مقارنة بالموازنات في الأعوام السابقة .[٢]

في هذا السياق يلاحظ أن وزير الدفاع الأمريكي السابق " دونالد رامسفيلد " أكد في أكثر مداخلاته الصحفية ومقالاته المنشورة بعد أحداث ١١ سبتمبر على أهمية القوة العسكرية في القضاء على الإرهاب . وهو ما يؤكده في مقالة له حول " التحديات العسكرية نشرت في العدد " مايو – يونيو ٢٠٠٢ " من مجلة , The Pitfalls of Universal Jurisdiction may-July 2002 "، يطالب فيها " بزيادة قدرها ٤٧ بالمئة لحرمان العدو من الملجأ الآمن، ٢١ بالمئة لمؤازرة البرامج البعيدة المدى في مناطق معادية ، ١٢٥ بالمئة لبرامج امتلاك التقنيات المتقدمة ، ٢٨ بالمئة لبرامج مهاجمة شبكات المعلومات المعادية وأخيرا ١٤٥ بالمئة لبرامج تعزيز القدرة العسكرية للولايات في الفضاء " [٣].

---

١ – د. محمد نشطاوي ، إمبراطورية الشر : الثابت والمتحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ " العراق نموذجا " مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية مرج، مايو ٢٠٠٣ ، ص ٦٠

٢ – المصدر مجلة التجارية موقع www.altijaria.net

٣ – د. هيثم مناع ، مترتبات السياسة الأمريكية في حقوق الإنسان على الأوضاع العربية ، مجلة العربية لحقوق الإنسان ، العدد ١٠ ، مرجع سابق ، ص ١٤٢

وفي تقرير البنية الأساسية Base Strueture Report للعام المالي ٢٠٠٦ " تفاخر وزارة الدفاع الأمريكية بكونها احد اكبر مالكي الأراضي في العالم ، بمجمع مادي يتألف من أكثر من ٥٧١,٢٠٠ وحدة " أبنية ، منشآت ، ومرافق " متواضعة على أكثر من ٧٠٠, ٣ موقع ، على مساحة تقارب ٣٠ مليون هكتار . ويذكر التقرير شبكة ممتدة مكونة من ٧٦٦ قاعدة في أربعين بلدا أجنبيا ، من انتيغوا إلى المملكة المتحدة . وكانت هذه القواعد تساوي على الأقل ١٢٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ ، وتأوي ١٩٧,٠٠٠ عسكري نظامي وعددا مساويا من الموظفين المستقلين والمدنيين ، بالإضافة إلى ٨١,٠٠٠ مستخدم محلي . وكانت تغطي مساحة ٦٨٧,٠٠٠ هكتار " أو ١,١٠٠ ميل مربع تقريبا " من الأراضي الأجنبية وتكلف دافعي الضرائب ١٣ مليار دولار من اجل أعمال الصيانة فقط " [١]. وقد قدرت التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق وحدها منذ بداية ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٥ ببلايين الدولارات، كما في الجدول التالي : [٢]

	اذار / مارس ٢٠٠٣ – آب / اغسطس ٢٠٠٥	أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ –كانون الثاني / يناير ٢٠١٥	الإجمالي : آذار / مارس ٢٠٠٣ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٥
الولايات المتحدة	٢٥٥	٣٤٩	٦٠٣
قوات التحالف (غير الإمريكية)	٤٠	٥٥	٩٥
العراق	١٣٤	١٧٣	٣٠٦
الإجمالي	٤٢٨	٥٧٦	١٠٠٥
	التكاليف	الموفرة	
الولايات المتحدة	٣٢	٨٥	١١٧
العراق	٨٥	٢٢٨	٣١٣
الإجمالي	١١٦	٣١٣	٩٢٩

١ – انظر ، فؤاد زكريا ، عالم ما بعد أمريكا ، ترجمة : بسام شيحا ، بيروت : الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٠

٢ – انظر ، سكوت والستن ، كاترين كوزك ، التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) ، ترجمة عمر عبدالكريم الجميلي ، ا الموقع الاليكتروني مجلة المستقبل العربي على الرابط *www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine*

وفي هذا السياق، وافق مجلس النواب الأمريكي، مؤخرًا، على مشروع قانون الميزانية الدفاعية والتي بلغ حجمها ٥٨٥ مليار دولار، بهدف توسيع حملة مواجهة تنظيم "داعش" في سوريا والعراق. وتنص الصيغة التوافقية التي تم التوصل إليها في مشروع القانون على تخصيص ٥٢١.٣ مليار دولار للإنفاق على الدفاع الوطني، إضافة إلى ٦٣.٧ مليار دولار للعمليات العسكرية الخارجية؛ بما في ذلك العراق وأفغانستان. وتخصص هذه الميزانية مبلغًا قدّر بـ٥ مليارات دولار من أجل العمليات الجوية التي يشنها الجيش الأمريكي ضد التنظيم، فضلا عن ١.٦ مليار دولار للعراق كمساعدات معدات وتدريب، واقتراح مشروع قانون بإرسال ١٥٠٠ جندي أمريكي إضافي إلى العراق.[١]

ثانياً /عسكرة الحرب على الإرهاب في الخارج الأمريكي :

يمكن رصد مظاهر وتجليات التوجه الأمريكي نحو عسكرة الحرب على الإرهاب في الخارج من خلال المؤشرات التالية :

انتهاج أسلوب السجون العسكرية السرية :

في إطار حربها على الإرهاب ، انتهجت الإدارة الأمريكية أسلوب " السجون العسكرية السرية " والسجون الطائرة والعائمة ، وقد أطلق البعض على هذا النوع من السجون صفة " سجون بلا حدود " وعلى المعتقين فيها صفة " سجناء بلا حدود " على غرار أطباء بلا حدود ومحامين بلا حدود (٢) . وقد كشف فريق من خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة النقاب عن تزايد كبير في عدد السجون العسكرية السرية التي انتشرت في مختلف أنحاء العالم ، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدعوى الحرب على الإرهاب ، و " وصف أعضاء بالفريق الظاهرة بأنها تعد من الجرائم ضد الإنسانية " (٣) . فهي أسلوب يخالف قواعد ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان حتى في حالات الطوارئ ، كما انه أسلوب يخالف القانون الدولي الإنساني وحالات النزاع المسلحة . وحسب تقرير أصدره " مانفريد نواك " المحامي الاسترالي المدافع عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص للأمم المتحدة للتعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة المهينة وغير الإنسانية " أن هناك نحو عشرة ملايين سجين في شتى أنحاء العالم

١ – صحيفة الرؤية بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٤

٢ – انظر ، د. هيثم مناع ، سجناء بلا حدود ، موقع الجزيرة نت www.al

٣ – سجون سرية عالمية تحت يافطة مكافحة الإرهاب ، موقع www.annabaa.org

ومعظمهم في أوضاع غير مقبولة ، واغلبهم في أوضاع تنتهك كرامة الإنسان " (١) . وأوضح السويسري " ديك مارتي " مقرر البرلمان الأوروبي حول السجون السرية " في تقريره الثاني الذي نشر في باريس بتاريخ ٨ يونيو / حزيران ٢٠٠٧ ، " أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أشرفت على إدارة سجون سرية في كل من بولندا ورومانيا ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ ، وذلك من اجل استنطاق معتقلين مشتبه فيهم في إطار الحرب ضد الإرهاب التي تخوضها الولايات المتحدة منذ تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية "[٢]. و "كان الاتحاد الأوروبي قد بدأ تحقيقا في وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في دول أوروبية ، وأصدر تقريرا في ٧ يونيو ٢٠٠٦ يتهم ١٤ دولة أوروبية بالتواطؤ بشكل مباشر أو غير مباشر مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لاحتجاز الأفراد في سجون عسكرية سرية أو نقلهم بشكل غير شرعي لدول أخرى " [٣].

وقد كشف تقرير أعدته منظمة العدالة من اجل المجتمع المفتوح ، ومقرها نيويورك ، أعده (Amrit Singh) بعنوان" Globalizing Torture : CIA Secret Detention and Extraordinary Rendition ، إن " الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أعطى تعليمات إلى وكالة المخابرات الأمريكية CIA في الشروع في برنامج الاعتقال السري تحت مسمى الإرهابيين المفترضين والذي عرف أيضا باسم " النقاط السوداء أو المواقع السوداء ، وأحيانا البقع السوداء " [٤]. و كشف التقرير عن عدد ضحايا الاعتقالات والتعذيب وعن عدد من الدول والحكومات التي تورطت في هذه الانتهاكات . ويكشف التقرير المذكور عن أن " ١٣٦ شخصاً تعرضوا لهذه الانتهاكات وربما يكون العدد أكثر من ذلك ، وأن ٥٤ دولة وحكومة تبث مشاركتها وتورطها في هذه العملية بطرق مختلفة من بينها ١٣ دول عربية .

---

١ – المرجع السابق .

٢ – انظر وثائق المجلس الأوروبي The Council Of Europe الوثيقة رقم A/S jun 2006/16 Partier 11

٣ – انظر ، د. شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

٤ – Amrit Singh , Globalizing Torture : CIA Secret Detention and Extraordinary Rendition , New York: Open Society Foundations, 2013 ,p 11

الاتجاه نحو فكرة جيش الظل :

تمخض على عسكرة الحرب على الإرهاب بروز ظاهرة " خوصصة الحرب " ، حيث تتولى عدد من الشركات الخاصة مهمة تجنيد المرتزقة وتدريبهم والزج بهم في العمليات العسكرية ، وخارج نطاق القانون الدولي وبمنأى عن القانون الدولي الإنساني . إذ أن الاستخدام الهائل لمرتزقة الشركات الخاصة من شأنه أن يكون له " دور كبير في إخفاء التكاليف والمطالب الحقيقية للحرب عن الرأي العام ، ومن ضمن المعلومات التي يتم التعتيم عليها العدد الفعلي للطاقة البشرية المطلوبة في الحرب والعدد الحقيقي للضحايا " [١].

ولعل من ابرز هذه الشركات شركة " بلاك واتر " الأمريكية التي تأسست في ١٩٩٦– ١٩٩٧ وهي شركة عسكرية ضخمة تضم أكثر من مليونين مقاتل مرتزق ، ولها معدات عسكرية فتاكة ، كما تمتلك أسطول من الطائرات العسكرية المقاتلة والمتطورة . حيث " يوجد عدد من الرجال المسلحين الذين لا يرتدون الزي العسكري لأي دولة ، فهم ليسوا محاربين شرعيين بموجب قوانين الحرب . والواضح أن قوات المرتزقة Mercenaires الموجودة مثلا بالعراق ، تشكل دروعا أمنية وعسكرية لا يستطيع الاحتلال الأمريكي أن يستغنى عنها ، وهو يستخدمها في تنفيذ عمليات التفجير والإبادة ، وفي بث الفتنة الطائفية بين العراقيين . ويعرف موظفو هذه الشركة ببطشهم ، ويشتهرون بأنهم يفتحون النار دون تمييز "[٢]. كما يسهم استخدام الشركات الخاصة في العمليات العسكرية في رفع الكلفة المادية ، نتيجة سعي هذا الشركات إلى " التربح غير القانوني " من الحروب والسعي إلى الكسب المادي السريع " ففي السنة المالية لعام ٢٠٠٦ ، التزمت وزارة الدفاع الأمريكية بسداد ١٥١ بليون دولار للخدمات التي تقدمها شركات المقاولات الخاصة ، الأمر الذي يعبر عن ارتفاع كبير في المبلغ المخصص لتلك الخدمات بنسبة ٧٨ % منذ السنة المالية لعام ١٩٩٦ " [٣]. بل أن دور شركات المقاولات العسكرية الخاصة في تعاونها مع وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاغون " تعدى

---

١ – جنين آرويديل ، جيش الظل الأمريكي : خصخصة مهام الحكومة وخطورتها ، في ميريام بيمبرتون ، ويليام هارتنج ، دروس من العراق لتجنب الحرب القادمة : رؤية أمريكية . القاهرة : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٦

٢ – د. رشيد الرينكة ، الحرب الشرعية أم شرعية الحرب ؟ في رشيد الرينكة " إشراف " نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب ، سلا : مطبعة بني ازناسن ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥

٣ – جنين آرويديل ، مرجع سابق ، ص ١٨٦

القيام بمهمات عسكرية قتالية خاصة ، حيث " نشرت مواقع الويب الخاصة بشركات المقاولات تنويهات عن وجود فرص عمل للمحللين ليقوموا بأداء بعض المهام : مثل إعداد ميزانية وزارة الدفاع . وكانت إحدى شركات المقاولات تتباهى بأنها قد أعدت كتيب للجيش الذي يطلق عليه " المقاولون في ساحة المعركة " [١]، علاوة على قيام هذه الشركات بمهام خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والدعم اللوجستي العسكري .

استخدام تقنية الطائرات بدون طيار في الحرب على الإرهاب: [٢]

أثارت تقنية استخدام الطائرات بدون طيار في الحرب على الإرهاب جدلاً سياسياً وقانونياً حيث بدأت هذه القضية تطرح بقوة من قبل الأمم المتحدة وكذا العديد من الحكومات إضافة إلى الاهتمام الكبير من قبل المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وكذا ناشطي حقوق الإنسان الذين يطرحون عديد الأسئلة حول عدم الشفافية في استخدام هذه التقنية القاتلة والمدمرة . فقد طال الجدل ثلاث قضايا أساسية تتصل ب " الجدوى ، والشفافية ، والشرعية " من استخدام الطائرات بدون طيار في الحرب على الإرهاب .

فمن ناحية أولى ، تحاجج إدارة أوباما عن جدوى استخدام الطائرات بدون طيار في الحرب على الإرهاب ، و " يتكئ أنصار استخدام الطائرات بدون طيار في أغلب الأحيان على الحجة بأن دقتها تزداد اطرادا ، مما يبقي حجم الخسائر بين المدنيين طفيفا ومتناقصا باستمرار ، ويجري التعامل مع هذه الحجة على أنها حقيقة واقعة تساعد على تبرير شن المزيد من الهجمات ، مع أن مدى " الدقة الجراحية " الذي بلغته تبقي موضع خلاف يسهم في تفاقمه انعدام الشفافية وندرة المعلومات اللذان يبطلان هذه الحجة من أساسها " [٣].

وتثير مسألة الشفافية في استخدام الطائرات بدون طيار في الحرب على الإرهاب العديد من الانتقادات التي تتصل بمدى كفاءة برنامج مراقبة الطائرات بدون طيار من جهة ،

---

١ – المرجع السابق ، ص ١٨٧

٢ – تسمى الطائرات بدون طيار (Unmanned Aerial Vehicle - UAV) ب " درونز بالانجليزية " . وتسمى الطائرات بدون طيار الأكثر شيوعا ب " المفترسة Predator " وهي طراز مسلح متوسط الحجم قادر على حمل صواريخ " هيلفير Hell Fire الموجهة بأشعة الليزر .وعلى نحو دراماتيكي مماثل في التسمية ، يطلق على الحجم الأكبر اسم " الحصادة Reaper " .

٣ – ليفيا ناسيوس ، مارك ليفين ، القتل المستهدف إغراءات تقنية الطائرة بدون طيار : كارثة سياسية وإستراتيجية، منتدى العلاقات العربية الأمريكية ، ٢٠١١ ، ص ١٠

ومن جهة أخرى ، " يصعب في هذا السياق تحديد الأرقام الحقيقية للإصابات العسكرية والخسائر المدنية على حد سواء ، إذ تبقى حتى الأرقام الرسمية مضللة أحيانا أو مجرد " تكهنات محسوبة " . في حين يصعب إلى أبعد الحدود الوصول إلى معلومات دقيقة ومفصلة من الحكومة الأمريكية ، كما يصعب بالدرجة نفسها الوثوق بها " [١].

ويحتدم الجدل حول استخدام الطائرات بدون طيار في الحرب على الإرهاب ، من الناحية الشرعية والقانونية ، حيث تدفع الولايات الأمريكية تحت إدارة أوباما ومن قبله إدارة سلفه جورج دبليو بوش ب " قانونية وشرعية " الهجمات التي تشنها الطائرات بدون طيار وتؤكد على انسجامها مع القانونين الأميركي والدولي . وتعتقد الولايات المتحدة أيضاً أن عمليات الطائرات بدون طيار تنسجم مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح للدول بالدفاع عن النفس سواء بموافقة الدولة التي يتم استهداف العناصر الخطيرة فوق أراضيها، أو بسبب عجز تلك الدول عن منع خطر محدق بالولايات المتحدة وعدم القدرة على التعامل معه. وكانت منظمة الأمم المتحدة بدأت في شهر كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ تحقيقًا حول الغارات الجوية التي تشنها الطائرات العسكرية الأمريكية والبريطانية بدون طيار والموجهة عن بعد في دول مثل اليمن وأفغانستان وباكستان والصومال والأراضي الفلسطينية. حيث صرح المحامي الدولي والمقرر العام للجنة مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان "بن إيمرسون" برفض أعضاء المنظمة الدولية مثل هذه التقنيات، وقال: "إن على المجتمع الدولي أن يخرج عن صمته إزاء قتل الأبرياء بسبب استخدام هذا النوع من الأسلحة " . فيما " اعتبر السيد كريستوف هاينز مقرر الأمم المتحدة الخاص بِـ " حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا" خلال مؤتمر عقد في جنيف مُنتصف العام ٢٠١٢ ، أن سياسة الإدارة الأميركية في استخدام الطائرات بلا طيّار لتنفيذ " قتل مستهدف " تهدد أسس القانون الدولي. " فالإعدامات خارج نطاق القضاء " التي تنفذها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في باكستان واليمن وغيرها من الدول بتوصية من إدارة أوباما، قد تغري أو تشجع دولاً أخرى على الاستخفاف بمعايير حقوق الإنسان وضماناته. وألمح إلى أن بعضها قد يرقى إلى " جرائم حرب War Crimes " [٢]

---

١ – المرجع السابق ، ص ٩ – ١٠

٢ – نقلا عن ، د. طارق المجذوب ، الطائرات بلا طيار كوسيلة حرب : ملاحظات أولية عسكرية قانونية ، موقع مجلة الدفاع الوطني اللبنانية ١/ ١٠ / ٢٠١٢ . www.labarmy.gov.lb

خارطة لبعض المدن والمواقع التي استهدفتها هجمات الطائرات بدون طيار في اليمن

المصدر : موقع مركز الكرامة alkarama.org/report.

عسكرة المناطق :

وفي إطار عسكرة الحرب على الإرهاب ، احتلت بعض المناطق أهمية خاصة في المنظور الأمريكي للحرب على الإرهاب ، حيث أعلن الرئيس الأمريكي " جورج دبليو بوش " في ٦ فبراير / شباط من عام ٢٠٠٧ أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا ، أطلق عليها القيادة العسكرية الإفريقية ، والمعروفة اختصارا باسم " افر يكوم " Africom . ومقرها مدينة شتوتجارت الألمانية ، من ضمن مهامها الاستعداد التام للتدخل العسكري المباشر حال الضرورة في عدد من الدول الإفريقية التي تعتبرها الإدارة ذات ثقل مهم في الحرب على الإرهاب .

قيادة الأفريكوم – كما ينظر إليها البعض – " موجهة إلى محاور ثلاثة أساسية هي : الحرب على الإرهاب ، والوصول إلى منابع النفط والغاز الطبيعي ، ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد ، وهو ما يضفى بعدا عسكريا جديدا على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة ، وان

حاولت التجمل من خلال إضفاء أبعادا سياسية وحقوقية عليها " [١]. وقد بررت تيريزا ويلان مساعدة نائب وزير الدفاع لشؤون إفريقيا ، في مقابلة تلفزيونية معها في العام ٢٠٠٧ الغرض من انشأ " الافريكوم " بقولها " نريد أن نمنع المشاكل من التحول إلى أزمات ، والأزمات من التحول إلى كوارث " . والحل الذي اعتمدته الإدارة هو تشكيل فرقة عسكرية جديدة خاصة بالقارة ، AFRICOM ، مع قائد وهيئة أركان خاصين به ." [٢].

وقد لاقت هذه الخطوة الأمريكية في إطار مسألة عسكرة الحرب على الإرهاب انتقادات واسعة في خارج أمريكا ومن داخلها أيضا ، فقد تسأل ، مثلا ، ديفيد إغناتيوس ، الكاتب في واشنطن بوست قائلا " هل الجيش الأمريكي هو الأداة المناسبة لمحاولة بناء الأمة التي تتخيلها AFRICOM ، كما هو واضح ؟ هل سيعمل الوجود الأمريكي المضاعف على إيقاف الإرهاب وعدم الاستقرار في القارة ، أم سيصبح بدلا من ذلك مغناطيسا جديدا يجذب المعادين لأمريكا ؟ [٣]

<u>الديمقراطية المسلحة :</u>

ربطت الإدارة الأمريكية ما بين الديمقراطية ومكافحة الإرهاب ، بحيث " أضحت قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، بحجة أن تراجع حقوق الإنسان والديمقراطية يعملان على تفريغ الإرهاب[٤]. وقد أعلنت الإدارة الأمريكية في العام ٢٠٠١ على لسان وزير خارجيتها آنذاك كولن باولٍ عن برنامج لـ "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط" يستهدف توجيه المساعدات الأمريكية بشكل يؤدي إلى تحسين المؤسسات السياسية والمناقشات العامة في مجتمعات تعتبرها الإدارة الأمريكية قمعية ، إضافة إلى لفت انتباه بعض الأنظمة السياسية في المنطقة إلى أدائها في مجال حقوق الإنسان، كما حدث في مصر(*).

---

١ – د. حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٨٧

٢ – فؤاد زكريا ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧

٣ – المرجع السابق ، ص ٢٢٧

٤ – نهى ابوالكرامات ، حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية ، موقع تقرير واشنطن www.tagrer.org

(*) كانت الإدارة الأمريكية قد اتخذت قراراً في أغسطس ٢٠٠٢ بوقف تقديم مساعدات إضافية إلى مصر احتجاجاً على الحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم المصرية ضد د. سعد الدين إبراهيم بتهمة الحصول على أموال من

ولكن الواضح أن " البرنامج الديمقراطي الأمريكي في الشرق الأوسط" سرعان ما ارتدى " البزة العسكرية " ، وارتبط بسعي الولايات المتحدة لفرض رؤيتها للديمقراطية بالقوة العسكرية وهو الأمر الذي انكشف جلياً من خلال الحالة الأفغانية ٢٠٠١ ، وتأكد رسمياً في واقعة غزو العراق واحتلاله وتغيير نظام الحكم في بغداد ٢٠٠٣ . حيث أعلنت " الإدارة الأمريكية أن أي حملة عسكرية ضد العراق سوف تستهدف تغيير النظام بها وإقامة نظام جديد على أسس ديمقراطية"(١). و " أصبح من الواضح تماماً أن الرئيس الأمريكي شخصياً قد وضع مسألة تغيير النظام العراقي على رأس أولوياته في " الحرب على الإرهاب "(٢)

وبالفعل شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق في ٢٠ آذار / مارس ٢٠٠٣ تحت مسمى " عملية حرية العراق " Iraq Freedom Operation " خارج إطار الشرعية الدولية ودون تخويل من مجلس الأمن، وتحت ذرائع مختلفة ومختلقة تدخل جميعها في دائرة التبرؤ من إطار القانون الدولي الذي يحرم استخدام القوة .

وهكذا ، فأن الإدارة الأمريكية ، وفي سياق تبرير حربها على الإرهاب ، تبنت أجندة خاصة بها مدفوعة في ذلك بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . وهي الأجندة التي عكستها وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " The National Security of the United States التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ . وقد " تمثلت الأجندة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر في : الحرب على الإرهاب ، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والعمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والعمل على إسقاط الأنظمة الدكتاتورية " (٣). وكانت الحرب على أفغانستان في عام ٢٠٠١ المختبر العملي الأول لهذه الأجندة تحت دعوى مكافحة الإرهاب . بينما كان العراق المختبر النموذجي

الخارج بدون إذن رسمي ونشر إشاعات مغرضة تسيء إلى سمعة مصر. وهو ما تعتبره الإدارة الأمريكية انتهاكاً لحقوق أحد النشطاء في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(١) د. محمد كمال، برنامج بوش لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الاستراتيجي، (٩٣)، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٩٩.

٢ – د. جريجوري جوز الثالث ، السياسة الأمريكية تجاه العراق " سلسلة محاضرات الإمارات ٦٣ " ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧

٣ – د. أسامة فاروق مخبمر ، المتغيرات الإقليمية وأثرها على حقوق الإنسان بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ : دراسة لحالة العراق ، مجلة النهضة ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٤٠

لاستحقاقات الأجندة الأمريكية التي عكستها وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " The National Security of the United States " . إذ " قامت القوات الأمريكية بشن حرب وقائية ضد العراق في شهر مارس عام ٢٠٠٣ زاعمة أن الرئيس العراقي " صدام حسين " حاكم مستبد ، وأن العراق ربما تقوم قريبا بتدعيم تنظيم "القاعدة " إن لم تكن تدعمه بالفعل ، وأن نشر الديمقراطية في العراق بالقوة سيكون من شأنه نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط بأكمله " [١].

الإدارة الأمريكية بذلك عملت على تكريس مبدأ استخدام القوة في تغيير الأنظمة السياسية ومحاولة شرعنة التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة ، وتنزيل مرتبة السيادة و انتهاك مبدأ " سيادة الدول " ، والذي طالما استقر في العلاقات الدولية . هذا التوجه صار طاغياً وملموساً داخل الإدارة الأمريكية نتيجة أحداث ١١ سبتمبر، حيث أصبح خيار تغيير الأنظمة السياسية بالقوة العسكرية خياراً مباحاً وربما مشروعاً تحت دواعي " التدخل الديمقراطي " ومقتضيات الحرب على الإرهاب ، إذ أن " أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أوجدت تداعيات أدت – وستؤدي – إلى مزيد من التراجع في مفهوم سيادة الدولة"، بمعناها التقليدي ، حيث تقوم الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد سبتمبر في جانب منها على التدخل بشكل مكثف في الشؤون الداخلية لدول أخرى بما في ذلك مناهج التعليم ووسائل الإعلام والأعمال الفنية والأنشطة الخيرية وأوضاع الأقليات الدينية وصولا إلى تغيير النظم السياسية فيها بالقوة " [٢] .

ثالثا/عسكرة الحرب على الإرهاب : النتائج والتداعيات

ركزت العديد من الدراسات الأمريكية على أهمية وجدوى استخدام القوة العسكرية في مواجهة الإرهاب ، وقد ثار جدل كبير في داخل الولايات المتحدة وخارجها حول هذا الموضوع ، حيث " ركز انصار المقاربة العسكرية في الحرب على الإرهاب على استخدام القوة وإضفاء الشرعية عليها والاتجاه نحو أهمية استخدام " القوة العسكرية والجيش أو البوليس أو شكل ثالث شبه عسكري بالإضافة إلى تطوير وظيفة المخابرات مع الاستعانة بنتائج دراسات العلوم

١ – انظر ، نيتا كروفورد ، التغيرات السياسية في الإدارة الأمريكية : الحرب الوقائية ، في ميرمام بيمبرتون ، ويليام هارتنج ، دروس من العراق لتجنب الحرب القادمة " رؤية أمريكية " ، مرجع سابق ، ص ٢٨–٢٩ .

٢ – د. حسنين إبراهيم توفيق ، علم السياسة وتداعيات الأزمة العالمية : نحو مراجعة بعض المفاهيم والمقولات "رؤية أولية ، حولية أمتي في العالم ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣

السلوكية على أساس أن الإرهاب المعاصر يعتبر نظاما للتهديد يرتبط بالمستحدثات التكنولوجية وبأثره على التنظيم الاجتماعي والسياسي " [١]. فيما تعالت أصوات مناهضة لهذا الاتجاه بخاصة في الداخل الأمريكي ركزت على حسابات الكلفة والعائد ، ويكفي أن نشير هنا إلى ما كتبه " لورنس سبينيا " المقدم بسلاح الجو الأمريكي ، حول هذا الموضوع .[٢] والذي وصف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في مواجهة الإرهاب بأنها حددت في عزلة عن اعتبارات الكلفة ، وإن كلفة الحرب أصبحت مربكة ، داعياً إلى مراجعة هذه الاستراتيجية وتعديلها بما ينسجم واعتبارات الكلفة المادية والبشرية .

اليوم و بعد مرور قرابة عقد ونصف العقد على ما أطلقت الإدارة الأمريكية عليها " الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب " في سبتمبر ٢٠٠١ مدعومة بالترسانة العسكرية الأمريكية والأطلسية ، زادت حدة النقاش والجدل حول هذا الموضوع في الداخل والخارج الأمريكي ، وتعالت أصوات بارزة تدعو إلى مراجعة التوجه العسكري الأمريكي في مكافحة لما له من تداعيات خطيرة على العالم و يمكن رصد النتائج والتداعيات في النقاط التالية :

أن الحرب على الإرهاب التي قادتها واشنطن ، وحشدت لها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ بهدف القضاء على الإرهاب في العالم لم تؤد إلى أية نجاحات تذكر ولم تؤد إلى القضاء على ظاهرة الإرهاب أو حتى التخفيف من حدتها . و " يرى المناهضون للحرب على الإرهاب أن الأوضاع ازدادت سواء ، حسب تعبيرهم ، وأن هناك تضخيما لخطورة التهديدات التي يشكلها ما يسمى بالمجموعات الإرهابية ، وأن هذه الحرب أدت إلى خروقات في حقوق الإنسان ، حتى في الولايات المتحدة نفسها . ويرى البعض أن الخطر الحقيقي لا يكمن في الإرهابيين ، ولكن في الأساليب المستخدمة ضدهم ، إذ يرى البعض أنه من المستحيل القضاء على فكرة معينة بحملة عسكرية ، وأن ما تساهم به الحملات العسكرية – حسب رأيهم – هو

١ – د. عبد الله الاشعل ، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة ، امجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٩ ، يناير ٢٠٠٥ ، ص ٢٨

٢ – المقدم لورنس سبينيا ، خريج أكاديمية السلاح الجوي الأمريكي ، حائز على شهادة الماجستير في السياسة العامة من جامعة هارفارد ، انظر ، مقالته بعنوان " الاستراتيجية والكلفة : الفجوة في عملية اتخاذ قراراتنا العسكرية " ، على رابط موقع : www.airpower.maxwell.af.mil/apjinternational/apj-a/2010

زيادة حدة وخطورة وانتشار الإرهاب " [١]. حيث يكشف الواقع عن تنامي ظاهرة الإرهاب وتصاعدها وكثافة هجماتها وانتشارها عبر مناطق مختلفة في العالم ، الأمر الذي ضاعف من ظاهرة الإرهاب كما وكيفا .

فمن حيث الكم ، بحسب دراسة أعدها معهد الاقتصاد والسلام العالمي ٢٠١٢ تحت عنوان " المؤشر العالمي للإرهاب " ، فإن " عدد الهجمات الإرهابية تضاعفت أكثر من أربع مرات كل سنة على مدى عشر سنوات منذ هجمات أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ . وأن ٥٠٪ من مجموع ضحايا الإرهاب في العالم هم من العراق وأفغانستان وباكستان " [٢]، وهي المناطق التي استهدفتها واشنطن عسكريا وبشكل مباشر في سياق ما أسمته " الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب " . فيما تشير مصادر أخرى إلى ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية وانتشارها حول العالم منذ إعلان الحرب على الإرهاب ٢٠٠١ ، حيث أكدت عدد من الدراسات والتقارير على التغيرات الكمية التي طرأت على طبيعة الخطر الإرهابي في العالم . وقد لاحظ البعض " ارتفاع نسبة الهجمات الإرهابية التي تستهدف منشآت ومصالح تابعة للولايات المتحدة أو مواطنيها وارتفاع عدد الضحايا في كل عملية إرهابية . وقد بينت إحصائيات وزارة الخارجية الأمريكية أن العدد الإجمالي للضحايا في كل عملية ارتفع بمقدار أربعة أمثال ما حدث خلال عقد التسعينيات. وتزايد عدد الجماعات الإرهابية التي تعمل عبر العالم من الشبكات الدولية [٣]. وتشير تقارير انماط الإرهاب العالمي ، التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، إلى هذه الحقيقة من خلال الاحصائيات التي تم نشرها عبر الموقع الاليكتروني ، والتي تؤكد تزايد عدد الهجمات الإرهابية في العالم ، وعدد القتلى والمصابين ، بخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، كما في الجدول التالي:[٤]

---

١ – وليد حسن فهمي ، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب : الجدل السياسي والقانوني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٦ ، اكتوبر ٢٠٠٦ ، ص٧٣ –٧٤

٢– استطلاعات دولية : العراق يتصدر معدلات الفساد والعنف ، صحيفة الصباح الجديد ٨ – ١٢ – ٢٠١٢

٣ – نقلا عن ، شانتال دو جونغ اودرات ، محاربة الإرهاب ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٢٥ ، يوليو / أغسطس ٢٠٠٤ ، ص ٦٤

٤ – انظر ، سكوت والستن ،كاترين كوزك ، مرجع سابق ، ص ١٠٧

السنة	عدد الهجمات	عدد القتلى	عدد المصابين
٢٠٠٠	٤٢٣	٤٠٥	٧٩١
٢٠٠١	٣٤٨	٤٦٥٥	١٠٨٠
٢٠٠٢	١٩٩	٧٢٥	٢٠١٣
٢٠٠٣	٢٠٨	٥٢٥	٣٦٤٦
٢٠٠٤	٦٥١	١٩٠٧	٩٣٠٠

وبحسب مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠١٣ – ٢٠١٤ [١]، فقد شهد العالم ارتفاع عدد قتلى "الهجمات الإرهابية" خلال ٢٠١٣، حيث بلغ ٦١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٢، فيما سجلت حوالي ١٠ آلاف "هجمة إرهابية" خلال العام ٢٠١٣ أي بزيادة ٤٤٪ مقارنة بـ٢٠١٢، ما أسفر عن سقوط ١٨ ألف شخص، وتشكل الاعتداءات بالعبوات أغلبية تلك الهجمات منها ٥٪ انتحارية.

وأشار التقرير، إلى أن تنظيمات "داعش" و"القاعدة" و"بوكو حرام" و"طالبان"، يقفوا وراء ٦٦٪ من تلك الهجمات ومعظم الوفيات المسجلة . وذكر التقرير أن العراق من أكثر الدول تضررًا، حيث شهد ٢٤٩٢ اعتداءات، أوقعت ٦٣٦٢ قتيلا بزيادة ١٦٤٪ عن العام الذي سبقه، وتليها أفغانستان وباكستان ونيجيريا وسوريا، وفي المجموع سقط في هذه البلدان الـ ٥، ٨٠٪ من عدد قتلى الاعتداءات.

وأوضح تقرير مؤشر الإرهاب، أن عدد الاعتداءات ارتفعت أيضا في أماكن أخرى وبلغ ٣٧٢١ اعتداء في بقية أنحاء العالم، وخلفت ٣٢٣٦ قتيلا في ٦٠ بلداً، أي بزيادة ٥٠٪ في ظرف سنة، متوقعا أن ترتفع المخاطر الإرهابية في ١٣ بلدًا خلال السنوات القادمة بينها أنجولا وبنجلادش وإيران. وكشف التقرير أن ٦٠ % من الهجمات استخدمت فيها المتفجرات و٢٠ %

١ – مؤشر الإرهاب العالمي بدأ في ٢٠١٢، وهو يستخدم المعطيات التي تجمعها "جلوبل تروريزم داتابايز"، وهي قاعدة معطيات جامعة ماريلاند الأمريكية، يدرس تطور الهجمات الإرهابية في ١٦٢ بلدًا منذ سنة ٢٠٠٠ . ويذكر أن الأرقام التي ذكرها مؤشر الإرهاب العالمي تتطابق مع ما أورده التقرير السنوي للإرهاب في دول العالم للعام ٢٠١٣ والذي رفعته وزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونغرس يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ كما يقتضيه القانون منها. وهو يستعرض التقييم السنوي للوزارة لاتجاهات وأحداث الإرهاب الدولي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ، للمزيد انظر ، موقع www.state.gov

استخدمت فيها الأسلحة بينما لجأت ١٠ % من الهجمات لوسائل أخرى مثل إشعال الحرائق واستخدام السكاكين أو الهجوم بدراجات بخارية، ولم يلجأ المتشددون إلى التفجيرات الانتحارية سوى في ٥٪ من الهجمات منذ عام ٢٠٠٠ .

وعلى صعيد الكيف شهدت ظاهرة الإرهاب تحولات نوعية وخطيرة تتعلق بـ:

الانتشار الجغرافي لظاهرة الإرهاب أو ما يمكن وصفه ب " الإرهاب العابر للحدود " ، حيث تتناسل الجماعات والتنظيمات الإرهابية وتمتد عبر فروع عديدة تتجاوز خطوط وحدود الجغرافيا، مما يصعب تحديد مكانها والتعامل معها أو محاصرتها أو القضاء عليها. فقد أشارت صحيفة الواشنطن بوست Washington post بتاريخ ١٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٢ " أن الإدارة الأمريكية تزعم أن " القاعدة " ، وغيرها من الجماعات الإرهابية تعمل الآن في أكثر من ٨٠ بلدا " [١]. ويشير تقرير بعنوان " أطلس الايدولوجيا المتشددة " إلى تعدد المصادر الفكرية وتأثيرها فيما أسماه " الحركة الجهادية " التي امتدت إلى عدة مناطق في العالم والتي أصبحت ملاذاً للجماعات التي تصنفها واشنطن بأنها جماعات إرهابية [٢]. حيث شهدت العديد من مناطق ودول العالم " تصاعد أعمال العنف الدموي من قبل الجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة ضد الأهداف الأمريكية وأهداف أخرى في الدول التي يظن أنها تدور في محور مكافحة الإرهاب وأحداث اندونيسيا وتركيا وتونس والأردن والمغرب واليمن ولبنان والجزائر وأخيراً الكويت والسعودية التي راح ضحيتها عشرات من أرواح المدنيين تثبت أن محاولة استئصال العنف بالعنف لم تنتج إلا مزيدا من العنف " [٣]. وكذلك تمدد جغرافيا الإرهاب نحو أفريقيا وبلاد المغرب العربي من خلال بروز أنشطة حركة بوكو حرام Boko Haram في نيجيريا منذ يوليو – أغسطس عام ٢٠٠٩ [٤]. وحركة الشباب الإسلامي في الصومال وكينيا، وتنظيم

---

١ – نقلا عن ، مايكل هدسون ، مآزق امبريالية ، إدارة المناطق الجامحة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٤ ، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠ ، ص ٤١

٢ – انظر ، ويليام ما كنتس " محرر " ، أطلس الايدولوجيا المتشددة " التقرير التنفيذي " ، نيويورك : مركز مكافحة الإرهاب – الأكاديمية العسكرية الأمريكية ، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦ .

٣ – د. محمد نور فرحات ، حقوق الإنسان في عصر الهيمنة : قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ ، مجلة قضايا فكرية ، الكتاب الحادي والعشرون ، يناير ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩

٤ – بوكو حرام تعني " نظام التعليم الغربي حرام " ، وهي كلمة مركبة تركيبا مزجيا من لغة الهوسا واللغة العربية ، وقد كان الهوساويون يستعملون كلمة بوكو وبعنون لها " نظام التعليم الغربي " ، وإذا أضيف إليها كلمة "

أنصار الدين حيث يرابط في أجزاء من شمال مالي، فيما تنتشر عناصر حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا عبر المثلث الحدودي بين ليبيا والجزائر والنيجر، أما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي بدأ في تنسيق جهوده الرسمية منذ عام ٢٠٠٦ ، يقوده " أبو مصعب عبد الودود المعروف باسم عبد المالك دروكدال" ، فهو ينتشر في الجزائر والمغرب وموريتانيا ومالي وأجزاء من تونس والنيجر. وكذلك الانتشار الملحوظ لتنظيم ما يعرف ب " أنصار الشريعة " في ليبيا تونس، علاوة على تواجد مراكز مهمة لتنظيم القاعدة في اليمن.

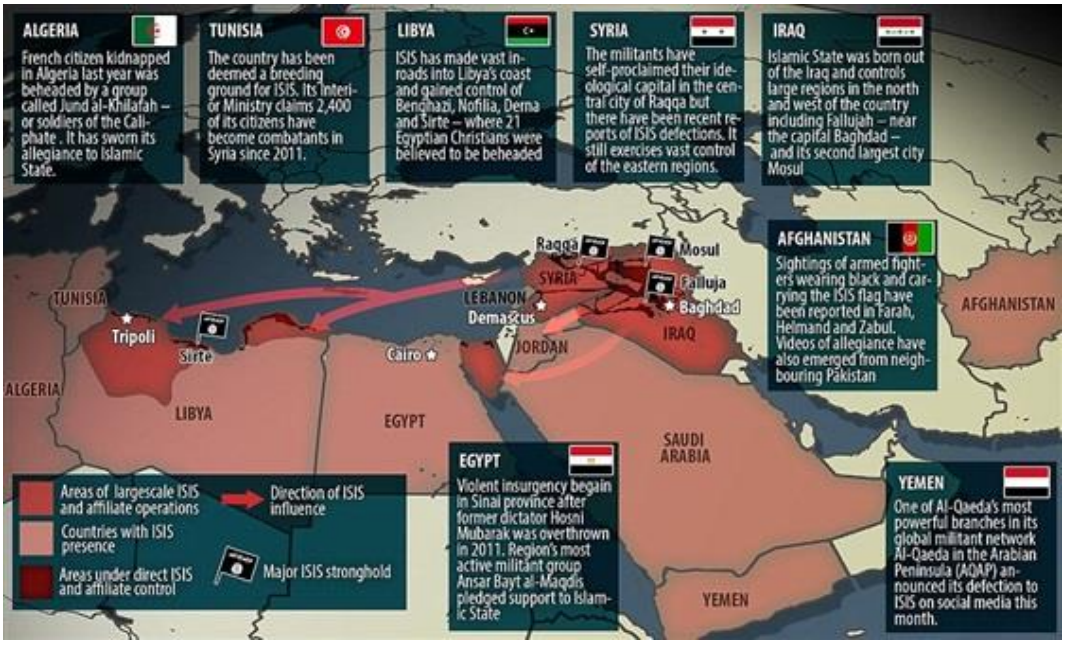

خارطة تمدد داعش من افغانستان شرقا حتى ليبيا وتونس والجزائر غربا

المصدر : صحيفة الديلي ميل البريطانية DIALY MAIL في عددها بتاريخ ٢٢ فيراير ٢٠١٥ .

حرام " بالعربية أصبح المعنى : نظام التعليم الغربي حرام ، وبالأحرى أن تفسر الكلمة بمحتواها الدلالي وليس وفق الترجمة العربية ، وعلى ذلك يمكن أن تكون الترجمة الصحيحة هي : " اتباع النظام التربوي على السياق الغربي حرام " ، انظر ، د. احمد مرتضى ، جماعة بوكو حرام : نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا ، مجلة قراءات افريقية ، العدد ١٢ ابريل – يونيو ٢٠١٢ .

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يمكن الحديث عن ولادة أجيال جديدة من "الإرهابيين" وصولا إلى تدشين ما سمي ب " بالجيل الثالث " من الجهاديين [١]. فمنذ تشكل تنظيم القاعدة وبرزت أنشطته عام ١٩٩٨ بخاصة في تفجيري " نيروبي " و " دار السلام " من العام نفسه ومن ثم هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ برز الجيل الثاني من " الجهاديين " بعد حربي أفغانستان والعراق ٢٠٠٣ ، و " ولدت الشبكات الجهادية للقاعدة ، بقيادات إقليمية في العراق واليمن والمغرب العربي ، وقد كان أبو مصعب السوري أكبر المدافعين عن لامركزية تنظيم القاعدة في كتابه " دعوة المقاومة الإسلامية ٢٠٠٤ " . وقد تميز الجيل الثاني من القاعدة بخصائص جديدة ، منها أنه أشد شراسة ودموية ، وبأنه طور أساليب جديدة تتمثل في عمليات تقوم بها بؤر صغيرة وأفراد أحياناً ، كما أنشاء إمارات إقليمية يدير عبرها المقاتلين الذين أصبحوا اقرب إلى بلدانهم مناطق النزاع " [٢]. فيما بدأت بوادر تشكل و ظهور الجيل الثالث مع أواخر العقد الأول ودخول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، نتيجة عاملين ، هما :

مقتل زعيم تنظيم القاعدة " أسامة بن لادن " في العام ٢٠١١ . وما تركه من فراغ قيادي على مستوي التنظيم أدت إلى بروز خلافات حادة بين رموز التنظيم حول العديد من القضايا والاستراتيجيات .

– تفجر ما أطلق عليه " ثورات الربيع العربي " منذ عام ٢٠١١ والتي تعرضت إلى نكسات وخيبات أمل ، أدت إلى عواقب وخيمة على المنطقة برمتها ، وعلى مستوى كل دولة من دول الربيع العربي ، تمثلت في حالات من الصراع والتطاحن والمواجهات المسلحة بين الأنظمة وقوى الثورة وكذا انفجار و تفاقم أعمال العنف والتدخل العسكري الأجنبي في الشأن العربي وحسابات الأطراف تجاه كل حالة من حالات الربيع العربي . حيث أصبح الهاجس الأمني محل قلق شعبي ورسمي في المجتمعات العربية ، بخاصة في ظل الانفلات الأمني وفوضي السلاح وانتشار تنظيمات متطرفة محسوبة على القاعدة أو أنها جزء منها وما يرتب على ذلك من تحول المنطقة إلى ساحات مفتوحة من ساحات الحرب على الإرهاب . وهو المناخ الذي فسح المجال واسعا أمام ظهور وانتشار وتضخم ما يعرف بالتنظيمات الجهادية و خطر تنامي

١ – المرجع السابق ، ص ٨٦

٢ – انظر ، حمزة مصطفى ، عبد العزيز الحيص ، سيكولوجيا داعش ، منتدى العلاقات الدولية ، ٢٠١٤ ، ص٦

الإرهاب في المنطقة . والدولية " [١]. وبالفعل أدت تداعيات الأحداث في المنطقة إلى بروز " الجيل الثالث " من تنظيم القاعدة ، وهو جيل يصفه البعض بأنه " مختلف عما سبقه " . برز من خلال تنظيمي " جبهة النصرة " وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش " . حيث " ولد هذا الجيل وولد معه في بداياته انشقاق حاد ، بين فريق التزم حدود الدولة الوطنية وفق طريقة لم تقل بها القاعدة الأم (مالت إلى ذلك جبهة النصرة) ، ومن ذهب ما تذهب إليه القاعدة أيضا ، وهو إعلان الخلافة ، وتحطيم كل الاعتبارات السياسية الحديثة . النموذج الأخير كان نجمه : تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، أو " الدولة الإسلامية " كما هي تسميته الأخيرة لنفسه . أو ما يسمى اختصاراً ب " داعش " [٢]. والذي تم تصنيفه كمنظمة إرهابية ، إضافة إلى جبهة النصرة ، حسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الإرهاب ٢٠١٣ – ٢٠١٤ حيث حذر التقرير من توسع خطر الإرهاب ومن ظهور جيل جديد من الإرهابيين في سوريا . وأضاف التقرير إن عددًا متناميًا من الحكومات يبدي قلقه "من عودة أفراد متطرفين وعنيفين مع خبرة في ميادين القتال إلى دولهم الأصلية ليرتكبوا فيها أعمالًا إرهابية."

وتخشى الخارجية الأمريكية من ظهور جيل جديد من الإرهابيين مثل الجيل الذي انبثق بعد تدفق المتطرفين إلى أفغانستان.

ولعل نقطة التحول النوعية الجديدة في ظاهرة الإرهاب تتمثل في جانبين هما ، أولاً : البنية اللانمطية للتنظيمات الإرهابية ، التي كرست ولادة نموذج جديد وغير تقليدي للمنظمات الإرهابية ، حيث " لا مكان محدداً للتنظيم ، لا جنسية محددة ، لا مركزية الأوامر ، لا انقطاع " تغذية ارتجاعية متواصلة لأسباب دينية وثقافية " [٣]. وثانياً : أن الإرهاب تحول إلى " تقنية لقتل الناس وليس خصماً محدداً "[٤]، فقد برز التوجه نحو توظيف واستخدام وسائل وأساليب

١ – على بكر ، يؤرة جهادية جديدة ، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٠ ، أكتوبر ٢٠١٢ ، ص ٦٨

٢ – انظر ، حمزة مصطفى ، عبد العزيز الحيص ، مرجع سابق ، ص ٢

٣ – عبد المنعم المحجوب ، القنص الطويل : تقييم الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب ، مجلة شؤون دولية ، العدد الأول ، ربيع ٢٠١٣ ، ص ٩– ١٠

٤ – د. السيد ولد أباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ : الإشكالات الفكرية والإستراتيجية ، ،بيروت : الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٥١

ووسائط جديدة ، و أصبح الفضاء الالكتروني يشكل ركنا أساسيا من أركان عمل المنظمات الإرهابية توظفها في عمليات التجنيد والتعبئة والحشد وفي تنفيذ عملياتها . وقد برز في هذا الشأن مفهوم " الإرهاب الالكتروني " Cyber Terrorism ، فيما أصبح مفهوم " الجهاد الالكتروني "[١] راسخاً في أدبيات الجماعات الإرهابية . حيث كثيرا ما تلجأ هذه الجماعات الإرهابية نحو توظيف الفضاء الالكتروني في عملياتها وتحركاتها ونشاطها . ذلك " إن الطبيعة اللا مادية للشبكة (وعدم ارتكازها على جغرافيا ملموسة) لا تضمن السرية فحسب ، بل تمكن من التحايل على أجهزة الأمن ، التي تتيه في بحر من المعطيات ، ولا تستطيع تحديد المسؤوليات بدقة " [٢].

١ – انظر ، د. محمد ابورمان ، تنظيم القاعدة والانترنت : تدشين الجيل الثالث من الجهاديين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٠ ، أبريل ٢٠١٠ ، ص ٨٧

٢ – د. يحى اليحاوي ، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضية القادمة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٢ يناير ٢٠١٤ ، ص ٨